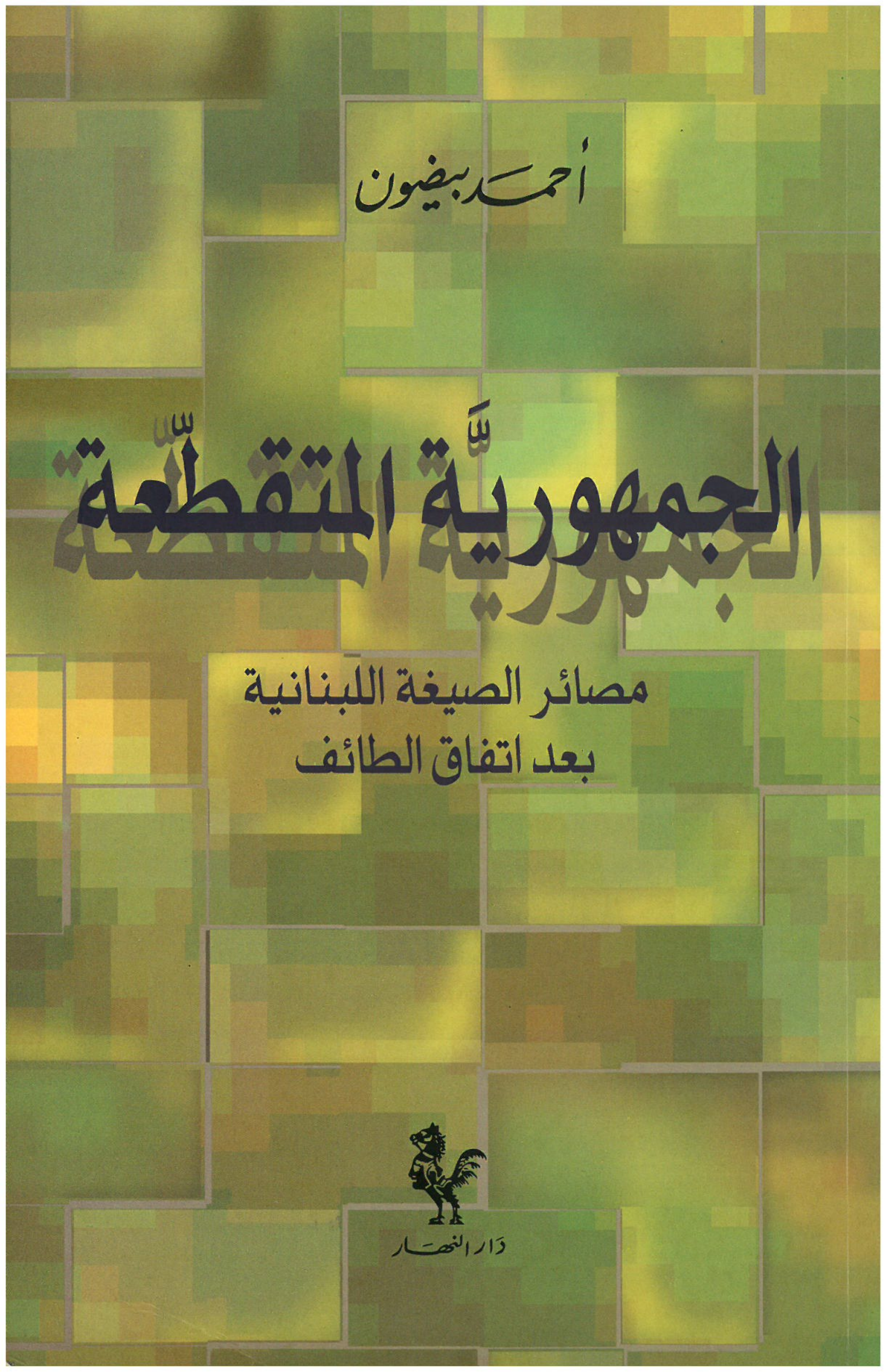


أحمد بيضون

الجمهوريّة المتقطّعة

مصائر الصيغة اللبنانية بعد اتفاق الطائف

دار النهار

أحمد بيضون

الجمهوريّة المتقطّعة

مصائر الصيغة اللبنانيّة بعد اتّفاق الطائف



الطبعة الأولى، تشرين الثاني ١٩٩٩

ص ب ٢٢٦-١١، بيروت، لبنان
فاكس ٧٣٨١٥٩-١-٩٦١

ISBN 2-84289-139-2

إلى هند،
ابنتي التي تقول
إن غورباتشيوف
أُسقط من وراء ظهرها
وإن أحداً لا يستشيرها في شيء:
هذا الكتاب،
وهو جهد المقلّ،
لئلاّ يسقُط ما يحبّه اللبنانيّون
في بلادهم هذه،
من وراء ظهر هند.

في الكتاب

تصدير

هل ألْقى في الكوفة رأساً
لا يتمدّدُ فيه قبرٌ؟
هل ألقى قبراً لا يتربّع فيه نبيٌّ؟
الكوفة شطرنْجٌ كونيّ
**
تأتي وتروح على خيط : تهبط ، تعلو -
دَوْرٌ لا تعرف أن تخرجَ منه :
لعب مرئيّ
في دور لامرئيّ .
أدونيس ، **الكتاب ، أمس المكانَ الآن** ، I .

نراها إذن جمهورية متقطعة ، يصح هذا الوصف فيها من كل وجه وعلى كل صعيد . وما نسميه الجمهورية اللبنانية - حيث توجد - ليس غير الترادف ما بين وحدة اللبنانيين ، بما هم شعب ، ووحدة السلطة التي تتولى أمورهم ، بما هي سلطة مستقلة . وهو ترادف يفترض اتصال أوضاع هذه السلطة وموازينها ، أساساً ، بما يتمخض عنه التجاذب بين قيادات البلاد المعتمدة في صعودها وهبوطها على شبكات ولاء تشد إلى كل منها جمهوراً من اللبنانيين بما ينظمه من أسباب التضامن . تشير التسمية ، إذن ، إلى حالة سياسية تاريخية ، لا إلى مجرد وجود قانوني يسبغ على وجود مادي .

هذه الجمهورية متقطعة في الزمان: الزمان الذي تنتشر عليه مادة هذا الكتاب وما سبقه من مراحل يتزايد، اليوم، رسوخها غرضاً للحنين، وهذا رسوخ لا بد أن يفحص أحد من الناس استحقاقها إياه عن كثب. ومؤدى التقطع الزماني أن الجمهورية، بما هي نطاق وجود سياسي واحد للبنانيين، شهدت، بعد الاستقلال، - ودعك، في مقامنا هذا، مما سبقه - عهود إقبال وعهود إدبار. ولا يصعب على من يتدبر تاريخنا المعاصر أدنى تدبر أن يتبين أيام السعد التي كان يقوى فيها شعور اللبنانيين بالترادف المشار إليه من أيام النحس التي كان يغور فيها هذا الشعور وتطغى العوامل المعززة لنقيضه: من شقاق يتواجه فيه اللبنانيون جماعات عصبية ويؤول إلى شق السلطة الحاكمة نفسها، إلى تضعضع للاستقلال لا يقتصر على تراخي قبضة الدولة عما يعنيها من شؤون دولية، بل يمتد بالتراخي إلى التزام القيادات السياسية بتوجهات جمهورها وإلى قدرة هذا الجمهور على اختيار قياداته أصلاً وتأثيره في موازين التنازع بينها. هذا التراخي هو ما أبعد الجمهورية عن نفسها (أي عن كونها جمهورية) في سنوات الحرب الأخيرة وبعدها، على التخصيص، وقرّبها، شيئاً ما، من نفسها -على ما يتراءى للمستذكر- في عهود (أو شطور من عهود) سابقة. وما إشارتنا إلى تقريبية هذا التقريب إلا لأن مطابقة الشيء لماهيته، في هذا المعرض، أمر بعيد المنال عموماً. فما بالك بأن يكون هذا الشيء هو الجمهورية اللبنانية؟

ثم إن جمهوريتنا متقطعة في المكان. فقد عايناها حين كان سلطانها، بمعظم وجوهه، يكبو دون المناطق اللبنانية كلها، تقريبا، فتبدو شبيهة بالطيب الذكر «الرجل المعلق في الفضاء»، وقد شغل أمره فلاسفة الإسلام زمناً غير يسير. وما تزال لنا، إلى اليوم، مناطق محتلة، أمرها بيّن لهذه الجهة وحديثها، في هذا الكتاب، طويل. وما تزال الدولة متنزلة عن بعض سلطانها، صراحة أو ضمنا، -في مناطق محاذية للمناطق المحتلة وأخرى غير محاذية- لمنظمات مسلحة يقاوم بعضها المحتل فعلاً ويسجّل بعضها الآخر، كل مدة، اسمه في عداد المقاومين. وما يزال للحضور السوري بقع يرتفع فيها تأثيره إلى ما فوق المعدل المعروف له على سائر الأراضي اللبنانية. وينحو اللبنانيون، منذ أن وضعت الحرب أوزارها، إلى تناسي «جزر» السيادة الفلسطينية الباقية في البلاد، ولكن يحصل بين حين وآخر، ما يضطرهم إلى تذكرها.

لا نخفي أن هذا التتبع يغري باستنفاد ما يمكن أن توحي به، في شأن الجمهورية،

سائر مقولات أرسطو الذائعة الصيت. فننتقل من حديث الزمان والمكان إلى حديث الكمية والكيفية والعلاقة، إلخ. على أننا نؤثر الاكتفاء بكلام وجيز في تقطع الجمهورية على مستويي الذات والموضوع، وهذان ليسا من مقولات المنطق الأرسطي، ولكن حديثهما يلابس، إلى مدى بعيد، حديث الفعل والانفعال، وهذان من المقولات المذكورة لأنهما من الأعراض التي تلحق بالجوهر...

والجمهورية متقطعة، على مستوى موضوعها. إذ ألفيناها، تكراراً، أميل إلى التبرم والعزوف منها إلى الإقبال والمبادرة كلما اضطرتها الحال إلى تعاطي شؤون هي من صلب الموضوع المذكور، وأهمها شؤون السيادة. ولكن الدولة، بما هي مستودع للسيادة، لا تهمل دواعي هذه في المجال الخارجي وحده. فإنما كنا نراها تميل أيضاً إلى ترك التصرف بمقدراتها، بما هي سلطة عامة، لأطرافها أو أشخاصها بما هم أطراف أو أشخاص خاصون، أو هي كانت، في الأقل، تدع هؤلاء يغصبونها بعض تلك المقدرات. وهو ما يطلق على بعض مظاهره اسم الفساد، ويلم هذا الكتاب، هنا وهناك، بجذره الممتد في عمق الصيغة اللبنانية، وهذا جذر لا ينفع إيكال معالجته إلى القضاء وحده.

والجمهورية متقطعة، على مستوى ذاتها، أخيراً. فنحن نرى للذوات الداخلة في تكوينها، وهي ذوات فاعلة في مجال الجمهورية، أيضا، وما هي هامشية ولا أفعالها عرضية، ما يزين لنا أن أليق الأوضاع لهذه البلاد قد يكون وضع المملكة أو وضع الإمارة. فهذا الوضع - لا الوضع الجمهوري - هو المجانس للعائلات والطوائف المحتفظة عندنا بقيافة السياسة، تأبى اطراحها مهما يكن الثمن. على أن الإمارة أو المملكة ستأتي متقطعة أيضاً لو وقع عليها اختيارنا، لأن مكونات الجمهورية ليست، من جهتها أيضاً، قليلة الشأن ولا ضئيلة الفعل، في البلاد. فالأولى أن نقرّ بأننا ههنا أمام جسدين متشابكين أشد التشابك، يجهدان في الإبقاء على وحدة ما عند مستوى الرأس، ويلتبس في تشابكهما التآزر بالنزاع. هذه الثنائية مدار متصدر بين مدارات هذا الكتاب.

هذا في التقطع. وهو تقطع الجمهورية، ونحن لا نرد هذه إلى سلطة الدولة وحدها، طبعاً. ولا يتناول هذا الكتاب سلطة الدولة، إجمالاً، إلا وفي أفق التناول - بل في صميمه، غالباً - قاعدة الدولة الاجتماعية وما يعتمل فيها من توجهات مؤثرة في النظام الاجتماعي السياسي. عليه يشير ذكر «الصيغة اللبنانية» في العنوان، لا إلى

الأصول العرفية أو القانونية، المقررة لتوزيع السلطة بين الجماعات الطائفية، أساسا، بل - قبل ذلك - إلى ما يدور في هذه الجماعات وبينها، على نطاق الحلبة الاجتماعية برمتها. أي أن الصيغة المشار إليها هي الصيغة الحسية أو المادية - بما تشهده من أحوال متغيرة - لما يطلق عليه اسم «العيش المشترك»، لا أكثر ولا أقل. وهو ما سوغ التجاور، في هذا الكتاب، ما بين مقالات تتناول الانتخابات وأخرى تتناول الثقافة وثالثة تتناول التعليم، إلخ ... مما يأتي تواً حديثه: حديث تكون هذا الكتاب وتكوينه والسبب في انقلابه من «حياة» ماضية كانت متحصلة لمعظم مادته إلى حياة أخرى مستقبلة.

***

والحاصل في هذا الباب الأخير أن أزيد من عشرين مقالة، موضوعها ما أجملناه في ما مضى من هذا التصدير، تجمعت بين يدينا في المدة التي تقضت بعد مؤتمر الطائف، وهي تستوي اليوم عقداً تاماً. هذه المقالات لا ترد، من حيث المادة والأسلوب، إلى نوع واحد. فبينها ما يغلب عليه التأمل العام في النظام الاجتماعي-السياسي برمته، معيداً قياسه على نماذج نظرية أو تصورية شاع استعمالها لوصفه («الديمقراطية»، توافق الجماعات الطائفية على التعايش، إلخ.) وبينها ما يتناول آلية بعينها من آليات إنتاج النظام المذكور وحفظه(الانتخابات النيابية). وبينها ما ينصب على قطاع واحد من القطاعات الفاعلة في حفظ النظام الاجتماعي وفي تعديل موازينه معا(التعليم). وبينها ما هو مكرس لمنطقة من البلاد يشكل وضعها الاستثنائي محوراً من المحاور الرئيسية التي ظل يدور عليها، بعد الحرب، منطق العلاقات ما بين القوى السياسية في البلاد والمنطق المتحكم بموقع لبنان الإقليمي أيضاً (الجنوب المحتل). وبينها، ما يعرض بالتقويم لعملية رئيسة جارية (إعادة الإعمار). وبينها، أخيراً، ما يدور على توجهات المثقفين ونشاطهم وما يسم انخراطهم الاجتماعي من سمات مستأنفة وأخرى جديدة في غدوات الحرب.

ومع أن النقد والتقويم ملازمان لهذه المحاولات كلها، فإن النوع التأملي، في المعالجة، يخلي مكانه، بالتدرج، للملاحظة الحسية ووصف الوقائع الجزئية وتحليل المعطيات الكمية كلما انتقلنا من التناول النظري العام (الاجتماعي السياسي) الذي يسم بعض المقالات إلى تناول القطاعات المفردة والحالات الموضعية (الانتخابات، الجنوب، التعليم، الحياة الثقافية ...).

تقع هذه المحاولات على امتداد جهد متماد بدأ قبلها بسنين كثيرة وغطى الحرب اللبنانية كلها. هذا إن لم نتلبث عند بدايات له سبقت هذه الأخيرة بنحو من عشر سنوات. وقد جمعت المقالات التي كانت قد كرست للحرب في كتاب صدر قبل تسعة أعوام - أي غداة الخروج من الحرب - وجاء، هو الآخر، تناولاً متعدد الزوايا لأوضاع لبنان في سني المحنة. فيكون التأليف الذي بين يدي القارئ تتمة لسلفه المذكور ويكون كل منهما مكرساً لمرحلة ذات شخصية بينة المعالم: إذ غطى الأول سنوات القتال حتى أواخرها ويغطي الثاني العهد الأول من عهود «الجمهورية الثانية»، وهو الممتد ما بين المخاض الذي أفضى إلى ميثاق الطائف ونهاية الولاية الممددة التي أمضاها إلياس الهراوي في رئاسة الجمهورية، وهي قد انتهت قبل نحو من سنة. وإذا صح أن عهود رؤساء الجمهورية عادت لا تطبع المراحل - على ما نقدر - بالقوة التي كانت لها في ما مضى، فإن سمات كثيرة ذات أهمية قد انجلت صورتها في هذا العهد، على الرغم من ذلك، وباتت تصنع له وحدة بارزة تسوغ اتخاذه موضوعاً مفرداً للتتبع والمراجعة. من ذلك انتهاء العلاقات ما بين الجماعات الطائفية في مؤسسات الدولة وخارجها إلى صورة جديدة، وصمود ملامح بعينها لطاقم السلطة وقوى المعارضة، ورسو مشروع الإعمار الجديد على خيارات معلومة، واتخاذ لبنان موقعاً محدداً في شبكة النزاع الإقليمي (على محورها السوري-الإسرائيلي، بخاصة، ولكن أيضاً على تشعبات هذا المحور المتصلة بمحاور أخرى إقليمية ودولية) وما كان لهذا كله من آثار دامغة، لا في حياة البلاد السياسية وحدها، بل في طبقات النسيج الاجتماعي الأخرى أيضاً، بما فيها نسيج الحياة الثقافية ورؤى المثقفين ووظائفهم السياسية-الاجتماعية، وهي ما توليه المقالات الموصوفة ههنا شطراً بارزاً من عنايتها.

جليّ، من بعد، أن هذه المقالات لم توضع، في الأصل لتستوي كتاباً. فإنما كان بعضها فصولاً أعدّ كل منها لكتاب جماعي. وكان بعض آخر منها أوراقاً قدّمت في ندوات انعقدت على مدى السنوات المنصرمة، في لبنان أو في أقطار أخرى منشورة على أكثر من قارة. وقد نشرت أعمال بعض من هذه الندوات في كتب وبقيت أعمال بعض آخر غير منشورة. أخيراً كان بعض هذه المقالات مشاركات في ملفات استكتبنا فيها بعض الصحف أو كان مشاركة طلبتها مجلة متخصصة ... والحاصل أن أوضاع هذه المقالات متباينة جداً، على الإجمال، من حيث النشر أو عدمه ومن حيث وسيلته

وموقعه. ويتباين أيضاً نصيب المقالات نفسها من التفصيل - في موضوعاتها - ومن التوثيق ومن الميل إلى الرواية والوصف الحسيين أو إلى التحليل النقدي بما يفرضه من تقليب للأفكار على وجوهها الحاصلة أو المحتملة، وقد سبقت الإشارة إلى هذا التباين الأخير. ويصل الاختلاف، أخيراً، إلى لغة النصوص لأن ربع هذه الأخيرة، تقريباً، إنما وضع أصلاً بإحدى اللغتين الفرنسية أو الإنكليزية. على أن الكثرة الكاثرة من المقالات المنشورة - ناهيك باثنتين منها غير منشورتين - إنما هي، اليوم، خارج متناول القارئ المهتم، في لبنان، بخاصة، وفي البلاد العربية الأخرى أيضاً. وذلك أن عدداً من الكتب التي شاركنا فيها بفصول كان ذا طابع «تذكاري» فانقضى توزيعه بانقضاء مناسبته. ولم توزع في لبنان ولا في البلاد العربية الأخرى، أصلاً، كتب أخرى ضمت أعمال ندوات كانت قد عقدت في هذا أو ذاك من الأقطار الأوروبية أو الأميركية. أخيراً كان التوزيع العابر نصيب ما نشر في الدوريات، على جاري العادة.

تبقى إشارتان في الصدد نفسه. الأولى أن المناسبات التي وضعت لها هذه المقالات كانت متكاملة، في تنوعها، أو هي تكاملت - بالأحرى - مع تطاول المدة. وقد حصل تكراراً أن حظينا - بعد جدال أو من غير جدال- بحرية واسعة في انتقاء الموضوع لمشاركتنا في ندوة دعينا إلى المشاركة فيها أو لفصل من كتاب جماعي عرض علينا الاشتراك في تأليفه. فأمكن، بفضل هذه الحرية، أن نتجنب التكرار، في الأغلب، وأن نتعمد نوعاً من التكامل - وإن يكن بقي نسبياً - بين الإسهامات المختلفة. عليه فإن القول بأن النصوص التي تجمعت لم توضع، في الأصل، لتستوي كتاباً واحداً، إنما هو قول يجب تقييده بكثير من التحفظ، وإن يكن يبقى له نصيب من الصحة مؤكد. فالواقع أن مبدأ التكامل قد رعي، من البدء، وتعززت رعايته مع تعاقب التكليفات، مثلما رعي تنوع المناسبات وإلزامات الظروف. وكان احتمال الجمع اللاحق في كتاب واحد ماثلاً في الخاطر، وقد زاده مثولاً وجلاه تجارب سابقة عدة. فلا يصح بحال، إذن، أن تعتبر النصوص التي نحن بصددها مجرد «مقالات متفرقة».

الإشارة الثانية، وهي تكمل الأولى، هي إلى أن هذه المقالات نفسها - سوّاء أكان الوقوف على كل منها اليوم ميسوراً أم مستصعباً - إنما تكون مجتمعة غيرها متفرقة. فهي مؤهلة - إذ تجمع - لتشكيل صورة متضافرة العناصر، متنوعة المآخذ، لمرحلة حاسمة من تاريخ البلاد القريب، لا تزال وقائعها حية في الأذهان، مستقطبة لاهتمام

الجمهور، مستمرة المفاعيل في الراهن ومنبئة ببعض احتمالات المستقبل وملامحه. ولا نصف هذه الصورة بالشمول. فإن كل صورة ترسم لحقل له هذا الحظ من تشابك الخطوط وتقاطع المستويات، إنما تكون محدودة، بالضرورة، بحدود من يرسمها. ما يوظف ههنا هو خبرة - لست أفضل الحكام في مدى كفايتها - بالتحليل السياسي وبالقراءة الاجتماعية، ومعايشة لقطاع التعليم وتتبع تحفز إليه الممارسة للنشاط الثقافي، ومعرفة يعززها الانتماء بأوضاع الجنوب المحتل، إلخ. ولكن النشاط الاقتصادي، مثلاً، متروك ههنا لعناية المختصين. وهذا أيضاً شأن وجوه أخرى من الحياة اللبنانية بعد الحرب. بل إن حضور الوقائع السياسية - أي السياسة بما هي متجسمة في «أحداث» - وحضور القوى السياسية بما هي شخصيات وتكتلات وتنظيمات، إلخ... وحضور الممارسة اليومية لهذه القوى تبقى محدودة، في هذه المقالات، فلا ينصب جهد التحليل على معالجتها بذاتها. وإنما جلّ هذا الجهد مكرس لمعاينة البنى الاجتماعية-السياسية الرئيسة ورصد الاتجاهات المعبرة عن فاعليتها ووصف تحولاتها في هذه المرحلة.

خلاصة القول أن النوع الذي تنتمي إليه هذه المحاولات إنما هو النوع الاجتماعي-السياسي، وهو ما يأذن لها بأن تقتفي تجليات الفعل السياسي، لا في الدائرة السياسية وحدها، بل في دوائر أخرى، أيضاً، يحتاج فيها تتبع السياسة إلى مزيد من إمعان النظر، على ما هي الحال في التربية وفي الثقافة مثلاً. عليه فإن هذا الكتاب تأليف اجتماعي- سياسي مجاله، في الزمن، سنوات ما بعد الحرب في لبنان، ومداره الأوسع صيغة ما يسمى «العيش المشترك»، بما هي صيغة لظهور المجتمع اللبناني الذي نعرف، وما آلت إليه هذه الصيغة، فعلاً، في المدة المشار إليها. ولكن علينا أن نضيف أنه يفيض عن هذه السنوات من كل جانب، فلا يقطعها عن مساقيها القريب والبعيد. فحيث نعرض لأوضاع الجنوب المحتل، مثلاً، تتصدر النصوص المكرسة لهذا الأخير مقالة تستخلص ملامح الجنوب في عشايا الاحتلال، وهي قد كتبت في تلك المرحلة، أصلاً، فهي إذن، أقدم بكثير من سائر نصوص الكتاب. وحيث نعاين الصورة الراهنة لتعليم البنات - مثلاً أيضاً - نباشر تاريخاً موجزاً لهذا التعليم من بداياته في القرن التاسع عشر. وتكاد المقارنات ما بين السنوات الأخيرة وأعوام الحرب وما قبلها لا تغيب عن أي من مقالات المجموع. وحين نتناول النظام الانتخابي اللبناني (وهذه مسألة أخرى) نعارضه، طلباً لجلاء صورته، بالنماذج النظرية المعروفة في هذا الحقل.

وحيث نعالج، أخيراً (أو أولاً) النظام السياسي بأسره، نعتمد محكاً له تصورات نراها أركاناً نظرية للمبدأ الديمقراطي بأعم صيغه وأثبتها. فلا يأتي البحث اللبناني، والحالة هذه، منقطعاً عن مدى نظري يناسب حاجاته. ويتشكل من هذا كله -على ما نأمل- تأليف في تاريخ الحاضر اللبناني يجمع، إلى تنوع الزوايا والأغراض، همّ التأسيس على الماضي وتتبع التيارات الآيلة إلى تكوين المستقبل. وهذا إلى بقائه مفتوحاً على مسائل جدالية كبيرة في مجال النظرية الاجتماعية.

لا ننشر هنا كل ما كتبناه، بعد نهاية الحرب، في الشؤون اللبنانية. تركنا جانباً محاولات تاريخية وأخرى في الثقافة أو في التعليم أو في الطائفية، إلخ.، لا تصلها موضوعاتها - على كونها لبنانية - بالنطاق الزمني التقريبي الذي ضربناه حول مواد هذا الكتاب. غير أننا لم نعدّل، في ما اعتمدناه مادة لهذا الكتاب، شيئاً ذا أهمية. صححنا أخطاء مادية، وعدلنا عناوين لم يكن بعضها من عندياتنا أصلاً، توصلاً بها، إذ تلتقي بين دفتي كتاب واحد، إلى شيء من التسلسل والانسجام. ثم إننا أصلحنا قليلاً من إخراج الحواشي لتأتي على قدر مقبول من وحدة النسق، وأضفنا حواشي تعريفية بالمقالات وتنبيهات أخرى نادرة. ولم نسغ حذف مقاطع أو سطور من أية مقالة، على رغم أن إزالة التكرار ما كانت إلا لتزين مثل هذا الحذف. وجدنا التكرار قليلاً نسبياً - وقد سبقت الإشارة إلى ما حدّ منه - ولكنه حاصل، لا ريب في حصوله، إذ هو في مقالات هذه ظروف وضعها وهذا تقاطع موضوعاتها أشبه بالقدر الذي لا ينجي منه الحذر. فآثرنا ألا نفرط بالصيغة الأصلية للنصوص وألا نكسر وحدة كل منها، من غير مكسب يقابل التفريط إلا توفير بضع صفحات -لا أكثر- من كتاب لن يطرأ في الجهد المطلوب لقراءته وفر يعتد به بنتيجة هذا الحذف. فإذا بقي التكرار الحاصل، على قلته، مصدر إملال للقارئ فمعذرة.

لا أرب لنا في تطويل هذا التصدير -وهو وصفي وتسويغي- لكتاب طويل أصلاً. فنترك الكتاب يجرب حظه عند قرائه، عسى أن يكون هذا الحظ شيئاً من حظوة.

المؤلف

بيروت، في أواخر أيلول ١٩٩٩

I

نظام الحرب
ونظام ما بعد الحرب

I - 1

في مصادر العنف ومصائر المشاركة (*)

أولاً: ديناميات للحرب، ديناميات للسلام

١ . السحر، مصادر ومفاعيل

لا يقلّ لبنان قيمة عن جملة الطوائف التي منها يتألّف. بل إننا، ما إن نفترض أن مثال لبنان متحقّق بالفعل، حتى يصير في وسعنا القول إن لبنان يفوق طوائفه شأناً. ولعلّنا، إذ نغامر بهذا الزعم، لا نجاوز الانسياق إلى «جشطلتيّة» أوليّة، لا يزال عصرنا يستغني بها عن ولوج مسالك الجدل الصعبة. ألم يعلّمونا، أيام كنّا في السنّ التي يخفق فيها القلب لتجليّات الكل، أن في الكل شيئاً زائداً عمّا في جملة أجزائه؟ فإذا نحن طبّقنا هذا القول، وهو من باب تحصيل الحاصل، على لبنان، ظهرت له حسنات جمّة. فهو يسعفنا في الفصل ما بين السلام والحرب، بل هو يظهر أيضاً فضل الأوّل على الثانية. أوَليست حال السلم هي تلك التي تسطع فيها بداهة الكل، وحال الحرب هي حال الطعن في البداهة المذكورة أو هي، أحياناً، حال اندثارها؟ ولكن علينا أن نتنبّه لقدرة الحرب أيضاً على التنويه، في ما يتعدّى مستوى السطح، بحقيقة هذا الكلّ

(*) جعلت هذه المقالة (التي أنجزت في صيف ١٩٩٤، بناء على مسودات جزئية أقدم عهداً) خاتمة لكتاب **في الحوار والحياة المشتركة بين الطوائف والأديان** (النموذج اللبناني)، إشراف عادل إسماعيل، مؤسّسة الحريري، بيروت ١٩٩٦. وقد طبع الكتاب ولم يوزّع لأسباب بقيت غير جلية. ولكن تحفّظاً تصدّر الكتاب يخرج عن حدّ العبارة القصيرة المألوفة التي يرفع الناشر بها عن نفسه، عادة، كل مسؤولية عن مضمون ما ينشر. حتى أن هذا «التحفّظ» يوحي بشيء من الأسف يشعر به الناشر لإقدامه على نشر ما نشر! ... على رغم ذلك لم «ينتشر» هذا الذي «نُشر»!

الذي لا يسع الحرب أن تكون غير أزمته ... ما دام أن الحرب تفقد قاعدتها ومسوّغاتها معاً متى غاب الكلّ وغاب ما يكوكبه الكلّ من الشهوات وما يطلقه من طاقات للتنافر.

ليس مرمانا، من بعد، أن نوحي أن لبنان يسعه البقاء على تكوينه، إذا خسر هذا أو ذاك من مكوّناته أو وجد نفسه، وهذا المكوّن، على طرفي نقيض. إذ لبنان يصير إذذاك ضداً لنفسه، لا أكثر، ولا أقلّ.

ولقد اجتاز لبنان أيّام فقر وأيّام نتانة، أيّام ظلمة وأيّام خوف، أيّاماً لفظ فيها بعشرات الآلاف من النفوس قواه الحيّة، وبقي، وهو يجتازها، بلاداً ذات جاذبية. ولا يملك اللبناني أن يداري تأثّره، وهو يرى الأميركي المسمّى أوغوستوس ريتشارد نورتون، يفتتح الكتاب الذي كرّسه للبنان الحرب بالعبارات التالية:

«يسع لبنان، حتى في أحلك الأوقات، أن يبقى مكاناً بارز القدرة على الإغواء. وقد لا توجد بلاد أخرى في العالم آسرة للنفس بقدر ما هو لبنان. ومع أن اللقاء مزيج من مرارة وحلاوة، فإن التمتّع بطعمه يطول»[١].

ولا ريب في أن أهل لبنان يقعون في حبائل سحره قبل سواهم. هذا السحر، وهو معطى عاطفي، هو ما ينبغي الانطلاق منه لتبيّن ما تنطوي عليه التجربة اللبنانية من ديناميات للحرب وديناميات للسلام، وذلك عند النقطة التي تنعقد فيها هذه وتلك. هذا مع أن الانطلاق المذكور مشروط باطّراح الموضوعية الجافة، التي تزعم لنفسها ملازمة العلم.

والحال أن بلادنا ظلّت طوال العقدين الماضيين، اللذين أحصت في خلالهما سبحة نزاعاتها الكثيرة الألوان، تجد في سحرها هذا عامل بقاء ولعنة في آن معاً. فلا يستغرب أن يغلو المرء في الصراع تشبّثاً منه ببلاد هذا حظها من الفتنة، ولو أنه قد يدمّرها، وهو يجهد ليستحوذ منها على نصيب أوفى. ذاك ما يتّصل باللعنة. من جهة أخرى، لا يبدو هيّناً التشمير (والحديث هنا حديث الجماعات لا حديث الأفراد) عن وطن ساحر إلى هذا الحدّ. فلا قدح زناد الفكر بحثاً عن بدائل يحلو، ولا الفرح ملازم لاحتمال الانقطاع إلى مصير على حدة. ذاك هو السرّ الأقصى لبقاء اللبنانيين على لبنانيتهم.

---

١. NORTON, Augustus Richard, *Amal and the Shi'a, Struggle for the Soul of Lebanon*, Austin, Texas, 1987, p. XIV.

ولكن من أين للبنان هذا السحر الذي يراه كثير من الغرباء فائقاً العادة؟ نعود إلى الأميركي نفسه، على رغم أنه لم يعرف بلادنا إلا وهي رازحة تحت النوازل التي لا تزال تتناوشها إلى اليوم، فنجده يحصي عناصر جواب كثير العناصر: المناخ، المطبخ... إلخ، على أنه يذكر في رأس القائمة «التركيب الغني للحياة السياسية والاجتماعية»[٢]. ولا أجد، من جهتي، ما يحملني على تخطئته. فإن للبنان، في الواقع، منظراً اجتماعياً سياسياً، تتعاقب فيه تراكيب قد يتوه المرء في ترسمها، ولكنها لا تبعث على السأم. ويتراءى خلف هذا المنظر رسم لشخصية لبنانية تكثر مثالاتها، ولكن أيّاً من هذه المثالات ليس في بنيته بمنجاة من العدوى تتسرّب إليه من الأخريات؟

أعود إلى الكلّ والأجزاء. فأرى أن ما جعل الحرب اللبنانية خُلْفاً، هو أن كلّ فريق كان ينزع، وهو يجهد لسحق الآخر، إلى الاستحواذ على قيمة ليس لها بغير الآخر وجود. وذاك أن البلاد بلاد توازنات، وهي تحتمل تصحيح التوازن تكراراً، بل تستدعيه. ولكن النصر الطائفي يدمّرها. وإذا كان مؤكّداً أن السمات الخاصة بكل واحدة من الجماعات الطائفية أو الجهوية أو ما شابه، تعين، إلى مدى واسع، سمات الهيئة التي يتجلّى فيها الكلّ، فإنه يبقى صحيحاً، مع ذلك، أن سحر هذا الأخير يتأتّى، على الإجمال، من تساكن مكوّناته المختلفة فيه، لا من الخصال المقصورة على هذا أو ذاك من المكوّنات المذكورة. هذه المكوّنات موجودة في بلاد أخرى، وهي هناك داخلة في تراكيب أخرى. هي هناك إما ساحقة أو مسحوقة، أو أن بعضها يتجاهل، ببساطة، بعضها الآخر. ولكن ما بينها من علائق لا يثير، في كل حال، ما تثيره الحالة اللبنانية من اهتمام.

فإن من الجليّ أن لبنان ليس له أن يرى في هذا الاهتمام منّة خاصة من التعايش المسيحي-الإسلامي. إذ التعايش المذكور ما هو بالأمر النادر، في الواقع. وإنما المنّة في الاهتمام، للتوازن القائم على الأرض اللبنانية ما بين الديانتين. هذا التوازن يلجم من الجهتين غلواء الكلانية الدينية وينزع، وهو يباشر هذا اللجم، إلى استبعاد صور أخرى من احتكار السلطة العصبي، ومن القهر الاجتماعي-السياسي، تلوح نُذُرها بين عهد وعهد. وأما كسر التوازن، فمن شأنه أن يجعل ممارسة الحريات الشخصية والجماعية أمراً متعسّرا، وأن ينخر، بين ما ينخر، قاعدة ما اعتدنا أن نطلق عليه من

---

٢. المصدر السابق الذكر، الصفحة نفسها.

عقود اسم «الديمقراطية» اللبنانية. ويسع التوازن بين الديانتين أن يكون نقطة انطلاق لتكوّن الدولة المستقلّة عن المجتمع الأهلي، أو هو هذه النقطة لزوماً. وهو بهذا يتيح التأسيس الحقّ للشأن السياسي وإرساء قوّة تحكيم على هذا المستوى من البنية الاجتماعية، تدعي لتأسيس سيادتها، أوصافاً غير دينية. ولا تلبث الدولة، إذ تنصب نفسها غرضاً أسمى للصراعات السياسية، أن تحدث أو تكرّس في صفوف كل طائفة، ومن بعدها في الصفوف المتعدّدة الطوائف، شقوقاً يصحّ أن نصفها بالحياد الديني. هذه الشقوق (وهي تفصل ما بين تجمّعات عشائرية الطابع أو ما بين أحزاب... إلخ) كانت تقوي بدورها سلطة الدولة، لكونها مناسبة لطبيعة هذه الأخيرة، وتنزع، وإن بقي نجاحها في هذا جزئياً، إلى تهميش ما يضطلع به رجال الدين من أدوار سياسية مباشرة. وكانت كل زيادة في ارتسام هذه الشقوق على مساحة الشأن العام، تضفي صحة على الصراعات السياسية، وتبعد خطر الحرب الأهلية بتوطيد تقليد مناف لهذه الأخيرة. وقد كان هذا نازع سلام من الدرجة الأولى.

٢ . المدتان، القصيرة والطويلة

إلى أيّ عهد يرقى هذا التوازن اللبناني؟ هو يرقى إلى سنة ١٩٢٠، وهي السنة التي التأم فيها، أوّل مرّة، شمل الطوائف اللبنانية السبع عشرة في إطار هو، بحق، دولة. وهي، بخاصة، السنة التي تجمّعت فيها معطيات توازن ممكن بين الديانتين على أرض لبنان الحالية. تلك واقعة تاريخية لها الأهمية القصوى. فنحن كثيراً ما نسينا أننا شعب فتي ودولة حديثة النشوء. كنّا نؤثر أن نتجاهل هذا الأمر على أن نداري الهشاشة التي يفرضها على سائر أوضاعنا. وكنّا نؤثر الهتاف الذي مؤدّاه أن خلفنا ستة آلاف عام من التاريخ. ستة آلاف، بل أكثر بكثير هي عمر بلادنا... وهي عمر جوارها أيضاً. وألف أو ألف وخمسمئة عام هي عمر هذه أو تلك من طوائفنا. ولكننا، متى أعرضنا عن كل استنفار محتمل من جهة مؤرّخينا، المحترفين خياطة الدول والكيانات، وجدنا أن سنيّنا، بما نحن شعب ودولة، لم تبلغ بعد ثلاثة أرباع القرن. وأرى خيراً لنا، من جهتي، أن نكون ما زلنا من شبابنا عند هذه البدايات. ففي هذا ما يجنبنا شخير النّوم المطمئن، وما ييسر لنا يقظة، كنا فقراء إليها مدّة هذه العقود المنصرمة، وما يدخل إلى طريقة الحياة، التي نحن متعلّقون بها أشدّ التعلّق، عنصر الإرادة الجماعية ومعه الوعي الذي لا تستغني عنه الإرادة. فإن علينا أن نبني

شعبنا ودولتنا عوض افتراضهما معطيين عابرين للتاريخ. وأما المدد المديدة، فهي منقوشة في أرضنا، وعلينا، مع ذلك، أن نستحقها ليسوغ لنا ادعاؤها.

والحال أننا مشينا منذ ١٩٢٠ شوطاً من الطريق الآيلة إلى تماسكنا، بما نحن شعب ودولة. وكانت كلفة تقدّمنا على هذه الطريق، والحق يقال، أزمات متتابعة. في البداية، جهر المسلمون برفضهم لبنان الكبير، وهو رفض كان توافقهم عليه أبعد عن الإجماع مما زعم له. هم وجدوا في إعلان لبنان الكبير ضماً لأقاليمهم ولمدنهم إلى جبل لبنان، وضماً لتواريخهم، بخاصة، إلى تاريخ هذا الأخير، وتلك تواريخ لا يعد خطأ الحديث عنها بصيغة الجمع. ومع أن مسيحيّي الجبل، كان يحضّهم على طلب التوسّع حاجتهم إلى أرض تنتج حبوباً، وكان شعورهم بهذه الحاجة تفاقم حدّته ذكرى المجاعة القريبة، وكانوا، إلى ذلك، يستشعرون من عهد بعيد ضرورة المنافذ البحرية لهم، فإنهم لم يستقبلوا بالراحة التامة تكبير لبنانهم الصغير. كانت المصلحة تسوقهم إلى هذا المطلب، ولكن القلب كان في وجل وردّد كثيرون منهم، بصوت عال، ما كان يجول في خواطرهم من أنّ الفرنسيّين كبّروا المتصرّفية، والعياذ بالله، فوق ما كان ينبغي تكبيرها، وأن الحياة في الدولة الجديدة لن تخلو، ذات يوم، من مضض البطنة التي أذهبت الفطنة. عليه لا يفي بالغرض ما ذهب إليه جورج نقّاش في مقالة شهيرة، من أن لبنان المعاصر مؤسّس على نفيين. فإنما هو، في الواقع، غير بعيد من أن يكون قد تحصل أيضاً من رفضين.

على أنه تجاوز، شيئاً بعد شيء، عنصر الرفض هذا. وما تاريخه المعاصر، إلاّ تاريخ اندماج مكوّناته الطائفية والجهوية في شعب واحد ودولة واحدة. وهو اندماج صحبته المشقّة، وشكّلت النكسات معالم له، وكانت أخراها - ونحن لا نزال نداري عقابيلها - أمرّها مذاقاً. على أن ١٩٣٦ و١٩٤٣ و١٩٥٨ و١٩٧٥ كلها صوى، ترشد من يحاول استرجاع مساق التدامج ذاك. فعند كلّ من هذه المحطّات، كان بعض الهوامش يعلن على الملأ رغبة في تبوؤ محل ما من المركز. وكان التحاقه بالكيان، يكسب من الرسوخ ما يزيد صفة النهائية ملاءمة له. كانت الصيغة اللبنانية تخرج معدلة في منهج تطبيقها، ولكنها كانت تزداد صموداً في مبدئها.

٣. في ميزات الحشمة

هذا، والأزمة التي اندلعت نارها عام ١٩٧٥، قد افترقت عن كل سابقاتها من

أكثر من وجه. فهي زادت طولاً عن السابقات، وكانت أعظمها خطراً. ولا تزال بعض النوبات المتخلّفة عنها تدهشنا بشدّة تشنّجاتها. وهي تميّزت أيضاً بتهالك ساحتها أمام قوى الخارج، التي كانت تتلاعب بأطرافها، وتوقد أوارها كلّما أنذرت بخمود. وهو تهالك تآزر على تعميقه تشقّق سلطة الدولة، وما ميّز قوى الوحدة والسلام من ضعف في التنظيم، كان ولا يزال مفروضاً عليها إلى هذا الحد أو ذاك. ولا يزال الخروج الفعلي من الحرب مشروطاً، إلى مدى بعيد، باسترداد هذه القوى قدراتها على المبادرة. هذا مع كون القوى المذكورة على ما هي عليه من غزارة الألوان ومن التنافس أيضاً. على أن الحرب الأخيرة، متى نظر إليها على أنها أزمة لمشروع تاريخي فتي - وهو ما وصفنا به لبنان المعاصر - أمكن أن نستخلص من مجراها نفسه إشارات إلى حدود لا ينبغي للأفرقاء، الذين تهمهم إدامة التجربة اللبنانية، أن يتخطوها. فلقد حصل أن لامست حرب لبنان نهايات الفجور في كثير من مراحلها. ولم يكن لنا أن نتخيل حركة معممة نحو السلام، لا تعتز باتخاذ الحشمة شعاراً بين شعاراتها.

فالحشمة حائلة دون تجاوز الحد. وإذا حزمت جماعات لبنان الطائفية أمرها على احترام ما يمليه كونها شعباً فتياً لا يزال آخذاً في التشكل، كان عليها أن يظهر كل منها مزيداً من الاعتبار لحقوق الأخرين ولحقوق الدولة، أي أن يحبس كل منها نفسه عن التلذذ، كلما سنحت الفرصة، بالقضم من حق الآخرين وأن تمتنع جميعاً عن اللكم تحت الحزام. بذراع أجنبية عند اللزوم. الخلاصة أن عمومية التوافق على صون الحريات، وعلى تضييق شقة التفاوت الاجتماعي، وعلى حفظ استقلال البلاد، يجب أن تسطع للعيان، لا يداخلها لبس ولا شبهة.

غير أن التوافق المذكور لا يسعه أن يبقى رهناً بإرادات طائفية، يتعذّر التعويل على استقرارها. وإنما يُعول في ترجمته على مؤسّسات البلاد. والدولة التي هي ثمرته، من جهة، يقع عليها، من جهة أخرى، أن تضطلع بالنصيب الأوفى في مهمة توطيده. فالدولة ظلّت، رغم نشوء بنياتها أصلاً على القاعدة الطائفية، تتجاوز، بحكم من الشمول الملازم لوظائفها، مجرّد التقاسم الطائفي. ولا بدّ من توسيع قاعدتها الناشئة عن وجودها نفسه بتعزيز جديد لحضور مثال المواطنيّة في المؤسّسات. وذاك أن المواطنين ينتهي إليهم تأسيس الدولة، ولا بدّ لدولتنا من السعي إلى توسيع المساحة المتيسّرة لاتّصالها المباشر بهم في ما يتعدّى حدود الجماعات الطائفية.

وأما الدعوات إلى رصّ صفوف الطائفة، فإنما كانت على الدوام، سواء أجاءت مموّهة أم أطلقت صريحة، نُذُراً بالحرب الأهلية وشرطاً من شروطها. والطائفة التي يتاح لها، في لبنان، أن تتوصل إلى تعبئة إجماعية بمواجهة طائفة أخرى أو بمواجهة الدولة، إنما تنزل بفعلها الخاص، وبفعل القدوة السيئة التي تنتهي إلى تشكيلها، ضربة قاصمة بالسلم الداخلي. وما أطلق عليه اسم الحشمة، أي الامتناع عن تجاوز الحد، غايته الحيلولة دون نشوء وضع من هذا القبيل. وإذا كنت أردت للتسمية هذا الجرس الهازل، فلست لأغترّ به، بل أعلم أن الحشمة، إذا شيءَ لها أن تتخذ صفة اللحمة الوطنية التي أنسبها إليها، فإن عليها - وهو ما سبقت الاشارة إليه - أن تكتسب قوة القانون.

وعلى الدولة المنوط بها بعض السعي في إنماء الحشمة، أن تكون أكثر من نقطة تقاطع ما بين الجماعات الطائفية. وأما ما يؤول إلى توسيع قاعدتها، فسائر التدابير السياسية والاقتصادية والتربوية وغيرها، مما هو قمين بإنماء المواطنية، واقعاً ومثالاً.

والتدابير المذكورة تنتهي إلى سلسلة إصلاحات طويلة، يجب المضيّ فيها قدماً. لنذكر أنه كان من غير المناسب قطعاً، منذ ما قبل الحرب، أن يقاس وزن الدولة الاقتصادي-الاجتماعي قياساً مباشراً، يقوم، مثلاً، على حساب النسبة المئوية التي تمثلها ميزانية الدولة من الناتج الوطني القائم أو الصافي. فالدولة كانت، من وجوه كثيرة، رافعة اقتصادية شديدة البأس وقوة يحسب لها أوفى حساب، عند قياس التمييز ما بين الطوائف أو ما بين المناطق. ولا بدّ من تشغيل هذه الرافعة اليوم في الاتجاه المخالف، أي تحويلها إلى قوة للعدل وللوفاق الوطني. ولكن يجب تمهيداً لذلك أن تنزل، ولو بعد حين، هزيمة سياسية بقوى الحرب التي لا تزال مسدلة ظلها على البلاد، بعد ردّ السلام إليها. هذه مسائل حياة أو موت. وغريزة الموت، في لبنان، هي، على ما يظهر، لا حسّ ديكارت السليم، أحسن الأشياء تقسيماً بين الأحياء.

ثانياً: العنف، داخلاً وخارجاً

١. في أن الرشد تتبعه المسؤولية

كيف أمكن للعنف أن يجد سبيله إلى الصراع الطائفي في لبنان فيستوي مدة عقد ونصف العقد صورة غالبة للمواجهة العامة في البلاد... صورة تقع معضلة الصيغة

الداخلية في موقع القلب منها، وإن لم تشكل الصيغة مداراً مباشراً لهذه أو تلك من جولات العنف؟ فلقد جنح العنف في معظم فوراته إلى طمس موضوع الصيغة، لتعود فتفرض نفسها شاغلاً رئيساً عند معظم محطات التفاوض.

لا يجاب عن هذا السؤال، حين يكون مبعثه وشاغله حرب العقدين المنصرمين بأهوالها المعلومة، من دون عودة إلى أساس الصيغة التي اندلعت هذه الحرب في مجالها، ومن دون نظر في محطات نموّها الكبرى، وفي ما كان قد انتهى اليه هذا النمو وآلت إليه أزماته في عشايا سنة ١٩٧٥. ذلك أن العودة إلى الأصل، في هذه الحالة، لا تصدر عن غواية الأصل، بل عن الضخامة التي تسم الحوادث، فلا يستقيم النظر إليها، إن لم يتيسر له أفق فسيح. ويزيد من ضرورة العودة المذكورة وترسّم التحوّلات وإبراز الثوابت، أن التحريف الذي لازم هذه الأمور كلّها على الدوام يشهد، اليوم، تجدداً في مستنداته وأغراضه. أو أن مستندات وأغراضاً قديمة نسبياً تفيد، اليوم، من خطورة الأزمة المتمادية، منذ نهاية الحرب، لتستقطب عناية الأقلام ودربة المحللين وما يقدم على أنه وقائع دامغة تطرح في ساح مناقشة لا ترتقب لها نهاية عاجلة. هكذا، لا يزال يقلل من شأن مصادر للعنف قائمة في أساس الصيغة اللبنانية. فينكر أن تكون البلاد عرفت، في توزيع مقاليدها، أثرة طائفية، استدعت احتجاجاً ومنازعة، أو تُجعل لهذه الأثرة صفة الميزة التاريخية، التي كان على مشتكيها أن يسعوا في إدامتها، ويتمسكوا بأذيال القيمين عليها، ويروا فيها نعمة عليهم وهداية لهم إلى سبل الرشد ومعارج الوعي والثقافة. على أن هؤلاء المداومين على الشكوى غمطوا الفضل، في ما يبدو، وقدروا حقهم فوق ما يستحقون، وزاغوا أيضاً عن سبيل الوطنية. فوجبت دينونتهم على الإتيان بالغريب إلى عقر الدار، والتفريط بالاستقلال، وإطاحة الحرية والازدهار وركوب مركب العنف، طلباً لتخطي حدود - هي حدود استحقاقهم - كان أولى لهم أن يلزموها ساكتين. هؤلاء واجههم، في الجهة الأخرى، على ما يبدو أيضاً، حماة الكيان وصناديد الصيغة وقيادم الديمقراطية والرخاء وهناءة العيش.

ويستلزم الإزراء بالتنازع الطائفي، بما هو مصدر محتمل دائماً للعنف في المجتمع اللبناني، متى تراخت شبكات القمع، جهلاً مدهشاً بحال العلاقات الطائفية، لا في المجال السياسي بمعنى السياسة الضيق وحسب، بل أيضاً في إدارات الدولة وحولها وفي الجيش وسائر القوات المسلحة، بين الاستقلال وحرب ١٩٧٥. ويستلزم جهلاً

مماثلاً بحال العلاقات بين الوافدين إلى المدن وأهلها الأصليين، في المرحلة نفسها تقريباً، وبنظرة أهل الأطراف إلى حال مرافق الخدمات الأولية في مناطقهم، بين طرقات ومياه جارية وكهرباء وتعليم وعناية صحية وهاتف. فهذا كله كان موضع تعليل وتعبئة طائفيين، لم ينفع قط في مداراتهما أن بعض المناطق المهملة كان يوجد فيها أقلية مسيحية أو مارونية خصوصاً. فقد كان يسارع إلى التأكيد أن هذه الأقليات، إنما هي ضحية إقامتها بين المسلمين أو بين الشيعة على الأخص.

هذا التقليل من خطر التفاوت الطائفي، لا ينتهي بنا إلى صورة زائفة للماضي فحسب. وإنما هو يزكي الخفة في تقدير ما يجب إيلاؤه من انتباه لأوضاع الداخل القائمة ولمستقبلها القريب والبعيد. فإذا كانت أوضاع الماضي الداخلية بريئة، إلى الحد الذي يوحى به، مما جرى، فإنه يصير في وسع أوضاع اليوم أن تزداد سوءاً ما شاء لها الازدياد، إذ هي بريئة، سلفاً، من صورة المستقبل، ومما يسعه أن يحمل إلى اللبنانيين، خيراً كان أم شراً. فالداخل يبدو، في نظام التعليل المقترح علينا، أوضع شأناً من أن يسأل عن محنة حلت أو تحل باللبنانيين. وهو لا ينطوي أيضاً على موارد تذكر لمداراة المحنة أو لدرئها. هكذا نرى منزهي الصيغة اللبنانية السالفة (وهي، في وجوه رئيسية منها، مستمرة) ينتهون، إذ يبرئونها من كل شائبة يتوقف عندها أو يعتدّ بتأثيرها، إلى الانحطاط بها، من حال الرشد التي يدعونها لها، منذ نشأتها الاولى، ويُدلّون بها على غيرها، إلى حال طفولة أصلية أو خرف مبكر، تبيح أن ينكر عليها كل مسؤولية عن مصيرها، في ماض أو حاضر أو مستقبل. فالصيغة اللبنانية عظيمة في سياستها علاقات اللبنانيين بعضهِم ببعض، ولكن إشارة من إصبع «الغريب» أو «الأجنبي» أو «العدو»، بحسب الحالات، تكفي، على ما يظهر، للذهاب بنصف اللبنانيين إلى مواجهة النصف الآخر، وإلى جعل ما تنطوي عليه الصيغة من حكمة ورشاد أثراً بعد عين.

٢. مكامن الطائفية العادية

تلك دعوى لا يفطن أصحابها إلى أنها تصيب اللبنانيين بأقذع القدح، في معرض ما يظن أنه مدح. وينسون أيضاً - وهذا أدهى - أن البلاد التي لا شأن لها في حروبها، يرجح أن لا يكون لها شأن في سلامها، ولا في وجودها أصلاً. والحق أن تاريخ الطائفية العادية في لبنان المعاصر، لم يكتب قط. فلم يؤرّخ لمجريات التنازع والتفاوت

الطائفيين، وما يليهما أو يسببهما، من صور الاعتصاب في اختيار من عانوا ذلك كله، أي المنتمين إلى مؤسسات الدولة الآنفة الذكر (الإدارة، القوى المسلحة... إلخ والمؤسسات السياسية أيضاً بطبيعة الحال) أو إلى الأحزاب (المختلطة منها والطائفية) وإلى النقابات أو إلى مؤسسات ومجالات أخرى (مؤسسات العمل والتعليم، الأحياء والقرى). لم يؤرّخ لشيء من هذا تحاشياً من إثارة النعرات الطائفية، ان أحسنّا النية، أو حرصاً على الطاقة المخزونة في هذه النعرات، إن آثرنا الصراحة على حسن النية. فإن أحداً لا يحب، في الواقع، أن تبسط للناظرين بضاعته من السلوكات والمواقف والمشاعر الطائفية. بل يؤثر الجميع استنزال اللعنات على هذا كله، وفرض حظر عام (فيه راحة للجميع) على التعبيرات الحسية والتفاصيل. ولا نرى بعيداً من الصواب القول إنه متى بوشر التاريخ لهذه الاغراض، قام ذلك دليلاً وعلامة على أن نزاع العصبيات الطائفية، أخذ يغور ويستنفد مادته وطاقته. وأما استمرار الحظر، فدليل على خلاف ذلك. وبين ما أفضى - ويفضي - إليه هذا الاستمرار صورة سخيفة «للعيش المشترك»، تجتثّ منه أصوله ومعطياته النزاعية، وتقصره على أعراف المفاوضة والتسوية، محيلة إياه إلى تراث من الحكمة الصافية، يتولى، حين يترك لشأنه، إدارة العلاقات ما بين الأطراف الطائفية أو ما جرى مجراها، بصفاء ذهن وحنكة يستحقان أن تحنى لهما الهام. أما النزاع، فيعتور هذا «العيش المشترك» فجأة، في ظروف التأزم وحدها. وهي ظروف ينظر في تعليل نشوئها عادة إلى اليد الغريبة، على ما ذكرنا، وتحمل هذه اليد مسؤولية العنف حين يقع.

ما نراه، من جهتنا، هو أن التعصب والتنازع الطائفيين، واحتمال نجوم العنف عنهما، حين يبلغان حداً يتجاوزان معه طاقة التفاوض والتسوية، إنما هي معطيات، لا يستقيم مع إسقاطها من التحليل والتعليل والحساب فهم، ولا تفسير، ولا معالجة لكبريات أحداث المجتمع اللبناني وشؤونه. هذه المعطيات ماثلة في متن الصورة الأصلية للعلاقات بين الجماعات، ولدوافع سلوكها بعضها حيال بعض، وبواعث تضامنها حول مصالحها. وهي ما يداريه التفاوض، وتقع عليه التسويات، ويعبّر عنه العنف.

على أن الطوائف تكتلات معقدة لا يستوي في جميعها النزوع إلى الاعتصاب، ولا احتمال العنف أو خلافه. فهذا وذاك رهن بتاريخ للطائفة، وبتوازن داخلي فيها، وبموقع لها في المجموع اللبناني، وبظرف يؤاتي أو لا يؤاتي، وبأحلاف يؤمّل بها الداخل والخارج. وإذا صحّ أن تاريخ العلاقات بين الطوائف في لبنان المعاصر،

اقتصر في تناوله - أو كاد - على الوجه السياسي المتصل بالدولة، وحصر العنف في نطاق هذا الوجه أيضاً، وأبرزه في لحظات انفجاره، من دون رجوع واف إلى مساقات احتماله واعتماله على اختلافها، فإن هذا القصور لا يردّ معرفتنا بـ «التعصب» الطائفي إلى نتف أخبار وفتات شهادات ومعلومات، يحصدها كل في موقعه، بل تبقى في المتناول مقاييس موضوعية لمدى انكفاء كل من الطوائف على حياتها الداخلية، واستغراقها فيها، وتسويرها حيزات لها في مجالات ومواقع مختلفة، أو تقبلها، على العكس، مشاركات متنامية، وتسليمها للشركاء بما يناسب ثقل كل منهم ومنطق الصيغة الميثاقية المتواطأ عليها في المبدأ. بين هذه المقاييس مدى الإقبال على المشترك (أو الاقتصار على «الطائفي» بخلاف ذلك) من مؤسسات المجتمع السياسية (الأحزاب والتكتلات) والمهنية (النقابات وهيئات التمثيل فيها) والاقتصادية (مؤسسات الإنتاج والخدمة) والسكنية... إلخ. وبين المقاييس نفسها أيضاً موازين السلطة في الدولة وأجهزتها ومدى مجاراتها تقلبات الموازين الشاملة (السكانية، التأطيريّة، الاقتصادية...) ما بين الطوائف جملة. وبينها أيضاً مدى تسخير فعل الدولة (وهو خطير، بخلاف ما يزعم أحياناً) للنهوض بمنطقة، فيما يهمل غيرها، ولتمهيد السبل أمام نخبة، فيما تضيق أمام سواها، ولمراعاة مصالح اقتصادية مختلفة، فيما يشاح عن سواها... إلخ. وهذا كله طبق منطق طائفي، وبالاتكاء على غلبة طائفية.

٣. دواعٍ اجتماعية

بعض هذا أيضاً، لا نملك منه سوى صورته العامة أو المحطات الكبرى في مساره. وتفوتنا منه تفاصيل ودقائق وتعرجات واستثناءات، لم يعمد إلى حصرها وتدوينها أحد. على أن ما نرى ضرورة - وسهولة، رغم ما سبق - للرد عليه، إنما هو كلام يصطنع لنفسه الجدة، وهو مبني، في الواقع، على سوابق قديمة، مؤداه أن رسوّ الصيغة على غلبة طائفية بعينها، إنما كان له في ما يتعدى كل سياسة، دواع اجتماعية مكينة، جعلت منه أمراً محتوماً بل مطلوباً أيضاً، وحسمت فيه مصالح المغلوبين قبل الغالبين. وأما ما يعتمد عليه في إثبات هذا القول، فأمور عدة تذكر متفرقة، على الأغلب، ولكنها تتكامل في صورة. من ذلك، بالطبع، حجم الموارنة البشري، حين كانوا الطائفة الكبرى في البلاد. ومنه النمو الاستثنائي، بين المسيحيين، لطبقة من

أصحاب المهن الحرة والتجار وملاكي الأرض الصغار، جعلت لهم قدرة استثنائية أيضاً على الاستئثار أو شبه الاستئثار بشبكة الصلات، التي نسجت بين هذه الديار ودول الغرب، المتعاظمة النفوذ والقوة فيها. ومنه ما يتبع ذلك أو يفترضه ذلك من كثرة للمتعلمين بين صفوف المسيحيين، وإقبال منهم على مناهج المعرفة الحديثة وما يليها من كفاءات. ومنه، أخيراً، نمو المؤسسات الكنسية والرهبانية التي استقبلت جانباً من النفوذ الغربي، وجعلت من نفسها مدخلاً له وسبيلاً، وبكرت إلى الاضطلاع، بمعاونة نظيراتها الغربيات أو بموازاتها، بقسط كبير من عبء تعليم الناشئة وسائر أنواع الخدمة الاجتماعية. هذه الميزات كلها، كان الموارنة أقرب الطوائف المسيحية إلى الإفادة منها، بحكم من «قامة» طائفتهم، لوضع اليد على مقاليد القيادة السياسية والاجتماعية في الكيان الجديد. وهم قابلوا بها طوائف إسلامية مجرّدة إجمالاً - ولو على تفاوت بينها في ذلك - مما يقابلها ويوازنها. وكان السنّة أحسن حالاً من الشيعة، لهذه الجهة، لمقامهم في المدن، وتمكّنهم في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، من تركيز بعض طاقاتهم الأهلية في منشآت تعليميّة بقيت متواضعة، ولاعتيادهم وجود هيكلية مؤسسيّة لجماعتهم، كانت جزءاً لا يتجزّأ من الإدارة العثمانية، ولإفادتهم، جزئياً، من المؤسسات الأجنبية القائمة بين ظهرانيهم، ولتشبّع نخبهم أيضاً بقيم التعامل التي تورثها التجارة. وأما الدروز، فبقوا، على رغم إفادتهم من بعض هذه الميزات نفسها، بحكم الجوار الدرزي-المسيحي في الجبل، وقدم الصلات الدرزية ببعض الغرب، غير قادرين على التصدي لمهمات قيادية، لم تكن تتناسب وحجمهم البشري وانحصارهم الجغرافي؛ وكانت عوامل تاريخية بعيدة الأثر، قد انتزعتها من أيديهم، قبل عشرات السنين. على أن أسوأ الطوائف الإسلامية حالاً، في مطالع الانتداب، كان الشيعة. فهم كانوا خلواً من المؤسسات الطائفية، وكان معوّلهم على علمائهم الأفراد. وكانت زعاماتهم التاريخية مهتزة السيطرة تناوئها أسر جديدة، أنمت المكانة الإدارية أو التجارية نفوذها، في أواخر العهد العثماني، وتبنّى الانتداب الفرنسي بعض أركانها، وجاء بهم إلى المجالس التمثيلية الأولى ... إلخ.

٤. الغبن والمروق

هذا التفاوت، بوجوهه المختلفة، هو ما يبني عليه أصحاب النظر «الاجتماعي» تفسيرهم (بل تسويغهم) للغلبة المسيحية (والمارونية بخاصة) على مقاليد الدولة، وما

يتصل بها من الموارد الاجتماعية. وهم يذهبون من إثبات التفاوت المذكور إلى إنكار دعوى «الغبن» الحائق بالمسلمين، وهي دعوى لا يخفى ان مراجع إسلامية مختلفة، سياسية وطائفية، واظبت على رفعها عشرات من السنين. ثم إنهم ينعون، بعد ذلك، على المسلمين، إسراعهم (في الظروف العصيبة، بخاصة) إلى الاشاحة عن لبنانيتهم، والتشبث بأذيال أمة العرب أو أمة المسلمين، ينصبون احداهما أو كليهما في وجه لبنان، فيتحصل من هذا المروق الاسلامي من اللبنانية (وهو متباين الدرجات وكثير الوجوه والمسالك) حمل للعنف إلى ساحة الداخل، وتسويغ شرعي لهذا العنف عينه، باصطناع نسبة له إلى جهات داخلية، رأت فيه أسلوباً يلائم مراميها للدفاع أو للهجوم. ولا بد ان دعوى «الغبن» (التي يكذبها اصحاب التفسير الاجتماعي) هي رأس ما يسند اليه زارعو العنف عنفهم وعنف حلفائهم، فيذهبون، من ثم، إلى ان الذود عن الامتياز، هو غاية العنف الذي يقابلهم به الشركاء-الخصوم. هذا بينما يزعم هؤلاء الأخيرون (ويوافقهم في ذلك اصحاب التفسير المشار اليه) أنهم إنما يريدون الذود عن الاستقلال، لا عن الامتياز، وعن الوطن وكيانه، لا عن زمام السلطة.

في كل حال، يتّصف التفسير الاجتماعي بميل إلى الذبول والاضمحلال، كلما مشى خطوة نحو المرحلة الأخيرة من تاريخ لبنان المعاصر. فهو يبدو في أتمّ الراحة، حين يتناول لحظة الأصل أي حدث ١٩٢٠ ومقدماته التاريخية الضاربة في القرن التاسع عشر. وذاك أن التعليم الحديث، وإحكام التنظيم الكنسي والرهباني، والألفة الناشئة بين الجبليين وعوالم الغرب، من خلال الإرساليات وصناعة الحرير وتجارته، وموجات الهجرة الأولى، وتفتّح نخب جديدة طلعت من الوسط الفلاحي، مع تردّي الأسر الاقطاعية وفقدانها امتيازاتها، واكتساب دربة على الإدارة والسياسة في نطاق المتصرفية - هي كلها أمور أشرنا إلى أن المسيحيين وصلوا بها وبحصائلها إلى ميعادهم و«لبنان الكبير»، وكان التصرف السياسي بها معقود الراية، اجمالاً، للموارنة. وأما الطوائف الاسلامية، فبدت، إذ ذاك، «خاوية الوفاض» أو هزيلة الذخيرة، في ساحة المقابلة والصراع، ولو أن أحوالها كانت تتدرج، وهو ما أشرنا اليه أيضاً، على سلم يقف السنّة في أعلاه، والشيعة في أسفله. هذا الوضوح الذي يسم الوضع في لحظة الأصل، يوشك ان يجعل الذنوب التي شهدتها اللحظة المذكورة مغفورة كلها، بل مباركة. وهذا غفران كم يسهل منحه حين ينظر إلى العشرينات من التسعينات! وإذ يستغرق أصحاب التفسير الاجتماعي في سبق الموازنة (وسائر

المسيحيين) الاجتماعي، يمسون أميل إلى أن يضربوا صفحاً عن السياسة، بعجرها وبجرها، ويردون، بأعلى الصوت، على كل إشارة إلى الأدوار السياسية (وهي أدوار الخارج أولاً) بأن الفعل السياسي، ما كان له أن يؤتي أكله، لو لم تكن التربة الاجتماعية صالحة. وهذا قول ما كان للمرء أن يماري فيه، لولا أن اصحابه يباشرون إهماله بالتدريج، ما إن يخرجوا من لحظة الأصل، ثم يرفضون الأخذ به رفضاً باتاً، حالما يتعين عليهم النظر في أمر الحاضر. ففي الحاضر، وفي ما سبقه ومهّد له، لا يعود يظهر للاجتماع شأن تفسيري يعتد به. بل تحتل السياسة جلّ ساحة التفسير، ههنا، وهي، أي السياسة، صنع الخارج، في معظمها، وفي ما يعوّل على أثره منها، شأنها شأن السياسة في سنة ١٩٢٠ وحولها.

٥. الأصل لا سياسة له

والمذهل في شأن ١٩٢٠ وما أتاحها وأعقبها، إنما هو ضخامة الوقائع السياسية التي يعرض عنها، طلباً لإظهار التعليل «الاجتماعي» وتثبيته. فهذه الوقائع ليست غير الحرب العالمية الأولى، وتداعي الدولة العثمانية، واحتلال البريطانيين والفرنسيين هذا الشرق، وتبنّي فرنسا (ضمن استراتيجيتها الشرقية) قضية الكاثوليكيين، الذين لم يطالب غيرهم من سكان بلاد الشام، تقريباً، بانتدابها على سوريا ولبنان. ومن هذه الوقائع أيضاً ، ما جرى بين السلطة المحتلة من جهة، وفيصل والفيصليين من جهة أخرى، وانتهى بواقعة ميسلون. فإن هذا كله لا يقرّ له بطاقة أصيلة على التعليل، وإنما ينحى إلى اعتباره ظروفاً سهلت للاجتماعي أن يظهر ألقه، ويفصح عن روعة جوهره. هذه الوقائع، التي يقدم الإزراء بها ونبذها ظهرياً مثالاً صارخاً لقدرة الفكر الأيدلوجي على الاختزال، لا ينساها أصحاب التحليل الاجتماعي في الواقع. فهذا الفن، الذي هو فن الرواية الأيدلوجية، إنما يقوم، قبل النسيان، على توزيع الأضواء والقيم والدلالات بين عناصر السياق. وإذ يفلح متعاطو الفن المذكور، هذه الأيام، في تحييد التحولات الدولية التي ولد منها لبنان، وردّها إلى مجرد إطار حضاري، حلّت فيه الجماعات المهيأة له، فيجرّدون السياسة والحرب كليهما، بهذا الرد، من القدرة على تعليل فعل سياسي (هو إنشاء دولة)، يعود هيناً عليهم أن يخطّئوا الجماعات المعارضة لهذا الفعل من اللحظة الأولى، وأن يُعلنوا مجافاة موقفها، لا لمنطق التاريخ والحضارة وحسب، بل لدواعي الوطنية أيضاً. يفضي هذا إلى قلب

غريب للأمور: فعوض أن يسجّل العنف الصريح الذي حاق بمن جرّوا عنوة إلى لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ (وكانوا إذ ذاك نحو نصف سكانه، وكانوا مقيمين على نحو من ثلثي أرضه)، ينعى عليهم اضطراب ولائهم لوطن جيء بهم اليه، على أنهم توسعات لنواته، وعلى أن أرضهم أهراء لأهل النواة، ومدنهم منافذ بحرية لها. هذا يشبه، استطراداً، حركة القهقرى النفسية، الملحوظة هنا وهناك، في أيامنا هذه، من «غزة وأريحا اولاً» نحو «غزة وأريحا من الأول!». وهكذا تفوت فرصة النظر في التاريخ الفعلي لتلمّس المسلمين بأكثريتهم (ومعهم بعض المسيحيين) مكاناً لهم في الكيان الجديد، وهو تلمّس حكمته الدواعي المعتادة في هذا النوع من الأوضاع. فالذين فصلوا عن «أمهم» سوريا (وهي لم تكن وحدة سياسية، في كل حال) أخذوا يستطيبون شيئاً فشيئاً مواقعهم، بما هم طوائف يسعها أن تجد لنفسها أدواراً ذات بال في الدولة الصغيرة التي ظلت صفتها الطائفية تترسخ وتنتظم، مرحلة بعد مرحلة. وهم وظفوا في هذا الاقتراب (الذي اتخذ في جوانب رئيسة منه صور الصراع) أحلافاً عربية وإسلامية. هذا التوظيف الذي أنكرته قطاعات متنامية منهم، أو أنكرت بعض صوره، كثيراً ما تزاحمت فيه ألوان الاستخذاء والتفريط والتبعيّة. وكان يزيد من تزاحمها كثرة الأجنحة والمواقع في كلّ جماعة، وتنافسها في كسب رضى الأشقاء الكبار، طلباً لتحسين الحظوظ في الصراع بينها وللتصدر. على أن القوى الطائفية المسيحية، بسياستها وأحزابها، وبموقعها الغالب في سلطة الدولة أيضاً، قلّما أثبتت تورعاً (أو قدرة على التورع) عن الانحياز إلى الصف المقابل، في الحرب الباردة، وفي حالات الاستقطاب الإقليمي والدولي. وهو انحياز تدل تجربة بلادنا، بوجه من وجوهها، على أنه يحيل كل تحول إقليمي إلى اضطراب في الميزان الطائفي، يتضرّر منه حليف الجهة المتراجعة أو المهزومة، في النطاقين الإقليمي والدولي. لذا، بقي الحذر، في الجهتين المسيحية والإسلامية، ومعه السعي الطائفي إلى توفير سند خارجي، قائماً على معطيين: ١ - إدراك التفاوت، والسعي من هذه الجهة إلى إزالته أو تضييقه أو قلبه رأساً على عقب، ومن تلك إلى حماية الامتياز، وأحياناً إلى تعزيزه، والارتداد عن تنازلات، كان قد سلّم بها. ٢ - ضعف الوطنية الجامعة، في الجهتين، وهو ضعف جعلته ظروف إنشاء الدولة اللبنانية محتماً. وكان أظهر في الجهة الإسلامية، لأن الكلام المسيحي أفلح، في معظم الأحيان (لا في كلها) في إخفاء شرط التحكم الطائفي، الذي كان يضعه في أساس الاستقلال. هذا الضعف

كان علاجه ولا يزال يستعصي بتخوين هذا النصف أو ذاك من اللبنانيين، ويستقيم (أو يؤمل أن يستقيم) بالنظر التاريخي في شروط تكون هذه الوطنية، وفي ما تحصل من هذه الشروط إلى الآن، وفي الاستراتيجية الملائمة لاستتمام البناء. والحال أن بلاداً يصح القول فيها إن نصف أهلها متشبثون بها، لوجه الله، أي، تقريباً، من غير أثرة، وإن نصف أهلها الباقي مارق من الولاء لها، لوجه الشيطان، أي تقريباً، من غير عذر، إنما هي بلاد لا مستقبل لها، ولا لأحد من أهلها. والذين يلقون هذا القول، أو ما يجري مجراه، متوهمين أنهم في معرض خدمة الحقيقة أو في معرض المنافحة عن صالح البلاد، يسيئون في هذه، ولا يحسنون في تلك. فلننظر في ما تنتهي اليه الحقيقة حين تراد لغير وجهها، إذا صحّ أن لها محلاً بين ما يراد.

٦. لا رعاية السيادة، ولا تعزيز الوحدة

أول ما يسجّل حين نغادر - بعد ما سبق - لحظة الأصل، أي عام ١٩٢٠، هو أن الدولة التي نشأت من الألفة ما بين الرغبة المارونية والاستراتيجية الفرنسية، لم تكن بالدولة السيدة. فإن السلطة الفرنسية هي التي أنشأت لها مجلسها التمثيلي الأول، بالتعيين، وأجهزتها المختلفة، واستبقت لنفسها حضوراً مباشراً في صدارة هذا كله، بما فيه المحاكم، ويداً فوق اليد اللبنانية. هذا وقد جاوز السلطان الفرنسي، بسرعة، مفهوم الانتداب الذي رسمت حدوده عصبة الأمم. وحين أقرّ للبلاد دستور، بقي شيوخها ونصف نوابها يعيّنون، ولم يظهر ما يشير إلى تراخ في القبضة الفرنسية. بل إن الدستور ما لبث أن أخذ يعلّق تكراراً، وأخذ التمثيل السياسي - وهو على حاله التي وصفنا - يجد نفسه موضوع ضيق وتبرّم فرنسيين، وتفرض عليه إجازات طويلة. حتى أن الاستئثار الفرنسي بدأ يثير حلفاء الانتداب من الموارنة، ويقرّب من صفوف المعارضة نواباً موارنة معينين ومقاماً رئيساً، هو البطريركية المارونية التي هزتها، بخاصة، إجراءات تنظيمية، في الحقل الاقتصادي، ضيقت على رأس المال الوطني، ومسّت مصالح للكنيسة، على وجه التحديد. وحين لاحت فرصة للاستقلال، عززها الاضراب السوري سنة ١٩٣٦، ووصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في باريس، مع هذا التنامي في صفوف المعارضة اللبنانية، قبل المفاوض اللبناني الرسمي عقد معاهدة بين لبنان وفرنسا، أعدّ نصها فعلاً، ولكن السلطات الفرنسية أحجمت عن إبرامها. وأما الاستقلال، بعد ذلك، فمعلومة أهمّية الخطوة

الإسلامية فيه، أي صرف النظر من جانب الزعامات الإسلامية الموثوقة عن الدعوة إلى الوحدة السورية. فهذه واحدة من خطوتين، انعقد بنتيجتهما الميثاق الوطني. وكانت الثانية تخلّي المسيحيين عن حماية فرنسا. ومعلومة أيضاً أهمّية القوة البريطانية، ابتداء من سنة ١٩٤١، في تحقيق هذا الاستقلال، وهي قوة كانت واضحة الغلبة في ظروف الحرب والاحتلال الألماني لفرنسا، وهي التي أزاحت عن سوريا ولبنان ربقة الفيشيين، ولو أن قوة محدودة لفرنسا الحرة شاركتها في المعركة. معلوم، أخيراً، أن الجنرال سبيرز (وهذا ما لا يحب الكتبة اللبنانيون ان يطيلوا المكث عنده) لم يكن وافر الرعاية لحرمة الساسة اللبنانيين من حلفائه، وهو يتولى، من بيروت، أو من عاليه، إدارة المواجهة بينهم وبين السلطة الفرنسية.

توضح هذه البدايات تصوراً لاستقلال الكيان ثم لاستقلال الدولة، لا يوجد ما يشير إلى ان «الآباء المؤسسين» من الموارنة وحلفائهم، غداة الحرب الأولى، ثم القطب المهيمن، بعد ذلك، على سياسة الدولة الخارجية، وهو رئيس الجمهورية، قد بذلوا جهداً يذكر لتغييره قبل اضطرابات ١٩٥٨ وانطلاق الشهابية. هذا التصور يحصر محتوى الاستقلال وغايته في ضمان الانفصال السياسي (مع تعزيزه بمقوّمات ثقافية، لغوية وايدلوجية-تاريخية، ما أمكن) عن المحيط العربي وفي ضمان الغلبة المستمرة في الداخل لكتلة مسيحية، يتولى قيادتها الموارنة. وهما محتوى وغاية دفاعيان بامتياز، ومحافظان بالتالي، فرضا على نظام الحكم اللبناني تشنجاً وجموداً دائمين، هما أبعد ما يكون البعد عن روح التوافق والتسوية، التي يزعم بعض نظريينا اليوم، انها سادت هذا النظام على الدوام. فالحقيقة أن النظام المذكور أخفق إخفاقاً ذريعاً في مجاراة تحولات كبرى شهدها مجتمع ظلّ، من جهته، مفتوحاً على العالم وتحولاته، خاضعاً لسنن الطبيعة أيضاً، وهي التي واظب نظامه السياسي على مجافاتها. فلا تحول الميزان الديموغرافي بين الطوائف، ولا التعديلات الكبرى في انتشارها الجغرافي-السياسي، ولا التغيرات في بنى المجتمع الطبقية، ولا تغيّر الخرائط الاجتماعية للثروة والملكية، ولا نمو النخب الجديدة الصاعق، أفلح شيء منها في تعديل شيء ذي خطر من القواعد التي أرسيت مع الاستقلال. هذا، فيما كان التسليم بهذا التوزيع (الذي لم يكن في أي وقت جامعاً ولا مستقراً) يتآكل ويزداد تآكله خطورة، عهداً بعد عهد. وكانت البلاد تختبر، في العهد الشهابي، ثم في الشطر الثاني من عهد شارل حلو، وفي عهد سليمان فرنجية، الصلة ما بين الاعتدال أو

الشطط في السياسة الخارجية، والتوافق أو التشنج والاستئثار في ممارسة السلطة وفي الإنماء، بل في مسلك الإدارة وتوزيع مناصبها أيضاً. هذان الجمود الأصلي في قواعد النظام السياسي، والاتصال، في قلب الدولة، ما بين السياسة الخارجية وموقف السلطة المركزية من القوى السياسية والمناطق والطوائف، واقعتان لا يمكن تبرئتهما من ميل كل معارضة إلى إقحام الخارج في الداخل، بقدر ما تستطيع، ولا إلى اختزان العنف والجنوح إليه، كلما لاحت فرصة لاتخاذه مركباً إلى ميزان داخلي جديد.

٧. علاّت التفسير الاجتماعي

وأما القول بأن هذا التفاوت في الميزان السياسي، وفي ما يليه من موازين المجتمع، المتعلقة بوظائف السلطات العامة ما بين المسيحيين والمسلمين، وتلك الميزات الممنوحة لطائفة واحدة على غيرها من الطوائف، إنما هي كلها مجرد عبارة «طبيعية» عن تفاوت قائم في المجتمع نفسه، أي بين الطوائف، بما هي جماعات مختلفة الأحجام والموارد، متباينة البنى الطبقية، مختلفة الحظوظ من التأطير المؤسسي ومن اتساع النخب المتكيفة بحاجات المجتمع والدولة الحديثين، فضلاً عن اختلاف حظوظها من الولاء لكيان لبنان الحاضر - فهو قول فيه علات لا بد من التنبيه إليها، ولا يجوز قبوله على علاته.

أولى هذه العلات ان مبدأ التنافس الحرّ، أو الصراع المفتوح، لم يكن مبدأ مقبولاً قط في تقرير حال التوازن ما بين الأطراف المشكلة للدولة اللبنانية. بل إن مبدأ الطائفية يخالف فرضية الصراع الحر مخالفة تامة. فهو يفترض الإنصاف بين الطوائف في تكوين مؤسسات السلطة السياسية وفي الإدارة العامة. ويفترض فيه أن يزيد - لا أن ينقص - من حظوظ الإنصاف ما بين المناطق، في عمل الدولة التجهيزي أو الإنمائي، وفي دور الرعاية الاجتماعية الذي تتولاه. وهذا كله يأتلف في وظيفة اجتماعية للدولة، تنوعت مضامينها، وتحولت دلالاتها، وازدادت أهميتها من مرحلة إلى مرحلة، عبر مسيرة الدولة اللبنانية الحاضرة. وأما السبب في افتراض مزيد من الإنصاف نتيجة مبدئية للأخذ بالمبدأ الطائفي، فخلاصته أن التمييز والجور، في ظل هذا المبدأ، يجاوز أثرهما الأفراد أو النواحي التي يقعان عليها، فينذر بتحريك الطائفة التي استهدف منها أفراد، أو غبنت لها نواح، وذلك عبر المراجع الطائفية «الجامعة» في الطائفة المذكورة. وينتهي - هذا الأثر - بالتالي إلى تغذية بذور العنف الكامنة في الصيغة، والى تعريضها لخطر شامل. عليه، يبدو الخروج على حد المساواة المبدئية ما

بين الطوائف، في كل ما يتصل بالسلطة وبالدولة (أي في كل ما هو عامّ) وإيكال أمر التوازن الطائفي في هذا النطاق، إلى التنافس والصراع - أمراً منافياً للمبدأ الطائفي نفسه، بل نسفاً لقدرة هذا المبدأ على جمع الطوائف حوله وإلزامها به، أي لقيمته الأيدلوجية. فأي طائفة تقنع لنفسها بدونية مقررة في الصيغة، وبوصاية عليها لطائفة أو طوائف أخرى، وبما يشبه «الانتداب» عليها لطائفة «شقيقة» كبرى تتولى «تمدينها» أو الوصول بها إلى سن الرشد وحال المسؤولية المدنية والسياسية عن شؤونها؟ ولا مراء أن مشكلاً رئيساً من مشكلات النظام الطائفي يتركز ههنا: في التناقض ما بين فرضية المساواة المبدئية، التي ينطوي عليها المبدأ الطائفي، والتفاوت الفاقع على كل صعيد، الذي يعكسه تكوين مؤسسات السلطة العامة، على اختلافها، والعلاقات في داخلها وممارستها وظائفها المختلفة في ظل هذا المبدأ. هذا التناقض موئل ثابت لاحتمالات العنف المتنوعة، تتحقق حيث يتاح لها التحقق، وهو مانع رئيس من تسليم الأطراف الطائفية تسليماً جامعاً ومستقراً، إلى درجة مقبولة، بالصيغة الطائفية. وهو، في نهاية أمره، تناقض بين الميثاق - الذي هو اتفاق معلن وإن يكن، في ما يزعم، «غير مكتوب» - وبين مضمرات الصيغة التي ظلت، منذ الاستقلال، تحكم مباني البلاد السياسية ومسالك مسؤوليها، من دون أن تجرؤ الدولة، في يوم من الايام، على إشهارها رسمياً وتبنيها صراحة، في القول كما في العمل. وهو امتناع لا ريب أنه من غرائب التقاليد الدستورية في دنيا الله الواسعة...

وثانية العلاّت في التفسير الاجتماعي لتفاوت الحظوظ الطائفية من السلطان السياسي وما يليه (وهو تفسير رأينا أنه يريد ان ينفي عن هذا التفاوت صفتي الغبن من جهة والامتياز من الجهة الأخرى) أن القاعدة الاجتماعية المفترضة لهذا التفاوت، لم تكن ثابتة على حال. وأول ما يسجل ههنا أن المسلمين حين كانوا يطالبون بمزيد من المناصب الرفيعة في الادارة، كانوا يؤكدون (في عرائض المطالبة نفسها أحياناً) أن عندهم من هم تامّو الاهلية لتولي المناصب المذكورة. وحين كانوا يطالبون بمزيد من أشغال التجهيز في مناطقهم، كانوا يشددون على الثقل النسبي لنصيبهم من العبء الضريبي بالقياس إلى الامتياز الذي كان أهالي المتصرفية متمتعين به، وهو امتياز صمد ردحاً طويلاً من الزمن في ظل لبنان الكبير. وأما في مجال السياسة، فلم يكن ثمة دليل على أن أميل إده أعلى كعباً من محمد الجسر، أو أن بشارة الخوري - لاحقاً - أغنى تجربة من رياض الصلح، بل بدا مرجحاً، في هذه الحالة الأخيرة، أن العكس هو

الصحيح. في هذا المجال، بقي المعول على تضعيف لبنانية المسلمين. وقد رأينا أن اللبنانية، ما كان لها أن توجد - بمعناها المعاصر - ولا أن تستقيم، ما لم تثبت اتساعها للمسلمين، ولا كان لها أن تزعم الحق في ولاء تنتزعه منهم انتزاعاً. على أن عرض أسماء الذين كانوا أوفر زعماء المسلمين تمثيلاً، بين أواخر الثلاثينات وأواخر الخمسينات، مثلاً، أي في مرحلة ولادة الاستقلال وترسّخ دولته، لا ينقع غلة للباحث بينهم عمن كان يخشى منه إفراط في «الوحدوية» وتفريط بـ«الكيان» الحديث الاستقلال... بل إن هؤلاء القانعين - ولو على مضض وتذمر - بما تحصل لهم من سلطة، في ظل الميثاق والصيغة، ما كانوا إلا ليزدادوا - ومن ورائهم جماعاتهم - تمسكاً بهذين، لو ارتفع عنهم ما كانوا يسمونه غبناً أو حرماناً لهم ولتلك الجماعات ولمناطقها.

في كل حال، بدا أن التفاوت الاجتماعي هذا، قد أخذ يميل، بفعل التعليم، على التخصيص، وبفعل عوامل أخرى، أهمها مال الهجرة، إلى التضاؤل، بشيء من السرعة، في ظل دولة الاسقلال. هذا التفاوت قد تكون سياسة الانتداب قد وسعت شقته نسبياً، على أكثر من صعيد، ما بين جناحي البلاد، وإن يكن المسلمون قد سجّلوا، في العهد المذكور، بعض التقدم المطلق في مجال التعليم، مثلاً. هكذا أخذ المتقدمون إلى مباريات مجلس الخدمة المدنية، لملء وظائف الفئة الثالثة، يزيد مسلموهم عن مسيحييهم منذ أوائل الستينات. وكانت الرغبة الشهابية في توسيع النطاق المتاح لمشاركة الطوائف والمناطق، على اختلافها، في تسيير عجلة الدولة، بإدارتها وقواتها المسلحة، تطبع سياسة التوظيف، في ذلك العهد، وسياسة الخدمة والرعاية الاجتماعيتين، والإنماء أيضاً. على أن هذه الرغبة لقيت، منذ أن ظهرت تعابيرها الاولى، معارضة معروفة المصادر والأحلاف. فحصد فؤاد شهاب محاولة انقلاب واضطراراً إلى الاستقالة. وحصد خليفته، بعد هزيمة ١٩٦٧، وضع يد مجدداً للحلف الماروني الشهير، الذي كان، بين ما كان، ارتداداً على جهد التقريب ما بين أنصبة الطوائف والمناطق، من الحضور في أجهزة الدولة، ومن عمل الدولة الإنمائي. هذا على الرغم من أن الجهد المذكور، كان قد استبقى لأهل الامتياز امتيازهم في مراكز القيادة العليا. فبدا أن الضغط «الاجتماعي» لنمو النخب المختلفة الطوائف على الدولة يقف، في نهاية مطافه، عند حد سياسي يعصى عليه تجاوزه. وبدا أن الصيغة اللبنانية تفتقر - مرة أخرى - أكثر ما تفتقر إلى هذا الذي يزعمه لها المحامون عنها، من حكمة تعينها على مجاراة التحولات الاجتماعية، ومداراة

التناقضات الحادثة، ودرء العنف المحتمل. هذا، في كل حال، مكوّن رئيس من مكوّنات الحالة اللبنانية أو المشكل اللبناني: المجتمع المفتوح على ضروب شتى من التحول، تعانده صيغة سياسية يصعب نعتها بـ«السياسية»، لملابستها خطوط الهويات الثابتة ثبات تقاليد وجماعات، هي أقرب التقاليد والجماعات محاكاة لمنطق «الطبيعة» (لا السياسة) وأشدّها استعصاء على التغيير ومقاومة للتحول.

٨. السياسة بما هي علّة وافدة

وثالثة العلات في التفسير الاجتماعي للتفاوت الطائفي في المكانة والاعتبار السياسيين، أن هذا التفسير يقف عند حدود الحرب الأخيرة، لا يجاوزها. فإن سواد الآخذين بهذا التفسير ينكرون أن يكون للتحولات الاجتماعية ضلع في توفير شروطها وإعداد وقودها، من المطامح والمواقع والتناقضات. بل إنهم، حالما يصلون إلى عتبة الحرب، يطرحون صفتهم «الاجتماعية»، ويعودون «سياسيين» تامي الخلقة السياسية. هكذا لا يبقى في حديثهم مكان لصعود طوائف، ولا لهبوط طبقات، لا لتعديلات في الموازين الديموغرافية ولا لتغييرات في تكوين النخب، لا لترييف عرفته المدن ولا لمطامح مدنية انفتحت عليها عيون الارياف... الخ، وإنما يتجه الحديث كله إلى الاستغراق في حرب حزيران، وفي نشوء المنظمات الفلسطينية المسلحة، وفي نزوحها الكثيف إلى لبنان بعد أيلول ١٩٧٠ الأردني... الخ. وإذا بقي مكان لعامل داخلي في هذا المعمعان فهو، على ما يفتي المفتون، «عروبة» المسلمين التي حملتهم على «الالتحام» الشهير بالثورة الفلسطينية، وقد قابلها المسيحيون، بعد اندلاع الحرب، بالتيميم شطر الدولة اليهودية، وشطر من تيسر من الحلفاء، فضلاً عنها، دفاعاً عن أنفسهم وعن لبنان. ولم يوجد في هذا المساق المضطرب كله، على ما يبدو، من حفزه الشعور بغبن، أو حرّكه الحرص على امتياز. ولم يوجد من حمله تحول تاريخي اجتماعي في تكوين جماعته وفي إمكاناتها ورؤاها، ولا من مال تفوّقه التاريخي الاجتماعي إلى الانحسار وقبضته إلى التراخي... ولم يلحظ تصاعد في التعبئة وفي المطالبة، من هنا، وتشنج وانكفاء إلى التعامل وأقل الشركاء تمثيلاً، من هناك. هذا كله تفرغ منه طاقته التفسيرية، حين يكون الحديث حديث الحرب، ويعتبر أدنى شأناً من أن يدخل عنصراً في صورة الأحداث السياسية الجليلة، ويوكل أمر معالجته، صراحةً أو ضمناً - لو حادت عنا شرور الخارج، واستغنى المسلمون عن هذا الصنف من العروبة

- إلى طاقة التسوية الجبارة، التي يفترض أنها مختزنة في الصيغة وفي الميثاق. يستغنى عن التفسير الاجتماعي، إذن، وعمّا هو مؤسّس فيه من اتجاهات السياسة، على رغم أن الناظر في أحوال لبنان - وإن يكن مستعجلاً - مغرى بإبراز الشبه والتناظر ما بين أمس التأسيس ويوم الحرب. وتكفي الإشارة من هذا الشبه إلى ما هو قائم بين أوضاع الموارنة في عشايا إنشاء لبنان الكبير، وأوضاع الشيعة (والسنّة أيضاً) في العقود الثلاثة المنصرمة من تعاظم الكتلة الديموغرافية إلى توسع الانتشار الجغرافي (في منطقة بيروت، خصوصاً) إلى زيادة الملكية في مناطق الانتشار الجديدة، وبروز رأس المال المهجري في المدينة، واحتلال مواقع قوية في الحرف والتجارة الصغيرة، إلى توسع النخب وتنوعها، إلى توسع مؤسسات التعليم الطائفية، إلى استتمام بنى التمثيل المذهبي العامة ونزوعها إلى الاضطلاع بمهمة ضبط وتوجيه عامين في المجال السياسي، إلى ظهور التنظيم الحزبي أو شبه الحزبي صورة للتعبير السياسي عن الرغبة في تخطي الحواجز الجهوية وحدود الزعامة العائلية... الخ. نقع على ظواهر شهدتها الطائفة الشيعية، وعرفت أو استتمت بعضها الطائفة السنية (التي كانت قد شهدت من قبل بعضها الآخر). حصل هذا ما بين الخمسينات أو الستينات واندلاع الحرب. وهو، مع وجوب التحوط في هذا النوع من المقابلة، يذكر بعوامل التغيير في التوازن السياسي ما بين نهاية الامارة وبداية المتصرفية (وبما أثمرته هذه العوامل من عنف، وما واكبها من أدوار دولية) ويذكر أيضاً بحال الموازنة في عشايا ١٩٢٠ وبمرتكزات نزوعهم إلى تكبير لبنان وتصدره مكبراً. وليس خافياً أن وجه الشبه الأهم بين الحالين، إنما هو النمو المتعدد الموارد لقوة طائفية، وسعيها إلى ترتيب دور سياسي جديد عليه. هذا كله يتخذه أصحاب التفسير «الاجتماعي» مرتكزاً لتفسيرهم، حين يكون الموضوع التفاوت ما بين الطوائف اللبنانية في السلطة والسياسة، من نشوء الدولة إلى الحرب. بل إنهم ينزعون إلى نسيان ما عداه، أي، بخاصة، إلى إهمال الأدوار الخارجية المتعاقبة التي أرست هذا التفاوت، ثم ضمنته. على أنهم يرفضون أن يولوا ما يشبه هذا كله (أي ما هو اجتماعي) دوراً في تفسير الحرب، وينزعون إلى التشديد، ههنا، ما وسعهم التشديد، على الأدوار الخارجية. فإذا هم بعد أن كانوا اجتماعيين في الحالة الأولى، ينقلبون سياسيين في الحالة الثانية. وهذه لعبة مغرية، ولكنها متهالكة. فما الذي هو أسهل (وأقل جدوى) من أن تتذكر الموارنة سنة ١٩٢٠، وتنسى غورو، ثم تنسى المسلمين سنة ١٩٧٥، وتذكر ياسر عرفات؟

٩ . خوارج عديدة وساطعة

لا يرمي ما سبق من ملاحظات إلى الغض من أدوار الخارج، بأطرافه المختلفة، في ما شهده لبنان من جولات العنف وصوره. وكيف يسوغ الغض حين تكون مراحل رئيسة من القتال والعنف، قد حملت توقيع هذا الطرف أو ذاك من أطراف الخارج؟ كيف ينسى دور المنظمات الفلسطينية والدور الاسرائيلي والدور السوري، وينسى أن كلاً من هذه الأطراف واجه الآخر (مواجهة كانت ضارية في بعض الاحوال) وأن كلاً منها واجه طرفاً لبنانياً أو أكثر في جولات أخرى، وأن هذا كله ينتهي إلى تشكيل نسبة ضخمة مما يطلق عليه اسم الحرب اللبنانية؟ وإنما أردنا أن نظهر كون الأدوار الخارجية، لا ينبغي لها أن توضع في حال تنازع والأدوار الداخلية، وأن هذه تبقى تامة الفاعلية بالغة ما بلغت ضخامة الأطراف الخارجية، وتمادي حضورها في الحرب. هذا فضلاً عن أنه لا بدّ من افتراض حصانة ما للبلاد، من حيث المبدأ، في مواجهة الخارج وتقلبات أحواله ونوازعه. فإنه لا توجد بلاد - مهما تكن كبيرة - يسعها أن تشرط وجودها (أو استقرارها، في الأقل) بثبات الأوضاع في محيطها أو بتحكمها هي في هذه الأوضاع. ولا يجوز لبلاد - مهما تكن صغيرة - أن ترتضي لنفسها الانصياع التلقائي لدواعي محيط يشاء لها، بين الفينة والفينة، أن يتواجه أهلها، طوائف طوائف وفئات فئات، في جولات حرب ضروس. فهذا الانصياع لا تأباه الكرامة الوطنية وحدها، بل ينافي الاستحقاق التاريخي لوجود وطني أيضاً. غير أن أساس رأينا هذا، في ما يتعدى المبدأ، أن كلاً من حالات التدخل الخارجي، إنما أرسيت (بغض النظر عن اللبس الذي كثيراً ما اعترى الجانب الإجرائي من هذا الإرساء) على حالة الانقسام الأهلي المتمادية. ولا يعد مانعاً من إثبات هذا الإرساء أن الانقسام الأهلي لم يسفر، في بعض الحالات، عن مبادرة إلى العنف، بل تلقف الرغبة الخارجية فيه، وانصاع لها، وطوّع رسمه ومنطقه لحاجتها. إذ يبقى أنه لم يحصل أن أرسلت دولة جيشها إلى هذه الأرض، أو شهرت منظمة غير لبنانية سلاحها عليها، إلا وهي معولة على سند أهلي ذي شأن وخطر في الداخل. ولم يحصل أن ظهر من القوى المتولية تمثيل الطوائف السياسي في الحرب ما ينمّ على تحالف، في وجه طرف خارجي، يتجاوز خطوط الانقسام الطائفي المعروفة وبخاصة خطه الرئيس. وإنما كانت كل مواجهة ما بين طرف لبناني ما وطرف خارجي ما، تزيد هذا الخط ظهوراً

وبروزاً، لتيقّن الأطراف جميعاً من أن المواجهة لا يسعها أن تكون بلا أثر في التوازن الداخلي. هذا الأثر كان جلياً مع كل تغيير في هوية الطرف الخارجي، البارز الدور والحضور في مجال السياسة اللبنانية، بما هو مجال لسلطة الدولة، وبما هو، على الأعم، مجال لتمثيل القوى الاجتماعية المختلفة في الدائرة العامة. فمن الفلسطينيين إلى الإسرائيليين إلى السوريين ومن ١٩٧٥ (بل ١٩٦٩) إلى ١٩٨٢ (بل ١٩٧٥) إلى ١٩٧٦ ثم ١٩٨٤ ثم ١٩٨٩، تعاقب أولياء لشؤون الحرب والسياسة في لبنان، دخلوا من الخارج، أو كانوا خارجاً في الداخل، وتتالت تواريخ لا يمكن تعيينها تعييناً باتاً، لتداخل الأطراف وتنازعها والتباس الصعود بالهبوط أحياناً. على أن التعاقب والتتالي المذكورين يشيران - ولو على وجه التقريب - إلى التلازم ما بين سطوع الأدوار الإقليمية، واحداً بعد آخر، وصعود نجم القوى الطائفية المتنازعة، واحدة بعد أخرى. ولم يكن الصعود المذكور - في ظروف الحرب وتداعي الدولة - صعوداً في الحظ من سلطة الدولة بالضرورة. وإنما كان، في بعض حالاته، صعوداً في القدرة على تعطيل هذه السلطة، بما تعكسه صيغتها من توزع طائفي مختل. وكان، في حالات أخرى، إسعافاً لهذه الصيغة في دفاعها عن نفسها، وفي زيادة الخلل خللاً. وكان في حالات أخيرة كسباً فعلياً لمواقع جديدة في آلة السلطة، تحقق لهذه الطائفة أو تلك. في هذه الحالات جميعاً، مالأت الطائفة - أو الطوائف - المستفيدة، بأشد قواها السياسية فاعلية، وبجانب لم يكن ثانوياً قط من تشكيلاتها الأهلية، سطوع الدور الخارجي، وقدمت نفسها غطاء سياسياً له، وتقبّلت دعمه تقبلاً لا يطعن في عموميته تفاوت الأنصبة من التحفظ ما بين حالة وأخرى، ولا التلازم ما بين تقبل الدعم والإصرار الأهلي على توكيد الاختلاف عن الحليف توكيداً اتخذ، في معظم الأحيان، صورة التجريح، بل الهجاء المقذع. فإن اللبس الملازم لهذا الضرب من الأحلاف، يغلب أن لا يتجاوز دائرة الكلام اليومي إلى دائرة المبادرة السياسية. فيبقى بجهته السلبية أقرب إلى التفريج عن الحيف الذي تحسّه الجماعة، وهي تعاين تداعي أسوارها وابتعاد مقاليد أمورها (وأمور البلاد) عن متناول يدها، كلما تنامى دور الحليف المفترض وتمادى حضوره. هذا، في الأقل، ما لم يطرأ تغيير يزيّن للجماعة - أو يفرض عليها - خياراً آخر، وينشئ للمشاعر السلبية حيال الحليف فاعلية سياسية وقدرة مستجدة على الانتشار والتنويع في ضروب التعبير.

صفوة القول أن التكامل يبقى قائماً بين الوجهين، الداخلي والخارجي، من كل

حدث أو مجموع أحداث، مهما تتباين مقادير الفاعلية من هذا إلى ذاك، أو تختلف أهمية الغايات، في المطلق، بين حالة وحالة. اجتياح إسرائيل لبنان سنة ١٩٨٢، على سبيل المثال، وهو قمّة الضخامة والشدّة بين موجات العنف التي شهدها لبنان، كان، في الظاهر، بين أكثر هذه الموجات «خارجية» أيضاً. كانت واجهته النزاع الإقليمي بين إسرائيل والمنظمات الفلسطينية المسلحة، بسائر تشعبات هذا النزاع ومنطوياته. وهو كان حالة من الحالات - بل أهم الحالات - التي بدا فيها لبنان مجرّد ساحة للصراع، وبدت سيطرته الإجمالية على مجريات هذا الأخير واتجاهاته غاية في الضعف. رغم هذا، كان الاجتياح مرآة شاسعة للعلاقات السياسية الطائفية بين جماعات اللبنانيين، وبين كل منها وأطراف الخارج من بعد. أي أن الداخل كان تامّ الحضور في الحدث. وهو إن صحّ أنه لم يكن متحكماً في مجرى هذا الأخير، فلا تصحّ تبرئته من الأدوار التي كانت لأطرافه (أطراف الداخل) فيه. هذه الأدوار تتشكّل منها لوحة، يظهر فيها الداخل من أقصاه إلى أقصاه ناشطاً، مظهراً كوامنه، بما فيها كوامن العنف. ولا يغيّر شيئاً القول، في السياق الذي نحن فيه، إن القوّات اللبنانية، وجيش لبنان الجنوبي، ومقاومي الاحتلال، وحلفاء الفلسطينيين والسوريين من التنظيمات اللبنانية، وسائر تشكيلات البلاد ومراجعها وشخصياتها السياسية وشبه السياسية، كانت موازينها خفيفة في الحرب صيف ١٩٨٢ حصراً، أو بين ١٩٨٢ و١٩٨٥ على الأعم، وهذا، في كل حال، قول فيه نظر. فإن الضلع من النزاع وارتسام صورة الداخل يبقيان تامين، وإن تكن أطراف الداخل محدودة الأحجام والطاقات، بالقياس إلى أطراف الخارج، وهو ما رمينا إليه بالقول، ذات مرّة[٣]، إن الحرب اللبنانية أهلية مئة في المئة، وخارجية مئة في المئة أيضاً، وإنه لا معنى للقول بوجود حصة للداخل وأخرى للخارج، تتحصل كل منهما بطرح الأخرى من مجموع واحد.

١٠ . الخارج وميزان الطائفة القيادي

لا يستبعد أن يكون حديثنا قد أوحى، إلى حيث وصلنا منه، أن الطوائف تنزل كل منها بجسمها التام إلى ساحة المواجهة. وهو ما قد تسوّغ تخمينه الإشارات إلى عنف

---

٣. في مقابلة أذاعتها إحدى أقنية التلفزة في لبنان الناطقة بالفرنسية (C33) يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٣. [وانظر أدناه، الفصل الثالث من هذا القسم.]

لابس خطوط المواجهة بين الطوائف، أو نشأ من تنازع المسيحيين والمسلمين سلطة الدولة وما يليها. والحال أن تهيئة كل من الطوائف لدخول حلبة العنف، عمل معقد، لا يخلو هو نفسه، من عنف داخلي، يرخى له أو يلجم. وهذه التهيئة، بما تنطوي عليه من تغيير في موازين الطائفة الداخلية، وفي علاقاتها السياسية بسلطة الدولة، وفي سائر أحوالها، بما فيها الأحلاف الخارجية، ربما لا يصحّ أن تسمّى تهيئة للحرب، أي أن تعتبر مجرد تمهيد يتوصل به إلى الغاية، ولا يعدّ غاية في ذاته. فالحق أننا إذا نظرنا في ما حملته الحرب من تغيير إلى أوضاع كل من الطوائف المقاتلة، أدركنا أن التغيير الداخلي، كان مطلب المحاربين الحيويّ، ومناط طموحهم الأعظم، فضلاً عن كونه شرطاً لتعديل صيغة المشاركة بين الطوائف وسبيلاً إليه. فإن القول بتوحيد الصف الطائفي في المواجهة العامة، كان يفترض، في ظروف الحرب، تسلّم طرف (هو الأوفر عدة للقتال واستعداداً له) موقع القيادة العليا بين الأطراف المشكلة لجسم الطائفة السياسي. وكان المؤدى العمليّ لهذا التسلم إخضاع الأطراف الأخرى أو سحقها، مع التفاوت بين طرف وطرف، وبين طائفة وطائفة، في القدرة على الاقتراب من هذه البغية، وفي مدة إبقائها قريبة من متناول اليد، وفي ما أمكن الحفاظ عليه منها، بعد انتهاء الحرب.

ذاك ما يفسر الإقبال على العنف الداخلي، في صفوف كل من الطوائف المحاربة. وهو إقبال جعل من الحروب الشيعيّة-الشيعيّة، ومن الحروب المارونية-المارونية بخاصة، تشكّل فصولاً من النزاع المتنوّع الفصول، لا تقلّ هولاً في شيء عن الحروب المارونية-الدرزية، أو عن الحروب الشيعيّة-الفلسطينية. إلى ذلك كان الصراع في كل من الطوائف الكبيرة منفذاً من المنافذ المختارة لأدوار الخارج، لا يقلّ أهمية أيضاً عن المنافذ التي فتحتها النزاعات بين الطوائف، أو عن تلك التي أتاحتها المواجهات الإقليمية مباشرة. وإذا كانت الحرب قد شهدت تقلّباً في هوية الطرف المهيمن على كل من الطوائف المتقاتلة، فإن هذا التقلّب واكب، عن قرب، في الأغلب، تغيّر الموازين ما بين الحلفاء غير اللبنانيين، وبروز هذا أو ذاك منهم إلى صدارة الساحة اللبنانية. على أن تحقّق الهيمنة لطرف معين على طائفة معيّنة، لم يستغنِ قط عن سند خارجي، ولو تفاوتت درجات ظهور السند وأهمية دوره، من حالة إلىَ أخرى. حتى أنه يمكن القول إن الحليف الخارجي، وهو يمكّن لنفسه في الصف القيادي من هذه الطائفة أو تلك، قد أثّر في موازين الطائفة الداخلية، قبل أن يؤثّر في موازين الصراع بين

الطوائف. وكان الأثر الأول أبقى من الثاني، على التعميم. ولكن الانقسام العام، مع ما لابسه من مواقف متقابلة في دائرة النزاع الإقليمي، كان هو ما أفضى إلى إفساد التواطؤ - ولو أنه كان نسبياً - على حصر العنف الشرعي في الدولة، وسوّغ اتخاذ السلاح مركباً إلى التحكم في مصائر كل من الطوائف المتقاتلة.

والخلاصة، في هذا الباب، أنه لا بدّ من الإقرار بحقيقة التحوّلات التي شهدها التشكيل السياسي لكل طائفة، من جرّاء الحرب وما تلاها. وبين ما ينبغي الإقرار به أن اتصال هذه التحوّلات بأدوار خارجية، لا يمنع كون الوجه الباقي منها والجدير بالاعتبار، عند النظر في مستقبل البلاد السياسي ومصير نظامها، إنما هو الوجه الداخلي. هكذا لا يساوي اعتبار حزب الله، مثلاً، طرفاً إيرانياً، أكثر مما كان يساويه اعتبار القوّات اللبنانية، في مطلع الثمانينات، طرفاً إسرائيلياً. ولا يمكن الإغضاء، من دون الوقوع في الغلط الجسيم، عن أن تكون حزب الله وبلوغه ما بلغ من نفوذ وفاعلية، إنما يترجمان تحوّلاً عميقاً، في نظرة قطاعات من الشيعة اللبنانيين إلى شؤون الدين والأمّة والشرعية، على كل صعيد، وأن هذا التحوّل يترجم بدوره تغييراً اجتماعياً تاريخياً في نسيج الجماعة الشيعية وفي انخراطها اللبناني. عليه، فإن إبراز الدور الإيراني في تنظيم الحزب وتعزيز إمكاناته (وهو جليّ وحاسم) لا يعدو، إذا جنح إلى صرف النظر عن الخيوط الداخلية التي اشتبكت في رسم صورة هذا التنظيم وإحلاله محله من مجال السياسة اللبنانية، أن يفوت الفرصة على المكتفين به لإدراك وجه من وجوه الواقع السياسي الاجتماعي لطائفة رئيسة من طوائف البلاد في طوره الراهن وفي احتمالاته المقبلة. ولا يقلّ ضلالاً عن الجادة وتبديداً للقدرة على إحكام الفهم والتصرف (بل لعلّه يزيد) إناطة النفوذ الذي لقوى سياسية مختلفة (من حركة أمل إلى الحزب التقدمي الاشتراكي إلى تنظيم المردة) بالإرادة السورية وحدها، مجردة عن مصائر الطوائف في الحرب وعن أحوال أجنحتها. فهذه المصائر والأحوال، كان لها تباشير ومعالم سبقت الفعل السوري، وهي شكّلت ولا تزال مرتكزاً له... حتى إذا وضعنا جنباً إلى جنب سائر القوى والظواهر التي تنعت بأنها من صناعة الخارج، تحصّل لنا من هذا الجمع ما يستغرق معظم ما في البلاد من قوى ناشطة في المجال العام. وهي قوى لا تنكر امتثالها، في شؤون رئيسة، لإرادة دمشق، غالباً، وطهران، حيناً، أو تجهد، على الجبهة الأخرى، في اللوذ، ما استطاعت وما لقيت قبولاً، بواشنطن أو بباريس أو بالفاتيكان... على أن الهوى - لا سواه - هو ما يزين لأربابه، أن مسح هذه الغشاوات التي غطى بها الخارج صفحة السياسة اللبنانية، لا

بد أن يجلو الصفحة المذكورة، بما كان لها من بهاء سالف. فكأنما لا يزال لبنان «الكتلة الوطنية» و«الكتلة الدستورية»، أو ما جرى مجراه، كامناً في صفحة مرآة ما، ينتظر ليسطع أن يزال عن المرآة ضباب الزمن وتراب الحرب. والحال أن ما تضاف إليه صفة الغشاوة، إنما هو جلّ ما في البلاد اليوم من سياسة. فإذا مسح أو أزيح إلى الهوامش، فلن نجد القديم مهيأ لملء الصفحة من غير عناء. بل سيكون عناء، وستظهر على الصفحة، بعد العناء، رسوم جديدة.

١١. حقيقة الغشاوة

هل القول بحقيقة اجتماعية عميقة، لما يفترض أنه غشاوة في المجال السياسي، مؤدٍّ بنا إلى القول بانطواء الغشاوة المذكورة على تمثيل سياسي ذي قدر عادي من الأمانة لهذا المجتمع، بتياراته وقواه الراهنة؟ قطعاً، لا. فإن تأصل بعض ذي أهمية من القوى البارزة اليوم، على مسرح السياسة اللبنانية، في العنف، وتمرسها بفرض الولاء فرضاً، كافيان ليلقيا إلى خارج دائرة التمثيل القائمة برمتها، أوساطاً مترامية من الجمهور. ذاك، مثلاً، ما نرى أن مقاطعة الانتخابات النيابية الأخيرة، عبرت عنه، لا في الجهة المسيحية، أساساً، حيث كانت القوى العنفية في صف المقاطعة، بل في الجهة الإسلامية، حيث برز عزوف لا يستهان به في وجه القوى العنفية، التي كان لها جميعاً مرشحون، وفي وجه حلفائها وخصومها أيضاً، ممن نحوا نحو الترشح للنيابة.

معنى هذا أن لعامل القسر مكانة فائقة المعتاد، في إحداث الولاء السياسي وتوزيعه، وفي رسم خريطة النفوذ السياسي ومواضع الكتل الشعبية المختلفة من اتجاهاتها وتقاسيمها. والحق أن القسر - ولو موّهته أقدميّة الولاء - كان، على الدوام، عاملاً بارزاً من عوامل هذا الولاء، وكانت الزعامات التقليدية، - مثلاً وبخاصة - تسوق به وبغيره تشكيلات مختلفة وأفراداً من الأوساط المكونة لمجال كل منها. فلا يصح تصوّر النمط القديم من الولاء - على ما يوحي به اليوم منطق الحنين إلى القديم - على أنه كان مجرد غرام بالزعيم أو ببيت الزعامة، واندفاع في خدمة هذا أو ذاك، خال من القسر ومن المصلحة. يبقى رغم هذا الاستدراك، أن غلبة القسر وضعف الشرعية في تكوين زعامات اليوم، يحملان كتلاً كبيرة جداً من الناس على البقاء طافية، فالتة، إلى حد بعيد، من عقال الاستقطاب السياسي. فهي تقصر علاقتها بالزعامة العاملة في دائرتها على الاقتراب، في حال الخوف والرغبة في اتقاء

الأذى، أو عند بروز مصلحة أو ضرورة أو استجابة لداعي الاحتياط والتحسب، وطلباً للسند والأمان، في ظروف يبدو فيها الطلب على المحسوبية ورهن الحقوق والمنافع بها أشد استشراء مما كانا عليه في أي وقت مضى. على أن الذي يطأطئ تحت وطأة الحاجة الخاصة، كثيراً ما يفصح عن تبرمه بهذا الاضطرار، وعن مقته، في مجال الشؤون العامة، جمهور القائمين على هذه الشؤون ومسلكهم السياسي وأساليبهم الشخصية في التصرف والعمل أيضاً. هذه الكتل العريضة من المعارضة الطافية، المطأطئة أحياناً لضغط الحاجات أو إلحاح المخاوف، تتسم، على الأغلب، بظهور سلبي. فلا تنشأ منها ديناميات أو تيارات سياسية واضحة الوجهات، ولا تبدو متعلقة تعلقاً مباشراً بالساسة الذين يدّعون معارضة واضحة الوجهة، إلى هذا الحد أو ذاك. ولعل أظهر ما يعزى إليه هذا الانفصام هو الشعور العام بخواء المعارضة، حين لا تشتمل دائرتها على سلطة الداخل ووصاية الخارج، والشعور، من جهة أخرى، بصعوبة الإفضاء، مع هذا الاشتمال، إلى استراتيجية فعلية للعمل السياسي. وهي صعوبة أظهرتها، من غير إبهام، بل بقسوة بالغة، اختبارات السنوات القريبة الماضية.

مهما يكن من أمر، لا يقوم دليل على أن ضآلة الشرعية التي لطواقم السياسة والسلطة اليوم، تقلل في شيء من حدة الاستقطاب الطائفي. هذا الاستقطاب يفضي إلى الانعطاف بالتيارات الطائفية المتقابلة نحو ما تبدي مقتاً له في أوقات التراخي. فيظهر قبول أساسي لساسة طائفيين، هم على صعيد آخر، موضوع رفض أساسي. هكذا يعتبر ركناً لمكانة الطائفة، في الصيغة الجديدة، من نظر إليه على أنه بلية للكبير والصغير في الطائفة وعبء ثقيل على الكرامات والحريات فيها. وهكذا يحظى بتسليم إجمالي نفوذ الحليف الإقليمي أو الدولي الذي ينظر إليه بريبة عميقة، حالما ينتبه إلى تفاصيل السياسة والحياة، أو حالما يشرد النظر من زاوية (طائفية، مثلاً) إلى أخرى (وطنية، مثلاً) لا أكثر ولا أقل. هكذا، إجمالاً، يبدو الرفض ملابساً الخضوع والتنافر الطائفي كابحاً النفور، في كل طائفة، ممن يكمّون الأنفاس فيها ويعيثون باسمها في الأرض ويسوّغون تقبلهم رهن البلاد كلها بحفظ موقع للطائفة من المعادلة العامة. فينتهي الأمر إلى نوع من استعصاء البت: من هو محبوب ومن هو ممقوت وما هو مطلوب أو مقبول، وما هو مرفوض، وذلك لفرط تداخل وجوه مختلفة للبشر والجماعات والقوى والتصرفات. ولكن هذا الخليط كله ينمّ بعدم الاستقرار وبتغيير متربص، يصعب القطع في وجهته وتعيين مآل معلوم له.

١٢ . كلفة الحط من شأن السياسة

يزعم ما هو اجتماعي لنفسه علوّ الكعب عمّا هو سياسي وحسب. فهو يكتسب من تنوّع أبعاده وخروجه عن مجرد الإرادات المفردة، ملحميّة وشرفاً وعراقة في الكينونة وقابليّة للثبات، لا تطمح إلى مثلها السياسة، بما هي تقلب حسابات وأحلاف، وخطأ وصواب، وهشاشة وتقريب في المواقف والمواقع. لذا، يزعم المتعلقون بماضي التجربة اللبنانية، والراغبون في وجود مستأنف للغابر من قواعدها وموازينها، أنها إنما كانت تجربة اجتماعية، مستحقة، بالتالي، صفة التاريخية، وأن اختلالها ونقضها، إنما كانا، بخلاف ذلك، سياسيين لا غير. أي أنهما حصلا بفعل فاعلين، فيحاسب عليهما الفاعلون، ولا تسأل عنهما التجربة نفسها، ما دام أن «اجتماعية» هذه الأخيرة، تبعد عنها المساءلة أصلاً. ولا بدع أن الذين يخالفون هذه الفرضية، فيصرون على استذكار ما كان من سياسة في الاجتماعي وله، وعلى استحضار ما لسياسة الحاضر (أو الماضي القريب) من أبعاد اجتماعية، ينعون على أهل الفرضية المذكورة ما فيها من نزوع إلى التبرير، ومن رفض عصبي للتغيير، ومن ازدواج في المكاييل والمعايير. وليس خطأ أن ينسب كل من التوجهين، المحافظ والتغييري، إلى مصالح ورؤى، تجمّعت ملامحها في الحرب وبنتيجتها، وهي، في جانب رئيس منها على الأقل، رؤى ومصالح طائفية. فليس أقرب من الترجيح أن من كان لهم موقع غالب في الصيغة القديمة، يبتغون استئنافها، وأن من وجدوا في الصيغة الجديدة تحسيناً لموقعهم، ينزعون إلى المنافحة عنها. ذاك ترجيح تبدو بساطته مثيرة للريبة، ولكن بينه وبين واقع الأمور حبل موصول، وهو لا يمنع وجود حقيقة للوضع تتعدى التنازع بين رغبتين طائفيتين، ولا يمنع أن تشبث الطائفة بأمانيّ أو أوضاع تخالف مقتضيات التماسك الوطني، ينذر بالانتهاء، ذات يوم، بليّة للطائفة، ومن ثم للوطن كله. من جهة أخرى، ينزع القائلون بأن ما شهده لبنان من حروب، إنما كان حروب الأغيار على أرضه، إلى صرف النظر عن بواعث النزاع، الماثلة أو الكامنة في المجتمع اللبناني، وفي نظامه السياسي بخاصة، وهم يلتقون القائلين بشرعية تاريخية، متمادية مستمرة، لموازين هذا المجتمع وللنظام الذي يرونه تعبيراً عنه، أي أنهم يلتقون من سميناهم «الاجتماعيين» وربما لا يكون هؤلاء وأولئك غير فريق واحد. هؤلاء يرمون مناوئيهم من المشددين على مسؤولية المجتمع ونظامه عما شهداه من نزاعات، بممالأة «الغريب» على المجتمع والنظام وبالولاء الناقص للوطن،

في نهاية المطاف. هذا فيما يتهمهم مناوئوهم بالتملص من مسؤولية، كان يحسن بهم أن يتحمّلوا جانباً منها، في الأقل، وبالتلبث عند صيغة فقدت، على وجه التحديد، شرعيتها التاريخية، وبإلقاء اللوم حصراً على الغير، تبرئة للذات وللصيغة المذكورة عينها. هذه المواجهة تنتهي أيضاً في خطوطها العامة - رغم احتمالات المخالفة والخروج في كل طائفة - إلى ملابسة إجمالية لخط القسمة الطائفية المعهودة.

على أن أهم ما تفوته المواجهة الموصوفة على اللبنانيين، إنما هو تضافر جهود لها قدر مقبول من تنوع المناشئ ومن تمثيل المواقع، على النظر في أزمة النظام الاجتماعي-السياسي المستفحلة، شهراً عن شهر، منذ خروج البلاد من الحرب، وفي شروط الخلوص منها وامكاناته. وذاك أن القول بأن تحكيم قوة خارجية في كل نزاع داخلي، واستمدادها الطاقة لإلزام الأطراف السياسية أو الطائفية، عند اتخاذ أي اجراء أو سلوك أي منعطف وإسلاس القياد لها، من غير قدرة على الإبداء أو الإعادة في الشؤون الخارجية أيضاً، إنما تؤول كلها إلى مزيد من تفتت الحياة السياسية، وإفراغ السلطة وممثليها من الشرعية ومن السيادة معاً، ومن المقدرة على استخلاص محصلة للموازين الداخلية في كل أمر أو قرار (وهذه جملة السمات التي تجعل السلطة سلطة سياسية)، إنّما هو قول لا يعدو جادة الصواب، ولا يحتاج الوقوف على صحته إلى إمعان نظر. غير أن الاكتفاء بترديده ينتهي عادة (بل دائماً!) إلى صرف الانتباه عن وجود أزمة كبرى متمادية في البلاد، ترقى، على الأرجح، إلى ما قبل الحرب، هي أزمة شحّ في الموارد الداخلية لوحدة السلطة ولقدرتها على الإلزام العام. وهذه أزمة يزيدها، اليوم، عن عمد وعن غير عمد، اضمحلال الحدود بين ما هو لبناني وما هو مشترك في السياسة السورية لشؤون لبنان، وتسليم الساسة اللبنانيين، زرافات ووحداناً، بهذا الاضمحلال. على أن الدور السوري، وهو يزيد الأزمة المشار اليها استفحالاً وعمقاً، مرحلة بعد مرحلة، يحجبها أيضاً ويموّه ملامحها، إذ يحلّ التحكيم والحسم الخارجيين محل الامتحان، الذي لن يكون من مواجهته بد، في يوم من الأيام، لقدرة البلاد ونظامها على إنتاج آليات ذات حظ من الفاعلية والاستقرار للتحكيم والحسم الداخليين. السؤال الكبير، إذن، يتناول الكيفية التي يمكن أن تتماسك بها قاعدة اجتماعية سياسية للسلطة. وهي قاعدة يجب أن تكون كافية لمنح السلطة شرعية تتعدى الشكل، فتتيح لها (أي للسلطة) أن تحصّل حداً كافياً من الوحدة، أي قدرة على التوصل إلى القرارات، وحداً كافياً من الإلزام، أي قدرة على إنفاذ قراراتها وعلى

التفادي من تعطيلها. هذا في بلاد يشاهد فيها بالعين المجردة دور الوصايات الخارجية، في منع هذه القوة الطائفية أو تلك (أو هذه وتلك) من ممارسة الفيتو أو شل النظام بالاضراب عن المشاركة السياسية أو التلويح بالعصيان المكشوف ... إلخ.

وليس جائزاً الشك في أن الأرجحية الطائفية، التي وسمت نظام الحكم إلى نهاية الحرب، كانت – فضلاً عن استوائها سبباً ومصدراً للعنف السياسي ولسرعة العطب الوطنية – أداة، تباينت أقدار فاعليتها من عهد إلى عهد، لتوحيد موقف السلطة وإنقاذ قرارها. ولكن هذه الأرجحية قد انقضى عهدها، اليوم، بعجرها وبجرها، ولا محل، في المضمار الذي نحن فيه، للتأسف على ما فات. بل إن هذا التأسف، لا يبدو بريئاً من مساندة الوصاية الخارجية (التي انقطع على كل حال حبل المناقشة في الشروط الداخلية والخارجية للخروج من دائرتها أو لتقليص ظلها) في تمويه الأزمة، والبناء على استمرارها وتفاقمها. فهو أي التأسف، يوحي، بدوره، أن ثمة «سجيّة» تاريخية للوضع اللبناني، لا تزال فاعلة، وأنه يكفي أن يترك هذا الوضع «على سجيّته» ليستعيد عافية، أخذ من كانوا، في ما مضى، ينكرون كل أثر لها، ينسبون إليها، اليوم، صموداً خرافياً. والحال أن الأماني التي لا تزال تستوحي صورة لمستقبل البلاد من صورة (مجملة) لماضيها، قد بات أساسها خرافة نخرة، من زمن طويل، وباتت هي نفسها أضغاث أحلام. فإن هذا الأساس ينتهي إلى ديموغرافيا بائدة، وصورة للعلاقات الطائفية يسقط منها ميراث الحرب وما قبلها، وخريطة للقوى السياسية تستثني أهمها وأوسعها نفوذاً في الواقع. والحال أيضاً أن ما يشتكى، اليوم، غيابه ونزول الخرافة منزلته، بفعل ما سبق حديثه من نحو نحاة الجدل في شؤون الحرب والسلم اللبنانيين، إنما هو الصورة الراهنة لإمكانات تماسك البلاد، وإنتاج المجتمع سلطة تقوى على حكمه، من غير أن تضطر إلى خيانته.

ثالثاً: إقبال العيش المشترك ام تدابُر المسألة؟

١. السلام أن يرعى ميثاقه

تلك خصائص للتجربة اللبنانية عرضناها، لا على أنها ثوابت، بل على أنها سمات مكونة لسيرورة، لم تكن الأزمات والمنازعات قليلة الحضور فيها، ولا ضئيلة

الأثر في رسم سبلها. بل إن السمات المذكورة، تظهر رسوخ الميزان اللبناني وهشاشته في آن. إذ هو سريع الاضطراب، عسير الاستعمال والتعديل، ولكن المختلفين فيه، ليس في متناولهم غيره، ولا هم يركنون إلى غيره في نهاية المطاف. على أن اضطراب الميزان واعتداله تباعاً، إن كانا يفضيان، كل مرة، إلى مزيد من التسليم بجودة إحكامه وبضرورة صونه وإصلاحه، فهما لا يخلوان، كل مرة أيضاً، من آثار مضرّة به وبمستعمليه. من ذلك أن تكرار الاضطراب يضعف الثقة بإمكان التعويل على صيغة، مهما تكن، وحسبان المستقبل بالاستناد إليها. فالميزان الذي يكثر تقلقله وتخلعه، ينتهي به الأمر إلى اعتياد التقلقل والتخلع، بل إلى إدمانهما، وإلى زرع القلق والخوف في نفوس المعوّلين عليه. ثم إن الميزان الذي لا يحسن أصحابه تعديله، سرعان ما يتكاثر عليه المعدّلون من الأربعة الآفاق، وقد يخربونه تخريباً لا يرجى بعده إصلاح، وقد يؤوبون به قطعاً إلى ديارهم. ليس الحديث حديث ثوابت إذن، وإنما هو حديث تجربة (هي التجربة اللبنانية) تبدو قلّباً خلّباً لدى القراءة. فهي قد تفيد بما يعرف عنه الضرر، وقد تتزلزل بما يرتجى منه التثبيت. وإنما نقول «قد» لأن الأمرين بعيدان عن الاطراد.

هذه التجربة اصطلح على تسميتها تجربة حياة مشتركة. وقد أحصينا - على ما سبق بيانه تواً - خصائص لها مستخلصة من تاريخها، ولكنها لا تسم، على التحديد، لحظة بعينها من لحظات هذا التاريخ. فبقي أن نلتفت إلى تجلي الخصائص المذكورة، سلساً كان التجلّي أم متعسراً، في يومنا هذا. نسأل، إذاً: أين نحن اليوم من الحياة المشتركة أو أين منا الحياة المذكورة، بعد العقدين اللذين قضتهما في جلجلة؟ والفائدة من التطويل ضئيلة في هذا الصدد، فلنلزم جانب الإيجاز.

إذا صحّ - وهو صحيح - أن الحرب جلجلة للحياة المشتركة، فإن أولى منطويات السؤال أن ننظر ما إذا كان السلام قد حلّ في ديارنا حقاً. تقضي الحشمة، وقد ذكرنا طرفاً من خبرها، أن لا نزعم الاستهانة بما هو محقق من حصر رياح القتل والدمار، ولا بما هو شائع من أخبار الإنماء والإعمار. ولكن الحشمة تقضي أيضاً بتعمد التشديد على ما استبقي من عدة الحرب وعديدها، وعلى ما أسند بقدرة القادر من أدوار إلى كثيرين من أهلها، وكأنما حفظت لها بذرة أو بذور في لبّ السلام ليوم يحتاج فيه إلى تكثير البذرة وإنمائها وإطلاقها جائحة، تأتي على الأخضر واليابس.

نحتاج أيضاً إلى تكرار القول إن السلام نفسه، لبث قريب الشبه بالحرب تخاض

بوسائل أخرى. وقد أشرنا، قبل سنتين، إلى أن عبارة كلاوسفيتز لا يجوز قلبها[٤] وشاعت، بعد ذلك، العبارة المقلوبة بعض الشيوع، ولا فخر. ولكننا أهملنا السؤال وأهمله غيرنا عما يجعل السياسة عندنا حرباً مقلوبة. فإذا طرحنا هذا السؤال، اليوم، تراءى لنا الجواب غير بعيد. وهو أن السلام لا يكون قد استقام، ما دام أطرافه يتقبلون الخروج المتكرر، من هنا وهناك، على الميثاق الذي اعتبر أساساً للسلام المذكور. هذا حين لا يتحينون الفرصة للخروج العامد طلباً لمكسب أو تخلصاً من خسارة. إذ السلام لا يعدو أن يكون، أصلاً، حالة التسليم العام بسيادة المواثيق، ما دام لم يحصل التسليم بتعديلها أو تبديلها. وقد اعتبر ميثاق الطائف - وهذا معلوم - ميثاقاً لسلام اللبنانيين. ولكن هذا الاعتبار كان، في مبدأ أمره، غير متكافئ القسمة بين كفتي الميزان الطائفي. ثم توالت الخروق في التطبيق، وحالات التلكؤ في بعض جوانبه. وكان في بعض ذلك ما يشي بخروج فاضح على روح الميثاق، بل بقلب لوجهة مساره، وانحياز عن مآل إعماله المتوخى، وتغيير لمعالم الصورة التي كان يفترض ان تتخذها البلاد في ظله. هذا، بينما كان المعوّل، في الأصل، على أن تصلح جودة التطبيق بعض ما كانت قد أفسدته ظروف الإبرام...

والجانب الذي يجب إبرازه، أولاً، بين مظاهر التحلل من ميثاق الطائف، هو، في نظرنا، الجانب الخارجي. فقد انفرط، على وجه السرعة، عقد الهيئة التي كانت مكلفة أن تدرأ عن لبنان وقع التجاذب المباشر، ما بين الراعي الأميركي الذي يقع عليه أيضاً أن يداري نوبات الغضب الإسرائيلية، والمشرف السوري، الراغب في أن تبقى له يد طليقة في لبنان. وهكذا عاد التجاذب ليجد في لبنان ساحة ومختبراً، من الجهة الأميركية، بخاصة. وذلك أن الجانب السوري يرى في موقعه اللبناني غاية، ويصمم مبادراته الآيلة إلى ترسيخ قدمه في هذا الموقع، فيستثمر، لهذا الغرض، لحظات القوة في موقفه الدولي، وهو، بخاصة، في الأعوام الأخيرة، موقفه حيال حاجات الولايات المتحدة الأميركية ومطالبها. وأما الجانب الأميركي، فيتخذ لبنان وسيلة وميدان كرّ وفرّ، يحاول بهما أن يحمل سوريا على تلبية رغباته في شؤون ومواقع معظمها غير لبناني، أصلاً. هكذا، يتذكر الأميركيون ما رتبه ميثاق الطائف على السوريين من موجبات،

٤. بيضون، أحمد، «قبل الطائف وبعده، مطالعة في بضع مسؤوليات اللبنانيين»، **النهار**، الملحق، ٢٥ تموز ١٩٩٢. [أدناه، الفصل الثالث من هذا القسم.]

كلما احتاجوا إلى إحراج سوريا في شأن إقليمي ما. ويقدم السوريون على مزيد من إجراءات الضبط والربط في لبنان، كلما آنسوا زيادة في الحاجة الدولية إلى معونة أو ملاينة منهم، تتصل بالشأن الإقليمي أيضاً. هذا، بينما يبدو الخط العام لسلوك إسرائيل في لبنان، في معظم تجلياته، خط إثبات للمقدرة على التصدي العنيف (والطفيف الكلفة) لكل ميل، يظهر من رياح المفاوضات على مصير هذا الشرق، إلى الجري بما لا تشتهيه السفن الإسرائيلية. وأهم طرف من أطراف المفاوضات، يلوّح الإسرائيليون في وجهه بهذا العنف، هو الولايات المتحدة الأميركية.

والخلاصة في هذا الباب، هي أن ما أوحى اتفاق الطائف بوجوده، من توافق إقليمي ودولي على معالجة ما هو واقع على لبنان، مما لا طاقة للبنانيين وحدهم بمعالجته، انما هو شبهة توافق، ومبدأ لا يليه الفعل المناسب له، وإنما يترك مصيره فريسة لحرب دبلوماسية متمادية، تتعدى أغراضها لبنان من كل جانب، فيكاد لا يذكر بين هذه الأغراض. عليه، امتنع أهل الحل والعقد في المجتمع الدولي عن إفراد القرار ٤٢٥ بسعي خاص، يماشي خصوصيته، وجاوزوا ذلك إلى زج لبنان في مفاوضات تفيض عن إطار هذا القرار من كل حدب وصوب، ويحتل هو فيها مكانة خلافية، محفوفة بالشبهات واحتمالات النكران. من جهة أخرى، ترك جانباً حديث إعادة انتشار القوات السورية العاملة في لبنان، وانحصر امره - على ما سلف - في إشارة يمليها اعتكار المزاج الأميركي من تقلبات التفاوض، بين حين وآخر. وبدأت تظهر في المواقف الاسرائيلية إشارات إلى رغبة في أن يتضمن السلام الإقليمي العتيد ضماناً سورياً للأمن، في الجهة اللبنانية من حدود إسرائيل الشمالية. وهو ما كان الخط الأحمر الشهير يمثل منذ عام ١٩٧٦، إباء الإسرائيليين له، وهو ما ينمّ أيضاً بتحولات، يحتمل أن يسفر عنها السلام في العلاقات والأدوار الاقليمية، ويحتمل أن يواجه لبنان من جرائها امتحاناً عسيراً لمقومات موقعه ودوره الإقليميين. هذا كله هو ما نشير إليه بالقول إن السلام اللبناني بوجهيه الإقليمي والدولي، لم يتخذ، بعد اتفاق الطائف، صورة جليّة الملامح بل بقي حرباً، تخاض بوسائل أخرى، بل بالوسائل نفسها، جزئياً، إذا نحن اعتبرنا بالمسلك الإسرائيلي، مثالاً، لا حصراً. وهي حال نستوفي نعتها بالقول إننا، في الجهة الخارجية من وضعنا، حيال ميثاق ما يزال غير معمول به.

وهذه حالنا أيضاً، إلى مدى بعيد، في الجهة الداخلية من هذا الوضع. وقد رأينا

كم هي ثقيلة الوطأة مسؤوليات الخارج. ولكن مسؤوليات الداخل، أظهر للعيان، وأيسر متناولاً على الذاكرة. وفحواها أن الميثاق الجديد لقي - على ما أسلفنا بيانه - قبولاً متبايناً في الوسطين الطائفيين، المسيحي والمسلم. وهذا قول تبقى له وجاهته، وإن كان يجب تقييده بذكر حماسة بعض المسيحيين له، وفتور بعض المسلمين حياله. فقد عزفت قوة مسيحية ذات شأن عن التسليم بروحيته، حيث كان يطبق. وحاول بعضهم الزوغان من موجباته، ما استطاع، وهو في موقع المسؤولية عن تطبيقه. ومالأت قوى جلها إسلامي (وإن كان الجل لا يمنع من إدراكنا تنوع الكل) ما ظهر من ميل إلى تجميد البعض من موجباته، وعمدت إلى خرقه، حيث ظهر لها صالح في الخرق، ولم تبال حق المبالاة بما يسمّيه الميثاق نفسه، والدستور من بعده، ميثاق العيش المشترك. وكانتَ قلّة المبالاة هذه - أو عدمها - هي، لا غيرها، السمة الرئيسة للحرب، التي يفترض أن الميثاق الجديد والدستور قد أنهياها. ولما لم تكن الانتخابات قشة، فإننا نقول إن الجبل الذي قصم ظهر البعير، كان الانتخابات النيابية. وكان عهدنا بهذه البلاد، أن الخلاف بين رئيسين فيها، يمنع من تغيير الحكومة شهوراً لا تنتهي، وهو لا يزال. فباتت معارضة، لها حجم المعارضة التي جبهت قرار إجراء الانتخابات، ولها صفتها، عاجزة عن إطلاق مفاوضة غير صورية في شأن القرار المذكور. وبدا وكأنه يمكن أن تضع طائفة يدها على انتخابات هي، في مبدئها، التعبير عن سيادة الشعب كلّه، وكأنه يمكن ان يبقى بمعزل عنها جناح من جناحي البلاد. هذا، مع أنه لا بدّ من إنصاف المسلمين بالتشديد على أن انتخابات، يقبل عليها المسلمون، فعلاً، لم يكن يمكن ان يقتصر تمثيل نوابها على ١٣,٨ في المئة من الناخبين وأن إقبال المسلمين لم يجاوز كثيراً مشاركة المسيحيين، حيث لم يقاطع الزعماء المكرسون على هؤلاء، أي في الشمال، مثلاً. وأياً يكن الأمر فإنه خُرق الميثاق (خرقاً لا غبار على صفته القانونية بطبيعة الحال) وهو ما يحول دون السلام واستحقاق اسمه، وهو ما يقرب السلام من صفة الحرب الباردة.

٢. من السلام إلى الحياة المشتركة

هذا، ونحن اللبنانيين، لا نقنع لتجربة شعبنا باسم السلام، وإن صحّ منا عقد النيات على احترام ما نتواطأ عليه من مواثيق. بل نحن نرى لتجربتنا ملامح السلام، حين نخرج من الحرب لا غير، ونؤثر تسميتها، في ما خلا هذا الظرف، تجربة حياة

مشتركة. والحياة المشتركة لا يستنفدها السلام، وإنما يؤسس ميثاقها المشاركة الصعبة، لا مجرد المجاورة، الخالية البال من جهة الغير. في تجربة الحياة المشتركة، إذن، إقبال على الغير واستدراج له إلى قدر واف من المخالطة، ولا يسمى حياة مشتركة مجرد الأمان من شر الشريك المزعوم. فما حال الحياة المشتركة، اليوم، في ما يعدو السلام، بعد أن عاينا ما ابتلي به ميثاق السلام من تخريق، وما آل إليه السلام، إذ قارف أن يرتد إلى مجرّد حلول للعنف السياسي، أي الرمزي، محل العنف المادي؟ ما الذي تبقّى لنا من حال الحياة المشتركة؟

معلوم أن الحياة المذكورة ليست مجرد زيارة في العيد، ولا لقاء في موسم. وإنما هي صيغة حياة تامة، لا تقتصر على مستوى أو حيّز من وجود البشر. ولا هي أيضاً مجرّد مشاركة اقتصادية، ولا هي مجرّد تقاسم لمناصب الدولة. وإنما كانت الحياة المشتركة، قبل الحرب، مخالطة نامية في الإقامة وعشرة في المدرسة والجامعة، وفي المنتدى والمقهى، وتلاقياً يومياً في مرافق العمل والإنتاج، وتردداً إلى أسواق واحدة، وزمالة في نواد وجمعيات ونقابات، وغير ذلك كثير. وهي كانت، بعد ذلك، أحزاباً مختلطة إلى هذا الحد أو ذاك، ومشاركة في انتخاب النائب، ومجلس نواب لا توافق خريطته السياسية، بأي حال، خريطته الطائفية. وكانت أخيراً - أخيراً لا غير - وزراء ورؤساء ذوي سلطان، قليل أو كثير.

وليس يفوتني أن هذا كله، كان نسبياً، وكانت تعتوره نقائص ومنازعات، وتتخلله سدود. فإن بعض المناطق كان منفرداً بصفة طائفية واحدة، وكان الاختلاط من دون غلبة للون طائفي أمراً استثنائياً للغاية. وكثيراً ما كانت المسؤولية أو القيادة في مؤسسات الإنتاج والخدمة في جهة طائفية، والعمل المنقاد في جهة أخرى. وكانت لمعظم المدارس صفة طائفية فاقعة، وإن لم تمنع وجود أقلية فيها ذات صفة طائفية أخرى، ولكنها مرتاحة إلى الجوار المختلف عنها مغتنية به، بل هي أحياناً صاحبة ميزة فيه تشبه ميزة الضيف المكرم. وقد شهدت سائر المؤسسات غلبة طائفية ما، وشهدت صراعاً طائفياً أيضاً، وكان الاستقرار على حال بعينها للمشاركة أمراً أقرب إلى الندرة. وكان الصراع سنّة في مؤسسات السلطة وعليها، وكان بعضه طائفياً، والصراع سنّة لأهل السياسة والسلطة في كل حال. وهذا كله سبق التنويه به.

على أن كثرة العورات في هذه الحياة المشتركة، ما كانت لتحول دون الوقوف على ما كان لها من سعة المساحة، قبل الحرب، وعلى قوة النمو التي كانت ماثلة في

مستوياتها العميقة، على الأخص، أي في مستويات الإقامة والتعليم والعمل مثلاً. هذا كله ضمر كثيراً في الحرب، وكان التنازع الطائفي على الدولة وعلى المدينة، قد باشر زلزلة قواعده، قبل الحرب. وقد اتخذت هذه الزلزلة صورة رئيسة، نسميها صورة التبلّر الطائفي، أي نزوع الطوائف، بما هي طوائف، إلى اتخاذ صورة المجتمعات المتكاملة الأبعاد، البالغة هذا الحدّ أو ذاك من تمام البنى والوظائف.

وذلك أن الطوائف لم تكن كلها طوائف، بالمعنى الذي نعرفه اليوم في هذه البلاد، قبل ثلاثين سنة أو أقلّ من ذلك أو أكثر، بحسب الحالات. لم يكن تمثيلها السياسي يرى إلى نفسه دائماً على أنه تمثيل طائفي، في الدرجة الأولى، بل على أنه، في الدرجة الأولى، تمثيل جهوي أو عائلي أو حزبي. ولم يكن لها جميعاً مؤسسات تعليم ومؤسسات رعاية مختلفة الوجوه، تغنيها عن مؤسسات سواها، وتكاد تغنيها عن مؤسسات الدولة، إذ تفي بحاجتها أو تكاد. ومعلوم أن الطوائف المسيحية والطوائف الإسلاميّة، لم تكن على سويّة واحدة في هذا المضمار، وأن المسلمين تطيّفوا متأخرين وتطيّفت طوائفهم تباعاً في لبنان الكبير، بعد أن انزاح الظل العثماني عن هذه الأصقاع وعادت الدولة ليست لهم، أو لمن كانوا الأكثرية من بينهم، في تلك الأيام. ومعلوم أن الشيعة، مثلاً، انتظروا إلى نهاية الستينات حتى أنشئ لهم مجلس، واستحدث لهم تشريع خاص بهم، وباشرت الطائفة بذلك وجودها، بما هي هيئة جامعة لأفرادها، بعد أن كانت تجمعات، ينقسم كل منها بين عوائل وعشائر وزعامات. والحق أن بروز الزعامة العائلية، كان يحجب الطائفة في كثير من الحالات؛ إذ يقسمها، ويفتح أبواب التداخل ما بين أقسامها وأقسام من طوائف أخرى. وكانت الأحزاب الطائفية، لا العائلات، على درجة استثنائية من القوة في أكثر الطوائف تبلّراً وأوسعها طبقة وسطى، أي عند الموارنة. وكان كسب حزب من الأحزاب غير الطائفية لبضعة نفر من الموارنة، يعدّ نصراً مؤزراً. هذا، بينما أخفق الشيعة إخفاقاً مبيناً حتى السبعينات (وهم كانوا على الدرجة الدنيا من هذا السلم) في تكوين حزب طائفي لهم، يعلو اسمه، ويستتب أمره. وكانت شبيبتهم كثيفة الحضور في الأحزاب غير الطائفية، حتى أنها كادت أن تقضي على بعضها حين خرجت منها، وضوت إلى الطائفة المتنامية الظل.

اليوم بلغ التبلّر الطائفي مداه، وأدرك مبتغاه. فعاد متعذراً، تقريباً، أن ننسب شيئاً أو شخصاً ما إلى عائلة أو قرية، مثلاً، وننسى نسبته إلى طائفة. وضيّق التهجير من

فسحات الإقامة المشتركة، وهذا أمر لم نخطُ في إصلاحه، حتى الآن، إلا خطوات محدودة. وإذا كان يرجى للتهجير الريفي علاج ناجع إلى حد مرض، فإنه من دواعي الأسى أن لا يعود الاختلاط، في الضاحيتين الشمالية والجنوبية وفي بعض أحياء بيروت، إلى ما كان، وأن لا يعود في رأس بيروت إلى أحسن مما كان. ولقد تبع هذا الفرز في مؤسسات الإنتاج والخدمة، فعادت لا توجد منطقة صناعية، مثلاً، إلاّ وعليها صبغة طائفية غير خفية. وعادت إدارة المصرف تبحث لكل فرع من فروعه عن مدير ومستخدمين، يجانسون الوسط الطائفي الذي أنشئ فيه الفرع. وتفرعت دوائر الدولة نفسها وفق نوع من اللامركزية، جمع ما بين الجهة والطائفة. وبادت، على ما هو معلوم، أسواق بيروت، وعاد غير مؤكد أن يكون للحياة المشتركة حصة ذات بال في قيامتها العتيدة. وأدرك القدر نفسه مؤسسات التعليم، بما فيها المدارس الرسمية، التي كانت مميّزة حتى الحرب بقدر مقبول من الاختلاط، في المدن بخاصة. وباتت الجامعة اللبنانية نفسها، وهي كانت أوسع مختبر لتخالط النخب، فروعاً، معظمها ذو لون طائفي غالب، يناسب لونه الجهوي. وتزوّدت كل الطوائف، في أعوام الحرب، بالمزيد من المدارس والمشافي وغيرها، من دور الرعاية، الخاصة بأبنائها عملياً، بعد أن اقتسمت، في ما بينها، ما عند الدولة من هذا كله. وما كانه حزب الكتائب وحده، قبل الحرب، أي الحزب الطائفي غير المحدود بنطاق معين من البلاد بات له نظائر في طوائف أخرى.

٣. من أعراض التبلّر

هذا الذي نسميّه التبلّر الطائفي، يظهر اليوم في مستوى أول، سطحي، عبر اتحاد السياسي بالمذهبي، اتحاداً ثابتاً مكرساً بسلوك السلطات العامة المسؤولة. فرؤساء المذاهب باتوا يتدخلون في كل ما يتدخل فيه السياسيون وفي غيره، ويراجعهم، دون فصل، الراغبون في تطليق أزواجهم، والراغبون في تزفيت طريق أو في الحصول على منصب في الإدارة العامة، والراغبون في رجوع السيادة اللبنانية إلى صباها القديم، بهبّة طائفية شماء. ولا تهدأ الهواتف ولا الزيارات بين «الروحيين» من جهة، والرؤساء والوزراء ومن جرى مجراهم (والسفراء أيضاً) من الجهة الأخرى. ولا جرم أن «الروحيين» مطمئنون إلى هذا الوضع الذي وضعتهم إياه الحرب وعشاياها، وأنهم راغبون، من هذه الجهة، في الزيادة، لا في النقصان. وهو وضع تحصّل لهم، بعدما

ناضل رؤساء الجمهورية، عقوداً، وهم يسعون، اختياراً أو اضطراراً، في تأسيس حياة سياسية للبلاد، لتقليص ظل البطاركة عن دائرة عملهم، وبعدما كان مفتي السنّة موظفاً كبيراً لدى رئاسة مجلس الوزراء، وبعدما لم يكن للشيعة، إلى نهاية الستينات، مؤسسة مذهبية جامعة، أصلاً... إلخ. والروحيون دائبون فوق ذلك في تخصيص سعيهم بتسميات سامية: فهو «وطني»، وهو «روحي» طبعاً. على أن هذه النعوت، عادت لا تنتهي إلى فصل السعي المذكور عن السياسة، بل إلى تكريسه سياسةً متفوقة مشتملة على سياسة السياسيين. غير أن عالم السياسة، بطبعه، عالم انقسام وخلاف. ولا يسع وصاية المراجع المذهبية عليه، أن تثمر شيئاً غير النحو بكل نزاع سياسي في البلاد إلى التحول نزاعاً مذهبياً. فإن هذه الوصاية، تنزع إلى جعل الطوائف وحدات سياسية متواجهة. وهي - أي الوصاية - إن لم تفلح في منع الاختلاط السياسي واقعاً، بمعنى نشوء أحلاف بين سياسيين متنوعي المذاهب، فإنها تحدّ من مدى هذا الاختلاط (الذي يجافي منطقها) ومن عمقه وفاعليته. ولا يكفي لإبعاد هذه الصفة المذهبية عن نزاعات السياسة، ميل المراجع المذهبية إلى اللياقة في التخاطب وتبادل التبجيل واجتناب «السوقية» الملازمة لبعض اللغة السياسية، وهو ميل غير ثابت، على كل حال. بل الحد الفعلي لهذه الصفة ماثل في الضعف الواقعي، الذي تتسم به، إلى الآن، سيطرة كل من المراجع المذهبية على مقاليد التمثيل السياسي لطائفته. وقد كان تحول هذا الضعف إلى قوة وهيمنة حين يحصل، نذير شؤم للطائفة في علاقاتها بسائر الطوائف، ومن ثم للبلاد بأسرها. تستوي في ذلك الموجة العارمة، التي حملت الإمام موسى الصدر، بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات، إلى صدارة السياسة الشيعية، والموجة التي ترد إلى البطريركية المارونية، اليوم، زعامة سياسية فاعلة، فقدتها منذ العشرينات. في الحالين، جاء نزوع القطب المذهبي إلى الاستواء زعيماً أول - بله أوحد - يشي بخواء الطاقم الممسك بمقاليد الزعامة السياسية في الطائفة، أو بالتشنج في علاقات هذه الأخيرة بنظيراتها. وهذا تشنج لا يداويه ما قد تعبّر عنه بعض الفاعليات في بعض الطوائف الأخرى، من مشاعر طيبة - لا يسعها أن تكون إلاّ محدودة ومؤقتة - حيال الطائفة المهضومة الحق، أو المهيضة الجناح. يبقى أنه لا يمكن تحميل الموارنة وحدهم، اليوم، ولا كان ممكناً تحميل الشيعة وحدهم، بالأمس، مسؤولية هذا المزج المشؤوم بين مستويات الزعامة المختلفة. فهذا المزج المفضي إلى التماهي بقطب واحد هو دأب الجماعة المحاصرة،

تتحول إليه اذا قطعت دونها السبل. قد يقع على الطائفة - إذا راجعنا سياق الأزمة كله - جانب من المسؤولية عن أزمتها. ولكن الطوائف في بلادنا أجزاء من كل، وهذا فوق ذلك كل محدود الاستقلال بشؤونه.

على أن الأبقى من مستويات التبلّر الطائفي، قد يكون الأخفى غاية من بينها. ذاك هو المستوى المتمثل في تكثيف الشعائر، الآيل، بذريعة التعبد والتهجد، إلى إشهار وجود الجماعة لأفرادها تكراراً، وتوكيد انتمائهم إليها، من دون تقطع في آناء الليل وأطراف النهار. وينتهي هذا التكثيف، في حالات كثيرة، إلى إنشاء دوامة مترابطة الحلقات من الأصوات المرتلة أو الملحنة، ومن الحركات والسكنات، ومن الأشكال والألوان، يدوخ فيها العباد، زرافات ووحداناً، على رجاء أقصى هو أن لا يبقى فيهم وحدان، وأن يستحيلوا إلى خلايا متماثلة في جسد الجماعة الواحد. وقد أسعف التطور الفادح لمضخمات الصوت ومكبراته، سنة بعد سنة، وأسعف الاستكثار من دور العبادة، على أراضي الوقف وعلى أملاك الدولة والغير، سواء بسواء، وأسعف أيضاً تيسر نسخ الأصوات والخطوط والصور ونشرها، بفعل ما ابتدعته الفنون الغربية في هذه المضامير، وأسعف تخاذل الدولة والقانون حيال كل من زعم لنفسه نسباً دينياً، وتجرؤ من شاء، بالتالي، على اقتحام الشوارع والبيوت، بالصوت والكلمة والصورة، كيفما شاء وفي أي وقت شاء، وأسعف استسلام الناس أنفسهم، أخيراً، وخوفهم من بأس الديانين الجدد، فعمّت الدوامة، وبلغت من العنف، أحياناً، ما يثبت، من غير لبس، أنها إنما تريد أخذ الناس بالعنف، لا أكثر، ولا أقل.

ويظهر المثال الشيعي احتذاء الطوائف بعضها بعضاً، واقتفاء المتأخرة منها سبيل المتقدمة نحو أطوار عليا من التبلّر الطائفي. فقد كان الشيعة اللبنانيون، وهم قوم لا يقلون، ولا يزيدون تقوى عن غيرهم من الملل والنحل اللبنانية، على الأرجح، يميلون، حتى عهد قريب، إلى العبادة الفردية، ولا يجدون إلاّ فرصاً متباعدة بعض التباعد، وغير منتظمة إجمالاً لإقامة الشعائر أو إحياء الذكريات، جماعات. وكانوا أميل أيضاً إلى إنشاء الحسينيات منهم إلى بناء المساجد، مع العلم بقابلية الأولى لضروب من الانتداء واللقاء متنوعة، لا تحمل السمة الدينية بالضرورة. ولم يكن لإقامة الجمعة والجماعة أي انتظام في مدنهم وقراهم، وكانت مواظبتهم عليها محدودة، وكانت المجالس الحسينية، في أيام عاشوراء، وفي مناسبات العزاء، أظهر احتفالاتهم الخاصة بطائفتهم، والجامعة لصفهم في النوادي والدور. وكانوا، على

الإجمال ، ينكرون أو يستكثرون ما يرون من أفعال الشيعة الإيرانيين وغيرهم، حين يزورون مقامات أئمتهم وأوليائهم، ولا يحذون حذوهم في هذا. ومنذ أن أدخلت أسرة إيرانية الأصل، في أوائل هذا القرن، إلى النبطية، أسلوب الإيرانيين الفاقع في الاحتفال بعاشوراء، ظل الجدل بين علماء الشيعة اللبنانيين يتجدد، موجة بعد موجة، في جواز إيذاء النفس على هذه الصورة الدموية أو حرمته، في استحبابه أو كراهته. وظل الأسلوب المذكور، إلى هذه السنين الأخيرة، محصوراً، على كل حال، في النبطية، حيث كان لشدخ الرؤوس وللضرب بالسلاسل، إلى هذه السنين الأخيرة أيضاً، أرباب معدودون.

هذا الاقتصاد في شعائر الجماعة واحتفالاتها، وكان مآله تحريراً للأفراد، وابتعاداً عن تحويل صلتهم بالجماعة إلى لوثة وهوس، واستبقاء لفسحات متسعة لانتماء الأفراد إلى جماعات أخرى، لا صفة مذهبية لها، انقلب، في السنين الأخيرة، إلى إفراط. فانتشر الحجاب بين صفوف الجيل الفتي، على الأخص، بما هو علامة مماثلة وانتظام ملتزم، وبما يجره من توزيع جديد للسلطة على النساء - وللسلطة كلها من بعد - ما بين العائلة والقرابة وبين المحيط الحزبي أو المذهبي، الراغب في الوصول بصلاحية الضبط والإشراف التي في يده، إلى أحصن المعاقل. وشهدت أحياء الضواحي الشيعية، بخاصة، هيمنة صوتية، لا سابق لها، تظهر في أوقات مختلفة، ولكنها تتمادى وتتصل في المواسم، ويصحبها طوفان شعارات وصور، يضيف فعل المرئي إلى فعل المسموع. وقد أخذ رفع اللافتات يمثل، أحياناً، ما كانته الأعلام والأوتاد والبراميل المطلية في الحرب، أي نوعاً من وضع اليد الرمزي (والعنيف، في كل حال) على شوارع وأحياء معروفة بطابع طائفي مغاير. وهو وضع يد، لا يراه القائمون به مانعاً من استكثار الحديث عن «الحوار» و«الوحدة».

هذا وقد بات يستكثر من المواسم. إذ اكتشف القوم أن لكل من أئمتهم وأوليائهم تاريخ ولادة وتاريخ وفاة، وتكوّنت من ذلك روزنامة تشبه روزنامة القديسين النصارى. وأخذ كل من هذه التواريخ يستوي ذكرى، تحتفل بها الجماعة، مستزيدة بذلك من مناسبات تجديد الانتماء وتوطيد التماسك. وأخذ الجمهور يعتاد صلاة الجماعة، وتكاثرت المساجد والمصلّيات. واستمر اعتماد المعبد (وهذا تقليد سابق للحرب) حامياً للسكن غير الشرعي. وانتشر الأسلوب الإيراني في إحياء ذكرى عاشوراء إلى مواضع كثيرة جديدة ... إلخ. هذا، إلى إنشاء الحوزات التي أخذت

تخرّج المشايخ بوفرة، لم تكن معهودة في ما مضى، وإلى تكاثر مدارس التعليم العام ذات الصفة الطائفية، وإلى ارتداد الناس، بعامة، نحو المشايخ يستفتونهم ويحكّمونهم في مشكلات وخلافات متنوعة، بعد أن ضرب الوهن أجهزة القضاء والأمن، أو اعتراها البطء الشديد، فضلاً عن كلفة الرجوع إليها، وازداد التحلل أيضاً، في المدن والضواحي، بخاصة، من السلطة العرفية، التي كانت لوجهاء العائلات والعشائر.

في هذا كله، لا يجاوز الشيعة محاولة اللحاق - على نحو يناسب استعدادهم وظروفهم الراهنة، بطبيعة الحال - بطوائف أخرى، كانت تتقدمهم كثيراً في مضامير التبلّر ومحاصرة المتفلتين المحتملين واستغراق وجود المنتمين. وقد كان المسيحيون، بحكم تشكلهم في أقليات وما تيسر لهم من إمكانات في العصر الحديث، أقدر من المسلمين على هذا التبلّر. وهذا وضع مشهورة علاماته المسلكية والمؤسسية، فلا نعود إليه. على أن الطوائف المسيحية، مشت أشواطاً جديدة في الاستزادة من هذا كله بدافع من الحرب. ولم ينجُ من هذه الاستزادة أي من مستويات الحياة الجماعية: من السياسة (إذ ازدادت الصفة الطائفية الملازمة للاحزاب، مثلاً) إلى التعليم (إذ اتسع نطاق التعليم الطائفي، واتجه إلى مزيد من الاشتمال على التعليم العالي، مثلاً) إلى الزواج المختلط، الذي تضاءلت فرصه... إلخ. هذا، ولا خلاف، في الأساس، بين سلوك الشيعة وسلوك سائر المسلمين، لهذه الجهة. ألم يصل ممثلون لبعض الطرق الصوفية السنية إلى مجلس النواب، ويصبح لبعض مشايخها لافتات تضاء بالنيون على الشوارع العامة؟ وهذا لا يعدو أن يكون غيضاً من فيض، أو علامة ينبغي أن تحفز إلى بحث واستقصاء مباشرين للظواهر والممارسات، لا نعلم، حتى اليوم، أن أحداً أولاهما حقهما من الجهد. لا جدال، أخيراً، في أن التبلّر يوافق، باستثناء بعض التفاصيل، حريات يكفلها الدستور اللبناني وأعراف المجتمع. ولكن الضعف في عمل التوحيد الوطني وفي مؤسساته، يجعل المجتمع يدفع ثمناً آجلاً لما يبدو، في العاجل، مجلبباً ببراءة التقوى وسموّ الإيمان. ثم إن المكترث للصلة ما بين استشراء الظواهر التي جمعناها تحت اسم التبلّر وبين ظرف هذا الاستشراء، زماناً ومكاناً، لا يسعه إلاّ أن يسجّل غلبة الصفة الاجتماعية-السياسية على ما يجري (وهي صفة طائفية أولاً) وضآلة نصيب الله من هذه الحمى المتنوعة الأعراض، ناهيك بنصيب الوطن.

بقي بالطبع، على الرغم من هذا التبلّر، مجالات في كل مستوى من الحياة الوطنية تتصل فيها تجربة الحياة المشتركة. ولكن هذه المجالات ضاقت، وبين ما ضيّقها نيات أهلية، طيبة إلى هذا الحد أو ذاك، كانت وراء إنشاء المدارس الطائفية الجديدة والجامعات والمشافي. ولا تزال مراكز النشاط الثقافي ومنتدياته، تحرص على التنويع الطائفي، بقدر المستطاع، في طواقمها ومدعويها. وبات هذا التنويع ثمرة لنوع من العمد، لم يكن صريحاً إلى هذه الدرجة قبل أيامنا هذه. ولا يزال عندنا مجلس للنواب، لم يكن قد فات ميشال شيحا أنه النادي الأول لصوغ نظام الحياة المشتركة ورعايته(٥). ولكن حال المجلس المذكور مع الحياة المذكورة هي حال الانتخابات التي جاءت به، وهذه حال لا نحسد عليها. وبقيت عندنا ترويكا الرئاسات، وهي قمة الحياة المشتركة، ولا ريب، ولكنها تتخذ، بين حين وحين، ملامح من قمم البراكين.

فليس هيّناً أن يقتنع بفصل السلطات من يرى أن طائفته قد أوكلت إليه الإشراف باسمها على كل السلطات. هذا، إلى أن التبلّر الطائفي، لم يثمر وحدات سياسية للطوائف، ولا لغيرها من التشكيلات. فحين تغلب لعبة الصراع بين الطوائف على لعبة المنازعات في كل طائفة، يتعذر تشكيل الكتل أو الأحلاف أو القوى غير الطائفية المشارب، ويصير الاتكاء على قوة في الخارج عند النزاع، وتحكيم قوة من الخارج عند طلب المصالحة، أمرين لهما ضرورة الماء والهواء. واليوم يتكئ المتكئون على دمشق وطهران والرياض وواشنطن وباريس والفاتيكان وربما لا يزع بعضهم وازع من الاتكاء على تل أبيب. واليوم تحكّم دمشق. وحين يثمر التبلّر الطائفي هذا القدر من الحاجة إلى حكَم من الخارج ومتكأ فيه، تصير الطبقة السياسية فتاتاً، بل يصير كل حزب سياسي وكل كتلة نيابية أشلاء لأن هذا القدر من ضعف السيادة على النفس (قبل السيادة على البلاد) لا تنهض معه، ولا به، مبان سويّة لحياة البلاد السياسية تؤالف على نحو معتدل ما بين وحدة البلاد وكثرة عناصرها ونوازع أهلها.

صفوة القول أن صون الذي تبقى من تجربة الحياة المشتركة، لا يبدو كافياً لحفظ الدولة وحفظ الحريات، وحفظ ما امتازت به هذه البلاد من غزارة في ألوان الحياة وتنوع في تشكيلاتها. وإنما يتعين على هذا المجتمع أن يجهد ليرد إلى تجربته المذكورة

---

٥. CHIHA, Michel, *Politique intérieure*, Beyrouth, 1964, pp. 54-58.

ما فقدته من رونق ومساحات، ومن طاقة نمو أيضاً. ويقع على الدولة عبء جسيم في نطاق هذه المهمّة. ولكن الجماعات الأهلية، يقع عليها أيضاً عبء المبادرة إلى استعادة شروط التواصل وتعزيزها. هذا إن لم تكن ترى في حديث الحياة المشتركة مجرد نفاق. وقد يجد المرء حرجاً في الاحتجاج على طائفة بنت لأبنائها جامعة أو مستشفى، وهي تعلن بطبيعة الحال أن المؤسسة «مفتوحة الأبواب لكل اللبنانيين». ولكن مريدي الحياة المشتركة، يشتهون أن يروا نفراً من القادرين يبنون مدرسة مؤهلة، بحكم موقعها ونظامها ومشارب بُناتها، لتكون أرضاً لحياة مشتركة حق. هذا خط للسلوك والمبادرة. أم أنه بات يكفيكم من الحياة المشتركة أن يظهر عليكم إيليا وأحمد، مثلاً، من على منبر واحد، أو بين دفتي كتاب واحد؟ نحن بخير! طمئنونا عنكم!

I - 2

أدوار اليوم ومتفرّجو الغد

حل المليشيات؟ انبعاث المجتمع المدني؟ (*)

في الخامس والعشرين من آذار الماضي (١٩٩١)، باشرت يومية **الديار** البيروتية نشر بحث طويل كرسه أريك سلوان للمليشيات اللبنانية. ويحاول الكاتب، في حلقة ذلك اليوم، أن يترسم ما يسميه «الصورة الشعبية للمليشيات»، وهذا من غير أن يفصح عن كيفية توصله إلى استقصاء ملامح الصورة المذكورة. ولما لم يكن التأمل من شيم عضو المليشيا، عادة، فقد جاز لنا توقع أن تكون «ملامحه» عبارة عن «ممارسات». وهذه لائحة بها:

- الإجرام، الإرهاب، التصفيات الجسدية،
- النهب، فرض الخوات، مصادرة البيوت، جباية الضرائب،
- التهريب، الإدمان على المخدرات،
- حماية بيوت الدعارة والألعاب الممنوعة،
- قبض العمولات من اليد العاملة السري لانكية والهندية، إلخ. ،
- عقد الصفقات المشبوهة، مثل إدخال المواد الملوثة للبيئة في البراميل وطمرها أو إدخال المواد الغذائية الفاسدة وتغطية أصحابها،

---

* قدِّمت هذه الورقة (بالفرنسية) في الندوة التي نظمها "مركز العمل والإعلام في سبيل لبنان" بباريس يومي ١٣و١٤ كانون الأول ١٩٩١، ونشرت في الكتاب الذي ضم أعمال الندوة: را.

Centre d'Action et d'Information pour le Liban, *Perspectives et Réalités du Liban,* Cariscript, Paris, 1992.

وقد أضفنا إلى النص هنا حواشي تشير حصراً إلى المصادر الصحفية لمواقف تتصل بإجراء حل المليشيات.

- حجز الحرية، خطف الرهائن، الابتزاز، تزوير العملات الأجنبية،
- ارتكاب مجازر بحق المدنيين العزل،
- العمالة للخارج، التجسس له، الخيانة للوطن.

وللمرء أن يقرّ لهذه الجردة بالصفة الشعبية، وهي ما يدعيه لها واضعها. بل نزيد أن هذه الصفة لا تستخلص من مفردات الصورة المرسومة على هذا النحو، وحدها. وإنما هي تستخلص أيضاً من إخراج الصورة العام ومن المصطلح المعتمد لرسمها. فههنا جزر تماسك تحاذي مقاطع ألقي فيها الحبل على الغارب. وأما التهم فتبدو، على رغم ما تنطوي عليه الدراسة من دعاوى العلمية، ملتقطة من أحاديث تدور كل يوم. عليه تنحو ذاكرة أي منا تلقائياً إلى تزكية الصورة المقترحة. إلى ذلك، تبدو هذه الدراسة، وقد نشرتها جريدة غير بريئة من الهوى المليشوي (وإن يكن كسفه في وقت من الأوقات ميل صريح إلى العسكر)، واحدة من علامات الساعة المميزة لمطلع هذا الربيع. فإن كثيراً من الناس أخذوا، وهم يتلمسون تباشير الاتجاه إلى حل المليشيات، يغسلون أيديهم من آثار المليشيات المسكينة ويتصرفون كما لو أنهم لم يلقوا عليها السلام في حياتهم قط.

مع ذلك بقينا نسمع من جهة المليشيات نغماً آخر، وإن لم تكن المعنويات هناك في أحسن حالاتها. فبعد يومين من نشر «لوحة» سلوان، قرأنا، في الصحف، تصريحاً لسمير جعجع اختار فيه الرجل لوصف المليشيات لفظتين هما أبعد ما يكون البعد عن الحقل الدلالي الذي رأى كاتب الديار أن الشعب يضع فيه تلك المجموعات. اللفظتان هما: «الاحترام» و«المؤسسة». هكذا عمد قائد القوات اللبنانية وقد أخذته، للحظة، في مواجهة الخطر المشترك، حمية التضامن بين المليشيات، إلى جعل أصدقائه وأعدائه سوية موضوعاً لمحمول واحد. فأكد أن «المليشيات هي من المؤسسات المحترمة في هذا البلد»، وهي «ليست فضلة عشاء أحد»[1]...

المنطلق

سنعود إلى المسألة التي يطرحها هذا التضاد التام بين صفين من الأحكام. أما الآن فنتابع أطوار عملية الحل. في الثامن والعشرين من آذار، أقر مجلس الوزراء التقرير

١. النهار، ٢٧آذار ١٩٩١.

الذي أعدته اللجنة الوزارية الخاصة وفيه روزنامة وصيغ ل«بسط الدولة على الأراضي اللبنانية كافة وحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية»[٢] وكان أن أطلق إقرار التقرير، بعد تعديل طفيف، عملية كان مبدؤها قد اعتمد، من غير مناقشة، قبل عشرة أيام، بغية الالتزام بالمهل التي حددتها وثيقة الطائف[٣] وكانت التدابير المقرة نامّة بصرامة قصوى. فقد كان يتوجب أن تسلم جميع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة مع ذخائرها إلى الجيش ما بين ٣٠ آذار و٣٠ نيسان. وحظرت الجبايات غير المشروعة تحت طائلة عقوبات ثقيلة. وألغيت وسائل الإعلام غير المرخصة مع لحظ إمكان الترخيص لبعضها بعد توصية من وزارة الإعلام. واعتبرت أجهزة الأمن والمخابرات غير الشرعية منحلة. وفرضت على اقتناء السلاح المتوسط أو الثقيل عقوبات تتراوح بين الحبس خمس سنوات والحبس المؤبد. واعتبرت المنظمات التي تحتفظ بمثل هذا السلاح، بعد انقضاء المهل، مستوجبة الملاحقة بتهمة العصيان والتمرد على الدولة والاعتداء على أمن هذه الأخيرة ومحاولة اغتصاب السلطة بالقوة. فيقتضي أن تلاحق بمقتضى المواد المناسبة من قانون العقوبات. وهي عرضة للملاحقة أيضاً إذا ثبت استمرارها في تجنيد عناصر مسلحة أو احتفاظها بثياب أو مراكز عسكرية أو بأجهزة مخابرات أو أمن أو تجسس أو تنصت أو بمعدات أو آليات مسلوبة من الدولة. ويعاقب أيضاً، بمقتضى القانون نفسه، استثمار المرافق العامة وجباية الضرائب غير الشرعية واقتناء وسائط للإعلام غير شرعية أيضاً.

في المقابل، كلّفت وزارة العدل إعداد مشروع لقانون عفو يستفيد منه حصرا أولئك الذين يكونون قد تقيدوا بالإجراءات التي نص عليها قرار مجلس الوزراء. وأما المخالفون فيبقون عرضة للملاحقة بسبب ما ارتكبوه من جنايات أو جنح قبل صدور قانون العفو وبعده سواء بسواء. فضلا عن ذلك، بل على الأخص، يكون للعناصر في المليشيات المنحلة - بعد إعادة الاعتبار لهم، وبشرط أن تتوافر فيهم الشروط القانونية والنظامية وتلك المحددة في التقرير الوزاري - أن يستوعبوا في أجهزة الدولة المختلفة، وأولها القوات المسلحة.

هذا ويشمل بسط سلطة الدولة، في مرحلة أولى مدتها الشهران اللذان يليان نزع

---

٢. **السفير**، ٢٩ آذار ١٩٩١.

٣. كان التقرير قد نشر، في صيغته الأولى، منذ اعتمادها. را. **السفير**، ٢٣ آذار ١٩٩١.

سلاح المليشيات، مناطق جبل لبنان الخارجة عن نطاق بيروت الكبرى، باعتبار أن هذه الأخيرة كانت قد أضحت خاضعة للسلطة الشرعية منذ العام ١٩٩٠، ويشتمل الانتشار بالتدريج على بقية المناطق ليكتمل مع نهاية أيلول. إلى ذلك تطبق إجراءات الحل ونزع السلاح ووقف كل نشاط غير مشروع، بحذافيرها، على المليشيات غير اللبنانية. ولتطبيق هذا البرنامج، تطلب السلطات، عند الحاجة، معونة القوات السورية.

ولنشر إكمالاً لصورة ما انتهى إليه هذا الاجتماع -وقد طال تسع ساعات ونصف ساعة ونعت، من غير مغالاة، بالتاريخي- أن مجلس الوزراء أقرّ فيه مشروع قانون يرمي إلى تعيين نواب لملء المقاعد النيابية الشاغرة أو المنشأة بمقتضى التعديل الدستوري الذي أجراه المجلس النيابي في ٢٥ أيلول ١٩٩٠.

فروق

قبل أن تنشر رسمياً الخطة المتعلقة بحل المليشيات وبعد نشرها، (وكانت فحواها معروفة منذ ٢٣ آذار)، كانت ردود الفعل على إلغاء هذه التنظيمات بعيدة كل البعد عن الاتحاد في الوجهة. لن نزيد شيئاً في شأن الشعور العام فقد أحسنت دراسة سلوان التعبير عنه، على ما سبقت إليه الإشارة. وأما الأطراف المعنية بالبرنامج الحكومي فكان أوثقها صلة بسوريا أشدها ترحيباً بالإجراءات المقررة. عليه كانت التنظيمات الصغيرة سباقة نسبياً (ولو أن بعضها جاوز المهلة) إلى الإقبال بطواعية ظاهرة على حفلات تسليم السلاح المتلفزة. ومن هذه منظمة حزب البعث اللبنانية والحزبان السوريان القوميان وحزب الوعد الذي يتولى قيادته إيلي حبيقة والحزب العربي الديمقراطي المعقود اللواء لعلي عيد وسهيل حمادة والحزب الشيوعي. وسلكت المسلك نفسه منظمة شيعية رئيسية هي حركة أمل. جدير بالتسجيل أن هذا السلاح سلِّم إلى الجيش اللبناني فيما كان وليد جنبلاط يؤكد - وقد أعياه كظم غيظه - قراراً كان أعلنه قبل أشهر عدة: وهو أنه لن يرد إلى هذا الجيش إلا الأسلحة التي أخذها منه أصلاً، وأما الباقي فسيعيده إلى القيادة السورية التي كانت قد سلّمته إياه - على ما أوضح - على سبيل الأمانة. إلى ذلك، أضاف جنبلاط أنه لا يرى الاتحاد السوفياتي (وهو المصدر الآخر لسلاحه) مهتماً فعلاً باستعادة ما هو حق له. ثم لم يعتم الرجل أن نفّذ إعلانه هذا حرفياً. في الأثناء عينها، كان يكرر أنه يريد أصحاب الرتب في جيشه

الشعبي ومعهم عناصر هذا الجيش أن يلتحقوا بالجيش النظامي محتفظين كلاً بمرتبته[٤] فبدا أن المحافظة على المليشيا بهيكليتها التامة عبر إلحاقها كما هي بقوات البلاد المسلحة غير بعيدة عن فكر جنبلاط. وكانت القوات اللبنانية قد سبقت إلى هذه الدعوة، فقالت بـ«اللامركزية الأمنية» ودعت إلى إنشاء «حرس وطني» أو وحدات «إقليمية» تتبع قوى الأمن وتوضع تحت إمرة المحافظين[٥].

التعاقب والتزامن

لم تخف القوات اللبنانية نفورها من البرنامج الحكومي ولكنها لم تصل إلى حد الطعن في مبدئه. وكانت قد تباطأت في انسحابها من بيروت الكبرى، خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول من العام السابق، ونثرت على امتداد هذا الانسحاب شروطاً متتالية. ثم إنها أصرّت، في الخامس عشر من كانون الأول - أي بعد مضي أيام لا غير على اكتمال الانسحاب المذكور - على إقامة احتفال مشهود في «أكاديميتها الحربية» بغوسطا لتسليم السيوف إلى دفعة جديدة من الضباط، موضحة بهذا الأسلوب تصميمها على الاحتفاظ بهيكلية عسكرية. وطوال الأشهر الثلاثة التي تلت، حاولت القوات اللبنانية أن تعرقل عمل الحكومة الجديدة فمنعت ممثلها من حضور الجلسات وضغطت على وزيرين مسيحيين آخرين بدا أن إلزامهما بمواقف القوات قد غدا مستصعباً. ولم تضع القوات حداً لهذه المقاطعة إلا يوم الجلسة التي كان مقرراً أن يحسم فيها مصير المليشيات، فعمد قائدها سمير جعجع إلى تسمية روجيه ديب، الأمين العام لحزب الكتائب، بديلاً منه. قبل ذلك كان جعجع قد أرسل مبعوثاً إلى قبرص قابل مسؤولين أميركيين هناك. وقد صرّح المبعوث، عشية الجلسة المصيرية، بأن المسؤولين المشار إليهم أكدوا له أن الإجراءات الحكومية المتعلقة بأمور من قبيل حل المليشيات ينبغي أن تتوخى «التوافق والتوازن»[٦].

وفي ٢٥ آذار أعلن «مصدر مسؤول» شروط المليشيا المسيحية: وهي نزع سلاح التنظيمات غير اللبنانية، ابتداءً، وحل المليشيات اللبنانية على مراحل تتضمن، أولاً، إنشاء «حرس وطني» أو «وحدات إقليمية» وفقاً للمبدأ اللامركزي الذي سبقت

٤. را. مواقفه المشار إليها في **السفير**، ١٥ آذار وفي **النهار**، ٤ و١٦ آذار و٦ نيسان ١٩٩١.
٥. **النهار**، ٢٥ آذار ١٩٩١.
٦. **السفير**، ٢٠ آذار ١٩٩١.

الإشارة إليه، وهذا مع ربط إجراء الحل بعمليات أخرى نص عليها اتفاق الطائف (وبينها إعادة انتشار القوات السورية وعودة الأسر المهجرة إلى منازلها)، ومع رفض اللجوء، في أي حال، إلى القوات السورية لتنفيذ قرار نزع السلاح، إلخ.، إلخ. إلى هذا تحدث بيان القوات عن «عشرات الآلاف» من الشبان اللبنانيين يعنيهم برنامج الدمج في مؤسسات الدولة. وكان هذا ينتهي إلى رفض إيلاء اللجنة الوزارية الحق في التثبت من انتماء المرشحين الفعلي إلى المليشيا لأن مثل هذا الحق كان من شأنه أن يحمل اللجنة على «تصغير» نطاق المهمة الموكلة إليها(٧)، ولا يخلو هذا الاعتراض من نكهة تظهر عند الالتفات إلى أن مائتي مسيحي لا غير من المليشويين السابقين يقابلهم أربعة آلاف مسلم (بقي عديدهم أدنى من المطلوب أيضاً) قد تقدموا حتى تاريخه من مخيمات إعادة التأهيل.

أما الفصل الأخير من هذه المعركة الآيلة إلى «تمييع» الحل فهو أن الوزير روجيه ديب قرأ على مسامع مجلس الوزراء، في جلسة ٢٨ آذار (وكان الناس في عزّ رمضان)، مذكرة من ١٢ صفحة ضمنها مطالب «المصدر المسؤول» الآنفة الذكر مضيفاً إليها بضعة مطالب جديدة. لكن هذه المناورة لم يكن لها الأثر المرجو وذلك لفرط ما كان التصميم الحكومي شديداً على اجتياز هذا البرزخ فوراً. عليه انتظر ممثل القوات اللبنانية حتى فتح موضوع تعيين النواب الجدد لينسحب من الجلسة مع زميله رئيس حزب الكتائب(٨).

ذكرنا «التمييع». إذ ذاك كانت القوات اللبنانية - وقد حملها نزاعها مع العماد ميشال عون والظرف العام الإقليمي والدولي على القبول من طرف اللسان بتسوية، هي تسوية الطائف، بعيدة للغاية عن خطها الاستراتيجي - تجهد للحصول على مهلة. كان عون قد أقصي وكان يسع القوات أن تعود إلى الرهان على تغيير في الظرف العام. عليه وجب الاحتفاظ ما أمكن ببنى سياسية عسكرية قادرة على الحركة ووجب، على الأخص، ألا ترتخي قبضة التنظيم على «مناطقه». فكان تأويل القوات المقترح لتنفيذ اتفاق الطائف يعتمد على التزامن مواجها تأويل الدولة والأوصياء الخارجيين عليها وهو يقوم على التعاقب، وكانت غاية المليشيا المسيحية من

---

٧. **النهار**، ٢٥ آذار ١٩٩١.
٨. **السفير**، ٢٩ آذار ١٩٩١.

ذلك تحصيل ما أمكن من تأخير للعملية برمتها. ولكن هذا المسعى آل إلى خيبة زادها رجحاناً أن مناطق نفوذ القوات كانت مركزة في بيروت وضواحيها، وهي مناطق كانت سيطرة السلطة المركزية عليها عماد السلام الجاري إرساؤه بأسره.

تجمّعت شروط آلت إلى رضوخ القوات اللبنانية: من انهيار الشعبية التي حظي بها هذا التنظيم في ما مضى، إلى الاضطراب النسبي الذي عرا ما كان له من حماية دولية (إذ استغنت إسرائيل عن التزامها هذه الحماية جزئياً وبدت فرنسا عونية الهوى وكانت هزيمة العراق لا تزال بنت يومين وكان قلب الولايات المتحدة - أخيراً لا آخراً - يخفق بهوى آخر أيضاً). من الجهة الأخرى، بدا حزب جنبلاط الذي كان باسطاً ظله على منطقة تعد حيوية، هي أيضاً، لتكوين نواة يسودها السلام، ممتعا بعلاقات ذات صفة مختلفة بسوريا وحائزاً، على الظاهر، ولاء الطائفة التي يدعي قيادتها. لذا استطاع، على الرغم من اعتكار مزاجه وهو يواجه استحقاق حل المليشيات، أن يحتفظ بأوراق أفضل، في اللعبة السياسية وعلى الأرض، أفاد منها وهو يدخل عهد ما بعد المليشيات.

الجرح المفتوح

وبعد فهل دخلنا حقاً مذ ذاك عهد ما بعد المليشيات؟ يجيز لنا أن نطرح هذا السؤال ما وقفنا عليه من تفاوت في صرامة تطبيق البرنامج الخاص بجمع الأسلحة تبعاً للأطراف والمناطق وما حصل بعد تطبيقه من حوادث بقيت قليلة العدد نسبيا ولكنها خليقة بإثارة القلق، وما نسمعه اليوم من اعتراف الحكومة الرسمي بالحاجة إلى ملحق للعملية التي شهدناها في الربيع الماضي، وتعزز شرعية السؤال وقائع أخرى أيضاً. ولكن علينا قبل أن نصرف أفكارنا في كل اتجاه بحثاً عن عناصر نسند إليها الجواب أن نقف أمام الجرح المفتوح في كل خطة لإحلال السلام في البلاد وهو الجنوب المحتل. وذاك أن الاحتلال الإسرائيلي هو ما أباح للتنظيمات المسلحة الضالعة إلى هذا الحد أو ذاك في المقاومة، أن تعمد، من غير أن تعوزها التغطية السياسية، إلى مسلك استفزازي - تتناقص باطراد حاجتها إلى الاستتار فيه - حيال السعي الجاري لتفكيك المليشيات. وقد يصح التذكير بأن القوات اللبنانية كان مفترضاً أنها سلمت أسلحتها الثقيلة والمتوسطة عندما حطم انفجار مستودع للقنابل والصواريخ، مرة أخرى، في ١٨ حزيران الماضي، نوافذ الكسروانيين. وقد تصح الإشارة إلى أن تعيين نائب

استقبل في البقاع الشمالي بوابل من قنابل المدفعية وما جرى مجراها. يذكر أخيراً أن حزب الله وجد المدافع أنسب ما يكون حين واجه، في أواخر تشرين الأول، عائلة هذا النائب نفسه - وهي عشيرة وفيرة العديد - في قلب مدينة بعلبك. وأما خطف جيروم لورو ونسف مبنى الإدارة في الجامعة الأميركية والازدهار الاستثنائي لسرقة السيارات في المتن فنتردد في ذكرها: وذاك لأن الحادثتين الأوليين قد تصحّ نسبتهما إلى هذا أو ذاك من أجهزة الاستخبارات وأما الواقعة الأخيرة فقد تكون من عمل عصابات ضئيلة الخطر. نترك جانباً، أخيراً، صرف النفوذ السياسي المتجه إلى تحقيق أرباح تنافس لاشرعيتها سرعة تحقيقها، وهي كثيراً ما جمعت إلى تلويث الأخلاق تلويث الجو ووصل بها الأمر إلى شفط القاعدة الأرضية الممتدة تحت مدينة بتمامها. نؤثر أن نتجاهل هذا النوع من الأفعال، في الوقت الحاضر، وذلك لأنها، وإن تكن مدينة للحرب ببلوغها هذه الذرى من الكلبية، فإنها بعيدة، مع الأسف، عن أن تكون حكراً على المليشيات. أقصى ما يجوز لنا ههنا هو، إذن، أن نرى فيها عارضاً من أعراض «التملش» - وليؤذن لنا بهذا الاشتقاق - وهو قد طغى على الحياة السياسية وأصاب الحياة المدنية أيضاً وإن لم يكن قد عمّها. تلك عملية تستجيب لنوازع عميقة في بنية مجتمعنا الأساسية، لا لتنظيم الدولة السياسي والإداري وحسب.

غير أن سياقاً ملائماً لتوطيد السلام يسعه أن يجعل هذه العملية تنقلب إلى «تمدين» - بمعنى مصدر الفعل - للمليشيات السابقة. فهل كانت هذه الأخيرة، في نهاية المطاف، غير جيوش صغيرة للطوائف، وهل نقع عندنا على ما يطبع، أكثر مما تفعل الطوائف، تنظيم المجتمعين السياسي والمدني فيصبح تمييز الواحد من الآخر مهمة واقعة على حدود الاستعصاء؟ والمليشيات، حين تنقلب إلى مافيات وتنشر نموذجها، لا يبقى لها من فرصة، ولو كانت في السلطة، للاستحواذ على الحياة السياسية، ناهيك بأن تستحوذ على الحياة المدنية، في بلاد مثل هذه البلاد. فهذا الانقلاب لا يشبه في شيء أن يكون عودة مظفرة. بل إن المرء ليرى فيه علامات انحلال هو الانحلال بحق. وأما العودة المظفرة فيحتاج حصولها إلى استقطاب: وهذا موجود وسنعود إلى حديثه. ثم إن هذا الاستقطاب يجب أن يقترن - حتى تكتمل شروط النكسة - بمجابهة استراتيجية بين المصالح تتجاوز الإرادات المحلية ويتعذر التحكم فيها على القوى المشكلة لـ«نواة الدولة». فإذا نظرنا في توزع الاستراتيجيات القائم اليوم وجدنا أن القوى الخليقة بالدخول في مواجهة من هذا القبيل تتماس في منطقة

واحدة هي الجنوب. فهي واضعة يدها هناك على حلقة مفرغة يتعذر كسرها هي حلقة الاحتلال - المقاومة وعلى قضية مزدوجة تشبط بما فيها من قوة التصاد أشد الهمم إقبالاً على المصالحة: ألا وهي قضية التحرير، من جهة، وقضية الأمن، من الجهة الأخرى. والحال أن جلجلة الجنوب تنطوي (إذا جاوزت حداً معيناً من الحدة ومن طول المدة) على احتمال عودة الزمام البيروتي إلى أيدي المليشيات. ويجسد سلوك حزب الله، في الظرف العام الراهن، هذا الاحتمال أكثر مما يجسده سلوك الفلسطينيين. فلنتفحص الوقائع.

«لبننة العالم»

فيما كان جنبلاط يعطي ما للسوريين للسوريين، كانت القوات اللبنانية تحذو حذوه، على ما يظهر، فتستودع الإسرائيليين أو أتباعهم في جيش لبنان الجنوبي، «على سبيل الأمانة»، جانباً معتبراً من سلاحها الثقيل يضمّ، بحسب أخبار متضافرة شاعت، نحواً من مائة دبابة. إلى هذا مخرت شحنات أخرى عباب البحر (وبعضها تشترك في ملكيته، على ما روى الرواة، مليشيات متعادية) ميمِّمة، مع أطيب تمنيات اللبننة، شطر كرواتيا وأرمينيا والصومال وجنوب السودان. وكانت السلطات تتغافل وكان المصدرون يستعينون كل الاستعانة على قضاء حوائجهم بالكتمان. وأما حزب الله، وقد أبقي أو أبقى نفسه خارج مؤسسات الدولة ووجد نفسه في ظرف عام ثقيل الوطأة للغاية، فقد اختار، بخلاف القوات اللبنانية، إحناء الهام إلى أن تمر العاصفة السياسية التي احتدمت من حول خطة حل المليشيات. على أنه لم يلق صعوبة في العثور على مسوغ لاستبقاء صفته القتالية ولا على حمى يستبقي فيه لنفسه وجوداً مسلحاً. أما المسوغ فكان مقاومة إسرائيل وأما الحمى فكان الجنوب المتاخم للمنطقة المحتلة. عليه أعلن الحزب أنه غير معني بمصير المليشيات التي أنشئت، على حد زعمه، لغايات النزاع الداخلي، وهذا نزاع بات الحزب، بعد كتم الشعار الداعي إلى إنشاء الجمهورية الإسلامية، مستطيعاً أن يدعي الوقوف في خارجه. كان بريق الحزب قد خفت شيئاً ما منذ هزيمة إيران وعلت سيماءه مسحة لبنانية، فأخذ يركز همه في تحرير الجنوب الذي اعتبره محالاً من غير كفاح مسلح. والحق أن الحزب عظيم البراعة في التقدم خطى تكاد لرشاقتها لا تلمح وفي اللعب بالرهيف من الفروق. هكذا بات على الزحف نحو القدس أن ينتظر، من غير أن يحصل تخلٍّ معلن عن مبدئه، أياماً

أوفق من هذه الأيام .

قبل أن تنتهي سنة ١٩٩٠ كان رئيس المكتب السياسي لحزب الله قد أعلن أن ترسانات الحزب قد نقلت إلى الجنوب لتكثيف عمليات مقاومة المحتل(٩)، هكذا كانت مشكلة نزع سلاح المليشيا الإسلامية قد وجدت حلها فور أن طرحت . بعد ذلك، في حزيران ١٩٩١، وكانت المهلة الرسمية لنزع سلاح المليشيات قد انقضت، كان لا يزال في وسع عباس الموسوي، الأمين العام الجديد للحزب، أن يعلن بلا مواربة أن أية تسوية لبنانية لا يسعها أن تحمل منظمته على إلقاء سلاحها .

على الأرض، كان نشاط المقاومة، في مواجهة قوى الاحتلال، قد أخذ، منذ الوقت الذي أدلي فيه بالأول من هذين التصريحين، يستعيد حيويته بعد مرحلة طويلة جداً من المراوحة . أدرجت بنود الطائف رسمياً في الدستور وطرد عون في ١٣ تشرين الأول، وكان اعتباره السياسي آخذاً في التضاؤل من مدة بعيدة، فبدت الطريق مفتوحة أمام وقف حقيقي للعنف فَي البلاد وأمام حل المليشيات على الأخص . وكانت تلك مرحلة مهمة من مسار السلام الطويل حاظية بأضخم التأييد من المراجع الإقليمية والدولية . في جهة حزب الله، كان تكثيف العمليات في الجنوب سبيلاً لا بديل منه لحفظ الهيكلية العسكرية وميدان المناورة اللذين كان عراب الحزب الإيراني محتاجاً إليهما أشد الاحتياج، وهو يتحسب من تطورات كانت منطقة الشرق الأوسط مقبلة عليها، دون ريب، في أعقاب الهزة العالمية التي أحدثها الاجتياح العراقي للكويت . ومع أن الحزب كان يفتتح، على أصعدة أخرى، سياسة انفراج، فإن الجنوب كان قاعدة يسوغ السعي للاحتفاظ بها ويبدو مجللاً بشرعية يسبغها عليه الاحتلال بحد ذاته . وكانت صفة علبة البريد الإقليمية، وهي صفة بقيت لصيقة بالمقاومة اللبنانية منذ عهدها الأول (وبالحرب اللبنانية كلها، على ما هو معلوم)، تتجه، منذ الانسحاب الإسرائيلي الجزئي، سنة ١٩٨٥، إلى الطغيان على هذه المقاومة، مكتسحة أبعادها الأخرى . كان حزب الله وحماته الإيرانيون ومعهم السوريون والفلسطينيون ومعهم، على الأرجح، إسرائيل نفسها (على ما يشي دعم مليشيا اللواء لحد غير المباشر لأعدائها الإسلاميين في معركة إقليم التفاح)، يقدرون أن الساعة لم تحن بعد لإرسال علبة البريد الثمينة إلى مستودع الإهمال، وهي المعدة

٩ . را. تصريح محمد فنيش في الحياة، ٣ كانون الثاني ١٩٩١ .

لحوار تتباين وتائره ولكنه يبقى مضبوط الإيقاع ما بين أفعال المقاومة وأفعال الاقتصاص منها.

عليه تقبل حزب الله العودة الظاهرة، في بيروت الكبرى وفي مناطق أخرى، إلى الحياة المدنية، وهي ما ألحت الحكومة في طلبه منذ رحيل العماد عون. تخلى الحزب عن مسيراته المسلحة وردّ إلى الدولة وإلى ملاكين آخرين عدداً من قواعده ومراكزه، فيما كان بعض آخر منها يتعرض للدهم من جانب القوات الشرعية. ولكنه ثبت في الجنوب حيث كان قد اتخذ أسلوباً هجومياً منذ أواسط العام ١٩٩٠. وذاك أن سنوات عديدة كانت قد مضت والحزب لا يسيطر إلا على قطع ضيقة من الجنوب محاذية للمنطقة المحتلة. وأما في ظل الظروف التي كانت آخذة في التشكل فكان مضطراً إلى فرض سلطانه على الأرض. وكان يلزمه لذلك أكثر بكثير من ضربة كف.

معركة الجنوب

كانت المعركة التي تقابل فيها حركة أمل وحزب الله في إقليم التفاح واحداً من أغزر فصول الحرب اللبنانية إراقة للدماء. فقد سقط فيها مئات من القتلى ومئات من الجرحى (بين مدنيين ومليشويين) وفرضت فيها حركة أمل حصاراً أضيفت وقائعه إلى القتال وما خلفه من دمار استثنائي الضخامة، واستوى - أي الحصار - محنة مهولة، طالت أشهراً، للأهالي المدنيين الذين بقي قسم منهم محتجزاً وسط طوفان الحديد والنار. وقد رد حزب الله على الحصار بقطع المياه (التي كان يسيطر على نبعها) عن منطقة واسعة محاذية للإقليم وفيها مدينة النبطية. وهذا حد لم يكن وصل إليه إلا الإسرائيليون، سنة ١٩٨٢ والعماد ميشال عون الذي كان محاصراً هو أيضاً. وإذ وجدت حركة أمل نفسها على شفا هار استصرخت الفلسطينيين، أعداءها بالأمس في حرب المخيمات. فكان منهم أن أفادوا من النداء ليوطدوا مؤقتاً، بذريعة الفصل بين المتقاتلين، مواقعهم في شرق صيدا. على أن خسائرهم كانت جسيمة. من جهة أخرى كانت قوافل البغال المرسلة لتموين حزب الله تمرّ تحت أنف المليشيا التابعة لإسرائيل فلا تحرك هذه المليشيا ساكناً. فكانت تلك مرة من مرات كثيرة شهدت فيها الحرب اللبنانية التقاء نقيضين وأظهر تواطؤهما، تحت أغشية الكلام، ما يسع صورة المصالح الحقيقية أن تتكشف عنه من صفاقة.

وفي الخامس من تشرين الثاني، أفضى الأخذ والرد المتطاولان اللذان كانا جاريين

تحت رعاية سورية إيرانية إلى اتفاق من ست نقاط. كان لحزب الله أن يحتفظ بقواعده في إقليم التفاح وأن يسترد شيئاً من حرية الحركة في الجنوب غير المحتل بأسره. وأما انتشار قوة من الجيش اللبناني كان الأهالي قد استماتوا في المطالبة بها، فامتد انتظاره، عبر سلسلة من التجاذبات والنكسات، إلى شباط ١٩٩١. وعلى الرغم من تصريح مخالف أدلى به وزير الدفاع، بقي الأمين العام لحزب الله مصراً على أن هذا الانتشار يجب ألا يحد في شيء من عمل المقاومة.

كان المتقاتلون الشيعة - وحزب الله، على الأخص - قد استثاروا أشد النقمة في القرى. في جرجوع، مثلاً، وصل الأمر ببعض القرويين، أثناء تظاهرة خرجت لإجبار المسلحين الإسلاميين على إخلاء القرية، إلى حد إرداء واحد من المقاتلين: وهذا حدث نادر في سجلات مقاومة المدنيين لويلات الحرب. ولكن الاحتجاج لم يجد فتيلاً. كان أمراً لا يقبله العقل أن يعمد حزب الله، بعد ما قدّمه من جسيم التضحيات لتوطيد مواقعه في الجنوب، إلى إلقاء سلاحه تطبيقاً لبرنامج حل المليشيات الذي أعلن بعد انتهاء المعركة بأسابيع لا أكثر. كان الإسلاميون مصممين على أن تكون لهم كلمة يقولونها في المرتقب من التطورات غداة حرب الخليج. وكانت المقاومة حجة لا تزال صالحة. وأما إسرائيل التي لم تكن ترغب في جنوب يعمّه الهدوء عشية المفاوضة الكبرى المقبلة، فلم تجد ضيراً، على الأرجح، في استبقاء حال المواجهة القائمة تلك بينها وبين تنظيم لا يقلّ عنها تصميماً على زيادة تلك المفاوضة عسراً على عسر، إن كان على عسرها مزيد. وكان الترتيب الذي اعتمد في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي، عام ١٩٨٥، قد قلّص، من جهة أخرى، إلى أدنى الممكن مساحة التماس المباشر ما بين جيش الاحتلال (الذي انتشر بحيث «تحجبه» مليشيا الجيش الجنوبي) وبين قوات المقاومة...

ماذا عن الموقف السوري؟ لم تكن دمشق، في أي وقت، مطلقة اليد في جنوبي لبنان. كانت ملزمة باحترام الخط الأحمر الشهير ولم يكن يسع جيشها دخول الجنوب، بالتالي. وبقيت طهران حليفاً رئيساً لها من الجهة الأخرى: حليفاً يسعه أن يأتي أفعالاً غير مرضية، بكل تأكيد، ولكنه يبقى عظيم الأهمية، وقد تناقص، على الجملة، ما ترتبه محالفته من كلفة دولية، بالقياس إلى ما كانت عليه الحال في سنوات مضت. أخيراً لا يسع السوريين - ولا الحكومة اللبنانية -، وذلك لألف سبب وسبب، أن يعتمدوا موقفاً معادياً، في مبدئه، للنشاط المقاوم لإسرائيل. إذ لا يوجد

سبب، في الواقع، لإهداء المحتل احتلالاً وادعاً ما دامت الهدية لن تجاوز إثارة شهيته الأسطورية للأرض وللمياه، وما دام أن أية بادرة اعتدال جدية لم تبدر منه قط؟ كان بعض اللبنانيين من حلفاء سوريا قد اعتمدوا، لبرهة غير طويلة، موقفاً لا يخلو من التشنج حيال المقاومة، أسندوه إلى مأساة إقليم التفاح وإلى اشتداد أعمال الانتقام الإسرائيلية. كان ذلك ما فعله، على الأخص، الأمين العام لمنظمة حزب البعث في لبنان ووليد جنبلاط ووزير الدفاع وأخيراً رئيس الجمهورية الذي أثار تصريح له ردوداً شاجبة... فكان أن اضطر إلى تلطيف التصريح. وأما السوريون، وهم أشد حساسية للاعتبارات الاستراتيجية منهم لردود الأفعال المحلية، فآثروا الاستجابة للمطالب الإيرانية. كانوا هم مصممي الخطة العامة لإنهاء الحرب، وكان غيابهم عن أرض الجنوب يحد من مسؤولياتهم هناك. عليه آثروا صرف النظر عن مجابهة قدروا أن كلفتها السياسية ستكون عالية وأن حصيلتها قد تكون، في كل حال، غير ما يشتهون. كانت المقاومة لا تزال مجللة بمآثر سنوات العز، على الرغم من الضعف الذي عراها ومن تناقص استقلالها، منذ الانسحاب الإسرائيلي الجزئي. وكانت أهميتها الإقليمية، في مساق الصراع العربي الإسرائيلي، تعلو على شكايات الأهالي الذين أثخن فيهم وأخذ منهم الإنهاك كل مأخذ. عليه عمد خدام، نائب الرئيس السوري، إلى مخالفة أصدقائه اللبنانيين، فأعلن في أيار أن المقاومة ينبغي أن تحتفظ بسلاحها إلى الجنوب من الليطاني، طالما بقي الإسرائيليون في المنطقة. هذا مع أنه لم يكن قد غاب عن فطنته أن إقليم التفاح واقع إلى الشمال من النهر المذكور. وقد احتفظ حزب الله بمواقع حصينة في الإقليم بعد أن انسحب مؤقتاً من القرى. إلى الجنوب من هذا الخط، كان الجيش قد تمكن من فرض تحفظ أشد، في الظهور، على عناصر المليشيا. ولكن الهجمات التي يواصلون شنها على المنطقة المحتلة تشير إلى احتفاظهم بوسائل عسكرية في المنطقة. فلا يستبعد أن تتسع بقعة الزيت إذا أذن بتمددها نشوب أزمة سياسية أو تراخ في يقظة المركز. ويزيد هذا الاحتمال رجاحة أن إعادة انتشار القوات السورية مفترضة الحصول في أيلول ١٩٩٢، ولا يبطله - أي الاحتمال - إلا انسحاب تام من الجهة الإسرائيلية.

ولنقل كلمة، نختتم بها هذه الرواية، في شأن المنظمات الفلسطينية. وذاك أن وقع حضورها العسكري السياسي كان السبب المباشر لحرب لبنان، فأصبح نزع سلاحها، عند السلطة اللبنانية، محطة رئيسة على طريق العودة إلى السلام. وكان استتباع هذه

المنظمات واحداً من الأهداف ذات الأهمية للتدخل السوري في لبنان سنة ١٩٧٦. وقد اضطرت المنظمات المذكورة إلى سحب الأساسي من قواتها، سنة ١٩٨٢، ولكنها أعادت، في غضون السنوات التالية، تشكيل حضور عسكري لنفسها مقصور عملياً على المخيمات، إلا أنه ينطوي على وضع يد جزئي على جوار المخيمات المديني. وقد أفلح ضغط سوريا وحلفائها اللبنانيين في تقليص المجال المتاح لحركة فلسطينية حرة نسبية إلى حدود مدينة صيدا وحدها. وأما في المخيمات نفسها، فبقي عرفات سيد الموقف فيما بدت شعبية السوريين واضحة الهزالة. وفي إبان معركة إقليم التفاح نفسها، وهي التي شهدت نشاطاً بارزًا للفلسطينيين، وجد جماعة أبي عمار ما يكفي من الوقت لإخضاع جماعة أبي نضال المناوئة، بعد مجابهات دامية، فاستتبّت لهم السيطرة التامة على مخيم عين الحلوة المحاذي لصيدا. في هذه الحالة أيضاً، لم يكن حجم التضحيات المبذولة يشي باستعداد فعلي لنقل السيطرة على القاعدة الفلسطينية الكبرى في البلاد إلى السلطات اللبنانية.

والحق أن موقف الفلسطينيين من هذا الموضوع كان يختلف باختلاف المنظمات ولكنه بقي، على الدوام، ملتبساً أو قل متناقضاً. كان أنصار السوريين، في جبهة الإنقاذ، قد أبدوا قدراً من الليونة. وأما جماعة عرفات فتذرعوا بأن لسلاحهم صفة إقليمية، لا محلية، ولكنهم تحاشوا الطعن في مبدأ الخطة الحكومية. وقد انعقد الإجماع على إثارة موضوع أمن المخيمات وموضوع حقوق الفلسطينيين المقيمين في لبنان بما فيها حرية العمل السياسي. وحصلت مداولات ما بين بيروت وتونس وشاعت أنباء عن وساطة سوفياتية جزائرية. ورفضت الحكومة مطلب التفاوض على اتفاق عام جديد قبل نزع السلاح. وحدّدت الأول من تموز موعداً لانتشار الجيش في صيدا.

وحين حلّ الموعد قاوم الفلسطينيون. كانت حرب الخليج قد وضعت أوزارها وبدا أن عرفات يداعب الأمل في استعادة مودة أطراف كانت مودتهم من ذهب، وذلك بتهييج المزاج العربي الشعبي والحكومي في وجه لبنان. وقد أخفقت هذه العملية. فخلف الفلسطينيون، على أرض المعركة ٦٠ قتيلاً وجرحى عددهم غير معلوم بقابلهم ثلاثة قتلى و١٧ جريحاً في جهة الجيش. وأما السلاح الذي سلّم لاحقاً، في صيدا وفي صور، فلم تكن كميته زهيدة، ولكنها بقيت بعيدة عن منطوق اللوائح التي كانت في يد الجيش. ههنا أيضاً شاع حديث التخزين. وقد اكتفى الجيش بسد مداخل

المخيمات، في أثناء العملية، ولكنه لم يجازف بالدخول. وبقي فوزه العسكري رجراجاً غير محقق.

«المدني» و«السياسي»

ما الخلاصة؟ الخلاصة أولاً أننا، إذا قسنا إجراء حلّ الميليشيات بمقياس نزع سلاحها وحده، فهو إجراء بادي النقص. ناقص هو إلا أنه، مع ذلك، ضخم. وذاك أنه وافق انسحابها - الذي بقي ناقصاً أيضاً ولكن لا جدال في حصوله - من حياة المواطنين اليومية. وقد جرى تقليص مصادر التمويل غير الشرعية (من مرافئ وجبايات مختلفة...)، ولكن الميليشيات كانت قد احتاطت، بحسب الإمكان، للمستقبل وذاك باستثمارات شرعية أو قابلة للـ«شرعنة» (وزعتها بين القطاع المصرفي والمشتقات النفطية ووسائل الإعلام، إلخ.) ثم إنها ممثلة في مجلس النواب وشريكة في الحكم وماضية في مناقشة صارمة لحصتها من الإدارة العامة و من درجاتها العليا بخاصة. ولا ريب أن موقف شركاء الميليشيات من ساسة تقليديين كانوا يوصفون بـ«أكلة الجبنة» إنما يسهل المهمة للشركاء الجدد...

هل يجب اعتبار هذه التصرفات - على ما أوحينا في إشارة سابقة - علامات «تمدين» للمليشيات ؟ أم يجب أن نعدها علامات خطرة لحياة مضافة حظيت بها هذه الأخيرة تؤبد وضعها اليد على الدولة وعلى المجتمع المدني وترزح على البلاد باحتمال انشطار جديد لا ينتظر غير حلول ساعته؟

تسوقنا محاولة الإجابة عن هذا السؤال، حتماً، إلى الخروج عن موضوعنا. وذاك أن السلام اللبناني ما يزال رهيناً لجميع العوامل الظرفية التي أثمرته: للتصميم الدولي على تعزيزه وللمصلحة السورية في حمايته، للحدود المفروضة على حركة خصومه ولمروءة دعاته. وقد رأينا أن تراخي الانتباه الدولي إلى تطورات الداخل اللبناني سرعان ما أثمر مراوحة بل تردياً للوضع الداخلي اتسم، على الأخص، بانتعاش، سبقت الإشارة إليه، لأفاعيل تتميز بها المليشيات. فالطبقة الحاكمة التي بات قادة المليشيات جزءاً منها ما تزال بعيدة عن الخروج من الحرب. هي لا تزال من التشبث بمصالحها الفئوية، ومن الافتقار إلى الحس الوطني بمكان يجعلها عاجزة، وحدها، عن تكييف مسلكها بمقتضيات تسوية لا يسعها أن تكون إلا وطنية، ويجعلها قاصرة، بالأحرى، عن وضع هذه التسوية موضع التنفيذ والإفضاء بها إلى نتيجة. لا غنى،

بالتالي، عن دفعها تكراراً في هذا السبيل بأيدي شركاء لبنان الدوليين. فالحال أن الحرب لم تنل من وحدة البلاد وحسب، إذ ذهبت بالقشرة الرقيقة من التصرفات الوطنية التي كانت الحياة المشتركة وتجربة الدولة قد أفلحتا في تكوينها. بل إن متطلبات البقاء قد أودت أيضاً - أو كادت - بقدرة السياسيين - تقليديين كانوا أم متخرجين تواً من المليشيات - على تخط لا يكون سطحياً لمنظوماتهم العشيرية أو لجماعاتهم المذهبية أو الجهوية. أوشكت الحرب إذن، مستجيبة بذلك لنزعة عميقة في المجتمع اللبناني، أن تستكمل حصر جوهر السياسة في خريطة العصبيات الأهلية التي تتقاسم البلاد.

هل المجتمع الأهلي، في كل حال، بعيد عن الروحية المليشوية كل ذلك البعد الذي توحي بها ظواهر وقعنا على صورة لها في دراسة سلوان مثلا؟ لا مراء أن اللبناني المتوسط - إذا سلمنا بوجود كائن هذه صفته! - يمقت المليشيات ولا يرغب في العودة إلى الحرب. ولكن الزعماء التقليديين لم يكونوا - ولا هم اليوم - يحظون بالكثير من «الحب» وكان الذين يوالونهم لا يترددون في سلقهم بألسنة السخرية. ولكنهم كانوا يتبعونهم، على رغم ذلك، محمولين بالحرص على أطر للتضامن لا يستغنون عنها أو ساعين إلى حفظ مصالح بعينها أو تعزيزها. وليست حال قادة المليشيات مغايرة، اليوم، لهذه الجهة. ففي ما عدا قدرة يتباين مداها ولكنها تبقى، غالباً، واسعة النطاق، على تعبئة الجمهور بقوة ترسانة من الوسائل يحتل الترويع المباشر أو غير المباشر مكانة مرموقة بينها، لا يزال القادة المذكورون يتوصلون إلى وضع الفاعلية في جهة التمثيل الذي يدعونه. هكذا لا ينفكون يفرضون أنفسهم، كل على فريقه، وحجتهم أن غدر هذا الزمان سينقص كثيراً من الوزن النسبي الذي للفريق المذكور إذا هم تركوه يفعل. وهذا خطر كان الزعماء التقليديون يلوحون به، في زمانهم، مع أن أيامهم كانت أقرب إلى الرأفة من هذه الأيام. وكان الناس، في تلك الأيام، يعضون على الطعم، إذا جازت هذه العبارة. وهم لا يزالون يفعلون، ولو أنهم يلعنون حظهم، وهم يفعلون. فالمليشيا، وإن نفرت منها جماعتها، تبقى، من حيث الأساس، موصولة الأسباب بهذه الجماعة. والذي يبقيها ماثلة على المسرح الطائفي - وعلى المسرح الوطني من بعده - إنما هو جماع ما في يدها من وسائل، لا صورتها. وذاك أن حالات الولاء السياسي لا تكون قصص حب إلا في ما ندر. والشاهد الأمثل على هذا نقع عليه لا في جهة من يتبعون المليشيات، مختارين أو

مضطرين، بل في جهة من لا يطيقون لها ذكراً. ليس وارداً التشكيك في إخلاص دعاة السلام من اللبنانيين. فإن رغبتهم في السلام يصح الاطمئنان إليها. غير أننا، إذا وضعنا رفضهم الحرب على حدة، تبين لنا أن خريطة مواقفهم الفعلية من المسائل التي افترق فيها اللبنانيون لا تختلف كثيراً عن رقعة الشطرنج السياسية التي تتوزع خاناتها المليشيات. فما أن يتخطى الأمر نطاق التعبير عن الأماني الفضفاضة حتى يصبح كل تبادل للرأي بينهم مناسبة لإيقافهم على ما هم فيه مختلفون. فهم يخفقون عادة في التوصل إلى تسويات قابلة للإجراء. وحين يكون المتحاورون مثقفين نراهم يزوغون من الانقسام بتوكيد تعلقهم المشترك بمبادئ لا يعدل سموها إلا قلة جدواها. وأما غير المثقفين فيغرقون بعضهم بعضاً بالمجاملات. فالشقوق التي تفصل ما بين اللبنانيين عميقة، سواء أكانت مستثمرة من الخارج أم لم تكن، وسواء أظهرت في أتون المعارك الحربية أم على موائد الندوات الوقورة. تتخلل هذه الشقوق مجتمعاً أهلياً تعود السياسة في لبنان شبحاً حالما تخرج من أسره. وقد وسعت الحرب ما كان من نطاق لنوع من «اللبنانية» المبدئية، ولكنها زادت الثلمات القديمة اتساعاً وأضافت إليها ثلمات جديدة. واللبنانية المبدئية رأسمال للبلاد لا ينبغي الغض من شأنه. ولكن حظ هذه اللبنانية في التجسد رهن بقبول اللبنانيين أن يواجهوا ما هم منقسمون حوله. هذا أمر ليس لهم عن إدراكه من غنى.

المليشوي وقريبه

لنا أن نقول إذن إن المجتمع الأهلي لا يسعه أن يغسل يديه كلياً من توليد القوى التي تقهره، إذا اعتبرنا بما ينطوي عليه من نزعات موروثة ومن أصناف التماهي. ولكنه مقيم، مع ذلك، على نوع من التبرؤ الواضح من هذه القوى. فقد كانت إدارتها للحرب كثيراً ما تبالغ في الافتراق عن الجادة التي اختطتها أماني الجماعات. كانت هذه الأخيرة، على التعميم، تجد الثمن الذي فرض عليها شديد الوطأة. لم تكن تفوت المدنيين أهمية المطالب التي دارت عليها الحرب ولكنهم كانوا يجدون التضحيات المفروضة عليهم فادحة والجهات المدعوة إلى قطف الثمار غير جديرة بالثقة، في معظم الحالات. حتى أنهم شكّوا أحياناً في صدق توجُّه الجهات المذكورة نحو الأهداف المتفق عليها.

من هنا هذا الشعور الذي يخالج المدني بأنه حلم بأبطال يحملونه فانتهى وهو ينوء

بأعباء يحملها. وما يزال عنصر المليشيا اليوم يوحي إلى قريبه بالرهبة. ما يزال أحد القادة، مثلاً، يجد سبيلاً إلى مصادرة أربع شقق في العمارة التي يقيم فيها، يستعملها حراسه. وهو يضع يده فوق ذلك على موقف السيارات السطحي وعلى مستودع العمارة السفلي. وهو يواصل المفاوضة، بينما نحن نكتب، ليضع يده على شقة خامسة في العمارة المقابلة لا تقل ضرورة عن الأخريات لأمنه، على ما يدعي. وهو يدفع، بطبيعة الحال، تعويضات للشاغلين القانونيين، ولكنها زهيدة إلى حد يجعلها قاصرة عن تغيير طبيعة الفعل. وهو يفتتح الكلام، في كل حال، بإفهام هؤلاء الشاغلين أنهم لا خيار لهم. ذاك سلوك يبقى خارج علم السلطات ولا يثير إلا لغطاً مبهماً في الجوار.

باَتت الدولة مفتقرة، إذن، بعدما تهاوت متاريسها، وبات المجتمع المدني مفتقراً معها إلى وسائل ناجعة لمقاومة التعديات ناهيك بوضع السياسات المتماسكة وتنفيذها. هذا ولا تنفك وسائل الإعلام تتكاثر. ولكن ازدهارها بعيد عن أن يكون تعبيراً عن نهضة سياسية حقيقية أو عن مضاعفة للاهتمام بمصائر المجتمع. بل الأولى اعتباره سعياً جارياً بمنأى عن كل هدف مدني إلى شغل الخانات الفارغة على رقعة معروضة. ولا نرى توزيع الحجارة يوافق إلا قليلاً توزع النزعات الفعلية المعتملة في صفوف الجمهور. يمكن، نظرياً، إذا شئنا أن نضرب الأمثلة كيفما اتفق، أن نفترض صدور ثلاثة صحف موالية لليبيا في بيروت من غير أن يكون في وسعنا الاستنتاج أنه يوجد في البلاد ثلاثة قراء موالون لليبيا حقاً وصدقاً. وقد تجد هذه الصحف قراء، ولكن لأسباب مختلفة جداً عن أسباب إصدارها. فبغض النظر عن الرقابة الذاتية التي تحول بين المواطن وبين أصناف بعينها من المعلومات وتجعل التعبير المباشر عن بعض المواقف مستصعباً، يبدو الالتزام العام لبعض وسائل الإعلام منحرفاً جداً عن مصالح جمهورها وعن مصالح البلاد. وقد بلغ من شدة هذا الانحراف أن بعض الصحافيين كانوا يضربون عرض الحائط بمثل طالما رفعوا لواءها وبأماني جمهورهم الموافقة لهذه المثل، فتأخذ أقلامهم في قذف الحمم حالما يرى سادتهم أن الأوان قد آن لإشعال حريق جديد.

أما الجماعات المنظمة من أحزاب سياسية ونقابات فيبدو أنها تجد عسراً، من جهتها، في هضم حدث السلام. لذا نراها، بخلاف وسائل الإعلام، راكدة أو متراجعة. وقد أطلنا في عرضنا حالة المليشيات. ولا يبدو لنا أن بقاءها بما هي منظمات سياسية، سواء أاحتفظت - بين ما تحتفظ به من وسائل - بقدرة عسكرية أم

لم تحتفظ، يقيها مرارات الأزمة العامة. نشير إلى عسر في الوجود مرده إلى الكوابح المفروضة على الحياة السياسية وإلى تتفيه هذه الأخيرة معاً. لم تهمل مدارات التعبئة القديمة ولكن نخرتها الخيبات المتراكمة والتعب.

... والمهمات لا تزال كثيرة ولكن الاضطلاع بعبئها متعذر. فإن ضيق المجال المتروك للمناورة السياسية واللجوء المفروض إلى الفرض الخارجي لحسم الجدال وتحديد الأولويات يثبطان الهمم دون المبادرات ذات الشأن. أفلا يلفت الانتباه، مثلاً، أن البلاد، وقد خرجت من محنة طالت إلى هذا الحد، لا تدعى إلى شهود أية حركة سياسية تجسد هذه الرؤية أو تلك لعهد السلام؟ ولدت الحرب عدداً مهولاً من التجمعات أو التنظيمات السياسية التي كان الكثير منها عابراً. والحركات التي طال بقاؤها إلى نهاية الحرب اجترحت لنفسها احتكاراً نسبياً للحياة السياسية. ولم يكسر هذا الاحتكار اليوم إلا ليتيح عودة شيوخ النيابة الذين يشبه بعضهم فعلاً مبعوثي يوم النشور. حتى الآن يظهر السلام إباء للتجديد: إنه مبتلى بالعقم السياسي.

أهل الحداثة وأهل التقليد

ابتداءً من أواسط الثمانينات، أي في أوج وضع اليد المليشوي على بيروت، اضطلعت النقابات ومعها الجمعيات الثقافية، على ما هو معلوم، بدور من الدرجة الأولى في الحركة الواسعة الداعية إلى بعث شرعية الدولة والمحتجة على التدهور في مستوى معيشة اللبنانيين. وكان قد احتشد لتجمع على الخط الفاصل بين البيروتين، في ٩ تشرين الأول ١٩٨٧، أكثر من مائة ألف مواطن جاؤوا من شطري العاصمة. ثم أكدت مبادرات أخرى ما للحركة من مدى وطني. وذاك أن الحركة ذات التطلع الوحدوي والسلمي تشكو عوزاً فاجعاً إلى القيادة السياسية الموثوقة، فترتد إلى ما دون السياسة. هكذا أتيحت لقيادة الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين وقفة العز تلك.

اليوم يبدو هذا النوع من اللحظات الوهاجة جد بعيد. ففي آذار الماضي اضطر مستخدمو المؤسسات العامة إلى تعليق إضرابهم، مسلّمين غير راضين، لقاء زيادات جاءت دون مطالبهم بكثير. وبعد ذلك بمدة قصيرة ولد إضراب لعمال المرفأ ميتاً.

وفي الربيع الفائت، أثار الاتحاد ضجيجاً من حول إضراب مستخدمي المصارف وإضراب معلمي المدارس الرسمية. ولكن الأول ما لبث أن تشرذم فيما وجد المعلمون أنفسهم، ومعهم موظفو الإدارة العامة ومستخدموها، مدينين للمنّ والسلوى

البرلمانيين بنيلهم أكثر مما طلبوا. وقد جاءت الانتخابات النقابية التي شهدها الشهران الأخيران (وبخاصة انتخابات نقابتي أطباء الأسنان والمحامين) شاهدة على البقاء الواضح للهوة الطائفية الكبيرة التي تشق البلاد وعلى صعوبة اللجوء، في السياق السياسي الراهن، إلى الترتيبات التقليدية. ولا يبدو أن جهود التعبئة التي باشرها الاتحاد العام في وجه مشروع قانون الإيجارات الذي أعدته الحكومة أو في وجه الزيادات الصارخة في الأقساط المدرسية سيكون لها أن تجاوز دائرة رفع العتب. بل الظاهر أن الاتحاد، وقد أخفق في شن حملة فعلية، قد لبس لبوس الأكاديميين وانصرف إلى تنظيم الندوات. فالنقابات، بعد أن غادرت سكرة الدعوة إلى السلام، تجد نفسها واقفة عند الحدود التي رسمها لها المجتمع الواقعي، تثقل عليها الرهون السياسية وتحاصرها البطالة والركود، فتضطر إلى الاكتفاء بمواجهات تحمي تراجعها، مجتهدة لاجتناب ما يلوح فيها عن كثب من أخطار الانشقاق الطائفي. عليه تتبدى صارخة مظاهر الضعف الاجتماعي - السياسي والمؤسسي في القطاع الموصوف بالحداثة من المجتمع.

هذا ولا يبدو القطاع المسمى تقليدياً أو أهلياً أحسن حالاً. لا تحتمل هذه العجالة فحصاً متأنياً للمخاض الطائفي الراهن. فنكتفي بملاحظة تشير إلى الأزمة المتغلغلة في المؤسسة العائلية. وقد كان للأسرة دور يعجز المرء عن وفائه حقه في توفير المقومات لمقاومة - نصفها بـ«البشرية» وحسب - لنوازل الحرب وفي إتاحة إمكان البقاء البسيط على قيد الحياة للبنانيين. ولا ريب أن لليونيسيف وكاريتاس أن تتعلّما من هذا الدور درساً في التواضع. ولكن الأسرة المشار إليها هنا هي العائلة النووية ورهطها الأقربون. وأما الأسرة الموصوفة بـ«الموسعة» - وهي كانت، في ما مضى، قاعدة المجتمع التقليدي - فإنها تتخبط في خضم صعوبات كثيرة. من ذلك الهجرة وتفرق مواضع الإقامة ونفاذ المليشيات إلى نسيجها والتجميد الذي طال مدة الحرب لعوامل كانت تعينها في التجديد السلس لقيادتها. هذه كلها ضغوط لا تزال تحاصر المؤسسة العائلية وتعجل في تفككها. ويسع تفحصاً سريعاً للائحة المرشحين للتعيينات النيابية، وهي تضم مائتين وخمسين اسماً، أن تظهر، من غير لبس، تآكل نفوذ العائلات المنعوتة بـ«السياسية» وما تتعرض له من منافسة من جهة جماعات أخرى وما يعصف بها من انقسامات. تلك ظواهر قديمة، لا ريب، ولكنها تبدو، اليوم، وقد ازدادت حدة.

***

والحق أن ما يضج بالحياة في المجتمع اللبناني، بعد الحرب، إنما هو الخلايا لا الأعضاء. وهذه حال يعرف الأطباء حق المعرفة أنها خليقة بإثارة الخوف. تشد الأسر النووية أواصرها اتقاءً لنوائب الزمان: للمخدرات وللمليشيات. وفي القطاع «الحديث»، عدنا عاجزين عن إحصاء النوادي والصالونات الأدبية والروابط المحلية من كل نوع. ولا يزال هذا القطاع يطالعنا بجديد كل أسبوع. ومن عامين عادت بيروت تتخذ لها زينة من عشرات المعارض الفنية. وعلى برامج هذا الفصل نحو من ٢٥ عملاً معداً للمسرح بينها خمسة أو ستة من إنتاج مصر. فما دمنا أقصينا - أو نكاد - عن الخشبات التي تمثل عليها حياتنا، فهل بقي لنا - والحق يقال - شيء نفعله أحسن من الذهاب إلى المسرح؟

I - 3

بين «لزوم الحدّ» و «الحرب بوسائط أخرى»

مطالعة في بعض مسؤوليات اللبنانيين (*)

اللبنانيون يحبون بلادهم كثيراً. «بحره برّه» ... «سهلنا والجبل». وإذا اتسخ البحر والبرّ وجلّلت قباحة الأسفلت والإسمنت معظم السهل والجبل، أقاموا على حب الشمس التي لا تصل إليها أيديهم بالأذى والثلج الذي لا يكادون يبدّلون صفو بياضه عكراً حتى يكون قد ذاب. هم يحبّون أن يبكروا في النهوض من أفرشتهم ولكن إلى شرب القهوة في برد الصباح الباكر. وهم، إذا غادروا منازلهم، لم يحثّوا الخطى ولا العجلات، ما لم يجدوا في العجلة ندامة لنظائرهم من العابرين. وما الذي يدعو، في لبنان، إلى تسمية بعض الأشياء المستديرة عجلات؟ من مستعجل؟ أكثر ما يحبه اللبنانيون في بلادهم هذا البطء (بطؤهم) الذي يفرق لطف المناخ ما بينه وبين الخمول ويجعله يبدو في هيئة النظام المختار لحياة البشر. البطء هو الأصل، وإذا كنت مستعجلاً فذاك تطوُّع منك وأمارة على الحيوية وعلو الهمة. كيف لا يحب اللبنانيون بلاداً هذا رفقها بهم؟ وكيف لا يحزنون كثيراً وهم ينظرون إليها وقد دمروها بأيديهم تدميراً واستعانوا في هذه المهمة - وهي كانت شاقة، في الحق - بكل من وجدوه راغباً في مدّ يد العون أو ألفوه مبادراً إلى مدّها، من غير رجاء ولا طلب؟

يهدمون زرافات، يعمرون وحداناً

وقد كان اللبنانيون يعيدون عمارة بلادهم، ما استطاعوا، بعد كلّ جولة من

---

* نشرت في ملحق النهار، عدد ٢٥ تموز ١٩٩٢.

جولات التدمير. وذلك أنهم يحبون بلادهم كثيراً ويعلمون - من عراقتهم في الهجرات - أنهم غير واجدين، في أرض الله، بلاداً أخرى تحدب عليهم هذا الحدب وتسيغ منهم - وهم لا يشتكون خمولاً - هذا البطء في العيش. هذا البطء الذي يفرون بفضله الفائض من حيويتهم للسهر والثرثرة، للأكل والتصفيق، للمناكدة وتدبير المكائد، لاستغابة الحاضرين من بينهم قبل الغائبين، أي لكل ما يجعل العيش مريئاً ويجعل الحق في العيش المريء يبدو وكأنه غير خاضع لشرط ولا قابل لمجادلة. لكنّ اللبنانيين كانوا يبادرون إلى الهدم زرافات ثم يعيدون العمارة وحداناً. وكان الوحدان يقيمون من الدمار ما دمرته لهم زرافة غير زرافتهم، بطبيعة الحال. وقلّ أن كان يأبه الوحدان أو تأبه الزرافات لما حلّ به الخراب في جانب الزرافات الأخرى والوحدان الآخرين. وما لهم يأبهون وهم - أو أحلافهم - الفاعلون؟ في جولات الدمار المتعاقبة بقي ندب حظّ الغير وذرف الدموع على ما حلّ به مقصوراً على كثرة من المثقفين وقلة قليلة من السياسيين كانوا إما أبطالاً وإما تماسيح. هكذا لم تكن إعادة العمارة - برغم دلالتها على استعدادات أخرى ممتازة - دليلاً شافياً على ندامة شعبية.

ولكنّ اللبنانيين، وهم (بما هم متنزهون وأهل مطامح وأرباب أسر وهواة متعة وأصحاب مكاسب) يحفظون لبلادهم هذا الحب كلّه، لا يحبون بعضهم بعضاً، بما هم طوائف وشيع ومنازل وعشائر. بل دعنا نقل إنهم، بهذه الصفات الأخيرة، يبغضون بعضهم بعضاً. وقد ظلت تتلاطم بين جنبات البلاد؛ منذ نشأتها، موجات هائلة من الحسد والازدراء هي ما نجمله هنا تحت اسم البغض. وهي موجات تباين حظها من العلو والهبوط، من الضيق والاتساع. واتخذت، وما تزال، أشكالاً وألواناً كثيرة. ولكنّ سيول الكلام الذي كان النشيد الوطني فاتحة له ومثالاً لم تتوصل، في أي وقت، إلى تغطيتها تغطية تامة.

لا يغطي واقع البغض أيضاً أن لهذا ثلاثة أصدقاء من المسيحيين ولا أن ذاك زوّج خالته من شيعي ولا أن امرأة درزية نذرت لمار الياس ولا أن الآخر تعشّى سبع مرات في بيت مري خلال الصيف الفائت. فمثل هذا كان يحصل بين الطليان والمصريين، قبل انطونيو وكليوباترا، وما يزال. وهو لا يعمل شعباً ولا دولة.

وقد يصحّ التسليم بما يتداول أقطاب الطوائف إعلانه من أن «الأوطان إنما تبنى على المحبة». واللبنانيون، على ما رأينا، يحبون وطنهم حباً جماً، فلا مشكل من هذه الجهة إذن. غير أن الشعوب والدول، بخلاف الأوطان، تنشأ على ما هو أدنى من

المحبة. وذلك أن المحبة، بمعناها المسيحي، على التخصيص، شعور غير سياسي. وهي، حين تصير محبة سياسية، تصير، بما هي شعور ساطع متفجر، انعطافاً حصرياً يتعذّر اتساعه لشعب برمته. ولا تنشأ الدول والشعوب (ولبنان شعب ودولة ناشئان) على البغضاء أيضاً. وإنما هي تنشأ على الرضا والقبول. وهذان شعور معقول (بمعنى العقل الأصلي) حتى أنهما يكادان أن يكونا أقرب إلى العادات منهما إلى المشاعر. لذا يتقبلان التنظيم بل يفترضانه ويقومان عليه. فلا شعب ولا دولة من غير نصوص وأعراف وتقاليد، تنتظم بها الصلات والتصرفات والأفعال في الداخل وما بين الداخل والخارج. وتلك كلها (أي النصوص والأعراف والتقاليد) تؤول إلى معنى واحد هو معنى الحدود. فالدولة - الشعب جماعة سياسية تقرّ الأطراف والقوى المكونة لها، بما فيها السلطة السياسية، بحدود أساسية مرتبة لها، تحصر حركتها فيها، وإن تكن حركة مطالبة أو منازعة، بحيث لا تعدو على أساس العقد الجامع. وذلك أن هذا العدوان، سواءٌ اتخذ صورة الاستئثار بما هو حق مشترك أم صورة السطو على حق الغير، إنما يمهد للعنف ويستثيره أو يكون هو نفسه عنفاً. أي أن الحرب ليست شيئاً غير اطراح الحدود وتمزيقها. الشطط في كل شيء (وهو ما يفترض أن يدرأه الإقرار بالحد، أي بما هو مؤسس من النصوص والأعراف والتقاليد) إنما هو عمل حربي موصوف، عاجلاً كان العنف اللاحق به أم آجلاً.

ذكر الحق قبل تجاوزه

واللبنانيون، على وجه الإجمال (أي بغضّ النظر عن استثناءات ذات بال) قد خرجوا من الحرب، بما هي نار. وهذا أمر لا يجوز لهم الاستهانة بشأنه، وهم، على وجه الإجمال أيضاً، لا يستهينون. ولكنهم خرجوا من الحرب الحامية إلى الحرب الخاملة لأن الحدود ما تزال كلها لا تحترم. لا تُعرف اليوم بين القوى التي ينتظمون فيها، أو خلفها، أحلاف مرسومة المعالم. ولا تكاد تستبين معالم لـ «شيء عام» يستبقى بمعزل عن دائرة الأذى الملازم للصراع السياسي. لا «مصلحة الوطن» قيمة حالة في هذه المنزلة ولا «الاستقلال والسيادة» ولا «حفظ الأسس العامة لتعايش الطوائف» ولا رعاية الأصول في ممارسة السلطة العامة وعمل مؤسساتها والعلاقات بين هذه المؤسسات. هذا كله - وبعضه من أشراط الدول كلها وبعضه من أشراط لبنان - لا يبدو اليوم موضوع تنازع في الاجتهاد بين الساسة أو غرضاً قائماً لقوى متباينة

المواقع والمصالح. وإنما هو غرض لتخريق صريح، كثير الموارد والمصادر، عاد المقدمون عليه لا يكترثون لتسويغه وأخذ متتبّعو سابقه ومرتقبو لاحقه ينحون نحو اعتباره من طبيعة الأمور بل من عزمها. والشعار الغلاب في هذا كله ذاك الذي يعيده على أسماع اللبنانيين كل ليلة من التلفزيون «جوز الجوز»: «ما بيحقللي وصحللي»! وما كنا لنأبى نصب المذكور أسطوناً في فقه الحياة اللبنانية «العامة» لولا أنه ما يزال يفترض، من سذاجته، أنه مضطر إلى تذكر الحق قبل ذكر تجاوزه. أو أن الشعار - إن شئنا له صياغة غير سوقية - هو أن السياسة مواصلة للحرب بوسائط أخرى! هذا مع أن القول المأثور لا يصح عكسه قطعاً.

هل اللبنانيون - بما هم طوائف وشيع ومنازل وعشائر - أبرياء من حالهم هذه؟ في الحرب، كان أهل المسالمة من مقيمينا والمغتربين (وهم ما يزالون) يتسرّون بنسب مئوية باتت مشهورة. فقال بعضهم إن المشتركين في مختلف حروبنا لم تجز نسبتهم إلى جملة أهل البلاد الستة من المائة. وذهب آخرون إلى انهم لبثوا عند حد الأربعة من المائة. وقرأنا، بعد خمول الحروب وازدياد الركون إلى الإبهام الذي ازدادت مداخلته لتصاويرها في الذاكرات، أن النسبة المذكورة لم تتخط الاثنين من المائة قط. الرد هو أولاً أن الاثنين من المائة نسبة ضخمة حين يتصل الأمر بالمشاركة في معارك، ما دام أن الدولة اللبنانية لم تحتمل، في أي عهد من عهودها، أن تجند هذه النسبة من جملة السكان في قواها المسلحة بمختلف أسلاكها. والرد ثانياً أن المشاركة في الحروب لا تقتصر على من يحمل مدية بين أسنانه ويروح يبحث عن عدوّ يذبحه بها. وقد كنا سمعنا، مثلاً، بمهرجان في جهة من البلاد جمع ثلاثمائة ألف من شبان البلاد وشيبها. ثم سمعنا بمهرجان في جهة أخرى من البلاد قيل إنه جمع العدد نفسه من بنات شعبنا الطيب وأبنائه. ولما كان المهرجانان قد حصلا في جهتين من البلاد وجهتين من الحرب، ولما كان راعياهما قد جرر كل منهما أذيال حربين إلى خمسة أو ستة، كان التكرار في الحضور ممتنعاً واتسعت نسبة «المشاركين في الحرب» بأسلوب المهرجة إلى نحو عشرين من المائة من اللبنانيين المنتشرين بين حاضنات دور التوليد وأسرّة دور «العمر المديد». وهذه - إن لم نكن مخطئين - نسبة قريبة من نسبة القوى العاملة إلى جملة أهل البلاد. هذا ونحن لم ندخل في حسباننا بعد، إلا أنصار اثنين لا غير من باشوات الحرب. ولعلنا إذا أضفنا إليهم - من غير وقوع في التكرار أيضاً - أنصار خمسة أو ستة آخرين من هؤلاء وصلنا إلى نسبة للممهرجين قريبة من نسبة التلامذة

في مدارس لبنان كلها إلى مجموع المقيمين (وهي نحو الثلث) أو إلى عدد مساو لثلثي الراشدين (أي الذين جاوزوا الثامنة عشرة) من اللبنانيين. هذا أيضاً مع أن المهرجة تمتنع عادة على جانب من الراغبين فيها وبينهم، مثلاً، ربات بيوت وبينهم من يتعذّر وصولهم من حيث يقيمون وبينهم من يتغيّب بعذر طبي. هؤلاء جميعاً، غائبين وحاضرين، تشهد المهرجانات، على ما نعلم، بثبات إصرارهم على العيش المشترك وتشهد أيضاً، من حيث يدرون أو لا يدرون، بقلة حرصهم على أشراطه واكتراثهم لحدوده. وأما القول بأن المهرجة ليست من صور «المشاركة في الحرب» فالبينة فيه على من ادعى ...

روح الطائف تفيض من نصه

الحدود إذن.

ولنبدأ بحدود هذه المقالة. فإن موضوعها ليس اللبنانيين بما هم أفراد (أي بمقدار ما لا يكونون كامخين بين شاطر طوائفهم ومشطور عوائلهم). فهم، بهذه المثابة، بشر كالبشر ذوو وجوه وأحوال. وإنما الموضوع هو الجماعات اللبنانية، وهذه باشرت عيشها المشترك، قبل نحو من سبعين سنة متنافرة ثم انتهت إلى تقارب رجراج لم يغادره التربص أبداً. وأعادت الحرب تضريتها برائحة الدم والمال وهي اليوم تجرّ هذه الضراوة على خوَر مؤكد في القوى وضيق في الحيلة. ثم إن ما سبق من هذه المقالة بعيد قطعاً عن معارضة القائلين بأن حروبنا كانت «حروب الأغيار» على أرضنا. بل هي كانت هذا مائة من المائة. ما نعارضه هو تخلص أصحاب القول المذكور إلى القول بأن الحروب المزبورة لم تكن حروب اللبنانيين في ما بينهم. فنحن نرى أنها كانت حروباً بين الجماعات اللبنانية مائة في المائة، أيضاً، لا تنقص واحداً! بل نرى أن هذه المسألة يصير فيها تقدير النسب (أكثر مما يصير في مسألة المشاركة في الحرب) هزلاً (آن «للخبراء» أن يملّوه في المسألتين) وتهكماً بالعقل. تلك حدود مقالتنا.

وأما حدود العلاقات بين اللبنانيين وبين دولتهم والعالم فكان لها، في أثناء السنتين المتصرمتين، اسم معلوم هو اتفاق الطائف. وهو عقد بين جهات كثيرة رددت كلها أنه «كل لا يتجزأ» وأن تطبيقه واجب «نصّاً وروحاً». على أن تطبيقه جعل، من بدايته، في «أجزاء لا تتكلل» وأخذت روحه تفيض من نصه، شهقة في إثر شهقة، إلى بارئ الأكوان لا إلى بارئيه. هذا المخاض الذي يقترب اليوم من الانقلاب إلى نزع

نقتصر من وصفه على إشارات لعلّها الأدلّ إلى مواضع الإزراء بحدود ما جفّ، بعد، الحبر الذي رسمت به.

أ- اضمحلّت، في شهور، اللجنة الثلاثية العربية العليا، التي واكبت ولادة الاتفاق، وكان مفروضاً، بحسب بيان جدة وقرار الدار البيضاء ونص الاتفاق نفسه، أن ترعى مراحل تنفيذه. وكانت هذه اللجنة، في واقع أمرها، واجهة لعناية موحدة من الدول العربية والمجتمع الدولي كله، من خلفها، بترتيب الأوضاع اللبنانية. وأياً كان إمكان الاجتهاد في أسباب اضمحلالها فان عاقبته كانت بيّنة. وهي أن ما كان مسؤولية موحدة، عند عقد الاتفاق، عاد تجاذباً ومقايضة وتنازعاً في أثناء تنفيذه. ففقد المصب الذي كان يمكن أن ينتهي إليه، عند كل قرار، التنسيق السوري-الأميركي وعلى حواشيه المواقف الأوروبية والروسية (السوفياتية سابقاً) والمواقف العربية الأخرى والموقف الاسرائيلي، وفقد أيضاً المال الذي كان يسعه أن يسعد الحال. أي أن ما اضمحل كان إطار المسؤولية الصريحة الجامعة وكان أيضاً جانباً من الوسائل. وأما ما بقي فهو لعبة تربص ورصد لفرص الإقدام من هنا وضرورات الإحجام من هناك. وهذه لعبة يحتل فيها لبنان نفسه - على رغم أنه ساحتها - مكانة ثانوية. وكان هذا شأنه، على ما نعلم، في حروبه السابقة. وما دمنا نبحث، ههنا، عن أدوار اللبنانيين في محنهم، فلا بدّ من القول إن اللبنانيين لم تكن لهم يد في أمر اضمحلال اللجنة هذا وفي ذيوله، وهي كانت غاية في الخطورة.

ب- كان مفروضاً أن وثيقة الطائف وثيقة وفاق. والوفاق، في لبنان، لا يستقيم، حتى يومنا هذا، إلاّ وفاقاً مسيحياً-اسلامياً. على أن قوى هي الأقرب إلى التعبير عن الشعور المسيحي العام في عمقه التاريخي أظهرت حرداً على هذا الوفاق ومجانبة للدخول فيه وميلاً إلى الانقلاب عليه متى لاحت فرصة لانقلاب. وهذا موقف لا يحمل اللبناني الملمّ بأحوال لبنان المعاصر إلا على الضجر العميق من أطوار الجماعات اللبنانية وحوافز سلوكها وصيغه. فالحرد الحالي يكرّر، على نحو معدل، حرد المسلمين، بعد ١٩٢٠، على الدولة والبلاد. وهذا حرد لا تزال الدولة والبلاد تحمل، حتى الساعة، أوزاره وكوارثه. على أن المسلمين لا يحملون وحدهم مسؤولية حردهم. وإنما يحملون مسؤولية الخروج على حدّ الدولة واستدراج الحلفاء من هنا وهناك إلى عقر دارها. وهو فعل فعله المسيحيون، من جهتهم، أيضاً وآثروه على النظر الجاد في شكاوى المسلمين. واليوم يضعف حرد المسيحيين البلاد كلها، وهي

تواجه ما تواجه من محتملات. وهو يبدو، شأن حرد المسلمين بالأمس، خروجاً على حد الشراكة، لأنه احتجاج على المشاركة والمساواة أصلاً فهو ليس احتجاجاً على غير ذلك، في الأصل، خلافاً لإنكار منكرين يحسبون أنه ما زال يوجد لبناني قادر على أن يستغر لبنانياً آخر. غير أن الصحيح أيضاً أن معسكر الحرد اليوم - شأنه شأن معسكر الأمس - يجد في مواجهته دولة وقوى طائفية أخرى تصب الزيت على ناره وتتوغل في المسالك التي تعزّز هواجسه وتعسّر تقريبه من ثوابت للوفاق هي حدّ الشراكة وحدّ الدولة، وهي بالتالي، حدود النزاع بين قوى المجتمع اللبناني واتجاهاته. لذا كان طبيعياً أن يشتدّ أزر هذا المعسكر إلى درجة أتاحت له، في المدة الأخيرة، أن يلقى ملاينة من بعض أركان الطائف المسيحيين - بل من كبارهم - وأن يباشر شدهم إلى داخل أسواره. في كل حال، نحن - كأمس الذي عبر - في الحلقة التي لا يعرف لها رأس من ذنب: مسؤولية تامة لكل من فارسي الحلبة أم لا مسؤولية لأي منهما؟

ج- جاءت المعاهدة اللبنانية-السورية مترجمة الفقرة الأخيرة من اتفاق الطائف ومقترحة صورة لشبكة موجودة من العلاقات والروابط كانت كثافتها وتنوع مجالاتها وأهميتها المؤكدة لكل من الدولتين والشعبين تملي إملاء رسم صورة لها وجعلها بمنأى من تقلب السياسات والأمزجة... ومن الفوضى... ولم يكن على مائدة التفاوض ظل لممانعة أو معاندة يقف دون جعل الصورة على أشمل ما تكون الصور وأدقه. ومع أن المعاهدة شملت فعلاً سائر ما يخطر في البال من ميادين العلاقات بين الدول ورتبت أطراً وأصولاً لتدبيره، فهي لم تفلح إلى اليوم في الاستواء إطاراً جامعاً أوحد للعلاقات بين البلدين ولا ردّت عن العلاقات المذكورة شبح الفوضى الذي يضرب فيها كل يوم مزيداً من الأطناب، بل إن «الرحلة الدمشقية» لكل من الساسة اللبنانيين - مسؤولين وغير مسؤولين - ظلت تبتكر لنفسها مدارات معظمها بعيد جداً عن الدوائر التي خطتها المعاهدة وأقرّت رسمها الدولتان. فقلّما يتناول هؤلاء الساسة، حين يزورون دمشق، مسائل يمكن إدراجها تحت عناوين المعاهدة. قلّما يبحثون مثلاً في مفاوضات السلام أو في العلاقات العربية وهي مما يدخل في «التعاون والتنسيق» السياسيين اللذين تمليهما المعاهدة. وقلّما يبحثون في التنسيق التجاري أو في مصائر الإنتاج الزراعي وأوضاع سوق العمل المشتركة، وهي كلها مما يدخل في «التعاون والتنسيق» الاقتصاديين، الخ، الخ... وإنما جلّ همّهم البحث في التجاذب المستشري

بين أركان الدولة اللبنانية وفي تأليف الحكومة اللبنانية وفي تعيين النواب واختيار الموظفين وفي العلاقات بين القوى السياسية اللبنانية وفي الانتخابات البلدية أو النيابية، الخ، الخ ... وهذه كلها شؤون هي، مبدئياً، من خصيصة دولتنا الجليلة.

د - مهما يكن من شيء، ليس للبنانيين أن يدعوا أن السوريين استحدثوا لهم، في هذا المجال، مسالك لا عهد لهم بها. فإن لبنانيين آخرين (أو أولئك أنفسهم) ما يزالون يخوضون في هذه الشؤون نفسها في عواصم غير دمشق: من واشنطن وباريس إلى طهران ومن الرياض إلى الفاتيكان، وشعارهم الجامع في ذلك، على ما يظهر، أنه لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى. والحظ من هذه «التقوى» يتباين فعلاً من دمشق التي يتسم نفوذها بالشمول والعلنية إلى الفاتيكان الذي يرعى المصالحات السياسية اللبنانية ... بالصدفة. ثم إن الفوضى الراهنة، بمختلف وجهاتها، وريثة تاريخ لبناني معاصر لا نجد فيه شيئاً، على هذا الصعيد، غير الفوضى. فهذه شجرة تمتد جذورها إلى طراز بعينه من العلاقات اللبنانية بالفرنسيين ثم بالإنكليز ثم بالأميركيين والمصريين وبالسوريين والعراقيين. وبالفاتيكان من قبل وبالسوفيات من بعد وبالسعوديين والليبيين والفلسطينيين وبالإيرانيين، شاهنشاهانيين وخمينيين، وبالإسرائيليين أيضاً على ما هو معلوم ومشهور، ناهيك بالمستور، ولتعذرنا الحبشة واليمن الجنوبية (سابقاً) إن كنا نسيناهما! ولا صحة للقول، من بعد، أن ذلك التاريخ كله شأن حفنة من الساسة تولوه بمعزل عن الجماعات اللبنانية. الصحيح أن بعضاً من هذه الجماعات باشر بعضاً من هذه العلاقات من غير شبهة. ولكن حيث كان يتراءى «تجانس» ما، ديني أو قومي أو «حضاري»، بين الجماعة ومرجعها الخارجي كانت الجماعة تحمّل ممثليها إلى محجتهم قلوباً مفعمة بالولاء والرجاء. كان مضموناً أن يحب اللبنانيون وطناً يبيح لهم التوزع إلى محميات كثيرة تعزز مواقعهم فيه ولهم فيها «مآرب أخرى». ولكن ما بقي بلا ضمانة هو قدرتهم على حفظ وحدة ما لهذا الوطن غير الوحدة الناشئة عن تنازعهم إياه وتنازع «الأغيار» فوق أرضه الواحدة. ولو أن الجماعات اللبنانية كانت راغبة حقاً عن هذا الطراز من التوزع - وعمّا يليه من ذيول - لكانت وجدت، في سبعين سنة، فرصاً كثيرة لمحاسبة ممثليها الذين «ساقوها» إليه ولنبذهم. عوض ذلك نراها رفعت منهم من عبّد لها الطريق إلى محجة ما ومشت به، في معارج زعامتها، إلى المقامات الأولى.

هـ - كان تفكيك آلة الحرب أعظم بشرى زفها اتفاق الطائف إلى اللبنانيين. وكانت

نهايتها أظهر ما اكترثوا له من مضمون الاتفاق. لا لأن اللبنانيين لم يشترك منهم إلا اثنان من المائة في الحرب. فهذا - على ما أسلفنا - لا مسكة له. ولكن لأن الحرب كريهة سواء أقامت في وجهها «الوحدة الوطنية» أم لم تقم. وكانت قبائل العرب، وهي تباشرها في ما بينها وتعوّل عليها في معاشها، تسميها «الكريهة». على أن تسريح الميليشيات ونزع سلاحها اعتوره ما كفى لجعل البشرى مشوبة ناقصة. لم يبد على اللبنانيين كبير انزعاج من الأخبار المتصلة بتصدير السلاح، بعد وضع الدولة يدها على المرافئ، إلى بلاد منكوبة بحروب أهلية جارية أو في قيد الإعداد، مع أن حقهم كان أن ينزعجوا. ولم يطيلوا المكث عند الأخبار المتصلة بإيداع المدرعات أمانة في جنوب البلاد المحتل مع أن حقهم كان أن يطيلوا المكث. وحين بلغ التنفيذ الجنوب حصل أخذ ورد ووقعت معركة. على أن الطيران الإسرائيلي بقي في وسعه العثور على معسكر فلسطيني يضربه في البقاع بعد مدة من «حلّ الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية». وبقيت منظمة التحرير الفلسطينية قادرة على إعلان «الاستنفار العام» في المخيمات تحسباً من هجوم إسرائيلي. قبل ذلك جرت معركة بأثقل الأسلحة بين حزب وعشيرة، في شمال البلاد الشرقي، وبدا أن الحزب والعشيرة مسلّحان كلاهما حتى الأسنان. ثم أخذ الأتراك يحتجّون على وجود معسكر للأكراد معاد لهم في البقاع وقيل إنه أقفل ثم قيل انه فتح في موضع آخر. وأما القرار المتعلق بجمع السلاح الخفيف فما يزال حبراً على ورق. بل إن الدولة ما تزال تجد حين تشاء مستودعاً للسلاح الثقيل تداهمه إذا دعت إلى ذلك ظروف انتخابات حزبية ما. نحن هنا في ما بعد الجماعات (بمقدار ما لهذا المستوى من وجود في لبنان) أي في نطاق مسؤولية الدولة.

أي مقاومة؟

و - توجب مسألة الاحتلال الاسرائيلي لقطعة من الجنوب والحركة المقاومة للاحتلال وقفة خاصة. فبعد تردد عبرت عنه مواقف صارمة وأخرى ملاينة لأركان الدولة، استثنيت المقاومة من القرار القاضي بتسريح الميليشيات وجمع سلاحها، ونسب الاستثناء المذكور إلى اتفاق الطائف الذي لا يحتمله نصاً ولا روحاً. على أن الحدود العملية لهذا الاستثناء بقيت مبهمة. فلم يعرف ما إذا كان وجود المقاومة المسلح مشروعاً على كل أرض لبنانية، أم في المنطقة المحاذية للقطاع المحتل حصراً.

ولم يعرف ما إذا كان الحق في المقاومة يمنح التنظيم المقاوم حقوقاً «أمنية» وسياسية وغيرها على الأهالي في ضاحية بيروت وفي منطقة بعلبك وفي غير منطقة أخرى. ولم يعرف كيف يستقيم - وإلى متى يصمد - حصر هذه الحقوق في تنظيم واحد وعدم انتقالها إلى كل تنظيم - لبناني أو فلسطيني - أطلق ناراً على المحتلين وأصدر بياناً بذلك. ولم يسأل أحد ما يكون وقع ذلك، متى ابتعد الرادع السوري، في الجهة الأخرى (الأخرى سابقاً؟) من البلاد. أبلغ من هذا أن الدولة، وهي تتبنى المقاومة، لم يستوقفها الخلاف «النظري» بين خطها، في موضوع الاحتلال، وخط هذه الأخيرة. وذلك أننا «في بلاد حرة» على زعم عبارة أميركية شائعة. فالمقاومة زاحفة (تحت راية غير الراية اللبنانية) إلى القدس، والدولة «تقاتل» تحت راية القرار ٤٢٥. هذا في المبدأ. في الواقع، تريد الدولة اللبنانية أرضها وتريد الدولة الإيرانية مدخلاً، بات الجنوب اللبناني بعضاً منه، إلى الترتيب الجاري لشؤون الشرق الأوسط. ذاك ما جعل المقاومة تقتصر، لبضع سنوات، على إثبات الوجود وعلى «العمليات - الرسائل» ثم جعل الجناح الإيراني الولاء منها ينتعش في عشايا مؤتمر مدريد ويخوض حرباً ضروساً للقبض على خطوط الجبهة الجنوبية.

ز - على أن المقاومة - شأنها شأن العلاقات اللبنانية - السورية - وريثة تركة لبنانية ثقيلة. فلا يصحّ أن تسأل وحدها عما آلت إليه حالها. بل يقضي الإنصاف بأن تسأل عنه الجماعات اللبنانية كلها ومواجهاتها الحاضرة والماضية لقضية الاحتلال. أم إننا لسنا في بلاد واحدة؟ فالمقاومة بدأت غداة اجتياح ١٩٨٢ محصورة في جهة واحدة من جهتي البلاد هي الجهة الاسلامية - العروبية. وكان ذلك محتوماً لأن سلاح الجهة الأخرى كان، قبل الاجتياح وبعده، في جانب المحتلين. هذا فيما لم تكن الجهة التي خرجت منها المقاومة قد قصرت في استدراج الاحتلال والاجتياح. وأما اليوم فتبدو المقاومة شبه محصورة في جهة من جهة من هذه الجهة أي في قوة واحدة من قوى الشيعة السياسية. فمن ذا الذي يسأل عن هذه الحال؟ المقاومون وحدهم أم جملة «دافعي الضرائب» اللبنانيين (والمتمنّعين عن دفعها وآكلي الرشاوى أيضاً) الذين قال مسؤول لبناني لمسؤول إيراني إنهم ينزعجون من اضطرار الدولة إلى تعويض المقصوفين وإسعاف المهجرين بفعل الغارات الاسرائيلية وينزعجون أيضاً من ارتفاع الدولار والأسعار الذي تتسبب فيه (على ما يظهر!) الغارات والتعويضات؟ في هذا السياق نفسه وجد محللون أن عمليات المقاومة تزيد البلاد انقساماً وتؤثر، تبعاً

لذلك، في وحدة موقف الدولة. وهم مصيبون في ذلك، للأسف، على أن الإصابة نفسها مدعاة، في ما يتعدّى الأسف، لقلق عميق. إذ ما الذي يجعل جماعات لبنانية تنفر من مقاومة تقاتل المحتلين؟ هل ازورار المقاومة عن الموقف «اللبناني» من قضية التحرير هو ما أشاع ذلك النفور أم النفور نفسه هو ما غلّب هذا الازورار؟ وهل نذكر أن المقاومة تزيدنا انقساماً وننسى أن الانقسام، قبل المقاومة وبعدها، يضعف مواجهتنا للاحتلال ويبعد عن متناولنا فرص الخلاص منه؟ هذا الانقسام راهن المفاعيل، في موضوع الاحتلال والتحرير، وليس شأناً مضت مفاعيله وانقضت. فهل يستكثر مثلاً الطلب إلى الذين رعوا طفولة جيش لبنان الجنوبي وشبابه (وهم اليوم في قلب الوفاق) أن يبادروا - إن كانوا أكثر اكتراثاً للوفاق من المقاومة - إلى بذل جهد ما لتفكيك الجيش المذكور؟ أم إن المنطقة المحتلة لا تزال مستودعاً نافعاً للأمانات المدرعة؟ ألا يعدّ الجهد المذكور وما جرى مجراه مقاومة «مناسبة» توحّد ولا تقسّم؟ ألا يفتح أبواباً لبحث جامع، تتساوى فيه الحقوق، في مصائر التحرير والمقاومة وفي كل شأن آخر؟ ألا يعتبر رعاية لحدّي «الشراكة» والمصلحة الوطنية «العليا»، وهما حدّان واجبا الرعاية، مبدئياً، في العلاقات بين الجماعات اللبنانية؟

ح - ناط اتفاق الطائف السلطة الإجرائية، أي الحكم، بمجلس الوزراء مجتمعاً، وقد أشرنا إلى أن هذه الصيغة التي حدّت (هي وتدابير أخرى متعلقة بمجلس النواب) من صلاحيات رئاسة الجمهورية، في الدستور القديم، وجدت فتوراً في أوساط مسيحية ذات نفوذ كانت قد قاومت طويلاً هذا النوع من تعديل العلاقة بين مراجع السلطة. هذا الأمر الذي لا يستهان بخطره قطعاً (ما دام الحرد لا يتقلص بل يزداد انتشاراً) رفد ظاهرة أخرى لا تقلّ عنه خطراً هي ظاهرة الحرد المتمادي في مجلس الوزراء نفسه والخروج المعلن على التضامن المفروض في مؤسسته وهو شرط لوحدة السلطة الاجرائية ولاستقامة أمرها. وكانت هذه الظاهرة نفسها من نذر الحرب الأهلية ثم استمرت وتفاقمت في مراحل مختلفة منها. أي أننا انتهينا إلى حيث بدأنا أو بدأنا من حيث انتهينا، في هذا المضمار. ومع أن هذا النوع من التصرف، ومثله أخبار المناكفة بين الرؤساء، يثير غيظ كثير من اللبنانيين فإن الجماعات الطائفية ومراجعها المختلفة غير بريئة من استسهاله واستمرائه. وذلك أن الوزير الذي يحرد يحتكم إلى جماعته بالتصريح أو بالمهرجة ويؤلب جمهورها ومراجعها على السلطة التي هو عضو من أعضائها ثم يرجع إلى السلطة المذكورة وقد اشتدّ أزره بما أحدثه من جلبة. ولم

يحصل حتى كتابة هذه السطور أن أقيل وزير خرج على وحدة المؤسسة وقاطع أعمالها مهما يتماد الخروج وتطل المقاطعة. ولم يحصل أن قبلت استقالة من وزير حانق، أياً يكن أسلوبه في إظهار حنقه، بل هم كانوا يخرجون، مقاطعين أو مستقيلين، حين يشاؤون ثم يعودون حين يختارون وهم كانوا، حتى الآن، موزعين، بنعمة الله، بين طوائف عدة.

ط - قد يستعجل المستعجلون من رافضي تسوية الطائف التوصل من حال مجلس الوزراء هذه إلى النتيجة التي يحبون ترتيبها عليها: وهي أن الصيغة القائمة على إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء أخفقت في تكوين مقام فاعل ومتماسك لسلطة الدولة الواحدة. ولكن هذه النتيجة، إن صحت وثبتت، فلن تكون أقل من فاجعة للبلاد كلها ومأزق محكم. وهذا أمر واجب إدراكه، بغض النظر عن الموقف من تسوية الطائف. فإذا كان مجلس الوزراء الطائفي (بالمعنَيَيْن) عاجزاً عن حكم هذه البلاد فمن ذا الذي يقدر على حكمها؟ من يحكم لبنان؟ أُلّفت كتب في نظام الحكم المناسب لهذه البلاد. ولكن التطويل ينجم، في معظم الحالات، عن الميل إلى الدوران حول المشكل أو إلى الزوغان منه. فالحق أن المشكل ممكن إجماله وحلّه في سطور.

ي - التقسيم محال، والفيديرالية، أكانت إقليمية أم شخصية، ترد المواطنين عبيداً لباشوات الطوائف أو الأقاليم وزبانيتهم وتكرّس نظام المحميات وقد تفضي إلى التقسيم أي إلى المحال أي إلى الاضمحلال. هذا كله خبرناه في الحرب. ورئيس للجمهورية بصلاحيات مشابهة لما في الدستور القديم عاد غير قادر على حكم البلاد، لأن هذا الرئيس سينتمي بالضرورة إلى طائفة ما (الموارنة أو غيرهم) ولأنه ما عادت توجد في لبنان طائفة مؤهلة للانفراد بلباب السلطة. فهذه صيغة بادت مقومات شرعيتها التاريخية. وقد نجد في مقدمة الأسباب التي آلت إلى سقوطها، بما صحبه من مآس، نجاحها في توفير أسباب الصعود لطوائف أخرى وإخفاقها في استقبال الصعود المذكور. وأما المجلس الرئاسي فلا يستقيم أيضاً. وبين أسباب ذلك أنه إما أن يضمّ ممثلين للطوائف الكبيرة فيغبن الصغيرة وإما أن يصار إلى تكبيره فيصير مجلس وزراء مموّهاً ومشوّشاً لعمل مجلس الوزراء الآخر. وبين الأسباب نفسها أيضاً أنه قد ينقسم فيدخل البلاد كلما انقسم في أزمة كبرى. وذلك أن انقسامه أخطر ذيولاً بالضرورة وأعسر معالجة من انقسام الحكومة. هذا كل شيء تقريباً. وليس من صيغة لها من البداهة ما لتولية الحكم مجلساً متوازناً للوزراء، متمتعاً بثقة الأكثرية في

مجلس النواب وخاضعاً لمحاسبة هذا الأخير ومن خلفه الرأي العام. وأما الديمقراطية (بالمعنى المستقيم وهو يفرض المساواة الحقوقية بين المواطنين والعلمانية فرضاً، لا بالمعنى الذي يعتمده لبنانيون يفتتحون حديث الديمقراطية إما باستبعاد المساواة وإما باستبعاد العلمانية، أي باستبعاد الديمقراطية) فهي إنما تفترض نزع صفة الشخصية الحقوقية العامة عن الطوائف لا إلغاء الطائفية السياسية وحسب. وهذا تدبير لا نعلم أن أحداً من اللبنانيين تأمل حق التأمل في مدى ملاءمته التاريخية - السياسية لبقاء البلاد. ثم إن الديمقراطية لا تقوم - بحسب قول سائر - من غير ديمقراطيين...

ك- فهل يراد بنا أن نصل من القول بإخفاق الصيغة التي أرساها ميثاق الطائف إلى الحكم بأن لبنان بلاد لا تحكم؟ وهل يوجد ما هو أوضح - وأدهى - من النتيجة التي تترتب، حكماً، على هذا الحكم إذا هو نزل؟ وهل يتعذر على اللبنانيين (متى أدركوا، بمقدار ما هم «رأي عام»، أن هذه أمور لا يجوز فيها المزاح ولا الغنج ولا الصغارة) أن يفرضوا على الحكام مزيداً من الرعاية لحدود مؤسسة الحكم ولحرمتها؟ وإلا فما هو الدستور إذن وما هو الشعب؟

«الانتخابات ومنطق الجماعة الخاصة»

في أي حال - وهذا عود على بدء - يسع اللبنانيين، إذا شاؤوا أن يعلموا كيف سيقوا إلى الحرب (وأن يقدروا بالتالي ما إذا كان ردهم اليها ممكناً أم لا) أن ينظروا في كيفية دفعهم اليوم نحو الانتخابات. فالمراقب يجد نفسه اليوم أمام غلبة نادرة المثال لاتجاه الرفض: رفض إجراء الانتخابات قبل أن تستقرّ البلاد على وضع يؤمل بقدر مقبول من سلامة العملية وصحة التمثيل. والكل حفظ سبحة المآخذ على المشروع الرسمي وهي تكرّ من الأفواه جهراً إن كانت أفواه مواطنين وجهراً أو سراً إن كانت أفواه سياسيين. على أن أعداداً غفيرة من رافضي اليوم ستذهب غداً إلى الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً. حتى طقطقة السبحات ستسكت ويردونها إلى جيوبهم. وذلك أن العيلة ستقول إنها لا تطيق البقاء من غير سند في عالم النيابة والسياسة. وستقول الضيعة إنها إن لم تقترع لمرشحها فسيفوز مرشح الضيعة التي خلف التلة. وستقول الطائفة إنها لا تستطيع أن تقبل ان يأتي تمثيلها ضعيفاً. وحين تتكلم العيلة والضيعة والطائفة في لبنان يسكت معظم البشر. لكن من الواضح أن الحكمة والكرامة هما هنا في جانب المواطنين (قبل أن يعاد زجّهم في جماعاتهم) وأن التفريط والانصياع هما

صنيع الجماعات. وهذه - بطبيعة الحال - حجة في جانب دعاة الديمقراطية. واضح أيضاً أن الحوافز إلى الانتخاب في لبنان (والانتخاب هو الممارسة الرئيسة للمواطنية) إنما تستمدّ من قفا النسيج الوطني لا من وجهه. واضح أخيراً، أن صورة الحدود التي يفترض أن تضبط العلاقات بين الجماعات وتنظم تصرفاتها بعضها حيال بعض لا تزال ضعيفة الرسم، غائمة المعالم. هذا فيما لا تبدو الأمور على هذه الشاكلة، غالباً، في علاقات الجماعة الداخلية. فكأن الجماعات التي تسوس نفسها بحظوظ مقبولة - ولو متباينة - من التوفيق يخونها الحظ كلما ارتقت نحو مستويات العلاقة الجامعة. فهي، في هذه المستويات، أسيرة خوف وحذر من الجماعة المقابلة لها في هرم الثنائيات الشرقية، يسوقانها إلى الإسراع في تخطي الحدود الجامعة أو إلى ازدرائها أصلاً.

ولعلّ السبب في ذلك يعود - في ما يتعدى حداثة العهد بالشؤون الجامعة وبمنطق الدولة والوطن - إلى أن الجماعات التي أوكل اليها الشأن الجامع إنما هي أقرب إلى نموذج الجماعة «الخاصة»، في الأصل، أو - على الأرجح - إلى نموذج سابق لتقابل الخاص والعام أصلاً. على أن تظهير العامل الاجتماعي - التاريخي لا ينبغي له أن ينتهي بنا إلى الاستغتاء عن مبدإ المسؤولية ولا إلى حصرها بما هو خارج عنا أي إلى تبديدها في العالم كله. فإنّ هذا الاستغناء مرادف للإقرار بأننا شعب قاصر وأننا نجمع إلى القصور العجز عن التعلم والعجز عن النسيان. فلا نحن نغادر ما نحن فيه خطوة ولا نحن نستمدّ مما يجري عندنا وفي عالمنا عبرة نافعة. فإلى أين نصير، في هذه الحال، ما دام أن رياح العالم لن تهدأ من حولنا ولا هي ستعفّ عنا في يوم من الأيام؟

***

قبل نحو من خمسين سنة، كانت الشعوب المغلوبة قد أتقنت عبادة الذات. وكان الأوروبيون يجذفون لمغادرة هذه العبادة في عرض بحار من الدماء. ويعود إلى هذه المغادرة كثير من الفضل في استقلال الدول المستعمرة ويعود بعضه إلى حروب التحرير التي شهدها عدد محدود من الأقطار. وكان انتصار حركات التحرّر يسهل بقدر ما تكشف للأوروبيين بشاعة أنظمتهم وتشق مجتمعاتهم على نفسها. وفيما كان نقد القومية يبلغ أوجه في اوروبا كان شعراؤنا يكفون، في وقت واحد، عن خدش شعور «الشعب» أو «الأمة» بكلمة ويحترفون التزلّف إليهما، هم وسائر المثقفين. وكان التعبد للطبقة العاملة وللجماهير يستقي وحيه من المعين العكر نفسه. وفي السبعينات

وبعدها كانت لا تزال تصل إلينا في لبنان نفحات من المنوعات النازية منها أن «وطني دائماً على حق». وكان وجه الغش الأظهر في ذلك أن وجود «المعبود»، أكان «أمة» أم «شعبا» أم «طبقة» اعتبر حاصلاً بالفعل، غير مقيد الحصول بأي شرط. فاعتبر الشعب اللبناني، مثلاً، شعباً تام الخلقة سلفاً بشهادة قدموس والإمام الاوزاعي وفخر الدين والأخوين رحباني. وكان هذا المزاج مانعاً من النظر في فتوق فاغرة كانت تضيق أو تتسع تبعاً لتنظير المنظرين، في المقام الأول. وكان هذا المزاج مانعاً أيضاً من تحميل الشعب مسؤولية إنتاج نفسه أو بالأحرى من تحميل جماعات القرابة والتقليد مسؤولية التحوّل إلى شعب ودولة، تحت طائلة التذابح والتفرق أيدي سبأ.

بل إن «ملحق النهار» كان يحتفل قبل أسابيع لا غير - ونحتفل معه - بالعيد الثمانين لميلاد سعيد عقل. فعلمنا من حديث الشاعر أنه هو الذي همس في أذن ميشال عون أن يخاطب مؤيّديه بالعبارة الصارخة «يا شعبنا العظيم»! فأما وأن العبارة الصارخة اقترحت همساً فنحن نرى أن أمير الشعراء ما يزال احمد شوقي! إذ هو ظلّ قادراً على أن يختار لأبياته، عند ذكر «الشعب»، جرساً خافتاً هو أصلح للهمس وأوفق لواقع الحال. هذه إذن أبيات من **مصرع كليوباترا**:

إسمع الشعب ديونُ كيف يوحون إليه
ملأ الجو هتافاً بحياتيْ قاتلَيْه
أثّر البهتان فيه وانطلى الزورَ عليه
يا له من ببغاءٍ عقله في أذنَيْه

I - 4

من حديث المصالحة والإصلاح
المروحة السياسية غداة الحرب (*)

تظهر الحياة السياسية في لبنان، اليوم، وهي في حال اضطراب شديد، على كل صعيد. كان نظام الحكم، عبر أعوام الحرب وذيولها، محتاجاً، في أول الأمر، إلى الإصلاح، ثم أصبح محتاجاً إلى البناء مجدداً لأن السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة من الحرب هدمته هدماً تاماً. وفي ما يتعدى نظام الحكم، تعرض النظام السياسي كله، بل الحياة السياسية نفسها، لهزات متنوعة زلزلتهما وفككت أوصالهما. فالنزاعات في داخل كل من الطوائف والتغييرات التي أملتها حالة الحرب على طوائف مختلفة والضغوط الخارجية المتعارضة، تضافرت كلها للوصول بالبلاد إلى هذا الوضع المعقد والبعيد جداً عن الاستقرار.

هوّة تتسع

وفي غضون العامين الأخيرين تركزت جهود الإصلاح السياسي وتجديد البناء على نظام الحكم. وأفضت هذه الجهود إلى اتخاذ إجراءات بارزة في نطاق تسوية الطائف أهمها انتخابان رئاسيان وتشكيل حكومتي اتحاد وطني وتجديد الدستور وتوحيد السلطة التنفيذية بالسيطرة على قصر بعبدا وتجديد وحدة الجيش ونشره في مناطق مختلفة بينها، على الأخص، بيروت الكبرى والجنوب و- أخيراً - تعيين أربعين عضواً جديداً في مجلس

---

* ورقة تليت - بالإنكليزية - في مؤتمر فريق العمل الأميركي لأجل لبنان American Task Force for Lebanon وذلك في العاصمة الأميركية واشنطن في حزيران ١٩٩١.

للنواب، اضطلع، على الرغم من شيخوخته وفقدانه العديد من أعضائه، بدور بارز في وضع الصيغة الجديدة وتطبيقها. وفي الوسع القول إن همّ اللاعبين الداخليين والخارجيين الأول كان، عند كل من هذه الخطى، أن يحفظوا البنى الأساسية أو أن يعيدوا إرساءها، صارفين النظر عن عنصر النوعية في كل من هذه المنجزات وعن درجة موافقته لتوقعات الجمهور، ناهيك بطموحه. رغم ذلك، مال الجمهور، وهو يقف عند درجة التفتت التي بلغتها البلاد في أواخر الثمانينات، إلى تقبل التدابير الملتبسة والبنى المنحرفة متوسماً فيها رموز العودة إلى الوحدة السياسية وحلول السلم الأهلي. فكان على الشعب اللبناني، وهو في حال اليأس التي انتهى إليها، - وما يزال عليه - أن يرحب بانطلاق مسيرة نحو السلام تدين بمعظم زخمها لرعاية عربية ودولية رفيعة لا إلى طاقة الشعب الذاتية وتماسكه.

عليه شهدت البلاد توسعاً سريعاً في الهوّة الناشئة ما بين تصور الأكثرية لما ينبغي أن تكون عليه سلطة الدولة المجددة من جهة وما آل إليه واقع مؤسسات الدولة المرممة من الجهة الأخرى. فازداد الميل نحو النظر إلى هذه المؤسسات لا على أنها تجسيد للإرادة الوطنية، في المقام الأول، بل على أنها، قبل ذلك، رموز لما هو عليه الواقع الوطني. والحال أن عودة هذه المؤسسات إلى أداء وظائفها لا تزال، بحد ذاتها، موضوع رغبة حيوية من سائر اللبنانيين. وقد استثمرت هذه الرغبة في تيسير الجنوح ببناء نظام الحكم مجدداً نحو التحول إلى شأن يعنى به أولو الأمر وحدهم فتوكل معالجته إلى الأجهزة السياسية حصراً. ولم ينظر إلى ما أخذ ينجم عن هذا الأمر من افتقاد متزايد للشرعية الحقة، وهو ما ينذر، في المدى الطويل، بإيهان المسيرة كلها. لا ريب أن التسليم الذي تبديه أجنحة الرأي العام اللبناني المختلفة لسلطان الدولة المستعاد تسليم بالغ الاتساع. ولا ريب، من جهة أخرى، أن اللبنانيين معتادون قدراً ما من سوء استعمال السلطة. على أن بلوغ السوء ما بلغه من الضخامة والتكرار يسعه أن يبدد، بوتيرة تفوق سرعتها التصور، ثقة الناس بسلطة الدولة. ويقتضي الولوج إلى وصف لمروحة السياسة اللبنانية اليوم أن نمهد له بإبراز البون الواسع الذي بات يفصل فعلاً ما بين التحالف الحاكم والرأي العام المقسّم. فإن هذا البون يحتل، في الواقع، منطقة الوسط (وهي منطقة عمياء) من المروحة الآنفة الذكر.

قواعد الاستخلاف

في غضون سنوات الحرب، تغيرت القواعد المعتمدة لاستخلاف قيادات سياسية جديدة في لبنان. وكان هذا الاستخلاف يحصل، قبل الحرب، بطريقتين:

١ . من القمة : إذ أفلح كل عهد رئاسي في استقدام عدد ما من الوجوه الجديدة إلى المسرح السياسي . وكان هذا يحصل ، على الأغلب ، من سبيل التوزير أو من سبيل دعم يحظى به مرشحون للانتخابات النيابية .

وفي كثير من الحالات ، مال الرئيس الجديد إلى اعتماد أسلوب الترقية . فكانت شخصيات من الطبقة الثانية ، بل أيضاً أحزاب حالها إلى التواضع أقرب ، نستدعى للاضطلاع بدور وطني من الدرجة الأولى . وفي حالات أخرى جرى تقديم أفراد من ذوي الطموح ينتمون في الغالب إلى دائرة المهن الحرة أو إلى دائرة المال والأعمال على أنهم شخصيات سياسية جديدة . وكان بعض من هؤلاء الطارئين يرتدون إلى قواعدهم الأولى حالما يلفون أنفسهم مفتقرين إلى الرعاية الفاعلة . وكان بعضهم الآخر تسعفه موهبته أو يسعده طالعه فيطول أجله السياسي .

٢ . من القاعدة: إذ كان هذا الضرب نفسه من العمليات يحصل في نطاق جهوي . فعمد بعض الزعماء المحليين مستجيبين لدواعي الضرورة الانتخابية إلى دفع وجوه جديدة نحو حلبة الانتخابات . كانوا مسوقين ، على التعميم ، إلى اختيار هؤلاء من الدوائر عينها : المهن الحرة أو المال والأعمال أو وجهاء الإدارة العامة ، إلخ ...

والحال أن هذين السبيلين إلى ضخ الدم الجديد في جسم البلاد السياسي كانا ، في معظم الحالات ، أقرب إلى التكامل منهما إلى التزاحم أو الانفصال . هذا فيما تمكنت طبقة الزعماء التقليديين ، إلى حد بعيد ، من المدافعة عن استقرارها وعن امتياز مكانتها . وحوالي سنة ١٩٧٥ ، كان لا يزال سليلو عائلات ريفية ، مستمرة في القبض على ناصية الزعامة من قرون ، يقفون جنباً إلى جنب مع متحدرين «تغربوا» كلياً أو جزئياً ، من أعيان المدن المدينين برفعة شأنهم إلى نمو الحواضر اللبنانية في الشطر الأخير من القرن التاسع عشر أو ، بعد ذلك ، في مدة الانتداب الفرنسي . وقلما أبيح لقادم طارئ أن يتربع في موقع قيادة يتيح له أن يأخذ لنفسه نصيباً من تعديل صورة المسرح السياسي بإدخال هذا أو ذاك بين حلفائه المغمورين على أنه لاعب سياسي جديد . كانت الطبقة السياسية التقليدية قد أفلحت ، إجمالاً ، حتى ذلك الحين ، في إبقاء مقاليد التمثيل السياسي الرئيسة طوع يدها .

عصر المليشيات

وأما في أعوام الحرب ، فقد عرا التفكك معظم الشبكة المنسوجة من هؤلاء الأعيان

التقليديين، ولكنهم لم ينزاحوا عن مكانتهم. كانوا قد حرموا وسيلتهم المعلومة إلى تجديد شرعيتهم وهي الانتخابات النيابية. وكانت القناة الرئيسة التي اعتادوا سلوكها إلى توطيد نفوذهم السياسي هي مؤسسات الدولة، وقد أخذت المليشيات تتحدى سلطتها واستولى ممثلو المليشيات على جانب من هذه السلطة نفسها لاحقاً. هكذا أصبحت سلطة الدولة، إلى مدى بعيد، جزءاً من نظام الحرب.

وكان بعض الأركان من بين الأعيان التقليديين - على الأخص في الوسطين الدرزي والماروني - قد أفادوا من مواقعهم على رأس هذا الحزب الطائفي أو ذاك الحلف العائلي فأصبحوا، بعد عسكرة جماعاتهم، قادة الحرب في طوائفهم. هذا بينما غادر آخرون البلاد أو ماتوا في العزلة. وقد اعتملت في كل من الجماعات المقاتلة نزعة إلى احتكار الحياة السياسية بالقوة. فعمد قادتها إلى تنحية الوجوه السياسية الأخرى أو نفيها. هذه النزعة عبّرت عن نفسها تكراراً بالقتال العنيف طلباً للسيطرة على منطقة نفوذ أو على تنظيم منقسم. وأما الطوائف غير المقاتلة فكثيراً ما أخضعت لسلطان مليشيات مستوردة وأحيطت علماً بأن عليها أن تنيط تمثيلها والولاية على شؤونها بجماعات طيعة لتلك المليشيات تقاسمها هذه الولاية. ويدخل في عداد الجماعات المذكورة الفرق أو الأحزاب اليسارية والقومية الصغيرة، وقد أخذ يحال بحزم بينها وبين بذل النشاط الحر في معاقل حليفاتها الكبيرات.

ولقد اختلفت أحوال المليشيات، من حيث اتساع الشعبية، اختلافاً كبيراً ما بين مرحلة من الحرب وأخرى وما بين طائفة وأخرى وما بين جهة من البلاد وأخرى. ولكن وجودها كان يعاني - بقدر ما يجوز التعميم - على أنه مسّ لقيم استقرّ عليها النظام الاجتماعي برمته وليس على أنه - بحسب ما زعم الناطقون باسمها - مسّ لنفوذ قلّة من الزعماء السياسيين. فمن مسلك العنف والتجبّر الذي اتصفت به وتدخلها، من غير ضابط، في حياة الأهلين اليومية إلى افتقاد الأمان للأشخاص والأملاك الذي أشاعته، ومن لجوئها المنتظم، المختلف الصور، إلى جباية الخوة، إلى التنازع الدموي المتكرر، بين اثنتين منها أو بين جناحين من واحدة، ومن إلحاحها في التحكم بكل تعبير علني، مهما يكن نوعه، إلى الثراء المفاجئ والفاحش الذي ظهر على قادتها ونزوعهم إلى اعتماد الأسلوب المليشوي في السيطرة على مؤسسات اقتصادية، مالية أو غيرها، قيّمة على مصالح تعود لمئات أو لألوف من اللبنانيين، تشكلت شبكة من الممارسات ليس ما ذكرنا إلاّ بعض خيوطها (إذ هي تنتهي إلى

«أسلوب حياة» مليشوي برمته). وكان من هذا كله أن جعل من سلطان المليشيات عبئاً ناءت به كواهل الأهلين ونهض بسلطة الدولة المنهارة إلى مستويات من الشعبية لم تبلغها قبل الحرب قط.

فساد جماعي

رغم هذه الوقائع كلها، نبقى على اعتقادنا أن افتراض ضدين هما «المجتمع المدني» و«النظام المليشوي» لا يفضي إلى صورة مناسبة لمجتمع الحرب في لبنان. وذاك أن رباطاً متشابكاً عناصره الضرورة والمصلحة والخوف من الغير كان يشدّ إلى كل من منظمات المليشيا المهمّة شطراً واسعاً من محيطها الطائفي. كان هذا الرابط قد نشأ في وسط بنى تنظيميّة تكوّنت قبل الحرب ولو ان ما فرضته الظروف الجديدة من تجنيد كثيف وجد مادته في الهوامش الجغرافية والاجتماعية، قد أحدث تحوّلات عميقة في بنى المنظمات القائمة وقيمها وغيّر أيضاً طبيعة الوشائج ما بينها وبين محيطها الأهلي. كان الخوف من الغير وبغضه باعثاً أولياً للجمهور على الانضمام إلى صفوف المليشيا الطائفية أو على نصرتها. وكان يوجد باعث آخر كثيراً ما بدا أشدّ من السابق هو تحصيل الأمان الشخصي والعائلي وحماية ما كان حاصلاً من امتيازات أو - وهذا أكثر وروداً - تحسين الموقع من بؤرة السلطة ولم يعدم هذان الباعثان ثالثاً هو الطمع في نصيب من مكاسب صغيرة وكبيرة، معظمها غير شرعي، كانت الحرب قد جعلتها في متناول اليد.

وفي معظم الحالات كان الهمّ المتصل بداخل الطائفة دافعاً أقوى من ذاك المتصل بحال العلاقات بين الطوائف يدفع العضو في المليشيا ونصيره المدني على حد سواء إلى التصرف على النحو الذي أثر عنهما. لقد استوى الهم الثاني قاعدة لعلاقة فاسدة بالبلاد كلها، إذ البغضاء ما بين الطوائف لا تصلح قاعدة للوطنية، واستوى الهمّ الأول قاعدة لعلاقة فاسدة أيضاً بمحيط المليشيا المباشر لأن التصدر المغتصب في الطائفة لا يقوم عليه الإخاء بين أبنائها. فكان من الحرب الأهليّة أنها وصلت بالفساد، ولو جزئياً، إلى عمق المجتمع الأهلي فلم يقتصر على عدد محدود من أفراد معزولين بين جدران منظماتهم المسلحة.

استحالت الحرب بسرعة إلى نوع من النظام الاجتماعي والسياسي شبه المغلق. فمذ دمرت القنوات العادية (ومنها بخاصة تلك المتصلة بالسلطة الشرعية) وجد

«المدني» نفسه مسوقاً إلى التعامل مع أقرب السلطات المليشيوية منه إن هو شاء الحصول، دون انتظار متماد، على عشرين لتراً من الوقود لسيارته أو شاء مصادرة شقة يطمئن إلى سكناها بخلاف شقته، أو شاء، أخيراً لا آخراً، محاشاة الاقتحام المتنوع الصور، من جانب المليشيا عينها، لشؤونه الداخلية. هكذا بات نظام الحرب مشابهاً لأي نظام كلاني آخر: إذ كان «المدني» مضطراً إلى أن يرعى جانب ممثلي النظام المذكور، أعجبه هذا أم لم يعجبه. بل إنه كان مسوقاً إلى حضور اجتماعاتهم العامة، وإن علم أنه سيضحك وأصدقاءه في أمسية اليوم نفسه مما سمعوا ورأوا.

مقاومة الحرب

هذا الفساد الجماعي كان - أو لا يزال - يفترض أن يوضع له حدّ مع أيلولة الحرب نفسها إلى نهاية. كان فساداً واسع النطاق ولكنه كان أيضاً فساداً على درجات. فالشخص الذي طلب المعونة من عضو في المليشيا ليجتنب طابور انتظار ما لا يوضع في سلّة واحدة وذاك الذي نظم مذابح جماعية. ونظام الحرب لم يفلح قط في الإجهاز على مقاومة الحرب. تفوّقت هذه المقاومة شيئاً فشيئاً عبر سنيّ النزاع واتخذت صوراً متنوعة وطاولت مستويات عديدة من الحياة الاجتماعية. وهي كانت مجسّمة، على الصعيد السياسي، بالقلّة من رجال الدولة الذين عرفتهم البلاد في غضون الحرب وجسّمتها أيضاً - ولو على نحو غير مباشر - قلّة من رؤساء الدين قاوموا، إلى هذا الحد أو ذاك، إغراء الترؤس الروحي لقوّات طوائفهم المسلّحة. إلى جانب ذلك، حصلت مبادرات ذات وقع من جانب الاتحادات النقابية وغيرها من الجمعيات الأهلية وبلغت أوجها في مهرجانات ضخمة. وقد شدّدت هذه المبادرات على وجود رغبة جامعة عند جمهور العاملين المنتمين إلى مناطق لبنان وطوائفه المختلفة في فضّ النزاع حول مائدة للمفاوضات وفي تجديد بنيان الوحدة اللبنانية وفي العودة إلى حكم القانون.

ومع أن المنظمات المقاتلة اتخذت مواقف متنوعة تجاه هذه الانتفاضات السلمية وكانت قد تسلّلت أيضاً إلى مجالس العديد من الاتحادات فإنه لم يكن ثمة مجال لشك، أيّاً يكن، في عداوة الحركة برمتها للقيّمين على الحرب ولا في أصالة الحاجة التي عبّرت عنها إلى ترميم أسس الخبرة الوطنية اللبنانية وتعزيزها. وقد كانت هذه الحركة مثالاً للحركة السياسية يحال بينها وبين استيلاد قيادة سياسية. فحوالي العام

١٩٨٦ كانت سنوات عدة قد مضت على مصادرة قيادات الحرب لكل حق في ادعاء التمثيل السياسي. وكانت البلاد مقطعة إلى فلذ تكاثرت حتى بات التطلع إلى بروز قيادة وطنية النطاق يعدّ أضغاث أحلام. ولم يكن لأصوات ترتفع من منطقة بعينها معبرة عن التوق المشترك إلى الحرية والوحدة والسلام أن يبلغ صداها المناطق الأخرى إلاّ بشق الأنفس. كانت الحركات الجماهيرية (العابرة، بالتالي) مخوّلة وحدها أن تكون تعبيراً مركزياً عن هذا التوق وأن تمنحه أبعاداً وطنية.

ولقد شارك المثقفون اللبنانيون (من كتّاب وفنانين وصحافيين ومربّين وغيرهم) مشاركة كثيفة في هذه المبادرات وفي غيرها. ومع أن الحرب استحدثت لنفسها ثقافة فرعيّة ونشرتها إلى العديد من مجالات الحياة الثقافية، فإن مقاومة المثقفين للحرب حفظت من الاندثار مسوّغ التجربة اللبنانية العميق وهو إمكان الحوار الحرّ. والحق أن الحوار الثقافي كان بعيداً عن التمتّع بالحرية المفترضة له. ففي كل منطقة كان على المرء أن يحاشي إثارة المهيمنين على الساحة فلا يذكرهم بأسمائهم. على أنه كان مضطراً، إن هو شاء ألاّ يخسر نفسه، إلى أن يجنّب تقريعه استهداف السادة المصنفين أعداء على وجه الحصر. فلم يكن يبقى أمامه إلاّ التحدّث عن الحرب من غير ذكر للمحاربين إلاّ إجمالاً. كان الكلام سياسياً، أساساً، ولكن نوع النشاط ونوع التنظيم لم يكن لهما أن يكونا كذلك. ها هنا أيضاً كان إمكان توسيع التمثيل السياسي أو تجديده بحيث يقترب بعض الاقتراب من مزاج الجمهور، معطلاً كليّاً.

خصائص المروحة

اليوم يستوي أن تعتبر المروحة السياسية اللبنانية مختصرة جداً وأن تعتبر متشعبة إلى حد يجعل محالاً تلمّس وحدتها. ففي النطاق المحلي، يتصل السياسيون والفرق السياسية بجذور متنوعة. وهم لا يجدون، في معظم الحالات، إلاّ أسباباً ظرفية للتجمع في كتل أو في أحلاف. عليه لا يطول العمر كثيراً بهذه ولا بتلك. ولا يمنع ذلك أن زوال خط الفصل أفضى إلى جعل كل التكاوين ممكنة بما فيها أغربها. وهي، على الأعم، تنحو إلى حماية مصالح محدودة النطاق وتفتقر إلى أفق استراتيجي. وقد كان سادة الحرب قد قصروا همّهم المشترك، خلال أعوام القتال، على احتكار السلطة في مناطق نفوذهم. وفي كثرة من المناسبات بدا ردّ الفعل هذا على درجة من العفويّة جعلت حصوله مستغنياً عن التنسيق. على أن استمرار واقع الانحلال هذا إلى

غير نهاية، مع احتكار السلطة الموزعة قطعاً، كان يقتضي دوام الحرب الأهلية إلى الأبد.

لذا كانت أعمق الرغبات جذوراً في نفوس المحاربين - في ما يتخطى الكلام الزائف الوطنية والتنزلات الاضطرارية أو التكتيكية - هي الرغبة في خوض حرب أهلية مؤبدة. وحين دخلوا لاحقاً حرم مؤسسات الدولة، استثمروا حصنهم من سلطة الدولة في خدمة الغاية نفسها. غير أن ما تعرّضوا له، في غضون العامين الفائتين، من ضغط جارف متعدد المصادر حملهم على الاندراج في عملية السلام الجارية. وهم الآن يبذلون جهوداً مشتركة لاستحصال أضخم الحصص الممكنة من بلاد يرونها قطعاً متجاورة ومن دولة يرونها شبكة من مراكز النفوذ الخاصة. هذا البروز الهائل لمثال «الدولة - المزرعة» - وكان يعزى (عن حق، بالتأكيد) الى الجيل السابق من السياسيين اللبنانيين - يمثل أولى الخصائص الرئيسة للمروحة الآنفة الذكر.

وأما الخصيصة الثانية (وهي وثيقة الاتصال بالأولى) فهي ملازمة اللون الطائفي (برغم استثناءات قليلة هي، إلى قلتّها، نسبية) لسائر اللاعبين الماثلين على المسرح السياسي، أفراداً كانوا أم جماعات. ويشتمل اللون الطائفي، بطبيعة حاله، على كثرة من الألوان، فهو بحد ذاته ملونة تامة. ويؤول طغيان الطابع الطائفي واستبعاده غيره من الأوصاف السياسية إلى سد الطريق جدياً دون تكوّن زعامة وطنية وجماعات سياسية مستقرّة لا تنحصر كل منها في طائفة وتصورات جامعة لمستقبل البلاد. وهو - أي الطغيان - يبرز بعد النظام السياسي عن مراعاة الميزان الحالي في المجتمع السياسي. وذاك أن الحرب الأهلية عزّزت، من غير ريب، التمسك بالهويات الطائفية. إلاّ أنها رفعت أيضاً - في ما يتعدى المفارقة الظاهرة - من شأن مثالي المواطنة والوطنية. ويشهد لهذه الواقعة اشتداد التعلّق بسيادة الدولة على الداخل وحيال الخارج. ولا تستبعد ملاحظة النزعتين معاً عند الاشخاص أنفسهم أو عند الجماعات نفسها. ولا يستقيم اعتبار التعلّق ببلاد موحدة ودولة سيدة خصيصة تنفرد بها جماعة لبنانية بعينها. بل إن هذا التعلّق يمثّل، مع العصبيات الطائفية وضدها في آن، ركيزة أساسية لمجتمع لبنان السياسي. ولنا أن نعدّ ضعف تمثيله في النظام السياسي - وهو ضعف موروث من الحرب الأهلية - خصيصة ثالثة للمروحة السياسية اللبنانية. ويشير تحليلنا للظروف التي رعت نشوء مقاومة الحرب وممارستها إلى أسباب هذا الفراغ الملحوظ.

فأن يكون المرء طائفياً يقتضي منه، بالضرورة، تزاحماً وطائفيين آخرين حول

الأشياء نفسها. ولكنّ الأمر نفسه لا يقتضي بالضرورة وجود فوارق سياسية (أو، بعبارة أدق، وجود فوارق في مجال الأيدلوجية السياسية) بين المتزاحمين. ولما كان الأفرقاء اللبنانيون قد أفضوا إلى تسوية، فهم يبدون وكأنهم تخلّوا عن بعض من أخص شعاراتهم التي طالما رفعوها عالياً في أيام الحرب. هكذا نكاد لا نجد من يأتي اليوم على ذكر لتعدد الحضارات في لبنان ولا للمحرومين وحاجتهم إلى القبض على ناصية السلطة... ليس غائباً عن علم أحد، بالطبع، أن الفوارق لا تزال قائمة وأنها تعود إلى السطح حالما يطرح موضوع حساس. رغم ذلك نلاحظ أن المواجهة الأيدلوجية ارتدت إلى حال عجائبية من الضعف. عليه يبدو كل فريق، اليوم، راغباً في وضع اليد على نصيب أكبر من بين أنصبة الكعكة الجاهزة، مستغنياً بهذا عن المجادلة في الوصفات المحتملة لصنع الكعك. هذه الرتابة نرى فيها خصيصة رابعة مهمّة (وجديدة) لمروحة السياسة اللبنانية.

آفاق...

وأما اقتراح إجراءات عملية تنحو إلى تحسين بعض من ملامح هذه الصورة غير المأنوسة وأما إثبات قابلية الاجراءات للتطبيق فإنهما مفضيان بنا إلى التطويل. فنشير، في هذا الصدد، إلى أن إجراء انتخابات نيابية حرة سيكون أمراً ذا فاعلية - وسيكون حظه من الفاعلية، اليوم، أوفر منه فيما مضى - لتجديد التشكّل الماثل على المسرح السياسي اللبناني. على أن الانتخابات محتاجة الى إعداد مناسب. فمن الحيوي، دون ريب، أن تجري في ظل سلطة حيادية مبسوطة على التراب الوطني بتمامه. ومن المهمّ أيضاً أن يسبق الانتخابات تقدم ملموس نحو ردّ الجماعات المهجّرة إلى ديارها. فإن من شأن عودة المهجرين أن تسعف في استعادة شركة الحياة العاديّة بين الطوائف وفي تجديد الأواصر السياسيّة العاديّة والتوازن في ما بينها. والراهن أنه لن تتكوّن تربة للربيع السياسي اللاطائفي الذي بشّر به الدستور الجديد طالما بقي التمييز في المرتبة بين الطوائف - وإن يكن نسبياً - مرعيّ الإجراء. ولما كانت المحافظة هي الدائرة الانتخابية الجديدة، فإن نظام الوحدات الإدارية الجديد ينبغي له أن يرعى قاعدة المخالطة الطائفية المعهودة. ومع أن عليه أن يحفظ للمناطق طوابعها التقليدية فإن عليه أيضاً واجب الحيلولة دون نشوء إمارات انتخابية وسياسيّة موسومة بميسم طائفي وحيد. فإن حظيت هذه الشروط - وبعض سواها - بالاحترام المطلوب، كان للانتخابات النيابيّة

أن تستوي خطوة مهمّة نحو مطابقة أوسع نطاقاً بين النظام السياسي والوقائع السياسيّة الرئيسة في المجتمع اللبناني، وكان لها أيضاً أن تستأنف المشاركة الشعبيّة في تجديد سلمي ومتوازن لبنيان البلاد.

في هذه الأثناء، يتعين على النخب الاجتماعية التي أسعفت، خلال النزاع، في تجنيب الفكرة اللبنانية والأسلوب اللبناني في الحياة مغبّة الدمار التام، أن تجتهد، على نحو أظهر فاعلية، في توكيد همومها ومطالبها العامة. وليس لها أن تبقى على إبطائها في البحث عن سبل لتنظيم إمكاناتها وتحسين حضورها وتمثيلها السياسيين. عليها أن تدافع، داخل مؤسسات النظام السياسي وخارجها، عن حريات المواطنين، فتتصدى لسائر ضروب التدخل غير المشروع وألوان التزييف الفاقعة والمتخفية. هذا وإن عودة العدد الغفير من المنتمين إلى هذه النخب الذين غادروا البلاد في ظروف السنوات السود المخوفة، لن تكون، في ميزان البلاد، حدثاً ثقافياً واقتصادياً ضخماً وحسب، بل ستكون حدثاً سياسياً عظيماً أيضاً. وذاك أن النخب اللبنانية واحدة من أمسّ الركائز لاستقرار البلاد الاجتماعي، وعلى الأخص، لحفظ امتياز الحياة السياسية فيها.

لقد شهدت الشهور العشرون الفائتة في لبنان منجزات كبرى. ولا تخفى سعادة الناس وهم يكتشفون، مجدداً، لا متع السلام الصغيرة وحدها بل أعباءه الثقيلة أيضاً. وهم راغبون في أن يسلكوا مسلك الواقعية والصبر والتفهم. على أنهم لا يجدون مدعاة للسرور في أن يروا كل خطوة من الخطى نحو السلام تتمخض عن قدر من الاستهانة بحرماتهم. فما يحصل ضعيف الشبه بما يقال إنه يحصل. وليس من سبيل لتجاوز هذا الشعور أمثل من تأمين قدر أعظم من المشاركة للشعب اللبناني في صياغة مصيره مجدداً، وهذا في أقرب أجل متاح.

كان المطران جورج خضر ينظر خلفه نحو ما فات من أيام حلوة حين كتب، والبلاد في أحلك أوقات المحنة: «كالعظام للكلاب، يتركون لنا الحنين». ما زال سائداً الاعتقاد، رغم ضعف اللبنانيين وإخفاقهم في اجتناب كارثة فرضت عليهم فرضاً إلى حد بعيد، بأن هذا الشعب شعب ألمعي. هذا الشعب الذي لقي من النوائب ما لقي يستأهل ما هو أفضل بكثير من أن تلقى إليه «عظمة سلام».

I - 5

محبٌّ لوطنه، مبغض لمواطنيه... (*)

ليست صعوبة الجواب من اليوم، فهو كان صعباً على الدوام. ما هو لبنان، وما الذي يجعل اللبنانيين لبنانيين؟ تلك مسألة كانت عسيرة المعالجة لفرط غزارة الألوان، على الأرجح، في منظر لبنان واللبنانيين قبل الحرب. لذا، أي بسبب الغزارة، أحب أن أختصر الجواب بالقول إن اللبناني كان إنساناً ميسوراً، واليسار هنا ليس الغنى المادي وإنما هو نوع من الوفرة المعنوية التي تردفها وفرة في الأشياء أيضاً، وفي أنواعها. وقد يكون الأصح أن نبدأ من الجو، أو من الأرض والمناخ، لا من التجارة مثلاً. فاللبنانيون كانوا يشعرون أن أرضهم عالم صغير فيها برد وحر، وسهل ووعر، وساحل وجبل: أي كل ما يحتاج الجسد أن يتحرك فيه ويحسه ويعانيه. وكانوا يشعرون أيضاً أنهم مجدّون في أحيان وكسولون في أحيان أخرى. أو أن بعضهم مجدّ وبعضهم كسول على شيء من الفوضى في التوزيع وفي المواقيت. وكانوا يعلمون أن بينهم عدداً كافياً ممن يلمّون بأطراف اللغات الشائعة، وأيضاً بصنوف العادات وطرز السلوك والمعاش، فلا الكلام أياً يكن اللسان الناطق به كان يبدو لهم غريباً، إذ هو إن لم أفهمه أنا فهمته أنت، ولا الأساليب في كل مجال طعاماً كان أم لباساً أم شيئاً آخر كانت تقع أو يقع بعضها خارج متناولهم.

هذه الألفة لعوالم مختلفة على أرض صغيرة هي ما كان يميّز اللبنانيين ويشعرهم بأنهم قوم ميسورون. والذين كانوا يحضرون إلى هذه البلاد من أقطار أوفر منها ثروة

(*) نشرت في **الحياة** (جواباً عن سؤال) في خمسينيّة الاستقلال، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٣.

مادية وأفضل تجهيزاً كانوا كثيراً ما يتعلقون تعلقاً شديداً بأرضنا هذه ويأبون مغادرتها، لا بسبب الشمس كما يقال أحياناً، ولا بسبب هذه الوتيرة المتراخية التي تتاح هنا للحياة (كما يتاح عكسها) ولكن، على وجه الدقة، بسبب اقتران الشمس ورخاوة الحياة بأشياء أخرى كثيرة منها تعدد الألسنة وتعدد الأساليب في كل شيء، وسائر ما ذكرنا.

وما أعتقده هو أن هذا اليسر أرسى علاقة بالغة المتانة بين اللبنانيين وبلادهم، ولست أشك في أنهم كانوا قبل الحرب وما زالوا بعدها يحبون هذه البلاد كثيراً، فيعلو حبهم لها على المتوسط من معدلات حب الأوطان، إذا وجدت مثل هذه المعدلات.

على أنّ هذا الحب ظلّ يعتوره على الدوام أيضاً خلل في عواطف اللبنانيين بعضهم حيال بعض، أفراداً وجماعات. وكان هذا الخلل يعود فينعكس اضطراباً في صلاتهم بالأرض نفسها التي يفترض أنها لجميعهم. كانت تعود فتتوزع بين أفرادهم وجماعاتهم فلا يعود كل منهم يشعر بأنها له ويأخذ يضمر لها الشر، إذ هو يضمره لأصحابها. فالحق أن هذه بلاد كان فيها على الدوام مقادير من الأحقاد المتنوعة يصعب أن يستقيم معها أمر مجتمع، أو أن يتحمّلها وطن. وما تكثر مظاهره من ضعف للحس المدني عند اللبنانيين يتجلى في إيذائهم للبيئة ولنظافة الأمكنة والمرافق العامة ويتجلى أيضاً في الكثير من معاملاتهم بعضهم لبعض، لا يصح أن نعزوه إلى عدم الاكتراث أو قلة الوعي وحدهما بل هو يعزى أيضاً إلى مشاعر فردية وجماعية من نوع الحسد والغلّ والأثرة.

وقد كانت الحرب، في مستوى من مستويات ظهورها، معرضاً هائلاً لهذه المشاعر غير النبيلة، ولا أقصد أن العيوب المذكورة كانت منذ ما قبل الحرب ما صارت إليه خلالها. فانحلال الضوابط الذي تحدثه الحرب يولّد مواقف وعواطف جديدة. ولا صحة لتصور يرى أن كل ما ظهر في الحرب إنما كان مخزوناً في مكان ما قبل الحرب بزمن طويل، وربما من أول الزمن. على أننا لا نستطيع أيضاً إلا أن نبصر ما بين الحرب وما قبل الحرب من خيوط متصلة.

اليوم بات اللبنانيون، أو بعضهم في الأقل، يميلون إلى النقد الذاتي. ولعلّ ما سبق من هذا الحديث ليس إلاّ تعبيراً فردياً عن الميل المذكور. وفي الأمر ما يستغرب أول وهلة، وذاك أن اللبنانيين، حين كان القتال ناشباً بينهم، كانوا ينحون غالباً إلى تحميل غيرهم مسؤولية التسبب في القتال. هذا بينما هم اليوم، وقد بات ظاهراً أن

أمورهم كلها في يد سواهم وأن سلطانهم على مصيرهم شبه معدوم أو معلق في الأقل، باتوا أكثر نزوعاً إلى تقريع أنفسهم ونعت أفرادهم وجماعاتهم بأبشع النعوت وإنذارها بسوء المصير. وما تزال مسرحية زياد الرحباني الأخيرة في هذا المساق ماثلة للعيان طبعاً، ولكنها ظاهرة من ظواهر.

هل يردّ اللبنانيون إلى أنفسهم غيظاً وعدوانية باتوا عاجزين عن صبهما على الغير؟ ربما. ولكن حركة النقد الذاتي لا تأتي، رغم ذلك، بما يجافي الواقع كثيراً، أو يأنف منه العقل الهادئ. فاللبنانيون بما هم أعضاء في مجتمع واحد، أو بما هم أبناء لوطن واحد، أفراداً وجماعات، هم حقاً على هذه الشاكلة المقيتة، وذلك أياً تكن ألمعية الأفراد وتراثات الجماعات وأياً تكن كثرة الشواذ أيضاً.

وما تزال العلة هي إياها، أي قلة الاعتبار لما يتجاوز الأفراد والفئات. فإن كل شيء عام تبدو عموميته في عين اللبناني مصابة بنوع من الهشاشة الوجودية تجعل هذا اللبناني يتخيل الشيء العام وكأنما هو قد سرق منه، فلا يبعد بالتالي أن يستحلّه هو إذا لاحت فرصة لذلك. في نهاية المطاف يظهر المجتمع والوطن بما هما حيزان معنويان وماديان يتجاوزان الأفراد والفئات، وكأنهما مجرد حصيلة لما تنزلت عنه الفئات والأفراد، وكأن الفئات والأفراد لا تدين لهما بشيء.

لم يقرأ أحد دوركهايم هنا، ولا أحد اقتنع حقاً بأن البلاد سابقة في وجودها له، وأنه ما دام يحبها إلى هذه الدرجة فينبغي عليه أن يرعى الأطر الكبيرة والصغيرة التي تجمعه بسائر أهلها. وحتى الذين يكثرون من القول: «لبنان... لبنان...» يذهبون بفكرهم إلى ما هو أصغر منه. والذين يقولون إنهم من بلاد قديمة قدم التاريخ ليسوا بعيدين عن إضافة هذه الأقدمية إلى ثروة طائفية في أفضل الاحتمالات، وشخصية في أسوإها.

لا يستقيم الأمر إذن بمجرد أن نكون ميسورين، بل تبقى الحاجة ماسة لأن يقتنع كل منا بأن هذه الأرض عليها أشياء ليست له، إما لأنها لغيره وإما لأنها للجميع. ولا ريب أن هذا الكلام يوشك أن يبدو في هذا الوقت بالذات لغواً لا طائل تحته وجلداً للذات يترجم العجز عن الإمساك بمصيرها.

على أننا حين نشير إلى جانب من القمر لا نرمي إلى القول إنه لا جانب آخر له. وإنما قصدنا أن نظهر خلوّ الأطر التي يعلقها اللبنانيون لتستقبل صورهم المختلفة من صورة واحدة للبناني الواحد. ولا بد أن يبقى «اللبناني الواحد»، وجيز الملامح.

ولكن من الضروري أن يصبح صورة لموجود محقق لا مجرد خرافة.

ليس مؤكداً من بعد أننا اليوم أقل يساراً مما كنا قبل عشرين سنة. نحن أقل مالاً وأضعف حيلة حيال كثير من الامور، ولكن العالم معروض علينا على شاشات كثيرة، وكثير من الورق المطبوع مبسوط تحت أنظارنا ويطرق أسماعنا خليط فظيع من الأصوات. قد نكون بتنا أقل سفراً وتنقلاً أيضاً مما كنا في عهد مضى، وإن نكن أكثر هجرة. ولكن أسماء هوياتنا المتقاطعة (من طوائف وعوائل ومناطق وقرى الخ...) باتت مكتوبة على الخرائط بحروف أكثر نفوراً. وهذا يوهم بمزيد من اليسار. فهل نقول إن صورة اللبناني عادت ترسمها تسوية التعايش ما بين هذه الهويات؟

لمَ لا؟ ولكن اللبنانيين قسا بعضهم على بعض إجمالاً حين تيسر لفريق منهم أن يتفوق شيئاً ما على فريق يواجهه، وقليلاً ما جنحوا إلى التساهل والمصالحة. صحيح أن ستاراً من الكلام يحجب هذا الواقع. كانت تسوية ٤٣ تسوية تاريخية بكل معنى الكلمة بمنطق استجابتها للتاريخ الذي سبقها، لا لذاك الذي لحقها. وبقيت تسوية ٥٨ بوجهها الداخلي تسوية ضمنية تولى فؤاد شهاب تظهير ملامحها بحسب ما رأى واستطاع. غير أن حدث١٩٢٠ الذي انطلق منه لبنان الحالي لم يكن فيه شيء من روح التسوية، ولا سادت روح التسوية بعد ١٩٨٢، مثلاً، ولا قيّض لها أن تصمد بعد ١٩٨٩. ما يزال صحيحاً أن كل اثنين من اللبنانيين يختلفان في ثمن سلعة يقتسمان الفارق مناصفة، ولكن أصلح الصور للبنانيين حين ندخل ميدان الجد ليست قطعاً أنهم ملوك التسويات.

وما دام أننا طرقنا باب السياسة فلنقل إن مواقف اللبنانيين في هذه الأخيرة تبدو اليوم لزجة مائعة بقدر ما تبدو هوياتهم الفئوية متصلبة. كثيرون مثلاً يوالون اليوم أشخاصاً وأوضاعاً لم يكونوا يقبلون عليهم وعليها بهذه الكثرة قبل زمن وجيز. ولا يسعك أن تعلم يقيناً إن كانت هذه الموالاة قد باتت فعلاً عنصراً مستقراً في صورة أصحابها عن أنفسهم، أم أن هؤلاء يدارون الحاضر بالحاضر وينتظرون عبور الغيمة، ولعلّهم هم أيضاً لا يعلمون، ولعلّهم يتركون للزمن أن يقرّر عنهم ما يوالون وما يعارضون، بل لعلهم لم يعارضوا هذا ولم يوالوا ذلك في ما مضى إلاّ لأنّ زمناً كان قد قرّر لهم ذلك ثم اعتادوه. ولكن لا يسعك إلا أن تسجل السرعة في نشوء العادات وفي تغييرها.

خلاصة القول أن الصور كثيرة وهي تجمع، إلى جمود الملامح، لزوجة التعابير

وميوعتها. يستبقي اللبنانيون شيئاً ما من الصور الأصلية التي تتوزعهم ولكنهم يقرأونها على أنحاء تختلف باختلاف الظروف، ويرتبون على كل قراءة مقتضاها. ولعل في هذا دليلاً على أننا نقيم في عصور مختلفة في آن واحد. ونقيم في السلم والحرب أيضاً في آن معاً. ولكن تمييز الملمح الأصلي من التعبير العارض أمر سرعان ما يغدو شاقا، وسرعان ما يتعذر الفصل الواضح بين الهزل والجد. قد يكون بين اللبنانيين اليوم كثيرون ما يزالون قادرين على استغراب الصورة التي يردها إليهم سلوكهم عن أنفسهم. وذلك أننا، من غير شك، في مرحلة انتقال وتغيير. ولكن هل تبقى للمرء قدرة على الاستغراب حين يطول كثيراً عهده بالشيء المستغرب؟ فما بالك أن يكون هذا الشيء المستغرب هو صورته في المرآة.

I - 6

كم جَسداً للمَلك اللبناني؟ (*)
محكٌّ ديمقراطيٌّ لنظام الطوائف

... تنشأ الديمقراطية وترسو على انحلال المعالم الدالة على اليقين.

كلود لوفور

أولاً: في حق طال نكرانه

لم يصدر القانون الذي يرعى حرية تأليف الجمعيات في فرنسا إلاّ عام ١٩٠١[١]. أي أنه تقدم بسبع سنوات لا غير قانون الجمعيات العثماني الذي لا يزال إلى اليوم ينظم نشوء الجمعيات، بما فيها الأحزاب السياسية، في لبنان. كان قد مضى نحو قرن وربع القرن على قيام الثورة الفرنسية الكبرى وعلى «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» وعلى نشوء الجمهورية الفرنسية الأولى في أعقابهما، وهي الجمهورية التي استوى نظامها مثالاً عالمياً للأنظمة الديمقراطية الحديثة، في أوروبا خصوصاً، وفي أقطار متفرقة من المعمورة كانت أجزاء متباينة الأوضاع من الأمبراطورية الفرنسية أو استلهمت النموذج الديمقراطي الذي اعتمدته أوروبا الغربية، بعد استشراء جاذبيته.

---

* وضعت هذه الدراسة في ربيع ١٩٩٢. وكانت معدّة، في الأصل، لتكون فصلاً من مؤلَّف جماعي. ولكن المؤلَّف لم يصدر. فنشرت الدراسة في مجلة **أبعاد**، ع ٦، أيار ١٩٩٧.

١. Madaule, J., *Histoire de France,* Paris, Gallimard, 1966, vol. 3, pp. 84-85.

وكانت حرية التنظيم النقابي قد أقرّت للفرنسيين قبل حرية تأليف الجمعيات بسبعة عشر عاماً فقط، أي بعد إقرارها في بريطانيا بستين عاماً وبعد نحو قرن على صدور قانون لوشابلييه، في خلال الثورة الفرنسية الكبرى، وهو القانون الذي أريد به كنس الاعتصاب المنظم، بمختلف صوره، من أفق العلاقة ما بين المواطن والدولة[٢]. أما الأحزاب السياسية، وهي كانت، في أيام الثورة، أندية تتبعها تيارات، فلم تدرك، هي الأخرى، صوراً قريبة من التي نعرفها لها اليوم، إلا بعد مخاض عسير استغرق معظم القرن الماضي[٣]. هذا مع وجوب التذكير بأن فرنسا كانت مملكة مرّتين وامبراطورية مرّتين، على مدى سبعين عاماً من القرن المذكور، وأنها لم تستوِ جمهورية مستقرة، هي الثالثة، إلا في الربع الأخير منه، وذلك بعد الثانية العابرة التي سطعت بين ثورة ١٨٤٨ وانقلاب لويس بونابرت.

يوحي هذا كله بمقاومة، تبدو مدهشة أول وهلة، واجهت بها الثورة التي أطلقت أول إعلان عالمي المدى والصدى لحقوق الإنسان واستقرت «خرافة تأسيس» للدولة الديمقراطية الحديثة، حقاً من حقوق الإنسان ومبدأ من مبادئ النظام الديمقراطي عاد فأقرّه بكل الوضوح المفروض، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة في نهاية العام ١٩٤٨[٤]. ذاك هو حق الأفراد في أن ينتظموا، بحرية، في الجمعيات السلمية، وهو ما سنسمّيه هنا، اجتهاداً منّا وطلباً للاختصار، حق الانتظام تمييزاً له من حق عقد الاجتماعات (droit de réunion) أي حق التجمّع العابر المتصل بمناسبة بعينها. هذا مع العلم أن مفهوم العبارة الفرنسية (droit d'association) يتوزع توزعاً حائراً، بعض الشيء بالعربية، على عبارات عدّة تذهب من الاقتران إلى التجمع إلى التشارك... الخ.

ما سرّ هذه المقاومة التي ظل التشريع الفرنسي، بما فيه التشريع الملكي وذاك الإمبراطوري (وقد نعت كلاهما بـ «البرجوازي») يبديها حيال حق الانتظام المذكور؟ قد يستحسن تذكر الجواب الماركسي عن هذا السؤال، وهو المتمثل بالقول إن

٢. أنظر: المصدر نفسه، ص ٨٥، و Michelet, *Histoire de la Révolution Française*, Bibliothèque de la Pléiade, Paris, Gallimard, 1952, vol. 1, p. 568.

٣. Lancelot, A., «Partis politiques», dans: *Encyclopaedia Universalis*.

أنظر أيضاً: ديفرجيه م.، **الأحزاب السياسية**، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨٣، ص ٦-١٩.

٤. أنظر نص «الإعلان» بالعربية، في: Colloque international, *Les Droits de l'homme*, 1948-1988, Paris, 1989, pp. 149-151

البرجوازية كانت راغبة، إبّان ثورتها الصناعية، عن التسليم للفلاحين وأهل الحرف الذين أخذت الحضارة الجديدة تجتثهم من أريافهم ومشاغلهم وتزج بهم في جحيم المصانع والمناجم والمدن، بالحق في المحافظة على صيغ تنظيمية كانت لهم، أو في استحداث صيغ أخرى للتنظيم، بحيث تتعزز بهذه أو بتلك قدرتهم على مقاومة الاستغلال الجديد. كانت البرجوازية الصناعية راغبة في «تذرية» العمال، أي في ردّهم ذرّات بشرية، تقطع عليها سبل الإرتقاء إلى وعي هويتها الطبقيّة الجامعة ويحال بينها وبين استجماع قواها للمقاومة[٥]. على أن هذا الجواب - وإن كان يشير إلى واقعة هيكلية مؤكدة - يتوصل إلى الواقعة المذكورة من خلال التأويل الذاهب من مفردات الأحداث إلى المعطى الثابت. أي أنه يطّرح تعليل حلقات السياق المتعاقبة، في الزمن، بعضها ببعض، ويكتفي بردّها إلى مرجع واحد، يسري مفعوله التعليلي على فئة تامة من الوقائع تحيل كل منها إلى المرحلة التاريخية برمتها. هذا بينما يصلح لنا نحن، ها هنا، أن نبقى على سويّة السياق الظاهر للحوادث، إذ منه ورثنا - نحن وسوانا - لغة نظمنا السياسية ومثلها العليا ومعاييرها المعلنة.

عليه تمسي واجبة الإشارة إلى التلازم ما بين المناقشات التي أفضت بالجمعية الوطنية إلى إعلان حقوق الإنسان في أواخر آب/ أغسطس ١٧٨٩ ومراسيم ليلة الرابع من آب/ أغسطس الشهيرة التي باشرت دك نظام الإقطاع في فرنسا إلى غير رجعة. فإن الإعلان حمل، بين ما حمل، من مجيئه بعد المراسيم المذكورة، الخوف من انبعاث «الهيئات» الوسيطة» التي كانت حلقات الوصل ما بين قواعد النظام الإقطاعي، المتجاورة على انفصال، وبين قممه المتعددة أيضاً[٦]. هذا التجاور والتعدد كانا يحولان دون الأمة وصورة الوحدة التي نعرفها لها منذ الثورة الفرنسية وكانا يجعلان الملك أقرب إلى أن يكون كبيراً لأهل الإقطاع منه إلى أن يكون صاحب السيادة على شعب موحد. وكانت تلك الهيئات الوسيطة أنواعاً كثيرة بينها أصناف المهن وبينها الطوائف والبرلمانات والمحاكم ذات السيادة، بل بينها أيضاً - في تفسير

---

٥. Soboul, Albert, *Histoire de la Révolution Française,* Paris, Gallimard, 1962, vol. 1, p. 209.

٦. أنظر نصوص المراسيم في: Hall Stewart, J., ed., *A Documentary Survey of the French Revolution,* New York, Macmillan, 1951, pp. 107-110.

راجع لمحة عن مصيرها في التطبيق، في: Soboul, *ibid.*, pp. 168-171.

مونتسكيو - الإكليروس والأرستقراطية نفساهما وسلطات الأقاليم والمدن[٧]. وكانت كل هيئة تعد شخصاً معنوياً يخضع لأعرافه الخاصة ويحتمي بها ويملك الحق في مقاضاة من يتجاوز عليها. وكان الملوك أنفسهم قد عانوا قروناً مقاومة الهيئات لتوسيع سلطانهم واستتباب أمرهم. فباتت خشية أهل الثورة شديدة من أن يفضي نصب سيادة الشعب في وجه سيادة الملك، لا إلى إرساء سلطة واحدة لشعب واحد، بل إلى استشراء أمر السلطات المسوّرة بالعصبيات الجزئية والمصالح الخاصة مجدداً. لذا كان للخوف من نهضة «الهيئات الوسيطة» أن يعمّر تلك المدة الطويلة، وبقي ورثة الثورة يأبون إقرار «الحق في الانتظام». ولم يكن «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» قد نصّ بطبيعة الحال، على هذا الحق، ولا نصّت عليه، في فرنسا، إعلانات ودساتير عدة خلفت الإعلان الأول على مدى سنوات الثورة أولاً ثم على مدى القرن التاسع عشر برمته.

كان مراد الثورة أن تستوي المسافة رقراقة ما بين الفرد والدولة. ولم يكن المحذور أن تتوزع سلطات الدولة مراتب منها المحليّ ومنها المركزي، وأن يتخذ جهاز السلطة، بالتالي، صورة الهرم. فهذا مبدأ كان التسليم بضرورته حاصلاً، مع ميل شديد إلى المركزية، أي إلى الإلحاق الوثيق للمستويات الدنيا بالعليا، عرف به، بخاصة، الحزب اليعقوبي وحمل النظام الفرنسي آثاره إلى اليوم، بحيث بقيت الوحدة القصوى للدولة - الأمة تجد ترجمة مباشرة لها في الوحدة القصوى للسلطة العامة، بمستوياتها كافة. كان التسليم حاصلاً أيضاً بمبدأ فصل السلطات الثلاث الذي جاء به مونتسكيو وجعلت منه الثورة درعاً يقي الشعب، الذي هو مصدر السلطات جميعاً، جور السلطة الحاكمة أو التنفيذية. فحيث يستبعد العسف وتحد السلطة بالقانون من جهة ويكون الشعب، من خلال نوابه المنتخبين، هو المشترع وهو ناصب الحكومات والرقيب عليها وصاحب الحق في عزلها، من جهة أخرى، يعود الاستبداد شيئاً في خارج متناول الحكام. كان مبدأ التفويض الشعبي للسلطة، من خلال الانتخاب الحر، هو إذن الضمان الهيكلي لردع نزعة الاستبداد. وأما تكوين رأي الشعب في مسلك السلطات وإعلانه فكانت تضمنه حريّة الرأي والتعبير وما يتبعها من حقوق سياسية، ولم يكن ينظر إلى الحق في الانتظام على أنه واحد من هذه الحقوق.

---

٧. أنظر: Art. «Corps Intermédiaires», dans: *Encyclopaedia Universalis.*

١ . أولوية الفرد

الفرد والدولة إذن. ولكن لأيهما تكون الأولوية؟ اعترف «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» نفسه بضرورة السلطة العامة ولم يترك في هذا الشأن موضعاً لشبهة. فإن مثال إلغاء الدولة، الذي أخذ به الفوضويون وجعلت منه الماركسية تتويجاً للتاريخ، لم يكن عنصراً ذا حضور في المخيلة السياسية لثورة ١٧٨٩ . على أن إعلان الحقوق قاطع في إثبات أسبقية البشر الأحرار على كل سلطة وفي نصب حماية الحريّة الطبيعية للأفراد وأمنهم وسائر حقوقهم غاية لوجود الدولة[٨] . هذه الأسبقية المبدئية هي الجذر المشترك لفلسفة حقوق الإنسان ولفلسفة الديمقراطية، وهو جذر لم يثبت على غيره بنيان لنظام ديمقراطي في العالم الحديث وبقي كل إنكار له أو تجاوز عليه أو تقديم لسواه عليه مطعناً يطول إلى الأساس في ديمقراطية من أنكر أو تجاوز أو قدّم وفي استحقاق كل نظام أقامه أو يسعه أن يقيمه صفة الديمقراطية.

والحق أن مصطلح «الفرد» لم يكن هو المعتمد غالباً في منطوق الثورة الفرنسية ولا - على التخصيص - في إعلان حقوق الإنسان والمواطن. كان الفرد منقسماً إلى «إنسان» و«مواطن». ومع أن جوليان فروند يصيب في ملاحظته ما يقع فيه الإعلان من خلط بين الحقوق «الطبيعية» (وموضوعها الإنسان) والحقوق السياسية (وموضوعها المواطن) ومن وصول إلى الجمع في مادة واحدة ما بين حق خاص وحق عام[٩]، فإنه يبقى صحيحاً أن الإعلان لا يفوته، منذ عنوانه ومقدمته، التمييز ما بين الطبيعي والسياسي وأن خطّ الفصل فيه ما بين الخاص والعام هو نفسه، في نهاية الأمر، خط الفصل ما بين الإنسان والمواطن. هذا وحقوق «الإنسان»، في عرف الإعلان، حقوق طبيعية، لا يحدّها غير حقوق غيره من أشباهه، لأنه هو نفسه موجود طبيعي. فيكون كافياً أن يخلى ما بينه وبين هذه الحقوق لتتحقق، في ممارسته إياها، بمجرد ملازمته لسجيّته. أما الحقوق السياسية فهي ما يحصن حقوق الطبيعة ويحول دون افتئات الغير - بما فيه السلطة - على إحقاقها في حدود حقوق الغير.

هذا والحقوق السياسية هي حقوق المواطن. وهذا الأخير هو الإنسان في تساميه

---

٨. Soboul, *ibid.*, p. 205.

٩. Freund, J., *L'Essence du politique* Paris, Sirey, 1965, p. 364.

عما هو خاص ولصيق بالطبيعة ليستحق - على نحو شبه صوفي - صفة «العضو في صاحب السيادة» أي في الأمة. وهو عضو يوجد بالنظر إلى شبهه بأشباهه - لا إلى انفراده عنهم - وإلى لزومه جانب الحرص على جماعتهم - لا على نفسه أولاً - أي على الأمة وعلى الدولة أو على الدولة - الأمة من حيث إن سلامتها واستقامة أمورها هما ما تسلم به حقوق أفرادها الطبيعيين وتستقيم به أمورهم[١٠]. ويشبه تسامي الإنسان في المواطن تسامي الشعب في الأمة، لولا أن الأم هي الأقرب، في الزوج الثاني، إلى «الطبيعة» وهي، شأن الإنسان الطبيعي، لا تحتمل الانقسام[١١].

إذن تتدرج الديمقراطية، في تأسسها على حقوق الإنسان، من الإنسان - المواطن إلى الدولة - الأمة. وهي إذ تجعل من الإنسان الغاية، مركزة قيمته في الحرية، تشرط ضمان حريته بعضويته المباشرة في الأمة، صاحب السيادة الجديد ومصدر سلطة الحق الحالّة محل سلطة العسف والمشروطة بالمساواة، صفة المواطنين الأصلية، المؤسسة على اشتراك البشر في طبيعة واحدة قوامها الحرية. وإذا كان على الدولة أن ترعى

---

١٠. Burdeau, G., «Démocratie» dans: *Encycopaedia Universalis*, et «Politique et pouvoir dans la société de demain» dans: *Ibid.*, *Organon*, pp. 165-183.

وبخاصة خاتمة المقالة التي يعرض فيها للتحول، في المجتمعات المعاصرة، من «المواطن» إلى «إنسان الموقع» ثم إلى «الإنسان المألول» (المسكون بالآلة)، معلناً تشاؤمه بمصير الديمقراطية.

١١. هذا ما تعتقده الأم في نفسها غالباً. وقد تراجع، عبر الأزمات التاريخية وما صحبها من تحولات في نظم الأفكار، دور تصور «الطبيعة» بما هو حامل لتصوري المواطن والأمة. تراجع، من جهة، دور «الطبيعة البشرية» بما هي مرجع أخير لحريّة المواطن. وتراجع، من جهة أخرى، دور «الروح» (المختزن في اللغة وفي الفكر والفن. . . الخ) و«العرق» و«الأرض»، بما هي مراجع طبيعية لوجود الأمة. ومالت صورة «الإنسان» و«المواطن» إلى حالة شبه وضعيّة، تستبقي الحكم معلقاً في شأن مرجعها الأخير. ومالت صورة «الأمة» أولاً إلى اتخاذ «الثقافة» مرجعاً لها، منذ أن أخذ تصور الثقافة (بما هي صور وقيم وتقاليد محسوسة) يزدهر في أواخر القرن الماضي. على أن الأهمية الممنوحة لهذا التصور تناقصت أيضاً في العهد الأخير وعاد بعض الفرنسيين مثلاً يصفون مجتمعهم (الذي كان بين اكثر المجتمعات إدلالاً بثقافته الجامعة، المهيمنة على ثقافات محلية مستسلمة) بأنه مجتمع «متعدد الثقافات». هكذا مال الميزان لمصلحة الدولة وديمومة المؤسسات في الزوج المؤلف من الدولة والأمة. على أن مثالي «المواطن» و«الأمة»، بقيا ضابطين لا يستغنى عنهما لسياسة العالم المعاصر ومجتمعاته.

أنظر في مثال الأمة وعوامل نشأته:

Mairet, Gérard, «Peuple et nation», dans: Chatelet, F., éd., *Histoire des idéologies,* Paris, Hachette, 1978, vol. 3, pp. 57-79 et Gellner Ernest, *Nations et nationalisme,* Paris, Payot, 1989, chap. 5 et 9.

مصالح الأمة وحقوق البشر - المواطنين فإن الأمة محكّمة، على مستوى المثال، والمواطنين الأفراد محكّمون، على مستوى الواقع، في أمر هذه الرعاية: في أطرها الشرعية وفي صلاح القائمين بها أو فسادهم. ويتيح فصل السلطات والانتخاب العام الدوري للسلطة المشترعة جعل هذا التحكيم واقعاً مستمراً. وفي أصل هذا كله يقع الفصل ما بين الخاص والعام وما بين الطبيعي والسياسي، على صعيد الأفراد، ويقع اتحاد الخصوصية والعمومية والطبيعة والسياسة في الأمة وتقع الطبيعة السياسية للدولة بما هي هرم يكوّن قاعدته المواطنون ويمنحونه شرعية سلطته من خلال التفويض(١٢). وما هو جدير بالتسجيل أن التفويض لا يتدرّج من مراتب دنيا في السلطة إلى مراتب عليا، بحيث تنشأ هيئات تحجب السلطة في مستواها الأعلى، عن مصدرها أي عن المواطنين. وإنما ينتخب المواطن مباشرة أسمى السلطات وأمها وضابط سياستها، وهي السلطة المشترعة(١٣). وفي أي حال تبقى تبعية السياسة لحقوق الطبيعة، والسلطة لإرادة المواطن، بما هو عضو في صاحب السيادة، مبدأين ينتقض بنقض أي منهما أساس الديمقراطية ويمسي استحقاقها لاسمها أثراً بعد عين. أما الأصل الجامع لهذين المبدأين - قبل أن يفصل بينهما النظر - فهو أن الإنسان الفرد هو غاية الاجتماع وأن حاجته إلى الاجتماع هي مسوّغ العقد الاجتماعي.

٢ . سيرورة متشعبة

هذا ونحن حين نستخرج معنى الديمقراطية من منطوق الثورة الفرنسية، إنما نقف عند أصل الديمقراطية الحديثة، على ما هو معلوم، ونستجوب خرافتها المؤسسة(١٤). وما كان ابتداؤنا بذكر «الهيئات الوسيطة» وحذر أهل الثورة من انبعاثها إلا لكون هذا

١٢ . Freund, *Ibid.*, chap. 5, pp. 291-298 et Passerin D'Entrêves, A., *La Notion de l'Etat*, Paris, Sirey, 1969, 3ème partie, chap. 3.

١٣ . لا نقصد بهذا أن مبدأ الاقتراع العام أخذ به منذ ولادة الديمقراطية الحديثة. فالواقع أن الثورة الفرنسية اتبعت نظام اقتراع حصرياً ذا درجتين.

أنظر: Soboul, *Histoire de la Révolution Française*, vol. 1, pp. 209-210.

واضطرت فرنسا إلى انتظار ثورة ١٨٤٨ والجمهورية الثانية لتشهد تطبيق مبدأ الاقتراع العام، أنظر: Duveau, G., *1848*, Paris, Gallimard, 1965, pp. 107-110.

وأما النساء فلم يحصلن على حق الاقتراع إلا غداة الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٦! وفي هذا أيضاً سبقت فرنسا لبنان بسبع سنوات لا أكثر!

١٤ . العبارة من: Furet, F., *Penser la Révolution Française*, Paris, Gallimard, 1978, pp. 14-15.

عرضاً ساطع الدلالة على اقتران سيادة الأمة، عند واضعي إعلان الحقوق (وهذه السيادة اسم آخر للديمقراطية) بتحرير المواطنين، أي بإقرار سيادتهم على أنفسهم وعضويتهم، بهذه المثابة، في الأمة دون وسيط مفروض ينيب نفسه عنهم في هذه العضوية من غير حاجة إلى إنابة منهم. عليه وجدنا للحذر المذكور دلالة خاصة بالحالة اللبنانية لا يصعب على القارئ تبينها، منذ الآن، ونحن سنعود إليها على أي حال.

غير أننا مضطرون، قبل العكوف على الحالة اللبنانية، إلى الاعتراف بأن موكب الديمقراطية وحقوق الإنسان سلك في الأعوام المئتين التي تقضت منذ الثورة الفرنسية مسالك متشعبة وتكاثرت صوره ومالت معالمه إلى شيء من الاختلاط. على أنه يبقى ممكناً تمييز اعتبارين رئيسين أفضيا تكراراً إلى نخر النواة الصلبة للمعتقد الديمقراطي وهي هذه الأسبقية المبدئية للفرد الحرّ ولحقوقه على الجماعة وضرورات نظامها، في حدود كون الأول غاية للثانية وكون الثانية ضرورة للأول. والأول من هذين الاعتبارين هو اعتبار الأمة، بما هي موجود سياسي-طبيعي، سامية عن أفرادها وعناصرها سمّوا يجيز تقديم مصالحها ومقومات عظمتها على مصالح الأفراد والعناصر جملة وتفصيلاً. هذا التقديم الذي هو سمة القومية جاء في كثير من الحالات باتاً لا تكاد تعرف له حدود وأجاز في الحروب المتمادية بين الأمم الوصول بسحق الديمقراطية وبالتجاوز عن حقوق الإنسان إلى ذرى كانت أولاها الملاحم النابليونية وكانت آخرها الفاشية والنازية. هذا مع غض النظر عن الحروب الاستعمارية التي استوى فيها تصدير الحضارة الديمقراطية غشاء رقيقاً لنحر حقوق الإنسان على مذبح الأثرة القومية. ذاك إذن هو الاعتبار الأول. وأما الثاني فتمثل بتقديم الطبقة على أفرادها - وعلى غيرها - في إطار المشروع الثوري الرامي، نظرياً، إلى إزالة الطبقات والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان. وقد كان النظر، في هذا الإطار، إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، في صيغتها المنبثقة من الثورة الفرنسية، على أنهما حجاب صوري لدكتاتورية البرجوازية، مسوّغاً لطمس الحدود، باسم تناول «الكل» والغوص على «الجذر»، ما بين الخاص والعام وما بين الطبيعي والسياسي. فبات ممكناً تعليق الحريات سعياً وراء التحرير وهدر الحقوق الحاصلة طلباً لرد الإنسان إلى ذاته. ولم تكن الأمم أقل تعرضاً لمطرقة المثال الطبقي من الطبقات أو من الأفراد. فهي اعتبرت، في الأساس - على الرغم من أي تحفظ أو استثناء فرضته الضرورة المرحلية - صوراً من التضامن والاجتماع معوّقة لعالمية المشروع الثوري ومموّهة لعالمية

الاستغلال والاستلاب الطبقيين. كانت المواجهة الثورية إذن شاملة بعدي البنيان الديمقراطي: الفرد بما هو إنسان حرّ بحكم الطبيعة وبما هو مواطن عضو في صاحب السيادة، والأمة بما هي صاحب السيادة هذا. فلم يبق من سيادة إلا لحزب الطبقة المتحد مع الدولة، أي للسلطة المتحدة مع نفسها والمتخذة من كل ما ومن عداها مجرد موضوع لها، ملقى إلى خارج نطاق السيادة والسياسة ومكشوفاً أمام احتمالات العسف في نطاق الحق الطبيعي أيضاً.

هذان الاعتباران - ونحن لا نزال ننظر إلى ثانيهما يقاسي نزعه الأخير، وننظر إلى أولهما يكبو وينهض أو يطأطئ ويداري أزماته بالحسنى - بقيت منهما بصمات على مضمون الديمقراطية وعلى فلسفة حقوق الإنسان لا تجوز الغفلة عن أهميتها. فالحروب بين الأمم، من قومية واستعمارية، أفضت إلى ولادة متدرجة صعبة، منذ الحرب العالمية الأولى، لنظام الدول المعاصر وللمبادئ التي تنظم العلاقات في ما بين هذه الأخيرة وتضغط على أنظمتها الاجتماعية السياسية أيضاً. فنشأت عصبة الأمم ثم منظمة الأمم المتحدة وجرى الإقرار للشعوب بحق تقرير المصير ثم حظر الرق ودين التمييز بسبب العرق والتمييز بسبب الدين وما جرى مجراهما وأقرّ للأقليات بالحق في حفظ هوياتها... الخ، والأواصر غير خفية بين هذه المبادئ ومبادئ الثورة الفرنسية التي أخذت منذ البداية بالحق في مقاومة الاضطهاد ثم ألغت الرق في فرنسا وبعدها في المستعمرات وأقرت - بعد تردد - حرية العبادة... الخ[١٥]، وإنما كان الجديد تعميم المبادئ المذكورة على الدول ودخولها نطاق العلاقات في ما بينها، وظهور مراجع دولية لرعاية تطبيقها، وخروجها الصريح، بالتالي، من نطاق الحريات الفردية. وأما اعتبار المصلحة الطبقية فإنه انتهى إلى القول بوجود بعد اجتماعي للديمقراطية أو بديمقراطية اجتماعية وإلى إدخال الحقوق المترتبة عليها في إعلانات حقوق الإنسان وفي إعلانات المبادئ التي صدرت بين الحربين وبعد الحرب الثانية، إما عن دول غربية مفردة أو عن المنظمات الدولية[١٦]. هذا عدا المكانة المتنامية التي أخذت هذه الحقوق تحتلها في مختلف التشريعات بما فيها دساتير الدول. في كل هذا بقي الجهد يبذل لدرء كل طغيان من حقوق الدول والجماعات على حقوق الافراد. بل إن دفاع الهيئات الديمقراطية

---

١٥. أنظر: Soboul, *ibid.*, p. 209 et vol. 2, pp. 325-333.

١٦. أنظر: Burdeau, G., et. al., «Droits de l'homme,» dans: *Encyclopaedia Universalis*.

(ناهيك بالدول) عن حقوق الإنسان في أي بلد من البلدان اتخذ، في أحيان كثيرة، صورة الاستثناء من المبدأ القاضي بامتناع كل دولة عن التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول. وهو استثناء لا يزال نطاقه يتسع في العقود الأخيرة. ثم إن الحقوق الاجتماعية نفسها نحت، حيث أدرجت بين حقوق الإنسان والحقوق الدستورية للمواطنين، إلى الاستواء، لا حقوقاً للجماعات، بل حقوقاً فردية لكل إنسان أو لكل مواطن. هذا مع الإشارة إلى أن كلامنا هنا لا يغادر مستوى المبادئ والشرائع وأن البحث في حقيقة التزام الدول الراعية لمبادئ الديمقراطية ولحقوق الإنسان بهذه المبادئ والحقوق، أي في مقدار التطابق بين الأقوال والأفعال في هذا الصدد، إنما يقع خارج موضوعنا كلياً. وإنما أردنا القول إن الاغتناء التاريخي لتصوري الديمقراطية وحقوق الإنسان لم يأت تغييراً في جوهر ما سميناه نواتهما الصلبة، ولم يستبدل بهذه النواة شيئاً غيرها. فإذا نحن وصلنا أخيراً إلى السؤال: هل النظام اللبناني نظام ديمقراطي وهل حقوق الإنسان مرعية في إطاره؟ فإن المقياس الذي جهدنا في وضعه لإحكام الجواب لن يكون قد تغيّر بين يدينا قبل أن تتاح لنا محاولة استعماله.

تبقى إشارة أخيرة، في نطاق التاريخ الواقعي لواحد من حقوق الإنسان ومن مبادئ الديمقراطية في آن، هي، في الحقيقة، عود على بدء. وهي أن الثورة الفرنسية لم تكن، في واقع سيرورتها، مستغنية عن «حق الانتظام» الذي شدّدنا على مقاومتها لإقراره. بل إن هابرماس يوضح أن هذا النصف الثاني من القرن الثامن عشر هو الذي شهد نشوء «الرأي العام» بتكوّن مؤسسات الصياغة والنقد التي حبته استقلالاً مبدئياً عن مؤسسات السلطة[١٧]. ومن مؤسسات الرأي العام، في ذلك الوقت، الصحافة والنوادي والصالونات السياسية ... الخ، ومعلوم نصيب «النوادي» السياسية من قيادة الثورة الفرنسية والتعبئة لأيامها الكبرى ورسم الخطوط بين الاتجاهات التي تنازعتها في السياسة والتشريع. حتى أنه ينسب إلى روبسبيير، في ذروة سلطانه، السعي لإرساء الجمهورية على نوع من الحزب الواحد[١٨]. في أي حال، كان القرن التاسع عشر، في أوروبا، قرن مخاضٍ متماد لفكرة التنظيم، ابتداء من القاعدة، بما هو بديل من القيادة

١٧. Habermas, J., *L'Espace public,* Paris, Payot, 1986, pp. 77-79, et Ozouf, Mona, *L'Homme régénéré: Essais sur la Révolution Française,* Paris, Gallimard, 1989, pp. 21-53.

١٨. Art, Jacobins, dans: *Encyclopaedia Universalis*

الفردية أو من مجرد إنشاء الكتل في البرلمان. وارتسم، بسرعة نسبية، خط الفصل بين مستويين أو طرازين من التنظيم هما النقابي والسياسي. وكانت الثورة الصناعية آخذة في ضرب القواعد الواقعية لصور الانتظام التقليدي ذي الطابع الإلزامي، وهو الذي كان أساسه يراوح بين لحمة الأسرة ولحمة الحرفة ولحمة السلك ... الخ. هكذا أمكن أن يوجد، مع ما سمّي «تحرير قوة العمل» (أي فك الأواصر التقليدية التي كانت تشدها إلى مواقعها وتشد عناصرها بعضها إلى بعض) نوع جديد من الانتظام هو الانتظام الطوعي أو «الحر»، وصورته الأصلية هي «التخيير» المبدئي للفرد في أمر عمله. هذا التخيير وجد فيه ماركس، على ما هو معلوم، خدعة الرأسمالية الكبرى. ولكنه فرض شرعيته، في النهاية، على أنه صورة الانتظام الموافقة لحقوق الإنسان الطبيعية ولحريته. وكانت حرية الانتظام النقابي والسياسي، بين ما كانته، رداً على تجريد قوة العمل التي «حررتها» الرأسمالية من كل أنواع الحماية التي كانت تحيطها بها مؤسسات التقليد. وحين أقرّ قانون ١٩٠١ الفرنسي حق الانتظام، كانت صفة «الحر» قد غدت ملازمة لكلمة الانتظام. وحين نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، في إحدى مواده، على حق الانتظام هذا، حرص على أن يقرن بنص المادة بنداً ثانياً لا يدع مجالاً لشبهة في القصد. فأكد أنه «لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما»(١٩).

---

١٩ . المادة العشرون من الإعلان. وقد شدّد كثيرون على أن حرية الانتظام بما تنتهي إليه من تعبير منظم ومتوازن، إلى هذا الحد أو ذاك، عن اتجاهات الرأي العام ومن إظهار جماعي للمصالح الجماعية، إنما هي ركن ركين لا ينهض مع فقدانه بناء للديمقراطية. فرأى دوفرجيه مثلاً أن ديمقراطية المواطنين الأفراد التي وقف عندها بعض تيارات الثورة الفرنسية الكبرى، مستنداً إلى قراءة مجزوءة لفلاسفة القرن الثامن عشر، إنما هي ديمقراطية وهمية، ودافع عن ضرورة الأحزاب، على علاتها، لتحقيق الديمقراطية. ورأى سوبول - مستوحياً في ذلك ماركسيته - أن افتراض التقابل ما بين السلطة والمواطنين، بما هم أفراد، كان مآله تسليم السلطة رقاب المواطنين وحرمان هؤلاء القدرة على حماية أنفسهم منها. هذا إلى كون التيارات السياسية، في فرنسا الثورية، لم تكن من غير تنظيم قط. فإن ميشليه يشير مثلاً، إلى أن نادي اليعاقبة «انتسب إليه، في عامين، ألفان وأربعماية جمعية، كانت موزعة على عدد مماثل من المدن والقرى».

أنظر: Michelet, *Histoire de la Révolution Française*, vol. 1, p. 427, Soboul, *Histoire de la Révolution Française*, vol. 2, p. 327. وديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ص ٤١٩-٤٢٣.

على أن الصحة المؤكدة لهذه الملاحظات يجب ألاّ تنسينا أنه إذا كانت الديمقراطية لا تستقيم بتفتيت جماعة المواطنين إلى جزيئاتها الأولى، فهي مستحيلة الوجود أصلاً على قاعدة الانتظام الإجباري في جماعات الطبيعة أو جماعات التقليد.

٣ . مفاصل

ها هنا يرتسم خط الفصل ما بين الخاص والعام، إذ الخاص متعلق في آن بالفرد، من حيث هو كائن طبيعي وبالأمة من حيث هي مجتمع طبيعي ومدني. والعام مشرف عليه لا لإخضاعه لمثال خارج عنه بل لحاجة الأفراد في تفتحهم إلى ما ليس في أيديهم، بوصفهم أفراداً، ولجنوح بعضهم المحتمل إلى تجاوز حده والجور على غيره بما لا يبيحه القانون. ويفرض هذا الإشراف، من الجهة الأخرى، حاجة المجتمع المدني إلى مجال عام تنتظم من حوله خلاياه وتتنفس فيه ولا يعدو بعضها على بعض. فللعام الأولوية من حيث هو حاجة مشتركة وللخاص الأولوية من حيث هو قيمة أصلية.

ولما كانت السلطة موضوعة في مقابل الحرية ومسخرة لها، كان الأصل في الأشياء الإباحة (نعرف ذلك من الشرع الإسلامي ونعرفه من كل شرع وضعي ديمقراطي المشرب) وكان التحريم أو الحظر استثناء، في الأصل، مهما تتعدّد وجوهه وأسبابه.

والفرد والأمة موطنان للوحدة، إذ هما موجودان «طبيعيان» فلا ينقسمان. وأما الشعب، بما هو العبارة الجامعة للعام، والمجتمع المدني، بما هو العبارة الجامعة للخاص، فهما موطنان للاختيار، وهما، بالتالي، مجالان للتناقض والانقسام. وإذا كانت سلطة القانون، بعامة، هي ما يضبط، برفد من المثل والأعراف، تناقضات المجتمعين «الطبيعي» (أو التقليدي) والمدني، على النحو الذي يحفظهما ويحفظ عناصرهما، فإن السياسة، بعامة، والسلطة السياسية، بخاصة، هي ما يضبط، برفد من المثل والأعراف أيضاً، تناقضات الشعب على النحو الذي يحفظ وجوده وحقوق المواطنين أفراداً وجماعات. وذلك على أن يستبقى أيضاً مجال الحرية المتاح، في المجتمع المدني وفي حياة الوحدات الاجتماعية، الطبيعية والتقليدية، بحكم وجود الخط الفاصل ما بين هذين والسياسة وما بينهما والسلطة السياسية.

ما الذي يحول، في النظام الديمقراطي، دون جور السياسة على الطبيعة ودون جور العام على الخاص، مع استبقاء سلطان للسياسي وللعام يمكنهما من حماية الطبيعي والخاص وحفظ حقوقهما؟ إنه الشرع أي استبعاد العسف وعبارة الحق. وما يمنع الشرع نفسه من الجنوح إلى الجور، في النظام الديمقراطي، إنما هو وحدة الشارع والمشروع له، وكلاهما الشعب. على أن إعمال هذا المبدأ، في جماعة متعارضة

الاتجاهات والمصالح، يفترض فاعلية سامية لمثال الحرية ولتصور المدنية يعبر عنها القانون نفسه (والدستور بالأولوية) وتجسدها مؤسسات مستقرة. هذه الفاعلية هي ما يحفظ الأقليات من طغيان الأكثرية، في النطاق السياسي، ويحفظ «الطبيعة» و«المدينة» من طغيان السياسة والسلطة. وهي أيضاً ما ينشئ الجسر المبدئي بين دساتير الدول وقوانينها ومؤسساتها وبين إعلانات حقوق الإنسان وسائر الشرائع الدولية العامة والهيئات القيمة على تطبيقها. ولا ريب أن الحاجة إلى معطى ثابت تسند إليه هذه الفاعلية هي ما حمل أصحاب الإعلان الفرنسي وبعض أسلافهم من الفلاسفة على تأسيسها في «طبيعة» لا تتغير ولا يستثنى منها بشر، افترضوها للإنسان. وقد بقيت من هذا الإسناد الرغبة في رد المطاعن عن الفاعلية المذكورة، ولو أن تصور «الطبيعة الإنسانية» فقد كثيراً من جاذبيته وشيوعه ومن قدرته على الاستواء سنداً جامعاً للحرية وللحقوق.

٤. المواطن سائس الإنسان

من هذا كله يتبدى أن الديمقراطية، في إلهامها الأعمق، لا تحتمل إقحام تشكيلات «الطبيعة» والتقليد، بما تقوم عليه من قسر ومصادرة، ولا التشكيلات المدنية بما تقوم عليه من مصالح خاصة متنافرة، في ساحة السياسة، بصفاتها هذه. فلا العشيرة ولا الطائفة ولا العرف، ولا الشركة والنقابة، ولا ما جرى مجراها يسعها أن تكون موجودات سياسية تامة الصفة، في النظام الديمقراطي. والأمران اللذان ينبغي التمييز بينهما تمييزاً صارماً، في هذا الصدد، هما صفة الذات وصفة الموضوع لهذه الموجودات. فإن الديمقراطية تحمي كلاً منها، بما هو موضوع للسياسة يفترض أن لا تعدو السياسة على حقوقه. وهو، بما هو موضوع في السياسة، يستوي ذاتاً في الطبيعة وفي المدينة وفي ما ينظم أمورهما من حقوق خاصة وعامة. وهو، بوصفه ذاتاً في هذا النطاق - أو هذين النطاقين - قد يكون راغباً في حفظ هذه أو تلك من خواصه ويكون له حق فيها واجب الصون والرعاية على السلطة. على أنه، ما إن يتخذ مداراً لرغبته الاستواء ذاتاً سياسية، أي مباشرة السياسة، حتى تمسي هذه الرغبة واجبة الاتجاه، في المنطق الديمقراطي، إلى المساواة في الحقوق، أي إلى درء التمييز المجحف بحقه مع استبعاد التمييز المجحف بحق غيره. أي أن الفرد - المواطن (شأنه شأن ممثله في دائرة السلطة) لا يسعه، من أجل أن يسترد في ذاته وحدة الطبيعي والسياسي

ووحدة الخاص والعام، أن يقحم الطبيعي والخاص في دائرة السياسة، إلا بما هو مواطن، أي باسم اشتمال المواطن على عنصري الطبيعة والخصوصية فيه ومفارقته إياهما في آن. فالمواطنية، في الديمقراطية، حد لا يجوز النزول عن سويته للذود عن حق غيره. وإنما يذاد باسم حق المواطنية عن كل حق سواه ولا يذهب في هذا الذود إلى المدى الذي تنحط فيه المواطنية، بفعل من المواطن، إذ يقدّم عليها ما يقع في دائرة أدنى من دائرتها.

يفترض هذا السموّ بالمواطنية أن لا تظهر في دائرة السياسة علاقات تمثيل من الطراز السائد في دائرة الطبيعة أو التقليد أو في دائرة التشكيلات المدنية الخاصة. ففي كلا هاتين الدائرتين يظهر الفرد تابعاً للوصي عليه أو محصور الإرادة بمصلحة التشكيل الذي انتدبه. هذا بينما لا يصح تمثيل سياسي ديمقراطي لا تكون الأمة مفترضة في أفقه وماثلة على امتداد قاعدته. ولما كانت المواطنية سمواً بالخاص إلى العام - ولو للطلب بحق الخاص أو لرعايته - في نهاية المطاف، ولما كانت الحرية المحدودة بالشرع شرطاً لهذا السموّ، بما يفترضه من قدرة على الانسلاخ عن الأدنى وعن الأضيق، لم يكن مقبولاً أن تصدر سيادة القانون والدولة، في النظام الديمقراطي، عن تمثيل مواطنين مسلوبي الاستقلال أو منتقصيه. والحال أن هذا السلب أو الانتقاص إنما يلازم ما يقع تحت مستوى المواطنية من دوائر الطبيعة والمصلحة. وذلك أن الأفراد لا يتساوون ولا يعدون أفراداً، في الأساس، بما هم آباء وأبناء أو كهنة ورعايا أو عمال، وإنما يتساوون ويعدون أحراراً بوصفهم ناخبين، مثلاً، أي بوصفهم مواطنين.

والحق أن مثال المواطنية قريب الشبه، في موقعه من بنيان النظام الديمقراطي، بمثال الموضوعية في موقعه من ممارسة الرواية التاريخية، أي أن الاعتراف حاصل بامتناع كماله، ولكن الاستغناء الصريح عنه، بل إنكار سموّه على ما عداه، موجب للطعن في شرعية الممارسة وفي استحقاقها لاسمها [٢٠]. وقد أسلفنا أن الديمقراطية تقبل انتقال الكثرة والخلاف من دائرة «المدينة» إلى دائرة السياسة وترسم لهذا الانتقال أساساً شرعياً في حرية الاعتقاد وحرية التعبير (وفي حرية الانتظام لاحقاً) وفي كل ما

---

٢٠. على الرغم من كثرة النقد الذي تناول تصوّر المواطنية لم يستغن أي من الدساتير الديمقراطية - على حد علمنا - عن إطلاق صفة «المواطن» على المواطن، بل تبعت هذه الدساتير في ذلك دساتير أخرى لا تمت إلى الديمقراطية بصلة.

يشبه هذه الحريات أو يليها من بين حقوق الإنسان والمواطن. ويفترض أن الخلاف قد ينجم من مجرد اختلاف الاجتهاد في شؤون الأمة العامة أو من مجرد الرغبة في السلطة، ولكن يفترض أيضاً أنه ينجم من اختلاف المواقع والمصالح في دوائر اجتماعية قائمة في ما دون السياسة. على أن المثال الديمقراطي، وهو يقرّ هذه الشرعية للخلاف وللكثرة، لا يستغني عن غاية التخلص إلى «إرادة عامة» تجسدها الأكثرية، ولا عن الإوالات المفضية إلى صوغ هذه الإرادة وعن المؤسسات القمينة بترجمتها إلى أفعال ووقائع. وربما صحّ اعتبار السياسة، في المثال الديمقراطي، «بنية فوقية» بما هي عبارة عن الكثرة والاختلاف في المجتمع. ولكن هذا الاعتبار يعود غير صحيح ما إن ينظر إلى السياسة من حيث هي صوغ للإرادة العامة، أي من حيث هي تعبير عن واقع المواطنية، صورة الانتماء المشترك، أي المتماثل والمتساوي إلى الأمة. هذا والحق في الإفضاء من دائرة تمثيل الجزء إلى دائرة تمثيل الكل، أي من دائرة الخلاف والكثرة إلى دائرة الوحدة، يفترض حصول ما وجدناه أصلاً من أصول المواطنية، أي حرية الانتساب السياسي وحرية تغييره (بخلاف ما هي الحال في النسب الطبيعي)، وهو شرط تحوّل الأكثرية إلى أقلية وشرط تداول السلطة بالتالي، إلى كونه بعداً من أبعاد المواطنية.

ثانياً: هيئات لبنان الوسيطة

لا يجد ادمون رباط، كبير الدستوريين اللبنانيين في أيامنا، صفة أوقع من صفة «الهيئات الوسيطة» يخص بها الطوائف التي يتألف - أو يتخلف - منها الشعب اللبناني[٢١]. وهو يخص «الهيئات» المذكورة بالمقت نفسه الذي كانت موضوعاً له، في فرنسا، منذ مراسيم الرابع من آب/ أغسطس و«إعلان حقوق الإنسان والمواطن». وقد رأيناه - أي المقت - يحجب المجتمع العلماني الفرنسي مدة نيّفَت على القرن، عن التسليم بحرية الانتظام. وإذا علمنا أن الحذر من التنظيمات الإكليركية كان يحتل مكاناً مميزاً بين أسباب الحجب المذكور، وقعنا على مسوّغ رئيس للكناية التي يجري بها قلم رباط. فلا جرم أن الأخير، حين يصل إلى حديث «الديمقراطية» اللبنانية يجبهها

---

٢١. Rabbath, E., *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel,* Beyrouth, Publications de L'Université Libanaise, 1973, p. 127.

بأحكام غاية في الصرامة، فيقول مثلاً «إن ما يزعم أنه ديمقراطية لبنانية ليس، على وجه القطع، ديمقراطية بمعنى الكلمة الحقيقي، إذ يقوم في مبدإه وفي تنظيمه وفي عمله، على تمييز طائفي، مجسد في المؤسسات، يلي انتماء اللبناني إلى طائفة من الطوائف. ولا يفوته الدخول، فوق ذلك، في تناقض مشهود وثابت والمواد ٢ و٧ و٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ...»[٢٢] وإذ يجد رباط - مستشهداً روسو - في الحرية وفي المساواة أساسين لا لوجود الديمقراطية وحسب بل لوجود الأمة ولوجود المواطن أيضاً، ينكر أن يكون اللبنانيون أمة ومواطنين ويضع عبارة «الشعب» اللبناني هي الأخرى بين مزدوجتين[٢٣].

وما يبدو أنه مقتل الديمقراطية في لبنان، عند رباط، ليس إلا نظم اللبنانيين نظماً قسرياً، من المهد إلى اللحد، في الطوائف الدينية، بحيث لا يجيز القانون للبناني أن يكون شيئاً أو أحداً - ولا أن يكون «مواطناً»، على وجه التحديد - ما لم ينسب أولاً إلى طائفة من الطوائف ليستوي، بعد ذلك، شيئاً أو أحداً في إطارها. ولقد رأيناه يشير إلى كون هذه النسبة تنتهي، ما إن تعبر موشور التنظيم العام للعلاقات بين الطوائف في المجتمع وفي الدولة، من حيث هي المكونات الجماعية الأولى لهذين الأخيرين، إلى التمييز بين اللبنانيين، من حيث هم أفراد (عادلاً كان التنظيم العام أم جائراً) وإلى إنشاء «أوضاع» يصفها ربّاط بأنها «محدثة بمنطق نوعها لعدم المساواة»[٢٤]... وإذ يجد مؤلف «التكوين التاريخي» أصولاً راهنة للاختلاف

---

٢٢. Rabbath, E., *La Constitution Libanaise,* Beyrouth, Publications de L'Université Libanaise, 1982, p. 138. والمادة الثانية التي يشير إليها المؤلف هي تلك التي تدين التمييز بين البشر في حق التمتع بالحقوق والحريات الواردة في الإعلان لأي سبب كان بما في ذلك سبب الدين. والسابعة هي التي تنص على المساواة أمام القانون. والحادية والعشرون هي التي تكفل لكل فرد «الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده» و«الحق نفسه الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد» إلخ ...

أنظر: Colloque internationale, *Les Droits de l'homme, 1948-1988,* pp. 149-150.

٢٣. Rabbath, *Ibid.,* pp. 136-138.

أنظر أيضاً: Moghaizel, Joseph, «La Déclaration des droits de l'homme et la pensée constitutionnelle ottomane et arabe», dans: Mouvement Culturel Antélias et Mouvement Culturel Français, *La Révolution Française et l'Orient, 1789-1989,* Paris, Cariscript, 1989, p. 196.

هذا ونحن لا نطرق هنا إلاّ عرضاً مسألة «الأمة» و«الشعب» في موقعهما من الحالة اللبنانية. وهي مسألة شائكة كنا توقفنا عند بعض وجوهها في مقالة أخرى تنشر قريباً.

٢٤. Rabbath, *ibid,* p. 138.

(وللخلاف) بين الطوائف في أوضاع الأسرة و«المدينة» (بمعنى المجال العام أوالمجتمع السياسي) والثقافة، يرتد، في بحثه عن تعليل لوجود الكيان اللبناني واستمراره، إلى هذا «التكوين التاريخي» دون غيره، أي إلى اشتباك الجماعات اللبنانية في تجربة متمادية، متنامية في تماديها، متنوعة الوجوه والأبعاد [٢٥]. فينتهي غير بعيد من اعتبار النظام اللبناني - بل لبنان نفسه، بمعنى من المعاني - ورطة متحصلة من التاريخ للبنانيين. على أنها ورطة فات أوان الفكاك منها وباتت، بعد كل ما جرى، صورة لبقاء المعلقين فيها لا يوجد لهم منها بديل.

حين تكون البغية مقايسة النواة الصلبة للديمقراطية والنواة الصلبة للنظام اللبناني - وهذه هي بغيتنا هنا - يغدو عسيراً المضي إلى أبعد مما وصلت إليه خلاصات رباط. لا ديمقراطية في بلاد ليس فيها مواطنون ولا أمّة، بل المكوّنات السياسية المفروضة لمجتمعها هي الطوائف الدينية. هذا فضلاً عن أن نظاماً هذه حاله ينطوي حكماً على مخالفات بيّنة لحقوق الإنسان. والحق أننا إذا استذكرنا ما سبق لنا بيانه في شأن نظام العلاقات الديمقراطي بين الفرد - المواطن والدولة - الأمة، توصلنا بيسر إلى تبيّن القسمات التي تراوح خلاصات رباط بين التصريح بها وبين إضمارها في تناولها لحدّي العلاقة الديمقراطية: المواطن والأمّة. فالخلاصات المذكورة توضح أن الطائفية، بما هي نظام يقسر عليه الأفراد ويلزم المجتمع والدولة، مجافية للحرية وللمساواة وهما مبدآ الديمقراطية الأثيران. ثم إنها تنتهي، بالضرورة، من اعتماد اللامساواة المبدئية أمام القانون إلى توليد التفاوت الواقعي في المجتمع. على أن ما يميل مصطلح رباط إلى طمسه، بحكم غلبة الصبغة الحقوقية على تناوله للسياسة وصدوفه عن التحليل المنطلق من الماهية الخاصة بهذه الأخيرة، إنما هو أثر الطائفية في بنية السياسة في لبنان، بما هي سياسة، أي الأساس الذي يقوم عليه غياب الديمقراطية أو الأصل الذي يصدر عنه.

وصفوة القول، في هذا الأصل أو الأساس، أن الطوائف جماعات لا ينماز فيها الطبيعي (أو التقليدي، وهو في حكمه) من السياسي ولا الخاص من العام [٢٦]. وهو

٢٥. Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel*, pp. 136 et 145-146.

٢٦. أنظر مناقشة جوليان فرويند (J. Freund) لتصور الـ Communauté (الجماعة، الطائفة) عند تونيس Toennis في: Freund, *L'Essence du politique*, chap. 5, pp. 305-308.

ما يشير إليه الاستعمال القديم للفظة العربية وما يشير إليه المعنى الأصلي للألفاظ التي تقابلها في اللغات الأوروبية. أو أن وجود الطائفي سابق على وجود كل من الخاص والعام وجوداً منفصلاً، في الأصل. بل إن النظر في «الطائفي» من موقع «الحداثة»، أي من موقع المواطن والدولة، هو ما قد يوهم بوجود هذا الفصل إذ يميّز ما بين «وظائف» مختلفة يشبه بعضها وظائف «العام» وبعضها وظائف «الخاص». هذا بينما هي في «الطائفي» واقعة على امتداد بعضها بعضاً، لا تعرف الثنائية التي تميز التشكيل الاجتماعي الحديث. أو هي باتت تتقبل وجوداً ما لهذه الثنائية - يبقى ضرورياً تعيين صورته ومداه - بفعل «التحديث» الذي لم تنج منه الطوائف بما هي طوائف، وعلى الأخص بفعل الأثر البنيوي (أو الدستوري) لانخراطها في دولة ترى نفسها منبثقة من «الشعب»، مكوّنة من مؤسسات «ديمقراطية»، مقرّة بحريات «عامة» وأخرى «خاصة»، آخذة في دستورها، بمبدأ المساواة بين «المواطنين» أمام القانون ... الخ، لنا، في أي حال، عودة إلى هذا «الأثر» وإلى مصادره الاجتماعية، في ما يتعدى مؤسسة الدولة. على أن ما يحسن التشديد عليه فوراً هو أن الطائفي أقرب شبهاً بالخاص منه بالعام، مع اختلافه عن كليهما. ويعود ذلك، في ما نرى، إلى وجود أساسه في الهوية الدينية، وهي، أيّاً يكن اشتمالها على الجوانب المختلفة من وجود الإنسان، تتأسس أولاً في داخل هذا الأخير وتتناول أول ما تتناول هويته وحياته الحميمة، متدرجة من هناك إلى شبكة علائقه بجماعة المؤمنين وبغيرهم من البشر، وحتى بسائر الأحياء والأشياء. لذا يعرف الدين، حكماً، ثنائية الباطن والظاهر وينطلق من الأول موجباً استقامته بالإيمان ثم مطابقته للثاني. وتقاس هذه الثنائية على ثنائيات غيرها أولها ثنائية الخالق والمخلوق، وتليها ثنائيات الغيب والشهادة، والروح والمادة، والنفس والجسد، والحق والباطل، والخير والشر، والحلال والحرام ... الخ، وهي كلها ثنائيات جوهرية، في الأساس، لا ثنائيات نسبية، شأن الخاص والعام، مرهونة الوجود، على الضرورة، بزمان ومكان وعلاقة. أما الديمقراطية فهي إذ تتأسس على الشعب وإرادته، لا على أي موجود أو إرادة يعلوهما، إنما تردّ السياسة، دفعة واحدة، إلى عالم الظاهر. وليس ذلك أنها تنكر وجود الباطن أو تريد محقه، بل أنها تدفعه إلى عالم الخاص وتطلقه فيه، جاعلة صراحة الـ «نعم» والـ «لا» صفة أولية للإرادة السياسية يجسدها، أول ما يجسدها، فعل الاقتراع، مستبعدة «الرجم بالغيب» (أي إحالة الحكم إلى مرجع فوق الجماعة) أسلوباً في تدبير الأمور العامة.

ذاك هو الموئل الواحد الذي تنعقد فيه أشياء ربما لا يدرك الناظر إليها (والناظر اللبناني تخصيصاً) ضرورة وجودها سوية، وهي الديمقراطية والعلمانية ووضعية الشرائع...

١ . الطائفية العادية

في الطوائف، إذن، لا يستهجن أن يفتي في القانون الدستوري من يؤتمن على اعترافات المؤمنين. ولا أن يدّعي رسم سياسة البلاد الخارجية من يفصل النزاعات بين الأزواج. ولا أن يشرف على وضع موازنة الدولة من همّه اليومي توظيف الأقارب وحماية مخالفات البناء من سلطة القانون... الخ، ذلك أن الطوائف تدخل بعجرها وبجرها إلى الساحة العامة. أي أن هيئات وشخصيات مشدودة، بحكم التكوين ومنطق البنية وطبيعة المصالح الغالبة، إلى صفة غير الصفة العامة تشغل الساحة العامة. ذاك هو لبّ المشكلة، وذاك هو المدلول الذي تحمله عبارة تنطوي على تناقض واضح بين حديها هي عبارة «الطائفية السياسية» التي تطلق اسماً على النظام اللبناني. إذ لما كانت الطوائف موجودات لا يملك «السياسي» فيها قواماً مستقلاً، بدت العبارة أشبه بأخريات من طراز «المربع المستدير» أو «السمك البري»... الخ[٢٧]

ها نحن أولاء قد جاوزنا قليلاً - أو أن هذا ما يخيّل الينا- الزاوية التي يقف عندها ربّاط حين يعارض الديمقراطية بالطائفية. وبقيت بضع ملاحظات تراوح ما بين تسجيل بعض من أهم النتائج الناشئة عن هذا الوضع ورسم الحدود التي ينحصر فيها هذا الأخير. وذلك أن له حدوداً تنشأ من أن المجتمع والدولة ينطويان، على الرغم من الطائفية، على عنصر السياسة وأن هذا العنصر ينحو إلى تقييد الطائفية وملابسة أفعالها فيما هي تنحو إلى إفساد السياسة وتغيير ماهيتها.

١- يبدو غير كاف قول ربّاط إن الطائفة تستحوذ على أفرادها من الولادة إلى الزواج إلى الموت إلى ما بعده، وأنه لا يسع الفرد أن يباشر مواطنيته إلا في طائفة. ويبدو غير واف بالغرض أيضاً إضافته أن الطائفية تنشئ فواصل عمودية ما بين اللبنانيين في ما يتصل بنظام الأسرة والموقع من الدولة والوظيفة العامة ومضامين الثقافة والانقسام الطبقي. ولا يستنفد الموضوع القول إن الطوائف، بما لها من

٢٧ . سبق أن أبدينا هذه الملاحظة في: بيضون، أحمد: «لبنان: مثقفو السياسة وازدواج المجتمع السياسي» **السفير**، ٤ و٥/ ١/ ١٩٩١ . [أدناه، القسم السادس، الفصل الثالث.]

شخصيات معنوية في الحق العام، تؤول بلبنان إلى فيدرالية تتداخل فيها الأوضاع والمستويات ويداخلها التمييز بين المواطنين وتنتهي إلى حماية التمايز بين الجماعات والمناطق وتعوّق تكوّن الأمة(٢٨). فإن هذا النقد، على فداحة ما يشتمل عليه، لا يحيط بجملة الفعل الطائفي. فالعبارة الوافية عن هذا الفعل من جهة الفرد- المواطن (ما دام أنه هو الغاية والنهاية) هي أن الإنسان اللبناني يتنازع مصيره الحظ والحق، وأن الطوائف قوى رئيسة في هذا التنازع، وأنه يشتمل على حياة الأفراد الاجتماعية بمختلف نواحيها، لا على مواقعهم من الدولة والسياسة والوظيفة العامة وحسب. فإن الفواصل في مستويات نظام الأسرة ومضامين الثقافة والسويّة الطبقية لا يقتصر أمرها على مجرّد كونها عوائق تعترض مسار تكوّن الأمة، وإنما يرتد فعلها على الأفراد وعلى تفاصيل حياتهم كلها. والقول إن مصير اللبناني متجاذب بين الحظ والحق لا يراد به، بطبيعة الحال، أن الحق لا مكان له في تقرير هذا المصير. بل ثمة حقوق للبناني يحميها القانون، وهي أساسية. ولو أن شيئاً كثيراً من التمييز يعتورها على ما يشير إليه رباط. ثم إن «الدنيا حظوظ» إلى هذا الحد أو ذاك في كل بلاد الأرض. وتعترف الأنظمة الاجتماعية - السياسية، على وجه الإجمال، للعائلة، بخاصة، بالحق في أن تكون ولادة الإنسان فيها أو انتسابه إليها نعمة أو نقمة عليه. وتبذل الأنظمة كثيراً أو قليلاً من الجهد لتدرأ الشطط، زيادة أو نقصاناً، عن نصيب العائلات من تقرير مصائر أفرادها. على أن الحظ، في الحالة اللبنانية، تحمله الطوائف أيضاً إلى أبنائها بحسنه أو بسوئه. فالطائفة داخلة - ولو أنها غير منفردة - في تقرير نوع التعليم الذي يحصل عليه كل لبناني ومقدار الحرية الشخصية التي يتمتع بها وإمكان حصوله على عمل ومستوى هذا العمل وفرص الترقي فيه. وهي داخلة في تقرير نوع الطبابة المتاحة له وفي تحديد الموقع المختار لسكنه والوسط الذي تنعقد فيه معظم علاقاته اليومية وصداقاته. وهي داخلة في اختياره لزوجه. ولا ريب في أن هذا الدخول، بوجوهه التي تكاد تشمل الحياة برمتها، جزئي، وأن امكانات التملص من بعض مناسباته متاحة بكثرة. ولكن ذلك لا يطعن في مركزية موقعه ولا في اتساع مداه أو في قوة الإلزام الذي ينطوي عليه. وأهم ما في أمره أنه يبطل جانباً لا يستهان

(٢٨) Rabbath, *Ibid.*, pp. 135-136

به من الفرص التي يسع الأفراد، نظرياً، أن يعوّلوا عليها في مجتمع له من التنوع ما للمجتمع اللبناني. وهو ينحو طبعاً، على ما رأى رباط، إلى تكريس التفاوت ما بين الأوساط وما بين المناطق، إن لم ينح إلى زيادته. وإنما ينجم اتجاه المستويات إلى التقارب من داخل كل جماعة ومن الضمور النسبي لوقع الهويات في المدينة ومن تدخل الدولة. وعلى امتداد إحاطة الطائفة، على هذا النحو، بأحوال عناصرها، يقع، دون فصل، وجودها السياسي. لذا لم يكن للإكراه الذي يقع على عناصر الطائفة أن يعالج على مستوى النظام السياسي والحقوق السياسية وحدها، وإن تكن لهذا المستوى أهمية كبرى. أما منشأ هذه الأهمية فهو أن السلطة السياسية متدخلة في ضمان الاستقرار لإوالات الإكراه والامتياز: فإن لم يكن التصحيح، على مستواها، مزيلاً في حد ذاته، لفعل هذه الإوالات، فهو يفسح في المجال أمام التصحيح في المستويات الأخرى، إذا امتلك هذا الأخير امكاناته الخاصة، وهو يساعده على تحقيقها. أي أنه يسعف في تعديل الميزان العام ما بين الحظ والحق.

٢ . الطوائف والإكراه

ليست الجماعات الطائفية التي تشتمل كل منها على طاقة التدخل والقسر الآنفة الوصف جماعات ديمقراطية. لا تاريخها أسبغ عليها هذه الصفة ولا يسبغها عليها، في الحاضر، هذا الإبهام الذي يجلل الحدود بين وجوه اشتمالها على أوضاع الأفراد. وقد يصح الافتراض أن النموذج الأصلي للعلاقة بين الفرد والطائفة هو طراز العلاقة بين العاميّ ورجل الدين. فهذه علاقة غير متساوية حكماً، إذ إن رجل الدين يفترض عادة أن كلامه ممتع بضمانة علوية، فلا يكاد يحتمل الاعتراض. وهو، عادة، يطلب التسليم لا الإقناع. ويحتاج المعترض على الكلام، أياً يكن موضوعه، إلى استجماع جسارته وكأنه يخرق بالضرورة محرماً. هذا مع العلم أن المستمع لا يكون، في كثير من الحالات، مسلّماً فعلاً بصحة الكلام أو بوجاهته، وهو قد يبدي، بعد انفضاض الجمع، شكوكاً لا يندر أن تكون جارحة. هذا الطراز من التفاوت بين مقامات الرأي ومن القسر على رأي السلطة يستعاد، معدلاً، في العلاقة برجل السياسة. فها هنا يسع المستمع أن يتكئ، في أحيان كثيرة، إلى تعدد المراجع لإعلان المخالفة. ولكن يصعب عليه الطعن في مبدأ الحرص الذي يعلنه السياسي في مجلسه المحلي على «مصلحة الطائفة» أو «العائلة» وإن لم تكن هذه المصلحة مقياساً مقدماً من جانبه في

النظر السياسي. هكذا يستوي «الزعيم» قيّماً على الحقيقة، مهمته الأولى هي التوجيه الملزم وآخر همّه الاستطلاع والمشورة المفتوحة. ثم إن سطوة «الزعيم» وقدرته على تعطيل الإرادات الفردية من حوله يبلغان شأوهما الأقصى حالما يتصل الكلام السياسي بشؤون الجماعة «الطبيعية» أو «التقليدية»، وهي الجماعة التي قد يتيسّر التنقل بين اجنحتها، ولكن يصعب إسناد الموقع السياسي إلى مرجع قائم خارج شبكتها العامة. ولا ينفع، ههنا أيضاً، أن يكون الجمهور راغباً في مثل هذا الإسناد ولا أن تكون الشقة بعيدة بينه وبين إساغة التوجيه الذي يزجى إليه. فما يلزم الجمهور ليس تقبل وجهة سياسية بعينها بل حرص على عرى تتوجها الزعامة ويفضي فصمها إلى نبذ الفرد وتحمله، وحده، مسؤولية مصيره، في عالم منقسم تتنازعه أهواءالجماعات ومصالحها ولا تدع فيه فسحة لاستقلال الأفراد. هذا في حين يستوي فيه وجود الفسحة المذكورة أمارةً أولى لوجود الديمقراطية.

٣. أبواب ضيقة

يشير ما سبق إلى نموذج مصفّى لعلاقة الجمهور بالزعامة. وهو نموذج مرعي في القرى أولاً وفي المدن بما هي تشكيلات لعوائل أصلية تتوزعها الطوائف وتنحصر فيها (دون جمهور الوافدين) حياة المدينة السياسية. أي أن النموذج مرعي أيضاً في المدن بما هي قرى كبيرة، في الأصل، وتسعف غلبته غلبة الطابع الريفي على التنظيم العام للحياة السياسية اللبنانية. وقد يشرع في مواجهة هذا النموذج تضخم المدن وتوليها، بالتالي، تمدين جماعات واسعة من الريفيين والابتعاد بها – أي بوجوه كثيرة من معاشها ومصالحها – عن روابط الدم، وإنشاؤها شبكات حديثة الطراز تضطرب في ثناياها علاقات مستجدة بين البشر. وقد يشرع في مواجهة النموذج نفسه أيضاً وجود الأحزاب السياسية ووجود الدولة بما هي مراس لمثل سياسية لا يفترض التوصل إليها، بالضرورة، التوقف في محطة الطائفة. هذا كله لا يخلو من وجاهة ولنا إليه عودة. لكننا نود – بعد التشديد على ما للنموذج الآنف الوصف من صلاحية مستمرة – أن نشير إلى أمر آخر يبدو وكأنه يصلح حجّة مظهرة لتطور تاريخي مهّد ساحة المجتمع اللبناني لاستقبال الديمقراطية. ذاك هو توسع قاعدة المصالح التي تدور عليها الحياة السياسية أو اصطفاء الممثلين في كل طائفة وتوسع الجمهور المشارك، بصورة أو بأخرى، في العمل «العام» أو الماثل في حسبان المضطلعين به. هذا إلى تنوع في قوى

الجمهور المذكور وفي المنابت الاجتماعية لممثليه غيّر صورة الاحتكار التقليدي للزعامة وجعل الجسم السياسي، في البلاد، أغنى تركيباً وأوفر اغراضاً وأوسع أفقاً بالتالي. فكان هذا الجسم على درجة ما من التهيؤ لاستقبال الدولة حين نشأت، وكرّس نشوؤها ميله إلى التطور في الاتجاه نفسه. أي أن ما يشار إليه هنا هو نشوء نوع من «الرأي العام» في الطوائف يفيض من بعض الوجوه عن الطائفة نفسها لاضطرارها إلى تناول الشؤون المتصلة بموقعها من غيرها ومن الدولة. ومعلوم أن هذا التطور بدأ في أوقات متباعدة وسلك مسارات مختلفة باختلاف الطوائف. فهو بدأ مثلاً عند الموارنة بحركات القرن التاسع عشر الفلاحية وتصدي الكنيسة لدور سياسي مجدد، هو لم يتحول إلى حركة مطّردة الوقع وعميقة الفعل عند الشيعة إلا في الستينات من هذا القرن، على الرغم من وجود بذور له في توجهات «النهضويين» منذ مطالع القرن وفي الحركات المناوئة للانتداب وعند بعض القيادات التي أمدّت بها هذه الحركات جيل الاستقلاليين.

على أن ما يجب التشديد عليه هو أن توسع القاعدة الاجتماعية للسياسة وللتمثيل ليس مرادفاً للديمقراطية وإن يكن شرطاً لها. فإن طراز العلاقة بين القاعدة وممثليها لم يتغير كثيراً ولا هو انحرف فعلاً، على الأخص، عن اعتماد الوحدات «الطبيعية» أو «التقليدية» أساساً لتوزع التمثيل. بقيت الطائفة طبعاً وتكرّست شرعيتها السياسية في الجمهورية على تواصل والنهج الذي سارت عليه المتصرفية وقبلها القائمقاميتان. وإذا كانت فئات «طبقية» جديدة قد اقتحمت مسرح السياسة فهي فعلت بتوسط العائلات في الأعم الأغلب وبقي شبه متعذر على أي زعيم جديد أن يبقى خلواً من عصبية عائلية تحمله. هذه سنّة لا يبطلها خرقها، مرات معدودة، بفعل من ظرف سياسي غالب أو تدخل من الدولة أو وفرة من المال ... الخ، وحين تحمل القوى الجديدة ممثليها الخارجين من صفوفها وتتقدم إلى الساحة السياسية عائلات عائلات، ترعاها الكنيسة أو مجلس الطائفة، يمسي حديث الديمقراطية حديث خرافة. فالديمقراطية تنشأ عادة في مواجهة الكنائس (على اختلاف الدين والمذاهب) لا بقيادتها، لأن نموذج العلاقة الكنسية في السلك نفسه وبين السلك والرعيّة يصعب أن يستوي مثالاً للتربية الديمقراطية، وإن تكن الكنائس قادرة، بحكم سموّ الموقع والمرجع، على أن تتجاوز، في بعض الظروف، دور التوجيه والتحكيم، متصدية لمهام تعبئة سياسية متنوعة المصادر. على أن هذا كله يردّنا إلى حديث العائلات.

موضوع الكلام هنا هو العائلة الموسعة التي تمنح أفرادها اسمها، ونسميها العشيرة

تسامحاً واختصاراً. والعشيرة، بهذا المعنى، ذات شخصية سياسية عرفيّة، لا قانونية. فهي لا تحظى بأي إقرار قانوني لصفتها هذه، على غرار الطوائف. وإنما يحمي هذه الصفة التقليد والمنطق الواقعي للتمثيل وللتضامن في المجتمع اللبناني. وتحميه أيضاً الطائفة. أو أن المؤسستين تتبادلان الحماية بحكم التجانس والتواصل ما بين العصبيتين. بل إن العشيرة والدولة (أو ما كان يقوم مقامها قبل نشوئها) يكوّنان القطبين المؤسسين لصيغة الطائفة السياسية (بتجاذبهما هذه الأخيرة) ويتجاوزان بها النطاق الديني البحت وقد يحيلان قيمه (جزئياً) إلى ذرائع شبه فارغة للعصبية وللمصالح المرحلية. ويكون فعل العشيرة والدولة هذا اشدّ وضوحاً حيث (أو حين) لا تكون للطائفة مؤسسات نافذة، خاصة بها، ذات وظيفة دينية في الأصل. إذ ذاك تظهر الطائفة نفسها وهي أشبه بالقبيلة الكثيرة البطون والأفخاذ والأوطان. وهي تظهر، في هذه الحالة وفي غيرها، حائرة، إلى هذا الحد أو ذاك، بين طراز السلطة والزعامة في القبيلة وطرازه في الكنيسة. في أي حال تبقى العشيرة - مع الاعتبار بما سبق - هي الخلية السياسية الأساسية، في المجتمع اللبناني، يسعفها في هذا ما أشرنا إليه من ريفية غالبة على السياسة في المجتمع المذكور. ولا تفضي هذه الصفة إلى استقلال للنصاب السياسي عن عصبية القرابة بل تفضي إلى العكس. هذا مع أن وجود العشائر الموصوفة بـ« السياسية» على الاختصاص ووجود «بيت» للسياسة - أو للوجاهة والتمثيل - في كل عشيرة يوحيان، أول وهلة، بوجود أساس لهذا الاستقلال. على أن ما يطعن في صحة هذا الظن أن من يتولى الشأن السياسي، باسم العشيرة، في ما يتخطى حدودها، إنما تقع عليه «سياسة» العشيرة أيضاً وأولاً، أي أنه يؤسس وضعه على رعاية شؤونها الداخلية المختلفة الصنوف والسعي لحفظ تماسكها بما هي وحدة طبيعية. ثم إنه إذا فاض نفوذه عن نطاق عشيرته، محكم أيضاً، كلما دعت الضرورة، في أمور شتى، ذات صفة أهلية لا سياسية. وهو يحمل هذه الهموم الأهلية إلى نطاق الدولة. بل هو يقدّمها، في معظم الحالات، على ما نعلم، على الممارسة السياسية حصراً. أما اختصاص عشائر بعينها بالسياسة فلا يسعه ان يحجب كون دائرة الزعامة تتكون كلها على السوية العشيرية. أي أن العشيرة السياسية تتوّج مجالاً منظماً - ومنقسماً - في الأساس، على نحو مجانس لطبيعتها الأصلية. فالمجال المذكور وحدات طبيعية ترعى ائتلافها وانقسامها وحدات متقابلة من بينها. وهذه حال مجافية كل المجافاة لحال الهرم الديمقراطي الذي يبدأ من المواطنين ومن

جماعتهم ويفترض لهم تكوّناً طوعياً، قابلاً للمراجعة من جانب كل منهم، في وحدات ومراتب قابلة، بدورها، للتعديل والنقض.

على الرغم من ذلك، يبدأ من العشيرة شيء يلتبس أمره كثيراً بأمر الديمقراطية، في لبنان هو التعدد. فإن التنافس بين العشائر، في القرى والبلدات وفي أحياء المدن، هو المؤسس الأول لانقسام الطائفة على نفسها، وهو ينتهي، بعد مرتبتين أو ثلاث، إلى إنشاء مجسّم معقّد لهيكل الطائفة السياسي، تنجلي قمته، عادة، عن بعض زعامات واسعة النفوذ. ويدخل الاعتبار الجهوي في تكوين هذا المجسّم ويدخل فيه تنوع مؤسسات الزعامة ما بين «طائفية» (شأن «الكنائس» بالمعنى الأعم) و«إقطاعية» (بالإشارة إلى الطابع والأصل) وحزبية وغيرها. على أن الاعتبار الجهوي، في إطار الطائفة، لا يضلع في دمج السياسة بالطبيعة وبالتقليد (فيستوي عامل تعويق لتأسيس الديمقراطية، بالتالي) إلا من خلال اتحاده بالاعتبارين العشيري والطائفي. فالمنطقة في حد ذاتها، أي بما هي أرض وسكن وطراز حياة، لا يسعها أن تكون موئل تضامن مجاف لمبدأ المواطنية.

يبقى أن العشيرة، إلى كونها خلية في جسم الطائفة، هي العنصر الأصلي من عناصر الحركة والصراع اللذين يضطرب بهما هذا الجسم. فالعشائر تحول، بتقابلها، دون مصادرة الطائفة من جانب زعامة واحدة. وهي بذلك تؤسّس (مع ما أشرنا اليه من عوامل أخرى) لإمكان الدولة في لبنان. فإن وحدة الزعامة الطائفية (أو ما يسمى وحدة الطائفة) تنصب في وجه الدولة إمكاناً خطيراً هو انعزال مكوّن من مكوّنات الجماعة الوطنية عن جملة المكونات الأخرى، وهو أمر مخلّ بأساس وجود الدولة[٢٩]. وقد خبرته هذه الأخيرة (بوصفه إمكاناً) في الحرب، مع حيازة بعض الطوائف قوة مسلحة خاصة كبتت عوامل الانقسام فيها وقسرتها على الخروج إلى المسرح السياسي بوجه واحد. ثم إن تكوّن المحاور العشيرية في المنطقة أولاً وبعدها في الطائفة يحمي، بما ينطوي عليه من امكان نقل الولاء أو الخروج من الحلف، مبدأ الحرية «السياسية» في مواجهة زعامات الطائفة وفي مواجهة الدولة. وهذه الحرية هي ميزة التعدد، على المستوى الذي نصف، وليست ميزة الديمقراطية التي رأينا استواء العشيرة وحدة سياسية يرزح على إمكانات نموها رزوحاً خانقاً.

---

٢٩. أنظر: بيضون، أحمد، **ما علمتم وذقتم، مسالك في الحرب اللبنانية**، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠، ص ١٣٥-١٣٧.

ولا ريب أن وجود الطائفة، بما هي وحدة «سياسية» تكفل لها الدولة هذه الصفة، هو، لا «طاقة» العشائر نفسها، ما يعمّم الصفة السياسية على العشائر. فهذه الصفة امتياز تكسبه العشائر من موقعها في هيكل الطائفة (بتوسط موقعها القروي أو الجهوي) وليس ميزة «ذاتية» لها ولا هو، بادئ بدء، نتيجة انتماء مباشر إلى الدولة. وإنما تُكسب الطائفة العشيرةَ ما تكسبه الدولة الطائفة، أي الشخصية السياسية التي هي من فروض العلاقة لا من إمكانات الذات. وما هذه الشخصية بـ«سياسية» إلا بمعنى خاص، تلازم فيه الوحدة السياسية الوحدة الطبيعية، على وجه الإجمال، ويقتحم فيه الخاص، بألوانه الغزيرة وفوضاه، مجالاً يفترض أنه حكر على العام، فيتعذّر استقلال نصاب السياسة الذي هو سمة الديمقراطية.

ها هنا أيضاً لبث كلامنا رهين «النموذج المصفى» وبقي عرضة لألف حالة واعتبار تطعن في استقامته. وهذا يردّنا إلى مسألة الحدود: حدود الفعل العصبي في تكوين المجتمع اللبناني الحاضر. ونحن نعرض لهذه المسألة بعد قليل. أما ما نرغب في الإشارة إليه فوراً فهو أزمة العشائر في حروب لبنان الأخيرة وإشفاء كثير منها على الإنحلال. فالعشائر امتحنها التهجير والهجرة وامتحنها فقدان المناسبات التي كانت تجدد فيها لحمتها تجديداً سوياً وتؤكد صفتها السياسية. ومن هذه المناسبات انتخاب النواب وغيرهم والسعي وراء المصالح في مجال الدولة الذي تقلص وتداعى. وامتحن العشائر أيضاً تنازعها بين الأحزاب والمنظمات التي طغت بقوة السلاح والمال والضرورة. والحق ان العشائر أحسنت الدفاع عن نفسها، أحياناً، في وجه هذا المدّ، اذ توزعت هي الأحزاب في ما بينها عوض أن تتوزعها هذه الأخيرة. ولكن الحظوظ من الكفاءة في هذا الشأن تتباين. وإذا وجدت الكفاءة فقلّ أن يخلو الأمر من تشقق وخروج على نصاب الزعامة المكرس وتنازع للشرعية. والحق أيضاً أن الانقسام في العشيرة ليس بالأمر المستجد. فالعشائر السياسية بخاصة قد تتغير زعامتها بالانتقال من نصاب إلى آخر عند موت الزعيم أو عقب ازمة تتجاوزه ولا يحسن تلقيها أو لسبب مالي... الخ، على أن الانحلال الراهن يتصل، في ما يتعدى العوامل التي أحصينا، بجموح الطائفية في الحرب وميل الطوائف إلى هضم عشائرها بتوسط منظمات سياسية ومؤسسات مالية ضخمة الإمكانات، مترامية العلاقات. وتتباين حظوظ الطوائف من هذا كله تباين مصائرها في الحرب ولا يوجد دليل على أننا حيال منحى تاريخي مؤهل للثبات. وتبقى آثار هذا التطور جزئية، إلى الآن، وإن تكن بارزة.

٤ . حدود ...

توجد إذن حدود لفعل الطبيعة والتقليد في تكوين مسرح السياسة في لبنان. والجهتان المنشئتان لهذه الحدود هما الدولة نفسها والمدينة أو المجتمع كله بما هو جماعات آخذة في «التمدن». لا تنكر الدولة المواطنية ولكنها، بتربعها فوق هرم من «الهيئات الوسيطة» التقليدية الطراز، تحبط سعي المواطن للخروج من البيضة، ولا يعد هذا المنع استثناء، بأي حال، لأنه، على ما رأينا، يقوم على إلزام عام ويستجيب لصيغ تضامن تشتمل على المجتمع من القاعدة إلى القمة. غير أن الدولة تنشئ، في مواجهة المبدأ الطائفي، مع أخذها به لتنظيم المجتمع السياسي، مبدأ آخر يعارضه. وتسلك الدولة، في وضع شرعها، ابتداء من الدستور، مسلك من لا يفترض التعارض بين المبدأين بل الانسجام. حتى أن الدستور (في صورتيه القديمة والجديدة) يغلب المبدأ الديمقراطي تغليباً واضحاً ويملأ به واجهاته تاركاً للطائفة زوايا المخزن. على أننا نعلم أن النظام اللبناني مستقر (أو غير مستقر) في الواقع على الصورة المخالفة.

مع ذلك لا نرى مسوّغاً للزعم أن الصورة الدستورية هي مجرد «قناع أيدلوجي» لصورة الواقع. بل إن التجاذب بين المبدأين الدستوريين قائم على قدم وساق في الواقع، لا في الساحة التي تتواجه عليها القوى السياسية، بالدرجة الأولى، بل في عمل المؤسسات، على اختلافها، وفي صلات اللبنانيين اليومية بها. وتنتهي العلاقة بين المبدأين، إذا اعتبرنا بالنص الدستوري وبإرادة الدولة النظرية، إلى الصيغة التالية: يجري تكوين المؤسسات على أساس «الخاص» (أو الطائفي - العشيري - بالعبارة الدقيقة) ويفترض فيها العمل بحسب منطق «العام». هذه الصيغة كان مأخوذاً بها، حتى اليوم، في التمثيل السياسي وفي الخدمة المدنية، من رئيس الجمهورية إلى حاجب المدرسة الرسمية. أي أن من يشرط منصبه بالطائفة وبالعشيرة يلزمه المنصب نفسه باطّراح كل تفضيل لهذه ولتلك على سائر اهل البلاد. والحال أنه إذا كان الشق الأول من المعادلة المذكورة أعلاه يوفّر لهذا التفضيل حوافز لا يستهان بقوتها ويوفّر مثلها أيضاً لإيثار الذات على المؤسسة برمتها، فإن الشق الثاني لا يرتدّ بفعل من ذلك، كلاماً فارغاً لا تترتب على الإعراض عنه خسائر تذكر. بل إن هذا الشق الثاني هو الأساس لشرعية المطالبة بحصول العام وبمطابقته لحدّه المعلن أي المساواة، في العلاقة

به، بين المواطنين وإحقاق حقوقهم المقررة قانوناً دونما تمييز. فاذا أفلح الفرد في التجرد من الحماية التي تحفه (أو لا تحفه) بها انتماءاته الخاصة ورفع صوته، بما هو صوت المواطنية لا غير، مطالباً العام بأن يكون عاماً حقاً، أي بأن لا يسأله في تصرفه حيال حقوقه وواجباته، عن أي من الانتماءات المذكورة، فانه لا يكون قد استنفد إمكانات الديمقراطية اللبنانية وحسب بل يكون قد تجاوز حدودها كثيراً. وذلك أن هذه المطالبة مقبولة في حالات وغير مقبولة في حالات أخرى. فالنظام يقبلها حين تكون، مثلاً، مطالبة بتركيب عداد للكهرباء ولا يقبلها حين تكون، مثلاً، مطالبة بالتكافؤ في فرص الاضطلاع بوظيفة عامة. ولكن هل تلبى، في الواقع، المطالبة المقبولة، من حيث المبدأ، إذا جاءت مجردة من التذرع بالهوية الخاصة، مستغنية عن تجييش ما تيسّر من قوى هذه الأخيرة؟ هل لشق المعادلة الثاني نجاة من فعل شقّها الأول؟ هذا عن الدولة.

وأما المدينة فهي أيضاً، بما هي مجال مؤسسي ومعنوي، حدّ واقعي وعرفي لطغيان الهويّات الطبيعية وعصبيّات التقليد. أي أنها تمنح بخاصة قواماً لحقوق الفرد فيما الدولة تمنح بخاصة قواماً لحقوق المواطن. ففي المدينة يكون الزوغان في السلوك من ربقة الولاء العشيري والطائفي أوفر احتمالاً. وأدنى صور الاحتمال المذكور هي الغفلية أي كون الإنسان غير متبوع باسمه وبكل ما يلحق بالاسم حيث ذهب. وتنطوي هذه الحال على فرصة مبدئية للمساواة بين الأفراد في علاقتهم بالتاجر أو بالشرطي أو بالموظف في المصرف أو بالخادم في المطعم... الخ. على أن المدينة هي الموئل الممتاز أيضاً لمؤسسات يقوم كثير منها على الانتماء الطوعي لا الموروث، ويقدم بالتالي أطراً لتحقيق الذات والعمل والمطالبة والحماية والتسلية لا ترتهن الإفادة منها بالقرابة أو بالدين أو بما يجري مجراهما. من تلك المؤسسات - في ما يتعدى وجوه كسب المعاش وهذه أيضاً أرحب أفقاً وأقرب إلى فصل المصالح عن الهويات، في المدن - الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المختلفة والنوادي ومؤسسات الإعلام والتعليم والثقافة... الخ، وكون هذا النوع من المؤسسات مجالاً لتحرير السياسي من الطبيعي والمدني من الأهلي أمر لا ينكر. ويزيده أهمية أن الأكثرية العظمى من اللبنانيين باتت مقيمة في المدن. ولكن هذا الأمر محدود بالمنطق العام لتكوين المجتمع اللبناني ولتطوّره. وإذا كانت الحرب هي، من التطور المذكور، مرحلته الأخيرة التي لا تزال تتحكم آثارها بوجوه الحياة الاجتماعية كافة، فإن بين آثار الحرب إهدارها جانباً لا يستهان به من ميزات المدينة ودفعها إياها شوطاً واسعاً إلى

الوراء. وآيات ذلك معلومة: ترسيخ الفصل الطائفي أو الديني، في الأقل، بين مجالات السكن والعمل، تقليص المجال «العام» أو المختلط بسائر مؤسساته، انتشار النزوع إلى الانتظام السياسي والاجتماعي في مختلف الطوائف، تضخّم المؤسسات الطائفية، بالتالي، وإفضاؤه إلى رسم قسمات الكتل الطائفية (في السياسة، في الخدمة الاجتماعية، في الإعلام، في التعليم... الخ) بمزيد من الحدة وإلى تأطير أشد أسراً للجماعات الأهلية، نزوع الطوائف إلى وضع اليد على مؤسسات ومرافق كان العامل الطائفي هامشياً، إلى هذا الحد أو ذاك، في تكوينها (النقابات والأحزاب «العلمانية»، الخلايا الثقافية، الإعلام «المستقل»... الخ). وذلك أن الحرب كانت، أولاً، حرباً على المدينة وعلى الدولة، وهما متلازمتان إلى حد سوّغ للفرنسية أن تطلق عليهما، أحياناً، اسماً واحداً[٣٠]. وقد تربح الدولة الحرب من وجه ولكنها تخسرها من وجه آخر لأن المدينة تخسرها دائماً.

٥. التعدّد شيء و...

لا تأتلف الطائفية والديمقراطية، على الرغم من أن نظام التعدد الطائفي (وقد أسعفه، إلى عشايا الحرب، ضعف الدولة وازدهار المدينة) كان وجد صيغة لمؤالفة صنوف بعينها من حريات الطوائف والعشائر والتنظيمات والأفراد. كان ذلك كله (ولا يزال بعضه) من مزايا التعدد وامتناع الهيمنة السياسية ولم يكن من مزايا الديمقراطية. فإن فرضية الديمقراطية الوحيدة هي حرية المواطن والمساواة بين المواطنين أمام القانون وأن هاتين أساس سيادة الأمة. وقد رأينا، في هذا النص، أن حرية المواطن والمساواة بين المواطنين إنما تتحصلان بتجرد المواطنين من إلزامات الطبيعة ومراتب التقليد وأن هذا التجرد لا يكون إلا بالفصل بين هذين والسياسة وبين الخاص (أو الطائفي) والعام. ورأينا، من جهة أخرى، بالتجربة التاريخية لا في هذا النص، أن سيادة الأمة لا تأتلف وجعل الولاء للطائفة شرطاً لجميع المرابح وجعل الولاء للأمة مجلبة لجميع الخسائر لأن كل انفصال عن الطائفة مفض إلى جعل المواطن برمته «باطلاً وكأنه لم يكن». فهذه الحال آلت - وستظل تؤول - إلى الإقرار بالسيادة لكل سيد يتطوّع لحماية الطائفة.

---

٣٠. هو كلمة La Cité.

هذا ولا يسع توحّد جسدَي الملك (الطبيعي والسياسي) أن يكون إلا أمارة للاستبداد[٣١]. فإن أقصى الاستبداد أن تكون الرعيّة ملزمة إلزاماً واحداً بالموت بين يدي الملك في الحرب وبالتسرية عنه في سريره. وجسد الملك، في لبنان، لا هو واحد ولا هو اثنان، بل هو واحد واثنان في آن، وهو كثير أيضاً. والضامن من استبداده بالرعيّة ليس غياب نوازع الاستبداد عن بنيته بل ضعف جملته العصبية ووهن الأواصر بين فلذاته. وإذا كانت الكثرة فيه حائلة دون شدة الجور على الرعيّة فهي تنشر حمى العنف فيه هو نفسه، بما هو، في الحقيقة، أجساد طائفية-عشيرية متشابكة. أما حيرته بين الواحدية والاثنينية (أي بين اتحاد الطبيعة والسياسة وانفصالهما) فهي مفسدة للمبدأين: الطبيعي والسياسي. فلا الطبيعي ينتهي إلى بغيته من الجموح ولا السياسي يستوي عبارة لوجود العام. وقد سبق أن سألنا: كيف يعبّر عن العام من أنابه الخاص (أو شبهه) ليحله فوق أي اعتبار؟ لذا يبدو هزلاً الافتراض أن قانون «من أين لك هذا؟» أو تدابير التطهير والضبط في الإدارة يسعها، مع بقاء الطائفية، أن تقلّم الأظافر الوسخة في السياسة والإدارة. فلولا أن الضبط أينما حصل لا يجد أساسه في ذاته بل في رفض النظام بسائر عناصره للفساد، لباتت الوسائل الضرورية للضبط غير متناهية، لأن كل «ضابط» يصير محتاجاً إذ ذاك إلى من يضبطه، بلا نهاية. والنظام الطائفي - العشيري لا يسعه أن يرفض الفساد فعلاً لأن الفساد السياسي والإداري ما هو إلا استيلاء الخاص على العام. وما هو النظام الطائفي - العشيري إن لم يكن المؤسسة الأمّ الحادبة على هذا الاستيلاء والمنظمة له، أي مؤسسة الفساد الأصلية؟

---

٣١. الجسدان اللذان يقع عليهما كانتروفيكس للملك في العصور الوسطى الأوروبية لا يمنح أعلاهما أدناهما شيئاً من امتيازاته. فـ «الجسد العام الصوفي» لا يموت وهذه ليست حال الجسد الطبيعي... الخ، وحتى حين كان يعبّر عن «المُلك المطلق» بالقول «إن ما يرضي الأمير له قوة القانون» كان يبقى مفترضاً أن الملك لا يستمد هذا السلطان من شخصه بل من شرع يتعدى الأشخاص. أنظر:

Kantorowicz, H. Ernest, *The Kings Two Bodies*, Princeton, NJ, Princeton University Press, 1957, p. 151.

أما الديمقراطية فهي تفترض ازدواج الأمة كلها في جسدين سياسي ومدني، وتجعل القانون ثمرة للأول، مفترضة قيمومته على الثاني بحكم تمثيله «الخير العام». لذا لا يسوغ في الديمقراطية أن تكون لأية إرادة خاصة من الإرادات المعتملة في الدائرة المدنية قوة القانون. ويبقى لزاماً، لتتحصل لها هذه القوة، أن يستولي عليها الجسم السياسي ويقرّ لها صفة الصالح العام. هذا الشرط لا يحققه جعل الطائفة، بما هي طائفة، «شخصاً عاماً».

ملاحظة أخيرة. وهي أن المشاريع التي تتخذ مداراً لها «فض الاشتباك» ما بين الطوائف (وهي لقيت رواجاً في الحرب) إنما تعنى، في الواقع، بتنظيم التعدد لا بمسألة الديمقراطية. غير أنها تحرص على منح نفسها صفة الديمقراطية ويكلّفها ذلك طمس معالم هذه الأخيرة. وهذه مهمة سهلة في بلاد لم تتضح فيها المعالم المذكورة أصلاً. تنتهي الديمقراطية، في هذه المشاريع، إلى زيادة قدرة الطوائف على «أن تقرّر كل واحدة منها لنفسها ما تريد». ذاك ما يجعل مقترحات من طراز «فيدرالية الأقاليم» و«فيدرالية الطوائف الشخصية» و«اللامركزية السياسية» متمكنة من إضفاء شبهة الديمقراطية على نفسها وجذابة بالتالي. والحال أن قدرة الطوائف على التصرف بأمورها كانت ضخمة إلى الآن. فاستطاع بعضها أن ينشئ أحلافاً مع دول مجاورة أو بعيدة وأن يستدعي جيوشاً من هذه الدول إلى البلاد. وهذه قدرة لن يضعفها منح المزيد من الاستقلال للطوائف. هذا من جهة سيادة الأمة. إلى ذلك لا يكفي «تعزيز التعدد» أنه يجانب مسألة الديمقراطية فيما هو يدعي حلها، بل هو يؤذي حريات الأفراد. فلقد خبر هؤلاء، في الحرب، سطوة الطوائف ذات السيادة. ولم يكن لهم، في وجه استقلال الطائفة بساستها وعسكرها ومواردها، غير رجاء قيامة الدولة يستردون بمثول قواها وأجهزتها بينهم شيئاً من القدرة على ردع الطغيان المحلي. فهل تكون الغاية أن تنتهي الحرب بين الطوائف ويترك نهباً لها المواطنون؟

٦. شاورهم في الأمر

في أي حال لم تكن بغية هذه المقالة اقتراح حل للمشكلة اللبنانية، وهذه لا يشير شيء إلى اقترابها من نهاية ما. وإنما كان المرمى ردّ الملاءة إلى معنى كلمتين لا غير: الديمقراطية والطائفية. والكلمتان، في التداول اللبناني، قد استوتا، منذ زمن طويل، قناعين مختلطي الملامح لمدلولهما الفعلي. وإذا كان كاتب هذه السطور غير محتاج إلى سؤال نفسه مرتين عن خياره الشخصي، فهو لن يرتكب هنا مرة أخرى خطيئة ارتكبها مراراً في الماضي هو وكثيرون غيره. وهي اقتراح الخيار الشخصي مشروعاً تاريخياً للبلاد. لذا يصرّح، بعد كل ما سبق بأنه لا يعلم إن كان في إلغاء الطائفية وإقرار الديمقراطية خير للبنانيين. إذ نحن تعلّمنا أن الأشياء الجميلة لا يجوز قصر التأمل فيها على جمالها بل يجب التأمل في كلفة الحصول عليها أيضاً. وأول شرط للتطلع إلى إلغاء الطائفية أن يكون اللبنانيون راغبين في إلغائها حقاً، وأول شرط

للسعي للديمقراطية أن يكون طلب اللبنانيين لها حاصلاً[٣٢]. ولا أحد يسعه ادعاء التيقن من تحقق هذين الشرطين وهما، فضلاً عن ذلك، ليسا الوحيدين. ففي بعض الأحيان يبدو من اللبنانيين تململ من يرى في الطائفية قيداً ثقيلاً وسجناً باعثاً للكآبة. وفي أحيان أخرى يظهر عليهم الشعور بأن إلغاءها سيدمر نظام حياتهم برمّته وأنه قد يأتي على البلاد بأسرها. لذا يحتاج الأمر إلى طول أناة وفضل تبصُّر وتحقيق[٣٣]. وهو يحتاج، بعد ذلك كله، إلى صيغة لاستفتاء اللبنانيين فيه. والاستفتاء، في لبنان، مشروع مُشْكل سلفاً. فإن سألك سائل: «هل يصلح للبنانيين إلغاء الطائفية؟» وأجبته بسؤاله: «لمَ لا تسألهم؟» جاز له أن يسألك: «هل نسأل النواب أم الطوائف أم اللبنانيين؟» ولعلك تجيبه إذ ذاك: «اسألهم جميعاً».

---

٣٢. كان فوكوياما آخر المذكّرين بالقول الذي بات مأثوراً «لا ديمقراطية بلا ديمقراطيين»، فجعل منه عنواناً للفصل الثاني عشر من كتابه الأخير.

Fukuyama, Francis, *The End of History and the Last Man*, New York, The Free Press, 1992.

٣٣. معلوم أن الصفة الطائفية للنظام اللبناني جاءت، تاريخياً، غير منفصلة عن تأسيس الدولة اللبنانية وعن قبولها في مجتمع الدول. لذا كان مشروعاً طرح السؤال الكبير: هل يتقبّل النظامان الدولي والإقليمي دولة لبنانية ديمقراطية ويكفلان بقاءها؟ وهل اللبنانيون مؤهلون لإرساء الديمقراطية وصونها في بلادهم؟ ولا أجهل أن أصحاب المذاهب في السياسة اللبنانية يزعم كل منهم لنفسه حيازة جواب جاهز عن هذا السؤال (أو عن كل من هذين السؤالين). على أنني أزعم أن الأجوبة الجاهزة تقوم كلها على أمانٍ وميول لا يقوم أي منها على الاستقصاء والتأمل المناسبين.

II تمثيل التمثيل

II-1

الاختلاط والاعتدال

أو الحكمة في اعتماد الهيئة الانتخابية الواحدة (*)

تحصل، من غير ريب، فائدة من العودة إلى إحصاء جملة الأهداف التي تقررت نسبتها لكل نظام انتخابي موافق لمعايير الديمقراطية العامة. ومن ذلك أن مثل هذا النظام يفترض فيه أن يؤمّن تمثيلاً منصفاً ومبنياً على الاختيار الحر لمختلف التيارات والكتل السياسية المتنافسة في تمثيل الناخبين. ويفترض في النظام المذكور أيضاً أن يحول دون اتخاذ الانتماء الديني أو العرقي أو ما جرى مجراه سبباً لحرمان أية مجموعة ذات صفة وأهمّية من حقها في التمثيل السياسي.

على أن لنا، في الحالة اللبنانية، أن نضيف إلى الغايات العامة، مهمتين خاصتين، في الأقل، يفترض في النظام الانتخابي أن يؤديهما.

الأولى أن يحفظ ويوطّد ما يطلق عليه اللبنانيون، بشيء من الأبهة، اسم «الوحدة الوطنية» أو «الوفاق الوطني». ويكون ذلك بالحؤول دون اتخاذ الانقسامات والمواجهات السياسية الجارية صورة النزاعات الطائفية. فالحال أن مثل هذه النزاعات - اذا بلغت درجة معيّنة من الحدّة والاتساع - تنحو إلى شلّ المؤسسات الوطنية العامّة ولا يبعد - إذا توافرت شروط بعينها - أن تعرّض السلم الأهلي للخطر.

الثانية أن يحول النظام الانتخابي دون تطرق الوهن إلى الاستقلال الوطني، إذ يتأتى مثل هذا الوهن عادة من نمو الدبلوماسيات الطائفية المنفصلة. والمقصود بهذا

(*) ورقة قرئت -بالإنكليزية- في الندوة التي نظمها مركز الدراسات اللبنانية بأكسفورد حول إصلاح الأنظمة الانتخابية، وذلك في كانون الثاني ١٩٩٦.

الضرب من الدبلوماسية أن تنمو علاقات سياسية ما بين الأحزاب أو المؤسسات الطائفية والدول أو القوى الأجنبية. ويمكن أن تكون هذه العلاقات قائمة فعلاً على المستوى الأيدلوجي أو على مستوى التمويل. غير أنه يسعها أن تتطور في ظروف بعينها، حتى مستوى الشراكة العسكرية.

ولقد كان نظامنا الانتخابي يصمم، على الدوام، بحيث يتيح حصة من التمثيل النيابي لكل من الطوائف الدينية التي يتشكل منها المجتمع اللبناني. ولم تكن هذه الضمانة، حتى عام ١٩٩١، معطاة بحكم الدستور، بل بحكم قانون الانتخاب وحده. كان الدستور قد اكتفى بالنص، منذ صدوره، على تمثيل نسبي للطوائف في الحكومة وفي الإدارة العامّة، مضفياً على هذا المبدأ، الذي ما لبث أن أخذ يبدو أبدياً، صفة مؤقتة. وأما تقرير انتماء طائفي بعينه لكل من الرؤساء الثلاثة (أي لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء)، فقد تحصل بالتدريج موضوعاً لتقليد لم يتخذ صورة مكتوبة فلم يتجسد بالتالي في نص قانوني أبداً.

هذا كله يظهر، من غير لبس، نفوراً مبكراً لازم مهندسي نظامنا السياسي من النص على مبدأ التمثيل الطائفي في صورة ترسيه مبدأ أساسياً ونهائياً لأبنية مؤسسات الدولة. والحاصل أنه إذا كان التخوف من الغبن الطائفي أو التشكي منه قد لبث حاضراً على الدوام في ما تجاوبت به البلاد من كلام سياسي، فإن الشعور بالحاجة إلى تمثيل وحدة الشعب ووحدة البلاد، في ما يتعدى خطوط الفصل الطائفية، قد بقي ماثلاً على الدوام أيضاً. فكان أن الافتقار إلى تمثيل فعلي للمصلحة «الوطنية» (أي لمصلحة الكل التي يمكن أن تنافس أو تناهض هذه أو تلك من المصالح الخاصة بما دون المستوى الوطني أي، في هذه الحالة، بالطوائف) بل حتى الافتقار إلى تمثيل فعلي للمصلحة العامة (أي لمصلحة المواطنين حين تعدّ مستقلة عن انتماءاتهم الدينية) قد ظهر فاقعاً في مناسبات كثيرة وعلى كل صعيد، لمراقبين كثيرين وأفضى بالبلاد إلى أزمات خطيرة عدة. فلم يكن الكلام المعترض على الطائفية مجرد تقرب إلى حداثة فكرية دارجة بل كان، قبل ذلك، إعلان ولاء لفكرة الدولة. فأمكن، من خلال هذا الكلام، تعريف الشروط اللازمة لوجود أرض تختص بها الدولة بما هي مؤسسة مفارقة.

كيف جرى التعبير عن هذا الاهتمام بتعزيز حساسية تُجاوز الانتماء الطائفي على مستوى النظام الانتخابي؟ السؤال حاسم لأن الانتخابات وحدها هي القمينة بمنح هذه

الحساسية صفة مؤسسية في نطاق المشيئة الوطنية.

صحيح، من جهة أولى، أن مؤسسات الدولة الكبرى كانت ولا تزال تفصّل على مثال طائفي. فينظم تكوينها نوع من القاعدة النسبية. غير أن هذا لا يصحّ، من جهة أخرى، على كل من هذه المؤسسات إلا حين ينظر إليها من داخلها. إذ هو لا ينطبق على الهيئة الناخبة أو على الجماعة التي تختار أعضاء المؤسسة أو تعيّنهم. وذاك أن كل طائفة تتمثل في كل من المؤسسات المهمة بأناس ينتمون اليها. ويحصل اختيار هؤلاء الممثلين في كل حالة، طبقاً لأصول موضوعة سلفاً ومعلومة من جانب أولي الشأن. ولكن ما من طائفة يجاز لها، وفاقاً للأصول المرعية، أن تتولى وحدها اختيار ممثليها، بل يعود الحق في هذا الاختيار، عادة، إلى مشيئة مجاوزة للانتماء الطائفي أو متعددة الانتماءات الطائفية.

وتتصدر حالة مجلس النواب جميع الحالات الأخرى، اذ هي، في الواقع، نموذج لغيرها وهي الحالة الاساسية. فعلى رغم أن هذا المجلس يتألف من حصص طائفية، فإن أياً من أعضائه لا ينتخبه مقترعون ينتمون بمجموعهم إلى طائفة وحدها. وحتى في العدد الأقل من الدوائر الذي تفرض فيه أغلبية كاسحة ذات انتماء طائفي واحد، هوية طائفية وحيدة للمرشحين، توجد، على الدوام، أقلية تنتمي إلى طائفة (أو طوائف) أخرى من ناخبين يشتركون (مهما تبلغ قلة عددهم) في اختيار النائب. يبقى، إلى ذلك، أن الناخبين في الكثرة الكاثرة من الدوائر، مدعوون إلى أن يسقطوا في الصندوق لائحة مختلطة توافق الطابع الطائفي المختلط لتمثيل دائرتهم.

فلو أن مشترعينا الأوائل شاؤوا لكل طائفة أن تختار وحدها ممثليها، لكانوا حجبوا الأفراد من كل طائفة عن الاقتراع لمرشحين من طائفة أخرى وأباحوا لهم التصويت حصراً لمرشحين ينتمون إلى طائفتهم عينها. ولكان هذا الأمر يكون غاية في السهولة، على الصعيدين الإداري والعملي، تحديداً، طالما أن أقلام الاقتراع منشأة، في واقع الحال، على القاعدة الطائفية. ولكان من شأن هذا الأمر نفسه أن يحلّ تقسيماً مذهبياً للدوائر الانتخابية محل التقسيم الجغرافي الحالي فيستوي أساساً لفدرالية طائفية بكل معنى الكلمة. وأما الصيغة المأخوذ بها فعلاً فلا توافق هذا الضرب من الفدرالية، ما دامت التقسيمات الانتخابية تقسيمات جغرافية.

لم تكن هذه الصيغة الطائفية المحدودة حادثاً حدث بالعرض لنظامنا الانتخابي، وإنما عمد إليها مشترعونا الأوائل، لا لكونها عنصراً جوهرياً في النظام السياسي كله

وحسب، بل لكونها عنصراً جوهرياً أيضاً في شبكة من العلاقات بين الطوائف تشتمل على المجتمع اللبناني برمته. فالواقع أن الجدل بين دعاة التعريف بالمذهب ودعاة التعريف بالمنبت كان قد بدأ، في جبل لبنان، قبل انتصاف القرن التاسع عشر. فلم يكن للمشترعين الأوائل في لبنان المعاصر أن يكونوا على جهل بهذا الجدل. لا بد من الإقرار إذن بأن عبر الاختبار التاريخي قد جعلت من الاحتفاظ بالقاعدتين الجغرافية والمذهبية كليهما على إنهما ركنان متساندان للنظام الانتخابي، اختياراً واعياً يعبّر عن الحكمة الماثلة في الصيغة السياسية اللبنانية. وقد أملت الحكمة نفسها امتناعاً بات تقليدياً عن التضحية – في الظروف العادية على الأقل – بأي من الركنين عند اختيار اعضاء الحكومات. ونقع على هذه الحكمة نفسها أيضاً في أمرين آخرين متلازمين:

الأمر الأول أن الإقرار حاصل بوجود حاجة إلى تمثيل مناسب لكل من الطوائف في مؤسسات الدولة، ولكن الإقرار حاصل أيضاً بوجوب الحؤول دون كل من الطوائف والاستقلال بحياة سياسية منعزلة تجسّدها أجهزة منفصلة لا يكون لها ما ترجوه ولا ما تخشاه من الفئات والقوى السياسية المنتمية إلى طوائف أخرى. بل إن الإقرار حاصل، بخلاف ذلك، بأن التمثيل ينبغي له أن يؤول إلى تكتلات متنوعة طائفياً ومتداخلة بحيث يحال دون الصراعات السياسية اليومية والجري على خطوط طائفية.

الأمر الثاني أن كون انتخاب ممثلين لكل من الطوائف يتعلق جزئياً بموقف جماعات تنتمي إلى طوائف أخرى إنما يعزز الاعتدال في صفوف المرشحين. فيكون على المتعصبين والانعزاليين من هؤلاء أن يخشوا نبذاً كثيفاً من جهة الناخبين المنتمين إلى غير طائفتهم. والتمثيل النيابي، بخاصة، مصمّم بحيث يغلب الاختلاط والاعتدال في التكتل السياسي.

ولقد كان لغياب الحرية عن انتخابات ١٩٩٢ نصيب من جعل مجلسنا النيابي، اليوم، بعيداً عن هذين الاختلاط والاعتدال. فإن حالة من الاستقطاب الطائفي الحاد تسود بلادنا. ولم يكن لمجلس النواب الحالي، بتمثيله المحدود، أن يستوي ساحة لتدبير المواجهات السياسية التي هزّت البلاد في خلال السنوات الثلاث الفائتة. فآل الاستقطاب الطائفي إلى أزمة دائمة في النظام. وغلب على الدولة أنها غنيمة تتنازع وتقتسم لا أنها بنيان يعاد إعلاؤه ويوطد. وصار الهم الأول لكل فريق أن يحظى منها بأوفر نصيب ممكن. وصار اختلاس الأموال العامة والفساد يقبلان ما دام أنهما يتيحان

فائدة ما لطائفة من يلاحظهما، وذلك بغض النظر عن الكلفة التي يرتبانها على كل مواطن وعلى البلاد جملة. وأصبح التسليم - بل الترحيب الحار - بفقدان الاستقلال وارداً عند من يجد فيه تحسيناً ما لموقع طائفته من النظام. ذاك واقع ثابت إلى حد أنه بات يمكن القول إن النظام الطائفي القائم، يؤمن - رغم ما يوقعه من ضرر بمصالح المواطنين اللبنانيين جميعاً وبمستقبل دولتهم واستقلالهم - دعماً «شعبياً»، يتبع خطوطاً طائفية، للهدر وللفساد ولفقدان الاستقلال.

ومهما يكن من شيء فإن الصيغة المذهبية ليست القاعدة الوحيدة التي يسع المجتمع الطائفي - بالمعنى الأعم - أن يرسو عليها. بل يمكن أن يتجزأ المجتمع إلى وحدات قبليّة أو إلى أقوام أو إلى قرى أو إلى مزيج من شبكات التضامن هذه جميعاً. في هذه الحالات يجوز اعتبار دعم الجماعات الواسع للفساد ولاختلاس المال العام وما يتصل بهما من مسالك دالاً على وجود نوع من «نظام المافيا». فنحن نعلم أن هذا الصنف من الأنظمة بعيد جداً عن أن تختصّ به صقلية أو الولايات المتحدة الأميركية. وإنما هواحتمال واسع الانتشار بين المجتمعات المجزأة إلى طوائف أو - على الأعم - إلى وحدات عصبية.

ولعلّنا لم نصل، في لبنان بعد، إلى اعتماد نظام من أنظمة المافيا تام السمات. على أن بعض الدلائل بات لها من القوة ما يجعل من غير الجائز للآخذين بنصيب من المعرفة الاجتماعية والسياسية مواصلة تجاهلها. ولا بد من إعمال أدوات ديمقراطية عدة - في رأسها قانون الانتخاب - ابتغاء مكافحة التبلر المفرط لصور التضامن المذهبية والعشيرية وما جرى مجراها من أنواع العصبيات. ذاك هم يبدو ملحاً اذا أردنا حماية الحريات العامة واستباق الانقلابات والاتجاه نحو ديمقراطية تعزز ما في مجتمعنا من تقاليد مستحسنة وتوطدها.

لا بد لنا، في كل حال، ونحن ننظر في تفصيل الدوائر الانتخابية ونفاضل ما بين الأنظمة، أن نبقى منتبهين إلى حكمة الاختلاط والاعتدال التي وجدناها، أعلاه، ملازمة لما استقر عليه النظام الانتخابي اللبناني منذ صيغه الأولى.

II - 2

انتخابات ١٩٩٢ في الجنوب :

المسرح والرواية(*)

« ... فكان أن اضطرّ السياسيّون إلى مزاولة مهن شريفة ، فبرع بعضهم في فنّ التمثيل وأتقن بعضهم فنّ المداواة بالرقى والتعاويذ » .

خورخي لويس بورخيس ، **كتاب الرمل**

الاحتلال وضمور العيش

لم تجئ الانتخابات النيابية في الجنوب صاعقة في سماء صافية . لا لأنها لم تباغت أهالي الجنوب مباغتتها سائر اللبنانيين ، بل لأن سماء الجنوب ، شأنها في ربع القرن الأخير برمّته ، لم تكن صافية عندما ظهرت فيها تباشير الصيف الانتخابي .

كان الاحتلال على حاله المتمادية منذ ربيع ١٩٧٨ وصيف ١٩٨٢ وما جرّاه من ذيول ، رازحاً بربقته على نصف الأرض ، وقد أفرغ القرى ، بفعل العزل ، خلف البوابات ، والإرهاب وموجات التجنيد ، من معظم قواها الحيّة . فإذا هي ، لا يأهلها إلاّ ما يقلّ عن الثلث ممّن كان مقدّراً لهم أن يأهلوها ، لو ماثلت أوضاعها أوضاع الشطر الشمالي من المنطقة . وأمّا الباقون فتجاذبتهم بيروت ، ومواقع أخرى في الجنوب نفسه ، والمهاجر القريبة والبعيدة . فغلب بين الصامدين ، في كثير من القرى ،

(*) نشرت في كتاب **الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب**، إشراف فريد الخازن وبول سالم، المركز اللبناني للدراسات ودار النهار للنشر ، بيروت ١٩٩٣ .

كبار السنّ والمعتمدون، في بعض معيشتهم، على أموال المهجر أو على الوظيفة والتجارة الصغيرة والخدمة في المليشيا والعمل - في بضعة آلاف من الحالات - في إسرائيل، بعد أن ضمر النشاط الزراعي وإنتاج الحرف المحلية ضموراً بيّناً. هذا إلى تراجع رعاية الدولة للمرافق العامّة التي كاد بعضها أن يغيب (الهاتف) وساءت حال بعض آخر (الطرقات والكهرباء) وتولّت السلطة المحتلّة أمر ما لا يستغنى عنه (مياه الشرب وبعض الرعاية الصحية)، ونهضت المؤسسات الدولية والجمعيات بشيء من حاجات البعض الأخير (التجهيز المدرسي والرعاية الاجتماعية والإغاثة، الخ ...).

تحت هذه الوطأة ساد القرى هدوء داخلي هو بالإغماء أشبه. وانتاب العمل السياسي نوع من الإرجاء بحيث بات تبيّن التيّارات وتقدير قواها، في المضمار السياسي، أمراً مستصعباً. فالذي يتناقل، مثلاً، عن الولاء لكامل الأسعد أو عن التأييد الذي يحظى به حزب الله، في المنطقة المحتلّة، شيء يتعذّر قياسه. وذلك أنه لا يظهر في صورة التعبير الحرّ ويفتقر إلى فرص التجسّد في حركة عامة أو التسلسل في مبادرات. حتى التنظيمات المسيحية التي كان لها، في أوائل الاحتلال، قسط من الإشراف على القرى وإسهام مرسوم الحدود في المليشيا، غامت صورها في السنوات الأخيرة، مع أن محازبيها لا يزالون في المنطقة، وداخلها التيّار «العوني» بقوّته المؤكّدة وبميوعة حدوده أيضاً. هكذا احتكرت المليشيا ميزة التنظيم الظاهر وصادرت، أو كادت، حقّ النطق باسم المنطقة وأهاليها. وهي حين تحتاج إلى محاورين من هؤلاء، تستدعي المخاتير ومن تبقّى من أعضاء البلديات ووجهاء الأسر وأعضاء اللجان المعيّنة، حاصرة فيهم نوعاً من التمثيل يمتزج فيه الأهلي بالسياسي وتقتصر صلاحيّته، في الغالب، على تبلّغ القرارات والظهور الإلزامي في الاحتفالات.

من أطوار المقاومة

هذا الهدوء، شبه النباتي، لا يفلح في مدّ ظلّه إلى أطراف «الحزام»، وتفتقر إليه أيضاً المنطقة المتاخمة لهذا الأخير (وهي منطقة القوّة الدولية) ومواضع أخرى من الجنوب. فالخطّ الفاصل بين المنطقة المحتلّة والمنطقة المحرّرة حلقة نار محتملة الاندلاع في كل موضع. بل إن اندلاعها يتعدّى أحياناً ميدون في البقاع الغربي وقرى إقليم التفاح والتلال المجاورة لصيدا وأبواب النبطية وبرعشيت عند خاصرة القطاع الأوسط، فينتشر حتى جوار بعلبك وجنتا في أقصى الشمال الشرقي من البلاد.

والنار، في كل حال، هي صورة التبادل بين فعل المقاومة وردّ الاحتلال. وهي، في المواقع الآنفة الذكر من الجنوب والبقاع الغربي، تحاصر الحياة اليومية وتحكم عليها بالشلل وعلى القرى والبلدات بضمور دائم يتحوّل، في أيام الاحتدام، إلى فراغ شبه تام.

وكانت المقاومة قد عرفت خفوتاً متطاولاً بعد المرحلة الأخيرة من الانسحاب الاسرائيلي في سنة ١٩٨٥. وغلبت على عملياتها صفة الاستجابة المتقطّعة لتقلّب الظروف الاقليمية، فبدا أهمّ هذه العمليات وكأنه رسائل متّصلة، بخاصة، بأطوار الحرب العراقية-الإيرانية وبالمواقف الدولية والإقليمية منها. واستتبّ الأمر لحركة أمل في معظم الجنوب المحرّر، وحظر نشاط حزب الله هناك باستثناء قواعد محصورة موزّعة بين البقاع الغربي وإقليم التفاح، كانت تشتكي تحكّم الحركة - الذي لم يكن يسعه أن يكون تاماً، على كلّ حال - بطرق التواصل بينها وبين الداخل. هذا إلى تعرّضها للقصف الإسرائيلي الذي كان ينتهي، بين حين وآخر، إلى اقتحام وتدمير مباشر. إلى هذا الحصار المفروض على حزب الله، عمدت الحركة إلى فرض قيود على تنظيمات أخرى، أبرزها الحزب الشيوعي اللبناني، كانت قد اضطلعت بقسط غير يسير من نشاط «المقاومة الوطنية» قبل ١٩٨٥. هذا كلّه، إلى تراجع المشاركة الأملية نفسها في المقاومة، وإيثار الحركة الواضح اتّقاء الضربات الإسرائيلية في مناطق سيطرتها، وتشجيع العمران، في هذه المناطق والسعي إلى التغلغل في شبكته والإفادة منه واستثمار مواقع السلطة المكتسبة، منذ ١٩٨٤، في إنماء المكاسب المحلية وتوطيدها. فأفضى ذلك إلى تغليب حاسم للصفة الإسلامية على المقاومة، وإلى تبوُّء حزب الله صدارة العمل المقاوم، بل إلى شبه احتكار من جانب الإسلاميين لمساحة المقاومة برمّتها.

الظهيران

لم ينقلب هذا الاحتكار، المحاصر جزئياً، إلى انتشار حرّ ومعلن في الجنوب المحرّر كلّه (صحبته سيطرة مؤكّدة على ضاحية بيروت الجنوبية التي انكفأت عنها حركة أمل) إلاّ مع مشارفة الحرب اللبنانية على نهايتها. وهي جاءت نهاية مديدة فزامنت نهاية الحرب العراقية-الإيرانية، ثم اندلاع حرب الخليج الثانية وما أعقبته من تنشيط للتوجّه الأميركي إلى عقد محادثات تفضي إلى سلام عربي-إسرائيلي. جرى

ذلك كلّه في وقت كانت فيه الكتلة السوفياتية آخذة في الانفراط، وكان فيه الاتّحاد السوفياتي نفسه مشفياً على الانهيار. فبقيت إيران، مع امتناع كل تحالف ثابت بين الدول العربية ذات الأهمية والنفوذ، حليفاً ثابتاً أوحد لسوريا التي شاركت في حرب الخليج الثانية وأبدت استعداداً لمفاوضة إسرائيل، ولكنها لبثت محتاجة أشدّ الحاجة إلى حليف إقليمي يكون سنداً ومنفذاً لها عند تعرّضها، وهي تباشر الانخراط في منطق النظام الجديد، لأي ضغط مفرط أو مطالبة بتنازلات لا تحتمل الإقدام عليها. وقد ساست سوريا وإيران بمرونة ملحوظة ما بينهما من اختلاف في التوجّه بقي مستمراً على الرغم من التحوّل الذي حاق بالاستراتيجية الإيرانية، في الداخل والخارج، مع اعتلاء رفسنجاني سدّة رئاسة الجمهورية ورحيل الإمام الخميني. وكان لبنان الخارج من الحرب، في ظلّ غلبة واضحة للسلطة السورية ولمشايعيها اللبنانيين، مختبراً ذا أفضلية لهذه المرونة. فقد التقى على أرضه إمكان تأكيد الحضور الإيراني في سياسة المشرق العربي، والرغبة السورية في حفظ بؤرة حيّة للمقاومة قابلة للميل، عند الحاجة، باتّجاه المفاوضات إلى هذه الجهة أو تلك - ولو في حدود -، وكان بين مزايا هذه البؤرة أنها، مع وجود خطوطها الخلفية في مناطق السيطرة السورية، لا تقع، هي نفسها، في نطاق المسؤولية السورية المباشرة. وهذه حال ضمنها، منذ عام ١٩٧٦، الخطّ الأحمر الأميركي-الاسرائيلي الذي استبقى جنوب لبنان خارج خريطة الوجود العسكري السوري.

برغم هذا الوفاق بين الظهيرين الاستراتيجيين لحركة أمل ولحزب الله، احتاجت إعادة توزيع السيطرة على الجنوب المحرّر إلى حرب مدمّرة دامية، تواجه في أتونها التنظيمان تواجهاً صنّفها بين أضرى فصول الحرب اللبنانية، وجعلها أسوأ ما شهده الجنوب نفسه من مجابهات بعد اجتياح ١٩٨٢ الاسرائيلي. وحين بدأ حديث الانتخابات لم تكن دورة العام دارت بعد على نهاية هذه الحرب وعلى ما خلّفته من ندوب: لا على المئات من الضحايا ولا على دمار القرى ولا على حصار حركة أمل لإقليم التفاح واضطرارها إلى الاستنجاد بسلاح فلسطيني، كانت لا تزال فيه روائح «حرب المخيّمات»، ولا على لجوء حزب الله إلى قطع مياه نبع الطاسة عن مدينة النبطيّة وقراها وإلى الاعتماد، للزوغان من الحصار، على سكوت جيش لبنان الجنوبي عن قوافل البغال المحمّلة بالسلاح والمؤن وهي تمرّ أمام خطوطه، الخ...

كان الظهيران السوري والإيراني قد تمكّنا، بعد أشهر من الأخذ والردّ، من وضع

حدّ لهذه الحرب بشروط أبرزها استئناف النشاط العلني لحزب الله في طول الجنوب وعرضه. هذا إلى انجلاء المواجهة عن وضع يده على الضاحية الجنوبية. وكانت هذه النهاية موافقة لاستتمام الجيش اللبناني انتشاره في الجنوب إلى حدود المنطقة الدولية، في صيف ١٩٩١، وردّه الفلسطينيين إلى مخيّماتهم مع التسليم لهم بالمسؤولية عن أمنها الداخلي، وامتداد الخطّة الأمنية - بذراع سورية أساساً - إلى ضاحية بيروت حيث منع الظهور بالسلاح وعاد إلى حياة الأهلين اليومية قدر مقبول من الأمان والانتظام، ولكن واقع الانفراد الجديد بالسيطرة بقي على حاله. فكان لحزب الله أن يستأثر بسعي متنوّع الوجوه إلى سياسة علاقات الناس، وخلافاتهم، وكثير من شؤونهم في منطقة هي، في الأساس، جزء من دائرة بعبدا الانتخابية ولكنها، في ما يتعدّى ذلك بكثير، تداني نصف الهيئة الناخبة الشيعية جنوباً وبقاعاً.

وأما الجنوب فبدت قبضة الجيش صارمة عليه في الأيام الأولى. وتناقل الناس أخباراً عن قمع عناصر منظّمة أقدمت على الظهور مسلّحة، أو خوّلت نفسها امتياز المرور دون توقّف عند الحواجز العسكرية، الخ... وأدّى ضغط الأهالي إلى دخول الجيش طيردبا التي نشبت فيها، مع غروب العام، اشتباكات بين الحزب والحركة كانت فصلاً من فصول حرب الإقليم، وذلك على الرغم من التحفّظ الدولي عن تولّي الجيش مسؤولية أمنية في منطقة قوّات الأمم المتّحدة. ولكن تماسك قبضة الجيش على أرض الجنوب ما كان ممكناً أن يبقى بمعزل عن مصائر العلاقة بين الجيش ووحدات المقاومة. وهذه مسألة اتّخذت الدولة موقفاً صارماً منها، في البداية، فأدلى مسؤولون بينهم وزير الدفاع ميشال المرّ، ووزير الدولة البعثي عبدالله الأمين، ثم رئيس الجمهورية، بتصريحات أكّدت حصر حمل السلاح بالقوّة الشرعيّة وحصر المسؤوليّة عن مصير الجنوب بالدولة. ولكن ردوداً على هذا الموقف لا تقلّ صرامة عنه حملت القائلين به على تلطيفه لفظاً ثم على التخلّي عنه عملاً. وفي أيار ١٩٩١ أجهز نائب الرئيس السوري خدام على موقف حلفائه اللبنانيّين إذ أعلن التمسّك بحقّ المقاومة في البقاء على سلاحها إلى جنوب الليطاني حتى خروج الاسرائيليين من لبنان. وكان هذا كافياً ليبقى السلاح المذكور لا في جنوب الليطاني وحسب، أي في المنطقة التي تنتشر في معظمها القوة الدولية، بل أيضاً في إقليم التفاح الذي تتراصف تلاله إلى الشمال من النهر المذكور. فنشأت هناك علاقة حسن جوار بين سلاح الشرعية وسلاح المقاومة.

إلى ذلك لم يكن يمكن أن يرادف حصر الظهور بالسلاح الخفيف، واقتناء الثقيل في مناطق بعينها، إبعاد تأثير السلاح في موازين القوى السياسية عن الجنوب المحرّر بأسره، وهو محدود الاتّساع، في نهاية الأمر. فاستطاع الجادّون في المقاومة، واستطاع من هم أقلّ جداً فيها أيضاً، أن يستبقوا بنى ذات طابع مليشيوي في قرى كثيرة مختلفة المواقع. وكان مؤدّى هذا إدراك الأهلين وجود السلاح والمسؤولين العسكريين وعناصر المليشيا في قراهم، أو على مقربة منها وتحسبهم، بالضرورة، من هذا الوجود عند اتّخاذ أي موقف سياسي ولو كان استنكافاً. ولم يكن في وسع الأهلين أن يعتبروا وجود قوى الدولة من حولهم مجلبة لاطمئنان كاف، في وضع هذه صفته. وذلك أن التعرّض لهم، وهم أفراد وعائلات وليسوا جيوشاً ولا منظّمات، كان يسعه أن لا يتّخذ صورة الهجوم المكشوف بل صوراً أشدّ عسراً على الملاحقة. إلى هذه الرهبة كانت تضاف المنفعة وهي، في حالة حركة أمل، متمثّلة في عدّة الزعامة القديمة في الجنوب وغيره، أي في النفوذ المتأتّي من المشاركة في سلطة الدولة ومن وضع اليد على بعض أجهزتها. وهذا مضمار برّت فيه الحركة كل من سبقها من الزعامات. وأما في حالة حزب الله، فإن مصدر المنفعة ما في تصرّف الحزب نفسه من إمكانات ضخمة ومؤسّسات. هذه الامكانات التي ينسب إليها دور كبير في انتخابات البقاع الشمالي، لم يكن قد تيسّر وقت، عند بدء المعركة الانتخابية، لتوظيفها على نطاق واسع في الجنوب، ولكنها كانت ماثلة وفاعلة في أوساط الجنوبيين المقيمين بضاحية بيروت.

أرواح المليشيات السبع وحيلة العائلات

عليه لا يكون لنا أن نفقه شيئاً من سلوك الجنوبيين الانتخابي، إذا نحن لم نضع في صدارة الصورة انقسام الجنوب إلى قطاعات ثلاثة:

أ. القطاع المحتلّ، وكل تعبير سياسي فيه مصادر من جانب سلطة الاحتلال، والمليشيا الملحقة بها.

ب. قطاع القوّة الدولية، وحضور الدولة العسكري رمزي فيه، وحضور الملشيات تام الملامح. والقوّة الدولية تعتمد الإعراض عن النزاعات الأهلية.

ج. سائر الجنوب، وقوى الشرعية موجودة فيه والقوى المليشيوية أيضاً على تفاوت في صراحة الوجود الذي لهذه الأخيرة، بحسب قرب المناطق أو بعدها عن

خطّ النار، وعلى تفاوت أيضاً في العلاقات القائمة بينها وبين قوى الدولة، وهي علاقات يزيدها تعقيداً وجود مسؤولي المليشيات في مواقع السلطة العليا، ووجود أنصار لهم في مختلف مواقعها.

خلاصة هذه الصورة، في حالاتها الثلاث، أن ظلّ المليشيات - بما هي مليشيات، لا بما هي منظّمات سياسية وحسب - ما زال مشتملاً - ولو تباينت كثافته - على الجنوب من أقصاه إلى أقصاه. وهو الظلّ نفسه الذي اشتمل على المعركة الانتخابية، من جهات مختلفة واشتمل بعد ذلك، على نتائجها. ذاك أهمّ ما كان ينبغي إبرازه في المناقشة التي دارت حول فرص السلامة المتوافرة لعملية انتخابية تجري في الجنوب، وفي البلاد كلّها بالتالي، وذاك، في الواقع، آخر ما اكترث له في المناقشة المذكورة.

إذا كانت هذه هي حال الجنوب مع المليشيات، وحال حرية الاقتراع فيه، بالتالي، فما الذي تجده المليشيات في وجهها هناك؟ هي تجد في الواقع مجتمعاً تمزّقت أنسجة كثيرة فيه من جرّاء الحرب والاحتلال والهجرة وتعطّلت، إلى هذه الدرجة أو تلك، آليات إنتاج الزعامة فيه، وتداعى بعض الأساس المعتاد لتمثيله. هذه الوقائع، من تمزّق وتعطّل وتداع، تعلّل، على كل حال، جانباً من نفوذ المليشيات الشعبي وهي، جزئياً، من آثار هذا النفوذ أيضاً. فما سبق من كلام على هيمنة المليشيات قد يوحي، دون قصد منّا، أن هذه الأخيرة مدينة بجملة تأثيرها السياسي لما تنشره حولها من رهبة ومنافع. وأما الواقع فهو أنها تستقطب ولاءً فعلياً يصعب قياس انتشاره لتداخله وعوامل أخرى بينها الانتفاع البحت والرهبة. وذلك أن هذه التنظيمات هي، في لبنان، ثمار احتدام في الشعور الطائفي (يواجه طوائف أخرى) ومعه انحلال في بنى الطائفة الداخلية، أوّل أسبابه ضعف أهلية البنى المذكورة لخوض المواجهة بين الطوائف. فدخول المليشيا، وإن يكن فيه تعريض للداخل من جهة، هو حماية وأمان له من جهة أخرى. هذا في الأقلّ. وهو قد يسفر أيضاً عن رفع لشأن الداخل لم يكن ليناله بما في يده من وسائل شخصية وعلاقات تقليدية. يصحّ هذا في كثير من حالات الغبن، الحقيقي أو الموهوم: في حالة صغار السنّ الذين لا يوليهم رفعة المقام بسهولة، مجتمع ينحو إلى حصر السلطان الاجتماعي بالمسنين، وفي حالة أبناء العائلات أو فروع العائلات المستبعدين من الزعامة لأن هذه مكرّسة لعائلة بعينها، أو لفرع بعينه من العائلة، وفي المقصّرين عن احتلال مرتبة في سلّم مهنتهم أو سلكهم، تلائم طموحهم وتسوّي ما بينهم وبين أقرانهم المبرزين، وفي المنبوذين أصلاً من سائر

الهيئات والأسلاك، الخ، الخ... هؤلاء جميعاً يجدون في المليشيا - أو يأملون أن يجدوا - سبيلاً إلى صعود ما ينفتح أمامهم، وهم يستحقّون ولوجه أو لا يستحقّون، ولكن القوّة المنظّمة (نسبياً) مركبهم فيه، على كل حال. لذا لا يدخل الناس المليشيا فرادى بالضرورة، بل يدخلونها، في حالات كثيرة، قطعاً من عائلات، وشللاً من أحياء وأحياء من قرى. وهم يواجهون بانتمائهم هذا مليشيا أخرى (خارجة عن نطاق طائفتهم أو داخلة فيه غالباً)، وعائلات أخرى (أو مواقع أخرى في العائلة نفسها)، وشللاً أخرى وقرى أخرى، الخ... ولكنّهم إذا خرجوا من عائلة مفكّكة، مثلاً، زادوها، بانتمائهم الجديد، تفككاً ونشروا من حولهم ألواناً جديدة من الانقسام.

والعائلة الممتدّة هي، في الجنوب، شأنها في غيره، ركن المجتمع الطائفي، قبل الحرب، وعماد تنظيمه السياسي. وهي، بعصبيّتها التقليدية، مجانسة للطائفة نفسها: إذ هذه أيضاً جماعة تقليدية تستمرّ وحدة الانتماء إليها بالتوارث. وتتربّع الزعامات التقليدية، في الجنوب، شأنها في غيره أيضاً، على أهرام من الزعامات العائلية تجاري، في رسمها، رسوم الثنائية العائلية الغالبة في القرى. والأهرام المذكورة تتقاطع فيها خطوط كثيرة هي التي تميّز ما بين الجماعات الطائفية المتجاورة أو المتداخلة، وما بين القرى والبلدات، وما بين مجموعات القرى المتحلّقة، في الغالب، حول بلدة ما، وما بين الأحياء في القرى، على مستوى أدنى، وما بين الفروع المراوحة بين التآلف والتغالب، في العائلة الواحدة، الخ... على أن العائلة - ولا ضير في تكرار هذا - تبقى هي الخلية السياسية التي تنسج، مع مثيلاتها، جسم الزعامة الطائفية. ففي أي حال كانت هذه الخلية، عندما دعي مجتمع الجنوب السياسي إلى الانتخابات؟ وفي أي حال كانت بالتالي الزعامات التي دعيت - أو دعت نفسها - للمثول في كفّة الميزان الانتخابي المقابلة لكفة المليشيات؟ نتحدث عن كفتَي ميزان ولا نقصد أن العائلات مجافية، في المطلق للمليشيات، ولا أن الموازنة تؤول، بالضرورة، إلى المواجهة وتستبعد التحالف. بل التحالف قام وحصلت المواجهة أيضاً . وهذا ما سنحاول استجلاء صورته لاحقاً.

العوائل والسياسة : سيرة مضطربة

لم تكن العائلات السياسية وغيرها بمنجاة من الانقسام في يوم من الأيام. وحين صارت «سياسية» العائلة، مع بدء العهد البرلماني في لبنان، ترادف ترشيح ممثل عنها

(أو أكثر) للنيابة ، غدت الانتخابات مناسبة لتجديد الانقسام (المعلن أو المستتر) أو لمداراته وكبته. وكان النزاع يسلك سبلاً متنوعة، فهو يدور حيناً بين أخوين، وحيناً بين أبناء لأعمام وحيناً بين فرعين (أو أكثر) من فروع العائلة تنقلت بينهما (أو بينها) الزعامة، في مدى تاريخي يتباين طوله، فسلبها فرع من آخر في ظرف يغلب أن يوافق انقلاب الجماعة كلها من عهد إلى عهد، وبعض التغيير في الاعراف والقيم. فكان الفرع المغلوب على أمره يلبث متربصاً، يتحيّن فرصة جديدة، أو يسعى إلى اختلاق الفرصة المذكورة، متوسلاً إليها أساليب وإمكانات يختلط فيها الجديد بالقديم. مثل هذه المنازعات عرفتها، وعرفت مراوحتها بين صعود وهبوط، كل الأسر السياسية، في جبل عامل، من الشيعة، بخاصة، وهم وسط الزعامة الغالب هناك. عرفها آل الاسعد وآل الزين وآل الخليل وآل عبدالله وآل بزي وآل بيضون وآل صفي الدين وآل شرف الدين، الخ... وكانت مداخل الطامحين إلى خلافة الزعامة القائمة متنوعة: بينها التحصيل العلمي، والمهنة الحرة أو الوظيفة الرفيعة في وسط عمه التشبث بالتعليم، في نصف القرن المنصرم، واعتباره سبيلاً إلى كل صنوف الترقي والى مغادرة الدونية حيال الوجاهة بخاصة، وبينها مال الاغتراب المتعطش إلى حيازة اعتراف، من بيئة الاصل، بمكانة له وميزة، وبينها الانتماء الحزبي المستعين على الزعامة «الضيقة» بمثل فضفاضة الآفاق. ولم تخل العائلات غير السياسية من هذا النوع من الصراع يجد مناسبته في التنافس على عضوية البلدية، أو على المختارية، أو على مجرد التصدر في المجالس. فالوجاهة هي نفسها، هنا وهناك، ومستوياتها، إذا نظر اليها من جهة العائلات، مستويات في هرم واحد. إذ المكانة هي موضوعها الاول، والمصالح المحلية همّها الاول، وهي لهذا لا تقرّ بفارق نوعي بين ما هو سياسي وما هو بلدي مثلاً. الفارق فارق في المستوى لا في النوع. وهذا يطلق يد السياسي أو يكاد في ممارسته لمسؤولياته العامة. فالمحاسبة تغيب، على هذا الصعيد، أو يتراجع الشعور بضرورتها وتضعف خشية المسؤول من عواقبها، ما دام قادراً على تدبّر ما يعرض عليه من حاجات شخصية ومحلية وعلى القيام بما يمليه منصبه من مراعاة للخواطر وسياسة للنزاعات. لذا كان سلاحه النفوذ والهيبة قبل «الخط»، أو السلوك العام في ما تصل إليه قدمه من مؤسسات وطنية.

على أن العوائل، أيام كانت آمنة في قراها، دائبة في تدبير مكاسبها، منصرفة إلى لغطها المتجوّل ما بين المضافات والدكاكين والحقول، منكبّة على إنماء صغارها

وحزازاتها، لم تكن تعوزها الوسائل لحفظ تماسكها - أو للسعي إلى حفظه، في الأقل - حين تدهمها الانتخابات. فكان الخارج من الصفّ العائلي يعرض نفسه للنبذ في وسط يحصي عليه حركاته وسكناته، ويحفّ به من كل جانب، فلا يكاد يدع له متنفساً، ويطالعه في كل ساعة بنظرات اللوم وكلمات التقريع. فالوسط القروي ضيق وخانق لا قبل لـ«خارج» بتحمّله ما لم يفلح في تأليب جماعة تحميه، وتفرضه، ويكون داخلها مجالاً يتنفّس فيه الـ«خارج» وينطق. أو يكون عليه، في بعض الحالات، أن يتنفّس ويطلب الحماية في داخل الجماعة المذكورة وفي خارجها معاً: في الحزب، في المدينة، في الالتحاق بزعامة قوية تتقبّله، في اللوذ بجهة أو جهاز من جهات السلطة وأجهزتها، الخ... مهما يكن من شيء، يسع العائلة، حين تستشعر خطراً من داخلها على مكانتها ومستقبل تمثيلها، أن تجعل الشخص، مصدر الخطر، يبصر «نجوم الظهر»: تنصرف عن معاطاته في مهنته، تمتنع عن معاملته بما يليق في الطرقات والمجالس، تهدّده بالأذى، تؤذيه فعلاً، في بعض الحالات، ولو أن هذا استثنائي. والانتخابات التي تمنح «الخوارج» موضوعاً راهناً لخروجهم، تستنفر عوامل محاصرتهم أيضاً، فينتهون، في الغالب، إلى الانكفاء وقد يقرّون، على مضض، بالولاء والتأييد لوجيه مرشّح كانوا يغتابونه ويطعنون في أهليته قبل الموسم الانتخابي، أو لم يكونوا يزورونه قط. لذا كان معظم الذين أفلحوا في الوصول إلى الندوة اللبنانية بفعل «العلم» والمهنة الحرّة والوظيفة، أو بفعل مال المغتربات، أو بفعل محالفتهم زعامة قوية يناوئها الوجيه المكرّس، أو التحاقهم بالسلطة حين يتفق انها تناوئ هذا الأخير، الخ... ينتمون إلى عائلات غير العائلات السياسية المعروفة. فهم، وهذه حالهم، يرتجلون لعائلاتهم (بل لقريتهم أحياناً) موقعاً سياسياً لم يكن لها، ويؤلبون على الزعامة القائمة جمهرة قد تكون كبيرة من «المحرومين». فتجد الزعامة نفسها أقلّ قدرة على ضبط هؤلاء والتضييق عليهم لخروجهم عن عصبيتها المباشرة، ولوجودهم، في بعض الاحيان، على مبعدة (جغرافياً) عن أضيق دوائر نفوذها وأشدّها أسراً.

هكذا وصل إلى النيابة، بفعل ما سبق تعداده من عوامل طارئة على التقليد، أمثال سعيد فواز وابراهيم شعيتو وحميد دكروب وأنور الصباح ورفيق وغالب ثم فهمي شاهين، الخ... فيما قصر دونها محمد وحسن الأسعد ولبث أسعد الأسعد، في السلك الخارجي، وطلبها سميح عسيران في النبطية لا في الزهراني، وفات قطارها

سعيد عسيران وزهير عسيران وحسم، على وجه السرعة، تنازع الأشقّاء فيها عقب وفاة يوسف الزين، وانهارت زعامة آل الفضل أمام صعود العيال «العامية» المتسلحة بالعلم والمال والعدد في النبطية. هذا بينما تحكم كامل الأسعد طويلاً في تعيين المحظوظ من آل عبدالله، وأدرك النيابة علي الخليل منطلقاً إليها، في ظرف صعب عانته زعامة عائلته، من ماض حزبي وشهادة عالية، الخ، الخ... وأما في الطوائف الأخرى فكان ارتقاء «العوام» مشهوداً أيضاً. فورث طبيب كاثوليكي هو راشد الخوري زعامة آل سالم في الزهراني، مستفيداً من صعود نجم الكتائب بعد ١٩٥٨ وتوسعها في ظل الشهابية. واستوى محام وخطيب ماروني، كتائبي هو الآخر، وهو أدمون رزق، واستوى معه حقوقي وشاعر هو جان عزيز، (وهو ابن شقيقة البطريرك المعوشي) وريثين للمقعدين المارونيين في جزين، حلاً فيهما محلّ المقدّمين من آل كنعان وآل عازار. ثم احتل أحد المقعدين فريد سرحال، وهو ابن شقيقة مارون كنعان، فزاد من بروز الأثر الطريف الذي لعلاقة الخؤولة في الزعامة الجزينية. وحلّ نوع من المداورة في مقعد صيدا السني بين الناصري «الشعبوي» معروف سعد، ونزيه البزري، وهو طبيب وضع نفسه، بهذه الصفة، في خدمة أهالي المدينة ولكنه ابن عائلة «نيابية»، مسجل، بالتالي في خانة «الذوات». وأما الأرثوذكسي والسني في مرجعيون - حاصبيا فبقي اختيارهما منوطاً، إلى مدى بعيد، بالزعامة الاسعدية. وكانت هذه تنظر، في الاختيار المذكور، إلى اعتبارات متنوعة أظهرها موازين البلدة الكبيرة (مرجعيون وشبعا) وضرورات تمويل اللائحة. فكان أن خرجت من السباق أو تخلّفت فيه أسر كانت، حتى الستينات، راسخة القدم (ولو على تفاوت) في الندوة اللبنانية من آل شهاب، أمراء حاصبيا السنة، إلى آل غلمية وآل غبريل الأرثوذكسيين في مرجعيون وحاصبيا... الخ، الخ...

محنة الحرب

خرقت الحرب - وقبلها عشاياها - ما كانت العائلات تحمي تماسكها به من تروس، وما كانت تستوي بفضله وحدات «سياسية» طاغية الفعل والحضور في تشكيل مشهد الجنوب الانتخابي. وأخطر ما جاءت به الحرب إلى الجنوب كان الاحتلال، وقبله ومعه التهجير والهجرة. فقد تبدّدت تبدداً ذريعاً ضوابط «الجو» المعتاد في القرى. حتى أن تعيين «مكان» القرية أو البلدة بات مشكلاً في بعض

الحالات. فهل بنت جبيل، مثلاً، في بنت جبيل أم هي في ضاحية بيروت، أم هي في دير بورن ميشيغان؟ وهل الخيام هي ثلثها المقيم أم ثلثاها المهجّران؟ ثم ألا يصحّ السؤال نفسه في قرى غير محتلّة مثل أرنون وكفررمان وبرعشيت وحتى تبنين (التي تقع خارج دائرة القصف المنتظم)، وهذه كلها قرى محاذية للحزام المحتلّ؟ وما حال القرى المدمّرة أو شبه المدمّرة مثل حانين ومارون الراس ورشاف وبعض قرى العرقوب ومروحين ويارين؟ ثم ما حال القرى التي هجرتها الحرب الاهلية، مثل قرى شرق صيدا وهي، إلى الآن، لم تستعد إلا جانباً محدوداً من مهجّريها؟ في هذه البلدات والقرى كلها (وهي، بين محتلّة وغير محتلّة، قد تداني النصف من الجنوب) أصيبت آلة انتاج الوجاهة والزعامة بأعطال فادحة، واختلط حابل الهرم العائلي بنابله. وذلك أن حال الهجرة منها في الحرب مختلف جداً عن حالها قبل الحرب. فالقرية كانت تبقى «عاصمة» نفسها، قبل الحرب، ومرجع أهلها في السياسة وفي غيرها، برغم ما كان ينتاب جماعتها المهاجرين إلى ضواحي المدينة، مثلاً، من عوامل الانحلال النسبي في العرى العائلية والانخراط الجزئي في تشكيلات المدينة وقيمها. أما وقد بات كثيرون من موتى القرى تتلقفهم (في ظروف الحرب والاحتلال) مدافن الضواحي، ويؤبنون في حسينياتها وكنائسها، فإن الخلل قد وصل، قسراً لا ريب، إلى أقصى العرى التي تشدّ البشر إلى منابتهم، وهي الصلة ما بين تراب الارض وتراب الأجساد. عليه لا يستغرب أن تنتاب شمل العائلات السياسي ظواهر تفرّق بيّنة. فيضطرب الاتصال بين الوجيه وجمهوره. وتنطوي «الجزر» القروية والعائلية على شجونها وينبت فيها من خارج أنصبة الوجاهة، من يطلب الوجاهة، مسنداً دعواه إلى عناصر أمدّته الحرب نفسها ببعض منها. على أنه يندر أن تكون الاستجابة شاملة أو واسعة، في هذه الحالات، لأن «الحق» المدعى في التصدر، حديث وغير راسخ، وتسهل المنازعة فيه. لذا يغلب على العائلات الاستنكاف والانصراف إلى مواجهة الهموم اليومية بوسائط كثيراً ما تستمد من خارج البيئة العائلية أو القروية. وهي وسائط يتيحها الجوار المديني، بخاصة، والتشكيلات الجديدة التي أسفرت عنها الحرب. هذا الاستنكاف جعل توريث الوجاهة مشكلاً ومتنازعاً فيه، في عائلات كثيرة، بعد أن مات كثير من الوجهاء الراسخي المكانة في أعوام الشتات الطويلة. فكان أن تضاعف فعل ما أحصيناه من عوامل «جديدة» حافزة إلى طلب التصدر (من الشهادة العلمية والمهنة والوظيفة المفتوحين على الخدمة الخاصة، إلى مال الاغتراب،

الخ ...) ومنحت تنظيمات الحرب هذه العوامل، في كثير من الحالات، إطاراً للحركة وللبروز. هكذا كانت الحرب تستنفر الدواعي إلى اللوذ بالأهل والأقارب وإلى تضامنهم، في الوطن والمهجر، لمجابهة طوارئها وبلاياها. ولكنها كانت، بتبديدها وحدة القرى المادية وبنشرها منطق التنظيم المسلح فوق إرجاء هذا الحطام، تمتحن، في آن، صمود العائلة الموسّعة بما هي هيئة «سياسية». وهو امتحان ألمّ بالعائلات التي توصف بالسياسية، حصراً، وألمّ بغيرها أيضاً. أي أنه تناول هرم السياسة الريفية، برمّته، في الجنوب. على أن قسوته كانت تشتدّ، بطبيعة الحال، بمقدار ما تكون القرية قد تحمّلت من فتك الحرب ونير الاحتلال.

تلك إضاءة أوّلية لقاعدة التمثيل السياسي في الجنوب. وهي القاعدة التي حرّكت معركة ١٩٩٢ مقوّماتها وخرجت بها إلى الفعل الانتخابي. فكان أنها عيّنت موطن الضعف الأساسي في لائحة كامل الأسعد، وهو ماثل في حال العائلات، بما هي مكوّنات سياسية تقليدية للجماعة الجنوبية، بإزاء المليشيات التي استبقت (على الرغم من «عودة الشرعية» إلى بعض اجزاء المنطقة، ومن هزيمة حركة أمل العسكرية وتضعضعها التنظيمي) عناصر سطوة كافية للهيمنة على الجمهور الانتخابي. وكان أن القاعدة نفسها عيّنت معطيات العلاقة بين المليشيات والعائلات السياسية في لائحة أمل وحزب الله، ومعها توزيع التمثيلين الحزبي والعائلي بين الأقضية أو المناطق الممتحنة بالاحتلال أو بالاستباحة، والاقضية أو المناطق الآهلة بسكانها والقادرة، بالتالي، على استبقاء قدر مرموق من الفاعلية لوحداتها السياسية المعتادة، وقدر من التماسك لتشكيل مراتبها السياسية المألوفة. فقد استأثرت المليشيات بمعظم تمثيل الاولى، واستبقت حصة كبيرة للعائلات في تمثيل الثانية. وهذه كلّها أمور لنا إليها عودة.

إشكالات

حين كانت الحرب تضع - ببطء شديد أشرنا إليه وعنف بالغ - أوزارها، في البلاد، كان تمثيل الجنوب النيابي قد وصل، منذ زمن، إلى حال يرثى لها. كان الموت قد غيّب اثنين من نواب الجنوب الثمانية عشر، هما عبد اللطيف بيضون، نائب بنت جبيل، وكاظم الخليل، نائب صور. وهذه نسبة أدنى بكثير من نسبة الوفيات العامة في مجلس ١٩٧٢، وقد جاوزت الثلاثين من المائة. ولكن عقد الكتلة الرئيسيّة في الجنوب، وهي كتلة كامل الأسعد، كان قد انفرط بعد نزول الأسعد، في خريف

١٩٨٤، عن سدة رئاسة المجلس. فقد قاطع هذا الأخير أعمال المؤسسة وما لبث أن سافر ليقيم سنوات في أوروبا، وقاطع مؤتمر الطائف وتقلّبت أحكامه على وثيقة المؤتمر، فنعتها تارة بأبشع النعوت، وأمسك عن الكلام الصريح فيها طوراً واستأنف بعد عودته إلى لبنان زيارته لرئيس الجمهورية وحضوره - ولكن على ندرة - إلى مجلس النواب، وقابل رئيس المجلس مرّة واحدة. وكان النائبان المتبقّيان في كتلته (أنور الصباح ومنيف الخطيب) قد شاركا في المؤتمر، وواصلا مزاولة عادية لمهامهما النيابية، مع ميل واضح إلى الصمت واجتناب الدخول في معارضة منتظمة للسلطة الجديدة. ومال إلى الصمت أيضاً، ولكن في ركب الموالاة، بعد أن انسحب من الكتلة، نائب مرجعيون علي العبدالله وحملت الشيخوخة نائب مرجعيون الأرثوذكسي، رائف سمارة، على الانصراف، إجمالاً عن النشاط النيابي، وفتر الودّ بينه وبين الأسعد أيضاً. وهاجر حميد دكروب إلى الولايات المتّحدة سنوات طويلة بعد اقتراعه لبشير الجميل سنة ١٩٨٢، ثم عاد سنة ١٩٨٨ يخبط خبط عشواء في مسلكه السياسي فيستوزر، من تحت إبط سمير جعجع، يوم إعلان الحكومة العسكرية، ويتظاهر في بغداد تأييداً لميشال عون، وينظم قصيدة في مدح الملك السعودي أثناء مؤتمر الطائف، ثم ينتخب على التوالي، رينيه معوض، والياس الهراوي، لرئاسة الجمهورية، ثم يقاطع انتخابات ١٩٩٢ مؤيداً، بزيارة لبكركي، موقف البطريرك الماروني الخ، الخ...

نائب آخر أضعفت الشيخوخة حضوره في الحياة العامة، هو راشد الخوري، نائب الزهراني الكتائبي، الذي هجّر من بيته ومستشفاه، في صيدا، منذ مطلع الحرب الأهلية، فاضطرّ إلى الانقطاع عن قاعدته التي عادت فهجرت بدورها في أواخر الحرب. هذا بينما لبث عادل عسيران يغالب الشيخوخة والمرض بعناد وقوّة شكيمة معروفين فيه، فظلّ، إلى حضوره في كل موضع يستدعي حضوره، شريكاً مرجّحاً في حكومات ما بعد الطائف. وكان نسيج العلاقات السياسية يحصر هذه الصفة به وبنائب آخر من نواب الجنوب الشيعة (وكان بقي منهم عشرة)، وهو علي الخليل، هذا بالإضافة إلى السنّي نزيه البزري والى الماروني (الذي فصل من حزب الكتائب) أدمون رزق، أو الكاثوليكي نديم سالم، الخ، الخ...

هكذا لم يبق أثر ظاهر من تضامن نيابي يعتدّ بفاعليته في الجنوب إلا بعض الظهور المشترك، في الظروف الصعبة، لنوّاب النبطية الذين أضعفت الأيام ما كان يفصل

بينهم من اعتبارات سياسية. وكان أكثرهم حفظاً لرأسماله السياسي عبد اللطيف الزين الذي سجّل له الأهالي صموده معهم في كفررمان وهي عرضة للقصف اليومي. وسلك نواب جزين، وهم، في الأصل، لائحة واحدة، مسلكاً مشابهاً. هذا بينما كان التمثيل النيابي شبه معطّل، على ما رأينا في أقضية الحزام المحتلّ الثلاثة، على وجه الخصوص: حاصبيا ومرجعيون وبنت جبيل.

تلك هي ملامح الوضع الذي وقعت عليه عملية التعيينات النيابية، وقد صدرت في أوائل حزيران ١٩٩١، بعد مخاض طال تسعة أشهر. ولم يكن نصيب الجنوب كبيراً من المقاعد التسعة المضافة إلى مجلس ١٩٧٢، فاقتصر على مقعد شيعي ثان عن الزهراني، وآخر درزي عن حاصبيا. هذا إلى المقعدين الشاغرين بالوفاة في بنت جبيل وصور. هذه المقاعد اعتمدت كلها مدخلاً للتنظيمات المشاركة في السلطة الجديدة (أي في الحكومة، أساساً) إلى تمثيل الجنوب في المجلس النيابي. فأعطي مقعدان شيعيان لحركة أمل (لنبيه برّي عن الزهراني ولمحمد بيضون عن صور) وأعطي الثالث لحزب البعث (لعبدالله الأمين عن بنت جبيل). هذا بينما آل المقعد الدرزي المحدث إلى مغترب سابق، ومصرفي قريب من الحزب التقدّمي الإشتراكي، هو أنور الخليل. وكان الثلاثة الشيعة من وزراء الحكومة الكرامية التي أقرّت التعيينات ووزّر الخليل معهم في الحكومة الصلحية التي تشكّلت لإجراء الانتخابات بعد ذلك بنحو سنة. وكانت التعيينات، قد فرطت، في سبيل منح التنظيمات الحاكمة قاعدة نيابية، بتوازنات وأعراف ذات أهميّة في حياة الجنوب الانتخابية وشعور ناخبيه. فعيّن نائبان (هما برّي والأمين) في دائرتين غير الدائرتين اللتين هما من أبنائهما. وكان أمر الشيعي الثالث (بيضون) غير خال من إشكال، لأنّه، مع كونه في الأصل من القضاء الذي عيّن فيه (صور)، مولود في بيروت ومسجّل على لوائحها الانتخابية. ولم تعط المنطقة الجنوبية من قضاء بنت جبيل (وهي المنطقة المحتلّة وتضمّ قصبة القضاء) نائباً من أبنائها خلفاً لنائبها المتوفّى. هذا، مع أن تقليداً قديماً في هذا القضاء، كان يملي تشكيل اللوائح من مرشّح عن الشطر الجنوبي المذكور، وآخر عن الشطر الشمالي. فكان أن بقي تمثيل الحزام الأمني على حاله التي أشرنا اليها من الخمول. وهو خمول انطوى، إلى مغزاه السياسي، على آثار عملية تمثّلت في استثناء المنطقة المحتلة، استثناء شبه كلّي، من المجهود التجهيزي الذي بذلته الدولة في الجنوب طيلة العقد المنصرم. ثم إن استثناء بنت جبيل نفسها من التمثيل، وتقليص حصّة صور من نائبين في مجلس

١٩٧٢ إلى واحد (وهو أمر يبقى ذا دلالة وإن كان لا يجافي الإنصاف)، وخذلان طموح الغازية (وهي كبرى بلدات الزهراني الشيعية) إلى شغل المقعد المحدث في دائرتها، قد استوت كلها دلائل مبكرة على اتجاه «قروي» أخذ يطبع التمثيل النيابي في الجنوب، مسايراً قوّة النفوذ المليشيوي في القرى وضعفه بين أهل المدن، بل مجافاة نهج المليشيات لمنطق الحياة المدينية أصلاً. هذا الاتجاه ما لبث أن ازداد وضوحاً وتأكّد في انتخاب ١٩٩٢. إلى ذلك ألغت التعيينات، أو كادت، ميزة النيابة بما هي تمثيل سياسي يجاري عن كثب خطوط الكتل الناخبة وتشكيلات المواطنين الإقليمية، وأحلّت محل الميزة المذكورة منطق الحكم، وهو يفترض تآلفاً سياسياً عاماً ومجانسة بين الاتجاهات لا تفترضهما النيابة. وكان هذا أيضاً، بما فيه من تمهيد قسري وطمس لعناصر مختلفة من خريطة المنطقة السياسية، أمراً له ما بعده.

دواعي الضمّ والتأخير

حين بدأ حديث الانتخابات يملأ أندية الدولة وبيوت الناس، وتتجاوب أصداؤه في مجلس الوزراء، سرى نبأ مؤدّاه أن وزير الدولة نبيه برّي غير محبّذ إجراءها - وقد ظهرت آثار محسوسة لهذا الموقف (الذي لم يصغه الرجل بالعبارة الصريحة قط) عند بعض المحطّات التي انعقدت فيها مسالك الأزمة، فلم يستبعد رئيس «امل» مثلاً أن يصار إلى التمديد للمجلس القائم حتى نهاية ١٩٩٦، فينتخب رئيس الجمهورية المقبل ويواجه، قبل ذلك، جملة المسائل الكبيرة المطروحة، من الانسحاب السوري حتى مشارف البقاع إلى المفاوضات العربية-الإسرائيلية، الخ... كان برّي مرتاحاً إلى ما أسفرت عنه التعيينات من تكريسه قطباً غير منازع لتمثيل شيعة الجنوب والضاحية في المجلس، والى حصّته الجديدة من التمثيل الشيعي في مجلس الوزراء، والى التوسّع المطرد لنفوذه في أجهزة الدولة وفي ما يخص الشيعة من موازنتها ووظائفها. ولم يكن إلا ليتحسّب من احتمال منافسته في بعض ذلك إذا أجريت الانتخابات، من جانب قوّة هي حزب الله، خبر شدّة مراسها خارج المجلس، ومن جانب تجمعات نيابية أخرى قد تحلّها الانتخابات محلّ فسيفساء التمثيل الجنوبي والإسلامي بعامة - اذا استثنينا نوّاب الدروز - في المجلس القائم. من جهة أخرى، كان برّي سيد العارفين بحال الوهن الدابة في تنظيم أمل. على أنه، وقد وعى كلمة دمشق الواضحة في شأن الانتخابات، سلك مسلك الكثرة من الزعامات الإسلامية، الزمنية والدينية. فهم

آثروا مداراة الحال بالتي رأوها أحسن، معوّلين على ما بدا من قوة في معارضة مسيحية يتصدّرها بطريرك الموارنة، وتضمّ، بين ما تضمّ، أبرز القوى المسيحية القابلة بميثاق الطائف. في أي حال، كانت طبيعة الظرف لا تسيغ التردّد. فهو ظرف انتخابات ومن كان مزمعاً خوضها، إذا جرت، لم يحسن به أن يظهر شيئاً غير الإقدام والتصميم. وأما موقف كامل الأسعد فكان أكثر اضطراباً وتعقيداً . هذا بينما كان حزب الله قد أجاب بالإيجاب عن سؤال حظي في أوساطه قبل سنوات بمناقشة علنية، وهو التالي: هل نريد دخول مجلس النواب؟ ولم يلزم جادة التحفّظ إلا الشيخ محمد مهدي شمس الدين فدعا، مع انتصاف تموز، إلى الامتناع عن إجراء انتخابات يطعن في نزاهتها، وإلى البحث عن سبل لتطمين الخائفين، وجهر بأن إقتراع ناخبي المناطق المحتلة «لغز نطلب حله».

ضمّ قانون الانتخابات المعدّل محافظتي الجنوب والنبطية في دائرة انتخابية واحدة وخصّها بـ ٢٣ من نواب المجلس العتيد الـ ١٢٨، موزعين على النحو التالي بين الطوائف والأقضية:

جدول رقم ١ : توزيع المقاعد بين طوائف الجنوب ومناطقه في انتخابات ١٩٩٢

المنطقة	الطائفة						المجموع
	سنة	شيعة	دروز	موارنة	اورثوذكس	كاثوليك	
صيدا المدينة	٢	–	–	–	–	–	٢
قرى صيدا (الزهراني)	–	٢	–	–	–	١	٣
جزين	–	–	–	٢	–	١	٣
صور	–	٤	–	–	–	–	٤
النبطية	–	٣	–	–	–	–	٣
بنت جبيل	–	٣	–	–	–	–	٣
مرجعيون-حاصبيا	١	٢	١	–	١	–	٥
المجموع	٣	١٤	١	٢	١	٢	٢٣

من جهة أخرى، جعلت انتخابات الجنوب التي تقرّر موعدها في ٦ أيلول، آخر مرحلة من مراحل العملية الثلاث. والضمّ، الذي وافق عليه، في صمت، من كانوا ركبوا أخشن المراكب ابتغاء جعل النبطية، كبرى حواضر الجنوب الشيعية، عاصمة

لمحافظة، لم يكن خالياً، على الأرجح، من الحسابات الانتخابية. ولكنه، وتوقيت الانتخابات كان، قبل كل شيء، حصيلة الشعور بظلّ الاحتلال الرازح على الجنوب والرغبة في مداورته للنجاة بما يمكن النجاة به من ماء الوجه الانتخابي.

كان بقاء محافظة النبطية دائرة منفصلة يجعل سلطة الاحتلال محكمة مباشرة في انتخابات قضاءين ونصف قضاء من أقضيتها الأربعة. ففي هذه المحافظة تقع جملة الحزام المحتلّ «القديم» تقريباً، إذ هو لا يضمّ من محافظة الجنوب (صيدا) غير قرى محدودة العدد في قضاء صور بخاصة. وتضمّ محافظة الجنوب أيضاً قضاء جزين الذي بقي وضعه حائراً، في أعقاب اجتياح ١٩٨٢ وما تلاه من انسحاب إسرائيلي. وكان التبكير في إجراء انتخابات الجنوب يمنح السلطة المحتلة أيضاً فرصة للتأثير تأثيراً فادحاً في مصير العملية الجارية وذلك في نطاق البلاد كلها. لذا كان التأخير والضمّ وسيلة تمويه، ليس في يد الحكومة غيرها، لثقل الوطأة الإسرائيلية على انتخابات الجنوب.

النيابية عمّن ينيب

وما هو جدير بالتسجيل أن الكثرة الكاثرة من ناخبي الجنوب المسيحيين (وهم مائة وسبعة آلاف، أي أزيد بقليل من خمس المجموع)، ومعهم كل الناخبين الدروز تقريباً (وعددهم ١٠٧٨٠ باتوا ممثّلين بنائب)، ومعهم أيضاً الكثرة الكاثرة من السنّة من غير مدينة صيدا (ولهم أيضاً نائب في قضاءي مرجعيون وحاصبيا) هم من أهل المناطق المحتلّة. وليس من كتلة مسيحية ذات بال، خارج المناطق المذكورة، إلا الكاثوليك في شرق صيدا، وأكثرهم ما يزالون مهجّرين. فإذا تضافر الاحتلال والتهجير والمقاطعة (وهو ما حصل فعلاً) على الحيلولة دون هذه الجماعات وحقها في الاقتراع، كان ثمانية من نواب الجنوب الـ ٢٣ قد انتخبوا في غيبة تامة تقريباً للقواعد الطائفية التي بنيت نيابتهم، مبدئياً، على وجودها. هؤلاء هم كل النواب غير الشيعة باستثناء نائبي صيدا السنّيين (لاحظ الجدول الأول). ولا يعني هذا أن انتخاب النواب الشيعة جميعاً كان من غير إشكال. فإن ثلاثة أو أربعة[1] منهم غيّب الاحتلال وظروف الاقتراع

١. هؤلاء هم نائبا مرجعيون الشيعيان ونائب (أو اثنان) يمثّل (أو يمثّلان) النصف المحتلّ من قضاء بنت جبيل، وذلك من مجموع نواب القضاء الثلاثة.

معظم قاعدتهم أيضاً. ولكنهم ظلّوا أحسن حالاً، نسبياً، من نواب جزين، مثلاً، الذين غاب جمهور ناخبيهم الطائفي عن الصناديق غياباً شبه كلي. وذلك أن بعضاً من مسلمي المناطق المحتلّة المقيمين في خارج مناطقهم حضروا الاقتراع ولم يقاطعوا. وأما مجموع هؤلاء النوّاب الذين لم يقل فيهم جمهورهم الطائفي أو الجهوي كلمة ما، فهو يصل إلى عشرة أو أحد عشر، أي أنه يقارب نصف العدد الاجمالي. وإذا نحن لحظنا أن القانون - على علاّته - قد حفظ، في توزيع مثلّث، حقوق الطوائف وحقوق الأقضية، وإن يكن فرض على المرشّح أن ينجح بأصوات ناخبي الدائرة كلها، وصلنا، قبل أي توغّل زائد في تحليل عملية الاقتراع، إلى تسجيل المجافاة الواضحة ما بين نية الإنصاف التي تجب نسبتها إلى المشترع، واستنابة نحو من نصف نوّاب الجنوب. فالمؤكّد أن النية المذكورة متّجهة إلى إرساء تمثيل مركب يفترض للنائب مركزاً راجحاً في كل من الطائفة والقضاء والدائرة. ولا يغيب عنّا أن هذه الملاحظة ليست طعناً قانونياً مستتمّ الشروط، وإنما هي إشارة إلى خلل معنوي كبير الأهمية والوقع. وهو مماثل لما كان يقال، في الماضي، إذا نجح نائب بعبدا الشيعي بأصوات الموارنة، أو نائب بيروت الثالثة الأرثوذكسي بأصوات السنّة. وكان هذا الخلل يلصق بنيابة النائب المستهدف وكأنه عاهة. هذا على ندرة في الحالات التي كانت ثلاثاً أو أربعاً في المجلس كله، ولم تكن تفترض عزوفاً تاماً، ولا قريباً إلى التمام، من كتلة النائب الطائفية عن الاقتراع له. وإنما كان يكفي أن يسجّل كونه أقلّياً في الكتلة المذكورة. فكيف والشأن شأن نواب عشرة، على الأقلّ، استنابهم عشرات الألوف من غير طوائفهم ومناطقهم، وذلك في دائرة واحدة من دوائر البلاد الانتخابية.

الحسم من أعلى عليين واستمرار التربص

رسمت ملامح المعركة الانتخابية في الجنوب واقعتان: تحالف حركة أمل وحزب الله، وتصميم كامل الأسعد، برغم توافر الدوافع القوية، في الظرفين اللبناني والجنوبي، إلى اتّخاذ موقف مخالف، على خوض المعركة المذكورة. هاتان الواقعتان أضيفت إليهما، في الأيام الأخيرة من المواجهة، واقعة ثالثة كان التلويح بها مستمراً منذ مدة، وهي إقدام المليشيا الموالية للاحتلال على إغلاق المعابر بين المناطق المحتلّة والمناطق المحرّرة. على أن الواقعة الأولى (أي تحالف التنظيمين) كانت هي الحاسمة. فهي مكّنتهما من الهيمنة على «الساحة» هيمنة شبه تامة، فضيّقت الخناق على سائر

المرشّحين الأقوياء وأقفلت السبل أمامهم إلى أي تحالف يجانب الثنائي الطويل الباعين. وهي استولت أيضاً على إرادة الناخبين، فردعت من كان يحتمل أن ينفذ من شقّ الصراع بين الطرفين، لو حصل، إلى موقف آخر يختاره. أي أنها حالت دون إبطال الهيمنة بفعل التقابل بين طموحين إليها في المواقع الكثيرة التي يوجد فيها الفريقان معاً. هكذا ساد ما أطلق عليه مراقب نابه اسم «الارهاب البارد»، وهو نوع من الردع لم يستبعد اللجوء إلى الضغط العنيف كلياً، ولكنه قلّص الحاجة إليه إلى حدّها الأدنى.

رعت دمشق وطهران نشوء الحلف رعاية غير خفية وكانتا رعتا، قبل ذلك بسنة وأشهر، إبرام الصلح بين الفريقين بعد الحرب الدامية التي سبق ذكرها. كان الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، قد أذاع في الخامس من آب برنامج الحزب الانتخابي، وسمّى مرشّحيه في سائر الدوائر مستثنياً الجنوب، معلّلاً هذا الاستثناء بالحاجة إلى «اتصالات خاصّة». وفي اليوم التالي، كان نائب الرئيس الايراني، حبيبي، ووزير الخارجية، ولايتي، ينضمّان، في دمشق، إلى نائب الرئيس السوري خدّام ومعه العماد الشهابي والعميد كنعان، فيباشر هذا اللقاء الرفيع المستوى استقبال قادة مسلمين لبنانيين، هم نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى محمد مهدي شمس الدين، ورئيس حركة أمل والأمين العام لحزب الله وأمير حركة التوحيد سعيد شعبان. وكان بارزاً غياب رئيس مجلس النواب حسين الحسيني، من بين الأقطاب الشيعة ذوي الصلة بدمشق، عن هذه المشاورات. وأما مدار البحث فذكرت الصحف أنه كان «الانتخابات والمقاومة».

على أنه يمكن الافتراض أن هذا التحالف ظل يتقلقل أسابيع، وبقيت تفاصيله (وهي تتّصل أصلاً بتوازن اللائحة ومكوّناتها) موضع تجاذب حتى الأسبوع الأخير. فلم يعلن التحالف رسمياً إلاّ في ٢٢ آب. ولم تظهر لحزب الله مشاركة «رسمية» في مهرجان طير فلسيه الذي نظّمته حركة أمل بعد لقاءات دمشق بثلاثة أيام، وحضره معظم الطامحين إلى نعيم اللائحة. ظهرت المشاركة المذكورة في مهرجان صور الذي سبق يوم الاقتراع، بستة أيام لا غير، وكان لحزب الله خطيب فيه وكان شائعاً أن اللائحة ستعلن على منبره فلم تعلن. كان تردّد مكتوم قد لاحت أماراته في كلام كامل الأسعد الذي نظّم هو أيضاً مهرجانه الثاني، عشيّة مهرجان صور، وأجّل فيه إعلان لائحته. فبدا أن احتمال انسحابه من الميدان ما يزال قائماً ولو على ضعف. وكان هذا

الاحتمال، على الأرجح، علة التربّص في الجهة المقابلة، لما ينطوي عليه من إمكان الاستغناء عن عناصر غير طيعة فرضتها المعركة على رئيس حركة أمل. ولم يكن مستبعداً تماماً أن يودي انسحاب الأسعد بالتحالف بين الحركة والحزب أيضاً، أو أن يعدّل، في الأقل، ميزان المفاوضة بينهما. وكان أن دامت لعبة التريّث هذه إلى أواخر الأسبوع، فأعلن الأسعد لائحته «إرادة الشعب» يوم الخميس، وأعلن برّي، يوم الجمعة، «لائحة التحرير». غابت أيضاً الجولات المشتركة عن مسلك القوّتين الحليفتين. بل إن الجولات وأخبارها في الصحف، والرحلات إلى مضافة أدهم خنجر التي ألحقها برّي بمنزله في مصيلح، كانت، في الأغلب، من عمل مرشّحين أفراد يدعمون بها ترشيحهم للانضمام إلى اللائحة. وبقي الجو بين أعمدة اللائحة، أي برّي ومرشّحي حزب الله وبهيّة الحريري، جوّ منافسة على التصدّر وخصومة إلى يوم الاقتراع الذي كثرت فيه أخبار الشطب المتبادلة.

أحوال الركن الثالث

عُدّ ترشيح بهيّة الحريري نفسها، في آخر أيام المهلة القانونية (ليل ٢١-٢٢ آب)، مفاجأة الترشيحات الوحيدة، لا لأن هذا اليوم خلا من غير ترشيحها، فإن أكثر الترشيحات قدّمت فيه. وكان تقديم الترشيحات قد استوى موضوعاً لـ«معركة تريّث» شبيهة بتلك التي عرفها إعلان اللوائح بعد ذلك. هكذا لم يتجاوز تعداد المرشحين الاثنين والثلاثين (بينهم مرشّح وحيد عن جزّين) قبل إقفال باب الترشيح بثمان وأربعين ساعة. ثم اشتدّ الإقبال فجأة، فتقدّم ٢٣ مرشّحاً في يوم واحد. وفي اليوم الأخير تقدم ٨٩، فبلغ العدد ١٤٤، انسحب منهم ١٣ في الأيّام التالية[٢]. وكان ذوو

٢. كان عدد المنسحبين فوق هذا العدد بكثير. ولكن معظمهم أعلن الانسحاب بعد نهاية المهلة، فبقيت أسماؤهم على لائحة المرشّحين. هكذا وصل واحد وعشرون مرشّحاً إلى نهاية السباق وفي خانة كل منهم أقلّ من ماية صوت. وإذا اعتبرنا أن خمسماية صوت (أي واحداً من الألف من ناخبي الدائرة) تكفي دليلاً على أن المرشّح من أهل الجدّ، فإن المرشّحين عن الجنوب لم يتجاوز عددهم ماية وخمسة. وهو عدد كبير، على كل حال. إذ يبلغ معدل الترشيح «الجدّي» عن كل مقعد ٤,٦ مرشّحين. هذا بينما كان عدد المرشّحين عن المقاعد الثمانية عشر في كل من دورتي ١٩٦٨ و١٩٧٢، تسعة وخمسين. أي أن المعدّل كان ٣,٢٥ تقريباً. أما إذا احتسبنا الـ ١٣١ مرشّحاً دون نقصان فإن المعدّل لدورة ١٩٩٢ يبلغ ٥,٧ مرشّحين عن كل مقعد. وتردّ هذه الزيادة أ) إلى تزايد إقبال الحزبيين على ترشيح انفسهم، مع تعاظم أملهم في الفوز بالقياس إلى حالهم قبل الحرب، وب) إلى تهافت الإلزام العائلي في معظم الأسر السياسية (آل الأسعد، آل عبدالله، آل الأمين، آل بيضون، آل بزي، آل الخليل، آل شرف الدين، آل خليفة، آل سالم ...)

←

الأهميّة من سائر الاتجاهات والمناطق من بين مرشّحي اليومين الأخيرين. وصحب ترشيح بهية الحريري أخبار عن انفصام العلاقة التي جمعت، طوال سنوات، نزيه البزري ورفيق الحريري. وقيل إن السبب في ذلك كان إحجام البزري عن ترشيح نفسه ودعمه ترشيح ولده عبد الرحمن، وهو طبيب عرف بقربه من حزب البعث. وما لبث انضمام بهية الحريري إلى لائحة برّي أن تأكّد بالتعاون الميداني بين أنصار الطرفين. وكانت الحريري، إلى مكانتها في صيدا وفي جهات مختلفة من الجنوب وصلتها خدمات مؤسسة الحريري، فقد حملت على الآلة الانتخابية المشتركة، طاقات مالية وبشرية معروفة الحجم. وتراوحت الآثار الظاهرة لهذه الطاقات ما بين كرم الضيافة في المكاتب الانتخابية وتعبيد الطرق إلى هذه القرية أو تلك بسرعة قياسية. وتجسّمت الطاقات نفسها، يوم الانتخابات، في آلاف السيارات التي تولّت نقل الناخبين وتوزيع المؤن على المراكز، وفي شبكة الاتّصال الحسنة التنظيم بين المكاتب والمندوبين. وكانت محطّات كثيرة للوقود تملأ خزانات السيارات الذاهبة إلى الجنوب من غير سؤال ولا مقابل. وكانت المكاتب تدفع لكل سيارة تولّت نقل ناخبين ولو كان أصحابها. ولم يندر أن ضاعف صاحب السيارة أجرها بالتوجّه إلى مكتبين متنافسين أو أكثر، ولم يقارب مستوى الأداء الحريري، في هذا المضمار، إلاّ حزب الله الذي قيل إنه عارض حتى النهاية ضمّ المرشّحة الصيداوية إلى اللائحة، وطلب مندوبون له من الناخبين شطب اسمها واسم نبيه بري أيضاً وبادلتهم هي بالمثل.

أمّا آلة حركة أمل فبدت، في العديد من المواضع، عالة على ما وضعته الحريري في تصرّفها من وسائل. على أن هذا التعاون لم يفلح في إقناع جمهور الحريري السنّي، في صيدا، بالتصويت لبرّي ولمرشّحي حركة أمل. فمالت صيدا إجمالاً إلى الانطواء على مرشّحيها وعلى قلّة من المرشحين بعضهم غير مسجّل على اللائحتين تربطهم صلات وثيقة بالمدينة. هكذا تساوى نبيه برّي وكامل الأسعد تقريباً في الحظوة (أو في قلّتها) عند الصيداويين. فنال كل منهما نحواً من ٣٥٠٠ صوت، وهو عدد قريب من عدد الناخبين الشيعة في المدينة، وإن كان لا يجيز الافتراض أن الشيعة

بحيث برز من كل أسرة مرشّحان، او أكثر، تنافسا (أو تنافسوا) في الفوز بمقعد واحد. والظاهرة قديمة كما أشرنا. لكنّها لم تكن قط على هذه السويّة من الشمول، وج) انتشار الإقبال على الترشيح إلى أوساط قروية وعائلية ومهنية كان الترشيح نادراً فيها في ما مضى. وهذه ظاهرة تدلّ على الضعف الذي داخل إلزام الزعامات في الأوساط الخارجة عن عزوتها العائلية القريبة.

جدول رقم ٢ : توزيع الناخبين المسجلين في الجنوب بين الطوائف والدوائر الصغرى

الطائفة	الدوائر الصغرى							مجموع دوائر الجنوب
	مدينة صيدا	الزهراني	جزين	صور	النبطية	بنت جبيل	مرجعيون/ حاصبيا	
سنّي	٣٢٥٣٠	٩٩٥	٧٨٢	٧٥٣٩	٣٩٨	–	١٥٨٣١	٥٨٠٧٥
شيعي	٣٨٦٣	٤٥٣٤٨	٣٠٥٣	٨٢١٥٥	٧٦٢٩٢	٦٥٦٨٨	٥١٧٦٣	٣٢٨١٦٢
درزي	–	–	٣٠٧	–	–	–	١٠٤٧٣	١٠٧٨٠
ماروني	١٧٧٩	٨٦٥٠	٣١٩٤٢	٢٦٩٤	٣٢٠٩	٤١٢٦	٥٥٧٣	٥٧٩٧٣
اورثوذكسي	٢٧٢	٢٠٧	–	٤٩	٤٤	–	١١٩٣٤	١٢٥٠٦
كاثوليكي	١٢٦٥	١١٤٥٥	٧٤٠٠٢	٥٢١٨	١٠٥٧	٢٣٢٨	٣٥٩٥	٣٢٣٢٠
بروتستانت	٤٠٨	٤٠٧	–	٣٩١	–	–	١٥٣٢	٢٧٣٨
لاتيني	–	–	–	١٠٠	–	–	١٢٩	٢٢٩
أرمن ارثوذكس	–	–	–	١٩٠٩	–	–	٩٥	٢٠٠٤
أرمن كاثوليك	–	–	–	٨	–	–	٦٠	٦٨
سريان كاثوليك	–	–	–	–	–	–	٨	٨
متفرّق	–	–	١١٠	٩	–	–	–	١١٩
المجموع	٤٠١١٧	٦٧٠٦٢	٤٣٥٩٦	١٠٠٠٧٢	٨١٠٠٠	٧٢١٤٢	١٠٠٩٩٣	٥٠٤٩٨٢(٣)

وحدهم صوّتوا لرأسي اللائحتين. هذا بينما دانت أصوات بهيّة الحريري الـ ١١ ألفاً، وحصد مصطفى سعد ١٠٣٥٦ صوتاً. وسبق العديد من أعضاء لائحة التحرير برّي سبقاً بارزاً في المدينة. فأدّى التحالف بين مرشّحي حزب الله ومصطفى سعد من جهة ومرشّح الجماعة الإسلامية الصيداوي علي الشيخ عمّار (وهو كان منفرداً) من الجهة الأخرى، إلى تفوّق الأوّلين على الأخير (وبأصوات آثرت الجمع بين اسمي مصطفى

٣. كان هذا المجموع الذي أعلن عند نشر لوائح الشطب. ولكن تصحيح هذه اللوائح، بين تاريخ نشرها ويوم الانتخاب، رفع العدد إلى ٥٢٠٢٠١. وهذا العدد الأخير هو الذي نعوّل عليه في حساباتنا اللاحقة. ويلاحظ من مقارنة هذا الجدول بالجدول الثالث، أن زيادة جسيمة طرأت على عدد الناخبين في كل من قضاء جزين (٥٠٠٠ ناخب بالضبط) وقضاء النبطية (٧٤٥٢ ناخباً). هذا، بينما طرأت زيادة معتدلة في قضاء صور (حوالي ٢٢٠٠ ناخب) وفي قضاء بنت جبيل (حوالي ١٢٠٠ ناخب). وطرأ نقص طفيف في سائر الدوائر، قد يصحّ أن نعزوه إلى شطب أسماء مدرجة خطأ في اللوائح. هذا ولم يتيسّر لنا تعليل شاف لهذا التباين الغريب.

سعد وبهيّة الحريري)، فنال الشيخ عمّار ٦٩٢٩ صوتاً، ونال محمد رعد ٨٦١٧ صوتاً، ومحمد فنيش ٧٨٧٣ صوتاً، وقُيِّض لميشال موسى، الطبيب الكاثوليكي المزاول في صيدا والمرشّح عن الزهراني، أن يتجاوز حدّ السبعة آلاف، وقُيِّض لعلي عسيران (وهو ابن المدينة) أن يتجاوز حدّ الستّة آلاف، ولعبد اللطيف الزين وللمرشّحين عن جزين سمير عازار ونديم سالم وللمرشّح السني عن مرجعيون حاصبيا أحمد سويد، وللمرشح القريب من الحزب الشيوعي حبيب صادق، أن يتجاوزوا حدّ الخمسة آلاف. هذا بينما حلّ في الطليعة شيعي، وهو نبيل الراعي، وهو صيداوي أيضاً وصاحب مستشفى في صيدا رشّح نفسه عن قضاء صور، فنال من صيدا ١٣٠٠٠ صوت. وأمّا غسان حمود الذي أبعده ضغط حزب الله (على الأرجح) عن لائحة التحرير فلم ينل، وهو صاحب مستشفى أيضاً وحليف لبهيّة الحريري، غير ٢٤٢٤ صوتاً. والأغلب أن الصيداويين من مؤيّدي الحريري وجدوا في التصويت له خطراً على الركن الصيداوي الآخر مصطفى سعد. هذا فيما هبط نصيب عبد الرحمن البزري إلى ٤٠٥٦ صوتاً في المدينة التي كان والده نائبها، وكان حصاده لافت الضعف في جهات الجنوب الأخرى...

هكذا أبدت صيدا السنّية نمطاً من السلوك الانتخابي أبرز سماته الانكفاء الواضح على المرشّحين المحليين (الراعي، الحريري، سعد، وإلى حد ما الشيخ عمار وعسيران)، وضعف الميل إلى التصويت لمرشّحي الجهات الأخرى من الدائرة الكبيرة المستحدثة، وتفضيل حزب الله (رعد وفنيش) والمنتمين سابقاً من أعضاء لائحة التحرير إلى بيئة الأحزاب والشخصيات الوطنية (صادق وسويد)، وبعض مرشّحي البيوت السياسية (الزين، عازار، سالم) وكلها وثيقة الصلة بالمدينة، على مرشّحي حركة أمل والمقرّبين إليها في اللائحة. ولم يظهر ميل واضح، في المدينة إلى مقارعة برّي بالأسعد، بل غلب الانكفاء الذي ذكرنا والإعراض عن الطرفين[٤] (لاحظ الجدول

٤. يتّضح هذا مثلاً، من مقارنة النسبة التي اقترعت لمرشّحي صيدا في قضاء النبطية، والنسبة التي اقترعت لمرشّحي قضاء النبطية في صيدا. ويبيّن الجدول رقم ٥ كيفية إحصائية لهذه المقارنة. فهو يقيس درجة إقبال المقترعين من دائرة معيّنة على التصويت لمرشّحين عن دائرة اخرى من الدوائر الصغرى التي بقيت دائرة الجنوب الكبرى مقسّمة إليها لجهة الترشيح، بعد ان وحّدها القانون لجهة الاقتراع. وتتمثل كيفيّة القياس أوّلاً، بجمع مجاميع الأصوات التي نالها مرشّحو الدائرة الثانية (دائرة التشريح) في الدائرة الأولى (دائرة الاقتراع). والعدد المتحصّل من هذا الجمع عدد نظري يفوق - عادة - عدد المقترعين، لأن كلاً من ←

الخامس)، ومن سمات النمط نفسه أيضاً، العرفان الذي أبدته المدينة لبعض الأطبّاء المزاولين فيها (الراعي، والطبيب الشيوعي أحمد مراد الذي سبق رفيقه سعد الله مزرعاني بشوط واسع، والمرشّح عن الزهراني ميشال موسى). هذا النمط مختلف عن

هؤلاء مخوّل الاقتراع لأكثر من مرشّح (لمرشّحين اثنين عن صيدا ولثلاثة عن النبطية). وحين نقسم هذا العدد (مجموع المجاميع) على عدد المقاعد، نحصل على عدد «نظري» أيضاً، يمثّل الحد الأدنى من مقترعي الدائرة الأولى الذين اهتّموا لاختيار نوّاب عن الدائرة الثانية. ونصف هذا العدد بأنه «نظري»، وبأنه «حد أدنى»، لأن قسماً من المقترعين في كل من الدائرتين يصوّت لعدد من المرشّحين يقل عن عدد المقاعد المقرّرة. يصوّت، مثلاً، لمرشّح واحد حيث يكون المطلوب نائبين. لذا يقتضي التوصّل إلى قياس «واقعي» ودقيق (لا «نظري» وموصل إلى الحد الأدنى) لاهتمام المقترعين، في كل من الدائرتين، باختيار النواب عن الدائرة الأخرى، أن يُقسم كل شطر من مجموع المجاميع على عدد المرشحين الذي صوّت له هذا الشطر فعلاً، عوض ان يُقسم المجموع كله على عدد المقاعد المقرّرة. غير أن هذا «التشطير» يمسي مستحيلاً منذ اللحظة التي تُحرق فيها أوراق الاقتراع. فلا يبقى إلاسبيلان نسلكهما للتوصّل إلى قياس ذي دلالة. الأوّل، هو مقارنة النسبتين اللتين تمثّلان نصيب «الحدّ الأدنى» السابق الذكر من مجموعة المقترعين في كل من الدائرتين. والثاني، هو مقارنة هذا الحد الأدنى نفسه بالحد الأدنى من المقترعين المهتمّين بالتمثيل النيابي في دائرتهم نفسها. ولنا أن نفترض (ما دمنا نتحدث، في كل الحالات هنا، عن «المقترعين» لا عن «الناخبين») أن النسبة «الواقعية» (لا الدنيا) لهذه الفئة الاخيرة يجب أن تكون قريبة جداً إلى ١٠٠ ٪ من مجموع المقترعين. إذ يندر كثيراً أن يقترع ناخب من صيدا، مثلاً، لمرشّحي النبطية ولا يقترع لأي مرشّح عن صيدا، وإن يكن هذا الأمر ممكناً قانوناً. غير أن حساب «الحد الأدنى» لمقترعي صيدا المهتمّين بتمثيل صيدا نفسها يوصلنا للسبب المذكور آنفاً (وجود شطر من المقترعين صوّت لعدد من المرشّحين أقلّ من عدد المقاعد المقرّر) إلى نسبة دنيا للاهتمام (١٩ , ٨١) تقلّ عن النسبة الواقعية التي افترضنا مقاربتها الـ ١٠٠٪ ويوحي الفارق بين هاتين النسبتين (وهو ١٨ نقطة تقريباً) بمقدار الزيادة التي يجوز (مع كل التحفّظ المفروض حيال عملية تبقى محتاجة، على الأرجح، إلى مزيد من الضبط والتدقيق) أن يسفر إدخالها على سائر «النسب الدنيا» الواردة في الجدول، عن تقريبنا من «النسب الواقعية» المناظرة لها. هذه الزيادة «الموحى بها» نحتسب نسبتها على الوجه الآتي (بعد تدوير الارقام): (١٨ × ١٠٠)/ ٨١= ٢٢ , ٢٢ ٪ من كل «نسبة دنيا». تبعاً لذلك تبلغ نسبة مقترعي النبطية الذين صوّتوا لمرشّح أو أكثر عن صيدا، ٩٥,٤٤٪ من مجموعهم. وتبلغ نسبة مقترعي صيدا الذين صوّتوا لمرشّح أو أكثر عن النبطية، ٦١ , ٨٢ من مجموعهم أي أن تباين الموقفين يزداد اتّساعاً.

هذا والعوامل التي يسعنا أن نفسّر بها التباين المذكور متنوّعة. فقد يصحّ أن يعزى جانب منه إلى التفاوت في «المركزية» بين صيدا من جهة، والنبطية وقراها، من جهة أخرى. وقد يصحّ أن يعزى جانب آخر منه إلى التفاوت في الحدّة بين المعركتين، أو إلى التفاوت في «الألق» بين الصور العامة للمرشّحين عن صيدا والصور العامة للمرشّحين عن النبطية. وهو تفاوت كان أبرز آثاره أن بهيّة الحريري نالت من أصوات قضاء النبطية أكثر مما ناله طليعة المرشّحين الفائزين عن هذا القضاء نفسه (محمد رعد)، بأزيد من ألف صوت (٢٧٤٤٨ صوتاً يقابلها ٢٦٤٢٤ صوتاً). على أن الاقتصار على هذين العاملين لا يبدو شافياً. فيبقى نصيب من التباين ينظر فيه إلى عناصر الاختلاف النوعي بين الموقفين السياسين اللذين يميّز كل منهما جمهوراً من الجمهورين. وهي عناصر يختلط فيها السياسي بالطائفي، والهيكلي بالظرفي ... إلخ.

ذاك الذي أبداه الجنوب المسيحي (وقد طغت فيه المقاطعة)، وعن ذاك الذي اعتمده الجنوب الشيعي، وقد بدا (برغم اللجوء إلى الشطب على نطاق قدّر بعض المراقبين نسبته بثلاثين من المائة)[٥] أكثر ميلاً إلى لزوم اللائحة المرجّحة بسائر عناصرها الطائفية والجهوية والسياسية. وهو إلى ذلك لم ينصرف عن موضوع المقعد الذي ترك شاغراً في لائحة التحرير (المقعد السنّي الثاني في صيدا)، فأعطى كلاً من مصطفى سعد وغسان حمود وعلي الشيخ عمّار عشرات من ألوف الأصوات، على كونهم كانوا منفردين. كان التباين في الموقف من الانتخابات وفي السلوك الانتخابي ما بين طوائف الجنوب، ومن ورائها طوائف لبنان، غير محتاج إلى بيان... (لاحظ الجدول الخامس).

اللائحة الواسعة

حتى إذا عدنا إلى العقبات التي اقتضى تشكيل لائحة التحرير تذليلها، وقعنا على ثالثة منها جاورت عقبة الإرث الرازح على العلاقة ما بين حركة أمل وحزب الله،

---

٥. في حالة اللائحة الفائزة، بلغ الفارق بين الطليعة وآخر الركب ٢٨ ألف صوت (هي الفاصلة بين الـ ١١٨ ألفاً والـ ٩٠ ألفاً) أي زهاء ٢٤٪. وهذا قياس للحدّ الأدنى من الشطب. على أنه يجب الافتراض أن بين الذين صوّتوا لبعض مرشّحي اللائحة ناخبين لم يقترعوا لطليعتها. ومعنى هذا أن الأوراق التي حملت اسماً واحداً على الأقل من اللائحة هي أكثر من تلك التي جمعها الطليعيون فيها. هذان الإنقاص من الاسفل والزيادة من الأعلى، يفضيان إلى رفع، يصعب تقديره، لنسبة الشطب. على أنه يسعنا التخمين أن الفارق بين مجموع المقترعين لبعض اللائحة (على الأقلّ) أو كلّها، ومجموع المقترعين للائحة بتمامها حصراً، يزيد عن ٣٠٪ من المجموع الأوّل.

في حالة اللائحة الخاسرة، لم يتجاوز أدنى المجاميع (وهو الذي حصل عليه جعفر شرف الدين) ربع المجموع الذي حصل عليه رئيس اللائحة كامل الأسعد. ومؤدّى هذا أن نسبة الشطب الدنيا التي يتوجّب افتراضها بلغت نحو ٧٥٪. حتى اذا طبّقنا قاعدة الإنقاص والزيادة التي سبق بيانها، تبيّن أن النسبة الفعلية تجاوزت حتماً ٨٠٪ وتقيس نسبة الشطب أموراً عدّة، أهمّها تماسك اللائحة (أي التضامن بين أعضائها أساساً) وقدرة زعامتها على إلزام المؤيّدين بسائر أعضائها (وهذا ما يسمّى «التجيير»)، وميل الهيئة الناخبة إلى الفصل بين اللائحتين فصلاً قاطعاً (يوحي بوجود «صورة» مستقلّة الملامح لكلّ منهما) أو إلى المزج بينهما. وتقيس النسبة نفسها أيضاً، قوة المنفردين وتباينها من منطقة إلى منطقة، وقرب «الصورة» التي لكل منهم من هذه اللائحة أو تلك، إلخ ... ولكن القياس الدقيق لهذا كله يفترض دراسة إحصائية لأوراق الاقتراع التي تتلف بعد فرزها! أما ما نقدّمه هنا فهو ملامح عامة للظاهرة لا يخلو تقديرنا إياها من التخمين. هذا وتوحي عشرات النماذج التي وصلت إلى يدنا من أوراق الاقتراع، بأن منفردين كثيرين مارسوا «التسلّل» إلى اللائحة المرجّحة. وتوحي أيضاً بأن التضامن في اللائحتين بين الكبار والكبار وبين الصغار وكبارهم أيضاً، كان يقرئك السلام!

وعقبة المعارضة التي أبداها حزب الله لاستقبال بهيّة الحريري في رحاب اللائحة، وهي معارضة لا يخفى ما تعكسه من ظلال للخلاف السعودي-الإيراني. تلك العقبة الثالثة تمثّلت في حالات الجفاء أو الخصومة، القديمة أو المستجدّة، بين عناصر من اللائحة وأولاها بين بيتين سياسيين، كانت ضرورة تمثيلهما في اللائحة ترقى إلى مرتبة البداهة. وثانيتها بين رئيس اللائحة ونائب صور علي الخليل وبين الأوّل والوزير عبدالله الأمين. وثالثتها - وان على درجة من الحدّة أدنى - بين حركة أمل وركني المجلس الثقافي للبنان الجنوبي واتّحاد الكتّاب اللبنانيين، حبيب صادق وأحمد سويد، القادمين من أفق لم تخل ملامسته أفق الحركة (وأفق حزب الله أيضاً)، في ظروف الحرب، من شرر متطاير. ولنذكر أخيراً كثرة المرشّحين من حركة أمل نفسها. وهذا أمر بدا أن رئيس الحركة محكم فيه أكثر من أي وقت مضى... كان آل عسيران وآل الزين متعادين منذ اغتيال عبدالله عادل عسيران سنة ١٩٧١ بيد سميح الزين. وكان منزل علي الخليل في صور قد أحرق عشية السادس من أيار ١٩٩٢، وهو يوم التظاهر والإضراب الذي ذهب بحكومة عمر كرامي (وكان الخليل وزيراً للمالية فيها) وجاء بحكومة رشيد الصلح وفي جعبتها الانتخابات. وقد استنكر وزير الدولة نبيه برّي الحريق الذي نسبته أخبار الجنوب إلى أنصاره وفسّرته بتمنّع الخليل عن مجاراته في بعض مواقفه. ولكن الخليل الذي آثر خفض التوتّر، هو أيضاً، لم يصدّق أن البروليتاريا الثورية أحرقت منزل وزير المالية احتجاجاً منها على متاعب العيش، فبقيت المقاطعة مستمرة بين الرجلين. هاتان العثرتان أزيلتا في صمت تام الإطباق وأزيلت الثالثة أيضاً بإشارة مودّة خصّ بها رئيس اللائحة خصوم كامل الأسعد «التاريخيين» في انتخابات مرجعيون - حاصبيا، وهو يرتجل روايته لسيرة «البيك» السياسية في مهرجان طير فلسيه. على أن السحر الذي بدا أنه أبطل مفاعيل هذه المشكلات - وهو شبيه بذاك الذي شهد الناس مفاعيله في أثناء الخروج من الحرب اللبنانية - أبقاها جميعاً من غير حلّ، في الواقع، واكتفى بحملها على نوع من التعايش السلمي في جراب اللائحة الواسع. وكان هذا التعايش هو الحدّ الذي وقف عنده التضامن بين عناصر اللائحة ووقفت حركتها المشتركة.

وأياً تكن كثرة الفرضيات المقبولة في أمر هذا السحر، فإن الضرورة تبقى طاقته الكبرى، إذا كان المراد، على التخصيص، تفسير الإقبال الذي شهدته دار نبيه برّي في مصيلح من جهة أركان البيوت السياسية «التقليدية». كان الحلف الذي بدا حاصلاً بين

حركة أمل وحزب الله قد وضع في يد التنظيمين - على ما أسلفنا - مقاليد الجنوب الانتخابية. وأفضى جعل المحافظتين في دائرة انتخابية واحدة إلى منح التنظيمين امتياز الانتشار المتكامل في جهات الجنوب المحرّر كافّة. وهو امتياز بلغ تمامه بانضمام بهيّة الحريري إليهما، وتجسّد في آلة انتخابية جاءت ضخمة وإن بقيت منفصلة الأجنحة. هذا الامتياز - وهو حزبي من جهة التنظيمين ومالي - مؤسسي من جهة الحريري - يتعذّر بلوغه على زعامات لا يتخطى نفوذها - مهما يبلغ من قوة - حدود دائرة أو اثنتين من الدوائر السبع التي وزّع بينها الجنوب الانتخابي مدة أربعين سنة. لهذا، أوّلاً، قصد هؤلاء الساسة دار مصيلح أو حضروا ومعهم وفود مهرجان طير فلسيه ومهرجان صور. وحذا حذوهم أشباههم من بيوت سياسية أخرى: من آل صفي الدين إلى آل عبدالله إلى آل بزي إلى آل شاهين، الخ ... وحين أدرك هؤلاء الأخيرون أن أبواب اللائحة أوصدت دونهم، كان الوقت قد ضاق (عليهم وعلى منفردين سواهم) عن تشكيل اللائحة الثالثة التي بقيت نارها تعلو وتخبو، أسابيع عدّة. فقيل إن البحث جار مع مفتي صيدا الجعفري محمد حسن الأمين لتصدّرها، ثم تبيّن أنه رفض. هذه اللائحة وُلدت ناقصة الخلقة قبل الاقتراع بيوم، وتصدّرها محمد صفي الدين، وكان معظم من ضمّتهم من غير الذين كان يتردد أنها ستضمّهم، وكان دأب عناصرها في السعي إلى رحاب «لائحة التحرير» قد أخلى وفاضهم من كل كلمة تقال في «تجديد التمثيل النيابي» مثلاً، أو في «التصدّي لهيمنة المليشيات»... عليه، ظهر من خليط الأسماء التي حملتها أوراق الاقتراع إلى جانب هذا الاسم أو ذاك من الأسماء المدرجة في اللائحة الثالثة، إن أعضاء هذه اللائحة أنفسهم، لا يحملونها فعلاً على محمل الجد. كان أركان البيوت السياسية قد تصرّفوا، على الإجمال، تصرّف المحتاج إلى مرقد عنزة في اللائحة الحزبية. وكان أن تخيّر القيّمون على هذه الأخيرة أقواهم واطرحوا الباقين، لا لافتقارهم إلى القوّة، بل ليستبقوا مواقع للحزبيّين في معظم الدوائر، ولمموّل أو اثنين جُعلا مصداقاً للقول السائر: إن زيادة الخير خير[٦]. ولعلّه كان بين مسوّغات التريّث في إعلان اللائحة، قطع الطريق أمام

---

٦. ليس سهلاً الخوض في موضوع التمويل هذا. فهو يبقى - في لبنان - رهن الخبر الطائش والشائعة، ولا يكترث المرشّحون ورؤساء اللوائح لكشف حساباتهم، ولا تكترث السلطات لمراقبة الصادر والوارد. هذا مع ان القوّة المالية يعظم شأنها كثيراً في نطاق الدائرة المكبّرة، إذ يخرج في هذه الحالة من متناول الأكثرين تكوين آلة انتخابية، واجتراح حملة انتخابية يغطيان الدائرة من أقصاها إلى أقصاها، ما لم ←

التكوّن السوي لتلك «اللائحة الثالثة» التي ظلّ جانب من المرشّحين لدخولها لا يقطع الأمل من دخول «الأولى» حتى الأيام الأخيرة.

الأسعد: من الإفطار إلى المهرجان

باشر كامل الأسعد «عودته» إلى الجنوب، خلف طلائع حزبه «الديموقراطي الاشتراكي» الذي تولّى استطلاع الطريق وجسّ نبض الأرض. وكانت أولى الخطى، إفطار أقامه الحزب في رمضان (آذار ١٩٩٢) في منتزه عند مصبّ القاسمية. فكأنه شاء أن يضمّ إلى درع شرعيّة الدولة المستعادة، درع الشرعيّة الرمضانيّة. تبع الإفطار احتفالان بقسم اليمين الحزبية. واحد يوم ٢٢ أيار في فندق كارلتون البيروتي حضره الأسعد، والآخر في دار أنور الصباح في النبطية. وضمّ كل منهما بضع مئات من المحازبين. كانت الخطوات مقدّرة بحيث يحصل إثبات الوجود، بادئ ذي بدء، في

يتوافر لهذه الغاية مال كثير. وقد نسبت مشاركة استثنائية الحجم في تمويل اللائحة الفائزة، في الجنوب، إلى بهيّة الحريري - طبعاً - وإلى كل من أحمد عجمي وأنور الخليل. هذا إلى «حزب الله» - بطبيعة الحال - وهو موّل حملته الخاصة، فيما اتّجه تمويل المذكورين إلى الجهة التي كانت تتصدّرها حركة أمل. وكان ترشيح الخليل على اللائحة متّصلاً، على ما يبدو، في ما يتعدّى موضوع التمويل، بالتحالف الأملي - الجنبلاطي وبترشيح زاهر الخطيب - حليف برّي - عن أحد مقعدي الشوف السنّيين. وذكرت أرقام فلكية في تقدير التمويل الحريري، وأخرى أكثر تواضعاً بكثير في تقدير التمويل العجمي. وأما في جهة اللائحة الأسعدية، فقد نقلت الصحف عن لسان رئيسها ترديده أن «الفقر ليس عيباً»، ورهنه (أو بيعه) أرضاً يملكها لتمويل المعركة. وذكرت أيضاً، في هذه الجهة، مشاركة استثنائية الحجم في التمويل من حسن عبدالله، وهو صاحب أعمال في المملكة السعودية. هذا بينما شارك الآخرون بمبالغ متواضعة في الحملة المركزية وموّلوا حملاتهم المتواضعة الخاصّة. هذا كله مع العلم بأن «الصندوق» يبقى عادة في عهدة رؤساء اللوائح ولا يخرج منه، في الواقع، إلا جانب من نفقات الحملة. لذا لا تعفي المشاركة فيه سائر المرشّحين من الإنفاق قليلاً أو كثيراً على حملاتهم الشخصية.

على الصعيد نفسه، شاعت وذاعت في الجنوب وخارجه روايات غريبة ... فذُكر مثلاً، أن جهة واحدة أنفقت على جهتين متنافستين معاً. واشترطت على الجهة الضعيفة أن تخلو من مرشّح عن أحد المقاعد بالذات، لتعزّز وضع مرشّحها هي عن هذا المقعد، وهو كان في الجهة الأخرى. واشترطت أيضاً أن تمضي الجهة الضعيفة في المعركة إلى نهايتها «حتى لا تأكل تغلب العرب»! ... أي حتى لا يظهر الجنوب وكأنه رهين جبهة واحدة. وشاع أيضاً ان مرشّحين دفعوا إلى رئيس لائحتهم شيكات بلا مؤونة ... أو هم سحبوا مؤونتها، قبل تحصيلها، عندما تأكّد لهم السقوط. هذه الروايات نوردها، على ذمّة أصحابها، لا لأن في يدنا دليلاً على صحّتها أو بطلانها، بل لسعة انتشارها ودلالتها على «الجوّ» المحيط بموضوع التمويل الانتخابي في الجنوب. طبيعي أنه لا يوجد ما يبدّل هذا الجوّ المقيت غير التشريع لحصر النفقات الانتخابية ومراقبتها.

حيزات مسوّرة، فلا يبلغ درجة المهرجان المفتوح الذي كان قد صار دأباً لأبرز قوى الساحة اللبنانية، من حركة أمل إلى حزب الله إلى القوات اللبنانية إلى ميشال عون. رغم ذلك لم يخل الأمر من عثرة أولى. فحين انعقد العزم على إقامة احتفال لحلف اليمين في النبطية، في ٢١ حزيران (وكان رمضان قد مضى)، حيل بين المحتفلين والالتقاء في منتزه، على غرار ما جرى يوم حفل الإفطار، فارتدّوا إلى دار الصباح. وألقى أحمد أمين بيضون[٧]، الأمين العام الجديد للحزب، نوعاً من البيان الانتخابي بدأ بالدعوة إلى «إقامة الدولة العصرية» وتحرير الجنوب، وانتهى بالتزام «قضايا أمّتنا العربية»، بعد أن عرج على الأزمات الأجتماعية وأوضاع البنى التحتية، ولم ينس «تطهير الإدارة من الفساد والانحلال» وطلب «القضاء على كل معالم الاستغلال والاحتكار» و«إلغاء الطائفية السياسية» و«تكريس الديمقراطية» الخ... على أن البارز في هذه الخطبة وفي خطبة الصباح، كان ثلاثة أمور أو أربعة:

أ. اجتناب الخوض في وضع الجنوب السياسي على أعتاب الانتخابات، بدءاً بموضوع عودة الدولة ومصير المليشيات، وانتهاء بموضوع مقاومة الإحتلال.

ب. الدعوة إلى إجراء الانتخابات، دون توقّف عند الشقاق الذي كان أخذ يذر قرنه في البلاد، منذ فتح حديثها.

ج. الإلحاح في استرضاء دمشق بحشد العبارات المألوفة في خطب حلفائها اللبنانيين من «العلاقة التاريخية والمصيرية» إلى «أعلى المستويات المميزة» إلى «الظهير الاستراتيجي» و«ضامن الوحدة» اللبنانية، الخ... ولم يكن هذا الكلام كلام الصف الثاني وحده، فقد أعلن الأسعد نفسه، في حفل الكارلتون، أن الوجود السوري في لبنان، المدني والعسكري والمخابراتي، سيكون ضماناً لسلامة الانتخابات. كان الرجل قد وجد في الانتخابات فرصة لا عوض منها للعودة المظفّرة إلى الجنوب. ولكن، كان يزن خطاه ولم يكن يستبعد تحاشي المجابهة، ولو كانت انتخابية، على ما يظهر. وهو أيضاً كان يعلم أن دمشق راغبة في إجراء الانتخابات، وأن المجابهة أو عدمها قرار لا يد فيه فوق اليد السورية. عليه، أخذ يبحث لا عن موقع في دمشق وحسب، بل عن موقع لبناني تألفه دمشق ولا تزوره أشباح قديمة هي تلك التي أحاطت بصورته منذ الاجتياح الاسرائيلي سنة ١٩٨٢، وترئيس بشير الجميل، واتفاق

---

٧. هو غير كاتب هذه السطور.

١٧ أيار(٨). وهكذا انتشرت أخبار، منذ استقرار الأسعد في بيروت، عن مساع يقوم بها لمصالحة دمشق وزيارتها. على أن الزيارة لم تحصل إلا في إبان المعركة الانتخابية. وكانت مناسبتها تعزية الرئيس حافظ الأسد – في القرداحة – في وفاة والدته. قبل ذلك، كان الأسعد قد زار العلاّمة محمد حسين فضل الله، في مناسبة تعزية أيضاً، مسجّلاً أول ظهور له في ضاحية بيروت الجنوبية، وذلك بعد شهور على عودته إلى مكتب حزبه في بيروت الغربية. وكان جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي، قد زار الأسعد. من جهة أخرى شهدت النبطية في أيار، حدثاً لا سابقة له، وهو نزول الأسعديين إلى الشوارع متظاهرين جنباً إلى جنب مع الشيوعيين، مشتركين في إشعال المطاط وكأنّهم حزب آخر. كان الأسعد يحاول، بمبادرات من هذا النوع، وباتصالات أخرى أجراها أعوانه في بيروت سعياً إلى استطلاع الموقف السوري منهم وتطريته، أن يرسم لنفسه موقعاً بين حزب الله والحزب الشيوعي، أي في صف لا تنظر إليه دمشق نظرتها إلى ذلك الذي كان الأسعد قريباً منه أيام كان في رئاسة المجلس. وكانت للصفّ الجديد ميزة أخرى، هي اضطراب الحبال الممتدّة بينه

---

٨. كان كامل الأسعد واحداً من السياسيين المسلمين الذين تساءل كثيرون عن سبب إصرارهم على المشاركة في الانتخابات وقبولهم، بالتالي، تجديد شقّ البلاد إلى معسكرين طائفيين، يضمّ أوّلهما القوى المسيحية الرئيسية (وقد قاطعت) ويضمّ الثاني القوى الإسلامية الرئيسية (وقد شاركت). وقد تباينت الأجوبة من حالة إلى أخرى. وفي حالة الأسعد، ذكرت اعتبارات ظرفية بحتة يتعلّق معظمها بماجريات المعركة الانتخابية ويتجاوز عن أساس السؤال. من ذلك ما رواه بعض أعوان الأسعد عن «مؤامرة تطمينات» متنوّعة المصادر، كانت غايتها دفع الأسعد قدماً في حملته. وقد ذكر هؤلاء اجتماعات واتّصالات ووقائع محدّدة تنمّ بحصول هذه «المؤامرة». لكنهم ذكروا أيضاً تحذيرات تلقّاها الأسعد ولم يعرها أذناً صاغية. وما نراه، من جهتنا، هو أن للسؤال جواباً سياسياً يتعدّى هذا كله وما جرى مجراه، على أهميّته. وذلك أن الأسعد كان مدركاً إصرار دمشق على إجراء الانتخابات أوّلاً. وكان مصمّماً على الخروج من عزلة طالت، مقدّراً خطر البقاء، في العزلة المذكورة، أربع سنوات أخرى على مصيره السياسي. هذا ثانياً. وكان أخيراً يرى ان السبيل المفضي إلى الخروج من العزلة ليس غير التقرّب من دمشق، وبالتالي، تصفية تركة ثقيلة هي تركة المرحلة التي تلازم فيها موقعه والمواقع المسيحية المناوئة لسوريا، وأخصّها موقعا بشير الجميّل وأمين الجميّل. وهي مرحلة انتهت بإقصائه عن رئاسة المجلس ثم بسفره. فكيف يفوته، والحالة هذه، أن المقاطعة كفيلة بردّه إلى هذا الموقع غير المستحبّ، وتثبيته فيه عوض إخراجه منه؟ عليه، باشر منذ احتفال الكارلتون محاولة لقصر حملته، ضمناً، على نبيه برّي وحركة أمل، فجمع إلى مدح الدور السوري إطراء صريحاً للمقاومة الإسلامية ولمعارضتها دخول لبنان مفاوضات السلام العربية – الاسرائيلية. وكان مساعدوه أكثر منه تحفّظاً في هذا الأمر الأخير حين يتحدثون في الجنوب... إلى ذلك، دعا الأسعد، منذ حفل الكارلتون، إلى تنظيم اقتراع سكان الحزام المحتلّ خارج منطقتهم. وهذا شأن سنرى تقلّب موقفه منه.

وبين حركة أمل، وهي التنظيم الذي كانت الخصومة القائمة بين رئيسه والأسعد ووراثته مواقع السيطرة الأسعدية في الدولة وبين أهالي الجنوب، توجب هذا النوع المستحدث من الأحلاف. وأما الذين سعى الأسعد إلى إلقاء مراسيه بينهم، فلم يجدوا في الأمر ما يضيرهم. كانت الصلة بالأسعد - وهي لم تجز مرحلة المحاورة العابرة - ورقة في أيديهم وهم مقبلون على مفاوضة انتخابية غير مأمونة السبل بينهم وبين نبيه برّي.

حتى إذا أقبل شهر تموز، كانت أخبار السعي إلى ائتلاف انتخابي شامل في الجنوب قد باتت في التداول العام. وقيل إن دمشق تدرس هذا الموضوع. وقيل إنه عُرض على الأسعد مقعدان أو ثلاثة في اللائحة الائتلافية، وقيل خمسة. وقيل إنه طلب سبعة. ولم يكن الكلام السياسي الذي فاهت به الأطراف، في الحملة الانتخابية المنطلقة، قد أحدث بعد صدعاً يعصى على الرائبين. فإن الصدع لم يبد فاغراً إلا مع توجّه الأسعد، في مطلع آب، إلى منزله قرب كفرتبنيت، في رحلة كانت الأولى إلى الجنوب في سبعة عشر عاماً. مذذاك أخذ حديث الائتلاف يخبو رويداً، وأخذ غبار الحرب الانتخابية يحجب الأمل في التسوية. وفي ٣٠ آب - أي قبل الانتخاب بأسبوع - كان الأسعد لا يزال يذكر «المقاومة الشريفة» بالخير متعجباً من اتجاهها إلى محالفة أدعياء المقاومة. كان لا يزال يأمل في مواجهة برّي بحلف يضمّه وحزب الله.

إقدام وإحجام

كان الأسعد قد باشر بناء هذه الدار بظاهر كفرتبنيت عشية الحرب. وكان مسلّحون فلسطينيون ولبنانيون قد نسفوها في أوائل الحرب، وهي لا تزال أعمدة عارية، ونسفوا أيضاً دار الطيبة التاريخية. ومع بدء الإعداد للعودة إلى الجنوب، استعجل الأسعد العمل في بناء دار كفرتبنيت وتجهيزها، وعمّم حزبه الدعوة إلى مهرجان يلتقي فيه الزعيم العائد جمهوره يوم الثاني من آب.

ذاع أول الأمر، أن الأسعد سينطلق من بيروت في موكب من ألف سيارة. ولكنه، مع احتدام الجو، آثر الانتقال، عشيّة المهرجان، مكتفياً بمواكبة عسكرية. كانت حركة أمل قد أعلنت يوم المهرجان يوم حداد وإضراب. ومزّق أنصارها صور الأسعد وصور الصباح في النبطية، ووقع بينهم وبين أنصار الأخيرين صدام محدود. ورغم أن الأسعد قد اختار أهون الشرّين حين تفادى من صدامات كبيرة محتملة وترك أنصاره

يتدبّرون، على مسؤولية الجيش، أمر الوصول إلى المهرجان في مواكب متفرّقة، فإن سلوكه حمل، مع سمة الحكمة، وصمة التراجع. وذلك أن الامتحان كان مرشحاً للتكرار، وما لبثت بوادر الانكفاء أمام التحدّي أن استحالت إلى ضعف عام، وميل إلى الجمود والانزواء، ثم إلى تخبط سياسي شديد جاء مخالفاً لمظاهر المهارة التي ميّزت توزيع الأسعد لمبادراته، وقياسه لخطاه قبل عودته إلى الجنوب.

قطع محازبون لبرّي طرقاً كثيرة تفضي إلى موقع المهرجان بالمطّاط المشتعل والحجارة. ولم تحل القوى المكلّفة حفظ الأمن بينهم وبين غايتهم، بل أمكنهم أن ينشروا العوائق، في بعض الحالات، على مقربة من حواجز الجيش. لكن هذا الأخير عاد فرفع العوائق بسرعة حيناً وببطء حيناً، ووصل الناس إلى المهرجان بالألوف. كانت المعابر من المنطقة المحتلّة قد فتحت للراغبين في حضور المهرجان، مع أنها تُغلق عادة يومي السبت والأحد، فقدمت من المنطقة المذكورة مواكب محدودة. ووقع في بئر السلاسل واحد من أسوأ اعتداءين شهدتهما مرحلة الانتخابات في الجنوب، وهو خطف أربعة أشخاص من قريتي عين إبل ورميش وكانوا في سيارة منفردة عن الموكب الأسعدي. وقد جرّ هذا الحادث ذيولاً طويلة وما يزال، بعد أن عثر على أحد المخطوفين مقتولاً، وأطلق المحامي نصري الخوري صادر، في أواخر تشرين الثاني، وهو أشهر الاربعة، وبقي الآخران في ذمة الخاطفين حتى كتابة هذه السطور. وقد اعتبر هذا العمل، عند وقوعه، «رسالة» متصلة بالانتخابات إلى مسيحيي المنطقة، ولم تنكشف دوافعه الأخرى إلا لاحقاً.

اعتبر الأسعد، في خطبة المهرجان، تصرّفات خصومه هذه دلائل «عجز وإفلاس». ورسم لنفسه موقعاً في المعارضة. فحرص على إبعاد معارضته عن المدارات العامة، أي عن صيغة الحكم وخياراته الرئيسة، متشدداً في انتقاد مسلك الحكومة حيال الأزمة الاقتصادية الاجتماعية. على أن الموضوع الذي وقع موقع المحور من كلام الأسعد، في هذه الخطبة وبعدها، كان موضوع اقتراع الناخبين المقيمين في المنطقة المحتلّة. وهو قدّر عددهم بماية وعشرين ألفاً، واعتبر «استحالة» مشاركتهم في الانتخابات «تزويراً» مسبّقاً لهذه الأخيرة. كان في تقدير العدد مبالغة فاقعة عاد عنها الأسعد في مهرجانه الثاني، فأنقص من العدد المذكور خمسين ألفاً. وكانت الإشارة إلى «الاستحالة» إشارة إلى مأزق مرجح، آثر الأسعد أن يلقي مسؤولية الخروج منه على الحكومة ولم يرتب على مصير المعالجة موقفاً بعينه. فهو لم يقترح على الحكومة شيئاً تفعله إذا أخفقت في تدبّر

حلّ لم تكن مقاليده في يدها أصلاً. وهو لم يقل ما الذي سيفعله هو إذا ظهر إخفاق الحكومة. هل تلغي الحكومة انتخابات الحزام إذا عجزت عن ترتيب مقبول لاقتراع المقيمين فيه؟ وكيف تبقي على انتخابات الجنوب، إذا استثنيت منه مناطق تقارب نصف مساحته، والمقيمون فيها - في تقديرنا - قريبون إلى خمس الهيئة الناخبة الجنوبية؟ (هم نحو ٧٠ ألفاً من نحو ٣٥٠ ألفا يشكّلون الهيئة المذكورة، بعد استثناء المهاجرين والمسجّلين خطأ)[٩]. هل يعيّن نواب الحزام تعييناً؟ كان الأسعد قد عارض تعيينات السنة الفائتة التي أجريت بموجب ميثاق الطائف. وكان أنور الصباح قد رفض، منذ منتصف حزيران، أن يعمد إلى التعيين مجدّداً في حالة الحزام. هل يغادر الأسعد ساح الانتخابات إذا حيل بين المقيمين في المنطقة المحتلّة والاقتراع؟ أكّد الأسعد أنه منتصر، صوّت هؤلاء أم لم يصوّتوا. وكان في هذا التأكيد خطآن: سياسي وواقعي. وحين أقام الأسعد مهرجانه الثاني (والأخير) قبل يوم الانتخاب بأسبوع، لوّح بموقف ما (لم يقل ما هو) اذا لم يُضمن للمقيمين تحت الاحتلال حقّهم في الاقتراع. ثم مضى في المعركة ولم يظهر منه موقف جديد، حين بدا، في منتصف الأسبوع (أي قبل إعلان اللائحتين)، أن الحكومة مسقط في يدها، وأن المعابر أقفلت قبل الأوان، وأن الحق المذكور أبعد ما يكون عن أن يكون مضموناً. ومساء يوم الانتخابات، عاد الأسعد إلى سؤال الحكومة كيف مضت في الانتخابات وهي عالمة أن هذا الجناح من الناخبين لن يستطيع الاقتراع؟

كان الإمعان الضمني في الفصل بين هذه القضية وأساس الموقف من الانتخابات، قد انتهى إلى نزع الصفة السياسية عن القضية المذكورة، وأحالها إلى مسألة شبه فنيّة. فأخذ الكلام يدور على مواقع صناديق الاقتراع. وبدا الأسعد غير قاطع في هذا الأمر أيضاً. وكان للتردّد سبب بيّن وهو أنه لم يكن يوجد موقف يستطاع الدفاع عنه. هكذا دعا الرجل من صيدا، غداة مهرجان طيرفلسيه، إلى تيسير الاقتراع لناخبي الشريط «في مناطقهم أو خارجها». لكنه عاد فأعلن، بعد يومين، من تلّة الخيّاط، أن

---

٩. أي أننا نقدّر المهاجرين والمسجّلين خطأً بـ ١٧٠ ألفاً أو بـ٣٢,٧ ٪ من الهيئة الناخبة. ولما كان المتوفّون غير المشطوبين لا يقلّون، بحسب تقديرات شائعة، عن ٦ أو ٧ ٪، فإنه يبقى نحو ٢٥ ٪ للمهاجرين. وهذا في تخميننا قليل، في حالة الجنوب (الذي يشكّل، وجبل لبنان، منطقتي الهجرة الرئيستين في لبنان) لولا أن كثيرين من المولودين في المهاجر يهمل أهلهم تسجيلهم في دوائر النفوس اللبنانية فلا تظهر أسماؤهم على لوائح الشطب، بالتالي، حين يبلغون سن الانتخاب.

اقتراعهم خارج قراهم «عار وإذلال ومهانة»، ودعا إلى وضع الصناديق في القرى نفسها، تحت إشراف القوة الدولية أو مراقبين دوليين. هذا الاقتراح الأخير كان المتابعون قد وقفوا على استحالة الأخذ به منذ أن فتح حديث الانتخابات. فإشراف القوة الدولية على الانتخابات متعذّر لأنه يخرجها من دائرة القرار ٤٢٥، ولأن أوضاعاً كثيرة كانت تغيّرت لو كان يسمح للقوة الدولية بتولّي مهام من هذا النوع أو غيره في المنطقة المحتلة! وأمّا المراقبون فكانت ندوة أكسفورد قد أخذت، منذ انعقادها في حزيران،[١٠] علماً بحاجتهم إلى شهور طويلة (بل إلى سنة كاملة!) لإعداد آلية المراقبة على الأرض. ثم إن عمل المراقبين هو المراقبة وهؤلاء لا يملكون أن يضمنوا سلامة أحد ولا حريته. وكان مضى أسبوع آخر حين أعلن الأسعد من مكتبه في بدارو، قبوله كل الحلول معاً ولو بشروط: استثناء الشريط من الإنتخابات إذا تعذّر على سكّانه الاقتراع، الاقتراع في الشريط (نزولاً عند إرادة أهله)، الاقتراع خارج الشريط على أن تضمن الحكومة أمن الخارجين والداخلين وأن تضغط أميركا على إسرائيل والمليشيا لإلزامهما بفتح المعابر. وحين اقترب الجنوب من عشايا الاقتراع، كانت المناقشة الفعلية قد انحصرت في تدابير الأمن ومواقع الصناديق، وهي تدابير ومواقع شهد البحث فيها صعوداً وهبوطاً، ثم وافق الجميع على صيغتها الأخيرة، بعد أن كانت قيادة المليشيا قد أعلنت تدابيرها المتّصلة بإغلاق المعابر! ولم يبد أمر المعابر مفاجئاً إلا لمن كان له صالح في أن يفاجأ. فأما أميركا فلم يكن قد ظهر لـ«ضغطها» أثر في الشريط، منذ أن زار جيمس بيكر زحلة في ٢٣ تموز، وحدّثه رئيس الجمهورية بأمر السلوك الإسرائيلي حيال الإنتخابات. وأما إسرائيل فكان رئيس وزرائها نفسه قد أعلن (من الشريط، أي من أقرب نقطة إلى السامعين) أنه لا يتدخّل في مواقف أنطوان لحد السياسية! وأما لحد المذكور فكان قد واكب تحرّك معارضي الانتخابات بالإضراب والتظاهر وتهديد من يرشّح نفسه بالإبعاد، ومن يقترع بمنعه من العودة. ثم انتهى إلى إغلاق المنطقة في وجه الخارجين (وإبقائها مفتوحة امام الداخلين إمعاناً في الإرهاب) قبل ان تعلن اللوائح.

---

١٠. نظّم الندوة مركز الدراسات اللبنانية في أكسفورد، وحضرها لبنانيون مقيمون ومغتربون ومهتمّون أجانب. وقد أبرزت مؤسّسة كارتر التي كانت ممثّلة في الندوة، صعوبة المراقبة الدولية الناجعة لانتخابات حدّد لها موعد قريب إلى هذا الحد.

أمر آخر سجّله الأسعد وأسف له، لكنه لم يدخل في مناقشة مسوغاته، ولم يرتب عليه نتيجة ما من جهته هو: ذاك هو الموقف المسيحي - المسيحي التمثيل - من الانتخابات، وما ساقه أصحابه من حجج في سبيله، وما أقاموه من أدلّة على وجاهته. أشرنا إلى أن الزعيم الجنوبي رفض الاحتجاج بالوجود السوري لمعارضة الانتخابات. وأما أسبقيّة المصالحة الوطنية على الانتخابات وأحوال المهجرين والمهاجرين معها، الخ... فهي شؤون لم يولها الأسعد عنايته. وما لاحظه من انشقاق في البلاد جره مشروع الانتخابات، أنحى باللائمة فيه على المقاطعين، ضمناً، فتوجّه إليهم بالمناشدة. وحين بلغت حظوظ التأجيل أوج قوّتها (بعد انضمام الكتائب إلى المقاطعين) لم يمانع الأسعد فيه، ولكنه طالب بأن لا يكون طويلاً. ثم انتقل في ١٩ آب إلى التنديد الصريح بموقف المقاطعة.

«براءات اختراع»

هذا في السياسة. وأما في أسلوب الحملة، فكان الأسعد، لافتقاره إلى حلفاء، يواجه، من مركز واحد، تحالف خصومه المتنافر المراكز. لذا عاد، بعد مهرجانه الأوّل، إلى طريقة «الجولة» الانتخابية التقليدية الطراز. ولكنه أحجم، تحسّباً، عن المشاركة شخصياً في أية جولة، وهو ما فعله برّي أيضاً. كان يرسل نائبي كتلته، وقياديي حزبه وبعض أنصارهم في مواكب سيارة كبيرة تزور القرى «من قبله». ولكن التعرّض لهذه المواكب أخذ يتكرّر، فحطّمت سيارات في السكسكية والزرارية وجويا، وحوصر ركّابها حيناً، واضطّروا إلى تركها في مواضعها حيناً، واللجوء إلى مركز للقوّة الدولية. وقيل إن عبد اللطيف الزين تدخّل لردّ المهاجمين عن الموكب في الزرارية حافظاً بذلك حقّ الجوار والزمالة. وجرت حوادث أخرى أضيق نطاقاً ولكنها أكثر عدداً، فطوردت، مثلاً، سيارات منفردة كانت تنقل أنصاراً للأسعد لمعرفة وجهتها ومضايقة من فيها. وشيئاً فشيئاً بدأت حركة أنصار الأسعد تستحيل إلى جمود واضح، وقلّ ظهورهم الانتخابي. وحين باشروا انتداب من يمثّل مرشّحيهم في الأقلام واجهوا نقصاً فادحاً في العناصر. وجاء مهرجان الأسعد الأخير في ٣٠ آب، أبهت ألقاً وأضعف حشداً من المهرجان الأول قبله بشهر. بعد ذلك أعلنت القيادة اللحدية إغلاق المعابر وثبت (على أثر احتجاج صاعق من برّي) أن الجيش لن يدخل منطقة القوّة الدولية. ووقعت الحادثة الخطيرة الثانية في مساق هذه الحملة الانتخابية، وهي محاولة اغتيال المرشّح ناصر كاظم

الخليل على طريق جويا-صور. ثم أعلنت اللائحتان المتنافستان تباعاً. فأجهز ذلك كلّه على معنويات الأسعديين. ويوم الاقتراع كانت مواقع كثيرة خالية من مندوبيهم، قبل أن يعلن الأسعد قراره سحب المندوبين بساعات طويلة.

جاء تركيب لائحة الأسعد مرآة للعزلة السياسية التي أخفق في التفلّت منها وللحصار الذي ظلّ يضيق من حوله. وذاعت في نطاق محدود، أخبار محاولات جرت لضمّ أسماء إلى اللائحة، لا يجمع بينها غير جوامع سلبية متّصلة بمواقف أصحابها من الحلف المقابل، على أن مضي أصحاب الأسماء المذكورة في معاركهم المنفردة أكّد أن لكلّ منهم وزناً ما في دائرته القريبة. من هذه الأسماء، ناصر الخليل وحسن هاشم ومصطفى بدر الدين. والحاصل أن هذه المحاولات إن كانت قد جرت، فهي لم تفض إلى نتيجة. عليه، تشكلت اللائحة من عشرين اسماً معظمها تكرار رتيب وخافت لاسم الأسعد نفسه يكاد أن لا يضيف إليه شيئاً. حتى أن هذا الأخير نال من الأصوات أكثر مما ناله معظم مرشّحيه في بلداتهم وقراهم نفسها، وهو قليل على كل حال. بلى، كان في اللائحة ثلاثة نواب - أحدهم الأسعد نفسه - أحالهم مراسهم السياسي وخبرة الجمهور بهم إلى «شخصيات عامة». وكان فيها رابع ذو حضور محلّي مؤكّد، هو رئيس بلدية الغازية، وقد استقال من حزب الأسعد بعد الانتخابات، وكانت قاعدته منقسمة بينه وبين خاله الذي أدرجته الصحف بين أركان ما دعي بـ«اللائحة الثالثة». يبقى ستة عشر... وقد روى شاهد عيان أن وجوه الصف الأسعدي، في النبطية، قعدوا في السوق، عصر الخميس ٣ أيلول (غبّ إعلان اللائحة) ونادوا بالويل والثبور وصرّحوا لمن حضر بأن الهزيمة واقعة. وقال ظريف أسعدي آخر، إنه كان أولى بالبيك أن يأخذ بمرشّحيه براءات اختراع من وزارة الاقتصاد، لا إيصالات ترشيح من وزارة الداخلية!! هذا ما كان من أمر «لائحة إرادة الشعب». وأما «لائحة التحرير» فقد مضى طرف من حديثها ولا ينفصل الطرف الآخر - ما دامت قد فازت بتمامها - عن حديث صورة التمثيل النيابي الجديدة في الجنوب. وهو يأتي لاحقاً.

«الجو...»

انقضى يوم السادس من أيلول على خير. وقع نثار من الحوادث الصغيرة وصلت، في حالة أو اثنتين، إلى إطلاق نار محدود الأذى وطغى عليها التدافع والتلاسن وإرهاب مندوب هنا، وطرد آخر هناك. لم تكن الحوادث مظهر الخلل بل «الجوّ».

و«الجوّ» المذكور كان تيسّر له الوقت ليطغى قبل يوم الانتخاب. كان حضور الدولة العسكري كثيفاً، ولكنه كان على الطرقات أكثف منه أمام الأقلام. والذين كانوا خائفين لم يبدّد هذا الحضور خوفهم. فهم كانوا قد خبروا «الجو» طيلة الأسابيع القريبة الماضية، وتوجّسوا ممّا يمكن أن يعدّ لهم في ثنايا الأسابيع القريبة التالية، إذا هم أفرطوا في الحركة. عليه لاحظ الصحافيون أن ظهور النشطاء الأسعديين في الأقلام وحولها كان نادراً. وهم حيث ظهروا مالوا إلى نوع من الانزواء فرضته كثرة خصومهم وثقة هؤلاء بقوّتهم. بل إن مؤيدي بعض المرشّحين المنفردين بدوا، في المواقع التي يشكّل فيها مرشّحوهم قوّة ذات شأن، أقدر على الحركة والمبادرة من مندوبي اللائحة الأسعدية. وكان أنصار لائحة التحرير يكثرون من التجوّل في مواكب سيارة، هاتفين، إظهاراً لسيطرتهم على الجوّ. غطّت صور نبيه برّي ومرشّحي لائحته وصور بعض المنفردين ساحات الجنوب وطرقاته، ولبثت صور الأسعد ومرشّحيه نادرة، محصورة في شوارع بيروتية لا سيطرة عليها لأحد، أو «جزر» جنوبية ضيقة للغاية.

وفي الأقلام، جاء إقبال الناخبين متفاوتاً، وتبع تفاوته خطوطاً منتظرة. فهو كان، على الإجمال، كثيفاً كثافة ملحوظة في أقلام صيدا السنّية وفي أقلام الجنوب المحرّر الشيعي. وكان ضعيفاً حتى الانعدام في أقلام الجنوب المسيحي (ومعظم ناخبيها من المناطق المحتلّة)، وكان أحسن حالاً بقليل في أقلام الجزر المسيحية المحرّرة، أي، بخاصة، في قرى شرقي صيدا واقتصرت المشاركة، من بين شيعة المناطق المحتلّة، على جانب محدود من المقيمين في خارجها وبخاصة في بيروت. وحضر أيضاً مهجّرون دروز وسنّة إلى راشيا الوادي والقرعون وإلى قرى محرّرة من قضاء حاصبيا، جاؤوا للاقتراع من نواح مختلفة في البقاع ومن بيروت. وقد أوحى اجتماع أقلام كثيرة (وكبيرة) في بقعة واحدة أو في مبنى واحد إلى المراقبين، بنسب إقبال من مهجّري الشريط المحتلّ ثبت لاحقاً أنها فوق النسب الفعليّة بكثير[١١]. فالناس في يوم

١١ . يحدّد قانون الانتخاب عدد الناخبين في قلم الاقتراع الواحد بأربعماية، على أن يرفع إلى ستماية حداً أقصى عند الضرورة. والحال أن العدد وصل، أحياناً، في الانتخابات الأخيرة، إلى حدود الـ ١٥٠٠ ناخب للقلم الواحد. وهذه مخالفة ندر أن أشير اليها، وهي ضلّلت المراقبين. وقد شاعت المخالفة المذكورة، أكثر ما شاعت، في أقلام المنطقة المحتلّة، وعلى الأخصّ في أقلام المسيحيين التي جعلت «موحّدة» (للإناث والذكور) فتضاعف عدد الناخبين في كل منها. ولعلّ السلطات قدّرت سلفاً أن المقترعين هناك لن يكونوا كثراً على كل حال! ...

له صفة يوم الاقتراع، لا يقدمون إلا بعد تردّد على الذهاب إلى غير قراهم، إذ إنهم يجدون في هذه القرى شعوراً بالأمان مصدره ألفتهم للبشر والعلاقات والأمكنة، ويجدون شعوراً بالكرامة أيضاً، لا توفّر مثلهما التدابير العسكرية أية كانت.

على أن العملية الانتخابية لم تخل من تجاوزات أهمّها تنظيمي. فإن جانباً (كبيراً على ما بدا) من رؤساء الأقلام وكتبتها كانوا، خلافاً للقانون، من الجنوبيين. وقد أبرز هذا الأمر مرشحون خانهم الحظ، وقالوا إن اختيار المسؤولين عن الأقلام (والمسؤولين عن الأمن أيضاً) كان موضوع تنسيق بين وزارة الداخلية و«لائحة التحرير». وأياً يكن حظ هذه التهمة من الصحة، فإن وجود موظفين في الأقلام من أبناء المنطقة أمر ثابت من عيّنة الأسماء التي وردت عرضاً في تغطية الإعلام ليوم الانتخاب. مخالفة أخرى كانت أظهر للعيان من الأولى، وهي غياب العازل عن عشرات من الأقلام، أخصها تلك التي أقيمت تحت الخيام لناخبي المنطقة المحتلة. ثم إن أقلاماً أخرى شهدت شبه استغناء عن العازل من جانب المقترعين. وهم كانوا بذلك «يبرّئون ساحتهم» تجاه المندوبين، فيبرزون أمامهم ورقة الاقتراع قبل إسقاطها في الصندوق. ويفترض إقدام الناخب على هذه المخالفة – بما فيها من مهانة له – أن يكون الناخب فريسة خوف أو طمع، وأن «يهيمن» على القلم ممثلو جهة واحدة، وأن يواطئ موظفا القلم هذه الهيمنة.

انتشرت أيضاً أخبار – يتعذر البت في سعة نطاقها وإن لم يصعب الحكم بصحة بعضها – عن ناخبين اقترعوا مراراً بإخراجات قيد لهم ولسواهم، وعن رؤساء أقلام كانوا يعتبرون اللائحة تامة حالما يظهر لهم الاسم الأول منها، وعن قرى محتلة فقدت لوائح الشطب الخاصة بها بسبب احتراق السجلات، وعن لوائح شطب شُطب كل ما فيها من أسماء مع أن جانباً من ناخبيها لم يقترع، وعن أوراق كان الاسم الأول منها قد تعرض للقص (لأن الراغبين في شطبه كانوا قد أقسموا يميناً في مهرجان صور أن يمتنعوا عن الشطب فوجدوا – وهم بأمور دينهم أدرى – أن القص غير الشطب، فلا يعد حنثا باليمين)، ولكن رئيس القلم أعرض إعراضاً تاماً عن الأمر، واعتبره باطلاً وكأنه لم يكن، الخ، الخ... كان الفرز في الأقلام إذن عرضة للمطاعن. وأما الفرز المركزي – وهو يعتمد، بحسب ما هو معلوم، على محاضر الأقلام – فواجهته ثغرات تنظيمية، ونقائص فنّية لا تحصى، ولكن لم يواجهه طعن سياسي. وقال من أجروه إنهم لزموا فيه جادة القواعد والأصول.

ذهب نبيه برّي للاقتراع في بلدته تبنين بعد أن زار النبطية وعرج على صور ودعا من هناك إلى المصالحة الوطنية، وأعلن «إسدال الستار على ٤٠٠ سنة من الإقطاع السياسي المتحالف مع النظام الفاسد». واقترع مرشّحون مختلفون وجالوا. وبدت بهيّة الحريري توزّع التعليمات، دقيقة بعد دقيقة، محتلة مركز الدائرة من شبكة حديثة للاتصالات. وتولّى أنصارها وأنصار حزب الله معظم عبء التموين في الأقلام وقد ذكرنا ذلك. وأما كامل الأسعد فلم يغادر داره في كفرتبنيت. كان حضوره منتظراً في شقرا. وقيل إن أنصاراً لأمل أقدموا هناك على إغلاق الحسينية وإن الجيش أعاد فتحها بعد حين، ولكن الأسعد لم يحضر. وحين سئل إن كان سيذهب للاقتراع، قال إنه لن يقترع إلا في الطيبة (قريته) بعد تحريرها. وهو جواب بدا غير منسجم والموافقة على دعوة ناخبي القرى المحتلة إلى الاقتراع حيث وزّعت أقلامهم، بعد أخذ ورد متماديين...

الحاصل

وأما الشطب فكان له اتجاه رئيسي رسمته العلاقات بين أركان لائحة التحرير من جهة، و«صورة» اللائحة الاسعدية من جهة أخرى. وكان له اتجاهات ثانوية رسمتها تحالفات محدودة، أو فرضتها مكانة بعض المرشّحين المنفردين في دوائرهم القريبة. وكان أكثر المرشحين إفادة من الاتجاه الرئيسي، منفردون بارزون، حظي هذا أو ذاك منهم، بتأييد قوّة من القوى الكبيرة المتحالفة في لائحة التحرير. وقد فاز أحدهم، وهو مصطفى سعد الذي اقترعت له، بالإضافة إلى مؤيديه الصيداويين، جبهة عريضة ضمّت حزب الله والشيوعيين والتقدّميين الاشتراكيين وجنوبيين آخرين حفظوا ذكرى طيّبة لمؤازرة سعد إياهم حين كانوا يهجرون إلى صيدا. عليه، ظهر وكأن سعد قد أفلح، على وجه التقريب، في تكوين الجبهة التي كان كامل الأسعد يسعى إلى تقريب أطرافها منه طيلة الأشهر القليلة التي استغرقها الإعداد للانتخابات. وأما المنفردان الآخران اللذان اقتسما، بمعنى ما، أصوات لائحة التحرير، فأوّلهما غسان حمود الذي قيل إن حزب الله عارض ضمه إلى اللائحة ليعزّز مركز الثاني وهو علي الشيخ عمّار، مرشّح الإسلاميين في صيدا، وليراعي، أيضاً، مصلحة حليفه الآخر، مصطفى سعد. وقد أشيع أن حمود - وهو وثيق الصلة بآل الحريري - ضمّ إلى اللائحة في اليوم الأخير، وأيّدته حركة أمل. عليه، نال حمود ٥٧١٨٥ صوتاً، ونال

الشيخ عمّار ٤٤٩٧٧ صوتاً، فجاء مجموعاهما في رأس المجاميع التي حصّلها مرشّحون من غير الفائزين. ذلك ما أثمره توزّع القوى الرئيسة في لائحة التحرير بين المرشّحين عن المقعد الوحيد الذي كان أبقي فارغاً في اللائحة (وهو أحد مقعدي صيدا). وأما الشطب الداخلي، فلم تظهر له آثار كبيرة في المجاميع التي نالها أركان اللائحة، وهم كانوا، مبدئياً، مستهدفين قبل سواهم بالشطب. فجاء نبيه برّي في الطليعة، إذ حاذى عتبة ال١١٩٠٠٠ صوت. وتبعه كل من بهية الحريري ومحمد فنيش (أحد مرشحي حزب الله)، وكان الفارق بينه وبينهما أزيد بقليل من ألف صوت، ولم يتجاوز الفارق بينهما الثمانية أصوات! ثم تدرّج التسعة عشر الباقون ينقص الواحد منهم عن سابقه ألفاً أو ألفين أو أربعة. وانحصر ثلاثة عشر منهم في فسحة ضيقة بين المائة الف صوت والماية وعشرة آلاف. وظهرت فجوة محدودة بين آخر الخمسة المتقدّمين في اللائحة، وهو حبيب صادق (نحو ١١٥ ألفاً)، وطليعة ممثّلي الأسر السياسية وهو علي عسيران (نحو ١١٠ آلاف) وجاء أخيراً في اللائحة المغترب الداخل إلى السياسة من باب التمويل الانتخابي وهو أحمد عجمي (٩١ ألفاً) والمرشح عن النبطية عماد جابر، وهو من رعيل المرشحين القدماء وقد نال ٩٠٥٠٠ صوت. والتقارب المشار إليه بين الأركان (ومعه التقارب بين معظم الفائزين من محالفيهم)، يدل اما على ضيق ظاهرة الشطب، وأما على افادة كل من أجنحة اللائحة من أرصدة متفرقة جمعها إلى الرصيد المشترك، فحالت دون ظهور أثر الشطب في حالته. ويتعذر الركون إلى احد الاحتمالين من غير مراجعة تفصيلية خاصة لنتائج الأقلام. على أن كليهما غير خال من الصحة، على الأرجح، وهما معا كانا ضعيفي الوقع، ضيّقي النطاق[١٢].

في الجهة الأسعدية، كان سقوط اللائحة برمّتها مدوياً. وكان نقل عن برّي، قبل المعركة بأيام، قوله إنه سيتجاوز الأسعد بثلاثين ألف صوت، فتجاوزه بـ٨٥ ألفاً. وكان هذا أيضاً، على وجه التقريب، معدّل الفارق بين اللائحتين. ولكن أمراً آخر جاء جديراً بالملاحظة أيضاً، وهو بعد الشقّة ما بين حصيلة الأصوات التي حصدها

١٢ . يغيب كثيراً عن محاضر الفرز التي بين أيدينا، عدد الناخبين في القلم. وذكر لنا مشرفون على الفرز أن بعض محاضر الأقلام كان مرآة لجهل واضعيه بأصول العملية. ووصل الأمر ببعض هؤلاء إلى حدّ العزوف عن نقل نتائج الفرز من الورقة الأوّلية إلى المحضر ... أي أنهم لم يضعوا محضراً أصلاً. هذا إلى نقص متكرّر في العناصر ظهر في كثير من المحاضر الأخرى.

الأسعد، وتلك التي نالها كل من مرشّحيه. فقد نال الأسعد ٣٣٦٣٨ صوتاً، أي نحواً من ضعفي المعدّل العام الذي حصّله سائر أعضاء اللائحة، وكان الفارق بينه وبين طليعة مرشّحيه نحواً من أربعة عشر ألف صوت. في ما خلا ذلك، تدرّج المرشّحون على سلّم مشابه، بتقارب درجاته، لذاك الذي تدرّج عليه أعضاء اللائحة الفائزة، ومداه حوالي ١١ ألف صوت. ولكن الألف صوت كانت هنا ألفاً من عشرين ألفاً تقريباً، وكانت هناك ألفاً من نحو مائة وعشرة آلاف صوت. وتشيرالفجوة التي فصلت ما بين الأسعد ولائحته، إلى أن جانباً كبيراً من ناخبيه آثر الاقتراع لمرشّحين منفردين وجد مواقعهم مجانسة، من وجه ما، لموقع الأسعد، على التمسّك باللائحة. بل إنه قيل إن ناخبين، قد لا يكونون نادرين، اقترعوا لكامل الأسعد ولنبيه برّي معاً، معتبرين أنهم يحفظون بذلك حق «ركنين» من أركان الطائفة. وقيل أيضاً إن بهيّة الحريري وكامل الأسعد حصلا على قدر من الأصوات المشتركة. وكان المقعدان الصيداويان قد لبثا خاليين على اللائحة، وفسر الأسعد خلوهما بالرغبة في وفاق لم يصل إليه الصيداويون. هذا بينما ذهب المراقبون في تفسير الواقعة نفسها كل مذهب.

وإذا كان الأسعد نفسه قد حل ثالثاً بين الخاسرين (بعد حمود والشيخ عمار)، فإن كثيراً من المرشّحين المنفردين أو من أعضاء «اللائحة الثالثة» (وهي بقيت، على ما رأينا، ناقصة جداً وشبه وهميّة)، قد صافّ مرشّحي لائحته، فسبق بعضهم أو سبقهم جميعاً (وهذه الحالة الأخيرة اقتصرت على نبيل الراعي الذي جمع ٢٦١٨٨ صوتاً، نال قرابة نصفها في صيدا). وأما المنفردون الذين زادت مجاميعهم عن العشرة آلاف صوت، فكان بينهم محمد صفي الدين وناصر الخليل وعبد الرحمن البزري (وأولهم نائب - وزير «تاريخي»، والآخران خلفان لنائبين - وزيرين تاريخيين أيضاً) وأحمد مراد (وهو طبيب شيوعي، مرشّح قديم) وحسن هاشم (وهو من قادة «أمل» الذين غادروها) والسيد هاني فحص (وهو مرشّح قديم أيضاً، رجل دين تصله بكل من حزب الله وأمل، علاقات غير مستقرّة، وقد جهر بتأييده القاضي محمد حسن الأمين) ومصطفى خليفة ومحمود فوّاز ... هذا بينما لبث نائب النبطية، رفيق شاهين، دون عتبة العشرة آلاف بـ ١٥٠٠ صوت، وقصر دونها كثيرا نائب صور يوسف حمود. وللمجاميع الكبيرة، في حالة المنفردين، دلالة محدّدة وهي أنها (لتركّز كل منها، على الأغلب، في منطقة واحدة) تؤكّد قوة المرشّح المحلية وتعدّه مبدئياً لدخول ائتلاف ما، في دورة مقبلة. وهذه ميزة لا تتحقّق بالضرورة للمرشّح على اللائحة

الخاسرة، إذ هو يبدو مديناً، بمعظم مجموعه (في حال التساوي بينه وبين هذا أو ذاك من المنفردين)، إما لزعيم اللائحة ، وإما لمجاميع صغيرة متفرقة على مدى الدائرة كلها، حصّلتها له مؤازرة زملائه.

الفائت

اقترع في الجنوب ماية واثنان وتسعون ألفاً[١٣] من الناخبين المسجّلين ومجموعهم ٥٢٠ ألفاً. وتوزّعت المجاميع والنسب بين الدوائر الصغرى على الصورة التالية:

١٣. حصلت مساعدتنا، حياة عسيران، على هذا المجموع بعد أيام انقضت على صدور النتائج، وحصلت أيضاً على سائر المجاميع المثبّتة أدناه في الجدول رقم ٣، وذلك بنتيجة عمل شاق لقيت خلاله معاونة كريمة من المسؤولين في سراي صيدا. وفي ١٢ تشرين الأول، أصدر وزير الداخلية لائحة رسميّة بمجاميع المرشّحين لانتخابات الجنوب، استهلّها بذكر مجموع عام للمقترعين زاد عن المجموع الذي كانت توصّلت إليه مساعدتنا بـ ٣٦٣ صوتاً (١٩٢٣٠٢ بدلاً من ١٩١٩٣٩). لاحقاً ضربت وزارة الداخلية ستاراً دون نتائج الفرز المفصّلة بالأقلام، وذلك خلافاً للقانون وللعرف اللذين يوجبان أن يباح الاطّلاع عليها لكل راغب. على أننا حصلنا، بوسائل خاصة ومن مصادر مختلفة، على معظمها. وحال النقص المتبقّي في ما بين أيدينا منها (والعيوب التي تعتور بعض ما حصلنا عليه أيضاً) دون إجراء مقارنات دقيقة، إحصائياً، بين نسب المشاركة في الطوائف المختلفة وبين النسب المذكورة في المدن والقصبات من جهة، وفي القرى من جهة أخرى، وبين مواطن القوة ومواطن الضعف لكل من اللوائح والمرشّحين المنفردين، وبين نسب الاقتراع في كل من المناطق المحرّرة والمناطق المحتلّة الخ، الخ، ... فاضطررنا إلى اعتماد التخمين (انطلاقاً مما بين أيدينا) في بعض ذلك وإلى العزوف عن بعضه الآخر.

من ناحية أخرى، كان كامل الأسعد قد أعلن في مؤتمر صحفي عقده بعد أيام من إعلان النتائج، أن مجموع المقترعين في الجنوب لم يتجاوز ١٣٦٨٢٧ مقترعاً. فأنقص من المجموع الفعلي زهاء ٥٥ الف صوت! ولا نعلم من أمدّ الأسعد بهذا الرقم (الأساسي) الذي ألقى ظلاً ثقيلاً من الشك على وقائع أخرى وردت في المؤتمر. والحال أن الأخذ بالرقم المذكور يجافي (فضلاً عن مجافاته الحقيقة) مصلحة الأسعد نفسه. فإذا أضفنا إلى حوالي الـ ١١٩ ألف صوت التي نالها برّي ألوفاً من الأصوات (بينها حوالي ١٤ ألفاً في مدينة صيدا وحدها) لم يقترع أصحابها لا لبرّي ولا للأسعد، وصلنا بسهولة إلى المجموع الذي ذكره الأسعد بل تجاوزناه. ماذا يحلّ بقاعدة الأسعد، إذاك، وأين نجد أصوات الذين اقترعوا له؟ لا يبقى في يدنا - حسابياً - غير افتراض واحد هو أن قاعدة الأسعد متضمّنة بتمامها في قاعدة بري! وهذا افتراض لا سند له في الواقع، ولا في المصلحة الأسعدية!

جدول رقم٣: نسب الاقتراع في مناطق الجنوب (١٩٩٢)

الدائرة	عدد الناخبين	عدد المقترعين	النسبة ٪
صيدا	٤٠٠٨٩	٢١٧٧٤	٥٤,٣١
قضاء صيدا (الزهراني)	٦٧٠١٦	٣١٣٩٠	٤٧,٨٣
جزين	٤٨٥٩٦	٥٦٢٨	١١,٥٨
صور	١٠٢٢٦٤	٤٦٤٥٧	٤٥,٤٢
النبطية	٨٨٤٥٨	٤٣٤٢٠	٤٩,٠٨
بنت جبيل	٧٣٣٧٥	٢٣٧٦٤	٣٢,٣٨
مرجعيون - حاصبيا	١٠٠٤٠٣	١٩٥٠٦	١٩,٤٢
المجموع العام	٥٢٠٢٠١	١٩١٩٣٩	٣٦,٨٩

جدول رقم٤: الجنوب: الناخبون والمقترعون في ثلاث دورات انتخابية

السنة	عدد الناخبين	عدد المقترعين	النسبة ٪
١٩٦٨	٢١٤٠٩٥	١٤٢٤٥١	٦٦,٥٣
١٩٧٢	٢٣٩٥٢٩	١٤٣٨٥٣	٦٠,٥٠
١٩٩٢	٥٢٠٢٠١	١٩١٩٣٩	٣٦,٨٩

جدول رقم٥: النبطية وصيدا: الاقتراع المنبسط والاقتراع المنقبض
قياس مقارن لاهتمام المقترعين بالتمثيل النيابي خارج نطاق دائرتهم الصغرى(١٤)

دائرة المقترعين دائرة المرشحين	مجموع المقترعين في الأولى	مجموع مجاميع مرشحي الثانية من مقترعي الأولى	عدد المقاعد في الثانية	الحد الأدنى النظري لعدد المهتمين بتمثيل الثانية من مقترعي الأولى	نسبة الاهتمام الدنيا النظرية
مقترعو النبطية/ مرشحو صيدا	٤٣٤٢٠	٦٧٨١٦	سنيّان	٣٣٩٠٨	٧٨,٠٩
مقترعو صيدا/ مرشحو النبطية	٢١٧٧٤	٣٣٠٤١	٣ شيعة	١١٠١٤	٥٠,٥٨
مقترعو صيدا/ مرشحو صيدا للضبط	٢١٧٧٤	٣٥٣٥٨	سنيّان	١٧٦٧٩	٨١,١٩

١٤. راجع أعلاه، الحاشية ٤ وما يقابلها في متن المقالة.

النسبة العامة الأخيرة هي إذن أدنى بكثير من تلك التي شهدتها الدورتان السابقتان. على أن التحفّظ الأوّل الذي يفرض نفسه في شأن النسب، هو أن ثمة رقماً لا يظهر في الإحصاءات وهو عدد الناخبين الفعليين، أي أولئك المقيمين على الأراضي اللبنانية. وهو رقم نحصل عليه بطرح عدد المغتربين والمسافرين والمتوفّين غير المشطوبين من عدد الناخبين المسجّلين. ولما كان العدد الأول غير معروف، ولا مقدّر تقديراً مرضياً، فإنّنا لا نعوّل كثيراً على هذا الحساب. يبقى في يدنا أن نجري حساباً وهمياً يفترض لدورة ١٩٩٢ ظروفاً مكافئة لتلك التي جرت فيها انتخابات ١٩٧٢، ويفترض، بالتالي، نسبة إقبال على الاقتراع واحدة في الدورتين. والفائدة من هذا الحساب أنه يوصلنا إلى عدد الذين يجوز الافتراض أن ظروفاً خاصّة بدورة ١٩٩٢ حالت بينهم وبين الاقتراع. بعد ذلك يسعنا أن نحاول حصر هذه الظروف، وتقدير الفعل الذي كان لكل فئة منها في أقسام هذه الكتلة الناخبة.

والحساب بسيط. إذا كان ٢٣٩٥٢٩ ناخباً، قد أعطوا سنة ١٩٧٢، ١٤٣٨٥٣ مقترعاً، فإنه كان يجب - اذا افترضنا ثبات الشروط جدلاً - أن يعطي ٥٢٠٢٠٠ ناخب زهاء ٣١٣٠٠٠ مقترع (بعد تدوير هذا العدد الأخير). والحال أنهم أعطوا ١٩٢٠٠٠ مقترع فقط. فيكون الفائت من الأصوات ١٢١٠٠٠. واذا اعتبرنا قضاء النبطية مثالاً للمناطق المحرّرة، لجهة أن الاحتلال والتهجير الطائفي ودعوة المقاطعة المسيحية (وهي العوامل الرئيسية التي حدت من حجم الاقتراع في المناطق الأخرى)، هي كلّها ضئيلة الوقع عليه للغاية، فإنه يسعنا القول إن نسبة الاقتراع في المناطق المحررة كانت أدنى بحوالى عشر نقاط من نسبته في دورة ١٩٧٢[١٥] (أنظر الجدولين أعلاه، وأضف ١,٥ أو ٢ بالمائة إلى النسبة الخاصة بقضاء النبطية، لاحتساب تأثير التهجير والاحتلال). ولما كان عدد الناخبين المسجّلين في مناطق الجنوب المحرّرة يقدّر بـ٣٠٠ ألف إلى ٣٢٠ ألفاً، فإنه يسعنا أن ننقص من الـ١٢١٠٠٠ صوت المذكورة أعلاه ٣١٠٠٠، هي حصّة المناطق المحررة من الفائت الإجمالي، وهي تقابل النقاط العشر المذكورة أعلاه أيضاً. فيبقى من الفائت ٩٠٠٠٠ صوت هي، تخميناً، حصّة المناطق

١٥ . الفارق أعلى من ذلك بكثير (إذ يصل إلى قرابة عشرين نقطة) في حالة قضاء النبطية بالذات، لأن نسبة المقترعين وصلت سنة ١٩٧٢ إلى ٦٩ ٪ في هذا القضاء. ولكن الحساب الذي نجريه هنا يرمي إلى استخلاص نسبة عامة، برغم اعتماده قضاء النبطية مثالاً ومنطلقاً. لذا نقارن بنسبة الاقتراع المتحصّلة في الجنوب كله سنة ١٩٧٢ وهي ٦٠,٥٪.

المحتلة. أي أنها أصوات لناخبين من هذه المناطق، مقيمين فيها أو في غيرها، كان منتظراً أن يقترعوا لولا الحوائل المختلفة التي ميّزت دورة ١٩٩٢ بمقارنتها إلى دورة ١٩٧٢.

ولنا أن نقدّر أوّلاً، أن جانباً كبيراً من الـ ٣١٠٠٠ صوت التي قدّرنا بها فائت المناطق المحرّرة، حال بينه وبين التصويت عاملان: التهجير الطائفي في قرى الزهراني المسيحية وفي صيدا وصور والنبطية، الخ... والدعوة المسيحية إلى مقاطعة الانتخابات، وهما عاملان تطابقا إلى مدى بعيد. ويبقى جانب من هذا العدد ينتمي إلى الطوائف غير المسيحية، تصحّ نسبة استنكافه إلى دوافع سياسية وأخرى ذات صلة بأوضاع القرى المسلمة المتاخمة للحزام المحتلّ، وهي أوضاع لم تكن تحول دون الاقتراع حيلولة مطلقة، ولكنها لم تكن تشجّع عليه.

ماذا عن الفائت المنتمي إلى المناطق المحتلّة وقد قدّرناه بتسعين ألفاً، وكنّا قدّرنا أصوات الناخبين المقيمين في تلك المناطق بسبعين ألفاً؟ ها هنا تعزّزت الموانع السياسية بأخرى معنوية وبمانع مادي. والواقع أن المانع المادي وحده (أي إغلاق المعابر من الحزام) يستحق أن يُعتبر متغيّراً إذا عدنا إلى الاعتبار بظروف ١٩٩٢ وحدها وتركنا ظروف ١٩٧٢ التي عادت المقارنة بها غير ذات فائدة من الآن فصاعداً. وذلك أن الموانع السياسية المشار اليها (ومحورها المقاطعة المسيحية) كانت قائمة على كل حال، فتحت المعابر أم أغلقت. وكانت قائمة أيضاً الموانع المعنوية (ومحورها إباء جانب من الناخبين، المقيمين في الحزام أو خارجه، أن يقترعوا في غير قراهم وفي الخيام التي نصبت في العراء، على الاخص). ونحن نقدّر حصّة كل من هاتين الفئتين من الموانع بنحو ٣٠ ألفاً من أصوات الفائت، مرتكزين أوّلاً إلى أن عدد المسجّلين من الناخبين المسيحيين في المناطق المحتلّة يبلغ نحو ٦٨ ألفاً، وأن عدد الناخبين المسلمين في هذه المناطق نفسها قد يصل إلى ضعفي هذا العدد، وثانياً إلى النظر في نسب الاقتراع الفعلية التي سجّلها ناخبو القرى المحتلّة المقيمون خارجها فيبقى ٣٠ ألفاً من ناخبي الحزام المقيمين فيه، كان مرجّحاً أن يقترعوا لو فتحت معابره وفي عدادهم أقلّية مسيحية ضيّقة.

هل كان يسع ثلاثين ألفاً (أو قل أربعين ألفاً) هم الفائت الفعلي من الأصوات المقيمة في الحزام، أن يغيّروا شيئاً من نتائج الانتخابات؟ لا نشير إلى الفوز والسقوط، بطبيعة الحال، فإن البون الفاصل بينهما جاء أوسع من هذا المجموع برمّته. وإنما نشير

إلى النسب. وهذه ما كانت لتتغيّر – في ظنّنا – تغيّراً كبيراً. والمعوّل في هذا الظن، هو أوّلا على المسالك التي سلكها أهالي القرى والبلدات المحتلّة ممّن حضروا من خارجها واقترعوا. فهذه المسالك لا تسوق إلى الاعتقاد أن ثقل المقيمين، كان سيميل ميلاً واضحاً إلى جهة غير الجهات التي مال إليها ثقل النازحين. لا يجوز بالتأكيد أن نفترض مطابقة في المسلك الإنتخابي بين الجانبين. ولكن لا يجوز أيضاً أن نبالغ في تقدير التباين المحتمل. إذ ما الذي يحمل ناخبي الخيام المقيمين، أو ناخبي عيترون المقيمين، أن يتوزّعوا على نحو مغاير مغايرة تامّة للنحوالذي توزّع عليه أقارب وأنسباء وجيران لهم مقيمون في بيروت وضواحيها؟ ثمّة بالطبع فاعليّات سياسية تعمل في صفوف هؤلاء، هي غير التي تعمل في صفوف أولئك. ولكن انقسام القرى المعتاد يضعف من وقع هذا العامل. ثم إن بعض التيّارات النافذة في خارج الحزام، وأخصّها التيّار الإسلامي، نافذة أيضاً في داخله، وهذا أمر معروف، ولو كانت وجوه التعبير عنه محدودة الظهور. لم يكن فتح المعابر، إذن، ليبدّل تبديلاً كبيراً من ملامح الانتخاب ونتائجه ولعلّها لهذا السبب، قبل سواه، بقيت مغلقة[١٦]. ما الذي كان يسعه ان يأتي بهذا التبديل؟ حرّية الانتخاب، في ما نرى. وحديثها سيأتي في الختام أي بعد حديث الصورة التي انتهى إلى التخلّق بها، بنتيجة الانتخابات، تمثيل الجنوب النيابي.

انكسار القصبات وحزب القرى

أدّت التحوّلات التي عصفت بساحة الانتخابات بين ١٩٧٢ و١٩٩٢ (أي في خلال أعوام الحرب أساساً) إلى التقليل من الأهمّية التي كانت لعوامل من نوع سنّ النائب ومستوى تحصيله ومهنته، وكان المشتغلون بعلم الاجتماع الانتخابي أو النيابي يبنون عليها العلالي. فقد أخذ الأضداد يتشابهون. فشاب شبان كان شبابهم رأس مال لهم في الانتخابات الماضية، وباتوا مضطرين إلى الزعم أن الشباب إنما هو شباب الروح. وبات الشيب والشبّان يظهرون من غير نظام في اللوائح المتنافسة. ولم يعد

---

١٦ . كان مرجّحاً أن ينال مرشّحو التنظيمات المشاركة في المقاومة (وبخاصة «حزب الله») نسباً كبيرة من أصوات المقيمين في القرى والبلدات المحتلّة. وكان من شأن هذا الأمر أن يستوي فضيحة للاحتلال ولإدارته.

مهمّاً أن يكون المرشّح دكتوراً لا مجازاً، وكثر حملة الشهادات في قصور «الإقطاعيين» وفي سرايات «المحرومين» وفي قلاع «المستضعفين» سواء بسواء. وعدنا نرى أن عبد اللطيف الزين هو عبد اللطيف الزين، وأن كونه محامياً لا مهندساً ليس أمراً ذا بال. وليس بذي بال أيضاً أن بهيّة الحريري خرّيجة دار للمعلمين لا كلّية للزراعة. فبهيّة الحريري هي بهيّة الحريري، إلى حد أن أحداً في الجنوب - باستثناء قيادة حزب الله - لم ينتبه إلى كونها امرأة... والى أن دخولها الندوة النيابية يعتبر حدثاً من هذه الجهة. لهذه الأسباب لم نسأل كثيراً عن سنّ محمد فنيش ولا عن شهادة أنور الخليل.

بقي عنصران من صورة النائب الجنوبي يحسن التوقّف عندهما، لأنهما باتا يستغرقان معظم هذه الصورة. وهما منبت النائب الجغرافي-الاجتماعي وانتماؤه السياسي، وهما يبدوان لنا مترابطين إلى حد. فقد هبطت حصّة القصبات الكبيرة ومراكز الأقضية من التمثيل النيابي هبوطاً مطلقاً بالقياس إلى مجلس ١٩٧٢، على الرغم من زيادة عدد النواب. ولا بد أوّلاً من استثناء صيدا، في هذا المعرض، لأنها، في ما يخص النيابة عنها، مدينة من غير قرى. هبطت حصّة النبطية من نائبين إلى واحد، وهبطت حصّة صور من نائبين إلى واحد أيضاً. وهبطت حصّة بنت جبيل من نائب إلى لا شيء، هذا أيضاً ما جرى لتبنين (ما دام أن ابنها نبيه برّي انتخب عن قضاء آخر). وهبطت حصة مرجعيون من نائب إلى لا شيء، وبقي لجزّين نائباها (وهو ما سنعود اليه) وبقي للخيام نائبها أيضاً، وخسرت شبعا (وهي كبرى القصبات السنّية في دائرة مرجعيون - حاصبيا) نائبها أيضاً واحتجّت سلفاً على خسارتها في الصحف. وكانت حاصبيا، قبل ١٩٧٢، موئلاً مرجّحاً لأحد النائبين السنّي والأرثوذكسي، في دائرتها، فلم تحظ بأي منهما في الدورة الأخيرة، بل حظيت بالمقعد الدرزي المستحدث. وخاب سعي الغازية (وهي كبرى قصبات الزهراني الشيعية) إلى الفوز بمقعد. واحتفظت مغدوشة بالمقعد الكاثوليكي في هذه الدائرة. هذا كثير بحيث يتعذّر التسليم بحصوله اتّفاقاً. فإن خسارة هذه القصبات بلغت ستّة مقاعد من اثني عشر كانت تشغلها، ومن أصل ١٧ نائباً، كانوا جملة نواب الجنوب سنة ١٩٧٢ (إذا استثنينا نائب صيدا أيضاً). على أنه يجب أن نضيف إلى هؤلاء برلمانياً، هو عادل عسيران، نائب الزهراني، وهو صيداوي (وقضاء الزهراني هو قضاء صيدا أصلاً والمدينة لا تستقل عنه الا باختلاف الأكثرية الطائفية الذي سوّغ، على ما يظهر، انفرادها

الانتخابي عن قراها) وقد آل مقعده إلى علي عسيران. قد يصحّ أن نضيف أيضاً، أن بلدة أخرى (محدودة الحجم) مشهورة بكثرة مغتربيها وغناهم، وهي جويا، كانت قد أفلحت سنة ١٩٧٢ في شغل مقعد من مقاعد دائرة صور وخسرته في الانتخابات الأخيرة... عليه يتّضح أن المدن والقصبات كلها (أي بعد احتساب الاضافتين الأخيرتين ومقعد صيدا أيضاً) كانت تستأثر بـ ١٥ من المقاعد الـ ١٨، ولم يكن ينوب عن القرى إلاّ ثلاثة اتّفق أنهم «خرّيجو» بيوت سياسية كبيرة في الجنوب، وهم كامل الأسعد (من الطيبة) وعبد اللطيف الزين (من كفررمان) ونديم سالم (من كفرفالوس).

أضاف قانون الانتخاب المعدّل إلى مقاعد الجنوب خمسة، فبات مجموعها ٢٣ على ما رأينا. ولم يذهب من المقاعد الجديدة إلى المدن والقصبات إلاّ مقعد صيدا الثاني وهذا شبه محتّم. بل إن المدن والقصبات خسرت، على ما رأينا أيضاً، ستة أو سبعة (إذا احتسبنا مقعد جويا) من مقاعدها القديمة. وظهر ميل - جسّدته لائحة التحرير - إلى ترجيح الحصّة التي للقرى الصغيرة ولقرى الأطراف. هكذا فازت مارون الراس وبيت ليف والصوانة (والأوليان صغيرتان وواقعتان على حدود القضاء والثالثة صغيرة وواقعة خارجه) بالمقعدين اللذين خسرتهما بنت جبيل وتبنين، وبالمقعد المضاف في قضاء بنت جبيل. وفازت شحور ومعروب والعباسية بواحد من مقعدي صور القديمين، وبالمقعد المضاف وبالمقعد الذي كانت تحتلّه جويا. وحظيت جباع (وهي على طرف القضاء ولكنها قصبة إقليم التفاح) بأحد المقعدين اللذين كانا لمدينة النبطية. وانتزعت راشيا الفخّار مقعد مرجعيون (أو حاصبيا) الأرثوذكسي، وكفرحمام مقعد شبعا (أو حاصبيا) السنّي... والحصيلة العامة أن المدن والقصبات (باستثناء صيدا) حصلت على خمسة نواب لا غير من واحد وعشرين. ولا مفرّ من التردّد في ثلاث حالات أو أربع (هي حالتا نبيه برّي وعلي عسيران في الزهراني، وحالة محمد رعد في جباع، وحالة ميشال موسى في مغدوشة) إما لأن البتّ في «قروية» المنبت مستصعب، وإما لأن المنبت واقع في خارج الدائرة الممثّلة. يبقى في كل حال أن خمسة مقاعد (وحتى تسعة) من واحد وعشرين، تمثّل تراجعاً بيّناً في حصّة القصبات ومراكز الأقضية بالمقارنة إلى اثني عشر مقعداً - في التقدير الأدنى - من سبعة عشر، كانت حصّتها في مجلس ١٩٧٢.

لا يستقيم النظر إلى هذا التحوّل من زاوية الإنصاف أو عدمه وحسب. تكفي الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الحالين، القديمة والجديدة، بعيدتان عن الإنصاف.

ولا بد من إشارة أخرى إلى الفارق بين الحالين في منطلقات التمثيل. فمراكز الأقضية وقصباتها بؤر يضطرب فيها، عادة، نشاط متنوّع الوجوه، تجاري وإداري وتعليمي ومهني... أي أنها موائل لسائر الأقنية التي تنعقد في سياسة بلد آخذ، على نحو ما، بناصية الحداثة، ويفترض أن تتغذّى منها هذه السياسة وأن تتخطّاها أيضاً. ويتيسّر لهذين التغذية والتخطّي نسيج علاقات متمازج الألوان، إلى حدّ، ومرن ومفتوح على نسمات الخارج ورياحه. هذا بينما يبقى التمثيل القروي ابن وسط تسوده قيم الأرض والكدح فيها، وتنظّمه تقاليد بسيطة ورتيبة. هذا في الأساس. لكن الأساس المذكور تناولته عوامل تغيير قوية، بينها التعليم والهجرة الريفية والهجرة البعيدة. والذين خرجوا من القرى طلباً للتحصيل أو للعمل، لم يكن هيّناً عليهم أن يلزموا المدينة أو المهجر بالاعتراف بهم حقّ الاعتراف: لا بأهمّية شهادتهم حين نالوا شهادة رفيعة، ولا بالقدر المترتّب على ثروتهم حيث جمعوا ثروة. كان قلّة يحظون بتقدير المدينة لموهبة استثنائية عندهم أو لمأثرة بارزة يأتونها. وأما سوادهم فكان نصيبه عزلة الضواحي حيث لا سلوى ولا مكانة إلا بين الأشباه والأقارب. وكان العزل والحاجة إلى الأشباه، يشتدّان كلما كثر عديد هذا السواد ونقصت قيمة تحصيله مع تعميم التحصيل وتردّي نوعيّته. وكان أبناء القرى الصغيرة المهملة أبعد الجميع عمّا باتوا يرونه حقّاً لهم، وأقربهم إلى العنف في الاحتجاج، لافتقاد أكثريتهم إلى شبكات النفوذ الفاعلة في المدينة وفي الدولة. لذا تكاثروا في تنظيمات سياسية محتجّة، ما لبثوا أن أمسكوا بأزمتها حين صارت تنظيمات عسكرية، وأخرجوا منها أبناء المدن والبلدات الذين كانوا قد دخلوها، تحدوهم هموم أقرب إلى منطق السعي السياسي بما هو رغبة في الاشتمال على تنوّع المعطيات الاجتماعية وتشابكها وبما هو تأليف، في وسائله وتنظيمه، بين أساليب وبشر مختلفين، وإن على رجاء «وحدة» (شاسعة) مطلوبة. هذا الرجاء هو ما ضيّقت الهزائم، ثم الحرب الأهلية، آفاقه، ناقلة مدارات السياسة من الأمة أو الطبقة، إلى الطائفة، ومن المدينة إلى الضواحي، ومن مدن الأرياف وبلداتها إلى قراها. هذا حديث طويل، في أي حال. وما يهمّنا منه هنا، أن أبناء القرى الذين غلبوا اليوم على التمثيل النيابي (وكان مجمّداً مدّة عشرين سنة)، إنما غلبوا عليه بعد أن غلبوا على سواه. وهم لم يصلوا إلى الندوة النيابية من القرى، وإنما وصلوا إليها في الغالب من الضواحي والأحياء الفقيرة وهوامش المهن والمهاجر وأحزاب الاحتجاج ومنظّمات العنف. وكانت «عواصم» الجنوب قد كفّت، أو

كادت، مدّة ربع القرن الماضي، عن تزويد الأحزاب بقادتها المحلّيين ناهيك بالمركزيين. فلم يظهر من الجيل الذي تلا جيل حبيب صادق وغسان شرارة وعادل الصباح ومحمد الزيات، وقبلهم شكرالله كرم وعلي جابر (وهو من أسرة كبيرة موزّعة بين النبطية وميفدون) من يضارع هؤلاء مكانة بين حزبيّي اليوم و«عقائديّيه» من أبناء النبطية وصور وبنت جبيل والخيام، وهي القصبات العاملية الكبرى. هؤلاء كان أكثرهم قد رشّح نفسه للنيابة، في ما مضى، فوصل منهم اليوم حبيب صادق وحده، لا بهمّة «اليسار» المنظّم أساساً، بل بهمّة منبر ثقافي تولّى شؤونه في بيروت مدّة ربع قرن، وذهب به إلى مواضع كثيرة من الجنوب، وبهمّة الانقسام التقليدي في بلدته ومنطقته أيضاً. وقد وصل معه أبناء قرى «تَبَيْرتوا» أو «تبيْرَت» آباؤهم إلى هذا الحدّ أو ذاك: إلى الحدّ الذي تنتمي فيه بيروت إلى عالم المدن الحديثة، أو إلى الحدّ الذي تتقبّل فيه بيروت المدينة أبناء القرى، وكلا هذين الحدّين مضطرب غائم. تبيرتوا في الجامعات والأحزاب، وحولوا إلى أحزابهم والقرى جانباً لم يسبق لضخامته نظير من تمثيل الجنوب السياسي.

هكذا تربّع في مقاعد الجنوب النيابية ثمانية أو تسعة من «المنظّمين»[١٧]، ينتمي واحد منهم لا غير (هو مصطفى سعد الذي بقي خارج اللائحة الفائزة) إلى المدينة، ويتقدّم صفّهم نبيه برّي (وهو إبن القصبة الثانية في قضاء بنت جبيل) وينتمي السبعة الباقون إلى قرى لم ينتخب من بين ابنائها نائب في أي عهد. فبدت واضحة حدّة القطيعة ما بين التمثيل الحزبي - بمضامينه القادمة من الحرب - والمدن أو أشباه المدن التي هي مراكز الأقضية. وكان بين الحزبيين سبعة من نوّاب الشيعة الأربعة عشر، أي نصف العدد. وكان بينهم سنّي من اثنين والأرثوذكسي الوحيد برمّته. وجاءت غلبة التنظيمات وقرى الأطراف معاً، أظهر ما تكون في بنت جبيل (وقد أشرنا إلى استئثارها بالمقاعد الثلاثة)، ثم في صور باثنين من أربعة، وضمّت اللائحة ثلاثة مرشّحين عن أقضية غير أقضيتهم الأصلية، وقد أشرنا إلى نبيه برّي منهم (في الزهراني) وعبدالله الأمين (في بنت جبيل)، والثالث هو سعيد الأسعد الذي نافس وارث دار الطيبة (في قضاء مرجعيون)، وهو من فرع الأسرة في الزرارية (في قضاء الزهراني)، باعثاً نار خصومة موغلة في القدم ما بين هذين الفرعين.

١٧ . نقول ثمانية أو تسعة، لأن الإعلام لم يدرج حسن علويّة بين مرشّحي حركة أمل. ولكن علويّة كان، طوال سنوات، مساعداً شخصياً لنبيه برّي، ملازماً مكتب هذا الأخير.

جدول رقم ٦ : الفائزون في دائرة الجنوب (١٩٩٢): مجاميع الأصوات ونسب التمثيل

الاسم	المنطقة	الطائفة	الأصوات	النسبة من المقترعين	النسبة من الناخبين
بهية الحريري	صيدا	سني	١١٧٧٦١	٦١,٣٣	٢٢,٦٤
مصطفى سعد(*)	صيدا	سني	٦٩٩٢٥	٣٦,٤٢	١٣,٤٤
نبيه بري	الزهراني	شيعي	١١٨٨٢٧	٦١,٨٨	٢٢,٨٥
علي عسيران	الزهراني	شيعي	١١٠٥٤٣	٥٧,٥٧	٢١,٢٥
ميشال موسى	الزهراني	كاثوليكي	١٠٩٨٩٠	٥٧,٢٣	٢١,١٣
نديم سالم	جزين	كاثوليكي	١٠٩٣٧٨	٥٦,٩٦	٢١,٠٣
سمير عازار	جزين	ماروني	١٠٧١٠٢	٥٥,٧٨	٢٠,٥٩
سليمان كنعان	جزين	ماروني	١٠٤٥٧٦	٥٤,٤٦	٢٠,١١
عبدالله الأمين	بنت جبيل	شيعي	١٠٤٩٤٩	٥٤,٦٦	٢٠,١٨
أيوب حميّد	بنت جبيل	شيعي	١٠٥٨٩٠	٥٥,١٥	٢٠,٣٦
حسن علوية	بنت جبيل	شيعي	٩٦٣٠١	٥٠,١٥	١٨,٥٢
محمد رعد	النبطية	شيعي	١١٦٦٤٦	٦٠,٧٥	٢٢,٤٣
عبد اللطيف الزين	النبطية	شيعي	١٠٥٣٠٦	٥٤,٨٤	٢٠,٢٥
عماد جابر	النبطية	شيعي	٩٠٥٣٠	٤٧,١٥	١٧,٤٠
حبيب صادق	مرجعيون-حاصبيا	شيعي	١١٥٤٨٧	٦٠,١٥	٢٢,٢٠
سعيد الأسعد	مرجعيون-حاصبيا	شيعي	١٠٥٨٣٩	٥٥,١٢	٢٠,٣٥
أحمد سويد	مرجعيون-حاصبيا	سني	١٠٣٥١٠	٥٣,٩١	١٩,٩٠
أسعد حردان	مرجعيون-حاصبيا	أرثوذكسي	١٠٣٩٢٦	٥٤,١٢	١٩,٩٨
أنور الخليل	مرجعيون-حاصبيا	درزي	١٠٢٣٣٦	٥٣,٣٠	١٩,٦٨
محمد فنيش	صور	شيعي	١١٧٧٥٣	٦١,٣٣	٢٢,٦٤
محمد بيضون	صور	شيعي	١٠٧٥٨٥	٥٦,٠٣	٢٠,٦٩
علي الخليل	صور	شيعي	٩٧٠٠٢	٥٠,٥٢	١٨,٦٥
أحمد عجمي	صور	شيعي	٩١٠٠٦	٤٧,٣٩	١٧,٥٠
المعدّل العام			١٠٤٨٧٢	٥٤,٦٢	٢٠,١٦

(*) المنفرد الوحيد الفائز، الباقون أعضاء «لائحة التحرير» بتمامهم.

جدول رقم ٧ : لائحة «إرادة الشعب» (كامل الأسعد) : مجاميع الأصوات

الاسم	المنطقة	الطائفة	الأصوات
–	صيدا	سني	–
–	صيدا	سني	–
حبيب خليفة	الزهراني	شيعي	١٩٦٢٩
إبراهيم كوثراني	الزهراني	شيعي	١١٣٩٢
ميشال سيقلي	الزهراني	كاثوليكي	١٤٣١٩
–	جزين	كاثوليكي	–
جورج نجم	جزين	ماروني	١٧٢٥١
جرجس حرب	جزين	ماروني	١٤٧٠١
بشرى خليل	صور	شيعي	١٤٦٧٧
محمد صعب	صور	شيعي	١٢٤٤٥
هاني الخضرا	صور	شيعي	٩٩٢١
جعفر محمد شرف الدين	صور	شيعي	٨٦٠٢
أنور الصبّاح	النبطية	شيعي	١٨٧٧٠
قاسم رمال	النبطية	شيعي	١١٨٩١
علي صبّاغ	النبطية	شيعي	١٠٨٢٦
أحمد أمين بيضون	بنت جبيل	شيعي	١٩١٥١
محمد عماد الأمين	بنت جبيل	شيعي	١٤٩٤٨
حسن صالح	بنت جبيل	شيعي	١٢٨٢٢
محمد كامل الأسعد	مرجعيون – حاصبيا	شيعي	٣٣٦٣٨
حسن عبدالله	مرجعيون – حاصبيا	شيعي	١٥٠١٤
منيف الخطيب	مرجعيون – حاصبيا	سني	١٨٣١٦
سامي قيس	مرجعيون – حاصبيا	درزي	١٤٢٠٩
إميل جبارة	مرجعيون – حاصبيا	ارثوذكسي	١٦٦٥٠

جدول رقم ٨: طلائع المنفردين الخاسرين(*)

الإسم	المنطقة	الطائفة	الأصوات
غسان حمود	صيدا	سني	٥٧١٨٥
علي الشيخ عمار	صيدا	سني	٤٤٩٧٧
عبد الرحمن البزري	صيدا	سني	١١٩٩١
مصطفى خليفة	الزهراني	شيعي	١٢١٦٠
محمد غدار	الزهراني	شيعي	٧٧٢٣
حنا الناشف	الزهراني	كاثوليكي	٦٧٧٥
أحمد نبيل الراعي	صور	شيعي	٢٦١٨٨
محمود فواز	صور	شيعي	١٤٧٥٣
محمد صفي الدين	صور	شيعي	١١٩٩٢
ناصر الخليل	صور	شيعي	١١٣٣٦
يوسف حمود	صور	شيعي	١٠٠٧٩
محمد شرف الدين	صور	شيعي	١٠٠٤٩
محمد بسما	صور	شيعي	٨٠٠٤
منير زيدان	صور	شيعي	٦٣٢٥
حسن هاشم	النبطية	شيعي	١٦٩٨١
هاني فحص	النبطية	شيعي	١٣٠٢٦
سعدالله مزرعاني	النبطية	شيعي	١١٩٦١
ماجد فياض	النبطية	شيعي	١٠٩٣٠
مصطفى بدر الدين	النبطية	شيعي	١٠٥٤٠
رفيق شاهين	النبطية	شيعي	٨٥٨٧
خليل بركات	بنت جبيل	شيعي	٦٦٦١
طلال بزي	بنت جبيل	شيعي	٦٥٨٤
نور الدين نور الدين	مرجعيون	سني	٥٩٣٥

(*) تقتصر هذه اللائحة على الذين تعدّت مجاميعهم حدّ الواحد بالمئة (١٪) من الناخبين المسجلين (٥٢٠٠ صوت) ويلاحظ أن المنفردين في قضاء جزين لم يجاوز أي منهم هذه النسبة.

جدول رقم ٩ : انتخابات ١٩٧٢ : نسب الاقتراع ونسب التمثيل

الدائرة	الناخبون	المقترعون	النسبة ٪	الفائز	مجموع الأصوات	النسبة٪ من المقترعين	النسبة٪ من الناخبين
صيدا	٢٠٣٢١	١٤٥١٢	٧١,٤١	نزيه البزري	٧٥٠٦	٥١,٧٢	٣٦,٩٣
الزهراني	٢٨٢٠٨	١٩٩٧٨	٧٠,٨٢	راشد الخوري	١٠٧٠٣	٥٣,٥٥	٣٧,٩٤
–	–	–	–	عادل عسيران	١٠١٨٣	٥٠,٩٧	٣٦,٠٩
جزين	٢٩٢٣٧	١٨٠٦٧	٦١,٧٩	فريد سرحال	٨٩٢٨	٤٩,٤١	٣٠,٥٣
–	–	–	–	نديم سالم	٨٦٤٨	٤٧,٨٦	٢٩,٥٧
–	–	–	–	إدمون رزق	٨٣٢٤	٤٦,٠٧	٢٨,٤٧
بنت جبيل	٣٣٨٥٥	٢٠٩٣٣	٦١,٨٣	عبد اللطيف بيضون	١٠٧١٠	٥١,١٦	٣١,٦٣
–	–	–	–	حميد دكروب	٩٩١٢	٤٧,٣٥	٢٩,٢٧
النبطية	٣٢١٧٧	٢٢٢٢٩	٦٩,٠٨	عبد اللطيف الزين	١١٦٩٣	٥٢,٦٠	٣٦,٣١
–	–	–	–	فهمي شاهين	١٠٣٥٢	٤٦,٥٧	٣٢,١٥
–	–	–	–	أنور الصبّاح	١٠٢١٢	٤٥,٩٤	٣١,٧١
مرجعيون – حاصبيا	٥١١١٤	٢٤٠٠٠	٤٦,٩٥	كامل الأسعد	١٥٢٢٧	٦٣,٤٤	٢٩,٧٩
–	–	–	–	رائف سماره	١٥٠١٧	٦٢,٥٧	٢٩,٣٨
–	–	–	–	علي العبدالله	١٢٩٧٠	٥٤,٠٤	٢٥,٣٧
–	–	–	–	منيف الخطيب	١٢٤٢٠	٥١,٧٥	٢٤,٢٩
صور	٤٤٥٩٧	٢٤١٢٥	٥٤,٠٩	يوسف حمود	١٢٣٠٦	٥١,٠١	٢٧,٥٩
–	–	–	–	علي الخليل	١١٨٤٣	٤٩,٠٩	٢٦,٥٥
–	–	–	–	كاظم الخليل	١١٠٢٨	٤٥,٧١	٢٤,٧٢
الجنوب	٢٣٩٥٠٩	١٤٣٨٤٤	٦٠,٠٥				

هذا، ولم يكن بين نوّاب الجنوب في برلمان ١٩٧٢، حزبيّون (إذا استثنينا من هذه الصفة نوّاب الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذين كان تمييزهم من سائر النواب الأسعديين أمراً عصياً على غير المختصّين) غير النائبين الكتائبيين في جزّين والزهراني. وكان الأوّل منهما (ادمون رزق) قد حلّ منذ ١٩٦٨ في أحد مقعدي جزّين المارونيين. وكان فريد سرحال (وقبله جان عزيز) يشغل المقعد الماروني الثاني، وهما مقعدان كان يحتلّ أحدهما، منذ الثلاثينات، مارون كنعان وتمادى في الآخر جلوس المقدّمين في آل عازار. ولعلّ من علامات الأزمنة، أن عازارياً وكنعانياً عادا في انتخابات ١٩٩٢ إلى شغل هذين المقعدين. أي أنه بينما كان التمثيل الشيعي يميل ميلاً شديداً إلى الحزبية، كان تمثيل جزّين الماروني يستعيد (اسميّاً على الأقلّ) الصورة التي كانت مألوفة له في الخمسينات وفي الستّينات. فإذا بالتقليد العائلي يزيح الحزب (رزق سابقاً) والثروة (سرحال طبيب ثري وهو ابن اخت مارون كنعان)، وذلك بفضل المقاطعة المسيحية. أي أن التقليد عاد فأزاح العاملين الرئيسين من العوامل التي اعتبرت، عادة، ذات فعل «تحديثي» في التمثيل البرلماني. وأما الكتائبي الثاني (راشد الخوري)، فحلّ محلّه طبيب آخر كان يسعه أن يذكره بشبابه لولا أنه ليس كتائبياً. على أن الجزم بأن التمثيل المسيحي، في الجنوب، آخذ في «التخلّف» فيما التمثيل الإسلامي مشرئبّ إلى «الحداثة»، إنما هو جزم قريب الشبه جداً إلى التعسّف. لا لأن «حداثة» الحزبية الإسلامية لا تشبه الحداثة كثيراً وحسب، بل أيضاً لأن الجزم المذكور يغفل عن حزبية مسيحية من صنف آخر (هي التي انتزعت، في الجنوب، مقعد الروم الأرثوذكس وانتزعت غيره من دوائر أخرى) وينسى أيضاً ما كانت عليه حال الانتخابات الأخيرة بين جزّين ومغدوشة...

شدّدنا على تحوّل التمثيل من غلبة القصبات إلى غلبة القرى. وما يزيد هذا التحوّل بروزاً هو أن اللائحة الخاسرة (لائحة «إرادة الشعب») كانت إلى حدّ بعيد لائحة القصبات ونسخت في تركيبها لهذه الجهة، تركيب التمثيل الجنوبي في برلمان ١٩٧٢. ففي اللائحة المذكورة مرشّح (عن المقعد الدرزي المحدث) من حاصبيا، وثان (سنّي) من شبعا، وشيعي من اثنين (في مرجعيون-حاصبيا) من الخيام، وأرثوذكسي من واحد (في مرجعيون) من مرجعيون، وشيعيان من ثلاثة (في بنت جبيل) من بنت جبيل وتبنين، وشيعيان من أربعة (في صور) من صور، وثالث (أو ثالثة بالأحرى) من جويا، وشيعيان من ثلاثة (في النبطية) من النبطية، وشيعي من اثنين (في

الزهراني) من الغازية. وشذّت جزّين عن القاعدة، وهي كانت شذّت أيضاً عن القاعدة المعاكسة التي حكمت تأليف لائحة التحرير. فلم يظهر في لائحة «إرادة الشعب» مرشّح كاثوليكي جزيني، واقتصرت اللائحة، في هذا القضاء على المرشّحين المارونيين. وبقيت الخانتان الصيداويتان فارغتين أيضاً في اللائحة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. ولا موجب للتنبيه إلى أنّنا استعدنا للتوّ قائمة شبه تامّة بما كنّا أحصيناه من قصبات ومراكز أقضية في الجنوب، فلم تفوّت اللائحة إلا جزّين ومغدوشة، وهذه قصبة ناحية من قضاء لا مركز قضاء، فشأنها شأن جويا أو تبنين، الخ ... فبلغت حصّة القصبات ههنا ١٢ مركزاً من عشرين، وتوزعت الثمانية الباقية (وبينها مركز الأسعد نفسه) بين ثماني قرى يعدّ معظمها كبيراً، فجاء توازن اللائحة العام من هذه الزاوية قريب الشبه جداً بتوازن لائحة التحرير مقلوباً! على أنه لا تصحّ المماثلة، من حيث الواقع، بين هزيمة القصبات وهزيمة اللائحة الأسعدية. وذلك أن ناخبي القصبات لم يوجهوا جلّ ما أدلوا به من أصوات (وكان قليلاً نسبياً) نحو المرشّحين الأسعديين. بل اقتسم أكثرها مرشّحو لائحة التحرير وحفنة من المنفردين البارزين ينتمون إلى بعض القصبات المذكورة. وبدا الاستنكاف عن التصويت بين النازحين عن قصبات المنطقة المحتلّة بخاصة، أشدّ ممّا بدا بين النازحين عن قراها[١٨].

مناطق وطوائف

على أن ميزان القصبات والقرى، وميزان الأحزاب ومراكز القوّة غير الحزبية، ليسا الوحيدين اللذين يجب أن تزان بهما هذه الانتخابات. وقد سبق حديث المقاطعة المسيحية وحديث المشكل الذي اكتنف اقتراع الناخبين المنتمين إلى المناطق المحتلّة. ويؤول هذان الحديثان إلى نصب ميزانين آخرين هما الميزان الطائفي والميزان الجهوي. وليس عندنا إلا القليل نزيده في وصفهما. وهو أنه إذا كانت القراءة في مجاميع

---

١٨ . بلغت نسبة المقترعين في مدينة بنت جبيل مثلاً، نحو ١٦,٥٪. هذا بينما وصلت في مارون الرأس إلى ٢٨,٥ ٪ وفي بيت ليف إلى ٤٤,٦ ٪. وهذه المراكز الثلاثة واقعة كلّها في القسم المحتلّ من قضاء بنت جبيل، ونسبة التهجير منها عالية، وبين أبنائها مرشّحون. وبلغت النسبة نفسها في رامية (المحتلّة أيضاً وليس منها مرشّح) ٢٨,٩ ٪. وبلغت في خربة سلم (الواقعة في منطقة القوّة الدولية) ٥٦,٧ ٪ وفي شقرا (الواقعة في المنطقة نفسها) ٤٥,٦ . وتحتمل هذه النسب كلها هامش خطأ محدوداً جداً، لغياب بعض العناصر من المحاضر (اضطررنا في بعض الحالات مثلاً، إلى تقدير عدد الناخبين المسجّلين في قلم للذكور بالقياس إلى عددهم في قلم الإناث المقابل، الخ ...).

الأقلام - وهي ليست بين يدينا بتمامها - ضرورية لقياس نسبة الاقتراع بكل الدقّة المفروضة في صفوف كل من كتلة الناخبين المسيحيين وكتلة الناخبين المسجّلين في المناطق المحتلّة، فإن القراءة في مجاميع جانب من الأقلام وفي مجاميع الدوائر المحرّرة، في معظمها (وهو ما سبق أن فعلناه) تتيح مجتمعةً تخميناً قريباً إلى الواقع، للنسبتين المطلوبتين. ويذهب بنا هذا التخمين إلى أن نحواً من ١٠ آلاف ناخب مسيحي اقترعوا، في الجنوب من أصل ١٠٧ آلاف مسجّلين فيه، والى أن نحواً من ثلاثين ألف ناخب ينتمون إلى المناطق المحتلّة (وبينهم أكثريّة المقترعين المسيحيين المذكورين) قد اقترعوا أيضاً، من أصل مايتي ألف ناخب تقريباً مسجّلين في بلدات هذه المناطق وقراها. فتكون نسبة المقترعين المسيحيين إلى الناخبين المسيحيين قرابة ١٠٪، وتكون نسبة المقترعين من المناطق المحتلّة إلى كتلة الناخبين فيها قرابة ١٥٪. والحال ان الطوائف المسيحية لها خمسة نوّاب في الجنوب. وليس مجرّد تعسّف التخمين أيضاً، ان المرشّحين الفائزين عن المقاعد المسيحية نالوا نحو ٦٥٪ من أصوات المقترعين المسيحيين، أي نحو ٦,٥٪ من أصوات الكتلة الناخبة التي يدينون لها بوجود مقاعدهم أصلاً. أي أن النواب الخمسة الذين فاز كل منهم بماية ألف صوت أو أكثر، لا يسعهم أن يحصوا بين هذه الأصوات أكثر من ستة إلى سبعة آلاف صوت ينتمي أصحابها إلى طوائفهم. وهذا مجموع تزداد ضآلته انكشافاً إذا وزّعناه ما بين الطوائف المسيحية المختلفة. وذلك أننا إذا افترضنا ثبات نسب التوزيع من كتلة الناخبين إلى كتلة المقترعين، توصّلنا إلى أن ثلاثة آلاف وخمسماية ماروني تقريباً انتخبوا نائبين مارونيين، وأن ألفين ومئات قليلة من الكاثوليك انتخبوا نائبين كاثوليكيين، وأن ما يقل عن ألف صوت أرثوذكسي زفّت إلى الجنوب نائباً أرثوذكسياً. ولا دلالة - في النطاق الرحب الذي نحن فيه - لمئات تنقص أو مئات تزيد.

وأما المناطق المحتلّة فنوابها ٩ إلى ١٠ (تبعاً لاحتسابنا مقعداً أو اثنين من ثلاثة للشطر المحتلّ من قضاء بنت جبيل). وقاعدتهم على ما رأينا ٣٠ ألف مقترع نالوا منها قرابة ١٨ ألفاً نسبتها إلى الكتلة الناخبة في هذه المناطق نحو ٩٪. فتكون ظروف الانتخابات قد أعطت نائباً لكلّ ثلاثة آلاف مقترع في هذه المناطق، فصوّت له منهم حوالي ١٨٠٠. هذا بينما أعطى القانون نائباً لكل عشرين ألفاً من الناخبين في هذه المناطق وكان معدّل ما حصل عليه الفائزون عنها سنة ١٩٧٢ نحو ٣٠٪ من الناخبين.

فيكون التمثيل المتوسّط للمنتخبين سنة ١٩٩٢ أدنى بإحدى وعشرين نقطة (من ثلاثين) مما كان عليه تمثيل أسلافهم. ويكون أدنى بحوالى ١١ نقطة (من ٢٠) من معدّل التمثيل العام الذي حظي به الفائزون عن الجنوب سنة ١٩٩٢. وللمقارنة نذكر أن صيدا (وهي مدينة سنّية بنسبة ٨١ ٪) أعطت كلاً من المرشّحين الفائزين عنها أكثر من عشرة آلاف صوت أي ٥٠ ٪ من المقترعين فيها، و٢٧٪ من الناخبين المسجّلين. ونذكر أيضاً أن قضاء النبطية (وهو شيعي بنسبة ٩٤ ٪) أعطى كل مرشّح فاز عنه نحو ٢٣ ألف صوت، أي ٥٤ ٪ من أصوات المقترعين و٢٥ ٪ من أصوات الناخبين فيه تقريباً. هكذا حظي النائب السنّي أو الشيعي بتمثيل طائفي - جهوي تبلغ «قيمته» أربعة أضعاف القيمة التي لتمثيل زميله الماروني أو الكاثوليكي. وحظي النائب «المحتلّ» بتمثيل جهوي لا تعدو «قيمته» ثلث «قيمة» التمثيل الذي للنائب «المحرّر». وكان أن غطّى جعل الجنوب كله في دائرة انتخابية واحدة، كل هذه الغرائب، فهو سمح (في ظروف الاحتلال والمقاطعة والتهجير) لبعض الطوائف أن «تنوب» في التصويت عن الأخرى، ولبعض المناطق أن تتولّى اختيار النواب لغيرها. ليس هذا فحسب، بل هو سمح أيضاً لنواب أتت بهم هذه «الاستنابة» أن يظهروا مكلّلين بغار النصر «الساحق».

عيون الكلام

لا نجد موضعاً خاصاً هنا للتوقّف عند الكلام الذي بذل للناخبين في غضون الحملة. فقد جاءت البرامج والبيانات والخطب شبيهة بأصحابها: بما هو معروف من كلامهم قبل الانتخابات بشهور أو سنوات. لذا تسوقنا مراجعة الكلام إلى البحث في شعارات قوى سياسية متنوّعة، لبنانية وجنوبية، وفي تصوّراتها لأوضاع البلاد وسياستها وهو ما لا نريد الدخول فيه. وإنما نسجّل قدراً جليلاً من التشابه في هذا الكلام. فالمرشّحون، على اختلاف المشارب، راغبون طبعاً، في تحرير الجنوب، وفي إصلاح الدولة والإدارة وتجديد البنى التحتية وتحديثها ومعالجة الأزمة الاقتصادية، وفي تعزيز الروابط بين لبنان ومحيطه. ولكن فريقاً يتحدّث عن «إستراتيجية عربية موحدة» للتحرير، وفريقاً يشدّد على إستراتيجية المقاومة والتزام الدولة بها. ولا يبدو مهمّاً أن يذكر فريق مشاريع إنمائية بعينها يريد تنفيذها، أو أن يذكر فريق آخر مشاريع أخرى، ما دام الإطار الجامع واحداً. وإذا كانت «الديمقراطية» لا تجد موقعاً لها في لغة

حزب الله لأسباب عقيدية فهو يقول بضمان الحريّات. هذا وتنسى اللائحة الأسعدية في برنامجها الذي أذيع قبل الانتخابات بيومين، شعار «إلغاء الطائفية السياسية» الذي كان الحزب الديمقراطي الاشتراكي قد شدّد عليه قبل الانتخابات بشهرين. على أن هذا «النسيان» طبيعي، في هذه الأيام، يقع حين يلتقي مسلمون ومسيحيون في إطار واحد.

تبقى الحدّة. فقد اتّسمت المساجلة بين كامل الأسعد ونبيه برّي، منذ مهرجاني كفرتبنيت وطيرفلسيه، في أوائل آب، بطابع قارص. وذهب برّي مذهب «الغزارة» في التعرّض الشخصي والسياسي لخصمه، ولزم الأسعد جانب الإيجاز في الردّ ولكنّه كان صارماً أيضاً. وإذا كنّا لا نجد طائلاً تحت العودة المفصلة إلى ماجريات هذه المشادة، فإننا نجد، في المقابل، داعياً إلى التوقّف عند العبارتين اللتين اختتمت بهما المعركة. وهما قول برّي إن المعركة «أنهت ٤٠٠ سنة من الاقطاع»، وردّ الأسعد عليه بـ «أن الإقطاع انتهى من زمان». أي إقطاع؟ انتهى إقطاع الأرض، على ما هو معلوم، منذ أواسط القرن الماضي وخسر الإقطاعيون السابقون، في مدى الأعوام المائة التالية، معظم ما كان قد بقي في أيديهم من الأرض. وهم كانوا، في أيام الإقطاع، يكتفون من الأرض بـ «حق التمتّع» لأن «رقبة» الأرض كانت للسلطان. هذا، بينما تدين «رقبة» الأرض نفسها، منذ نهاية الإقطاع، للملاكين الجدد، وهم ازدادوا ثراء، في الحرب، وازدادت ملكياتهم طولاً وعرضاً، وظهرت بينهم وجوه جديدة بزّت - أو هي تسعى إلى بزّ - السابقين من أهل الإقطاع. فإذا كان تملّك هؤلاء يعدّ «إقطاعاً» فإن الانتخابات لم تنه ما جاءت به الحرب، وإنما هو إلى توسّع وتعزيز.

واما «الإقطاع السياسي» فهو تسوير منطقة يُحتكر تمثيلها (أو يُعمل على احتكاره) وتصادر، في سبيل ذلك، حريّات اهلها، ثم يُنظر في حاجاتها إلى الدولة ونصيبها من منافع الدولة ووظائفها (والى نزوع أهلها «الطبيعي» نحو التملّص من أداء حقوق الدولة عليهم أيضاً)، فيجعل هذا كله وسيلة في رأس وسائل التسوير والمصادرة الآنفي الذكر. وتتراوح أساليب المصادرة ما بين تسليط جماعة على جماعات والركون إلى ما ينطوي عليه تنظيم الجماعة نفسها من عوامل القسر وبنى القمع. فإذا صحّ هذا فإن الانتخابات لم تنه «الإقطاع السياسي»، على ما رأى برّي، ولا هو كان قد «انتهى من زمان» على ما رأى الأسعد. فهو كان قائماً فاعلاً، في أيّام البكوات، وهو، اليوم، يرتدّ إلى عنفوان قوته وميعة صباه. شيء واحد يوجد ما يوحي بأنه

تغيّر، وهو حصر «الزعامة» في أسر بعينها تتوارثها كابراً عن كابر. وهو حصر لم يكن مطلقاً، لأن التعليم والثروة ومعهما الصراع بين الزعامات وسياسات السلطات، كانت كلها قد أحدثت فيه خروقاً غير يسيرة. ثم إن علينا، قبل البتّ في حقيقة التغيير، أن ننتظر حتى نرى إن كان «الزعماء» الجدد سيورثون «الزعامة» لغير أبنائهم. وهو أمر لا يوحي به ما نشاهده من تشبّث كل ذي موقع بموقعه، صغر أم كبر (زعامة حزب كان أم إدارة ناد) مدداً وصلت، في بعض الحالات، إلى عشرات السنين. إذ ما الذي يعنيه هذا غير انتظار أن يذهب جيل ويأتي جيل، ويرث الأشبال الأرض ومن عليها؟ لذا يبدو التغيير، في بعض الحالات، وكأنه سعي عائلات إلى الحلول محل أخرى وليس انحساراً للصفة العائلية عن التمثيل والزعامة. ثمة ما يشير إذن إلى أن القول المأثور «لو دامت لغيرك لما وصلت إليك» ما يزال يقرأ عندنا في صيغة معدّلة: «إذا دامت لك وصلت إلى ابنك»!

من حجب المثالب إلى حجب الحريّات

حجبت انتخابات الجنوب بعض ما كان تقدّمها من مثالب الانتخابات في سائر المناطق. فهي جاءت بعد انتخابات بيروت وجبل لبنان التي اتّسمت بعزوف فادح عن الاقتراع. وجاءت بعد انتخابات الشمال والبقاع اللذين بقيت نسبتا التمثيل والاقتراع في أولهما ضعيفة أيضاً، ورفعتهما في بعض الثاني تجزئته إلى ثلاث دوائر. وهذه كلّها حالات واجهت مطاعن كثيرة. وإذا كانت نسبة التمثيل قد جاءت ملحوظة الارتفاع في كل من الشوف وبعلبك-الهرمل، فإن ذلك لم يخف ضعف نسبة الاقتراع وضعف المنافسة الشديد في الحالة الأولى، ولم يخف أيضاً أن الدائرتين المذكورتين (على كونهما من الدوائر الثلاث الكبرى في النظام القديم) هما، في النهاية، محدودتا الحجم بمقاييس النظام الجديد. واما الجنوب فهو دائرة ضخمة، كتلتها الناخبة قريبة الحجم جداً إلى كتلة الشمال. ولما كان الجمهور يؤخذ أول ما يؤخذ بأعداد الأصوات التي ينالها المرشّحون، فقد سجّل أن آخر الفائزين من «لائحة التحرير» ساوى في عدد الأصوات طليعة الفائزين في الشمال (وفي غيره، باستثناء الجنوب) وهي نائلة معوض. هذا بينما فاقها المتقدّمون على اللائحة نفسها بنحو من ٢٨ ألف صوت. حجب هذا الأمر ما سبقت الإشارة اليه من تراجع كبير في نسبة الاقتراع وفي معدل التمثيل بالمقارنة إلى دورات انتخابية ماضية. وحجب أيضاً وقع

المقاطعة المسيحية في الجنوب الذي زاده ضعفاً إغلاق المعابر من المناطق المحتلّة، لأن حوالى ٦٥ ٪ من الناخبين المسيحيين مسجّلون في المناطق المذكورة (ومنها، بطبيعة الحال، قضاء جزّين). وهكذا كان حجب المثالب متبادلاً بين انتخابات الجنوب وانتخابات الدوائر الأخرى. فالأخيرة، بهزالها، ضخّمت صور المشاركة والفوز في الجنوب. وبدا أن نوّاباً يمثّلون ٢٠ ٪ من الناخبين هم أعلى كعباً بكثير من زملاء لهم يمثّلون ١٠ ٪ في الشمال. هذا ناهيك بمن انحازت لهم الأصفار إلى اليسار في بعض دوائر الجبل وبنوّاب الـ ٢ ٪ والـ ٤ ٪ وهم جلّ نواب بيروت. وانتخابات الجنوب من جهتها أظهرت (مع انتخابات الشوف وبعلبك-الهرمل) أن الانتخابات العامة واقع لا وجه لإعادة النظر فيه ما دام هذا العدد من النواب جاء بهذه الأعداد الضخمة من الأصوات. هذا الستر أسدله التصويت الشيعي في الجنوب، على الانتخابات كلها، وكان باشر إسداله في بعلبك-الهرمل وجاراه في ذلك، التصويت السنّي في الدائرتين، وهو أضأل حجماً منه بكثير. فبدا أن أمزجة الطوائف والمناطق في لبنان ما تزال متباينة، بعد الحرب، في هذا الشأن الذي طرح مشكل البلاد السياسي برمّته على بساط واحد تجاذبته المناطق والطوائف، وهو الشأن الانتخابي.

نقول المناطق والطوائف لأن الطائفة الواحدة لم تسلك السلوك نفسه بالضرورة في كل منطقة من مناطق حضورها المهمّة. فلم يحذ سنّة صيدا، مثلاً، حذو سنّة بيروت. وأما السلوك الشيعي، فبدا فيه قدر من الانسجام على اختلاف المناطق. هذا بينما اختلفت درجة التباين والانسجام باختلاف الطوائف المسيحية ... على أن الدخول في تفاصيل هذا الموضوع يتعدّى نطاق بحثنا. فنعود إذن إلى قضيّة الحرية في انتخابات الجنوب.

والحال أن حرية الانتخابات حريّات. هي حريّة ضمير وحريّة تعبير، وهي حريّة ترشيح وحريّة تحالف، وهي حريّة إعلان ودعوة، وحريّة اتّصال وتجوّل، وهي، في نهاية المطاف، حريّة اقتراع وحريّة مراقبة لعملية الاقتراع ولجمع نتائجها وإعلانها. ولا تستنفد حريّة الاقتراع حريّة الانتخاب بأي حال أو معنى. وضمان هذه الحريّات (في الحالة اللبنانية) سيادة القانون وهي لا تطابق، بالضرورة، سلطة الدولة، لأن الدولة وأجهزتها (في الحالة اللبنانية أيضاً) حمالة أوجه وأحوال. وأما القانون - ولا نشير، بطبيعة الحال، إلى قانون الانتخابات - فكان يسعه (لو ساد) أن يضمن للجنوبيين انتخاباً حرّاً إلى حدٍّ مقبول. وأول المفاعيل التي لسيادة القانون، أنها تفضي إلى ضمان

سلامة الناخب (على اختلاف معاني السلامة) قبل الانتخاب وخلاله وبعده. ويسعنا أن نضيف إلى ضمان الحريات ضمان أنصبة متكافئة نسبيّاً من الإعلام الانتخابي وتحديد نفقات الحملات ومراقبة مصادرها. على أن هذا النوع من المطالب (وهو يتعلّق بالحريّة أيضاً، في نهاية الأمر) يراه اللبنانيون إفراطاً في الطموح وغلوّاً في «التمدّن» فهو لا يزال خارجاً عن عاداتنا وتقاليدنا، حتى عمّا دخل منها في القوانين.

هذه الحريات كانت مفقودة كلها في المناطق المحتلّة من الجنوب. وكان جلّها مفقوداً أيضاً في منطقة القوّات الدولية منه، ولم يردّها إلى المنطقة المذكورة كثافة حضور الدولة العسكري يوم الاقتراع وقبله وبعده بيوم أو يومين. والمنطقتان المشار إليهما هما من الجنوب أزيد من نصفه. وكانت الحريّات نفسها منقوصة أيضاً في سائر الجنوب من جوانب كثيرة أحصينا بعضها. ولم نذكر أن حفنة من حوادث النسف شهدها بعض القرى غداة يوم الانتخاب، على رغم أنها كانت قد فقدت مسوّغها «العملي». وكانت هذه الحوادث تتمّة «للجوّ» الذي وصفنا، وهو أوسع منها وأثقل بكثير وسمته الأولى هي عدم الحريّة. هل كانت نتائج الانتخابات تتغيّر لو أن «الجوّ» اختلف في مناطق الجنوب المحرّرة (ودعك من المحتلة!)؟ لا معنى للسؤال إن لم يكن معناه أن الاختلاف دام مدّة من الزمن كافية ليؤتى العمل السياسي الحرّ بعض أكله. ثم إن «الجوّ» في الجنوب كان (ولا يزال) مرعياً من خارجه، ولو أن الخارج لا يهيمن على التفاصيل ولا يشفي، بسحره، كل الحزازات. رعاية الخارج تولّت، بخاصة، هندسة التحالف الذي حكم معركة الجنوب الانتخابية حكماً لا ريب في شدّة أسره. وإذا نحن عدنا إلى السؤال المتّصل بنتائج الانتخابات، أمكن لنا أن نجيب عنه، هذه المرة، بأن ترك أمر التحالف المذكور لأطرافه كان يسعه أن يبدّل، على الأرجح، من نتائج الانتخابات. لا لجهة أنه كان سيحمل اللائحة الأسعدية إلى مجلس النواب، بل لجهة أنه كان سيغيّر صورة المعركة وأحلافها وسلوك الناخبين فيها على نحو يتعذّر الرجم به الآن ما دام أنه بقي في عالم الاحتمال. ولعلّه كان مستبعداً أن يطرأ ما يداوي عوامل الوهن في الزعامة الأسعدية، وبخاصة تداعي المراتب التي يتشكّل منها هرمها وانقطاعها عن جيل بتمامه، هو الجيل الشاب في الجنوب، والصراع بينه وبين سابقه وجه رئيس من وجوه المعركة السياسية هناك. ذاك جيل لا يمثّله بالضرورة الجامعيون الذين شدّد أعوان الأسعد على كثرتهم بين المنتسبين الجدد إلى حزبهم. هذا إلى عوامل أخرى تتّصل بالصورة الأسعدية في عين جمهور خرج من الحرب الطائفية

بجرح طائفي كبير، وبشيء من الشعور بالزهو أيضاً، ولا يزال الاحتلال ومقاومة الاحتلال يعمّقان جرحه ويغذّيان زهوه أيضاً. هذا فيما الزعامة الأسعدية مسقط في يدها حيال هذا كلّه. فلا صورتها السالفة تسعفها ولا هي، حين تطلب «التحرير»، في عير الحكم الجديد ولا في نفير المقاومة. ولعلّه كان مستبعداً أيضاً (للأسباب نفسها)، أن يضمر كثيراً نفوذ تمتزج الحمية الدينية في مصادره بالعصبية الطائفية، ويفعل فعله الواسع النطاق في صفوف هذا الجيل الشاب. فهو جيل بات هو نفسه نافذاً إلى درجة لم يسبق لها مثيل. فأمكن أن تحمل الصبيّة أمها على لبس الحجاب، وأن يقود الفتى أباه وأعمامه إلى المهرجان أو إلى صندوق الاقتراع. يبقى أنه لا يمكن اعتبار الانتخابات التي جرت قياساً صادقاً لنفوذ الجيل المذكور. فهو اضطلع فيها بمركز قيادي، والقيادة شأن فيه قسط من القسر فلا يمكن لأحد أن يقدّر سلفاً سلوك المقودين، في هذه الكتلة الضخمة من البشر، ولا أن يتنبّأ بمصير القيادة لو تراخت عوامل القسر. على أنّ هذه الانتخابات جرت. وليس في يدها أن تعد الجنوب إلا بما يشبهها. لذا قد لا يكون قريباً اليوم الذي يشهد الجنوب فيه انتخابات حرة، أوّل شروطها (ولا نقول شرطها الوحيد) رحيل الاحتلال الإسرائيلي، وتبدّل الأوضاع التي ما يزال المحتلّ يفرضها من الجنوب على لبنان كله.

II - 3

المجتمع اللبناني وتمثيله النيابي

فكرة - أو اثنتان - لإصلاح نظامنا الانتخابي(*)

الثمرة تحجب الشجرة

لم تحظَ المنطويات الاجتماعيّة لنظام الانتخابات النيابيّة ولممارستها في لبنان إلاّ بالقليل من عناية الباحثين. واقتصر هذا القليل، إجمالاً، على التغيّرات التي عرفها مجلس النوّاب، من دورة إلى دورة، في توزيع أعضائه بين منابت مهنيّة اجتماعيّة مختلفة، فرصد، بخاصّة، تكاثر أهل الأعمال وأصحاب المهن الحرّة ذوي الشهادات من مجلس إلى مجلس وما قابل هذا التكاثر من تناقص في عدد ملاّكي الأرض ومن جرى مجراهم من ورثة الولاء التقليدي. ذاك ما وصفته بعناية وفصلت مظاهر التفاوت في حصوله ما بين مختلف الطوائف ومختلف المناطق أحسن الدراسات التي اتّخذت موضوعاً لها مجلس النوّاب والانتخابات النيابيّة في لبنان(١).

في مقابل هذه العناية (وهي عناية بحصيلة الانتخابات الإجماليّة) بقي الإهمال نصيب التحوّلات في السلوك الانتخابي الذي سلكته الفئات الاجتماعيّة المختلفة من

---

* نشر في كتاب **دراسات لبنانية مهداة إلى جوزف مغيزل**، مؤسسة جوزف مغيزل ودار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٦.

١ . راجع بخاصّة: - حريق، إيليا، **من يحكم لبنان؟**، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٢.

– Khalaf, Samir, *Lebanon's Predicament*, (chap. VI, The Parliamentary Elite), Columbia University Press, New York, 1987. – Messarra, Antoine Nasri, *La Stucture sociale du Parlement libanais*, Université Libanaise (Institut des Sciences sociales) Beyrouth, 1977. – Baaklini, Abdo, *Legislative and Political Development: Lebanon 1842-1972*, Duke University Press, Durham, 1976.

عهد إلى عهد[٢]. فلم تُدرس المتغيّرات التي تحصّلت مثلاً، من ظاهرة لها ضخامة الهجرة الريفيّة. ولم يُدرس سلوك النساء الانتخابي، بعد نيلهنّ حقّ الاقتراع، وتأثيره - إذا وُجد - في نتائج الانتخابات. ولم تُدرس تحوّلات القيادة الاجتماعيّة (في ضوء القيَم الجديدة) على صعيد القرى والأحياء وتأثيرها في مستوى التمثيل السياسي. ولم يُلتفَت إلى صيغ التنظيم «الجديدة» في المجتمع من «حديثة» و«تقليديّة» (أي إلى «الروابط» و«الجمعيّات» على اختلافها وإلى النوادي والنقابات) وإلى تأثيرها (وحدوده) في سلوك جمهورها الانتخابي. لم يُنظر إلى المراتب الاجتماعيّة الاقتصاديّة (الفقيرة، الميسورة، إلخ) ولا في القطاعات (الزراعة، الصناعة... التقليدي، الحديث... الأعمال المدينيّة، الأعمال الريفيّة، إلخ) لتبيّن المدى الذي تبلغه في إلزامها المنتمين إليها أنماطاً بعينها من السلوك الانتخابي.

أي أن الثمرة (أي المجالس النيابيّة نفسها) لبثت تحجب القوى والعوامل المفضية إلى تكوّنها عبر الانتخابات. ولا نجهل أن هذا الحجب ليس تامّاً. فإن التحوّلات في المجلس وسمات أعضائه لا بدّ لها أن تعكس سمات وتحوّلات متحصّلة في صفوف الناخبين. فضلاً عن معالم لنظام الانتخابات وَللحملة الانتخابيّة وظروفها. ولكن الاقتصار على هذه المرآة (أي على المجلس) لا ينتهي بالباحث إلا إلى صورة غبشة، مبتسَرة لجمهور الناخبين بحوافزه وأشكال سلوكه والفوارق بين أوساطه وفئاته في ميدان الانتخابات. ولا يفسّر إعراض الباحثين عن المواجهة المباشرة لجمهور الناخبين، في خريطته الاجتماعيّة المعقّدة، إلاّ بصعوبة هذه المواجهة وما تقتضيه من معطيات أوّليّة، يفترض أن تكون متحصّلة سلفاً للباحث، ومن عمليّات جزئية غير هيّنة الإنجاز تتكامل لتشكّل قاعدة مكينة لنتائج دقيقة مضبوطة. فما لم تتوافر في

---

٢. في شأن وقائع الانتخابات النيابيّة في لبنان والمعطيات الإحصائيّة المتّصلة بها راجع بخاصّة:
Abi-Tayeh, Sami, *Structure socio-juridique du phénomène électoral au Liban*, 2 vol., s. éd., Beyrouth, 1982.

- معلوف، جان وأبي فرحات، جوزف، **الموسوعة الانتخابيّة المصوَّرة في لبنان**، ١٨٦١-١٩٧٢، لا ن. لا ت. (١٩٧٢؟)

- «تاريخ الانتخابات في لبنان»، **النهار السنوي**، ميلاد ١٩٧١ - رأس السنة ١٩٧٢، بيروت.

وفي شأن الانتخابات الأخيرة (١٩٩٢)، راجع بخاصّة:

- المركز اللبناني للدراسات، **الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب، الأرقام والوقائع والدلالات**، إشراف فريد الخازن وبول سالم، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٢.

منطقة بعينها معطيات أوّلية ترسم صورة لفئات الدخل، على سبيل المثال ، ولأحجامها، فكيف يمكن درس تأثير الدخل في هذه المنطقة على سلوك الناخبين؟ وما لم تتولَّ فرق من المحققين، قبل الاقتراع وخلاله وبعده، جمع المعطيات المتّصلة بسلوك الناخبين بالتوجه إلى هؤلاء واستنطاقهم مباشرة، فكيف يمكن الوصول إلى ما هو أبعد وأغنى دلالة من مهنة النائب المنتخب أو شهادته؟ لا ريب أن النقص في هذا كلّه أو العسر في تحصيله يرجّحان قناعة الباحث في اجتماعيّات الانتخابات اللبنانيّة، بالدراسة الضيّقة النطاق التي تتّخذ مجالاتها قرية أو حياً أو جماعة مهنيّة أو ما جرى هذا المجرى. على أن هذا الضرب من الدراسة بقي مهملاً عندنا، هو أيضاً، نفتقده افتقادنا الدراسة الواسعة النطاق، برغم كونه أهون منها شروطاً وأيسر متناولاً.

من المواطن إلى الحيوان الاجتماعي

وقد يكفي تفسيراً لهذا العزوف عن درس سلوك الناخبين درساً اجتماعياً أن ننسبه إلى الإهمال العامّ الذي يصرف الدارسين عندنا عن كل ما هو راهن أو مقبل وعمّا يحتاج استقباله والإحاطة به إلى إعداد مسبق ووسائل لا يحوزها غير مراكز البحث ومؤسّساته. وهذا إهمال يجعل أبسط قياسات الرأي العامّ عندنا نادرة الإجراء، قليلة الانتظام. على أن في الانتخابات نفسها - بما هي موضوع - ما قد يصلح تفسيراً (جزئيّاً بالطبع) لهذا الإعراض عن تصنيف الناخبين في فئات اجتماعيّة والربط ما بين كل فئة ونمط من السلوك الانتخابي الخاص بها. فإن في خلفيّات الممارسة الانتخابيّة وفرضيّاتها المسبقة ما يوحي بأن الناخبين ليسوا، بما هم ناخبون، غير مواطنين سواسية كأسنان المشط، إذ هم يتقدّمون بصفة المواطنية المجرّدة هذه من أقلام الإقتراع. وفي هذا بحدّ ذاته ما يثبط لأوّل وهلة عزيمة الراغب في إضافة أوصاف أخرى إلى هؤلاء المواطنين تردّهم من عالم التصوّرات المجرّدة للمصلحة العامّة إلى عالم تنازع المصالح وتفرّق العصبيّات.

حتى إذا أمكن تجاوز هذه العقبة الفكريّة والتصميم على تبيّن خطوط الكثرة الاجتماعيّة في صفحة الهويّة المواطنيّة الواحدة، ظهرت خطوط الطائفيّة أوّلاً (في الحالة اللبنانيّة)، وهي خطوط معلنة الدور والفاعليّة في تشكيل خريطة البلاد الانتخابيّة وخريطة المجالس النيابيّة، ونزعت إلى الطغيان على كلّ ما عداها وإلى الاستواء صورة أولى وأخيرة لجماعة الناخبين. أي أنّ المواطنيّة تقاوم ظهور الاجتماعي في تحليل الانتخابات، فيما تتربّص الطائفيّة لاستغراق هذا الاجتماعي واختزاله حالما يظهر.

حدود الإمكان

تنتهي هذه العقبات، على اختلافها، إلى تضييق الإمكانات المتاحة لتحصيل خلاصات مقبولة الحظّ من الدقّة والتحقيق في صدد المفاعيل الاجتماعيّة المحتملة لكل من صيغ الإصلاح الانتخابي المطروحة على اللبنانيّين. هنا أيضاً تنحو المناقشة إلى الانحصار في مستوى سياسي، قطباه المواطنيّة الواحدة والتعدّد الطائفي. فيقول هؤلاء إن هذه أو تلك من الصيغ الانتخابيّة تفضي إلى توتّر طائفي زائد وتعرقل بروز الوحدة اللبنانيّة، ويقول أولئك إن الصيغة الأخرى تضرب تمثيل الجماعات الصغيرة وتقمع التعبير السياسي عن صورة المجتمع المتعدّد الطوائف بملامحها المعروفة. والحال أن النظام الانتخابي لا يقتصر أثره على هذا. وإنما هو يؤثّر أيضاً في التوازن الاجتماعي السياسي بين الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعيّة والاقتصاديّة وبين الأرياف والمدن وبين المناطق وبين الفئات العمريّة وبين الجنسين وبين نظم القيَم بالتالي، إلخ. وهذه تغييرات قلّ أن تُسعفنا الدراسات المتّصلة بالانتخابات النيابيّة وبمجالس النوّاب في لبنان في تتبّع حركتها ووصف تجلّياتها المختلفة المتشابكة. ونفتقد المعطيات والقياسات الأوّلية المتعلّقة بها افتقادنا الدراسات. وهو فقدانٌ بعضه لا يعوَّض، إذ ثمّة ظواهر ومواقف يفوت أوان وصفها وقياسها إذا لم تُرصد في إبّان حصولها. ليس هذا فحسب، بل إن التجربة الانتخابيّة النيابيّة في لبنان تبقى غير كافية للإحاطة بآثار مختلف الصيَغ الانتخابيّة التي يُحتمل أن يأخذ بها المشترع في التشكيل الاجتماعي-السياسي الذي ينتظم فيه اللبنانيّون. فإن ثمّة صيَغاً انتخابيّة - أو وجوهاً من صيَغ - يمتدحها البعض من دعاة الإصلاح الانتخابي في لبنان وهي لم تُختَبر في أيّة مرَحلة من مراحل التجربة الانتخابيّة اللبنانيّة ليُعرض خيرها من شرّها على محكّ التطبيق. ذلك أن التغيير والتعديل في نظام الانتخابات النيابيّة عندنا تناولا، من عهد إلى عهد، جوانب من هذا النظام وعفّا عن جوانب أخرى أو أنهما أخذا بممكنات في هذا الجانب أو ذاك ولم يأخذا بغيرها. من ذلك، مثلاً، أن مبدأ توزيع النوّاب بين الطوائف بقي ثابتاً. ومنه أيضاً أن قاعدة الاقتراع النسبي لم تعتمد قطّ ولا اختُبر اعتبار الجمهوريّة كلّها دائرة واحدة. لذا، كنّا مضطرّين إلى لزوم حدّين: حد الوصف التقديري أو الاحتمالي أو الاجمالي، في أحسن احتمال، لتأثير ما اختُبر من صيَغ انتخابيّة في المستوى الاجتماعي- السياسي وحدّ القياس على تجارب الغير والحدس المؤسّس على قدر ما من المعرفة والخبرة

باتّجاهات السلوك الجماعي والمواقف في مجتمعنا المعاصر والمؤثّرات فيها، وهذا بصدد ما لم يُختبر سابقاً عندنا من صيَغ تُقترح لإصلاح نظامنا الانتخابي.

النيابة في المجتمع

فإذا نحن سلّمنا بحدود هذه الممكنات نطاقاً لتحليلنا، كان مستحسناً أن نبدأ هذا التحليل بإبراز الدور الكبير الذي للنيابة (بما هي موقع ومطمح) في الوصل والفصل ما بين وحدات المجتمع السياسي، بل أيضاً في إضفاء الصفة السياسيّة على وحدات اجتماعيّة معدّة، في الأصل، للقيام بوظائف أخرى. فإن العائلة (الممتدة)، مثلاً، تتخذ من الطموح إلى النيابة أو من وجود النائب قطباً ووسيلة رئيسيّة للتمثّل في صورة الوحدة السياسيّة. وليس حتماً أن يكون في العائلة نفسها نائب أو طامح إلى النيابة. وإنما يكفي عادة أن تتخذ العائلة لنفسها موقعاً في هرم عائلات تمدّه القبلة النيابيّة الواحدة بقسط وافر من أسباب تماسكه. وحين يقابل هذا الهرم هرماً آخر (أو أهراماً أخرى) يستوي التنافس على النيابة عاملاً في زيادة التماسك. ولا يقتصر أثر النيابة، في كل حال، على توفير لحمة لوحدات الهرم (أي للعائلات الممتدّة التي تشكّله) وإنما نقع على دور للنيابة في جذب ذرات العائلة الممتدّة (التي ضعفت قواعد استمرارها «المادّية») بعضها نحو بعض وفي إتاحة فرصة استثنائيّة، بالتالي، لهذه العائلة: أن تعرض للعيان وجودها بما هي تشكيل سياسي، بل أيضاً بما هي وحدة اجتماعيّة مستمرّة الوجود وحسب. والأمر نفسه يقال في الدائرة الانتخابيّة وفي الجماعة الطائفية التي تأهَل دائرة انتخابيّة بعينها. لا ريب أن النيابة (متحقّقة كانت أو مطلوبة) لا تنشئ العوائل ولا الطوائف، ولا بغية لنا في إيقاف المجتمع على رأسه والزعم أنه إنما يجد قوامه (السياسي بخاصّة) في هذا العدد المحدود من الأشخاص: النوّاب والمرشّحين للنيابة. ولكن الموقع النيابي، بما هو عقدة مركزيّة تنتهي إليها شبكة من العلاقات الاجتماعيّة (من نزاعيّة وتحالفيّة)، لا يُردّ إلى الأشخاص الذين يشغلونه أو يتطلّعون إلى شغله. وهو بالطبع لا يصنع الوحدات الاجتماعيّة ولا العلاقات في ما بينها، ولكنه يمنحها فرصة رئيسيّة من فرص الظهور لنفسها، ويعيّن أيضاً جانباً ذا أهميّة من علاقات التضامن والنزاع بينها.

ذاك ما يجعل التصدّي للنظام الانتخابي بالتعديل والتبديل (بقدر ما يؤثّر هذا التصدّي في معنى النيابة وأشكال استقطابها الاجتماعي) مؤثّراً ذا شأن في صمود هذه

أو تلك من صور التضامن السياسي، تبعاً لكسبها أو خسارتها قدراً معيّناً من الأهميّة في إطار النظام الانتخابي الجديد. ولما كنّا في مجتمع لا يزال التضامن والنزاع السياسيان فيه يلابسان إلى مدى مرموق نظيريهما الأهليّين، كان التغيير السياسي أولى منه في مجتمعات مضت شوطاً أطول في سبيل التحديث بأن تتجاوب أصداؤه في مجالات متنوّعة، لا في المجال السياسي وحده. يسوّغ هذه العدوى السهلة نوع من «المشاعيّة» يتّسم به المجتمع التقليدي ويتمثّل في ضعف الحواجز بين ما يسمّى «سياسة» وما يسمى «اقتصاداً» وما يسمّى «عصبية»، إلخ[٣]. تلك أولى الملاحظات التي لا بدّ للحديث في إصلاح النظام الانتخابي اللبناني أن ينطلق منها، وهي لا تعدو تسجيل أهميّة الموضوع بإبراز حساسية المجتمع الاستثنائيّة حياله.

هامش مصيري

حتى إذا وصلنا، بعد هذا التشديد، على ما لـ«موقع» النيابي من أهميّة بما هو قطب فاعل في تشكيلات اجتماعيّة أساسيّة وفي العلاقات بينها، جاز لنا أن نباشر حديث الإصلاح في النظام الانتخابي من نقطة تبدو هامشيّة من حيث صلتها بما يعتبر عادة عناصر رئيسيّة في الأنظمة الانتخابيّة، ولكنها ذات أثر مصيري في النظام السياسي اللبناني برمّته. فالخيار المتضمّن في هذه النقطة من شأنه أن ينقل النظام المذكور من منطق إلى منطق. ولعلّنا لا نجاوز الصواب إذا سمّينا المنطق الأول (وهو المعتمد في النظام الحاليّ) منطق «الأصول» وسمّينا الثاني منطق «المصالح». وأما النقطة التي نشير إليها فهي المبدأ الذي يؤخذ به في تعيين الدائرة الانتخابية التي يقيّد الناخب في لوائحها الانتخابيّة ويقترع فيها حكماً، بالتالي، إذا رغب في الاقتراع. هذه الدائرة يعيّنها في لبنان، منذ أن كانت فيه انتخابات نيابيّة، سجلّ قيد النفوس الذي تُنقل عنه لوائح الشطب. ومعنى هذا أن الناخب يقترع في مسقط رأسه، عادة، برغم استثناءات، أهمّها النساء المتزوجّات خارج مسقط الرأس هذا، إذ تكون أسماؤهنّ قد ألحقت في سجلّ قيد النفوس بأسماء أزواجهن. وأما الاحتمال المقابل فهو أن يعطى الناخب الحقّ

---

٣. في شأن هذه «المشاعيّة»، راجع:

Beydoun, Ahmad, «Des Traditions collectives aux aspirations individuelles», in Chevallier, Dominique, (dir.), *Renouvellements du Monde Arabe, 1952-1982*, Armand Colin, Paris, 1987, pp. 153-173, et surtout pp. 162-163.

في نقل اسمه إلى الدائرة التي يقيم فيها ويعمل. وهذا أمر لا يوجد دونه حائل قانوني في لبنان، متى توافرت شروطه. لكن إجراءه فعلاً غير خال من التعقيد ولا يتمّ إلاّ بعد أخذ وردّ يندر أن تكون الشروط القانونيّة مادّتهما الوحيدة. ذلك أن طلب النقل يشفّ في الغالب عن ولاء لمرشح محتمل بعينه فيستثير معارضة خصومه. هذا إلى كون النقل لا يلقى، في الغالب أيضاً، ترحيباً من أهل المدينة الأصليّين (والمدينة هي قبلة الانتقال المعتادة) إذ يعتبرونه مسّاً بعصبيّتهم وتطفلاً على عالمهم الخاصّ.

وأما صلة هذه القاعدة الانتخابيّة (الاقتراع في مسقط الرأس) بالهجرة الريفيّة، فمنشأها أن بيروت الكبرى (وهي تضمّ المدينة وشطراً ساحلياً من قضاء بعبدا وآخر من قضاء المتن) باتت سكناً لما يقدّر بنصف اللبنانيّين. ومؤدّى إقامتهم فيها أن أعمالهم أيضاً تقع فيها على الأغلب وأن حياتهم اليومية، على اختلاف الأوضاع والأعمار، موصولة وصلاً وثيقاً بنظام خدماتها ومرافقها العامّة. فهم، إذن، معنيّون أجمعين بأحوالها وبمائها وكهربائها وطرقها وهاتفها ومدارسها ومشافيها وبيئتها وأمنها وتنظيمها وعمرانها بسائر وجوهه. وتفترض هذه العناية، في ما تفترض، أن يكون لهم صوت في انتخاب نوّابها (ومجلسها البلدي أو مجالسها البلديّة، إلخ). وأما مساقط رؤوس المهاجرين منهم إلى بيروت فهم، على الغالب، يزورونها ويقيمون فيها لماماً ويضعف أثرها في معيشتهم، بوجوهها المختلفة، من جيل إلى جيل.

برغم ذلك يحمل النظام الانتخابي اللبناني هؤلاء المهاجرين على العودة إلى قراهم نهاراً أو أقلّ أو أكثر، كلّما حلّت الانتخابات، ليمارسوا هناك حقّهم في الاقتراع. والمعنى المباشر لهذا الأمر أن ميزان المصالح المتّصلة بنسيج الحياة الماديّة خفيف في نظامنا الانتخابي، فيرجح عليه ميزان الأصول والقرابات والدم والحنين إلى التراث، وما يثمره هذا كله من عصبيات عائلية وقروية وطائفية وما إليها. هكذا لا يقترع هذا اللبناني (الذي لفظه الريف أو جذبته المدينة) حيث يعيش، وإنما يقترع حيث يريد أن يُدفن.

وعليه، فإننا إذا احتسبنا لبيروت الكبرى نوّاب بيروت وقسماً من نوّاب الدائرتين الحافّتين بها، تبيّنّا أن نصف اللبنانيّين يتمثّلون بخمس نوّابهم تقريباً، وأن ما يزيد عن نصف القاطنين في بيروت الكبرى لا يقترعون في دوائرها الانتخابيّة. وفي هذا - على ما يبدو أوّل وهلة - خلل فادح يعتور توازن التمثيل النيابي في البلاد، ويزيد منه أن حالة بيروت ليست وحيدة في هذا الباب وإن تكن هي الكبرى والطاغية.

المصالح ظاهراً وباطناً

غير أن ما ننحو إلى اعتباره أوّل الأمر مجرّد خلل، يعود النظر المتأنّي فيجد له مكاناً مرموقاً في بنية المجتمع اللبناني العامّة، أي في بنية العلاقات بين طوائفه ومناطقه وهي بنية لا نصفها بالسياسيّة إلاّ تبسيطاً. ومؤدّى ذلك أن اقتراع جماعة ريفية هاجرت إلى المدينة في موئلها الريفي لا تقتصر دلالته على الوصل ما بين الجماعة والموئل المذكور (أو في الأقلّ على التعبير عن استمرار الصلة) وإنما هو يعبّر أيضاً عن وحدة الجماعة المذكورة في المدينة نفسها أو في ضاحيتها. وهو (أي الاقتراع) إذ يصل بين الجماعة، بما هي جماعة، وبين مسقط رأسها، يصوغ حلقة من حلقات تضامن معقّد (لا يستبعد الانقسام ولا التنازع) ما بين جملة المنتمين إلى مسقط الرأس ذاك، فتُستبقى، على هذا النحو، صلة فاعلة، في النطاق السياسي وفي غيره، ما بين كل المنتمين إلى قرية أو إلى ناحية أو إلى طائفة، كيفما توزّعت مواقع إقامتهم في البلاد. أي أن الأصل الجغرافي الواحد (وهو أيضاً منبت عائلي وطائفي، إلخ، بل هو هذا قبل أن يكون أصلاً جغرافياً) يظلّ علماً على وحدة الجماعة ومرتكزاً رمزياً لها، بعد أن تفقد كل وحدة جغرافية. وهذه الوحدة، بدورها، بيئة لأنواع مختلفة من التضامن تمتدّ من الأفضليات التي تمنحها الجماعة لتوجُّه أعضائها بعضهم نحو بعض في كل حقل ولكل غاية إلى الاعتصاب لحماية «الساحة» في المدينة أو الضاحية إلى مواجهة الدولة في شؤون متنوعة، إلخ. فلا يصحّ إذن فصل الانتساب (المعبَّر عنه بالاقتراع وبغيره) إلى المنبت الأوّل عن عالم المصالح واعتباره مختصاً بعالم المشاعر المتعلّقة بالهوية ورموزها، فإن هذا الانتساب مؤسِّس للأطر التي تتولّى فيها الجماعات الأهلية رعاية مصالح المنتمين إليها. وهذه جماعات حيّة، في المجتمع اللبناني، بل طاغية - على ما نعلم - وما ترعاه من مصالح متنوّع الحقول مترامي الأطراف.

هذا يجعل من اختيار مبدأ لتعيين الدائرة التي يُسجّل فيها الناخب اختياراً سياسياً من الطراز الأوّل، بل ركناً في بنيان نظام البلاد الاجتماعي - السياسي. فإذا نحن قرنّاه بما سبق التشديد عليه من مركزيّة يتّصف بها موقع النيابة، اتّضح لنا أن بقاء الناخبين في منابتهم الأصلية عامل حيويّ من عوامل بقاء العائلات والطوائف، بما هي جماعات مخوّلة ادّعاء الصفة السياسيّة. وهو أمر ينسحب على ناخبي بيروت وسائر المدن أيضاً، إذ هم يعودون عائلات وطوائف محدودة بأصولها واقعة، من حيث تنظيمها

الاجتماعي - السياسي، في ما قبل طراز العمران الذي تعرضه المدينة وتؤوي مؤسّساته الكبرى[٤]. فإذا جُعلت الإقامة مبدأ لتعيين الدائرة الانتخابيّة كانت تلك إشارة قويّة إلى الرغبة (رغبة مَن؟) في نزع الصفة السياسيّة عن العصبيّات التقليديّة، وفي تغليب منطق المدينة والحداثة على منطق القرى والمدن المحدثة. ومنطق المدينة - الحداثة ما هو إلاّ اعتماد الاعتصاب الطوعي بديلاً من عصبيّة المنابت والأصول للولوج إلى ساحة العامّ أولاً (السياسي وغيره) ومنح السياسي، من ثم، مبدأ تنظيمه ومضمونه.

ضرورة التخيير

يقاوم المجتمع اللبناني هذا التغيير، أي، في نهاية المطاف، جعل المجتمع المدني، بأشكال تضامنه ومؤسّساته المعهودة، أرضاً وقدوة غالبتين لتشكيل المجتمع السياسي، عوَض أن يكون هذا الأخير، من حيث الأساس، وجهاً من وجوه المجتمع الأهلي وأداة لترتيب العلاقات ما بين وحداته. هذه المقاومة تستبعد اعتماد الانقلاب (وهو لا يكون عسكرياً بالضرورة) سبيلاً إلى تغيير يفترض أنه ديمقراطي الطبيعة والغاية. والانقلاب - في الشأن الذي نتناول - هو، مثلاً، أن يُفرض فرضاً على كل ناخب لبناني أن يقترع حيث يقيم لا حيث وُلد. عليه كان التخيير هو الحلّ الملائم، في ما نرى، لواقع الحال ولحريّة البشر. فإن بين اللبنانيّين مَن ينتمي إلى قيم الحرية الفردية والتنظيم الطوعي ويتمنّى تحسين ما هو متاح من فرص النموّ للمؤسسات التي تعبّر مبدئياً عن نفوذ هذه القيم، أي للنقابات والاحزاب المحرّرة من عصبيّات التقليد ولحقوق المواطنية. وتحتلّ هذه القيم مقاماً مركزياً بما هي قطب مقابل لقيم التقليد في مجتمعنا. ولا يقتصر نفوذها على المؤسّسات التي تستأثر بإلهامها أي، مثلاً، على تلك التي يغيب عنها الهاجس الطائفي كلّياً، إذا وجدت. بل نجدها فاعلة أيضاً، على تباين في أثر الفعل ودرجته، في سائر المؤسّسات التقليديّة. فحتّى الجمعيات العائلية لا يطابق تنظيمها والانتساب إليها ما هو معهود في مجال العشائر، مثلاً. بل تجد الفرديّة والطوعيّة إليها منافذ لا يصحّ إهمالها. ليس أمراً غير ذي بال أن تكون الطوائف والعوائل قد لجأت (أو لجأ بعض كتلها وأجنحتها) إلى الحزب والجمعيّة وما شاكلهما طلباً للتعبير عن نفسها وحماية

٤ . اعتنى وضّاح شرارة وتلامذته بصوغ هذا الإشكال ورصد مظاهر مختلفة له في الحالة البيروتيّة، وذلك في:

- شرارة، وضّاح، **المدينة الموقوفة، بيروت بين القرابة والإقامة**، دار المطبوعات الشرقيّة، بيروت ١٩٨٥ .

مصالحها. وليس أمراً غير ذي بال أيضاً أن تكون هذه التشكيلات قد تقبّلت الجمهوريّة أيضاً وأقبلت على تمثيل نفسها في برلمان منتخب.

على هذا يصحّ القول إن اللبنانيّين متنازعون، زرافات ووحداناً، بين نظامين للقيَم. وهو تنازع يختلف التوازن بين طرفيه من منطقة إلى منطقة ومن طائفة إلى طائفة. وإذا كنّا نستبعد فكّ الصلة قسراً ما بين صندوق الاقتراع ومسقط الرأس (مقدّرين ما سبق بيانه من أهميّة لمسقط الرأس لا ينفصل فيها الرمز والعاطفة عن المصلحة)، فإننا نستبعد أيضاً جعل هذه الصلة حبساً للناخب لا فكاك منه. ولما كان التخيير الذي ندعو إليه لا يجافي القانون، فإن موضوع طلبنا في الواقع هو تيسير الإجراء القانوني وجعله آليّاً وفوريّاً عند توافر الشروط (التي يفترض أن تكون بعيدة عن كل تعقيد) في طالبيه من الناخبين[٥].

وليس غائباً عنّا أن تيسير الانتقال مفض إلى تغيير في أحجام الكتل الناخبة في الدوائر وفي تكوينها الطائفي أيضاً، وهو ما قد تنشأ عنه حاجة إلى إعادة تقدير العدد المستحقّ من النوّاب لهذه الدائرة أو تلك (ومعه التوزيع الطائفي لهذا العدد، طالما بقي مبدأ طائفيّة النيابة سارياً). يفترض هذا الاحتمال أن يوقف الحقّ في الانتقال قبل الانتخابات بمدّة مقبولة (سنة مثلاً)، وهذا إجراء موافق أيضاً للحاجة إلى فكّ الارتباط، بقدر المستطاع، ما بين طلبات نقل القيد الانتخابي وظروف الحملة الانتخابيّة.

إصلاح بطيء السَّرَيان

ذاك إصلاح أوّل نفترض له أثراً (نرجّح أن لا يُجاوز حدود الاعتدال وأن يبقى بطيء السَّرَيان) في تعزيز الفرديّة - المواطَنيّة بمواجهة العائليّة - الطائفيّة وفي تخفيف

---

٥. يجري هذا التخيير مجرى ما نعرض له لاحقاً من تخيير بين ترك مبدأ الاعتصاب الطائفي ولزومه عند الاقتراع، بدون أن يفضي إلى «كارثة» سياسيّة في أي من الحالين. ويجري التخيير نفسه، على صعيد آخر، مجرى سَنّ قانون مدني اختياري للأحوال الشخصيّة.

تخيير أخير لا بدّ من ذكره هنا، وإن كان يتناول مسألة مظهرها عملي بحت، وهو منح الناخبين المقيمين في منطقة بيروت فرصة الاقتراع فيها (بواسطة البطاقة الانتخابيّة) وإن كانوا مسجّلين في دوائر أخرى تذهب أصواتهم إلى مرشّحيها. ويفرض هذا التسهيل انشاء أقلام اقتراع لهؤلاء الناخبين في بيروت يوم الاقتراع في دوائرهم، بحيث يعودون غير مضطرين إلى الانتقال من منطقة سكنهم. ويوفّر هذا الإجراء جانباً عظيماً من نفقات النقل التي يتكلّفها المرشّحون والناخبون، وهي باب واسع من أبواب الرشوة وتعزيز دور المال في مجرى الانتخابات ونتائجها.

الصفَة الريفيّة الملازمة للسياسة اللبنانيّة (بما فيها سياسة المدن التقليديّة) وفي العبور من مدينَة المعاش إلى مدينة السياسة. ولنا أن نُسجّل، أوّلاً، تضعضع المراتب التي كانت تنتظم العائلات فتجعل من بعضها عائلات «سياسيّة» ومن الأخرى عائلات تابعة. وقد لازم هذا التضعضع (الذي يُسأل عنه ما للتعليم ولتوسّع الطبقة الوسطى والسكن المديني من مفاعيل «ديمقراطيّة») انتشار سريع للطموح السياسي إلى أوساط كان يندر أن يطرقها في ما مضى. يُسجّل أيضاً انهيار التراتب الطائفي (أي التسليم العامّ، ولو على مضض، بأرجحيّة أو أرجحيّات طائفيّة). ويُسجّل مع هذا الانهيار، أخيراً، تنامي التنازع بين الأقطاب في كل طائفة (بعد أن كانت ظروف الحرب تضبطه ضبطاً متباين الدرجات). فلعلّ هذا كلّه يكون مُسعفاً في تنشيط تيّار الإصلاح الذي نقول به، وذلك برغم ما يبدو من انتعاش (استمرّ بعد الحرب بل ازداد أحياناً) لسائر العصبيّات. فإنه يكفي أن ننظر في حركة تكوين الجمعيّات والروابط والنوادي، إلخ، في السنوات الأخيرة (وهي وجه من وجوه استجابة المجتمع لما يضطرب في مرحلة ما بعدالحرب من إمكانات وضغوط) لنُدرك أن إعادة التنظيم الاجتماعيّة هذه تسلك خطّين مختلفين (وان كان لا يُستبعد تقاطعهما تكراراً): خط الاعتصاب العائلي أو الطائفي أو الجهَوي وخط التضامن بين عناصر مفردة إلى هذا الحد أو ذاك، راغبة في تسلّم منبر مُطلّ على ساحة عامّة. ومآل رغبتها هذه مواجهة مراكز القوّة العائليّة أو الطائفيّة أو الجهَويّة من مواقع متنوعة الصفات الاجتماعيّة تزعم لنفسها، في الغالب، مجافاة تلك الأطر أو مقارعة بعضها ببعض في الأقلّ. ولا يعدو الوجه الذي أوضحناه إلى الآن من الإصلاح الانتخابي أن يترسّم بخطوطه مدار هذه المنازعة الواسعة الجارية بين جنبات المجتمع.

صيغة الانتخاب: الركن الأوّل

ما هي صورة النظام الانتخابي الذي يسعه أن يجري هذا المجرى نفسه (أي مجرى تعزيز المواطنيّة، في الأساس، ولكن من دون سحق ولا كبت عنيف لنوازع الاعتصاب التقليدي)؟ وما هي، أوّلاً، العناصر الواجب تعريفها من هذه الصورة، ما دام أن الموضوع الذي عالجناه حتى الآن (أي موضوع تخيير الناخب بين دائرتي أصله وإقامته) يقع، بمعنى ما، خارج الأبعاد التي ينبغي أن يحيط بها قانون للانتخابات يحدّد، أساساً لا حصراً، ما نسمّيه نظاماً انتخابيّاً؟

وأما أركان النظام الانتخابي فيحصرها آرن ليبهارت في خمسة: صيَغ الانتخاب، أحجام الدوائر، تزوّد مقاعد احتياطيّة، العتبات الانتخابيّة، تشكيل أوراق الاقتراع.

فإذا نظرنا في الركن الأوّل (أي صيَغ الانتخاب) كان علينا أن نسأل: ما هي الصيغة التي تُحرّر صوراً طوعيّة من التضامن الاجتماعي السياسي قائمة على حسابات مرنة للمصالح؟ فنقع على العنصر الأوّل (والأهمّ) من الجواب في أن الصيغة المذكورة هي تلك التي تُضعف مخاوف الطوائف من أن تأتي حصصها من البرلمان أهزل مما يجوز لها أن تفترض أنه حقّ لها فيه. ذاك - طبعاً - بدون أن يكون النظام الانتخابي مبنيّاً صراحة على الطائفيّة - وهذه هي الحال إلى اليوم - لأن هذا ينشر الطائفيّة إلى أطراف النظام الاجتماعي كلّه ويُعزّز تجدّدها في كل أنسجته. أي أن السعي هو إلى تحرير المواطنين من إشراف أجهزة الطائفة المختلفة، في الميدان السياسي، بطمأنتهم إلى أن في وسعهم الدخول في تشكيلات سياسيّة غير ممهورة بخاتم طائفتهم ولا خاضعة لقاعدة تشكيل طائفي أصلاً، من غير أن يستفيقوا يوماً ليجدوا أنفسهم ضحايا طغيان اجتمعت شروطه في غفلة منهم بين يدي طائفة غير طائفتهم أو حلف طائفي ليسوا طرفاً فيه. يتراءى لنا أن صيغة الانتخاب النسبي مُغنية عن طائفيّة النيابة مع ترك الاختيار ما بين قاعدة التصويت للائحة وقاعدة الصوت القابل التحويل لمرشّح وحيد لبحث لاحق، يستبقي للأقلّية الطائفيّة تأثيرها في ربح الرابحين وخسارة الخاسرين من الأكثريّة[٦]. هذه الصيغة تسوق، في العادة، إلى

---

٦. الخيارات القائمة في إطار الصيغة النسبيّة هي ما بين التصويت للائحة والتصويت لمرشّح فرد مع قابلية التحويل (تحويل الصوت إلى مرشّح آخر) والتصويت لمرشّح فرد من غير قابليّة التحويل (وتوصف هذه الصيغة بنصف النسبيّة). فإذا أخذ بصيغة اللائحة، نشأت خيارات ما بين الإلزام باللائحة وتجويز الشطب والتنويع من مرشّحي لائحتين أو أكثر، ثم ما بين ترقيم الأسماء المختارة بحسب التفضيل (وهذا يردّنا الى صيغة التصويت لفرد مع قابليّة التحويل). تلك خيارات تفصيليّة، على أهميّتها، تتخطّى تعيين مبدأ لإصلاح النظام الانتخابي (وهو همّنا هنا) وتدخل في دقائق قانون الانتخاب. وهذا ما لا نجد له مجالاً هنا ولا نرى لنفسنا أهليّة للخوض فيه. على أننا أردنا الإشارة إلى ضرورة الحفاظ على قاعدة متّبعة في النظام الحالي، وهي أن ينتخب ناخبون من كل الطوائف (الممثّلة في الدائرة) نوّاباً لكل من الطوائف (أي نوّاباً من طائفتهم ومن غيرها) لا أن يكون اختيار نوّاب الطائفة منوطاً عمليّاً أو قانونيّاً بناخبيها وحدهم. راجع، في شأن الخيارات المذكورة أعلاه.

Lijphart, Arend, *Democracies, Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-one Countries*, Yale University Pess, New Haven and London, 1984, PP. 151-154.

مواجهة بين لائحتين حزبيّتين أو ائتلافيّتين أو أكثر، وتفترض حجماً كبيراً نسبيّاً للدائرة الانتخابيّة، يصل، في بعض الحالات (ألمانيا، هولندا، إسرائيل)، إلى حدّ اعتماد البلاد كلّها دائرة وحيدة. وهو ما سنعود إليه فوراً.

حجم الدائرة: الركن الثاني

والذي أشرنا إليه من أن الصيغة النسبيّة تفرض الدائرة الكبيرة ينتهي إلى حصر الاختيار المطروح على النظام الانتخابي اللبناني، عند إصلاحه، ما بين الدائرة الوطنيّة الوحيدة وبين الدوائر القليلة الكبيرة. ويسَعُ عدد هذه الأخيرة أن يتراوح ما بين عدد أصابع اليد الواحدة (وهو عدد المحافظات في مرحلة ما قبل الحرب) وعدد أصابع اليدين. أي أننا نرى قسطاً راجحاً من الحصافة في الحلّ الذي استقرّ عليه «اتّفاق الطائف»، وهو اعتماد المحافظة دائرة انتخابيّة. ونرى أن تستقرّ اللامركزيّة الإداريّة التي أوصى بها الاتّفاق نفسه على تقسيم إداري مختصر، بحيث لا يجاوز عدد المحافظات الستّ أو السبع، فيبقى الجنوب في محافظتين أو يُعاد توحيده، ويبقى جبل لبنان في محافظة واحدة أو يُقسّم إلى اثنتين. ويستقيم أيضاً ان يُستبقى هذا التقسيم المختصر للانتخابات النيابيّة وحدها، ولو ارتؤي أن تعزيز اللامركزيّة الإداريّة يقتضي لحظَ مزيد من المحافظات. على أننا نميل إلى الاعتقاد أن البلاد لا تحتمل مزيداً من الأسوار والمعازل، لا الإداريّة ولا السياسيّة-الانتخابيّة. فإذا أخذ بهذا الرأي، نالت كل محافظة أقلّ بقليل أو أكثر بقليل من ٢٠ نائباً، تبعاً لحجمها وللعدد الذي يتقرّر لأعضاء المجلس (١٠٨؟ ١٢٨؟). وإذا قُسّم الجبل إلى محافظتين، امتصّ هذا التقسيم الزيادة في نوّاب ضاحيتي بيروت الجنوبيّة والشماليّة، وهي الزيادة التي يرجّح أن يقتضيها تسهيل اقتراع الناخبين في دوائر إقامتهم، على ما سبق. ذلك أن الضاحية الشماليّة يمكن أن تتبع الجبل الشمالي وتتبع الضاحية الجنوبيّة الجبل الجنوبي، فيكون قد استُبعد إنشاء دائرة ساحقة الثقل بالقياس إلى غيرها، سواء أكانت هذه الدائرة بيروت الكبرى موحّدة أم الجبل موحداً. ولا مسوّغ في ما نرى للتباكي، في هذه الحالة، على الجبل الموحّد، إذ الجبل «التاريخي» مُقسّم منذ أتبعت أقضية عدّة منه محافظة الشمال وأتبع أحد أقضيته أيضاً محافظة الجنوب وفصلت بلدات ونواح منه لتتبع محافظة البقاع.

مزايا ومشكلات

هذه الأحجام للدوائر وهذه الأعداد لنوّابها توافق، في ما نرى، صيغة الانتخاب النسبي. والصيغة المذكورة تحفظ على وجه الإجمال، في ما تحفظ، حصصاً للطوائف مناسبة تقريباً (وهذه مناسبة يجب التسليم بأنها لن تكون تامّة) لأحجام هذه الأخيرة. فالأقليات التي في كل من المحافظات أقلّيات كبيرة إجمالاً لا يسهل على أيّة لائحة تجاهلها والمخاطرة باعتصابها في صف اللائحة المنافسة، إذا وجدت أن تمثيلها كلّه في خطر. لن يبقى مسيحيّو الجنوب من غير تمثيل مناسب، وهم خُمس الناخبين (في المحافظتين) ولن يكون تمثيل سنّة البقاع وسنّة الجنوب وشيعة الجبل الجنوبي وسنّته في خطر. بل إن حسّ الأقلّية قد يميل بهؤلاء وأولئك إلى سلوك انتخابي يحكمهم تحكيماً يفوق حجمهم العددي في مصير المعركة. قد لا يفوز شيعة بلاد جبيل بمقعد، وهذا احتمال لا بدّ من تقبّله وما يشاكله. ولكن شيعة الجبل الشمالي قد يزداد وزنهم إذا انضمّ إليهم جانب من الشيعة الذين عاد عددهم يتنامى في الضواحي الشماليّة، إلخ.

في كل حال تفضي الصيغة النسبيّة (فضلاً عن التضحية بضمان تمثيل محدّد الحجم سلفاً للطوائف) إلى التضحية بضمان مثل هذا التمثيل للأقضية أيضاً. فالدائرة المناسبة لتطبيق الصيغة تطبيقاً حسناً يتعيّن عليها - في حدود تصوّرنا، على الأقلّ - أن تكون دائرة مكبّرة ترشيحاً واقتراعاً، لا دائرة مصغّرة عند الترشيح ومكبّرة عند الاقتراع. فلا يرشّح المرشّح نفسه عن القضاء ويقترع له ناخبو المحافظة، بل يرشّح نفسه عن المحافظة ويقترع له ناخبو هذه الأخيرة. ولا شكّ في أن هذه الضرورة تُضعف شيئاً ما تقاليد الربط ما بين مقعد بعينه وبلدة أو مدينة أو ناحية بعينها. لكن النسبيّة تكفل، ههنا أيضاً، أن لا يؤول الأمر إلى إخراج أقضية أو نواح كبيرة بتمامها أو مدن برمّتها من دائرة التمثيل أو من السباق إليه.

هذه الصيغة (النسبيّة) نفسها تفضي أيضاً إلى ترجيح الائتلاف الحزبي واللائحة المشكّلة من مرشّحيه وأحلافهم المستقلّين على الترشيح الفردي ذي القاعدة العائليّة، وهو الذي كانت تسعفه عندنا الدائرة الصغيرة وصيغة الأكثريّة المقترعة. وهذا أمر يجعل لزاماً على اللائحة منح مضمون سياسي رحب للائتلاف ولبرنامجه. فيتقلّص أثر العصبيّات الضيّقة وإن كان يبقى في وسع المستقلّين الأقوياء، مبدئياً، أن يفرضوا أنفسهم على لائحة يرجّحونها.

طبيعي أيضاً أن الانتهاء إلى مواجهة بين لائحتين في كل دائرة أمر مرجّح في إطار هذه الصيغة. لكن احتمال المواجهة بين لوائح ثلاث (بل أكثر) ليس بالاحتمال الضعيف. وما يرجّح معركة اللائحتين أن على كل لائحة أن تكون تامّة بقدر الإمكان، مراعية مختلف أنواع التقسيمات في الدائرة لتحصد عدداً من الأصوات يؤهّل بعضاً من مرشّحيها للفوز بموجب الصيغة النسبيّة. والمعلوم - بحسب قانون مشهور استخرجه الفرنسي موريس دوفرجيه(٧) - أن الصيغة النسبيّة تُشجّع تعدّد الأحزاب. على أن الدائرة الكبيرة تُلطّف شيئاً ما من هذا التعدّد، إذ تجعل من تشكيل اللائحة القادرة على المنافسة مهمّة ليست في طوق أي كان. هكذا يؤمّل الإفضاء إلى تعدّد يبقى دون حدّ التفتّت.

أفضليّة المحافظة

هذا وإذا كان في الصيغة النسبيّة حماية للأقلّيات، فإن استبعادنا اعتماد الدائرة الوطنيّة الوحيدة مبنيّ أوّلاً على وجود نوع من الشخصيّة السياسيّة لكلّ من المحافظات تجعل قواها الانتخابيّة الرئيسيّة خاصّة بها، محصورة، إلى حدّ، في نطاقها. فلا الأحزاب ولا الزعامات الكبيرة يتمتّع أي منها بقوّة انتخابيّة متّسقة التوزيع بين المحافظات، متمتّعة بموقع صدارة في أكثر من محافظة واحدة أو في أكثر من محافظتين على أبعد تقدير(٨). وتُسأل طائفيّة الأحزاب عن هذا الأمر وتُسأل عنه أصول الزعامات «التاريخيّة». على أن افتراض إفضاء الدائرة الوطنيّة الوحيدة، بسحر ساحر، إلى اصطفاف الناخبين والمرشّحين في أكثريّة وأقليّة سياسيّتين، تحملان برنامجين منسجمين، في الأقلّ، بل تنتهيان إلى التشكّل في حزبين اثنين أيضاً، إنما هو افتراض ضعيف وتحويل للنظام الانتخابي إلى سبب كلّي الفاعلية لتشكيل المجتمع السياسي، فيما هو أقرب - برغم فاعليته المرموقة - إلى أن يكون نتيجة لهذا التشكيل. عليه فإن الإبقاء على تعدّد الدوائر (وما يترجمه هذا الإبقاء من كسور واقعية في الطبقة السياسيّة) يُرجّح بقاء الأكثريّة النيابيّة المؤهّلة للحكم مفتوحة،

---

٧. مذكور في أ. ليبهارت، م م، ص ١٥٦ - ١٥٧.

٨. خرق حدّ المحافظتين في انتخابات ١٩٩٢ كل من حزب الله (٤ محافظات) والحزب السوري القومي الاجتماعي (٤ محافظات أيضاً). لكن المقاطعة والتهجير رازحان رزوحاً ثقيلاً جداً على هذه الحصيلة، في كل من محافظتي جبل لبنان وبيروت. هذا، ناهيك بعوامل وظروف أخرى.

مرهونة التشكّل بالمفاوضة بين الكتل والزعامات، بعيدة عن الظهور في صورة نهائيّة أو شبه نهائيّة مع نتائج الانتخابات. لا يفترض هذا التعدّد نفسه، إذن، وجود قوى سياسيّة تتّخذ البلاد كلّها نطاقاً لها وتخوض معاركها الانتخابيّة على هذا النطاق. لكن التعدّد إيّاه لا يعوق نشوء قوى من هذا القبيل. ولما كان المأثور أن الصيغة النسبيّة كثيراً ما تكون سبباً في ضعف سلطة الحكومات لكونها لا تنتج أكثريّة مُستقرّة وتُعزّز التعدّديّة الحزبيّة(٩)، فإنه يُرجّح، إذا اعتُمد النظام الانتخابي المقترح ها هنا في لبنان، أن لا يسع الحكومات الرسوّ على أكثريّات مستقرّة. لكن الإبقاء على تعدّد الدوائر يسعف - على ما سبق بيانه - في إبقاء الأكثريّة الموالية قابلة التعزيز وفي منع المعارضة أيضاً من الاطمئنان إلى صورة ثابتة لنفسها.

مأخذ آخر كان دارسو الانتخابات النيابيّة ومجالس النوّاب يأخذونه على الدائرة الكبيرة وهو أنها تنعش الزعامات التقليديّة الكبيرة (الموسوم بعضها بالإقطاعيّة). هذا احتمال أثبتت انتخابات ١٩٩٢ النيابيّة، على علاّتها، أنه بات ضعيفاً وإن بقيت له بعض الحيثيّات. فإن أسر الزعامة ظهرت، في المعركة الأخيرة، بمظهر التبعيّة أو الضعف حيال زعامات الحرب وأحزابها، وبخاصّة ما كان حاظياً من هذه الأخيرة بمقاليد الترهيب والترغيب الداخليّين وبالبركة الإقليميّة المناسبة(١٠). الحقّ، إذن، أن المأخذ القيّم على الدائرة الكبيرة يتعلّق بالأحزاب. إذ هل يُعدّ إصلاحاً أن تتصدّر التمثيل النيابي قوى تحمل إرث ما تلاطم في الحرب من عصبيّات دمويّة وتحلّل من

---

٩ . لا يسلّم ليبهارت بهذا الرأي الشائع ويبرز - في مقالة أطلقت مناظرة مهمّة - تفوّق سياسات الدول التي تعتمد التمثيل النسبي في مجالات مختلفة. راجع: Lijphart, Arend, "Constitutional Choices for New Democracies", *Journal of Democracy*, vol. 2, n° 1, Winter 1991.

وهو يوصي الديمقراطيّات النامية، المتعدّدة الإتنيّات، باعتماد هذه الصيغة، وقد نشرت المجلّة نفسها ردّين على هذه المقالة:

- Lardeyret, Guy, "The Problem with PR"
- Quade, Quentin, "Proportional Representation PR and Democratic Statecraft"

وردّ ليبهارت على المقالتين بمقالة عنوانها: .Lijphart, Arend, "Double Cheking the Evidence"

وهذه المقالات الثلاث منشورة جميعاً في: .*Journal of Democracy*, vol. 2, n° 3 Summer 1991

١٠ . جعل ملحم شاوول عبارة «العائلات المرهقة» عنواناً لمقالته في انتخابات البقاع ١٩٩٢، في: المركز اللبناني للدراسات، **الانتخابات الأولى**...، م م، ص ١٦٧ - ٢٤٣، وكرّسنا في الكتاب نفسه، ص٣٥٧ - ٤١٦، مقالة لانتخابات «الجنوب: المسرح والرواية»، أبرزنا فيها سوء حالة العائلات السياسيّة الجنوبيّة في الحرب وبعدها. راجع، بخاصّة، ص ٣٦٢ - ٣٦٨. [أنظر أعلاه، الفصل السابق من هذا القسم.]

القيم الجامعة وأساليب حضيضيّة في السلوك السياسي وغير السياسي وتبعيّة فاقعة لما تعاقب على البلاد من هيمنات الخارج؟ هذا سؤال يتجاوز نطاق الحديث في الإصلاح الانتخابي. وجوابه الأوّلي أنه لا بدّ من التعويل على خريطة القوى القائمة (التي جاءت بها الحرب وغيرها) عند البحث في نظام تمثيل سياسي للمجتمع الذي نتناول ولكل مجتمع آخر. علي أن شأن التمثيل النسبي أن لا يمكّن صفّاً بعينه من القوى من الرزوح بثقل مُفرط على الندوة النيابيّة. وهو قد لا يُسهّل ظهور ملامح سياسيّة قاطعة الوضوح لأكثريّة نيابيّة ولمعارضة نيابيّة، لكنه لا يُسهّل أيضاً وضع يد من الخارج على مجلس النوّاب. إن لم يكن لشيء فلوجود سائر القوى ذات الأهميّة في البلاد على مقاعد المجلس المذكور.

أحكام أخرى...

إلى هنا نكون قد أحطنا، ما وسعتنا الإحاطة، بالمفاعيل التي نرجّح ترتّبها على ائتلاف ركنين من أركان النظام الانتخابي الذي نراه موافقاً لتكوين المجتمع اللبناني في الطور الذي وصل إليه هذا المجتمع بعد محنة الحرب الأخيرة. والركنان المذكوران هما صيغة التمثيل النسبي والدوائر المتعدّدة الكبيرة. والحال أن هذين الركنين هما جلّ ما كان متعيّناً علينا وصفه ههنا. وأما باقي الأركان، فهي تتبع هذين على أهميّتها. وهي، فوق ذلك، ذات محتوى فنّي يقتضي أن يتوافر على الإحاطة به وتقليب احتمالاته «فنّيون» و«سياسيّون». من ذلك موضوع المقاعد الاحتياطية التي تُعدّ لتعويض هذا الحزب أو ذاك الائتلاف إذا جاءت حصّته من المقاعد (بحكم توزيع المقاعد النسبي في دوائر عدّة) أدنى من نسبة المقترعين له في النطاق الوطني[١١]. ومن ذلك فرض «عتبة انتخابيّة» لا بدّ أن يتخطّاها الطرف المرشّح (واحد في المئة في إسرائيل، مثلاً) حتى يستحقّ الدخول في نادي الأطراف البرلمانيّة التي توزَّع بينها المقاعد بحسب الصيغة النسبيّة[١٢]. ومن ذلك أيضاً (وهذا أمر أهمّ بكثير من سابقيه) النموذج المختار لورقة الاقتراع. فإن ثمّة، من بين أنظمة الاقتراع النسبيّة، مَن يفرض الاقتراع باللائحة التامّة، أي من غير شطب ولا تدخّل من جهة المقترع في ترتيب

---

١١. Lijphart, A., *Democracies... op. cit.*, p. 155.

١٢. ليبهارت، م م، ص ١٥٥-١٥٦.

الأسماء (أو ترقيمها) بحسب سلّم للأفضليّات يناسب رأيه وموقفه. هذا فيما تسمح أنظمة أخرى بالشطب والتخيّر من لائحتين أو أكثر وبترتيب الأسماء بحسب أفضليّات يقرّرها الناخبون[١٣]. يعتمد كل نظام أيضاً قاعدة رياضية بعينها لضبط العلاقة بين نسبة الأصوات المتحصّلة لكلّ طرف وعدد المقاعد المستحقّ له وأشهرها قاعدة دوندت (D'Hondt) وقاعدة سانت لاغي (Saint Lague) وقاعدة «البواقي الكبرى»، وهاتان الأخيرتان تُعتبران أقرب إلى رعاية مصالح الأحزاب الصغيرة[١٤]. أخيراً، يجوز اعتماد صيغة تبيح تحويل الأصوات الفائضة عن حاجة المرشّحين للفوز إلى مرشّح آخر من اللائحة نفسها أو صيغة تمنع هذا التحويل[١٥]... تلك احتمالات يمكن عند الرسوّ على مبدإ نسبيّة التمثيل أن يختار المشترع اللبناني من بينها ما يوافق غاياته التي نفترض أن حماية التعدّد السياسي وحقّ الأقليّات في التمثيل، ومن ثم حماية الحرّيات على اختلافها، تحتلّ بينها مكانة سامية. وإذا كان بعض هذه الخيارات (الخيار ما بين القواعد الرياضيّة الثلاث، مثلاً) محدود التأثير فإن لبعضها الآخر (إباحة الشطب والتوزيع في الاقتراع أو منعهما، مثلاً) تأثيراً عميقاً في تقرير المسافة ما بين النظام الانتخابي المختار والهموم الملازمة لمخيّلة الإصلاح الانتخابي في لبنان.

مفاعيل اجتماعية

هل تكون لنظام التمثيل النسبي، إذا اعتُمد في لبنان، مترتّبات اجتماعية-سياسيّة، أم أن مفاعيله تظهر في النطاق السياسي حصراً؟ في الواقع أن هذا النظام الذي رمى في الأصل إلى حماية القوى الأقلّية، على اختلافها، من العزل السياسي وإلى منح كل قوّة سياسيّة تمثيلاً موافقاً لوزنها في الهيئة الناخبة يوفّر، في منتهى أمره، نوعاً من الحماية لا للقوى السياسية المعرّضة للاستضعاف وحسب، بل أيضاً للفئات الاجتماعيّة المختلفة التي تمثّلها القوى المذكورة إلى هذا الحدّ أو ذاك. وهي فئات قد يصحّ وصفها، إجمالاً، بـ«المستضعفة»، إذا فُهم هذا النعت بمعناه الأعمّ لا بالمعنى

---

١٣. م م، ص ١٥٦، وراجع هنا الحاشية ٦.
١٤. م م، ص ١٥٣.
١٥. راجع هنا الحاشية ٦.

الذي جعله له إسلاميّو اليوم، حصراً. ذلك أن سائر «الضعفاء اجتماعيّاً» هم أيضاً «ضعفاء انتخابياً»، لضآلة ما يملكون من فرص التنظيم الذاتي ووسائل التحكّم بالتيارات المعتملة في الكتلة الناخبة وفرض مصالحهم على منطق العمل والتمثيل السياسيّين. يستوي في ذلك النساء والفقراء وأهل الهوامش على اختلاف أنواعهم. هؤلاء جميعاً لا يسع التمثيل النسبي أن يمدّهم بقوّة سحريّة تنتشلهم بغتة من حيث هم، متجاوزة بهم كلّ ما أنشأه النظام الاجتماعي من سدود للحيلولة دون اجتياحهم ساحة السياسة. ولكن التمثيل المذكور يؤول إلى شيء من التحسين لما تحظى به مصالحهم من تمثيل سياسي، وهو ما يلاحظ ليبهارت حصوله في جملة من الدول تأخذ بهذا النظام[١٦]. معنى هذا أنّ أفضليّة التمثيل النسبي لن تنحصر – وإن كانت ستتمثّل بادئ بدء – في حماية الأقليّات الطائفية من العزل. بل إنها تتمثّل في مفعول أعمّ نطاقاً وهو تحسين فرص القوى الاجتماعيّة المبعَدة عن الساحة العامّة أو المنبوذة إلى هوامشها في تمثيل نفسها وفي جعل مطالبها همّاً سياسياً دائماً من هموم الدولة. من هذه الجهة، يؤمل أن يجري التمثيل النسبي – مع إلغاء طائفيّة النيابة – مجرى تخيير الناخب بين دائرتي أصله ومقامه (وهو ما كرّسنا له قسماً من هذا البحث) فيعزّز نزوع المواطنين إلى الانكفاء «السياسي» عن جماعاتهم الطبيعيّة أو التقليديّة وإلى اعتماد تجانس المواقع الاجتماعية والمصالح الفرديّة أساساً مفضّلاً للاعتصاب.

الطائفيّة، السلام، الاستقلال

ما الذي يدفعنا، من بعد، إلى الأخذ بـ «إلغاء طائفيّة النيابة»؟ يتّصل السؤال بلبّ الدعوة إلى إلغاء الطائفيّة السياسيّة، وليس هذا مجال الإجابة المعلّلة عنه. تكفي الإشارة هنا – فضلاً عمّا أظهرته الطوائف من عجز عن التكيّف (على خلاف ما هو شائع) بأي تغيير ذي شأن في المجتمع ومن إيثار للعنف – إلى الرهن المتواتر، باسم الطائفة: من رهن الأفراد بـ «الحُماة» من قادة الطائفة والأوصياء عليها، إلى رهن الدولة بقوّة تحكيم بين الطوائف تعود خارجيّة حالما يمسي في يد الطوائف أن تأبى الخضوع لسلطان إحداها، فإلى رهن البلاد أخيراً لإرادة حام أو حُماة للطوائف أو

---

١٦. راجع هنا الحاشية ٩.

للميزان بينها، يُمسك (أو يُمسكون) من الخارج في ما يُمسك (أو يمسكون) بمقاليد السلام الأهلي، عطفاً على الإمساك بمقاليد السياستين الداخليّة والخارجيّة. وقد تفيد الإشارة أيضاً إلى ما ظهر من انحطاط فظيع للادارات الطائفيّة حيث تسلّمت كل طائفة، في أثناء الحرب، رقاب بنيها، فلم تكن أرأف بهم ممّن زعمت حمايتهم منهم وأثخنت في صفّها، حيث استطاعت، إثخانها في صفّ الخصم الطائفي وفي المدينة وفي الدولة. لذا لا يجدي شيئاً - في ما نرى - أن يُدارى بالإنكار إفلاس الصيغة الطائفيّة وعجزها عن النهوض بالبلاد من حيث هي وتمكينها من العودة إلى سياسة لأمورها تتحصّل من إرادات أهلها وتقديرهم لممكنات أوضاعهم. ولا يجدي أن يُدارى بالإنكار، أيضاً، أن الطوائف بقياداتها الطائفيّة لا تزال ماضية، بعد الحرب، في الانعزال بعضها عن بعض على كل صعيد، من التعليم والاستشفاء إلى التجارة والسياسة، وأن هذه الواجهة، أيّاً تكن القدرة اللبنانيّة على المداهنة والتظاهر بخلاف الواقع، لا تثمر تثبيتاً للسلام في نسيج المجتمع ولا دولة مستقلّة.

المعلوم لا المجهول

برغم ذلك، لا نرى «إلغاء الطائفيّة السياسيّة»، الذي نصّ عليه «اتّفاق الطائف» ثم دستوره، قراراً يتّخذ وينفّذ في يوم بعينه. بل ننطلق من أن مغادرة الطائفيّة أمر لم يُسأل اللبنانيّون مواقفهم منه إلى اليوم، وأن لا غنى عن طرح هذا السؤال عليهم بصيغة ما. وننطلق أيضاً من أن حقّ اللبنانيين أن يُقترح عليهم مغادرة الطائفيّة طوعاً والابتعاد عنها بالقدر الذي يطيقونه. لا يغيب عنّا أن اقتراحنا التمثيل النسبي، بعد إلغاء طائفيّة النيابة، قد يوحي، بالصيغة التي وضعناه فيها، بأننا إنما نوصي بالخروج من الطائفيّة المعلنة إلى أخرى مستترة. والصواب أن ما نرمي إليه هو إقامة البرهان على وجود نظام غير طائفي لا ينتهي إلى سحق الأقليّات الطائفية ولا إلى إرساء طغيان طائفي جديد، سافر أو مقنّع. فإذا تماسك هذا البرهان، وجد اللبنانيّون - في ما نرى - حوافز إلى الدخول، وهم مطمئنّون، في تشكيلات سياسيّة غير طائفيّة وتراخت الضغوط التي كانت، وما تزال، تحدّ من حظوة «اللاطائفي» في السياسة وفي غيرها سواء بسواء.

هذا الذي نقدّمه ليس، بالتالي، طائفيّة مقنّعة. وإنما هو، بما انطوى عليه من أسباب التخيير والأمان، باب مفتوح أمام اللبنانيّين يفترض أن يخفّف النظر في ما

دونه وفي ما بعده من خشية اللبنانيّين أن تنهار طوائفهم خلفهم إذا هم ولجوه، وأن يتسلّمهم المجهول. وإذا كانت «عراقة» اللبنانيّين في الطائفيّة تملي عليهم مزيداً من التحوّط، فإن وثيقة الطائف نصّت على ضمانة غير خالية من الحصافة تتمثّل في إنشاء مجلس للشيوخ على القاعدة الطائفيّة. بل إننا نرى أنه يمكن الذهاب إلى أبعد من هذا والبحث في تدريج زمني مناسب لإلغاء الطائفيّات المختلفة: طائفيّة الرئاسات، طائفيّة الوزارة، طائفيّة النيابة، طائفيّة الإدارة. هذا مع العلم بأن الأهمّية الكبرى التي للنيابة في تشكيل المجتمع السياسي اللبناني - وقد كرّسنا لإظهارها جانباً من هذا البحث - تجعل من إلغاء طائفيّة النيابة أهمّ حلقات السلسلة على الإطلاق(١٧).

شرطان: الوفاق والحرّية

مهما يكن من أمر، لا تستقيم وجهة الإصلاح هذه - وهي قائمة على التخيير - إذا

---

١٧ . تلتقي وجهة نظرنا هذه قليلاً أو كثيراً وتُخالف قليلاً أو كثيراً مقترحات قديمة وجديدة عرضها آخرون. ذلك أن الجدل اللبناني في موضوع الإصلاح الانتخابي جدل قديم. وقد أجمل أنطوان مسرّة ما صدر من أعمال متّصلة بهذا الموضوع قبل الحرب الأخيرة في مقالتين:

– Messarra, A., «Les Propositions de Réforme de la Loi électorale, 1963-1968. Essai de Synthèse», *Revue libanaise des Sciences politiques*, nº 1, janvier-juin 1970.

– Messarra, A., «Les Propositions de Réforme de la Loi électorale, 1969-1973. Bibliographie et Essai de Synthèse».

- مجلة **الحياة النيابيّة**، م م، ١٩٧٣.

وأما الأعمال الحديثة العهد فنذكر منها:

- أبي صعب، فارس، «قانون الانتخاب النيابي بين الطائفيّة والديمقراطيّة»، **السفير**، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١ حزيران ١٩٩٢.

- سرحال، أحمد، «قانون الانتخاب اللبناني، مقارنات بين الماضي والحاضر»، **السفير**، ٢٨ تموز ١٩٩٢.

- سلام، مالك، «تعديل قانون الانتخاب وإلغاء الطائفيّة السياسيّة وضمان حقوق الطوائف والأحزاب»، **الحياة**، ٢٧ أيار ١٩٩٢.

- منسّى، بشارة، «هل من نظام انتخابي أمثل للبنان؟»، **النهار**، ٥ و٦ حزيران ١٩٩٢.

- منسّى، بشارة، «الانتخابات النيابية في لبنان ودورها في تجاوز الطائفيّة»، **النهار**، ٢٨ و٢٩ نيسان ١٩٩٤.

- نعمان، عصام، «الانتخابات النيابية والوحدة الوطنيّة»، **النهار**، ٢٠ و٢١ أيار ١٩٩٥.

وهذا غيض من فيض... غنيّ عن البيان، أخيراً، أن قيمة معالجة من النوع الذي اقترحناه هنا لا تكون في مجرّد موافقتها مُثلاً وقيماً - أيّاً كانت - يميل إليها صاحب الاقتراح شخصيّاً، وإنما تكون في تلبيتها طلباً اجتماعيّاً قائماً بالفعل، ومناسبتَها، بالتالي، طاقة المجتمع وأعمّ مصالحه.

لم يكن اللبنانيّون في الخيار من أمر اعتمادها وتطبيقها أو ردّها والركون إلى غيرها. أي أن هذا إصلاح لا معنى له إن لم يتوافق عليه اللبنانيّون وهم مالكون قرارهم. لا معنى، إذاً، لأن يُعهد بتوجيه البلاد نحو إلغاء الطائفيّة (والطائفيّة نظام المجتمع اللبناني بأسره) إلى مجلس نيابي ناقص التمثيل، جاءت به انتخابات معلومة الحسب والنسب. وإنما أقلّ ما يفترض في شأن له هذه الخطورة أن يباشره مجلس للنوّاب تأتي به انتخابات حرّة ولا تتناوش تمثيله المطاعن التي نعلم وتنهض بمسؤوليّتها فيه (أي في الشأن الذي نعالج) سلطة تنفيذيّة مالكة زمام الأمر : أمرها وأمر البلاد. فلن يكون إلاّ سخفاً القول إن الطائفيّة السياسيّة قد ألغيت إذا جاء إلغاؤها على غرار إجراء الانتخابات الماضية، أي عنوة وقهراً. ولن ينفع في حجب العنوة والقهر هتاف تأييد لا يخرج - على كثرته - من حناجر مطلقيه.

III

ما ورائيّات الإعمار

III - 1

بين أرخبيل الأحياء والمجال العمومي وسط بيروت الجديد بأقلام نقّاده(*)

لم تغفل الكتب الأربعة[1] التي نتناول ههنا عن مكانة الجدل المتمادي الذي شكّلت - أي الكتب - مراحل رئيسة في سيرورته. فأشار عاصم سلام إلى حماوة في الجدل المذكور لم يحظ بمثلها «أي مشروع تنظيمي آخر في تاريخ لبنان من قبل». ونسب الأمر إلى «موقع المشروع» موضوع الجدل «وحجمه وطريقة تنفيذه» مبرزاً تعدّيها مسألة التنظيم وإصابتها «مصالح فئة كبرى من المواطنين» يمتد أثرها إلى «جميع

* نشرت في مجلة **المرقب** (وهي مجلة غير دورية تصدر عن «مرقب العيش المشترك» الذي يشرف عليه المؤلف في مركز الدراسات المسيحية الإسلامية بجامعة البلمند) ع ١، خريف ١٩٩٧.

١. نعرض، في الصفحات التالية، لكتب أربعة صدرت في بيروت تحت عنوان مشترك هو **الإعمار والمصلحة العامّة**، وهي لأربعة مؤلّفين، جعل كلّ منهم لكتابه عنواناً خاصّاً به تحت العنوان العام. وذلك على النحو الآتي:

سلام، عاصم، **في العمارة والمدينة**، ١٩٩٥.

بيهم، نبيل، **في الاجتماع والثقافة**: معنى المدينة سكّانها، ١٩٩٥.

قرم، جورج، **في اقتصاد ما - بعد - الحرب وسياسته**، ١٩٩٦.

تابت، جاد، **في التراث والحداثة**: مدينة الحرب وذاكرة المستقبل، ١٩٩٦.

وقد صدرت الكتب المذكورة جميعاً عن دار الجديد، بمشاركة من مؤسّسة الأبحاث المدينيّة ومؤسّسة فورد. ويجمع بينها تناولها النقدي لمشروع الإعمار الجاري في وسط بيروت فضلاً عن شؤون أخرى متّصلة بهذا الموضوع من قريب أو من بعيد، على ما يتّضح لاحقاً. هذا ونشير، في الحواشي التالية، إلى كلّ من هذه الكتب بالحرف الأوّل من اسم المؤلّف: س (لسلام)، ب (لبيهم)، ق (لقرم)، ت (لتابت). ويشير العدد الذي يلي الحرف إلى رقم الصفحة.

القطاعات الإنتاجيّة والمهنيّة والثقافيّة والفكريّة في الوطن»[٢]. ورأى جاد تابت أن هذا الجدل نفسه كان إشارة أولى إلى استعادة الحياة الفكريّة [حركتها] بعد الحرب». وشدّد، في ما يتعدى اتساع المصالح والآثار، على شمول الجدل نفسه. فرأى أنّه تخطى المشكلة الهندسيّة إلى العلاقة بالتراث والحداثة وإلى دور الذاكرة في صوغ أي مشروع ينتهي إلى تحديد هويّة المدينة. هذا في شأن الهويّة. وأما في شأن الأدوار والوظائف فسجّل تابت ظهور التساؤلات حول العلاقة ما بين وسط العاصمة وسائر نواحيها وحول دورها الجديد في بيئة التحوّلات الإقليميّة الجارية وحول موقع الدولة والمؤسّسات المختلفة من عمليّة الاعمار[٣]. وكان سلام قد جعل من موقع الدولة هذا - أو بالأحرى من سلب هذا الموقع حقوقه القياديّة والماديّة - سبباً أول لنشوء المعارضة التي جابهت المشروع المعدّ لإعمار الوسط أصلاً[٤]. وهذا - أي مصادرة موقع الدولة - أمر سنرى أن المؤلّفين - وبخاصة سلام وجورج قرم وبيهم (على إلحاح زائد من جانب الأول) - يولونه مكان الصدارة بين بواعث معارضتهم المشروع، إذ يرون فيه المدخل إلى التفريط بالمصلحة العامّة (أي، إلى محاصرة المجال العام كلّه مساحة ووظائف وهويّة عمارة وتنظيم) وإلى سلب الموارد العامّة بكيفيّات مختلفة وإلى وضع اليد الاحتكاريّة، من بعد، على الحقوق الخاصة أيضاً.

يلتقي سلام وقرم وبيهم أيضاً على تسجيل التباين في أسلوب الجدل ومحتواه ووسائله ما بين معارضي المشروع وأصحابه المنافحين عنه. ففيما استجابت أصوات المعارضة، حين ارتفعت، لهموم عامة - هي تلك التي أحصاها تابت وسلام، وقد أشرنا إليها، وأضاف إليها قرم همّ المواطن الأعمّ، إذ له الحقّ في انتقاد قرارات لم تحترم المبادئ الدستورية ولا أصول المشاركة في توجيه القرار من جانب ذوي الصفة وأصحاب المصلحة[٥] - كان أهل المشروع وأنصاره يهيمون في واد آخر. فهم صدروا في إدارة العمليّة كلها عن «عقليّة انقلابيّة» تأبى المناقشة[٦]. فقاطعوا مناسبات لمقارعة الرأي بالرأي[٧]. واعتمدوا العجلة وتجاوز أصول المداولة وفرضوها، عند كلّ مرحلة

٢. س ١٧٣
٣. ت ٢٠
٤. س ١٢١-١٢٢
٥. ق ٩
٦. ب ٥٩
٧. س ١٧٠

من مراحل الاقرار، على سلطات الدولة ومراجعها[٨]. وهم استعاضوا عن المحاجّة القويمة بالدعاوة الضخمة. فطمسوا الحقائق أو شوّهوها وأحلّوا محلّها مسرحاً لاستعراض صور ومجسّمات لا يلزمهم شيء بنقلها من عالم الخيال إلى عالم الواقع[٩]. وهم اجترحوا – على قول قرم – «وطنيّة إعماريّة» مؤداها الإيحاء بأن كل ناقد غايته الإبقاء على الخراب في العاصمة والبلاد[١٠]. وهم طابقوا، حين تسلّموا سلطة الدولة، ما بين «السياسة الانمائيّة المعتمدة» و«الاجواء الدوليّة» فجعلوا من هذه أساساً لاصرارهم على تلك[١١]. هذا فيما «الوطنيّة» و«الأجواء» المذكورة ستاران للصفقات العقاريّة والمطامح الخاصة. وهم بلغوا بالمشاريع أحجاماً عملاقة أرهبت النقاد وجعلتهم يبدون متخلفين عن منطق المرحلة[١٢]. فتأتى لهم من هذا ومن أثر المال المباشر أيضاً على العقول «ضغط كبير» على «الأقلام الحرّة». فنشأت ما بين المال والأقلام – أي ما بين الوسائل في جهتي الجدل – حال من اللاتكافؤ يراها بيهم حاملة على التردّد في خوض غمار المناقشة[١٣].

تلك هي الصورة العامة للعلاقة ما بين كفتي الميزان في هذه المواجهة، على حد وصف المؤلّفين. غير أن هؤلاء كانوا مع ذلك أكثر النقاد مواظبة على إعمال مباضعهم في المشروع وهو ماض في سبيله إلى الاعتماد ومباشرة التنفيذ. ووصل بعضهم – سلام وبيهم، على الأخص، – من النقد المتواتر إلى الحملة المنظّمة. وهذا ظاهر في ما يسم اثنين أو ثلاثة من الكتب التي بين يدينا من تكرار للمواقف والمدارات بين مقالة ومقالة.

تجمع هذه الكتب ما بين التشابه الكبير في الموضوع وفي التوجّه وبين قدر من التنوّع في المقاربات وفي مصادر المصطلح وحقول الاهتمام. فهي كلّها مجاميع مقالات[١٤]

٨. س ٢٠٤-٢٠٦
٩. ق ١١٥
١٠. ق ٨
١١. ق ٨٦
١٢. ق ٩٩-١٠٠
١٣. ب ٦٣
١٤. تضمّ هذه المجاميع مساهمات المؤلفين في نقد المشروع الذي اعتمد لإعمار وسط العاصمة مجدّداً، وشركة سوليدير إنشاء ومسلكاً ورفيق الحريري دوراً سابقاً ولاحقاً. وهي توضح عناد ثلاثة من المؤلفين (هم سلام وبيهم وقرم) في القيام بهذه الحملة والمواظبة عليها. فإن المقالات مستعاد بعضها من الصحف ومشار إلى تواريخها المتقاربة أو هي مستردة من كتب أخرى وندوات أشرف بيهم بخاصة على
←

واكب معظمها ولادة مشروع سوليدير في هذه السنوات الأخيرة ثم استتباب الأمر لهذه الشركة وما صحب ذلك من عمل تشريعي ومن مشروعات ومخططات ومجسّمات داخلت هذا كلّه ووفّرت له المسوّغ إذ أظهرته بمظهر الخطة التامة، يجري التمهيد لانفاذها توصلاً، بعد سنين، إلى برّ الاعمار الجديد. على أن عاصم سلام يجمع إلى نصوصه الحديثة العهد محاضرات ثلاثاً ترقى تباعاً إلى الخمسينات والستينات والسبعينات[١٥] حاملة ما انقطع وما استمر من هموم تلك الأيام. ويجعل جاد تابت بين نصوصه (وهي قليلة العدد، يتصف بعضها بالإسهاب) نصّين وضعا في أواسط الثمانينات، مركّزين على بيروت المقاومة وعلى بيروت الحرب في إبان الاجتياح الاسرائيلي ثم في غدواته[١٦]. وفيما يرتضي نبيل بيهم شيئاً من الاستغراق في مشكلات الإعمار البيروتي تقطعه إطلالات محدودة على المجال اللبناني العام، يؤثر جورج قرم أن يتدرّج بمقالاته من النطاق الإقليمي إلى النطاق اللبناني فإلى البيروتي موزّعاً بين أحناء كتابه نظرات في

العديد منها. ونجد إشارات ببليوغرافية ذات فائدة في هامش ق ١٧٢ و١٧٣ وفي ب ٦٤ وفي مطالع المقالات أو أواخرها. ويشير تابت إلى مصادر مقالاته في مقدمة كتابه: ت ١٢-١٣. ولا تستغرق المؤلفات التي نتناول جملة «الحملة»، بطبيعة الحال، ولا تأتي على مادة المناظرة كلها، من جهتيها أو من جهاتها المختلفة. فان ما سبقها من كتب وندوات احتوى نصوصاً لمؤلفين آخرين. وأما مادة «المناظرة» كلها فيصعب حصرها. وبين يدينا منها بضعة كتب أخرى وما يزيد عن مئة مقالة. على أن المؤلفات الأربعة التي نعرض تنطوي على لباب «الحملة» وعلى جهد قادتها الفعليين من بين ذوي الاختصاص. ونشير في الحواشي التالية إلى أن كتاب تابت يفيض عن معنى «الحملة»، وإلى أنّ في كتاب سلام ثلاث محاضرات أقدم عهداً من هذه وإلى مقالات في كتاب قرم تتجاوز المسألة الاعماريّة وترسم لها إطاراً خارجياً. ونشير هنا، استكمالاً، إلى أن المقالة الأخيرة من هذا الكتاب الأخير مكرّسة للعلاقات اللبنانيّة - السوريّة.

١٥. تتناول أولاها «فن العمارة في لبنان» وقد ألقيت في الندوة اللبنانيّة سنة ١٩٥٧، والثانية «التعبير والممارسة المعماريين في الشرق والغرب (القرن العشرون)» وقد ألقيت (بالانكليزيّة) في ندوة لاتحاد المعماريين الدولي سنة ١٩٦٦، والثالثة «مشكلات التنظيم المدني في بيروت وضواحيها» وقد ألقيت (بالانكليزية أيضاً) في ندوة بنادي خريجي الجامعة الأميركيّة في بيروت سنة ١٩٧٢. وفي هذه المحاضرة الأخيرة عرض تقويمي لجهد التخطيط في بيروت المعاصرة الا انّه خال من الهموم التي طغت على نصوص ما بعد الحرب وهي هموم «التلاقي» و«الاندماج» و«وحدة المدينة». فيبدو وكأن هذه الهموم لم تكن ماثلة في دائرة الانتباه قبل الحرب بثلاث سنوات لا غير.

١٦. هما المقالتان الأوليان من الكتاب. والثالثة وعنوانها «دمشق، بيروت... نظرات متقاطعة» تتخطى، على حداثة عهدها، نطاق المعركة المتصلة بالمشروع المعد لوسط بيروت. وتستغرق هذه المقالات الثلاث والصفحات المكرّسة في آخر الكتاب للمعمار العراقي رفعة الجادرجي ما يساوي نصف الكتاب. غير أن هذا التوسيع لنطاق التناول ليس مأخذاً نأخذه على المؤلف. وانما نسجّل مدى لزوم كل من الكتب الأربعة لمدار المناقشة الرئيس.

«اقتصاد ما بعد الحرب وسياسته» تغادر المسألة الاعماريّة تكراراً لترسم لها إطار معالجتها العام[١٧]. إلى هذا يركّز بيهم جل اهتمامه على الدلالات المتصلة بكل من خيارات إعادة الإعمار المطروحة، في مجال الاجتماع البيروتي وعلاقاته الجارية والمحتملة، بينما يعرض عاصم سلام شريطاً لمشاريع أقرّت وأخرى لم تقرّ، لخطط نفّذت وأخرى تعطّل تنفيذها أو انحرف في مجال تنظيم بيروت المدني. وهو شريط يغلب عليه الطابع القانوني - التنظيمي وإن واكبته لمحات معماريّة وأخرى اجتماعيّة - سياسيّة. هذا بينما يكتب جاد تابت تاريخاً رفيع السمت لعمران بيروت المعاصر يعرّج في ثناياه على الخطط والمشروعات نفسها، ولكنه يدرجها في رؤية رمزيّة - بل شعريّة في كثير من الأحيان - لدلالات الساحات والمسالك، من قديم ومحدث، ولنسيج العلاقات بينها ولشبكة الصلات بين طرز العمارة المتجاورة أو المتعاقبة وما شهدت عليه أدوار المدينة وأحوال أهليها المتغيرة من تحولات تاريخيّة. هكذا يخرج كتاب تابت - لجهة «النوع» - خروجاً بيّنا من الكوكبة الرباعيّة ويغادر إلزامات الحملة المباشرة على مشروع سوليدير ومطامح رفيق الحريري ومحيطه، ليدور في فلك أبعد آفاقاً. على أنه يستوي، على رغم هذا البعد أو بسببه، في صدارة الحملة نفسها وتغدو جولته أشدّ جولاتها مضاء وأقربها إلى النفاذ (وإن يكن رمزياً) من جدار «المشروع» عينه.

الباب الضيّق

لعلّنا لا نضلّ السبيل، من بعد، إذا اخترنا، للدخول في مدار هذه الكتب، باباً يبدو على شيء من الضيق، أوّل وهلة، وهو باب الشهابية. فهذه تحظى بإشارات وأحكام مختلفة الصعيد والوجهة ولكنها متحدة الدلالات في ثلاثة من الكتب الأربعة. فلا يهمل حديثها إلا بيهم، وهو أصغر الجميع سنّاً وأكثرهم ملازمة لهموم الحاضر وماضي الحرب القريب. وأما أوفر مؤلّفينا حنيناً إلى النموذج الشهابي وتأسّفاً لأفوله فهو قرم. فنراه يشير إلى «الرؤية التنمويّة الصالحة» ثمّ إلى «الرؤية الإنمائية الشاملة» التي يسجّل تلاشيها بعد شهاب ويجد حريّاً بإعادة الإعمار الجارية اليوم أن تدخل في مثلها[١٨]. وهو يحصي للشهابيّة سمات مختلفة يراها ضماناً لهذين

١٧ . را. بخاصة النصوص الأربعة الأولى التي تلي المقدمة والنص الأخير الذي سبقت الإشارة اليه.
١٨ . ق٥٢ و٢٢٧

«الصلاح» و«الشمول»، إذ هي تنتظم في «عقيدة تنمويّة»[١٩]. تلك هي الدعوة إلى تعزيز دور الدولة في الإنماء وتوسيع القطاع العام وإلى الحماية الاجتماعيّة وتحسين توزيع الدخل بتوسّط السياسة الضريبيّة. يؤول هذا «إلى إدخال كلّ الفئات الاجتماعية وكلّ المناطق اللبنانيّة في دورة النمو الاقتصادي» وإلى القضاء، من ثمّ، على «أشكال التذمّر الطائفي المتنوّعة»، وهي ما يهدّد «الكيان والنظام» في مراحل الصراع الدولي والتوتّر الإقليمي[٢٠]. أي أنّ توسّع العمل الإنمائي، بقيادة الدولة الراعية، نحو حدود البلاد وأطراف المدينة والمجتمع هو، عند قرم، المعبر من تجاذب المجتمع والكيان ما بين الجماعات الطائفيّة إلى الوحدة في المواطنيّة والولاء. ولا تفوت هذا المؤلف الإشارة إلى أن «الدول الليبراليّة» و«أجهزة التمويل الدوليّة» كانت تأخذ بتلك المبادئ التي استقت من معينها الشهابية وأن موقف الجهات المذكورة قد تغيّر اليوم فبات سنداً لتشبث السلطات اللبنانيّة، ومن خلفها أصحاب الأموال الكبار، بخيارها الإعماري الراهن، على ما ذكرنا[٢١].

وفيما لا يأخذ قرم على المشروع الشهابي إلاّ جزئية تنفيذه وهي ما أفضى إلى بقاء «الكثير من تفاوت الدخل بين المناطق» فمهّد الأرض بذلك لما ألمّ بالبلاد، بعد حين، من محن الحرب[٢٢]، يمضي سلام شوطاً أبعد في تشخيص العلّة التي أودت بالشهابيّة، إذ يراها سياسية أصلاً. يحصي هذا الأخير حسنات ومنجزات للشهابيّة التي يقع فيها على «محاولة يتيمة» لدرء ما صحب مرحلة الازدهار الاستثنائي في لبنان من آثار لـ «تقزيم دور الدولة وتسخير المصلحة العامة لأهداف المصالح الخاصة والطائفية»[٢٣]. إلا أنه يسجّل اقتصار الإصلاح الشهابي على الإدارة وظهور الفلول في حدّه عند مجابهته النظام السياسي. وهو ما انتهى إلى اطاحة الإصلاح الإداري نفسه ومداخلة التسييس عمل الإدارة وبقاء الطائفية والمحسوبيّة فاعلتين في تكوينها[٢٤]. على أن الشهابيّة أدخلت ملامح وأدوات على بنية الدولة وأدائها

---

١٩ . ق ٨١

٢٠ . ق ٥٢ و٨٢

٢١ . أعلاه، الحاشية ١١

٢٢ . ق ٨٢

٢٣ . س، المقدمة.

٢٤ . س ١٥٢-١٥١ (الترقيم مقلوب لأن النص إنكليزي)

وتوجّهها يحصي سلام من بينها أجهزة الرقابة وتشريع التنظيم المدني ومسح إيرفد والخطّة الخمسيّة وإنشاء مجلس لتنفيذ المشاريع الكبرى واسترداد الامتيازات الموضوعة في يد القطاع الخاص وتوسيع البنية التحتيّة وتحديثها وإقرار الضمان الاجتماعي، إلخ ...[٢٥] أي أنّ سلام يقع على مقتل المشروع الشهابي في جزئيّة مجاله لا في جزئيّة تنفيذه ولا في تبدّل المرحلة التي استقبلته وهي المعرّفة بأيدلوجيّة التخطيط المركزي وبصورة النزاعات الدوليّة والإقليميّة في الشرق الأوسط.

عند تابت (الذي يخص الشهابية بمعالجة متصلة، مطوّلة نسبياً[٢٦]) نقف على تشخيص مختلف لأفق المشروع العام وعلى تعليل مختلف نسبياً أيضاً (وان كان يوافق هموم قرم المحيطيّة) لإخفاق المشروع. فهاهنا لا تردّ الشهابيّة إلى دور للدولة يزوّد أداة إداريّة ويسلك بتوسطها مسلكاً تنظيمياً وتنموياً ويكتسب، من ثمّ، صفة «اجتماعيّة». وإنّما تتخذ الدولة موقع القيادة في عمليّة مآلها إنشاء المجال العمومي. وهي عمليّة كبرى ساحتها الأولى بيروتيّة ولكنّها تتولّى إقرار وحدة جديدة لبيروت، إذ تصدع بتوسّعها الواقعي، وتعمد من ثمّ إلى مجانسة نسبيّة ما بينها وبين سائر البلاد وتستجيب بذلك لطلب إقليمي يغتذي، بدوره، من قيم مرحلة برمتها ومن حاجاتها. يرسم تابت ملامح هذا المشروع بلغة قوامها استعارات من عالم التخييل وكنايات منتهية إلى استيلاد رموز. وهو لا يغادر بذلك - على ما قد يتوهّم القارئ المعني بال «وقائع» - عالم الأفعال السياسيّة ووقعها على بنى المجتمع وعلاقاته ومصائرها حين تقع هي نفسها في شباك هذه البنى والعلاقات. وإنما يجعل لهذا كله عبارته التامّة، غير المختزلة إلى إجراءات «حسيّة» تعوزها وحدة المنطق وبُعد الدلالة أو إلى خارج لا داخل له.

إنشاء المجال العمومي إذن. يبدأ حديث الإنشاء هذا من تشخيص للشهابية عادي للغاية، إلاّ أنه مستهل بلفظة بعيدة الغور. الشهابية حلم إنماء يرتكز على التخطيط وكان مرادها تحويل بيروت إلى مركز اقتصادي مالي لشرق عربي بدا وكأنه سائر نحو الوحدة[٢٧]. وكان الحلم، يقتضي، فضلاً عن استتمام بنيان الدولة الإداري وترسيخه، «تضييق الهوّة بين العاصمة والأطراف وإجراء تغييرات جذرية في بنية

٢٥. س ١٥٢
٢٦. ت ١٥١-١٦٢
٢٧. ت ١٥١

المدينة»(٢٨) . وقد أدخل الحلم إلى عقل الدولة «مفاهيم» تكاد – بالقياس إلى حال العهود السابقة – تنتمي إلى عالمه. فأقرّ، سنة ١٩٦٣، قانون للتنظيم المدني شمل البلاد. وهو الذي أدخل «المفاهيم» الجديدة من المخطط التوجيهي العام إلى المخططات التفصيلية إلى حق الدولة في الاستملاك العقاري للمنفعة العامة، الخ ... ووضع أمر التخطيط في يد هيئة مركزيّة تامة الصلاحيات هي المجلس الأعلى للتنظيم المدني، تستعين بجهاز مختص هو المديرية العامة للتنظيم المدني(٢٩) .

على أنّ أهل التخطيط، حين عكفوا على بيروت، وجدوا – وهذه كناية أخرى – أنّ «داءها عضال» وأنّه يفرض «تدخّلات جراحيّة»(٣٠) . فكانت المحاور الجديدة وقد أشرع بعضها في نسيج قطاع واحد من المدينة (شارع بشارة الخوري الموسّع، كورنيش المزرعة، أوتوستراد النهر) واتّخذ بعضها صورة المعبر بين البيروتين (وهذه جادات فؤاد شهاب والاستقلال والوحدة الوطنيّة)(٣١) . كان هذا مستعاراً إجمالاً من مقترحات قديمة لإيكوشار(٣٢) الذي اقترن إسمه (ظلماً في بعض الحالات) بتاريخ التنظيم المدني في بيروت المعاصرة والذي يحبّه تابت كثيراً(٣٣) . ولكن المهم كان غاية الشهابيين من اجتراح هذه المحاور، فهي، أي الغاية، ما يمتّ إلى الحلم، وهذا الأخير يتنامى في حلقات متّصلة. أولى هذه الحلقات أنّ مرمى الإنشاءات لم يكن إلى ترتيب جديد لشبكات الأحياء التقليديّة بل كان إلى إضعاف الصفة الطائفيّة الملازمة تلك الأحياء(٣٤) . وثانية الحلقات «مفهوم بيروت الكبرى». وهو ما كان السعي جارياً إلى «طمس الخاصيّات» التقليديّة خلف «أقنعة» تلبسها «الاختلافات الاجتماعيّة والطائفيّة» لأجل صوغه وإبرازه(٣٥) . وبيروت الكبرى «قطب مديني حديث» أرادت الشهابيّة بناءه – وهذه هي الحلقة الثالثة – على أبواب داخل عربي سبقت الإشارة إلى

٢٨ . ت١٥١-١٥٢
٢٩ . ت ١٥٢
٣٠ . ت ١٥٢-١٥٣
٣١ . ت ١٥٣
٣٢ . ت، ص م
٣٣ . ت ١٤٠-١٤٦ . ويشير سلام الى تنصل ايكوشار من مشروع ١٩٦٤ الذي أخذ يعرف باسمه ويخلط بينه وبين مشروعه الاول. س ٦٤-٦٣ (الترقيم مقلوب لأن النص إنكليزي).
٣٤ . ت ١٥٣
٣٥ . ت ١٥٣-١٥٤

حاله في تلك الأيّام[٣٦].

كان إنشاء القطب الجديد يفترض تخطيطاً للضواحي يجنّبها الأخطاء التي رزحت تحتها المدينة[٣٧] وقد استدعي إيكوشار مجدّداً ليضع مخطّطاً توجيهيّاً لبيروت الكبرى أي لتخطيط قطب يمتدّ من جونيه إلى الناعمة مشتملاً على النصف من سكّان البلاد[٣٨]. جاء التخطيط منطوياً على حلم بيئي (وكان هذا دأباً لإيكوشار من بداية عهده ببيروت)[٣٩] فتطلّع إلى «تجميع الضواحي» حتى لا ينفلت السكن على طول الشاطئ وإلى استبدال بنية متعدّدة النوى بالبنية الأحديّة، بحيث تحفظ الخضرة ويجري انتظام العمران من حولها[٤٠].

ذاك لم يكن كلّ شيء. فإنّ الدولة، وهي آخذة بتركيز هذا المسرح - الواقع أو لترسيم هذا الحلم - الفعل (وقد اتّحدت فيه، بعنف، لعبة الأقنعة وإعمال مباضع الجراحة) عمدت إلى تعيين موقعها الجديد منه. وهو موقع حفزت اختياره الرغبة في الانفصال وفي الإشراف. فلمّا صار مفترضاً ألاّ تكون للمدينة نواة واحدة، انسحبت السلطة من وسط بيروت مجرّدة إيّاه من شرعيّته «الوسطيّة»، بعد أن بات مقرّراً نزع احتكار المركزيّة منه، فسلبته مؤسّساتها الرمزيّة: رئاسة الجمهوريّة، ووزارة الدفاع والمدرسة الحربيّة، وكلّفت، من سنة ١٩٥٩، مكتب استشارات دوليّاً باختيار موقع تنشأ عليه مدينة حكوميّة[٤١]. فبدا «التعالي» عن المدينة كناية أخيرة مشيرة إلى «تعالي» سلطة الدولة وسعيها نحو التجرّد من اضطراب الحياة الاجتماعيّة وتنازع القوى السياسيّة في الأحياء والقطاعات، بعد أن باشرت سعيها (أي الدولة) إلى إضعاف الاستقطاب ما بين هذه الأخيرة وإلى طمس ملامح النزاعات أو تعديل ساحاتها بإعمال المبضع في صورة المدينة المادّية، في لحمها الحيّ.

هذا الحلم المتردّد بين المسرح والملحمة تداعى برمّته[٤٢]، وأسفر عن أضغاث وعن صورة للمدينة جاءت نقيض الصورة المبتغاة وعن حرب خلفت نزاعات المجتمع

٣٦. ت ١٥٤
٣٧. ت ١٥٧
٣٨. ت، ص م
٣٩. ت ١٤٥
٤٠. ت ١٥٧
٤١. ت ١٥٤
٤٢. ت ١٦٠

والسياسة وعن انهيار ذريع (وإن لم يكن تاماً) للدولة، سلطة ومؤسّسات. لم يبن من المدينة الحكوميّة إلاّ مقرّ وزارة البريد والبرق في بئر حسن[٤٣]. وصادرت مقاليد السياسة ميليشيات جسدت تغلّب المجتمع الأهلي على حلم المجال المدني العمومي وجمعت إلى تلك المقاليد ما لا يجوز لها أن تحوزه شرعاً في وجود الدولة أي مقاليد العنف. فكان أن انكسرت المحاور التي أريد لها أن تكون جامعة ببوابات عبور (مغلقة في معظم الأحيان) على خطّ الفصل الطويل بين البيروتيّن. وكان أن ثارت الأحياء التقليديّة من السعي إلى طمس هوياتها الأهليّة-الطائفيّة بمزيد من الأسوار المرئيّة وغير المرئيّة وبتغليب الطائفيّة على ما عداها من بنى التقليد وبإضافة العداوة الصريحة إلى التعازل الضمني (والنسبي) القديم. وانفلت البناء على الساحل، مع استشراء الهجرة الريفيّة وازدياد التفاوت والبطالة[٤٤]. فلم تتركّز مدينة جديدة، تستجيب لرؤيا إيكوشار، في برج البراجنة وحي السلّم، بل نشأت هناك وعلى ساحل بيروت الكبرى كلّه عوالم متنافرة لا مركز لها ولا منطق[٤٥] إلاّ منطق القوى والهويّات التي كان مراد المشروع الشهابي طمسها وضبط فاعليّتها. وكان ضمور العامل القومي طوال العقد الفاصل ما بين حرب حزيران وزيارة السادات القدس وما تخلّلهما من أحداث جسام أبرزها تبلّر الهويّة الفلسطينيّة المستقلّة ونكوص حرب تشرين دون حسم أو تسوية للنزاع الإقليمي الرئيس وصعود الرياض وحواشيها بما هي قطب ضخم الإمكانات منفصل عن العواصم-الأقطاب التقليديّة في المنطقة، وقد أفضت كلّها، من سبل مختلفة متشابكة، إلى جعل الرهان على بيروت تكون هونغ كونغ لشرق عربي آخذ في التوحّد رهاناً غير ذي موضوع[٤٦]. كان إخفاق «التخطيط الشهابي» على ما يرى تابت، وجهاً من وجوه لإخفاق «الشهابيّة كلّها»[٤٧]. ولا بدع أن الكاتب، وهو يسجّل هذا الإخفاق المدوّي يميل بمسرحه البيروتي شطر الملحمة. يكتب: «كما في روما القديمة قبل انهيارها، بدأت الطبقات الميسورة تغادر المدينة للجوء إلى الهضاب المطلّة»[٤٨].

---

٤٣. ت ١٥٧
٤٤. ت ١٥٩
٤٥. ت ١٥٩، ١٦١
٤٦. ت ١٦٠
٤٧. ت، ص م
٤٨. ت ١٦١

الانحياز إلى «العام»

تحمل استحضارات الشهابيّة هذه - وبخاصّة آخرها، أي استحضار تابت - ما يصحّ أن نسمّيه «إشكاليّة» تنتظم الكتب الأربعة جميعاً فنقع على عناصرها كافة - ولو من أبواب تتّسم ببعض تنوّع - في كل منها، بما في ذلك الكتاب الذي لم يأت للشهابيّة على ذكر، وهو كتاب بيهم. هذه الإشكاليّة، وهي إشكاليّة الإعمار الجديد في بيروت، نفسه، بقدر ما هي اشكاليّة تناوله في الكتاب، اقترحنا لها عنواناً عاماً هو «إنشاء المجال العمومي». فهذا العنوان يفتح أمامنا الطريق نحو ترتيبين متقابلين تنتظم في كل منهما عناصر العمليّة كلّها وترتسم ملامح متعارضة، من الواحد إلى الآخر، للقيم والغايات بما ينشأ عنها أو تفترضه من أشياء وعلاقات وأدوار ووظائف.

يستلزم هذا التبنّي لإنشاء المجال العمومي من جانب المؤلفين الأربعة انحيازاً عاماً إلى... «العام» بوجه «الخاص»، إلى الكلّي بوجه الجزئي، إلى الشامل بوجه المحصور، إلى المفتوح بل المشرع بوجه المغلق أو المعزول، إلى الاختلاط والدمج بوجه القسمة والفرز، إلى الوصل ما بين المراتب والفئات بوجه فصلها، إلى استبقاء تاريخ المدينة والعمارة ماثلاً بطبقاته وأساليبه بوجه الجنوح إلى حداثة كاسحة، إلى توسيع الشراكة والمبادرة في تجديد العمران والانتفاع به بوجه الاحتكار الضيّق، إلخ... ذاك - أي «العام» - هو المعيار وهو ما سوّغ افتتاح تعدادنا عناصر العمليّة أعلاه بـ «القيم» و«الغايات» معتبرين أن «العلاقات» و«الأدوار» و«الوظائف» وحتى «الأشياء» المادّية نفسها إنما ينبغي أن تشتقّ من القيم والغايات أو هي تستقي منها شرعيّتها أو عدمها، مسوّغ وجودها أو إمكان إطراحها أو استبدال غيرها بها.

ولا جرم أن المجال العمومي ليس مجال الدولة وحدها. وإنما هو أيضاً مجال المواطنين-الأفراد في المدينة كلّها. هو الساحات والشوارع والحدائق العامّة. وهو «القطاع العام» بسائر ما يحتويه من مرافق الخدمة العامّة ومؤسّساتها. وهو المطارح المفتوحة للعموم للعمل أو للتريّض والتسليّة، للاستعلام والتثقيف، وهو المنابر المتاحة لتبادل الآراء وإعلان المواقف السياسيّة والاضطلاع بإنفاذها الخ... على أن الدولة إن كانت لا تستغرق هذا المجال فهي تحتلّ منه موقع المركز وينبغي لها أن تتّخذ من إنشائه موقع الربّان والشريك الأوّل وأن تحفظ حقوقها الضخمة فيه. هي عنوان «العام» المبدئي وضمانته الفعليّة. فيلزم أن يبدأ حديثه بحديثها.

وقعنا في جذاذات لخّصنا عليها ما وجدنا حاجة إلى تلخيصه من كتاب عاصم سلام نحواً من أربعين إشارة إلى الدولة. ووقعنا في الجذاذات المستخلصة من كتابي جورج قرم ونبيل بيهم نحواً من خمس عشرة إشارة لكلّ من المؤلّفين. هذا مع أن القرم ألزم للتناول السياسي من سلام. ولم نقع في ما استقيناه من كتاب تابت إلا على سبع إشارات. هذا كلّه في الجذاذات فيجب أن يكون ما في الكتب أوفر عدداً بكثير. على أن الأعداد والنسب تبقى ذات دلالة. ما هي صورة الدولة، من بعد، عند عاصم سلام أوّلاً؟

إن شئنا استبانة عناصر الدور، ابتداء، فهي، ههنا (أي في مجال الإعمار) تتمثّل بكلمات: القيادة، التوجيه، التخطيط. إذن تضطلع الدولة بدورها هذا متجهة نحو إنجاز مهمّات أو تحقيق غايات: وهذه هي إنشاء التجهيزات العامّة وصونها أو تحسينها ورعاية التوازن الجهوي والتوازن بين الكتل الطائفيّة وإتاحة أوسع الأبواب لدخول جماعات المواطنين المختلفة إلى النظام الاقتصادي مرافق ومصالح(٤٩). وترعى الاضطلاع بهذه الأعباء قيم هي المصلحة العامّة وحقوق المواطنين المكفولة بالقانون(٥٠). ومن المصلحة العامة حفظ حقوق الدولة نفسها، أكانت تتّصل بأملاكها والموارد أم بالسلطة وبالصلاحيات الموزّعة بين المؤسّسات بموجب الدستور والقوانين(٥١). ومن حقوق المواطنين ما هو عامّ أيضاً يتّصل بالحرّيات وبالمشاركة الديمقراطية في التوصّل إلى القرارات ومراقبة تنفيذها والمحاسبة وبالانتفاع الأمثل ببيئة مدنيّة مناسبة لمختلف الحاجات المشروعة بل غنيّة بإمكانات تلبيتها(٥٢). ومنها ما هو خاص بمصالح المواطنين في السكن والعمل والإنتاج والملكيّة وما إليها(٥٣) ... ويفترض تغليب المصلحة العامّة أن تقدّم الدولة في الانفاق غاية الخدمة على غرض الربح، فيختلف الإنفاق العام بهذا عن الاستثمار الخاص(٥٤). ويفترض التغليب نفسه سلطاناً للدولة على الملك الخاص يتمثّل، فضلاً عن الضريبة، في حقّ الاستملاك للمنفعة العامّة(٥٥)، وهو يجري في نطاق القانون، ولا خيار للمالك فيه، ولكنّه يتمّ بعوض.

٤٩. مثلا س ٤٢ و ٤٦ و ق ١٥٦-١٥٧ و ب ١٧ و ٨٦ الخ ...
٥٠. مثلا ب ٧٢ و ١٣٠، الخ ...
٥١. مثلا س ١٠٤-١٠٧ و ١٠٩-١١٠ الخ ...
٥٢. مثلا ب ١٦٥ و س ٤٢، الخ ...
٥٣. مثلا س ١٥٧ و ٢٥٥
٥٤. س ٤٦
٥٥. ق ٥٥ وت ١٥٢

حال الدولة

ذاك هو حال الدولة في مثال سلوكها الذي يفترض أن الدستور يرسي أصوله وتضمن تحقّقه القوانين والمؤسّسات. فما كان حالها في الأطوار الفعليّة الآيلة إلى تجديد الإعمار؟ يكاد سلام لا يقع في هذا الصدد إلاّ على التخلّي والتسيّب وترك الدور العامّ نهباً لأهل المصالح الخاصّة والتفريط بحقوق الدولة والمواطنين جميعاً وبالمصلحة العامة، رمّة، تلبية لمطامح أصحاب المطامح في داخل مجال الدولة وفي خارجه. بل إن المؤلّف يقع على اجتياح لهذا المجال ولما في عهدته من حقوق، انتهت إليه حملة متّصلة الحلقات شنّها أصحاب المطامح المذكورون، وهي مطامح اقتصاديّة-ماليّة وسياسيّة في آن، اتّحد فيها القبض على الدولة ووضع اليد على المدينة واستوى كلّ منهما وسيلة للآخر وسبيلاً إليه. ويلتقي سلام وزملاؤه على تعيين بداية حسّية باكرة لهذه الحملة. تلك هي مبادرة «جرافات الحريري»، بذريعة «التنظيف» والسلامة العامّة، ومن غير غطاء قانوني، بل خلافاً للمخطّط التوجيهي النافذ آنذاك وتجاوزاً لصلاحيات المراجع المختصّة، إلى تسوية الأسواق الشعبيّة أو التقليديّة القديمة في وسط بيروت بالأرض[٥٦]. حصل ذلك في أيّام معدودات من خريف ١٩٨٢، أي غداة اجتياح الجيش الإسرائيلي العاصمة. بعدها تجدّد السعي نفسه عند كل محطّة. ففي سنة ١٩٨٦، وضعت الجهة نفسها، من غير طلب، مخطّطاً شبيهاً بالذي صحب ولادة سوليدير، كان يلحظ هدم نحو من ثمانية في المئة من معالم الوسط[٥٧]. وفي نهاية السنة ١٩٩٠ أبرز مبدأ «الشركة العقارية الوحيدة» بالارتكاز إلى ما كان قد حلّ بالوسط من دمار على دمار وإلى تفتت الملكيّة العقاريّة البالغ وإلى عجز الدولة عن الاضطلاع بتجديد البنية التحتيّة وبسائر المهمات الآيلة إلى إطلاق الإعمار مجدّداً[٥٨]. تلك أوضاع لا يرى فيها سلام (ولا زملاؤه) مسوّغاً مقبولاً للصيغة التي انتهى الأخذ والردّ إلى إقرارها. بل إن مؤلّفينا يقفون غير بعيد عن القول بأن ما حصل كان أخذاً بلا ردّ. فيشدّد سلام، مثلاً، على «التسلطية» التي وسمت سلوك القائمين بأمر الشركة وعلى مصادرة قرار الدولة والمبادرة إلى تمويل الدراسات وإصدار

---

٥٦. س ١٢٤ وت ١٧٣-١٧٤

٥٧. س ١٢٤

٥٨. س ١٢٤-١٢٥

توجيهات تنفيذيّة (لإطلاق موجة الهدم الثانية، في الوسط، أي تلك التي صحبت العمل لإنشاء الشركة) قبل تحصيل الموافقة القانونيّة عليها[٥٩].

في مواجهة هذه الطامة، تظهر الدولة من غير حول... من غير قدرة على المدافعة، بل من غير رغبة فيها. فإن أصحاب المطامح ينتقلون، دونما صعوبة ظاهرة، من التحكّم الخارجي في إرادتها وتجاوز الحقوق المترتّبة لسلطاتها إلى تأكّلها من الداخل. فهم يعيدون ترتيب الطواقم في الإدارات العامّة المعنيّة بمشروعهم فيسلّمون أمرها إلى أعوانهم[٦٠]. وإذا كان عرض أمر يتّصل بهذا المشروع على مجلس الوزراء، اتّخذ القرار - مهما تكن جسامة موضوعه - دون مناقشة تذكر ومن غير استناد إلى دراسة يعتدّ بها[٦١]. وإذا عرض أمر من القبيل نفسه على مجلس النوّاب، جاءت المناقشة - وفقاً لعبارة سلام - «مسرحيّة بصوت واحد»[٦٢]. وإذا اعترضت جهة مختصّة في الدولة على إجراء من الإجراءات المتّصلة بالمشروع جرى التجاوز عن اعتراضها[٦٣]. وفي كتاب سلام «سيرتان» تامّتان - فضلاً عن الإشارات المتفرّقة - لنشأة سوليدير وتسلّطها على الدولة وخنوع الدولة لسلطان القائمين بأمرها. وهو خنوع بلغ ذروته مع تسلّم رفيق الحريري رئاسة الحكومة. إذ جسّم الرجل في منصبه هذا تغلّب الخاص على العام. وما كان حديث عزوفه عن «الربح» وهو يعلي بنيان الشركة العقاريّة، إلاّ «كلاماً فارغاً»، في رأي سلام[٦٤]. فهو «عندما يوظّف مئة مليون دولار (...) يتطلّع إلى (...) جني ٥٠٠ مليون (...) والمليار يريده أن يربح ملياري دولار، والمليارين أربعة والأربعة ثمانية مليارات». و«لا أحد يسأله ولا أحد يقوله له: لا. وكلّ الدولة ملكيّة له يتصرّف بها كما يشاء (...)»[٦٥]. وهو قد كسب هذا الوضع بمحالفة «النافذين». فرعت الشركة مصالح بعضهم في الوسط، إذ يسّرت إخراج ملكيّاتهم

---

٥٩. س ١٢٥

٦٠. مثلا س ١٠٤

٦١. س ١٠٨

٦٢. س ٢٢٩-٢٣٠

٦٣. س ١٠٧ - ١٠٨. ويلاحظ سلام في موضع آخر أن الصراع لم ينقطع منذ سنة ١٩٦٣ بين مسؤولي التنظيم المدني، من جهة، و "الرسميين" ووراءهم اصحاب المصالح العقارية والمالية من جهة ثانية وكان مداره عوامل الاستثمار وكان الاخفاق من نصيب الفريق الأول: س ٢٠٨.

٦٤. س ١٤٣

٦٥. س، ص م.

من نطاقها أو مثّلتهم في مجلسها فوق ما توجب أنصبتهم من تمثيل، وبوشر إغداق «المنّ والسلوى» باكراً على بعض آخر[٦٦]. هكذا نشأ وضع مشكل ليس لإشكاله «حلول فنّية ولا تقنيّة» على ما يعلن سلام. بل الحل الوحيد الذي يراه يتمثّل في خروج الحريري من الحكم[٦٧].

إلى أين انتهى أمر الدولة والشركة بمسألة الإعمار (وهي المدار لحديث «المصلحة العامّة» هنا) وبالغاية المجسّمة في ما سمّيناه إنشاء المجال العمومي، من بعد؟ تستحضر إجابة المؤلّفين عن هذا السؤال، توّاً، نموذجين إعماريّين متخالفين كانت تصحّ نسبة الأوّل منهما إلى «قيادة الدولة» (لو استقامت)، وتصحّ نسبة الثاني إلى «انتصار الشركة». ويسعنا التمييز، فضلاً عمّا سبق من حديث «القيادة» وما يليها من قيم «العام» و«الخاص»، ما بين محاور ثلاثة للتخالف وهي: ١- وظائف الوسط و٢- شبكة الصلات ما بينه وبين سائر المدينة والبلاد و٣- ترتيبه من الداخل. وهي محاور تنتهي إلى سؤالين: لمن الوسط والمدينة من ورائه؟ وما صورة المدينة والبلاد التي يندرج فيها المشروع المعتمد وتلك التي تسوّغ معارضته وتمنحها محتواها الحسّي؟ تلك مسائل تنقلنا من القيم والغايات العامّة (السياسيّة-الاجتماعيّة) إلى تجسّدها في الأشياء ودلالات الأشياء وشبكة العلاقات العمليّة والرمزيّة في ما بينها وإلى ما هو جار فعلاً، بالتالي، على أرض المدينة وفي ما يليها.

على أننا نلاحظ - قبل الدخول المباشر في تناول المؤلفين هذه المسائل - أن ردّهم على ما سبق ذكره من مسوّغات لاعتماد الشركة الوحيدة مركباً إلى تحقيق المشروع، يرسم، من أوّل الطريق، ملامح عامّة للإعمار «البديل» الذي يقترحون. فهم إذ يقرّون بتهالك الإدارات العامة وقصور الدولة المالي دون الاضطلاع بتجديد البنية التحتيّة في الوسط،[٦٨] يرون الأخذ بخطة للإصلاح الإداري (والقضائي بل والسياسي أيضاً) عوض البناء على التضعضع والفساد[٦٩]. وينتقد بعضهم المبالغة في أمر القصور المالي ويرى تحريك المصارف المحليّة لإقراض الدولة في هذا السبيل

٦٦. س ٢٣٢ و٢٤٣-٢٤٤
٦٧. س ٢٣٤
٦٨. س ١١٦-١١٧ و١٥٠
٦٩. س١١٣-١١٤، ب١٩ و١٩٣، ق١٥٦-١٥٧.

ويقترح إنشاء مصرف مختصّ بالإعمار[٧٠]. ويرى بعضهم القوانين السارية صالحة - بعد شيء من التعديل - لدرء ما يفضي إليه تفتيت الملكيّات الشديد من بطء في المبادرة الإعمارية، إذ يسعها أن توجب إنشاء الشركات العقاريّة حيث يقضي وضع الملكيّة بالضمّ والفرز وأن تفرض على المالكين مهلاً لتجديد البناء توجب عليهم - إذا عجزوا، عند انقضائها - بيع أملاكهم بالمزاد العلني لمن يقدر على لزوم الشرط أو الدخول في شركة قادرة على لزومه[٧١]. وهذا شرط لم يفرض على سوليدير نفسها، في أي حال، ما دام أن النصوص التي رعت قيامها لا تفرض عليها تجديد البناء[٧٢]. هذا أمر يعود إليه بعض مؤلفينا، مستهجنين أن يجري تمليك الوسط لشركة لا يترتّب عليها، لقاء هذا التمليك، إلاّ مهمّة الإدارة العقاريّة ومهمّة تنفيذ الإنشاءات التجهيزيّة على نفقة الدولة، وهي - أي الشركة - مخوّلة الإفادة من المهمّة الأولى بالبيع والمضاربة ومن المهمّة الثانية بالربح وبوضع اليد على أملاك عامة موجودة أو مستحدثة (الردم) يجري تقويمها دون قيمتها، وبالتحسين الناجم عن أشغال البنية التحتيّة، وهي لا تؤدّي لقاءه أيّة ضريبة، بل تتمتع بإعفاء ضريبي عام مدته عشر سنين[٧٣]. على هذا يتوقع بيهم وسلام مثلاً، أن يقف أمر الشركة عند هذا الحد... فلا يحصل شيء من الإعمار الذي نشأت الشركة على صوره ومجسّماته، ما خلا مباني رمزيّة تفرض إنشاءها أغراض التجارة والمضاربة[٧٤].

البرج والجزيرة

رغم هذا الأفق المكفهر - والخاوي إلى حدّ يحمل بيهم على تشبيه الوسط بـ«الصحراء» - يتلبث مؤلفونا ملياً عند المسائل التي أحصينا أعلاه. ولعلّ أصلح السبل إلى استخلاص موقفهم في المسائل المذكورة ما نقع عليه من معارضة جليّة بين صورة ساحة البرج وأسواق بيروت القديمة عند بيهم وتابت وصورة «الجزيرة» المنوي إنشاؤها على ردم البحر عند بيهم بخاصة. فهذه الجزيرة التي طغى تردّد متماد على

٧٠. ق ١١٤، ب ٥٦ و٧١
٧١. س ١١٢ و١١٤-١١٦
٧٢. س ٢٢٠
٧٣. س ٢٢١ و٢٠٤-٢٠٦
٧٤. ب ٨٧

تحديد مساحتها ومحتوى عمرانها تستحوذ على «وعي» بيهم فلا يملّ العودة إلى حديثها، وهو يجد لها وصفاً موفقاً حين يرى في الردم «لاوعي» المشروع برمّته[٧٥]. فالردم الجزيري هذا هو رمز العزلة المعدة لاستكبار الثورة وأهلها وهو مجال المضاربة الأمثل وهو المحط الأول لطموح القائمين بأمر الشركة، الراغبين في وضع اليد عليه - بالسعر البخس - لقاء اضطلاعهم بإنشاءات للبنى التحتيّة كان هو نفسه سبيلاً من السبل التي سلكوا إلى تضخيم تكاليفها توصلاً إلى توسيع حصتهم منه وإلى زيادة أرباحهم[٧٦]. والجزيرة - في صورتها عند بيهم، على الأقل - جزيرة في جزيرة أكبر منها هي الوسط، وهذا الأخير، في الصورة التي وضعتها الشركة، جزيرة في أرخبيل كبير هو بيروت الكبرى[٧٧]. وما لبّ المشكلة ومدار المواجهة الأبرز بين تصوّر المؤلفين وتصوّر الشركة إلاّ هذه الجزيرة المعمّمة. إذ أين هي من «إنشاء المجال العمومي»؟

يقع مؤلّفونا جميعاً في تصور سوليدير لوسط بيروت الجديد على وظيفة مركزيّة هي وظيفة مركز المال والأعمال المعدّ لخدمة ذاك المجال الإقليمي الجديد الذي يفترض أن تسفر عن نشوئه ترتيبات السلام الإقليمي الجارية في الشرق الاوسط، وهو المركز المعدّ بدوره لاتخاذ موقعه على رقعة العالم بنظامه الجديد الشهير أو بـ «فوضاه الدوليّة الجديدة» على حدّ وصف شائع أيضاً يعتمده جورج قرم[٧٨]. لم تكن هذه الوظيفة بريئة من اعتماد شركة وحيدة كبرى متصلة الأواصر بالمصالح الإقليمية والدولية الغالبة لتجديد اعمال الوسط. ولعلّ مصلحة الشركة تكفي لتفسير الإفراط (الذي يشدد عليه سلام) في رفع عامل الاستثمار المعتمد (وهو إفراط تفاقم من طور في إعداد المخطط التوجيهي إلى آخر وأفضى تفاقمه إلى استقالة المهندس هنري اده من مهمة الاشراف الهندسي على المشروع)[٧٩]. ولكن الوظيفة المعدّة للوسط الجديد هي التي تفسّر - في ما تفسّر - طراز العمارة والتخطيط المعتمد في المجسّم: أي «صنميّة» الجادات العريضة، ووفرة الأبراج المعدّة للشركات الكبرى والطابع السياحي المزمع فرضه على ما سيعاد إنشاؤه من أسواق مفتوحة وعلى ما يعاد ترميمه من أبنية «تراثية»

٧٥. ب ١١٣.
٧٦. س ٢٠٤-٢٠٦، ب١٦ و٣٣-٣٤ و٤٥، الخ...
٧٧. ب ٦٨-٦٩.
٧٨. ق، المقالة الاولى في الكتاب
٧٩. س ١٨٤-١٨٥ و١٨٧-١٩٧.

أبيد «نسيجها» القديم فآلت إلى شواهد معزولة لمدينة غابرة[٨٠]. هذا التصوّر الذي مهدّت الأرض لاستقباله بهدم ٨٠٪ مما كان قائماً عليها واستبقاء ٢٠٪ (فيما يقدّر سلام أن عكس النسبتين كان ميسوراً وكان، في آن، هو السائغ)[٨١] ينتهي إلى حدث اجتماعي ضخم هو إخراج أهل الوسط «التاريخيين» منه وإحلال آخرين محلّهم، أي تغيير تكوينه الطبقي وصلاته القائمة على هذا التكوين بسائر آهلي المدينة وبمناطقها وأحيائها الأخرى[٨٢]. ذاك وجه أوّل منوّع القسمات (تنظيمي، معماري، بشري - طبقي) لمصير الوسط الجديد أي لجزيريّته. فمن لوازم هذه الجزيريّة أن يقلع الوسط عن السباحة في مياه المدينة التي هو وسطها، فيتجاوز مجالها بقفزة واحدة ليسبح مباشرة في مياه الشرق الأوسط.

والحال أن ضعف الأواصر المستبقاة ما بين الوسط والمدينة جليّ في المشروع. فهذا الأخير لا يندرج في تصوّر للمدينة يرسم نظاماً مناسباً للمواصلات ما بينه وبين أحيائها ويوزّع الوظائف ما بينه وبين مراكزها الأخرى. بل تطغى السلبيّة، أي الانعزال والإغفال والتهاون في هذا كلّه. وينمّ توجيه محاور المخطّط الكبرى من الشمال إلى الجنوب، أي نحو البحر، عن النزعة نفسها، أي عن التجاوز عن موقع الوسط التقليدي بما هو مجال تواصل بين شرق المدينة وغربها، بين شطريها الموسومين كلّ بميسم طائفي معلوم[٨٣]. ولتوسيع الوسط، وهو ضيق، من طريق ردم البحر هذه الدلالة نفسها. فالبحر لا طائفة له فلا يقال إن الوسط مدّد من هذه الجهة الطائفيّة أو من تلك[٨٤]. على أن المدينة تبقى على انشطارها شطرين فلا يصلح من حالها هذا الوسط الميال إلى العزلة، إلى الاستواء مساحة بيضاء تستبعد ما حولها وتكرّس التعازل بين عناصره، بعد أن كان قد استوى، طوال الحرب، ثقباً أسود[٨٥]. أخيراً لا آخراً، تؤدي العمارة الحديثة نفسها، بمكوّناتها الباردة وأبراجها المحروسة وتؤدّي الاستعاضة عن الساحات العامة والأسواق الضيقة بالجادات العريضة ومراكز التسوق

---

٨٠. ت ١٧٤ و٢٠٥، س ١٦٣-١٦٢ (الترقيم مقلوب لأن النص إنكليزي) و٢٢٥.
٨١. س، ص م.
٨٢. س ١٤٣، ب ٩٥ = ٩٦، ت ٢٠٩-٢١٠.
٨٣. ب ٣٢-٣٣ و٣٥-٣٦ و٢١٠، ت ٨٣، الخ.
٨٤. ب ٥١.
٨٥. ب ٨٧، ت ١٩٨-١٩٩.

السياحي إلى النتيجة نفسها أيضاً[٨٦]. فهذا كله يبيد «ذاكرة» المدينة و«عطرها» ويحيل ما استبقي من معالمها التراثيّة، على ما سلف بيانه، إلى أنصاب معروضة للزوار العابرين، عوض تشكلها جسراً رمزياً غنياً بألوان العادات والذكريات يصل ماضي المدينة وآهليها بحاضرها وحاضرهم[٨٧].

نفضي إذن إلى صورة البرج (الساحة) والأسواق العثمانية التي كانت، قبل أن تأتي عليها الحرب، ثمّ الجرافات والمتفجّرات، تعجّ بالسابلة والبضائع والألوان والروائح والملامس، مستملحها وكريهها، وهي تناوئ، في مخيلة مؤلفينا ومشاعرهم، صورة «الجزيرة» وتناصبها العداء. فهذه المواضع كانت، قبل أن يلمّ بها ما ألمّ، أبرز المعالم الباقية من بيروت العثمانيّة. فكانت هي البقع الحيّة التي بها تستمرّ صورة للمدينة مشتركة بين أهلها كافة لإيغالها النسبي في القدم وحيدتها، بالتالي، عن دواعي الانقسام والمنافرة بين الهويات. وهي قد نجت من الحملة الأخيرة التي شنتها على المدينة القديمة السلطة العثمانية نفسها، قبل رحيلها، ممثّلة بشخص الوالي عزمي بك[٨٨]. ثمّ نجّتها - على ما يشير تابت - دور العبادة القائمة على أطرافها من التخطيط الانتدابي الذي أفضى إلى إنشاء ساحة النجمة ومتفرّعاتها، فكان أن بقيت النجمة غير مستتمة الأضلاع[٨٩]. وبعد هدم السراي الصغير، في العهد الاستقلالي الأول، لم تلبث أن أنشئت، على أمتار من أساسه الشمالي، بناية الريفولي. فبقيت ساحة البرج على حالها السابقة تقريباً، بأوردتها المتشعبة ودورتها شبه المقفلة.

كانت هذه المواضع، ومن حولها الوسط كلّه، محلاّت للقاء، وهذه هي الوظيفة الأولى التي يريد مؤلّفونا حفظها للوسط الجديد. كان يأتي إليها ويعمل فيها بيارتة ولبنانيون تتقاطع مساراتهم على فسحاتها المحدودة ويتدافعون بالأكتاف بين أكنافها تجاراً ومستخدمين ومتسوّقين وروّاداً للمقاهي ودور التسلية وعابري سبيل، دونما اعتبار زاجر للمصدر الجهوي أو الطائفي أو الطبقي. هذه المصادر ماثلة جميعها في تناول مؤلفينا. وهي متّحدة فيه، إلى درجة ما. فالمصدر الجهوي، أكان حيّاً من أحياء المدينة أو ضاحية من ضواحيها أم غير ذلك، مصدر طائفي أيضاً في الغالب. وحين

---

٨٦. ت ١٧٤، ب٣٠.

٨٧. س ٢٢٧ و٢٦١.

٨٨. ت ١٢٧.

٨٩. ت ١٣٥.

يبتغي تابت أو بيهم أو سواهما أن يبقى لأسواق المدينة طابعها الممتد ولساحتها الكبرى حدودها الواضحة يشون بإيثارهم المشاة وركاب الحافلات على ركاب السيارات الفرديّة، والخليط البشري على الفرز وضبط الدخول والخروج، ويشون، على الأخص، برغبتهم في استبقاء الصفة «الشعبيّة» للوسط[٩٠]. وهذه صفة طبقيّة أولاً ولكنها، بما تفرضه من كثرة بشرية وعفوية في السلوك، ضمان للتداخل الطائفي أيضاً. هذا التداخل لا يستنفده مجرّد التزاحم في زقاق ضيّق، من غير سؤال عن طوائف المتزاحمين، ولا علاقة البيع والشراء بين فردين متغايري المنبت الطائفي. فإنما هو قائم في ما يتعدّى ذلك: في عفوية الوجود في مكان لا صفة له من هذا القبيل، في بساطة الانتماء المشترك إليه وأصالة الحق العام في استعماله.

يريد مؤلفونا اذن أن يعاد إعمار الوسط على أنه إنشاء لـ «مجال عمومي» في مواجهة القسمة الطائفية أولاً، وهي قسمة المدينة الأولى، وقسمة البلاد بكل معاني الكلمة. على أنهم لا يرون الصفة «العمومية» متحقّقة لهذا «المجال» بوجه واحد من وجوه إنشائه، بل هم يجدونها رهناً بهذه الوجوه جميعاً. فهي في شأن القيادة، تفترض قيادة الدولة فلا يقبل بديل منها ولا عذر للتقاعس دونها، إذ هي ضمان الحقوق على اختلافها، من خاصة وعامة، وهي شرط تغليب المصلحة العامّة والتجرّد الذي يفترضه إبعاد التخطيط العام والتوظيفات العامّة عن منطق الربح البحت. بل هي شرط الاستخصاص نفسه حيث يجب (وهذا تدبير ينفر منه قرم) لأن الاستخصاص من غير رقابة صارمة تتولاها إدارات عامة متماسكة، مفض إلى كوارث[٩١]. وتفترض الصفة العموميّة في شأن التمويل، تغليباً للتمويل الداخلي وتنويعاً لمصادره وتوسيعاً لدائرة المبادرين إليه[٩٢] يحفظ، بخاصّة، حقوق أصحاب الحقوق القائمة، كافة، بما يليها من سمات أهليّة للمدينة، بشراً وحجراً، تنظيماً وعمارة، طبقات وطوائف، رواداً ووظائف[٩٣]. حتى أن بيهم يذهب، في موضع، إلى اقتراح أن ينشأ حيّ للأعمال الكبيرة في ضاحية من الضواحي (بحيث يبقى الوسط لجمهوره الأهلي

٩٠. ب ٣٠ - ٣٣ و٤٣ - ٤٤ و١١١، ت ١٢٠ و١٧١.
٩١. ق ٦٣-٦٤، س ١٥٠-١٤٩ (الترقيم مقلوب لأن النص إنكليزي).
٩٢. ب ٧١ و٧٥ - ٨٦، الخ.
٩٣. ب ٨٨ و١١٠ و١٨٤، س ٢٥٦ «وثيقة المهندسين الستة».

أساساً) ما دام أنّ المثال هو حيّ الديفانس الباريسي[٩٤]. وهو يذهب، في موضع آخر، إلى اقتراح أن يصار إلى تمديد الوسط على طول خطّ التماس، ما دام أنّ الوسط محتاج إلى الزيادة في مساحته وأنّ الأحياء البعيدة عنه يناسبها أن يقترب هو منها[٩٥]. ففي هذا فتح لكل حي على فسحة مشتركة بينه وبين الحيّ الذي يقابله، وهو أمثل تدبيراً وأسلم عاقبة من انطواء الأحياء، كلّ على تجارته الداخليّة. وتفترض الصفة العموميّة المشار إليها، في شأن التنظيم، توجيه محاور الوسط بحيث تعزّز الاتصال بين البيروتين، وإدراجها في شبكة تنحو المنحى نفسه في نطاق المدينة كلّها، بل في ما يتعدّاها أيضاً[٩٦]. وتفترض أيضاً تعزيز النقل العام[٩٧]. وفي شأن العمارة، تفترض الصفة نفسها، حماية الآثار والتراث المعماري، لما سبق ذكره من اعتبارات الذاكرة والانتماء المشتركين[٩٨]. ولا يغيب همّ البيئة، خضرة ونظافة هواء وواجهة بحرية مصونة ومصون حقّ الجمهور فيها، وعمارة أنيسة أيضاً، الخ[٩٩]... فهذا كله شأن عام وقوّة واحدة تؤول، إذا رعي نموّها، إلى غاية واحدة، على تعدّد المسالك: وهي توحيد المدينة ومن ورائها توحيد البلاد.

همّ الهموم

يمثل همّ الطائفية - على تباين في تكرار التصريح به - همّاً رئيسياً بين ما تواجهه الكتب التي نتناول. فالطائفيّة، تسعيرها أو الاخماد، تأصيلها أو السعي إلى جبّها، معيار أوّل، ههنا، لمحاكمة المشروع الذي عليه تدور الكتب، ولصوغ البدائل بشتّى محاورها. والطائفية ماثلة ههنا في الأشياء (في اتجاهات الشوارع، مثلاً، وفي أوصاف الساحات، في ضيق الفسح العموميّة أو رحابتها، في العمارة التي تخاطب الجمهور المديني كلّه وتقبله بترحاب أو تصدّه ببرودها وبمداخلها المحفوفة بالشروط وتطويه على الفرقة الضاربة ما بين هويّاته الفئوية ...) وهذا بقدر مثولها في النصوص

٩٤. ب ٧٣.
٩٥. ب ٤٦-٤٧.
٩٦. ب ٣٢-٣٣ و٣٥-٣٦ و٤٨-٤٩.
٩٧. ب ٣٣ و٤٨.
٩٨. ب ٧٠ و٩٠، ت ٨٩ و١٢٠ و٢٠٥.
٩٩. ق ١٠٧-١٠٨، س ١٩ - ٢٠ و٤٥ و١٥٥.

وفي النفوس أي في التصرّفات والنوايا، أو بأوقع من هذا المثول. أي أنّ الطائفيّة (تبعاً للاختلاف النسبي في هموم المؤلّفين المهنيّة وفي مواقعهم) هي في آن «لا وعي» النقض الذي يواجهون به المشروع و«شبه وعيه» و«وعيه»، بحسب الحالات والمسائل، إن جاز لنا أن نستعير استعارة بيهم الفكهة، في هذا المعرض الخالي، عادة، من كلّ فكاهة. عليه لا يواجه مؤلّفونا الطائفيّة على صعيد واحد، بل تتّفق مواجهاتهم هنا وتفترق هناك. فعند قرم نقف على أرض «المواطنيّة» بديلاً (مألوفاً في سائر أعماله على كلّ حال) للمبدأ الطائفي الذي تتّحد محاوره، من آن إلى آن، بمحاور النزاع الإقليمي، في مراحل توتّره، فيستدخل عوامل التصارع «الاجتماعي»، أي الطبقي، أساساً (وفاقاً لترسيمة «تحويل» مألوفة عند كثير من أهل التحليل التاريخي) ليرتدّ بها إلى جوهره مفضياً بها إلى المواجهة الدامية[١٠٠]. وأمّا سلام فنقف معه على أرض «التعايش-التوازن»، وهي تقليديّة، مألوفة أيضاً عند كثيرين من أهل السياسة والنظر، يسعنا أن نصفهم بـ «الحواريّين»[١٠١]. ولا يبدو مبدأ «التعايش-التوازن» غريباً عن الأفق الذي يتّجه بنا بيهم إليه وإن كان يشفعه بالرغبة في حماية «الأفراد» من طغيان طوائفهم[١٠٢]. ولا يمنع اطراح الطائفية سلام من الاشارة إلى ميزة تقليديّة كانت للمسلمين، في الوسط، رسوخاً واتّساعاً في التملّك ودوراً «خلاّقاً ومنفتحاً» في إرساء التعايش[١٠٣]... ولا يمنع الاطراح نفسه بيهم من إظهار تفاوت يراه في مشروع الإعمار المعتمد ما بين تجهيز لبيروت الغربيّة وآخر للشرقيّة يكرّس «التخلّف» في الأولى و«التنظيم الراقي» في الثانية[١٠٤]. وهاتان إشارتان ليس لنا أن نرى فيهما ما يؤخذ على صاحبيهما، إن نحن قبلنا معهما «التوازن» مدخلاً إلى وحدة المدينة. وأما تابت فنعود معه إلى مجال «الأشياء»: إلى مدينة مديرة ظهرها للبحر وإلى بيروتين متدابرتين إحداهما متّصلة بمدى الجبل المسيحي والأخرى محصورة[١٠٥]. وفي الأشياء أيضاً يقع تابت على مبدأ الوحدة: في وظائف الوسط وعمارته (وهذا

---

١٠٠. ق ١٥ و٥٢ و٩٢ و٢٢٧.

١٠١. س ٤٦ و٩٤ و١٤٧-١٤٦ (الترقيم مقلوب لأن النص إنكليزي).

١٠٢. ب ٢٥ و٤٦-٤٧ و٥٥-٥٦ و٨٨ وفي صدد «الأفراد»: ٢٣٠.

١٠٣. س ١٤٣.

١٠٤. ب ٤٠.

١٠٥. ت ٣٦-٣٧ و٨٣-٨٤.

مشترك ما بين المؤلفين الأربعة) وفي ردّ «المدينية» إلى مدينة أحالتها الحرب «ضاحيتين لمدينة لم يعد لها وجود»[١٠٦] ... الخ، الخ ... فمن هذا المستوى نبدأ (وهو، في كل حال، موضوع «المشروع» الحسّي والموضوع المباشر المفروض على نقاده، بالتالي)، من القول بوحدة المدينة أي بتغليب صورة «التقاطع» - وفقاً لاستعارة يستعيرها بيهم من ريتشارد سينيت - على صورة «الحلقة» (أو «الحصن الدائري» أو... «الجزيرة» الشهيرة)[١٠٧]...

عورة الدرع

يصعب على الناقد أن يجد شيئاً ذا خطر يأخذه على هذه الكوكبة الرباعيّة من نقّاد الإعمار البيروتي ومشروعه الحريري، في الوقائع وفي تأويلها. فإن ما يروون فصوله... حصل. وإن الصورة التي يستخلصونها منه للمدينة أو تلك التي يرون فيها الدولة، حاصلة للثانية وفي قيد الاستحصال للأولى. وإذا وجدت مآخذ على هذين الصعيدين (صعيد الوقائع وصعيد التأويل)، فهي تتناول درجة التركيز (أو عدمه بالأحرى) على أمور ذات أهمّية، أو تتناول التفاصيل. من ذلك أن الجزء المتبقّي، بعد الهدم (والمعدّ للترميم) من الوسط (وجلّه انتدابي) لم يكن ثانوياً إلى الحدّ الذي توحي به المعالجات، في عمارة المدينة ولا في نظام وسطها العام ودورة الحياة فيه. ومن ذلك أن الوسط كان قد أخذ يرزح، قبل الحرب بزمن طويل، تحت وطأة مشكلات خانقة وأن هذه المشكلات إن كانت - هي نفسها - قد حمت بعضه من هجوم «التحديث» فهي لم تحمه من التآكل إلى حدّ التحوّل رمماً، في بعض الحالات، بل أوكاراً سبق زحف الهوامش المريضة إليها زحف الحرب. وحيث استطاعت الحداثة أن تنفذ إليه أتت، بالتدرّج، على عديد من «رموزه» و«قيم» ذاكرته، وأحلّت محلّها أخرى، مختلفة الدلالة والطراز عنها كلّياً، ولكن الناس ما لبثوا أن اعتادوها وأقرّوها في موقع الرمز والقيمة. لا ننسى مثلاً أن «برج العازاريّة» انتصب في موقع دير تاريخي ولا أن مبنى «الريفولي» حلّ محلّ «سراي» كان قائماً هناك مدّة عقود كثيرة وشهد أحداثاً جساماً. ذاك لا يفوت تابت بخاصة، وهو يسجل أن بيروت العثمانية دمّرت جانباً

---

١٠٦. ت ٨٥.

١٠٧. ب ٢٨-٢٩.

كبيراً منها السلطة العثمانية وأن الوسط الانتدابي نشأ بجانب كبير منه على هذا الدمار[١٠٨]. يقف تابت غير بعيد عن الاقرار - ولو مفجوعاً - بأن الحرب سبيل ملكي إلى تجديد التنظيم المدني[١٠٩]. ولا يفوته أيضاً أن آفة التحديث تأكل اليوم - بعد أن أكلت الحرب معظم الوسط - معظم ما كان من تراث معماري في الأشرفية ورأس بيروت، في طول بيروت وعرضها[١١٠]... وأن سوليدير، في نهاية المطاف، ليست في سوليدير وحدها...

لا نقع على «عورة الدرع» الذي يتشكّل من هذه المؤلّفات الأربعة، إذن، في رواية الوقائع ولا في تأويلها... ولا نقع عليها في «البدائل الفنيّة» وفي قيمها الاجتماعية-السياسية، فهذه أيضاً واضحة، وإن لم تكن تامة. فالمؤلفون لا يضعون تحت أبصارنا «مجسّماً» يقابل مجسّم سوليدير الشهير ولا يصحّ أن نطلب إليهم ذلك... بل يفي ما نجده، في كتبهم، لهذه الجهة، بغرض الكتب ومقتضيات نوعها ويزيد. وإنّما «العورة» في طموح البدائل وفي حظها من الشرعية «الواقعية» - أو التاريخية، إن شئنا - أي في حال المراجع والجهات التي يعوّل عليها لصوغ هذه البدائل في وقائع... في حالها الفعليّة بالقياس إلى مثلها المبدئية.

نعود إلى الشهابية. حين يبدي مؤرّخونا هذا العطف الواضح عليها - المفرط، من بعض الوجوه، في ما نرى - يبدون مدركين مقومات موقعها التاريخي (الإقليميّة والدوليّة، بخاصّة) وحدودها السياسيّة... وإن كانوا يتجاهلون، على الإجمال، قاعدتها الاجتماعيّة السياسيّة. هذه القاعدة التقى فيها ضباط الجيش طاقماً من التقنقراطيين والمثقفين وساسة كانت مواقع معظمهم الثانوية تسهل تعبئتهم في وجه أركان «الاقطاع السياسي»، وإن كان بعضهم ينتمي إليه، وتنظيمات فاعلة التأطير، إلى هذا الحدّ أو ذاك، كانت قد بقيت، في العهد السابق، على مبعدة من مقاليد السلطة، وعناصر أخرى من «الطبقة الوسطى» المعلومة، العريضة آنذاك. وكانت هذه البيئة مهيأة، إجمالاً، لاستقبال قدر من الائتلاف الطائفي ولاحتضان مثال «الوحدة الوطنيّة» ومثل «الدولة الحديثة» و«العدالة الاجتماعيّة» و«الإنماء»، لأن هذه المثل - وهي الرايات التي رفعتها الشهابيّة - كانت تسعفها في إقصاء عناصر من الطاقم القديم

---

١٠٨. ت ١٢٧-١٢٩.

١٠٩. ت ٥٧.

١١٠. ت ٢٢٦.

واستتباع أخرى وكانت تيسّر استتباب أمرها في قيادة الدولة والمجتمع. رغم ذلك لقيت الشهابيّة مقاومة شديدة وصلت أطرافها إلى الجيش نفسه وانقلب عليها تباعاً أوثق أركانها صلة بالكتلة المارونيّة الراجحة الوزن في المجتمع وفي السلطة آنذاك: إده ثم الجميّل. وظهر التعثر الشديد على حركة الإصلاح التي أطلقتها منذ أن أطل عهدها الثاني (عهد الحلو). وكانت أيدلوجيّة التخطيط والقيادة البيرقراطيّة للإنماء قد أخذت تهتز، في العالم كله، حين كانت الشهابيّة لا تزال تنشأ في كنفها. وقد وصل هذا الاهتزاز إلى النظام الناصري، رائد هذا الضرب من الإنماء في الشرق العربي، وإلى أنظمة أخرى في الجوار. ثم كان أن أجهزت حرب حزيران ٦٧ على الموازنة الإقليميّة التي كانت الشهابيّة متفيّئة ظلّها. فانحسرت مهابة الناصرية وأخذ نجم النظام السعودي في الارتفاع وظهر السلاح الفلسطيني في الأردن وفي لبنان. وكان في هذا كله قوّة، ولو من وجوه مختلفة، لخصوم الشهابيّة اللبنانيين. فلم تلبث انتخابات ١٩٦٨ أن حملت نعي هذه المرحلة وأعلنت تثبيت البلاد على السكة التي أفضت بها إلى حربها المديدة.

يفوت مؤلفينا-- الذين يذكر بعضهم جانباً من هذه الأوضاع ويهمل جوانب -- أن ينتهوا إلى إحصاء واف لمقومات الشهابيّة يصلح أساساً لمقارنتها بالمرحلة الراهنة التي يتناولونها-- أيضاً-- بإشارات وتنبيهات متفرّقة. ذاك إحصاء من شأنه أن يردّ التعلل بشهابيّة جديدة إلى ما هو فعلا، أي إلى أضغاث أحلام. فلا عصبيّة العسكر- - وقد اختبرت في المرحلة الأخيرة من الحرب - قادرة اليوم، على استقطاب ذي أرجحيّة يتجاوز التضارب الطائفي ليواجه الأقطاب الطائفية المهيمنة على السلطة (أو السلطات) وعلى المعارضة (أو المعارضات). والمهمشون من الساسة والقوى السياسيّة المنظّمة (وغير المنظّمة) بعيدون جداً عن الاستواء (ولو في نطاق الاحتمال) كتلة مترادفة العناصر يرسو عليها مشروع الشهابيّة الجديدة. وذاك أيضاً هو حال المثقفين والتقنقراطيين وقد بات أهل الاعتراض واللاطائفيّة منهم (وهم ليسوا صفوفاً مرصوصة، بالضرورة) يواجهون، في طوائفهم، طواقم عريضة ذات عصبيّات، منضوية في «المؤسّسات» الجديدة (ناهيك بالقديمة) التي تزوّدتها الطوائف. ثمّ إن نعي الطبقة الوسطى، اليوم، يغطي الصحف كافة، والذين ذكرنا بعض من مادتها وقادة مفترضون لطلائعها، لو قيّض لها التماسك. فعلام وعلى من تقوم الشهابيّة الجديدة؟ تلك حال لبنانيّة تكفي، (قبل أن نصل إلى «طبيعة المرحلة» الإقليمية والدولية، وهي

راعية لهذه الحال وضامنة لتماديها) لإعلان الشهابيّة المترائية في رغبات مؤلّفينا «شهابيّة من غير شهابيين»، شأنها في ذلك شأن «ديمقراطيّات» يعرض لها فرنسيس فوكوياما أو غسان سلامة. وأما ملاءمة «المرحلة» (الإقليميّة والدوليّة) أو مجافاتها لشهابيّة ما، فجورج قرم أدرى بأمرها منا ومرجعنا في الأمر المذكور إلى كتابه.

الدولة الذهنيّة والمجتمع الذهني

والحق أن ما يفتقده مؤلّفونا، وهم يعرضون «مشروعهم» لـ «إنشاء المجال العمومي» ليس «الشهابيّة»، من غير تحديد، وإنما هو أولاً دولة تشبه الدولة الشهابيّة أو تتشبّه بها في سيرتها الإنمائية والاجتماعية. وهم يريدون هذه الدولة لتقود، على الأخصّ، مسيرة الإعمار البيروتي المجدّد. على أنهم لا يقعون على الدولة المطلوبة بل على دولة أخرى. يقعون على إدارة خاوية، تخترقها عوامل النفوذ السياسي والفساد، على أنواعه، من الباب إلى المحراب. ويقعون على قضاء ما يزال التشريع نفسه، وغير التشريع، يبيح اللعب بـ «استقلاله» المفترض. ويقعون على اشتباك السلطة العامّة بسلطة المال الخاص اشتباكاً لا تقوى على فكّه الماشطات. ويقعون على الطائفيّة في كلّ مرفق وسلطة. هذا كلّه لا يخفى على أيّ منهم، بل هو العلّة الأولى لهذين اللوعة والحنق الظاهرين في الكتب الأربعة. رغم ذلك يريدون أن تتولّى «الدولة»، عبر قيادتها إعمار الوسط مجدّداً، معالجة القسمة الطائفيّة الحالّة ببيروت وردّ غائلة المال الزاحف فوق جرّافات الحداثة وصون الحقوق لأصحابها من غامطيها وأن يوكل إلى «الدولة» بالتالي إنشاء ذلك «المجال العمومي» المفتوح على وطن ولمواطنين.

من أيّة «دولة» يراد هذا؟ البيّن أن المومأ إليها ليست هي الدولة القائمة بل مثالها. فالدولة القائمة ماضية، على النحو الذي يتبسّط فيه المؤلّفون الأربعة كثيراً، في إنفاذ خطّة الاعمار الجارية، أي الخطّة التي وضعها غيرها لأغراضه أصلاً ونصب الدولة، بعد أن أمسك بأزمتها (أو قبل ذلك) ضامنة لاضطلاعه بإنفاذها، فلا موجب لـ «استدعاء» هذه الدولة إذن إلى ساح الاعمار الجديد، إذ هي حاضرة، على طريقتها، فيه. وأما الدولة المستدعاة فهي، على ما زعمنا، «مثال الدولة». أي أنها «دولة ذهنيّة» أو «حالة ذهنيّة» والعبارتان تؤولان بالفرنسيّة والإنكليزية إلى واحدة: Etat mental أو Mental state. نعلم أن بعض مؤلّفينا يلحّ في طلب الإصلاح: إصلاح الدولة

القائمة لتستقيم لها رعاية الإعمار، بصيغته المبتغاة، حتى غايته المنشودة. ولكن اشتراط الإصلاح لأمر راهن إلى هذا الحدّ يفترض مثول القوى القمينة به متّحدة خلف مشروع إصلاحي أي وجود بديل سياسي مناسب، ناجز أو معجل النجاز، من أهل الحكم القائم. فتتولّى الشأن إذ ذاك «دولة مُصلَحة» لا «دولة ذهنيّة». والقوى المطلوبة لتكوين البدل - بل تلك المطلوبة لاستئناف الشهابيّة أيضاً-موجودة، بلا مراء، في نواحي البلاد المختلفة. فإن ما نرمي إليه ليس، بأي حال، الايحاء بخواء البلاد من طالبي الإصلاح ومن المصلحين. ولكن هؤلاء محتجزون اليوم في ما دون السياسة، ضعفاء ومتفرّقو الصفّ، لا تتّجه بهم نحو التشكّل في تيّار سياسي (أو تيّارات متضافرة الفعل) أيّة دينامية ظاهرة. فهم، إن أمكن القول فيهم إنهم بديل معنوي (وهذا محلّ نظر لافتراق النوازع البادي أو المرجّح)، فإن اعتبارهم «بديلاً سياسياً» أمر محتاج إلى أكثر من دليل واحد.

بقي أن ننظر في أمر «البديل الإعماري» من جهة القاعدة. فقد كان من مؤلّفينا أنهم رسموا لدور الدولة نطاقاً واضحاً واعتبروا أنّ إتاحة المبادرة إلى الاعمار لـ «أصحاب الحقوق»، في الوسط، بخاصّة، ولكلّ قادر من الأهلين، بعامّة، إنّما هو التدبير الأمثل لردّ المدينة إلى أهلها ولإطلاق سيرتهم الجامعة فيها مجدّدة. شيء واحد، لا يُمارى في أهميته، يسع المبادرة الأهليّة أن تحقّقه وهو استبقاء الغلبة للوظائف الأهليّة في الوسط. وأمّا التنظيم، وأمّا حفظ المجال العام وتوسيعه وأمّا السعي - في ما وراء الجيرة المفروضة سلفاً - إلى تجنّب اقتسام طائفي للوسط نفسه، ناهيك بالمدينة، فهي كلّها - وسواها - أمور ينبغي التعويل في التوقّعات المتّصلة بها على الدولة الواقعيّة - مرة أخرى - وعلى المجتمع الواقعي، لا على «الدولة الذهنيّة» يردفها - ها هنا - «مجتمع ذهني» أيضا. وذلك أن البدائل المتاحة لطاقم السلطة السياسيّة - وقد اختبر كلّها أو جلّها، في ما مضى - محصورة، اليوم، بمنطق صارم، معلوم المقدّمات والنتائج. وذلك أيضاً أن الإدارة باقية - من حيث الأساس، في الأقل - على ما هي عليه، إذ لا يرتجى الإصلاح من ساسة بعضهم مسؤول راهن وبعضهم مسؤول «تاريخي» عن الفساد، مصلحة أو ضعفاً، تهاوناً أو مبادرة. وأمّا «القاعدة» فلا يجوز «تصنيمها» هي الأخرى، في «مثال» بعيد الشبه جداً بما هي عليه. وذاك أن السلطة - حيث تضعف أو تفسد - مفسدة للجمهور وأنّ هذا لا يتوانى بدوره عن المضي قدماً في إفسادها وعن الإفادة منه والاستجابة لدواعيه بفساد ذاتي مقابل.

وهذه حال لا يستند إليها إنشاء المجال العمومي بل السعي الدائب المنتشر إلى مصادرته، ولا يؤمل منها حفظ المصلحة العامّة - وهي مصلحة هذا الجمهور نفسه ومصلحة المواطنين، جماعة - بل تذريتها إلى مصالح خاصّة. ولا يؤمل منها أيضاً إلاّ عمارة تجاريّة، تافهة، على الإجمال، مضاعفة القباحة بالمخالفات، وإن صحّ الاعتماد في الحدّ من انتشارها وفي الإبطاء من حركتها - وهو ما يشير إليه سلام - وفي إنقاذ بعض التراث المعماري من جائحتها، بالتالي، على تشابك الملكيّة العقاريّة والحقوق الأخرى المتّصلة بها، وعلى ضعف أصحابها المالي، أي، بالنتيجة، على الجمود. لا يؤمل من هذا الزواج، في الوسط، لطرفين (هما الدولة الواقعيّة والجمهور الواقعي) يتخلّق كلّ منهما بأخلاق الآخر، إلاّ ما يتولّد منه اليوم، وما تولّد قبل اليوم، في جهات أخرى من المدينة، أي فساد المدينة. وهل يصحّ الاتّكال، أخيراً لا آخراً، في تخطّي «الطائفيّة الإعماريّة» أو في التفادي منها، على «علمانيّة» تفترض في صغار المستثمرين؟ أم أنّ السمك الصغير - وهذا لم تكذّبه الانتخابات النيابيّة مثلاً - ليس أبعد عن الطائفيّة من السمك الكبير (الذي أكله)، بل الأرجح أنّ هذا الأخير أقرب استجابة إلى نداء المال منه إلى داعي الطائفيّة؟

ليس مرمانا - قطعاً - إلى تزكية «النموذج» الذي انجلى غبار المعركة عن فرضه لتجديد إعمار الوسط. فبين يدينا أربعة كتب تعج بالتثريب على هذا النموذج. وإذا وجد ثمّة ما نزكيه فهو هذا التثريب، وقد سبق رسم خطوطه وبيان القيم التي تحفزه. ولا النموذج الذي يقترحه المؤلفون هو موضوع نقدنا لجهة قيمه وغاياته. وإنما شددنا - بأقصى ما وسعنا من الصرامة، ولو أن في هذه الصرامة أذى لنا مع سوانا - على أن هذا النموذج كان منتهياً - لو أنه اعتمد - إلى نقيضه متى أخذ يندرج في شبكة الظروف الحافة به، واقعاً، والعوامل المهيأة، فعلاً، للتأثير فيه. وكان سبيلنا إلى هذا التشديد الاجتهاد في زحزحة صنمين عن عرشيهما المنصوبين، تصريحاً أو تضميناً، في الكتب الأربعة: الدولة التي يحيلها استبقاء مرجعيتها صامدة، بعد الإقرار بتردي حالها الفعليّة، إلى مثال مجرّد تناط به سياسة عمليّة، والجمهور (أو «أصحاب الحقوق» أو «أهل بيروت» أو «المواطنون»)، وقد مال المؤلفون إلى تنزيهه أيضاً وعمدوا - عوض استبانة الجدل المتوقع بينه، بما هو قوة أو قوى قائمة، وبين الدولة القائمة - إلى قرن مثال ذهني لسلوكه بدولة ذهنيّة، هي الأخرى.

أحلاهما مرّ

هذا «التحويل» العميق اقتضاه أن يتوصّل المؤلفون إلى نموذج «صالح» لتجديد إعمار الوسط والمدينة ينصبونه بازاء النموذج «الطالح»، وهو نموذج سوليدير. فكان أن حصلنا على نموذج «صالح»، في المبدأ فقط، يقابل نموذجاً «طالحاً» في المبدأ وفي الواقع. ولكن «الصالح»، لو أقرّ مبدأه، في ظروف الدولة والمدينة الماثلة، لكان مصير واقعه - في ما نرى - «طلاحاً» محتوماً. أي أننا نقف، في منتهى أمرنا، حيال «بديلين» يتنافسان في السوء. وما «التحويل» المشار إليه إلاّ مفعول من مفاعيل «ضرورة» الاختيار «التي يمتثل لها مثقفونا الملتزمون عادة. فهم يميلون ميلاً لا يريدون مقاومته إلى اجتراح مخرج - يستحسن أن يكون قريباً ما أمكن - من كلّ مأزق. وهذا «ميل» لم يمنع المآزق يوماً من مواصلة الإطباق - ما أمكن أيضاً - على الواقعين فيها من البشر.

لا يحول هذا دون المثقفين واقتراح الخطط القابلة الإنفاذ حين يتيسّر إنفاذ الخطط. وهي خطط يتفاوت حظها من الملاحة والقباحة بتفاوت طاقات المثقفين ومواقفهم. فالذين بنوا مجسّم سوليدير (مبتدئين بإعلائه «والقنا يقرع القنا»، في خريف ١٩٨٢) مثقفون أيضاً، بالمعنى العام، ولو أنهم يؤثرون الكتابة بالجرافات أو بالديناميت. وقد شوهد، على الشاشة الصغيرة، «ألْسُنيّ» إفرنجي الإعداد، يتقدّم في أسواق الوسط، محفوفاً بالعدسات والمكروفونات، وخلفه رجل ذو شروال ولبادة يتولى تزنير المباني بالمتفجرات. وأما مؤلفونا فهم من غير هذه الطينة. ولعلّنا نظلمهم كثيراً - بعدما أسلفنا - إن لم نشر إلى أمرين. الأول أنّهم يرسون جانباً من شرعيّة نقدهم، لا على «إصلاح» النموذج السوليديري، في المطلق، بل على الأزمة التي يرجّحون أن ينتهي إليها هذا النموذج. فهم يجدونه - في ما يتخطّى هيمنة المتموّلين الكبار عليه وحوافزه اللبنانية - نموذجاً دوليّاً وإقليمياً، ويجدون، من الجهة الأخرى، أن الرياح الدوليّة والإقليميّة لا تبدو جارية بما تشتهي سفينته[١١١]. وهذا تقدير لا يعوزه، اليوم، ما يرجّحه. والأزمة المذكورة، إذا حلّت، قد يسعها، على رغم الأمور الواقعة (الفادحة) التي عصفت بالوسط، أن تطلق الجدل مجدّداً وأن تقرّب، بقدر أو بآخر،

---

١١١. ق٨٦-٩٠ و١٩١-١٩٢، ب ١٥٧

ما بين النماذج البديلة المقترحة وساحة الواقع ومقوّمات النفاذ. الأمر الثاني أنّ الشك يلحّ أحياناً على بعض مؤلّفينا في حظ النقد الذي يزاولونه من الفاعليّة. فهم، إذن، يسبقوننا إلى هذا الشك. يتردّد بيهم في الكتابة بسبب ما يعانيه من اختلال الميزان بين «القلم» و«المال»[١١٢]. ويجيب سلام عن سؤال معلناً أنّ «الأمل ضعيف» في إنقاذ بيروت من «الدمار» الإعماري الجديد[١١٣]. وينسب تابت سعي التخطيط وبناء النماذج إلى طوباويّة لا مفرّ منها[١١٤]. فتظهر من هذه الأحكام وسواها صورة (جزئيّة) لمسعى هؤلاء النقّاد هي غير صورة «الحملة» المتّجهة مباشرة إلى كسب جولة في الصراع. وإنّما هي صورة إرساء القيم البديلة لاستبقائها حيّة في العقول والرغبات وصورة وضع الأسس والحلول لعهد قد يكون مقبلاً.

الوليد والمرضعة

لا تخفى على مؤلّفينا أيضاً أحكام مكانة المشروع الذي يقيسون حجمه العملاق على حجم السوق والدولة المالي ويتوجّسون من آثاره - بما هو مركز لسلطة ماليّة وسياسيّة - على السوق والدولة معاً. فيدركون بالتالي أن الأزمة قد لا تكون، إذا أقبلت، مجرد أزمة في شركة، بل قد تستحيل إلى أزمة للبلاد بأسرها[١١٥]. غير أن هذا الادراك يرتد بنا مجدّداً، بطبيعته، إلى توكيد الأولويّة التي لتكوين البديل السياسي العملي - القمين باستيعاب الأزمة - على صوغ البديل الإعماري النظري. ويردنا البديل السياسي، بدوره، إلى مكان الطوباوية. فهو يغتذي من هذه الأخيرة بالضرورة. ولكن لبّ الخلاف بيننا وبين المؤلفين إنما يمثل في نفورنا من الخلط بين الوليد والمرضعة. فلقد تعلّمنا وتعلّم بشر غيرنا لا يحصون من اختبارات هذا العصر أن اعتبار الطوباويات والمشروعات شيئاً واحداً - ولو تذرّع الاعتبار باحتياج الثانية المؤكد إلى الأولى - ليس مقتلاً للطوباويات والمشروعات فحسب، وانما هو أيضاً مقتلة للبشر.

---

١١٢. ب ٦٣

١١٣. س ١٥٧ و١٥٥، ق ٢٢٧.

١١٤. ت ١٨١

١١٥. ق ١٨٦ و١٩١

IV

عهود الاحتلال

IV - 1

الجنوب الحدودي في عشايا الحرب الأهلية

١٩٦٨-١٩٧٥(*)

نعوّل في روايتنا هذه السنوات الحدودية على صفحات بقيت غير منشورة من مقالة طويلة وضعناها في صيف ١٩٧٧، أي حين كانت تفاصيل الأوضاع الموصوفة أدناه، والوقائع المستعادة ما تزال نابضة في الخاطر.

نقول: إن الوضع الذي نشأ في المنطقة الحدودية من الجنوب، في عشايا ما دعي بحرب الجنوب بدءاً من صيف ١٩٧٦، كان يسلّط ضوءاً على مفاصل تكوين اجتماعي-سياسي، تحوّلت معالمه كثيراً - وإن بقيت تجر، بصورة أو بأخرى، معظم مميزاتها القديمة - بعد دخول السلاح الفلسطيني إليه، عام ١٩٦٨ ... بل إن هذا الوضع قد ضخّم، في الواقع، بعض سمات كان الكثيرون يخالون أن الحرب سوف تتجاوزها.

ضربت الحرب التوق إلى تغيير أسس التضامن وخطوط الصراع في المجتمع الحدودي. وهذا توق كانت تحمله جماعات متعددة، في أحلامها، وإن لم تحمله في امكاناتها. أبرزت الحرب إلى العلن كموناً لصور العلاقات القديمة في قلب أشكال من الممارسة كانت تفترض في نفسها الجدّة ومعاداة التقليد. وكان إبصار تناسل الصور

---

* حديث ألقي في مسرح بيروت، عين المريسة، يوم ٢٠ شباط ١٩٩٧، في مفتتح الأسبوع الذي كرّس للجنوب المحتلّ. وكنا نشرنا القسم الثاني من المقالة المشار إليها في أوّل الكلام (أي ذاك الذي يلي مباشرة ما ننشره اليوم) في مجلة **الواقع**، العدد ٥-٦، صيف ١٩٨٣. وقد عمدنا هنا إلى تنقيح النص تنقيحاً خفيفاً اقتصر، في الأغلب، على تغيير أزمنة الأفعال وتحسين العبارة حيث لزم. وقد نشرت **السفير** هذا الحديث في ١٨ و١٩ آذار ١٩٩٧.

القديمة للتضامن والصراع في أطرها الجديدة، يقتضي الوقوف على درجة عالية من الانتباه. على أن الحرب قد استنزفت العلاقات التقليدية أيضاً أو بعض مستوياتها، في الأقل. إذ ثبت أن هذه الأخيرة قصّرت عن توحيد التجمعات التي تشكل هي لحمتها، في الأصل - من الطائفة، إلى القرى إلى العائلات - في مجابهة قادرة على إنشاء تضامن له من الشمول وتعدّد الاشكال ما ظهر للهزيمة في حينه من الشمول وتعدّد الأشكال أيضاً. هكذا وجدت الحرب الجنوب الحدودي سنة ١٩٧٦ (وهي لم تبلغ فيه عسكرياً حالات العنف القصوى التي بلغتها في سواه) بين أكثر المناطق اللبنانية خلواً من أشكال الوحدة الفاعلة - مهما تكن - وبالتالي من إمكانات المبادرة المحلية... سواء أكانت الوحدة على موقف عائلي أو طائفي أو سوى ذلك، يسعى أصحابه إلى فرضه... وسواء أكانت المبادرة لردّ هجوم عسكري أو لرفع ضائقة تموينية، الخ...

كيف وصل الجنوب الحدودي إلى حيث وصل؟ كان يسع المحلّل أن يرقى بالجواب عن سؤال له هذا الحجم إلى مرتكزات بلغت من العمر مائة سنة أو ستين سنة أو عشر سنوات... وكان له أيضاً ان يقصر نظره على ظواهر لم يكن تجاوز عمرها بضعة أشهر. وتكون النتائج واحدة، من حيث دلالتها المباشرة، وإن اختلف الجواب سعة وغنى. لكن شرط سلامة الجواب ظلّ تجاوز عدد من الثوابت الذهنية التي أحالها الإعلام إذ ذاك (إعلام الصحف، إعلام البيانات والندوات، إعلام الكتب أحياناً) إلى مطلقات ما ورائية. فقد قُدّم ذات يوم ولاء الحدوديين للمقاومة الفلسطينية على أنه طود راسخ لا تؤثر فيه عوادي الدهر من قذائف صهيونية وتهجير ونسف بيوت وقتل وخطف. ونسبت إلى عداء الحدوديين لإسرائيل - بالتالي - سعة البحار السبعة... فلم يعد هذا العداء موقفاً سياسياً - تاريخياً مركباً لا بدّ من مراقبة ظروفه والانتباه إلى تماسك دوافعه... بل جعله الإعلام «الوطني» صفة عضوية للجنوبيين، شبيهة، من هذه الناحية، بلون بشرتهم. وقدّم هذا الإعلام أيضاً تقدم القوى التقدمية، في الجنوب - وتراجع الزعامات القديمة، بالتالي - على أنه مدّ لا ينحرف ولا يزوغ ولا يتراجع، أياً كان بطؤه وتفاوت وتائره. وضربت هذه القوى نطاقاً من العتمة على أساليب التقدم المذكور ووسائله. فجعلت من نفسها شيئاً جديداً ونقيضاً للقديم - بالطبع والضرورة - ولو استعادت، في مسيرة نموها وطابع صراعاتها (بحجة «الواقعية» والبعد عن «الطهارة» غير المجدية) جميع عناصر الانتماء السياسي التقليدي الذي كانت تعاديه من حيث المبدأ. فلم يقلقها انحصارها الطائفي، ولم يشغل بالها ارتسام خط الانقسام

الحزبي فوق خط الانقسام العائلي في القرى، ولم يعكّر صفوها أن يتحدث ممثلوها باسم العمال والفلاّحين وخلفهم جمهرة صلبها التلامذة والمعلمون. وتبنّت قول المتكلم: «لا تضرّ مع الايمان كبيرة». فرأت في اعتماد الانتفاع الشخصي (المادي أو المعنوي) سبيلاً مقبولاً للكسب التنظيمي ومناوأة الفرق الأخرى... ورأت في الرشوة، خلال الحملات الانتخابية (على اختلاف أنواع الرشوة) سبيلاً سهلاً إلى انجاز المهمات «الوطنية» و«الديمقراطية». وطابق كل تنظيم سلفاً مصلحته ومصلحة «الجماهير»... فأباح لنفسه تسوير كل عمل يستطيع القيام به وحده وتعطيل كل عمل - إذا استطاع - لا تكون له شراكة فيه يرضى عنها. وعجزت هذه التنظيمات جميعاً عن التسليم بوجود تجمع ما أو بقيام مبادرة ما - ولو كانا عارضين - يخرجان على منطق العمل الحزبي، وإن كانا في خدمة هدف شعبي فعلي.

في خارج القضية

وحين توسعت نحو المنطقة حركة موسى الصدر، حملت معها ائتلافاً متنافراً بين منطق الزعامة القديمة ومنطق الولاء الحزبي. فتشكلت كتلتها الرئيسية من تكتلات عائلية موالية لزعامات محلّية تعادي الزعامات الموالية للبيت الأسعدي (ومعها تكتلاتها العائلية طبعاً). هذا بينما انضوت في الحركة أيضاً مجموعات صغيرة، خارجة على الولاء العائلي، من شبان تجمعوا في وحدات تنظيمية وأقاموا صلات مباشرة مع جهاز الحركة المركزي. وكانوا ينتمون إما إلى الفئة المتدينة المتطلعة إلى فتح إيمانها على الهموم العامة لوسطها الاجتماعي، وإما إلى فئة عانت، سابقاً، من العزل الذي فرضه عليها عملها الحزبي، ووجدت في «حركة المحرومين» فرصة وصول مباشرة إلى ثنايا الكتلة الشعبية الرئيسية التي بقيت خارج نفوذ التنظيمات الأخرى، وإما - أخيراً - إلى صف من المثقفين الشيعة يسوقه نزوع فجّ إلى وراثة الوجاهات الصغيرة أو المتوسطة. في مجمل هذه الحالات، بقيت «حركة المحرومين»، بشقّيها «الشاب» و«التقليدي» أدنى وأقل تماسكاً وأهزل نشاطاً، على هذا الشريط الحدودي، منها في أية منطقة شيعية أخرى. بل إن الوجاهات المناوئة للزعامة الاسعدية في المنطقة والمراجع الدينية فيها بقيت «أضعف» التصاقاً بالمجلس الشيعي وبنشاطه من وجاهات القرى الشيعية المنتشرة بين صور والزهراني مثلاً ومن الوجهاء والعلماء في البقاع الشمالي بطبيعة الحال. وعلى رغم أن تجمعات محلية كبيرة لم تكن ترى حائلاً دون

حضور المهرجانات التي خطب فيها الصدر أو دعا إليها، فإن مهرجان صور، في خريف ١٩٧٤، لم يبلغ حجم مهرجان بعلبك قبله بأشهر... وكان للوافدين من بعلبك والهرمل نصيب كبير في إنجاحه.

وكانت العلة واحدة في حالتي التنظيم الشيعي والتنظيمات التقدمية، وإن اختلفت تجلياتها الجزئية. فقد بقي هؤلاء جميعاً يلوكون كلاماً «مركزياً» يقع برمّته خارج تجربة الحدوديين، تكوّن - مع الأيام - غشاء يحجب التجربة. في رؤية شبكة العلاقات الاجتماعية المنتشرة على الجنوب وفي رسم الخط وتحديد الموقف، كان ثمة ولاء للنظرية المركزية وللخط المركزي وما يتبعه من تحالفات وما ينجم عنه من مواقف ولم يكن ثمة «ولاء نظري» للجنوب. فاستحال أن يكون الجنوب بؤرة رئيسية للولاء السياسي.

لكن أهم ما يظهره تفحّص الموقف العام، في قرى الحدود، من نهاية الستينات حتى الحرب، ليس عزلة المنظمات الحزبية (أو ولوجها سبل العلاقات التقليدية، حيث حققت بعض النجاح) ولا عجز الحركة الشيعية المنظمة عن الانتشار. فهذا كله ليس سوى مظهر لواقعة أضخم منه بكثير. وهي أن هذا الجزء من الجنوب بقي، بجمهور ساكنيه، خارج «القضية» التي سمّيت «قضيته» وشكلت المحور الظاهر للصراع السياسي اللبناني طوال سنوات... وهو قد بقي بالتالي خارج «الحلول» التي طرحت لهذه القضية، على تناقضها. ولم يكن في الأمر ما يستغرب. فقد كان الحدوديون يملكون من الاحساس بفرادتهم الاقليمية-الطائفية ما يتيح لهم أن يستشفوا، من وراء الغبار القديم الذي نفضته عنهم السياسة اللبنانية، فجأة، (من شمالها إلى جنوبها) أن هذه السياسة لا يعنيها من جنوبهم سوى أن ظروفه الجديدة جعلته مطيّة لصراعات لا تشكل قضيتهم مركزها الفعلي، وإن كانوا يعانون آثارها كل يوم. لم يكن سهلاً عليهم ان يصدّقوا أن بيار الجميّل وكمال جنبلاط يمسك كل منهما بتلابيب الآخر كل يوم (مردّداً: الجنوب... الجنوب!) كرامة لعيونهم هم. فماذا عدا مما بدا بعد ٣٠ سنة كانت قد مضت منذ الاستقلال؟

كان أصحاب المخيّلة المنطقية من «الوطنيين» و«التقدميين» وأنصار «المحرومين» يربطون المقدمة بالنتيجة على الوجه التالي: الجنوب معرّض للعدوان الصهيوني إذن ينبغي تحصينه (وتسليح أهله، في رأي البعض، أو تعزيز الجيش ليدافع عنه، في رأي البعض الآخر)... الجنوب «متخلّف» (في رأي العلمانيين) أو «محروم» (في رأي الحسينيين) إذن ينبغي إنماؤه (بإصلاح أرضه وريّها... بمزيد من حدب الدولة على

صحة أهله وتعليمهم الخ ...) ولم يكن الجانب الثاني مفصولاً عن الأول، في ذهن أصحابه. فغاية «الإنماء» هي أن يتشبث الحدوديون بأرضهم، فلا يخلونها لمطامع العدو، بسبب ضيق العيش، ولا يولّون عنها عند أول قذيفة طلباً للسلامة. ومتى بلغ غرام الحدوديين أشده بالأراضي المستصلحة والمستوصفات العامرة لم يبق إلا أن نحفر لهم بعض الملاجئ ليغطسوا فيها خلال القصف ... وأن نردّ على مصادر النار بالمثل ...

كان هذا الكلام يشحذ الهمم في مهرجانات بيروت وطرابلس وصيدا ويرصّ الصفوف في تظاهراتها. لكن قلائل وجدوا الجرأة على رؤية الشيء الغريب: وهو أن قرى الحدود والبلدات ظلت طوال هذه السنوات معتصمة بحبل القناعة وأنها قلّما تحركت للمطالبة بشيء محدد. بل إن حركة الطلاب نفسها - وهي التي لم تكد تترك قرية في لبنان إلا وذرعت أزقّتها أو قطعت شارعها الرئيسي - بقيت باهتة، في قرى الحدود، ولم تلح كثيراً في طرح «قضية» الجنوب التي كانت آنذاك تطبّق شوارع بيروت الغربية على وجه التخصيص. وحين كان الأهالي يدخلون في تحرّك عام نسبياً، كانوا يجعلون مداره أسعار التبغ أو مراكز تسليمه أو انقطاع مياه الشرب أو بطء وزارة التربية في إرسال المعلمين. هذا بينما لم يشهد شريط الحدود تحرّكاً جاداً واحداً للمطالبة بالتسلح. وحين كان أهله يطلبون أن يحميهم الجيش، كان المطلب زائغ المعنى، موّاراً بما لا يقال. كان يكفي أن تسأل عابراً إن كان المقصود دخول الجيش في معركة حقيقية طويلة مع جيش إسرائيل، حتى تتهافت الغلالات، وتدرك أن المقصود بحماية الجيش هو تجميد المقاومة الفلسطينية. وليس صدفة - ولا خوفاً في البداية، على الأقل - ان لا يطلب رحيل الفدائيين علانية. كان هناك حرج داخلي، في موقف كل جنوبي، من جعل هذه الرغبة شعاراً، وإن كان الكثيرون قد تجاوزوا هذا الحرج. وكان الحرج، حين يتجاوز موقف الأفراد ليصيب الموقف الجماعي، يتحوّل إلى تردّد كبير وإلى انطواء مكسور.

وقد ندر أن استطاع هذا التردد التعبير عن نفسه في نصّ ما. فلم يكن يتطوع لإعلانه أي من الذين يملكون مقاليد تدبيج البيانات ويعرفون الطريق إلى المطابع وإلى الصحف. هذا التردّد كانت تصدي له أحياناً عبارة تنقلها جريدة عن نازح ما من كفرشوبا أو عن ربّ عائلة نسف منزله في عيشرون. لكن أي متنصت إلى حديث الحدوديين في ما بينهم... أي مقيم في بيت حدودي، كان يعلم أن موقف الحدوديين موقف غني متعدّد الوجوه، وأن هذا التعدد هو مصدر عيائه وتعثّر خطاه، وسط

شلالات الخطب في مهرجانات المدن والخطى الواثقة في مسيراتها.

في هذا الصدد كان ثمة ظاهرة حرية بالتسجيل. وهي أن الموقف من المقاومة الفلسطينية... الموقف المبثوث بين أزقة القرى وخلف جدران البيوت، ظلّ معرضاً للاختلاف البارز كل يوم ومشيراً، بتقلّبه الرتيب، إلى تمزق كبير. كان الغضب عميقاً حين تتسبّب عملية فدائية في قصف أو خطف أو نسف، وحين ينسحب الفدائيون، بلا مقاومة تذكر، أمام الدبابات المتقدمة عبر الحدود. لكنّ الجنوبيين كانوا يغضبون للمقاومة حين يطلق الجيش النار على سيارة فدائية تنقل جريحاً. كان ثمة معادون للمقاومة وكان ثمة موالون لها. لكن جمهرة كبيرة من الحدوديين- قد تكون الأكثرية - لم تكن تعرف ما هو موقفها من المقاومة الفلسطينية. كان التعليق العابر على حادثة ما هو أسلوب التعبير الأبرز عن هذا الموقف. وكان هذا التعليق يتراوح، دون شعور ملموس بالتناقض، بين العداء والتضامن، بين السخرية والإشفاق. ولم يكن الانتقال يتمّ إلا نادراً من التعليق إلى الصياغة العامدة لموقف سياسي. ولم يبق «المنظمون» في قرى الحدود بمنجاة من هذا الترجّح. فلم تحمل بياناتهم إلا صدىً متكلّساً لحوارهم الداخلي الرجراج. كانت الشعارات المعلنة كتلة صامدة، فيما كانت المواقف اليومية فتاتاً متناثراً تغلب فيه عناصر المرارة عناصر التأييد.

هشاشة المتكآت

وقد تغذّى هذا الترجّح الحدودي، باستمرار، من دوافع عميقة. أولها بالطبع موقف الرهبة والعداء إزاء إسرائيل. وهو موقف تدخل في تكوينه عناصر ثابتة تضرب في الانتماء الديني- القومي لجمهور الحدوديين وفي الشعور بتنافر اصلي، على كل صعيد، مع الجيران الخطرين. وتنتسب العناصر المذكورة أيضاً إلى الشعور بالانكشاف - بضآلة الحماية حتى الانعدام... أمام الجارة المتربصة. وهو شعور غذّته الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ أولاً، ثم غذّته تجربة الحدوديين مع الجيش اللبناني ومع المقاومة الفلسطينية. على أن الترجح المشار إليه استمد استمراره أيضاً من دافعين آخرين. الأول هو غياب مستمر للوحدة الطائفية الشيعية أدّى - طوال عقود - إلى استحالة النهوض بموقف متلاحم (أو ذي نواة صلبة كبيرة على الأقل) في مواجهة سائر الأزمات التي تشكلت منها محطات التاريخ اللبناني المعاصر، وأدّى إلى خذلان مستمر لتوق الشيعة، منذ الاستقلال على الأقل، إلى الاندماج (موحّدين، أي بالتالي

إلى الاندماج النسبي) في وطن متساوي الأركان تملك جماعاته، متضامنة، زمام مصيره، وإن لم يكن موحّداً بالمعنى المسّطح. وأما الدافع الثاني- وهو ناجم من الأول- فهو شعور الحدوديين بأن سائر المتكآت التي قد يلقون عليها همومهم قابلة للغدر بهم أو للانهيار تحت ثقلهم. فهم يجدون الهشاشة في كل شيء. في بنية الجماعة المتشكلة منهم، وفي المتكآت التي قد يستندون إليها وفي علاقاتهم بهذه المتكآت. ويشمل هذا الهزال الركيزتين الرئيستين وهما الزعامات المتصدّرة والدولة. وينبثّ من هناك إلى ركائز أخرى بينها التنظيمات السياسية والوجاهات العائلية... وينتهي إلى شعور ثابت بالوناء أمام أي عبء جامع.

وقد يخيل للبعيد مثلاً أن الزعامة الموروثة كانت لها قوة مميزة في الجنوب الحدودي. فمن الدائرتين اللتين يحاذيهما القسم الأطول من شريط الحدود (مرجعيون-حاصبيا وبنت جبيل) كان يخرج قوام الكتلة الأسعدية الأكبر في مجلس النواب... لكن تفحص هذه الجمهرة التي تقترع للكتلة المذكورة يوم الانتخاب كان يظهر، دون صعوبة، ضيق هامش المرونة والمبادرة الذي تستطيع الزعامة الرئيسة أن تفيد منه. فالعوامل الأساسية في بنائها تنتمي إلى أضيق صعيد محلي... اذ ينبغي البحث عنها في مواقع عائلية صغيرة، لا تتعدى أحياناً حدود البيت الواحد الذي أدى له النائب أو الزعيم خدمة ما. وهي حين تتسع تشقّ قرية أو بلدة إلى تكتّلين عائليّين (تقودهما عائلتان كبيرتان أو مميزتان، يقود كلاً منهما بيت معيّن فيها ينتمي، في الغالب، إلى شقّ من العائلة..) هذه الولاءات التي تجهد «الدولة» (أي رئاسة الجمهورية وأجهزة السلطة الحاضرة في المنطقة) للدخول طرفاً دائماً في تحديدها، يستوي حجمها الضئيل، بطبيعة الحال، عاملاً في تحديد اندفاعها خلف الزعامة الموروثة وخلف أي هدف عام ترسمه هذه الزعامة. فتبدو حبيبات الموجة التي تتدفّق على صناديق الاقتراع، أهم بكثير من الموجة نفسها. وكان يسع أذناً لها بعض الرفاهة أن تسمع ما ينال الزعامة من همس غير ودود في بيوت تقترع لمرشحيها. ويتشعّب الحنق، غالباً، إلى الوجاهات المحلية، وبينها المرشحون أنفسهم. فإذا كان في العائلة فخذان نقم الفخذ غير المتصدّر على فخذ الوجاهة. وإذا كان في تكتل العائلات عائلة قائدة تدخّلت في علاقاتها مع العائلات الأخرى مقاييس لا تخلو من الاضطراب. وإذا برز في العائلة «مثقف» يتعجّل الوصول أو ثري عائد من المهجر لم يندر أن يدخل مع الوجاهة المكرّسة في سباق إلى قلب الزعامة الكبرى، الخ.. وكان يندر أن

تستطيع هذه الاخيرة إنالة المتنفذين المحليين كل ما يبتغون. وهي إن فعلت أغاظت آخرين. لذا يمضي كل زعيم وارث وأعوانه اعمارهم وسط نقّ لا ينقطع، فيه نقّ الأعوان بعضهم من بعض ومن الزعيم... وفيه النقّ المتناثر في عرض المنطقة من الذين لم ينلهم خير كانوا يرتجونه، لكنهم إذا تخلّوا عن ولائهم المألوف انفرطت شبكة علاقاتهم الاجتماعية-السياسية برّمتها وفقدوا الأمل في احتلال أي موقع «عام» (وإن لم يتجاوز حدود زقاق واحد) وخسروا المستقبل - بعد خسارة الحاضر - ولم ينلهم خير من ولاء سواه.

من هذه الفسيفساء المعقدة (وهي لا تنتمي إلى أي فن ملتزم) كان يصعب أن ينبثق موقف موحّد. . فلا يسع الحدوديين الركون إلى زعامتهم التقليدية في تعبئتهم ضد الدولة - متى كانت الزعامة في المعارضة - أو ضد المقاومة الفلسطينية، الخ... ولا يقوون أصلاً - بسبب التشرذم الملازم لقواعد الولاء التقليدي وكثرة ما يقيد هذا الولاء ويكبحه من تحفظات مصلحية - على احتمال هذه التعبئة. طوال سنوات كثيرة أبدت زعامة المنطقة وأعادت في مشروع الليطاني، فلم تستطع - رغم ما للمشروع من صفة محورية - أن تستثير مبادرة دعم جادة لجهودها. وحين كان الحدوديون يحتجّون على انقطاع مياه الشرب أشهراً بطولها، كانت كل قرية - وكل حيّ أحياناً - تحتجّ لحسابها الخاصّ. لم يفلح كامل الأسعد - ولا سواه - في إنشاء همّ عام للحدوديين يطرحونه في التداول بينهم ويتحرّكون سوياً لتجاوزه بعد أن يحدّدوا هذا التجاوز على أنه الهدف. ولا يعني هذا بالطبع أن الحدوديين كانوا بلا هموم. بل هم كانوا أوفر الناس هموماً في هذه البلاد. لكن همومهم كانت تدور أبداً على نفسها ولا تتخطّى حلقاتها الضيقة المتداخلة.

صورة الدولة

هل كان يسع الحدوديين الركون إلى الدولة، إذا كانت تعبئتهم خارج طاقة الزعامة؟ هذا احتمال أبعد من الأول. فالدولة بقيت كائناً غريباً عنهم، كثيراً ما تاهوا في دهاليزه وأهينوا. وكانوا يصبرون على ضيمها ويتوقون إلى ولوج ملكوتها، لكنهم لا يشعرون، في أي وقت، بأن لهم فيها موقع شراكة. ذكرنا أنهم، في بعض الأحيان، استنجدوا بالجيش، وهو إذ ذاك أبرز مؤسّسات الدولة حضوراً في محيطهم... لكن هذا الاستنجاد كان يضمر غير ما يعلن، وقد ذكرنا ذلك أيضاً. كانت النوادر كثيرة في

قرى الحدود عن صمت الجيش وانهزامه أمام الهجمات الصهيونية، وكانت للحدوديين خاصة - ولسواهم أيضاً - تجربتهم مع زبانية المكتب الثاني المحلّيين، وهي التي جرّت ذيولها حتى دخول المقاومة الفلسطينية إلى المنطقة، وكانت أبرز العوامل الظرفية في تأييد الحدوديين هذا الدخول. وحين بدأت تجربة «أنصار الجيش» قبيل الحرب الأهلية، اجتمع فيها مئات من العاطلين عن العمل، شبه المنبوذين، وبعض شباب العائلات الصغيرة التي يضرب حولها البؤس والانغلاق طوقاً من الازدراء والتوجّس ومعهم أخيراً - لا آخراً - عشرات الشبان المنتمين إلى عائلة الضابط المسؤول! لكن هذا التنظيم أعرض عن استقطاب أي تأييد سياسي يتجاوز المنتسبين إليه وأهلهم، واعتبر، منذ انطلاقه، تنظيم مرتزقة لا يؤمن جانبهم. القرى المارونية وحدها قدمت مع العدد الوافر من «الأنصار» التفافاً حولهم. وكان لأنصار الجيش في هذه القرى ولتأييدها إياهم دور لا ينبغي التقليل من شأنه في جرّها إلى حربها اللاحقة على الجوار الشيعي. لم يكن سهلاً، مع تلك التجربة وهذه البوادر، أن يستقرّ الحدوديون على موقف من الجيش ومن جهة «استعماله» بين ظهرانيهم.

ولم يكن مجلس الجنوب أوفر حظّاً عندهم من الجيش. كان يدفع تعويضات عن القتلى وللمعوقين ويموّل علاج الجرحى ويعيد بناء البيوت المنسوفة ويرمّم المقصوفة. لكن الحدوديين - الذين سمّوه «مجلس الجيوب» - كانوا يجدون عورة ما لكل عمل يقوم به. وكان هذا طبيعياً. ففي ما عدا الفساد ومظاهر التمييز التي حفل بها نشاط المجلس، وأن الجنوبيين، بحكم من تجاربهم القديمة، يرون السرقة في مؤسّسات الدولة حيث تحصل وحيث لا تحصل، كان ثمّة ما هو أهمّ، وهو أن الحدوديين كانوا يؤثرون على هذه الرشوة أن لا يموت أبناؤهم وأن لا تهدم بيوتهم في حرب لم يحسب حسابهم أبداً في اتّخاذ القرار بإعلانها، وكانوا هم (رغم قصف المخيّمات وسقوط المقاتلين) ضحيّتها الأولى الدائمة. كان تأسيس مجلس الجنوب واحداً من القرارات باستمرار الحرب على الجنوبيّين وكانت فيه إشارة فهمها هؤلاء: وهي أن عليهم المثابرة على مقايضة أبنائهم وبيوتهم بهذا الثمن البخس.

لم يكن للحدوديين إذن مرجع يتوجّهون إليه في محنتهم ولم يكونوا هم مرجعاً لأنفسهم يمتلك الحدّ اللازم من التلاحم للتوصّل إلى موقف مبادر وتعميمه. وقد حال ثبات ما للجماعة الحدودية من قسمات أساسية (وهو ثبات التشرذم) دون تحوّل الحيرة المنطوية إلى كفر سافر، أو - وهذا هو الأبعد - إلى تضامن محارب مع المحاربين.

هكذا لم يتبلور على الشريط الحدودي نفسه أي حلّ لأزمة سكّانه. فبقي صوتهم غائراً في انفجارات القذائف. وبقيت هجرتهم - إلى خارج قراهم أو إلى خارج وطنهم كلّه - أقلّ الهجرات ثرثرة. وحين كانوا ينطقون، أو تنطق أقرب أصواتهم إليهم، كانوا يقولون إنهم مع «الحماية» وهم يعنون (أو يقولون صراحة) إنهم مع الأمان... ويضيفون أنهم ليسوا ضد أحد «باستثناء ملك الموت». وكانت هذه إشارة من بعيد إلى أنهم ضد الجميع...

العائلات وغيرها

لم يكن هذا الجنوب الحدودي وسطاً بسيطاً، متّسق الصفحة. فلا تخترقه من شرقه إلى غربه عوامل التناوش عينها ولا يستقرّ وجدانه على هوية واحدة. ففي بعض القرى والبلدات احتفظت عائلات الاقطاع بمقاليد سطوة تشبه ما كان في يدها قبل ٥٠ سنة. وقد أتاح لها ذلك تهديد الأهلين مباشرة في رزقهم أو في كرامتهم واستبقاء طقوس تتراوح بين فروض الخضوع اليومية (للسيد أو لأتباعه) والمشاركة في محصول الأرض. كان ذلك قائماً في قرى البكوات أنفسهم أو تلك التي احتفظوا، منذ العهد العثماني، بوثائق ملكية لقسم من أرضها أو - أخيراً - في بلدة كبيرة (هي الخيام) احتفظت فيها إحدى العائلات، مدّة طويلة، عبر امتلاكها الأرض، بزعامة لم تنتقص منها أية منافسة داخليّة جادّة. في هذه القرى، وجد الانتماء الحزبي جذراً متيناً يغذّيه ومادة للتوحيد والمبادرة أشد تماسكاً مما كانت عليه الحال في القرى ذات التركيب «العادي» أو «المتوازن». فهذا الانتماء هو فرصة تفلّت (من خضوع لم يعد الجوار يسيغه) برزت أمام فئات فتح لها التعليم أفقاً أوسع من الأفق القروي. وقد وصلت هذه الفئات أحياناً إلى الفلاحين عبر انتمائهم العائلي وفقدان الوجهاء ملكيتهم للأرض أو تحوّل حصّتهم فيها إلى عبء يلقي به البك من بعيد على كتفي وكيل يدفعه موقعه إلى التنطّح لزعامة القرية والعمل على إخماد البذور الجديدة فيها. هكذا أدى التفاوت بين هذه القرى والجوار، في صور التعامل اليومي أو الموسمي، إلى حالات تضامن واسع بين الأهالي قادها المتعلّمون الحزبيّون في مواجهة البكوات والأفندية. ورغم أن الحزبيّين ظلّوا، في هذه القرى، أقلّيات، شأنهم في سواها، فهم قد استطاعوا كسب مواقع عضوية، أسعفها غياب الحدّة (أو غياب التوازن العددي) عن المنافسة العائلية، في قرى كانت كل منها تخضع برمّتها لزعامة واحدة. فكان أن الزعامة الأسعدية أصبحت مهدّدة في الطيبة

(وهي قاعدتها) معزولة في حانين (وهي تملك حصّة في أرضها). ووقفت القنطرة تواجه آل عسيران في المحكمة. وأصبح التقدّميون قوّة انتخابية في كفررمان معقل آل الزين الخ... ولم يندر أن وقف بين طلائع الحزبيّين أفراد من العائلات التي تناوئها الأحزاب. فالانضباط الذي تفرضه هذه العائلات على أفرادها - بسائر شعائره - ليس أخفّ وطأة، وإن اختلف مضمونه، من الخضوع الذي تمليه على الآخرين. وهي، في ما عدا ذلك، تضمّ في داخلها بيئات متعدّدة (بيت الزعامة، الملاّكين، الأثرياء، المتعلّمين الخ...) يتيح تنافرها النسبي بروز ظواهر التفلّت. وقد حدث أيضاً أن خرجت في لبوس جديد خطوط انقسام ذات ماض طويل. فلم يكن اتّفاقاً - ولو أنه لا يجوز الافراط في التعويل على هذا النسق المبسّط من التفسير - أن يكبر نفوذ الشيوعيين في الخيام، في مواجهة «الأفندية»، عبر شاب ينتمي إلى عائلة أخرجت بعضاً من أبرز علماء الدين في المنطقة.

على أن الأمر الأهمّ في الانتماء العائلي (وهو الأهمّ لأنه يرسم ملامح العلاقات التقليدية كلها) يبقى أن هذا الانتماء - وإن وصل إلى أقصى حالات انطفائه - قادر على تشكيل محطّ (بالمعنى الحرفي) أو مسقط لأشكال تجاوزه المفترض. فحيث يصل جهد التجاوز الجماعي إلى مأزقه (بفعل صدمة تتعدّى النطاق المحلي في الغالب) تظهر من جديد على السطح بنى تقليديّة جرى احتضانها جزئياً، في جهة التجاوز نفسه، لتستقبل ببطء وهدوء ألواناً عديدة من الخيبات تحمل إليها دماً طازجاً... وحين يتجاوز الأمر الخيبات المحدودة إلى الهزيمة العامّة، تعود الزعامة التقليدية لتلمّ شعثها وتدخل - خلال مواجهتها خصومها المحلّيين - «مغامرات» مضمونة النتيجة... هكذا كانت تبقى العلاقات التقليدية - ضيّقها وواسعها - احتياطاً سرعان ما يخرج من ذبوله يوافيه بالنجدة حلفاؤه الكبار وتمزّقات خصومه.

التشابه والاختلاف

تبقى بالطبع اسئلة. وحين يتصل الأمر بالجنوب تبرز صعوبة في العثور على جواب لأي سؤال يتجاوز تجربة السائل المباشرة. ويمسي الامر في حاجة إلى تحقيق لم يستكمله أحد - على حدّ ما نعلم - من قبل، ولم يكتبه أحد ليسعنا الرجوع إليه. كيف استقبل العرقوب السني المقاومة الفلسطينية وكيف عاش - ومات - معها؟ ما الذي جعل القرى الأرثوذكسية، في منطقة مرجعيون - على نقيض القرى المارونية في الشريط كله -

محطاً ومعبراً آمناً للمقاومة وللتقدميين، وما الذي «صنّفها»، خلال الحرب، مع القرى الشيعية؟ وهل تكفي الاشارة - في هذا الصدد - إلى تاريخ الخلاف بين الطائفتين الأرثوذكسية والمارونية في لبنان؟ أم إن ثمة ما يميّز - على وجه التخصيص - هذا التكتل الأرثوذكسي الجنوبي؟ هذه كلها امور تنتظر أن يفتي فيها من يعرفها.

على ان ثمة مسألة لا بد لنا من الإلمام بوجوهها هنا وهي المتصلة بالقرى المارونية، موقعها من الجوار الشيعي ومن الطائفة المارونية عامة، وتكوينها الداخلي...

ثمة أمر أول - ما زال يثير دهشة المتأملين في ما آل إليه موقف هذه القرى مع انتشار الحرب - وهو أنه لم يكن بينها وبين قرى الجوار، في عهد قريب على الأقل ما ينمّ عن التوتر. فآخر صدام بين القليعة والخيام يرقى إلى مطلع الخمسينات، وكان أهالي القليعة فيه حلفاء لـ«أفندية» الخيام ضد الفلاحين فيها (وهو موقف عادوا إليه في سنة ١٩٧٦). وآخر صدام بين عين إبل وبنت جبيل يرقى إلى عام ١٩٢٠، وقد أحرق فيه بعض اهالي بنت جبيل وقرى أخرى بيوت عين إبل ونهبوها وقتلوا عشرات من أهلها. فقام الجيش الفرنسي باحراق بنت جبيل بعدما قصفتها طائراته! وقد كان الميزان في السنوات التي نعرض يميل إلى مزيد من التقارب. توقف أهالي عين إبل عن الاحتفال بذكرى «شهداء ١٩٢٠» قبل سنوات قليلة (فقط) من الحرب. وكان تبادل التعازي والمعايدات يبدو في أوجه بين الشيعة والموارنة قبل أن تبدأ حرب الجنوب. ويصعب أيضاً الوقوف على فروق بارزة، في التكوين الاقتصادي الاجتماعي بين القرى الشيعية والقرى المارونية. فكثيرون من شبان القليعة كانوا ينخرطون في الجيش. ولكن هذه أيضاً كانت حال الخيام. وكان الشبه فاقعاً بين رميش وعيثرون يصل من لون التراب إلى شكل غرسات التبغ إلى مظهر الفلاحين وكدح النساء والأطفال في الحقول. لم يكن في عين إبل إلا القليل من شبانها. أما الباقون فموزعون بين بيروت والمهاجر العربية، وآثار الحوالات التي تصل منهم بارزة في البيوت التي تحف بطريق القرية وفي اناقة الفتيات. لكن نزيف الهجرة ومظهر الثراء هما أوضح في حاريص الشيعية، وإن لم يكن لهذه موقع عين إبل «السياحي». ماذا اذن؟

تحت هذا الشبه العام، كان ثمة عناصر اختلاف حرية بالإشارة. صحيح مثلاً أن الأحزاب المارونية الكبيرة ظلت باهتة الحضور في هذه القرى، وكان ذلك على الأرجح لوناً من «التقية» المارونية في الوسط الشيعي... عين إبل تنتخب رئيس بلدية «كتائبياً». لكن كتائبية رئيس البلدية لا تسفر عن نشاط كتائبي حقيقي في القرية. لا

بيت للكتائب، ولا خلايا تجتمع ولا عناصر تقسم اليمين ولا احتفال بعيد الحزب. جل ما في الأمر أن رئيس البلدية، بانتمائه الحزبي، يحفظ لأنصاره ولعائلته، بخاصة (وهي كبرى عائلات البلدة) مرجعاً سياسياً في بيروت يلجأ إليه في أي شأن طارئ، محتفظاً عبره بمسافة ما عن الزعامة الشيعية المحلية. ودبل، عبر ولاء أكثر وجهائها نفوذاً، «شمعونية» تقليدياً. لذا كانت تنال فيها اللائحة الانتخابية الأسعدية أكثرية الأصوات. وفي رميش كتائبيون أيضاً، لا يختلفون عمن في عين إبل سوى بضيق نفوذهم، وكان فيها معجبون لريمون اده. على أن هذه العلاقات الفضفاضة، وهي تبدو علامات للانتماء الطائفي، حاسمة الوقوع حين يئين أوان استثمارها.

والواقع أن فعل الانتماء الطائفي في تمييز هذه القرى عن الجوار، لم ينتظر بدء الحرب. ففي الانتخابات النيابية كانت رشوة المرشحين الشيعة للقرية المارونية تتخذ أحياناً شكل التبرع لإتمام بناء الكنيسة. وكان رأي المطران الماروني، في صور أو في صيدا، يقرر الموقف الانتخابي لعائلات برمتها، بادئاً بالراهبات، ماراً بخوري القرية أو براهب أو رئيس دير مولود فيها (وإن لم يكن مقيماً). ولا يجوز، طبعاً، تقدير هذا العامل فوق قدره. ذلك أن الانقسام العائلي يخترق القرى المارونية هي الاخرى. وقلما أفلح مطران في توحيد قرية واحدة. على أن ثمة موازنات دقيقة يعدّلها التدخل. وتنتقل عائلة صغيرة من حلف إلى آخر، وتنقسم عائلة أخرى الخ ... واتجاه التدخل (وكان، على أي حال، أكبر أثراً من تدخل العلماء الشيعة وأوسع مجالاً) هو واحد. فهو يسفر، متآلفاً في ذلك مع توجيه الزعامات المارونية، عن تثبيت الأكثرية في القرى المارونية على الخط السياسي العام للطائفة، وبخاصة، على الخط الذي تسير عليه زعاماتها الغالبة وكنيستها إزاء رئاسة الجمهورية. والنتائج القريبة لهذا الجهد واضحة. ولما كان «التظاهر» السياسي خافتاً، في هذه القرى بحكم اختلافها عن الأكثرية المجاورة وحاجتها إليها، كانت الانتخابات النيابية هي فرصتها الكبرى تظهر فيها ولاءها للوجهة المارونية الغالبة. وكان الموقع الأسعدي ومرشحوه هم المستفيدين من هذا «التظاهر» المتباعد.

الطائفية الخافتة

عليه يتضح أن ما يسعنا تسميته بـ«الحزبية الخافتة» في القرى المارونية (مع العلم بأن خفوتها لا يمنع اتساع نطاقها) كان يصادف، على مستوى أعم، في صورة ولاء طائفي

خافت أو «طائفية خافتة». ولم يكن هذا الموقف يتغذّى من اختلاف الدين وحده، بمعناه المجرد، ولا من الصراع اللبناني في صورته الطائفية-السياسية وحدها. كان ثمة عوامل محلية تمنح هذا الاختلاف العام لحمه ودمه. حين كان شبان بنت جبيل يتنزهون (في سياراتهم أو على الأقدام)، على طريق عين إبل، وعيون بعضهم غير بريئة من التطفل على شاباتها، كان اهالي عين إبل لا يبالون في الظاهر، شأنهم في ذلك شأن جميع المبتدئين في فنون السياحة. فإظهار الجفاء قد يعطل أموراً كثيرة: تعريج بعض شبان بنت جبيل إلى أحد المقهيين لاحتساء كأس أو أكثر أو مشاركتهم في سهرة قمار هنا أو هناك، فتح دفاتر التجار في بنت جبيل لديون أهالي عين إبل، استمرار أطفال الميسورين من بنت جبيل في القدوم إلى مدرسة الراهبات الخ... أي على وجه الاجمال، ديمومة بيئة من العلاقات لا تعزل القرية عن جوار هي في حاجة إليه. لكن هذا الظاهر كان يخفي ضيقاً أكيداً. فمزايا عين إبل «السياحية» ليس لها مقابل من النوع نفسه في بنت جبيل. فهي إذن، بمعنى ما، غير متكافئة، بل هي مهينة أيضاً. ذاك ما يفسر، مثلاً، أن شابات عين إبل اشتهرن في المنطقة كلها بأنهن لا يغادرن وسط الطريق ليسمحن بمرور سيارة متنزهة إلا بعد جهد جهيد. ولم يكن ذلك إلا إعلاناً صامتاً للتمسك - في وجه «الطارئين» المتكاثرين - بالحق الحصري في التنزه على طريق هذه القرية الخضراء.

من الجهة الأخرى، كان الميسورون في بنت جبيل والقرى الشيعية، وهم يرسلون أولادهم إلى مدارس الراهبات في عين إبل أو رميش أو يارون (ومدرستها كاثوليكية رومية لا مارونية) يتصورون أنهم يقصدون العلم في منابعه (وهو علم يتقلص امتيازه إلى معرفة ما باللغة الفرنسية يمتلكها الراهبات والمعلمون المسيحيون مبدئياً)، وإلى شكل من الانضباط تطلق عليه العامة اسم «التربية» (وهو شبه وهمي أيضاً). لكن هذه العلاقة كانت تغصّ هي الاخرى بالالتباس. فهذا «العلم» وهذه «التربية» نصرانيان. وخلف العرفان الذي يكنّه للمدرسة زبائنها الشيعة لم تخل الحال من حسد خفيّ، قد يكون أقوى عند الذين لا يستطيع ابناؤهم ارتيادها لأنها مدرسة خاصة يكلّف الانتساب إليها مالاً... لم يكن يخفي أهالي القرى المارونية اعتزازهم بمدارسهم هذه. فهي تكاد تكون المدارس الخاصة الوحيدة التي صمدت في المنطقة، بينما تلاشت بهدوء، محاولات شيعية لمحاكاتها. ويكاد يمكن القول أن المدرسة الرسمية، في عين إبل، فرضت على القرية فرضاً قبل الحرب بسنوات قليلة (بطلب من بعض الاهالي طبعاً)، ولم تكن

الراهبات وحدهن في معارضة إنشائها، بل آزرهن قسم من الاهالي.

هذا الاستعلاء الماروني الذي يتغذّى منه استمرار الشعور بالخصوصية يقابله استعلاء شيعي خفي، تظهر منه على السطح بقايا فاقعة، ويتغذى من الوضع الأكثري ومن عنفوان إسلامي موروث من أيام الإقطاع الطائفي. فمن البقايا أن العجوز الشيعية في بنت جبيل كانت تصرخ حين تستهجن أمراً: «يا مشحرين يا أهل عين إبل!». وكان يتحدث الشيعي العجوز عن النصراني مساوياً إياه، في الازدراء، بزوجته، فيقول: «امرأتي أجلّك الله!» ويقول: «نصراني أجلّك الله!» واذا كان الوسط الشيعي العام قد أخذ منذ زمن طويل يعتبر الذين ترد على ألسنتهم هذه العبارات سذجاً أو متخلفين، فإن «المتقدمين» لم يكونوا يقابلونها بالاستنكار، بل بابتسام يمتزج فيه التهكم بالتواطؤ ... الخ

يسعنا القول، رغم هذا، أنه لم يكن ثمة تناقضات تتنامى في الجنوب الحدودي بين قرى الطائفتين. ولم يكن مستحيلاً أن لا تصل «الطائفية الخافتة» إلى حالة التأجج أبداً. بل إن من الجائز المضي إلى أبعد من هذا والقول إن الحرب اللبنانية قد اغتصبت من القرى المارونية موقفاً جديداً ثم عادت فاغتصبت موقفاً مقابلاً من القرى الشيعية، وإن في صورة مختلفة. لكن موقف الأنثى المغتصبة – على ما تزعم الخرافة الذكرية – لا يكون خالياً من بعض الرضا الدفين.

ولا ريب في أن الصلة بين موارنة الشريط الحدودي والدولة (والجيش بخاصة) وما يليها من موقف حيال المقاومة الفلسطينية كان لهما ضلع كبير من تسهيل هذا الاغتصاب. فقد رأينا أن وجهاء القرى المارونية يحرصون على المسارب التي تقودهم إلى زعماء طائفتهم، وإلى رئيس الجمهورية نفسه في بعض الأحيان. ولا ينبغي لنا أن ننسى أن البطريرك الماروني خريش هو ابن عين إبل وأنّه كان، قبل تسنّمه السدّة سنة ١٩٧٥، مطراناً على صيدا. وكان حنا سعيد، قائد الجيش سنة ١٩٧٦، وهو ابن القليعة، قد خدم في الجنوب أيضاً قبل أن يتولى قيادة موقع الشمال. وقد حدث مثلاً، (ولعلّ هذا أوفر دلالة من الأدوار الكبيرة) أن ممرضاً متواضع الحال من القوزح كان يلاحق ما يعترض أبناء قريته وجوارها من مشكلات ويحلها عند رئيس الجمهورية نفسه (شارل حلو، آنذاك) بتوسط من شقيق هذا الأخير. ولم تكن القرى نفسها تنال كبير خير من هذه الصلات. فالقوزح ودبل كانتا من أفقر القرى في قضاء بنت جبيل. ويعود رخاء عين إبل النسبي إلى مغتربيها. وكان أهالي رميش يعلّمون أبناءهم من مال تبغهم.

ولكن تلك الجسور كانت، رغم كل شيء، تمد إلى هذه القرى ولاء عاماً للدولة (وللموقع الماروني الغالب فيها)، وعلى الأخص لموقفها من السلاح الفلسطيني.

لم تبدر من هذه القرى ظواهر عداء واضحة للمقاومة الفلسطينية قبل الحرب. كانت بعض القرى الشيعية أكثر جرأة، أحياناً، في الجهر بعدائها. فقد استطاعت عيتا الشعب مثلاً أن تفرض على الفدائيين الابتعاد عنها وأن تكبت نشاط الحزبيين من أبنائها أنفسهم وأما القرى المارونية، فلم يكن التداول في شأنها يتعدى شائعات عن تطوع أشخاص منها لاحاطة الجيش الإسرائيلي علماً بتحركات الفدائيين. وهو أمر كان متداولاً في شأن قرى شيعية أيضاً. لكن الصمت الشيعي الظاهر، الذي تحدثنا عنه قبل قليل، كان ينبت في تربة متعددة العناصر: القرابة الإسلامية العامة (والجنوبية) من القضية الفلسطينية، تقلّب مواقف القيادات التقليدية من المقاومة، عوامل تفتيت الجمهور، الشعور بوجود قوى جاء الوجود الفدائي في ركابها تتجاوز القوى المحلية الخ... وأما في القرى المارونية فكان كبت الموقف الفعلي من المقاومة خالياً من هذا الغنى، بسيطاً. كان سببه الوحيد الميل إلى اعتماد موقف الجوار، في ظاهره، واجتناب الخوض في أزمة معزولة مع المقاومة وحلفائها لا تقوى عليها هذه القرى. وكانت المقاومة تعرف هذا الوضع. فهي قد تجنبت - حتى في أوج انتشارها فوق القطاع الأوسط، مع مطلع ١٩٧٠ - أن تفتح مكتباً واحداً في أية قرية مارونية. وبقيت العناصر التي انتمت إليها أو إلى التنظيمات المحالفة لها، في هذه القرى، أقلية لا تذكر.

على أن الولاء للدولة وجد سبيلاً إلى الفعل رغم هذا الصمت المفروض. فحين بعث مشروع انصار «الجيش» عام ١٩٧٤ مثلاً (وهو يرقى إلى سنوات سابقة) انخرط في هذا التنظيم عشرات الشبان من رميش ودبل، بخاصة. وفي أواسط ١٩٧٦ (حين بلغت الحرب ذروتها) كان هؤلاء يشاركون في تأطير القريتين ويؤمنون وصول العمال منهما إلى المستعمرات الاسرائيلية ويشكّلون قسماً، على الأقل، من طواقم المصفحات الاسرائيلية التي احتلت حانين وقصفت بنت جبيل. ولم يكن عسكريو القليعة (وهم يعدّون بالمئات) ليتلكأوا في النسج على المنوال عينه.

الاغتصاب والفرضية

ذكرنا الاغتصاب. والاغتصاب عمل عنيف. وعنفه لا يعود يمحى بل يأخذ يتناسل. ويزداد نسله من الرموز لؤماً جيلاً بعد جيل. في الخيام كان علي بهيج

العبدالله قد قتل اثنين من المسلحين «التقدميين» الذين قتلوا أباه. قتلهما يوم هجوم مسلّحي القليعة على البلدة واحتلالهم إياها، بالتعاون مع فريق من آل العبدالله، وجهائها التقليديين وأكبر عائلاتها. وقد أصيب علي نفسه برصاصات أودت به إلى الشلل النصفي. وكان والده، حتى مقتله، أحد أبرز المتعاملين مع السلطات الإسرائيلية. وحين تمّ استرجاع الخيام، بعد هجوم مضاد شنّه الطرف الفلسطيني-التقدّمي، كان أهل القتيلين قد صفحوا عن علي نظراً لحالته ولظروف الحادثة، فترك لشأنه نحو اسبوع... لكن المسلحين «التقدميين» عادوا فقبضوا عليه فجأة و«حكموا» عليه بالإعدام. وجرى الطواف به «تعزيراً» على سيارة في شوارع البلدة قبل أن تطلق عليه النار. ثم ألقيت جثته في جبّانة النصارى (إذ في الخيام أقلية مسيحية) ومنع الأهالي الذين بكاه أكثرهم من دفنه لأيام عدة.

كان على اللبيب أن يفهم - من الإشارة - أن المسلم الذي يتعامل مع اليهود، يرتد عن إسلامه ليصبح... نصرانياً!!! ولما كان حكم المرتد غير حكم النصراني الأصيل، وجب أن نواجه هذا الأخير بالموعظة الحسنة (حين يئين أوان المساومات) وأن نواجه ذاك بالإعدام. وقد كان المسلحون الموارنة سبّاقين إلى التسليم بهذه الفرضية نفسها (بعد قلبها رأسا على عقب) فأعدموا ماري روز بولس وكثيرين سواها. ذلك أن الغاية الجوّانية للحرب كانت، رغم ركام الثرثرة «اللبنانية» والهذيان «التقدمي»، أن تصير هذه الفرضية فرضية المجتمع اللبناني كله...

IV - 2

الجنوب محتلاً

يقتضي فهم ما جرى لما أصبح يعرف بـ«الحزام الأمني»، في جنوب لبنان، أن نعود بالذاكرة إلى مأساة فلسطين سنة ١٩٤٨ حين طرد عشرات الآلاف أو فروا، عبر الحدود، إلى لبنان، وكان معظمهم من الجليل. كانت تشد أهالي الجنوب اللبناني إلى أهالي الشمال الفلسطيني أواصر تقليدية متينة: أواصر تجارة وعمل وصداقة وحتى أواصر قرابة، وكانوا يألفون مدينتي حيفا وعكا، في الواقع، أكثر من ألفتهم بيروت. وقد ازدهرت أسواق الجنوب الأسبوعية، ولم تكن أسواق إنتاج زراعي وحسب، بل أيضاً وخاصة، أسواقاً للحرف المحلية، بفضل زبائنها الفلسطينيين. هذا فيما كان عدد من اللبنانيين يعملون أجراء أو يملكون أعمالاً صغيرة في شمال فلسطين، حتى أن بعضهم نقل إقامته إلى حيفا أو عكا. وكان من المفارقات التي أسفر عنها نشوء إسرائيل أنه عزز التماسك الوطني في لبنان إذ حوّل وجهة النشاط الاقتصادي في

* في أساس هذه المقالة حوارات أجرتها ليندا بتلر مع المؤلف في واشنطن في أواخر حزيران ١٩٩١. وقد نشرت المقالة في مجلة *Journal of Palestine Studies*, XXI, n° 3 (Spring 1992), Berkeley, CA.. وتصدرها مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ونشرت أيضاً ترجمتان عربية وفرنسية للمقالة في المجلتين الشقيقتين اللتين تصدرهما المؤسسة في بيروت وباريس. ولن يفوت القارئ أن يلاحظ أن في هذه المقالة تفاصيل تعريفية موجهة إلى القارئ غير اللبناني، وقد يستغني عنها القارئ اللبناني... وقد لا يستغني. ولن يفوته أن يلاحظ أيضاً أن بعض التسميات والأوصاف تستغني عن الدقة التامة لصالح الإيجاز والوضوح. سيلاحظ القارئ أخيراً - في ما يتعدى الشكل - أن بعض التقديرات الواردة في المقالة - بما فيها الأرقام - هي بنت المرحلة التي كتبت فيها. وهذه مرحلة تلاها تحول واسع وعميق في المساق الذي افتتحه مؤتمر مدريد. هذا والترجمة المنشورة هنا جديدة من عمل المؤلف.

منطقة الجنوب نحو الشمال. هذا ولم تبدأ الهجرة الريفية من الجنوب حقاً إلا بعد ١٩٤٨، وذلك بفعل الضائقة الاقتصادية التي أحدثها سقوط فلسطين، على صعيدي فرص العمل والأسواق.

كان وقع النكبة الفلسطينية عميقاً على أهالي الجنوب اللبناني. وحين وصل الفلسطينيون لاجئين، أعان الأهالي كثيرين منهم وأمنوا لهم المأوى. وبينما كان ينشأ عدد من المخيمات في الجنوب، لم يقم أي منها في منطقة الحدود الممتدة بين العرقوب في الشرق الجبلي ونواحي صور على الساحل. هذا مع أن ألوفاً من الفلسطينيين المشردين استقروا على هذا الشريط من الأرض وعمل معظمهم في الزراعة، في قطاع التبغ على الأخص. وقد أقام مئات من الفلسطينيين، مثلاً، في بلدتي بنت جبيل ونشأت بينهم وبين الأهالي علاقات طيبة، باستثناء حزازات لا تخلو من مثلها العلاقات ما بين العائلات أو العشائر.

على أن الحكومة اللبنانية لم تلبث أن اتخذت في وقت ما من الخمسينات إجراء قضى بإبعاد الفلسطينيين عن منطقة الحدود، بحيث منعوا من دخول القرى المجاورة لهذه الأخيرة إلا بإذن عسكري. كان الهاجس أمنياً ومتصلاً أيضاً بوقف التهريب الذي تكاثر بين جنوب لبنان والجليل مع وصول اللاجئين. فبات لا يؤذن لهؤلاء بالسكن إلا في القرى التي تبعد عشرة كيلومترات -على التقريب- عن الحدود. وما أزال أحفظ من صباي ذكرى اليوم الذي رحل فيه الفلسطينيون عن بلدتنا ليقيموا في منطقة صور.

وبين ١٩٤٨ و١٩٦٨ بقيت المنطقة هادئة، على وجه الإجمال، باستثناء بعض القضم الذي كان يعمد إليه الإسرائيليون على الحدود، فينقلون الشريط عشرين متراً هنا وخمسين متراً هناك غير مميزين في قضم الأرض الزراعية بين ملك لمسلمين وآخر لمسيحيين. يبقى أنه لم تحصل أحداث جسيمة.

التمركز العسكري الفلسطيني

بدأت العمليات الفدائية عبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية، على نطاق ضيق، قبل حرب حزيران ١٩٦٧. ولكن غدوات هذه الحرب هي التي شهدت البداية الواضحة لتنظيم الفلسطينيين أنفسهم عسكرياً، إذ خرجوا من مخيماتهم وبدأوا ينشئون قواعد قريبة إلى هذا الحد أو ذاك من الحدود. وقد أدى ذلك إلى احتكاكهم بالجيش اللبناني

وإلى صدامات وقعت بينهم وبينه. وانتهى هذا المطاف إلى اتفاق القاهرة في تشرين الثاني ١٩٦٩، وهو الذي منح الفلسطينيين الحق، فعلياً، في شنّ العمليات انطلاقاً من الأراضي اللبنانية.

هكذا عاد الفلسطينيون، في نهاية الستينات، إلى المنطقة التي كانوا قد اضطروا إلى إخلائها قبل ما يزيد عن عقد. على أنهم جاؤوا، هذه المرة، عسكريين، أعضاء في منظمات مسلحة، ولم يأتوا لاجئين مع عائلاتهم. وتجدر الإشارة إلى أنهم لم يحاولوا التمركز في القرى المسيحية، كما أنهم لم يكونوا حلوا في هذه القرى سنة ١٩٤٨. بل هم تمركزوا، بادئ ذي بدء، في منطقة العرقوب السنية، وهي التي أطلقت عليها الصحافة الدولية لاحقاً أسم «فتح لاند». وقد أقاموا قواعد أيضاً في المناطق الشيعية، حول الخيام والطيبة في قضاء مرجعيون، وحول بنت جبيل.

ولا يستغرب أن تواجد الفلسطينيين الجديد حرك الجناح المسيس من الأهالي، وهو بلا ريب جناح أقلي. وقد لقي هذا التواجد بعض التأييد من الجمهور الذي كان يتأثر بالمشاعر القومية، المتقدة في تلك الأيام. فليس من شك في أن أهالي المنطقة كانوا يتقبلون مبدأ الكفاح الفلسطيني، وهم الذين شهدوا بأم العين تجسم النكبة الفلسطينية وشاركوا في مرارة الهزيمة العربية سنة ١٩٦٧. على أن معظم الناس كانوا، على رغم مشاعرهم الإيجابية حيال القضية الفلسطينية، يرفضون تمركز الفدائيين في المنطقة، وقد أدركوا الخطر المترتب عليه. فمن سجية الجماهير، وهي المستغرقة في هموم كل يوم، أن تؤثر استقرار الوضع القائم، وإن يكن غير مرض، على عواقب مجازفة لا ضامن لعواقبها. وهي لا تصير قابلة للتعبئة إلا إذا حملتها على ذلك سلطة غير منازعة أو غياب للسلطة لا نزاع فيه. كان الفلسطينيون وحلفاؤهم المحليون يشكلون جنين سلطة، ولكن هذا لم يكن يكفي لتحريك الأهالي جملة. من الجهة الأخرى، كانت السلطة الوحيدة القادرة على التصدي لنمو الوجود العسكري هي الجيش اللبناني، وهو الذي كان معظم الأهالي يرون فيه الذراع المسلحة لسلطة مركزية فاسدة ومتحيزة، غير مبالية بمصير المناطق النائية عن المركز.

وكان من ضعف الشعبية هذا أنه حال دون تحول الجيش، وهو الذي كان يسيطر المسيحيون على بنيته القيادية، إلى بؤرة لتعبئة تواجه التمركز العسكري الفلسطيني في المنطقة. فوق ذلك، انتهت الموازين التقليدية للنظام السياسي اللبناني، ومعه التحسب من ردود فعل شعبية، في بيروت وفي مدن أخرى بعيدة عن المنطقة الحدودية، إلى

تقييد دور السلطة المركزية وإلى ما بدا كفاً ليد الجيش. كذلك كان الزعماء المحليون، وهم المتصلون إلى هذا الحد أو ذاك بدوائر السلطة في بيروت، قد أصيبوا بشلل جزئي وانتهى بهم الأمر إلى التهيب من الوجود الفلسطيني المسلح. وقد أفضت الخصومات القائمة بين النخب المحلية، ومعها قراءة هذه النخب لميزان القوة، إلى جعل بعضها يطلب الحظوة عند المنظمات الفلسطينية المسلحة فيما لزم بعض آخر الصمت. هذا الوضع هو ما يفسر، إلى حد بعيد، بقاء الموقف الحقيقي لأهالي المنطقة، وهو موقف معقد غزير الألوان، مفتقراً إلى التجسد في صورة جلية.

في هذا الوقت نفسه، كان الفلسطينيون ينساقون إلى دائرة التناقضات المحلية. كانت التنظيمات اليسارية والقومية التي سهلت تمركزهم في المنطقة (أي الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي والبعثيون والقوميون العرب وغيرهم) تتنافس في ما بينها لتوسيع ما كان لها من نفوذ محدود النطاق نسبياً في المنطقة، وذلك على حساب الزعماء التقليديين. على أن هذه التنظيمات اللبنانية كانت، وهي تزداد، بفضل سلاح الفلسطينيين ودعمهم السياسي، نفوذاً ومهابة، تزداد في الآن عينه عزلة عن الجسم الأهلي الأساسي الذي أخذ يرى فيها خطراً على بنى السلطة التقليدية في القرى، وبالتالي على استقرار القرى السياسي. وتجب الإشارة إلى أن الفلسطينيين لم يظهروا الحذر المناسب دائماً في هذا المجال وأخذوا، عوض التوجه إلى عموم الأهالي مباشرة، يزدادون اتكالاً على حلفائهم المحليين.

في هذه الأثناء، لم يبق الإسرائيليون مكتوفي الأيدي، وهم يرون الفلسطينيين يبنون وجودهم العسكري ويباشرون القيام بالعمليات من الأراضي اللبنانية. أخذ الإسرائيليون يشنون الغارات، على المخيمات نفسها، أولاً، ثم على القواعد التي أنشئت بعيداً عن المخيمات، في منطقة العرقوب خصوصاً. وكانت معظم الهجمات تتمثل في القصف المدفعي و قد تتخذ -في النادر- صورة الغارات الجوية. هكذا كنا قد أصبحنا في أيار ١٩٧٠، حين وقعت المعركة البرية الأولى، وهي معركة العرقوب التي ما تزال ذكراها ماثلة في المنطقة بسبب ما أبدي فيها من مقاومة. كان التكتيك الفلسطيني يقوم، عموما، على الانسحاب عند حصول الهجوم عوض مواجهة التفوق الإسرائيلي في العدة والعديد. بعد ذلك بنحو شهر، قصف الإسرائيليون بلدتي بنت جبيل، وهي واحدة من بلدات المنطقة الكبيرة، فقتلوا وجرحوا عددا من المدنيين. مذ ذاك فصاعدا، تكاثرت الهجمات على القرى متخذة صورة الضربات الجوية أو صورة الهجمة البرية

الرامية إلى قتل فدائيين أو أسرهم. ووصل الأمر في أيلول ١٩٧٢ إلى درجة الاجتياح المحدود، إذ دخل الجيش الإسرائيلي الجنوب بأسلحته كلها رداً على مقتلة الألعاب الأولمبية في ميونيخ. وقد لبثوا هناك أربعين ساعة ثم انسحبوا بعد أن قتلوا نحو ١٤٠ شخصاً بينهم ثمانون مدنياً. كان الإسرائيليون يشنون حملاتهم، عموماً، على الفلسطينيين وعلى اللبنانيين المعروفين بالتعامل معهم. ولكنهم كانوا ينفذون، بين وقت وآخر، عمليات لا غاية لها إلا إرهاب الأهالي المدنيين وإفهامهم أن لتسامحهم بشأن التواجد الفلسطيني عندهم ثمناً عليهم أن يؤدوه.

تحت وطأة القصف الإسرائيلي وسقوط الضحايا المدنيين، أخذ الحماس المحلي للفلسطينيين وللتنظيمات اللبنانية يميل إلى الشحوب. ومع استمرار الغارات الإسرائيلية، بدأ القرويون يضغطون على الوحدات الفدائية لتنسحب من قراهم. وفي أوائل العام ١٩٧٢، عمدت الحكومة اللبنانية، أخيراً، -وكانت تستجيب لعرائض قدمتها قرى جنوبية- إلى الطلب من الفلسطينيين أن ينسحبوا من المناطق المأهولة. ولم ينفذ الفلسطينيون هذا الطلب إلا جزئياً مؤثرين البقاء في قرى ذات أهمية تكتيكية كان للتنظيمات اليسارية أو القومية فيها وجود مرموق. وحتى في الحالات التي انسحبوا فيها، مكثوا في الجوار، وكان مؤدى ذلك أن يلفّ القرى المخلاة «حزام من النار» لأن الإسرائيليين كانوا يواصلون القصف الكثيف حولها، ليلة بعد ليلة.

هكذا كانت العلاقات بين الفلسطينيين والأهالي المحليين قد تدهورت في أواسط السبعينات، وكان السبب الأبرز لهذا التدهور عمليات القصف الإسرائيلي والاقتصاص من الأهالي، والسبب الثاني ما جرّه من خلل في بنى القرية التقليدية دعم الفلسطينيين للتنظيمات اليسارية والقومية في وجه الزعماء. فوق ذلك، أدت عصبية الفلسطينيين حيال التغير الذي طرأ على مواقف الأهالي إلى زيادة الوضع سوءاً. فهم شرعوا في التصرف بأساليب متسلطة أغضبت الأهلين كثيراً، منها إقامة حواجز التفتيش والتدقيق في تحركات الناس لدواع أمنية. وكانت حصيلة هذا كله أن الفلسطينيين خسروا، إلى حد واسع جداً، مساندة الأهالي. وهذا أمر يجب أن نعيه حتى نفهم ما جرى بعد عام ١٩٧٥.

الحرب الأهلية

اندلعت حرب لبنان في نيسان ١٩٧٥، ولكن الجنوب بقي هادئاً، نسبياً، مدة

زادت عن السنة. والواقع أن الشعور بأطوار الحرب المختلفة كان يحصل في الجنوب من خلال تضخم القرى وانكماشها تباعا، بحكم أن كلاً منها كانت قد أرسلت عدداً من أبنائها إلى بيروت وضواحيها يساوي، على الأقل، عدد الذين صمدوا فيها. كان معنى هذا أن كل موجة من موجات العنف كانت تقذف بألوف اللاجئين إلى أمان قراهم الأصلية ليرتدوا نحو بيروت في مرحلة الهدوء التالية.

هذه المرحلة من الأمان النسبي (في الجنوب) أدركت نهايتها في صيف ١٩٧٦، لتبدأ مرحلة حاسمة مهدت الطريق نحو إنشاء «المنطقة الأمنية». ففي أوائل آب، أي قبل سقوط مخيم تل الزعتر الفلسطيني بأقل من أسبوعين، اجتاحت القوات المسيحية اليمينية أحياء الشيعة في ضواحي بيروت الشمالية أي في النبعة وبرج حمود والدكوانة، وشردت سكانها بعد تكبيدهم خسائر جسيمة في الأرواح. وكان انكفاؤهم نحو الجنوب أشبه بقيام الساعة، إذ تقاطر إلى قرى غير مهيأة لمثل هذا عشرات من ألوف اللاجئين أصبحوا مشردين من غير مأوى. فقد كانت النبعة وحدها تعد ٢٠٠٠٠٠ نفس معظمهم من الجنوب. وفي بنت جبيل، مثلاً، كان عدد المقيمين يبلغ اثني عشر ألفاً أو ثلاثة عشر ألفاً، فوصل في غضون شهر واحد إلى ٢٤٠٠٠، ونشأت من ذلك مشاهد أشبه بالكوابيس لخمسين شخصاً، مثلاً، يتكدسون في منزل من غرفتين: ينامون على السطوح وفي الحدائق وعلى الشرفات، متخذين من كل مكان متاح مرقداً. وكان وعيهم أن المنظمات الفلسطينية وحلفاءها اللبنانيين، أي الموجين بالدفاع عن الضواحي، قد عزفوا عن القتال عند الهجوم الأخير، يزيد المرارة في نفوسهم ويشعرهم بأنهم تركوا من جانب قوى عولوا على حمايتها ذات يوم.

حوالي هذا الوقت الذي كانت القرى الشيعية تنوء فيه تحت طوفان اللاجئين إليها، كانت المنطقة تشهد ظاهرة أخرى ستكون لها عواقب حاسمة على مستقبل الجنوب. تلك كانت تدفق مئات من الجنود المسرّحين إلى القرى المارونية، وكانوا عائدين إلى بيوتهم بعد أن وقع في الجيش انشقاق طائفي بدأ يظهر إلى العلن في أوائل ١٩٧٦. كان يوجد عدد من هذه القرى ينتشر على طول الحدود: من علما الشعب في الغرب إلى دبل وعين إبل والقوزح ورميش ويارون (والأخيرة مختلطة دينياً) في الوسط إلى القليعة قرب مرجعيون في الشرق. هذه القرى، وهي زراعية الطابع أساساً وفقيرة إجمالاً، كانت تتميز بالنسبة غير العادية لشبانها المنخرطين في القوى العسكرية. فالواقع أن الجيش اللبناني يستمد معظم عديده من مناطق الأطراف المحرومة، وهي،

في ما يخص المسيحيين، عكار في الشمال و البقاع الشرقي وقرى أقصى الجنوب. وقد تعززت عسكرة هذه القرى بوجود قوة رديفة، معادية للفلسطينيين ضمناً، هي «أنصار الجيش» التي أنشئت حتى قبل اندلاع الحرب. ارتد الجنود الغاضبون بسلاحهم إلى قراهم، وكانوا قد أصبحوا معتصبين -أو قل متعصبين- سياسياً وطائفياً وسط الاستقطاب المتزايد الذي نشأ من الحرب، بعد أن استولى على ثكناتهم مسلمو «جيش لبنان العربي» بقيادة أحمد الخطيب. كانوا حانقين على الفلسطينيين، باعتبارهم القوة الضاربة الرئيسة على الجهة الأخرى، وحانقين أيضاً على حلفاء الفلسطينيين من المسلمين باعتبارهم مرتكبي التمرد في الجيش.

تلك هي الخلفية التي عوّل عليها الإسرائيليون إذ بدأوا يزيدون من حدة تدخلهم على أكثر من صعيد. فهم كانوا قد باشروا، منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات، في استثمار الظاهرة الطائفية في المنطقة الحدودية وحاولوا تكوين شبكات من المخبرين جندوا لها مسيحيين ومسلمين. على أن هذا الجهد بقي محدوداً، فلم يبدأ الإسرائيليون استثمارهم الجاد للورقة الطائفية إلا مع اندلاع الحرب الأهلية.

بدأوا بإرساء سياسة «الجدار الطيب» وكانت موجهة، في الأساس ولكن من غير حصر، إلى القرى المارونية. فوزعوا مواد غذائية وتموينية، وإذ كانت الخدمات الطبية اللبنانية في حال فوضى مطلقة، قدموا خدمات طوارئ مجانية إلى جمهور المهجرين وقبلوا بعض المرضى اللبنانيين في مستشفياتهم. وما لبث بعض الأفراد من هذه المنطقة التي كان الخراب الاقتصادي قد عمّها، أن حصلوا على رخص بالعمل في إسرائيل.

على صعيد آخر، زاد الإسرائيليون من اتصالاتهم بالقرى المارونية، وكانت هذه إلى حينه تعايش بسلام جاراتها المسلمات، فيتبادل الأهلون الزيارات في مناسبات الدفن والعزاء وفي الأعراس والأعياد الدينية. ولا تزال تحضرني من ذكريات الصبا في بنت جبيل مشاهد الشبان يتمشون نحو قرية عين إبل المجاورة لاحتساء كأس من البيرة (وكان هذا ممنوعاً في القرى الشيعية) ولاختلاس النظر إلى الصبايا الجميلات، الخارجات للتنزه في أماسي الصيف. ومع أن المسيحيين كانوا قد بدأوا يبدون تذمرهم من تعاظم الوجود العسكري الفلسطيني لأصدقائهم من المسلمين ولوجهاء هؤلاء، فإن العلاقات بين الطائفتين بقيت ممتازة في غضون السنة الأولى من الحرب.

وسرعان ما بدا واضحاً أن هدف الإسرائيليين إنما هو قطع القرى المسيحية عن محيطها المسلم. ولم تكن أية من هذه القرى تبعد عن الحدود أكثر من ثلاثة

كيلومترات، الأمر الذي يسّر تموينها وتسليحها تمهيداً لفتح جبهة جديدة في مواجهة الفلسطينيين. وقد عملت إسرائيل لتنفيذ هذه السياسة عبر حزب الكتائب الذي كانت تدعم سراً مجهوده الحربي وكان له وجود محدود في كل من تلك القرى.

على أن الاستقطاب المتنامي واستعار الشعور المعادي للفلسطينيين، بفعل الحرب، ومعهما عسكرة القرى بفعل تدفق الجنود الغاضبين، مسلحين ومتعطلين، إليها، لم تكن كلها كافية لجعل السيطرة الإسرائيلية على قرى الحدود، بواسطة الأعوان المحليين من الكتائب، أمراً سهلاً في جميع الحالات. صحيح أن بعض القرى - القليعة مثلاً - رضخ بسرعة للمشيئة الإسرائيلية. كان في القرية نحو من ٤٠٠ جندي مسرّح، وهذا عدد مذهل في قرية لم يكن عدد سكانها يتجاوز الثلاثة آلاف، فكانت القليعة شديدة العسكرة وكان لها، على الأرجح، أن تخشى، في الجو السائد، وقتذاك، انعكاسات لولائها لكميل شمعون (*)، وهو إذ ذاك عدو لدود للحلف الفلسطيني- الإسلامي- اليساري الذي كان له جاه عريض في بلدة الخيام المجاورة.

عند الطرف الآخر من هذه المروحة، كانت تقع عين إبل، وهي قرية جد جميلة، ميسورة نسبياً، كانت تعيش أساساً من تحويلات أبنائها العاملين في الخليج. كانت لعين إبل، وهي أقل عسكرة بكثير من سائر القرى المارونية، علاقات مقبولة بالفلسطينيين، الذين كانوا يعتنون بأن تتلقى القرية حصتها كاملة من الطحين والمحروقات وغيرها، ولم تكن القرية راغبة في خسارة استقرارها. ولم يكن عناصر الكتائب في القرية من القوة ولا من الانضباط بحيث يتمكنون من فرض موقف جماعي على القرية معاد لمحيطها وللفلسطينيين. غير أن صيف ١٩٧٦ شهد إرسال طليعة من خمسة عشر مقاتلاً كتائبياً مدججين بالسلاح جاؤوا بحراً من جونية، في الشمال المسيحي، عبر حيفا في إسرائيل، ووصلوا من هناك على عربات إسرائيلية إلى عين إبل. هناك جمعوا جمهور الأهالي في دار البلدية وأعلنوا عليهم نيتهم فتح جبهة في وجه الفلسطينيين بدعم من إسرائيل. ولم تجد فتيلاً احتجاجات الأهالي الشديدة الغاضبة، وقد هزهم توقع وصول الحرب إلى عقر دارهم. فقد كان القادمون

---

* كان كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية في غضون النزاع الأهلي الذي شهدته البلاد سنة ١٩٥٨، وأحد زعماء الموارنة المتشددين. وقد أصبح رئيساً لحزب الوطنيين الأحرار ولمليشياه وعضواً في الجبهة اللبنانية، وهي ائتلاف جمع المنظمات المسيحية المحافظة [في الحرب الأخيرة] وكان يسيطر عليه الكتائب. وقد توفي شمعون سنة ١٩٨٧.

الجدد شاكي السلاح وما لبثوا أن أخذوا يستثمرون خصومات مختلفة لمباشرة توزيع السلاح على الشبان المتبطلين، الراغبين في الذهاب إلى إسرائيل للتدرب. وهكذا سقطت عين إبل في دائرة السيطرة الإسرائيلية. وأما رميش فكانت المقاومة فيها أضعف بسبب قوة التقليد العسكري هناك: كان في القرية نحو من مائة جندي وشرطي، على الأقل، سرحوا بعد تفكك الجيش، وكان «أنصار الجيش» حاضرين أيضاً. وكانت حال دبل مماثلة. ثم إن القريتين كانتا قد أصبحتا متورطتين في سياسة الجدار الطيب الإسرائيلية. هكذا كان أن الإسرائيليين وحلفاءهم الكتائبيين استثمروا حساسيات الأقلية ونقاط الضعف المتأتية من مناخ الحرب، فأفلحوا في ما أخفقت التنظيمات اليسارية والقومية اللبنانية في تحقيقه، وهي تواجه الوجهاء التقليديين في القرى الشيعية بالاستناد إلى الفلسطينيين. وفي أواخر صيف ١٩٧٦، كانت إسرائيل قد باتت تتحكم في جميع قرى الحدود المارونية.

وفي أيلول ١٩٧٦، بدأت عناصر مسلحة من القليعة، يساندها الإسرائيليون، تقطع الطريق إلى مرجعيون حيث تقوم ثكنة للجيش اللبناني بات يسيطر عليها جيش لبنان العربي الذي كان يدعمه الفلسطينيون. وزادت التوتر، في هذه الأثناء، سلسلة من الحوادث اتهم بها الفلسطينيون، ضمناً، ولو من غير دليل. وفي نهاية الشهر نفسه، كانت ذيول الصدام الذي وقع في عين إبل بين الفلسطينيين ومسلحي القرية على وشك أن تسوى سلميا، بعد وساطة تقليدية بادر إليها وجهاء من عين إبل وبنت جبيل، عندما أطلقت، دونما إنذار، قذائف الهاون الأولى على بنت جبيل من جارتها المارونية. كان الذين جاؤوا لفتح الجبهة قد فتحوها. وعند الطرف الآخر من المنطقة، إلى الشرق، تكررت الظاهرة نفسها، إذ أخذت القليعة تقصف جارتيها الخيام والطيبة. وقد مثل قصف القرى الشيعية من جاراتها المسيحيات أمراً لا رجعة فيه. وفي تشرين الأول ١٩٧٦، كانت القرى المسيحية قد قطعت تماماً عن جوارها الداخلي.

مهّد قصف أيلول لمبادرة الإسرائيليين إلى تكليف الرائد سعد حداد، وهو ضابط في الجيش اللبناني من مرجعيون، تركيز الجهد العسكري وتنظيم المليشيات المحلية التي كانت لا تزال، من حيث الأساس، وحدات قروية مبعثرة تعمل كل منها بقدر من الاستقلال عن غيرها، وإن كانت إسرائيل توجهها جميعاً عن بعد عبر مراكز الكتائب في المنطقة. وفي تشرين الأول، انتزع جنود سعد حداد، بمعونة من الإسرائيليين، ثكنة مرجعيون من جيش لبنان العربي المعقود اللواء لأحمد الخطيب، وأقاموا هناك قيادتهم

العامة. تلك كانت بدايات ما أصبح لاحقاً جيش لبنان الجنوبي، ومذ ذاك عكف سعد حداد على تكوين هيكلية لهذه القوة. وقد أتيح له عون من ضابطين منشقين أو ثلاثة من ضباط الجيش اللبناني، ولكن قيادة الوحدات عهد بها، في الغالب، إلى ضباط صف تسلقوا سلم الرتب متخطين الدرجات على عجل.

في أثناء هذه المرحلة نفسها، نفذت الخطوات الأولى نحو «تنظيف» مناطق واقعة تحت السيطرة الفلسطينية الإسلامية كانت تفصل ما بين القرى في المعاقل المارونية الثلاثة على الحدود، في الغرب والوسط والشرق. كان العبور من دبل أو من عين إبل إلى رميش، مثلاً، يقتضي المرور بقرية حانين الشيعية التي كان للفلسطينيين وللبعثيين اللبنانيين نفوذهم فيها. وفي تشرين الثاني ١٩٧٦، اجتاحت القوات المسيحية حانين، وكان الإسرائيليون يغطونهم ويساندونهم، وأخرجوا السكان من ديارهم وسووا القرية كلها بالأرض. فلم يبق اليوم من قرية كانت تعد ثلاثة آلاف نفس إلا منزل واحد أعاد بناءه المختار العجوز وأقام فيه مع زوجته. على الشاكلة نفسها، كان التواصل بين مسيحيي رميش، في الوسط، وعلما والناقورة، في الغرب، يقتضي المرور عبر قريتي مروحين ويارين السنيتين. فكان أن دمرت كلتاهما وشرد أهاليهما في ذاك الخريف نفسه (وإن يكن سمح لهم بعد بضع سنوات بالعودة وإعادة البناء، وهو ما فعله بعضهم). هذا وقد لقيت مارون الراس والقنطرة المصير نفسه. هذه العمليات وطدت المعاقل المارونية، كلا على حدة، ولكن أشرطة من الأرض بقيت تفصل ما بين القطاعات الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. ولم يتيسر الوصل ما بين هذه القطاعات إلا مع الاجتياح الإسرائيلي في سنة ١٩٧٨.

لم يغب القصف عن المنطقة طوال العام ١٩٧٧، وحوالي الوقت الذي كان الموارنة والإسرائيليون يفتحون فيه الجبهة الجديدة، كان كثير من الفلسطينيين الذين كانوا قد غادروا القرى في أوائل السبعينات تحت ضغط الأهالي الشيعة، يعودون إليها، وهو ما زاد العلاقات الشيعية الفلسطينية سوءاً. وحوالي سنة ١٩٧٧، كانت الجبهة «الفلسطينية- الإسلامية- التقدمية» تضم فلسطينيين من مختلف الفصائل وعراقيين و«محرومين» من أنصار الإمام موسى الصدر(*) جاؤوا من مناطق أخرى، ومقاتلين

(*) هو القائد الشيعي الجماهيري الآسر الشخصية، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ومؤسس حركة المحرومين وجناحها العسكري حركة أمل. وقد اختفى الإمام في ليبيا سنة ١٩٧٨.

من الحزب السوري القومي الاجتماعي جاؤوا من جبل لبنان. وأما المقاتلون اللبنانيون من المنطقة نفسها فكانوا قد تبخروا منذ أن بدأت الحرب حقاً، وكانت ذريعتهم، على الأغلب، مرافقة عائلاتهم إلى مواضع آمنة، ولكنهم لم يكونوا يرجعون بعد ذلك.

والواقع أن المنطقة الحدودية كانت تقفر من سكانها بسرعة، تحت وطأة القصف الإسرائيلي. فقد تدحرجت بنت جبيل عن قمة الـ ٢٤٠٠٠ نفس الذين كانت تؤويهم في آب ١٩٧٦ إلى حضيض الأربعمائة نفس بعد ذلك بأشهر. كذلك فرغت من سكانها -وأكثريتهم مسلمون- بلدة الخيام، وهي من أكبر بلدات الجنوب وأغناها، وكان سكانها يناهزون العشرين ألفاً عشية الحرب. ومن كان تبقى منهم وسط الخراب، أخرج بالقوة سنة ١٩٧٨، وأخذ الإسرائيليون يستعملون البلدة المنكوبة حقلاً للتدريب على مناورات حرب الشوارع، فيخوضون بدباباتهم ومدرعاتهم معارك وهمية بين هياكل حزينة من غير سقوف لبيوت نخرتها فجوات قذائف الهاون. (بعد ١٩٨١، أذن للأهالي بالعودة إلى الركام الذي تحولت إليه بيوتهم فعاد منهم آلاف قليلة وباشروا إعادة البناء.)

وتجب الإشارة إلى أن القرى المسيحية كانت أكثر صموداً بكثير في مقاومة النزوع إلى الهجرة، وأهم الأسباب علمها بأن من شأن الوجود الإسرائيلي أن يعصمها من الاستباحة. كان عليهم أن يصمدوا لقصف الهاونات، لا أكثر من ذلك، فيما كانت القرى الشيعية تواجه، لا القصف وحده، بل أيضاً خطر الاجتياح والمجازر، وهو خطر لم تكن تعوزه سوابق تشهد بوجوده.

الاجتياحان الإسرائيليان وترسيخ الحزام الأمني

ظهر الحزام الأمني إلى الوجود على أثر اجتياح آذار ١٩٧٨، عندما اقتحمت القوات الإسرائيلية لبنان وهدفها المعلن احتلال شريط من الأرض عرضه ١٠ كيلومترات إلى الشمال من الحدود للحؤول دون الهجمات التي كان الفلسطينيون يشنونها على إسرائيل. عوض ذلك مضت القوات من غير توقف حتى نهر الليطاني محتلة ما يزيد عن عشر الأرض اللبنانية. وإذ واجهت إسرائيل ضغطاً دولياً قوياً تمثل في قراري مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ و٤٢٦ اللذين نصّا على انسحاب فوري للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية وعلى تشكيل قوة الأمم المتحدة الخاصة يونيفيل، انسحب الإسرائيليون جزئياً على مرحلتين. على أنهم، عشية الانسحاب

الأخير في حزيران ١٩٧٨، عمدوا إلى تسليم الشريط المتبقي، وعرضه ١٠ كيلومترات، إلى مليشيا الرائد حداد التابعة لهم. وفيما ادعت إسرائيل، رسمياً، أنها أتمت انسحابها، لم يكن سراً على أحد أن جيش لبنان الجنوبي بقي «معززاً» بجنود إسرائيليين، وأن الضباط الإسرائيليين موجودون هناك، على الدوام. وأما قوة الأمم المتحدة فحيل بينها وبين إتمام انتشارها في المنطقة. وهكذا ولد «الحزام الأمني».

عانى أهالي المنطقة الأمرين خلال اجتياح ١٩٧٨. فقد دخلت القوات الإسرائيلية القرى الشيعية، ترشدها عناصر من المليشيات المسيحية كثيراً ما ظهر أنهم من القرى المجاورة. في بنت جبيل، جمعوا الأهالي الأربعمائة الذين كانوا باقين هناك وحشروهم حول بركة البلدة. وقد أجبر هؤلاء على البقاء دون مأوى، مدة ثلاثة أيام، تحت حراسة مشددة إلى أن انتهى الإسرائيليون وأعوانهم من تفتيش البيوت جميعاً، ناهبين ومخربين ما عرض في طريقهم. وقد نسفوا بانتظام جميع البيوت التي وجدوا فيها أثراً لوجود فلسطيني، أية كانت صورته، سواء أكانت هذه البيوت قد قدمت طوعاً أم صودرت. وعوملت معظم المباني العامة المعاملة نفسها فسويت بالأرض. وقد اعتمد هذا المسلك في الجنوب المحتل كله، فأضيفت عشرات جديدة من ألوف الناس إلى جمهور فاقدي المأوى، وقتل مئات أعدم بعضهم دون سبب، ومنهم سبعون من المدنيين العزل أبيدوا في مسجد ببلدة الخيام.

وفي الأسابيع التي تلت الاجتياح، أذن للأهالي الذين كانوا قد لاذوا بالفرار، بأن يعودوا زرافات إلى قراهم المنكوبة. وقد عاد كثيرون، إذ أصبحوا لا يطيقون الاستمرار في العيش تحت الخيام وفي المساجد والمدارس. وكان آلاف من الناس قد خيموا تحت الأشجار، عند مدخل صيدا الشمالي، ولم يكن الفصل البارد قد انقضى بعد. وفي جميع القرى، كان يدقق في أوضاع العائدين، بمساعدة من أعوان محليين كانوا يحسنون القيام بهذه المهمة لمعرفتهم الحميمة بجيرانهم وأبناء قراهم.

اقتضى إنشاء الحزام الأمني إعادة تنظيم عميقة لجيش لبنان الجنوبي الذي كان، إلى ذلك الحين، قوة تكاد تكون مارونية حصراً، مؤلفة من شبان من أهل المنطقة معظمهم جنود فارون من الجيش اللبناني، ومن مقاتلين كتائبيين وفيه عناصر أخرى أحدث التحاقاً. وقبل الاجتياح كانت إحدى المشكلات الكبرى التي عانت منها هذه القوة، نفور الوحدات المحلية من الخدمة خارج القرية التي تنتمي إليها. وأما الوضع الجديد، فأصبح تشكيل الوحدات المتحركة فيه أمراً حيوياً لضبط المنطقة بأسرها. لذا بدأت

حملة تجنيد وتدريب واسعة، توجهت إلى الشيعة أيضاً، لا لزيادة عديد القوة وحسب، بل أيضاً لتحاشي الإشكال الناشىء عن تكليف قوة مارونية، حصراً، ضبط الأمور في منطقة يغلب بين سكانها المسلمون.

كان التجنيد يتم بتوسط لجان القرى التي شكلت، تحت الإشراف الإسرائيلي، في كل قرية، غداة الاجتياح. وكانت هذه اللجان المحلية مكلفة تنظيم الخدمات البلدية لتعويض غياب المجالس التي كان معظمها متوقفاً عن العمل. وقد تولى أعضاء اللجان أيضاً مهمة المخبر. وفي ما يتصل بالتجنيد، كان على جيش لبنان الجنوبي أن يحدد عديد المجندين المطلوب ثم أن يحدد لكل لجنة حصة من العدد تناسب حجم القرية.

ولم يكن مفاجئاً أن طلائع المنضمين إلى القوة كانوا أكثر عناصر الجماعة هامشية وأدناهم اعتباراً. وكان بعضهم قد خدم سابقاً في التنظيمات الفلسطينية أو المؤيدة للفلسطينيين. فقبلهم الإسرائيليون، بعد مرحلة اعتقال و«تأهيل» قصيرة، وكان الضرب أهم طرق التأهيل المذكور. على أن التجنيد، على العموم، بدا مهمة عسيرة. فقد كانت الأسر ترسل أبناءها الذين يبلغون «سن التجنيد» للإقامة عند أقارب في خارج المنطقة. وإلى اليوم، ما تزال الصفوف الثلاثة الأخيرة، في ثانويات المنطقة، تكاد تقتصر على البنات. وكثيراً ما صحب الأهل أبناءهم فأسهم ذلك في إخلاء المنطقة من سكانها.

ما لبث الإسرائيليون أن وجدوا سبلاً لمقاومة النفور من الانضمام إلى جيش لبنان الجنوبي. فقد دشنوا، في ظرف الضائقة الاقتصادية الخانقة، نظاماً قضى بأن يعطى عضو من عائلة كل جندي الإذن بالعمل في إسرائيل. وكانت الأجور تدفع بالدولار، فأمكن لكل عامل أن يكسب نحواً من ٣٠٠ دولار شهرياً بدلاً من معدل كان قد انحدر إلى ٣٠-٤٠ دولاراً شهرياً بالليرة اللبنانية. هذا المبلغ، يضاف إليه ١٥٠ دولاراً هي راتب الجندي، باستثناء العلاوات، كان يوفر للعائلة دخلاً يبلغ ٤٥٠ دولاراً بالعملة الصعبة، في بلاد بلغ فيها راتب الوزير ٣٠٠ دولار.

فضلاً عن العوامل الاقتصادية، تأثر مساق التجنيد في جيش لبنان الجنوبي باعتبارات تتعلق بالسلطة أو بالنفوذ في نطاق القرية. فحين كانت أسرة من الأسر تجد سبباً للسماح لواحد أو أكثر من أبنائها بالانضمام إلى هذا الجيش، كانت الأسر المنافسة تجد نفسها مهددة ومفتقرة إلى حماية. هكذا كانت دقة الموازين المحلية، السياسية والعائلية، تجعل دخول بضعة أنفار من أسرة معينة في الجيش سبباً كافياً

لمبادرة أسر أخرى إلى تشجيع حفنة من أبنائها على الدخول أيضاً.

هذا وتتصل أسباب أخرى بالهموم الطائفية وبموازين المكانة بين القرى. ففي المدة التي تلت الاجتياح، مباشرة، كانت كل من الوحدات التي أرسلت من جيش لبنان الجنوبي لـ «فرض القانون والنظام» في قرية من القرى الشيعية، مشكلة بتمامها، تقريباً، من عناصر تنتمي إلى واحدة -أو إلى اثنتين، في أبعد تقدير،- من القرى المارونية. فتولت ضبط بنت جبيل، مثلاً، عناصر من جارتيها دبل ورميش. وكان هذا باعثاً لشعور شديد بالإهانة. وكان يزيد من هذا الشعور البعد المتصل بالعلاقات بين الطائفتين. ففي ذلك الوقت، كان الشعور بالمرارة قوياً من جراء التعاون الماروني مع الإسرائيليين والقصف الماروني لقرى شيعية والدور الذي لعبته الميليشيات المارونية في أثناء الاجتياح. فضلاً عن ذلك، لم يكن جنود جيش لبنان الجنوبي موارنة عاديين، بل كانت الحرب قد أدت بالكثيرين منهم إلى تعصب زائد حيال المسلمين وكانت تجاربهم في الحرب قد مالت بهم نحو القسوة. وهم كثيراً ما كانوا على قدر من الانحطاط الخلقي، وكانت أبلغ الشكاوى منهم أن تصرفات غير مقبولة بدرت من بعضهم حيال الشابات في القرى. لم يكن القرويون ليتسامحوا في هذا الأمر، وهو ما دفع بعضهم إلى المطالبة بإنشاء قوة منهم في قراهم. وكانت الفرضية التي لقيت قبولاً واسعاً أن الأهالي يبقى لهم شيء من الرقابة على قوة مشكلة من أبنائهم، بقدر ما يبقى هؤلاء أسرى شبكة العلاقات والضوابط التقليدية برمتها.

هكذا أصبحت وحدات جيش لبنان الجنوبي، في القرى الشيعية، مشكلة، في صلبها، ابتداء من أواخر السبعينات، من عناصر مجانسة لها، وهذا مع بقاء الضباط المسؤولين مسيحيين في جميع الحالات تقريباً. فحتى اليوم لا يوجد شيعة في البنية القيادية لجيش لبنان الجنوبي، ويقتصر الأمر، في المرتبة الوسطى، على عدد محدود ممن لهم بعض السلطة على مستوى القرية الواحدة أو المجموعة من القرى. على أن ٤٠ إلى ٥٠ ٪ من العديد باتوا من الشيعة. وهذه نسبة جوهرية وإن كانت أهميتها تضؤل حين نفطن إلى أن الشيعة يشكلون نحو ٧٠ ٪ من مجموع السكان.

ومع وجود جيش لبنان الجنوبي وشبكات المخبرين في كل مكان، سرعان ما ساد الهدوء «الحزام الأمني». والواقع أن المقاومة كانت ضئيلة. وقد سبق القول إن منطقة الحدود كانت، عند حصول الاجتياح، قد أفرغت من معظم سكانها، بسبب القصف المتصل الذي شهدته الشهور الثمانية عشر السابقة، وكانت القرى التي ظهر منها ميل

ما إلى المقاومة، إذ عرقلت الاتصال بإحدى جاراتها المسيحيات، مثلاً، قد سويت بالأرض، كلياً أو جزئياً. وقد أخل خراب بلدات رئيسية، مسلمة أو مختلطة، شأن الخيام ومرجعيون وبنت جبيل، إخلالاً عميقاً بنظام الحياة في القرى المجاورة. فضلاً عن ذلك، كان الشبان الذين يؤهلهم سنهم للانخراط في عمل المقاومة قد غادروا المنطقة في أيام الاحتلال الأولى تحسباً من تجنيدهم في جيش لبنان الجنوبي.

وحين انطلقت إسرائيل في اجتياحها الضخم، في حزيران ١٩٨٢، اندفع جيشها عبر «المنطقة الأمنية» من غير عائق. ولكن القتال أصبح عنيفاً حين تقدم الجيش نحو بيروت. فقتل ألوف من المدنيين. وسقطت على العاصمة أطنان من القذائف لا يتصور عددها العقل، صبتها القاذفات الإسرائيلية والهاونات وقطع المدفعية. وكان أن قررت أسر كثيرة كانت قد هجرت من المنطقة الحدودية، في السنوات ١٩٧٦-١٩٧٨، أن تعود إلى قراها، معتبرة أنه لما كان نصف البلاد قد أمسى محتلا، على كل حال، فإن الأمثل للأسرة أن تعود إلى بيتها حيث يتوفر لها بعض الأمان، على الأقل.

وقد يصح القول إن شيعة كثيرين، من الجنوب، تنفسوا الصعداء في أيام الاجتياح الأولى. كان الناس قد ضاقوا ذرعاً بالحرب، وضاقوا ذرعاً بحكم المليشيات، الفلسطينية منها واللبنانية، وضاقوا ذرعاً بالتمزق الذي عمّ البلاد. وقد أضلّتهم مؤقتاً تصريحات الإسرائيليين الداعية إلى حل لبناني يلي تصفية الوجود الفلسطيني المسلح: كان يفترض أن تقوم سلطة مركزية قوية تفتتح عهداً من المصالحة الوطنية وتحل المليشيات، على أن ينسحب الإسرائيليون حالما يتم ذلك. وكان هناك أيضاً، برغم ما في الأمر من مفارقة، شعور بأن من شأن الاحتلال الإسرائيلي أن ينهي القصف الإسرائيلي، أي بأن إسرائيل -بوجيز العبارة- ستخلص لبنان من إسرائيل.

ولكن الناس سرعان ما أدركوا خطأهم. إذ تكرر ما جرى سنة ١٩٧٨ من حملات تفتيش واستجواب متكررة و تعسفية. كان الأهالي يجبرون على التجمع، عدة مرات في بعض الأيام، «للتدقيق في الهويات»، فيضطرون إلى الوقوف ساعات تحت الشمس الحارقة. ومرة أخرى حصلت أعمال تخريب وحصل، في بعض الحالات، عبث بالمقدسات. ومرة أخرى نسفت بيوت على مجرد الشبهة بأنها أوت نشاطاً مليشوياً، وهو ما زاد في ضخامة الجحافل التي أصبحت بلا مأوى. ومرة أخرى أوقف بعض الأهالي وسيقوا إلى الاعتقال من غير سبب ظاهر. وكان نصيب المئات من الذين عادوا إلى قراهم الأصلية فراراً من مناطق القتال في الشمال، وخصوصاً

أولئك الذين كان لهم نوع من الماضي السياسي، أنهم أوقفوا فوراً وأرسلوا إلى معسكر أنصار أو إلى معتقلات أخرى في داخل إسرائيل. وكانت الاعتقالات في المناطق المحتلة حديثاً وفي صفوف الفلسطينيين هي الأوفر عدداً بطبيعة الحال. وباستثناء الذين ألقي القبض عليهم وهم شاهرو السلاح حين كان الإسرائيليون مندفعين نحو بيروت، (وهؤلاء كانوا مرشحين للبقاء في الاعتقال مدة غير محدودة) فإن مدة الاعتقال كان يستحيل التنبؤ بها تماماً. كان يمكن أن يطلق سراح المعتقل بعد أيام قليلة من الاستجواب السطحي أو أن يبقى لينتن في المعتقل حتى إقفال هذا الأخير، بعد ذلك بسنوات. لم تحصل محاكمات قط. وفي معظم الحالات، كان كل شيء رهين مزاج الضابط، متوقفاً على اطمئنانه أو عدم اطمئنانه إلى سحنة السجين أو إلى طريقته في الكلام، أو على ما يتفق له أن يعرفه عنه.

ولدت المقاومة اللبنانية مع احتلال إسرائيل لبيروت في أيلول ١٩٨٢. وسرعان ما نمت في الجنوب مع نهاية ذلك العام. وكانت المقاومة في المنطقة الحدودية محدودة للسبب نفسه الذي حد منها في سنة ١٩٧٨: أي افتقار المنطقة إلى العناصر الشابة وسهولة وضع اليد على من تبقى منهم بالنظر إلى النسبة غير الطبيعية من المسنين والنساء هناك. وقد فاقمت من هذه الحال آثار سنوات أربع تحت الاحتلال. ولكن سكان تلك المنطقة، شأنهم شأن أهل الجنوب جميعاً كانوا فخورين بمقاومة رأوا فيها مقاومتهم هم. وقد اشتركت كل فصائل الحركة الوطنية السابقة والتنظيمات الإسلامية في العمل، ولكن بقي للمقاومة وجه جنوبي وشيعي لا يجادل فيه. وكانت السيطرة الكاسحة عليها لتنظيمين شيعيين رئيسيين هما حركة أمل وحزب الله. على أنه تجب الإشارة إلى أن جمهور السكان تماهى مع أمل أكثر بكثير من تماهيه مع حزب الله الذي كان لا يزال يشكو عزلة على المستوى الشعبي. كان حزب الله، شأن الأحزاب الشيوعية، في حالات أخرى، حسن التنظيم ومتماسكاً داخلياً ولكنه غير قادر على بسط تأثيره إلى ما يتعدى وسط المناصرين الذين كان يستمد أعضاءه من صفوفهم. كانت أيدلوجيته وطريقة سلوكه شديدتي الاختلاف عن كل ما يمكن أن يشكل توقاً جماعياً ههنا.

وقد كانت المقاومة هائلة الفعالية. فعلى مدى ما يزيد عن سنتين، كانت خسائر الإسرائيليين قريبة إلى معدل لم يعرفوه قط، وهو مقتل جندي كل يوم. وقد فاقت هذه الخسائر خسائر المقاومة، وكان هذا غير معهود أيضاً. فاضطر الإسرائيليون الذين ألفوا التبختر في البلدات والمدن، في أيام الاجتياح الأولى، إلى الجنوح أكثر فأكثر

نحو التخفي. وقد حققت المقاومة، في نهاية المطاف، ما عجزت الجيوش العربية النظامية، حتى الآن، عن تحقيقه، وهو إجبار الإسرائيليين على الانسحاب من أرض عربية احتلوها.

في حزيران ١٩٨٥، كان الإسرائيليون قد أتموا المرحلة الثالثة من انسحابهم من الجنوب المحتل. وقد سلموا المنطقة التي رفضوا إخلاءها إلى السلطة الاسمية لجيش لبنان الجنوبي. غير أن الإسرائيليين بقوا في المنطقة، كما كانوا قد فعلوا سنة ١٩٧٨، وإن بأعداد أقل، جاعلين وجودهم الدائم هناك أكثر خفاء. وقد تراجعت فاعلية المقاومة كثيراً مذ ذاك لأسباب عدة تتخطى نطاق حديثنا هذا. وعادت الخسائر الإسرائيلية في المنطقة غير ذات دلالة. وأما خسائر جيش لبنان الجنوبي، وهي أكبر بقليل، فلم يبد أنها تؤرق أجفان الإسرائيليين كثيراً. فجنود جيش لبنان الجنوبي إنما يدفع لهم، بعد كل حساب، ليموتوا، وما هم، وفق عبارة واسعة الانتشار هنا، غير أكياس رمل لإسرائيل.

وقد أضاف الحزام الأمني الجديد، في صورته التي استقر عليها سنة ١٩٨٥، قطاعين من الأرض (في الشرق وفي الوسط الغربي) إلى ما كان يضمه في سنة ١٩٧٨. وعوض الهلال السابق الذي كان يمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، باتت «المنطقة الأمنية» الجديدة ترسم نوعاً من نصف دائرة. وهي لم تعد مجرد منطقة فاصلة تعزل الحدود الإسرائيلية. فهي تتيح للإسرائيليين أن يبقوا قلب البقاع وجزءاً من جبل لبنان (هو الجزء الدرزي السني، أساساً) والجنوب كله، بما فيه صيدا والنبطية وصور، في متناول رشاشاتهم الثقيلة، ولا نذكر المدافع الكبيرة. أخيراً تصل هذه الرشاشات إلى جميع المخيمات الفلسطينية في المنطقة. ولا ننسى أن الطريق الساحلي الذي يحاذي الساحل متجهاً نحو بيروت والشمال، يمكن أن يقطع في أي وقت، وأن هذه أيضاً حال الكثير من محاور المواصلات التي تستخدمها القوات السورية المرابطة في لبنان. موجز القول أن «المنطقة الأمنية» الجديدة تبدو، حين تقارن بما كانت عليه سنة ١٩٧٨، وقد تحسنت كثيراً قيمتها الهجومية من جهة الإسرائيليين.

الحزام اليوم

رغم عودة الكثير من الأهالي إلى المنطقة الحدودية بعد اجتياح ١٩٨٢، (ارتفع

عدد المقيمين في بنت جبيل، مثلا، بالتدريج، من حضيض ال٤٠٠ إلى ما يقرب من ٦٠٠٠) فإن المنطقة، على الإجمال، لا تزال تخسر من سكانها. وتعد المنطقة اليوم ١٣٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠٠ ساكن، هم نصف المقيمين فيها قبل الحرب، وهم ربع ما كان عدد هؤلاء سيصل إليه أو ثلثه، في أحسن تقدير، إذا احتسبنا نسبة النمو الطبيعية منطلقين من أرقام ١٩٧٥. وبينما بدأ الناس يعودون إلى سائر المناطق اللبنانية، لم يكن لعهد السلام الجديد من وقع على المنطقة الحدودية الواقعة تحت حكم إسرائيل وجيش لبنان الجنوبي. فهناك ظلت الهجرة متصلة لا تعرف الهدوء، وهي، في معظم الحالات، هجرة دائمة: إلى الولايات المتحدة وأستراليا وكندا وإلى أقطار أخرى.

ويهاجر الناس لأسباب عديدة. وبين أهمها مناخ الشبهة الغالب والشعور بأنك تحت المراقبة والحاجة إلى ضبط الحديث بحيث يبقى في النطاق الضيق لما هو مأذون به من آراء، وحدها الأقصى، على ما يظهر، القول بأفضلية السلطة اللبنانية. وتنتشر المخابرات الإسرائيلية في كل مكان، عبر شبكة مخبريها المترامية. وقد أثبتت هذه الشبكة فاعلية لا جدال فيها بحيث أن العمليات في المنطقة، وهي كانت نادرة على الدوام، قد أصبحت، منذ إنشاء «المنطقة الأمنية»، رسمياً، في سنة ١٩٨٥، أندر بكثير من ذي قبل. فإذا وضعنا جانباً عمليات التسلل من خارج المنطقة، فإن ما أنشىء من خلايا المقاومة في الداخل، جرى تفكيكه بانتظام، وأرسل المقاومون إلى معتقل الخيام. وما يزال معظمهم هناك.

أمر آخر له أهميته أيضاً هو العزلة التامة عن سائر مناطق البلاد وشعورك بأنك محتجز بين آفاق ضيقة خانقة. فحدود «المنطقة الأمنية» التي يعلن بأعلى الصوت أنها غير رسمية هي، في الواقع، حاجز أصعب اجتيازاً من الحدود بين معظم الدول ذات السيادة. فالأسلاك الشائكة تكلل كلاً من المعابر الثلاثة أو الأربعة ومراكز المراقبة التي ترصد منها كل حركة تنتشر على خط الحدود وحقول الألغام حيث تجعل تضاريس الأرض مهمة المراقبة مستصعبة. والتصريح بالدخول لغير المقيمين، يجب أن يطلب عند المعابر التي أصبح يضبطها اليوم جنود جيش لبنان الجنوبي وحدهم، إجمالاً، بدلاً من الوحدات المشتركة بينهم وبين الإسرائيليين التي كانت تتولى الأمر في سنوات الاحتلال الأولى. وهذا التصريح قلما يحصل عليه طالبه. حتى أن الذين يطلبونه، من خارج المنطقة، قلائل أصلاً، إذا استثنينا المنتسبين إلى منظمات دولية من قبيل اليونيسف والصليب الأحمر وغوث الأولاد... وأما الذين ما يزال أفراد من عائلاتهم

يقيمون في المنطقة، فيسمح لهم بالدخول عادة وإن يكن خطر الاعتقال قائماً والذين يرسلون إلى سجن الخيام ليس عددهم بقليل. وقد مضى عهد كان على الأهالي المقيمين في المنطقة أن يحصلوا فيه على تصريح للعودة إليها. وأما اليوم فالقاعدة السارية تقضي بالحصول على تصريح لمغادرة المنطقة.

هذا والفساد مستشر. وكل ما قد يحتاج المرء إلى القيام به في المنطقة الحدودية، من بناء منزل إلى الحصول على أي تصريح أو ترخيص، يقتضي موافقة جيش لبنان الجنوبي. وما تزال الدولة اللبنانية هي التي تمنح الرخص، شكلاً، ولكن لا ينفذ شيء من غير إرادة جيش لبنان الجنوبي، ولا شيء ينفذ من غير رشوة. كذلك سمح الإسرائيليون وجيش لبنان الجنوبي لحفنة من الأفراد بممارسة احتكار فعلي لتجارة بعض المواد، فمكنهم ذلك من جمع ثروات طائلة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تبدو المنطقة الحدودية مغلقة، عملياً. لا حاجة إلى القول إنه لا يؤذن لأي من سلعها أو منتجاتها بدخول إسرائيل، لئلا ينافس المنتجات الإسرائيلية. وتوجد أيضاً قيود صارمة على «التصدير» إلى سائر النواحي اللبنانية، إذ يجب الحصول من جيش لبنان الجنوبي على أذون خاصة تقتضي مساعي صعبة ويجب دفع رشاوى وأتاوات وضرائب. وحتى عهد قريب، كانت السلع تواجه، بعد خروجها من المنطقة المحتلة، صعوبات في إكمال الطريق إلى بيروت، من قبيل عمليات التفتيش المتتالية والأتاوات في جميع الدويلات التي كانت تهيمن عليها مليشيات مختلفة لا يوحد بينها إلا الحذر من كل شيء مصدره المنطقة المحتلة (فيحتمل بالتالي أن يكون مصدره إسرائيل.) تتآزر الاعتبارات العملية كلها، إذن، لجعل السوق الوحيدة المتبقية للمنطقة الحدودية هي السوق الداخلية، وهذه ضيقة للغاية. عليه نرى الأعمال التي كانت قائمة من قبل - ونذكر منها صناعة الأحذية المهمة التي كانت تلبي، لا السوق اللبنانية وحدها، بل طلب أقطار عربية عدة للأحذية العسكرية، ونذكر صناعة الفخار ومشغولات القصب من حصائر وسلال، ومنتجات الحياكة والتطريز- وقد آلت كلها إما إلى الاندثار أو إلى الانتقال نحو صور أو بيروت حيث يسعها الاستمرار على نحو أقرب إلى المقبول.

ويلاقي «استيراد» السلع صعوبات مشابهة أيضاً. فلما كانت جميع السلع المصنوعة ومعظم المنتجات الزراعية، بما فيها اللحم، يجب أن يؤتى بها من الخارج، فإن غلاء الأسعار فادح. وتتعرض المنتجات والسلع القادمة من شمال البلاد إلى أنواع

كثيرة من التقييد. فههنا أيضاً، يجب الحصول على إذن، وتخضع المنتجات لضريبة ثقيلة وتفرض قيود صارمة على عدد السيارات، من شاحنات وسيارات أجرة، التي يؤذن لها بالدخول. في المقابل - ولا مفاجأة في هذا- لا قيود على البضائع القادمة من إسرائيل، ولكن الناس يجتنبون، إجمالا، شراء المنتجات الزراعية الإسرائيلية التي يجدونها رديئة النوعية.

في الوقت نفسه، نجد أن زراعة التبغ -وهي كانت المصدر الأول لمعاش المنطقة- قد تراجعت كثيراً بعد ١٩٧٦. هذه الواقعة، ومعها الضائقة الاقتصادية الناشئة عن عزلة المنطقة الإجبارية، أسفرتا عن وضع اقتصادي بالغ الركود. ويتعاطى أكثر الأهالي العمل اليدوي (البناء، مثلاً) والتجارة الصغيرة والزراعة المكرسة، في كثير من الحالات، للتموين العائلي، وإن تكن زراعة الخيام قد أدخلت، مؤخراً، لتلبية حاجات السوق المحلية. ولا يزال آخرون - من معلمين وموظفين محليين- يعيشون من رواتب تدفعها لهم الدولة اللبنانية. ويوجد مصدر آخر للدخل أضرت به كثيراً أزمة الخليج، هو تحويلات الأهل الذين يعملون في الخارج.

هذا ولا يؤذن للمقيمين في «المنطقة الأمنية» بالعمل في سائر الأراضي اللبنانية، وراء تخوم هذه المنطقة. ولكن ٤٠٠٠ شخص إلى ٥٠٠٠ ينقلون، كل يوم -وقد سبقت الإشارة إلى هذا - إلى إسرائيل ومنها، عبر نقاط عبور عدة محددة سلفاً، وتعطى الأولوية لأفراد عائلات الجنود في جيش لبنان الجنوبي. وهم مستخدمون هناك في قطاع الخدمات، بخاصة، أي، مثلاً، في المقاهي والفنادق والمطاعم. ويعمل بعضهم في الزراعة ويعمل العدد الأقل في الصناعة. ويسع المقيمين في المنطقة أن يحصلوا على أذون مؤقتة بالسفر إلى إسرائيل. ويذهب كثير منهم إلى تل أبيب للحصول على تأشيرات سفر إلى بلدان أغلقت قنصلياتها في بيروت. والمفارقة أن منح اللبناني التأشيرة في تل أبيب أسهل منه في بيروت أو في دمشق، لأن القنصليات الغربية تعتبر مجرد وجوده في إسرائيل شهادة حسن سلوك. فوق ذلك، يغري كون خطوط العال الإسرائيلية أدنى أسعاراً بكثير من كثير غيرها مسافرين كثراً بالسفر من تل أبيب إلى الغرب مع أنهم يجتهدون لإخفاء ذلك.

عالم من الالتباسات

من حصاد الاحتلال المر ما خلفه من ضرر بعيد المدى بالعلاقات بين الموارنة

والشيعة، وهما طائفتان كانتا متداخلتين في نسيج واحد فخرّقته تركة ثقيلة من الخوف والكراهية من الجانبين. ففي الجهة المسلمة تمثل ذكريات التعديات التي ارتكبتها عناصر المليشيا المارونية، في أثناء اجتياحي ١٩٧٨ و١٩٨٢، وتمثل أيضاً صور الإذلال الراهن بأيدي بعض العناصر المارونية من جيش لبنان الجنوبي. ومع أن معظم الشيعة يميزون العناصر الصالحة من الطالحة ويدركون جيداً أن التعاون مع المحتل ليس ظاهرة مسيحية حصراً (وأن المتعاونين أقلية بين المسيحيين أنفسهم) فإن ذلك لا يحجب الغيظ الذي تشعر به أكثرية تتحكم بها أقلية منظور إليها على أنها تنفذ مآرب إسرائيل. وقد زاد من حدة الشعور بالانفصال، في السنوات الأخيرة، نشوء شعور إسلامي غذاه، في آن معاً، الاعتزاز بالمقاومة الشيعية لإسرائيل والمرارة الطائفية. على أن العصبية الإسلامية تبدو الآن صائرة إلى تراجع في المنطقة، شأنها في مناطق أخرى.

وأما من الجهة المسيحية فيسود الإحساس بأن المسلمين انحازوا إلى الفلسطينيين فتسببوا بالحرب الأهلية، ولا يتغير الاعتقاد بأن أبصارهم لا تزال تتجه إلى سوريا أو إلى دول إسلامية أخرى. على أن هذه المشاعر لم تحل دون ظهور استياء من المعاملة المارونية لمسلمي المنطقة. ومن أمثلة ذلك أن رئيس بلدية عين إبل السابق ظل من سنة ١٩٧٨ إلى حين وفاته، قبل سنوات قليلة، يأبى أن يزور بنت جبيل التي كان له فيها، لا عشرات بل مئات من الأصدقاء، والتي كان يلقى من كل واحد من أهلها الإعزاز والمحبة. وكان يعلن لكل من يهمه الأمر أنه أقسم لا يطأ أرض بنت جبيل، بعد اليوم، خجلاً بما فعله هناك عناصر من قريته. هذا الشعور ليس بضعيف الانتشار بين صفوف المسيحيين.

ولا ريب أن احتمال سفك الدماء وارد إذا انسحب الإسرائيليون، ولكن لا على النطاق الذي شهده الشوف سنة ١٩٨٣ حين رتب الإسرائيليون المواجهة بين الموارنة والدروز ثم انسحبوا فجأة (*). إلا أن ما أراه هو أن وجود قوة كافية في المنطقة، تعهد إليها بأمر الأمن، عند الانسحاب الإسرائيلي، سلطة مركزية حازمة، يسعه أن يمنع

* في أثناء احتلالها جبل لبنان، أدخلت إسرائيل عناصر كتائبية إلى جبال الشوف وعززتها هناك. والشوف منطقة كان يغلب فيها الدروز تقليدياً (ويتجاور الدروز والمسيحيون) وكانت إلى حينه بين أقل المناطق اللبنانية تأثراً بالحرب الأهلية. وقد قتل نحو من ألف مدني في القتال المرير وفي المجازر المتبادلة التي تبعت انسحاب إسرائيل المباغت في أيلول ١٩٨٣، بعد أن كانت قد أمدت بالسلاح الجهتين الكتائبية والدرزية كليهما.

حصول أي مكروه. إذ لا يوجد غير حفنة من أعوان المحتل يكنّ لهم الأهالي بغضاً عميقاً، وهم الذين سال على أيديهم كثير من الدم. فالأهالي يميزون، في معظمهم، ما بين درجات التعاون المختلفة ويجدون لبعضها أسباباً تخفيفية تختلف باختلاف الحالات.

بعد كل ما حصل، انتشر في البلاد نوع من «مقت الغرباء» يتمثل في نوع الحساسية حيال جميع الأطراف الخارجية التي ضلعت في المأساة اللبنانية: من الفلسطينيين إلى السوريين إلى الإيرانيين. وخلافاً لاعتقاد منتشر، نظر الشيعة، من البداية، إلى الإيرانيين على أنهم غرباء. وقد شدد الإيرانيون تكراراً على العلاقات التاريخية بينهم وبين هذه الطائفة، ولكن شيعة اليوم يجدون صعوبة في الشعور بالطرب لكون مشايخ منهم سافروا في القرن السادس عشر من جبل عامل إلى إيران لخدمة الأسرة المالكة هناك. صحيح أن تقليداً راسخاً يجعل المشايخ، وخصوصاً من كان منهم متحدراً من عائلات بعينها، يلقون الترحيب في أطراف العالم الشيعي كله، ولكن البون شاسع ما بين أفراد مترحلين من أهل التقى ومناضلين ترسلهم السلطة الإيرانية لإنشاء منظمات مسلحة.

هذا وينال الفلسطينيين القسط الأوفى من المرارة. فالجمهور، بطبعه، يؤثر لزوم جانب البساطة في تفسير الحوادث. والظاهر أن وظيفة الفلسطينيين اليوم هي أن يعتبروا الفريق الذي يفسر سلوكه ما جرى للبنانيين. والحقيقة أن الفلسطينيين ارتكبوا قدراً من الأخطاء كبيراً إلى حد يحمل المرء على القول، تقريباً، إنهم اختاروا أنفسهم لهذا الدور. وقد التقيت قبل سنوات قليلة، أثناء سفر إلى خارج لبنان، مسؤولاً في منظمة التحرير الفلسطينية كان في لبنان، فبادرني بالقول: «لقد فعلنا ما فعلناه في لبنان ونعلم أننا أسأنا إليكم، ولكننا لم نقصد الإساءة. فلا ينبغي أن تؤاخذونا. كان الضرر الذي أوقعناه أشبه بنتيجة ثانوية، أشبه بحادث وقع». لم أجب بشيء على الفور. ولكنني شعرت بالأسف، لاحقاً، لأنني لم أقل له إن كلامه يجعل الأمور تبدو أشد سوءاً. فقد كانت فحوى كلامه أن ما أوقعوه بنا من ضرر لم يستو عندهم موضوعاً يستحق مجرد التأمل بحد ذاته. فالفلسطينيون لم يحسبوا حساباً قط، في الواقع، للجماعة اللبنانية، و لأهالي الجنوب، خصوصاً. هم ركزوا اهتمامهم على عناصر من السكان مساندة لهم كانت تؤيد فتح جبهة في وجه إسرائيل -أي على أمثالي- ورفضوا أن يعوا فعلاً أن هذا المسلك يؤول إلى الإضرار بالأهالي فضلاً عن

الإضرار بالفلسطينيين أنفسهم. كانوا يؤثرون تناسي الموضوع، في أحسن الحالات، واللجوء، في أسوئها، إلى صورة خرافية لموقف هذه الجماعة مؤداها أن اللبنانيين عرب ومسلمون مثلهم وأن روابط تاريخية تشدهم إلى فلسطين وأنهم يبغضون إسرائيل، وهلمّ جرّا. على هذا أبى الفلسطينيون مجرد النظر في عواقب أعمالهم. والذين بقوا منهم في لبنان استخرج بعضهم العبرة مما جرى. وأما بعضهم الآخر فلاذ من ردود فعل الأهالي الرافضة بالإمعان البسيط في اللامبالاة.

على أنه يجب أن نضيف أن الشيعة، في ما يتعدى خيبتهم من الفلسطينيين وغضبهم عليهم، هم أول من يعرف سبب المحنة الأصلي. فهم كانوا منخرطين بقوة، من البداية الأولى، في المسألة الفلسطينية ولا يستطيعون أن ينسوا ما شاهدوه. ثمة أيضاً مسألة متصلة بالهوية. يشبه الأمر أن تشحن العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة بالغيظ والضغينة، على نحو يسعه أن يفوق ما يحصل بين غرباء. حتى أن الأمر قد يصل إلى إراقة الدماء، ولكن العلاقة على مستوى الهوية لا يمكن أن ينالها تغيير. وذلك أنه يوجد، على صعيد ما، تعارف عميق لا يصاغ في كلمات ويعتبر معطى سلفاً. تلك هي الحال بيننا وبين الفلسطينيين. بين هؤلاء والمسيحيين تبدو الأمور أشد تعقيداً: إذ عامل الهوية قائم، وإن يكن كثيرون يبدون راغبين في إنكاره. غير أن اختلاف الدين يضيف مستوى آخر ينطوي على احتمال التصادم. يبقى أن العلاقة بإسرائيل هي موضوع مختلف جداً حتى في حالة الموازنة. فالإسرائيليون أغيار وخارجيون على صورة لا يمكن أن تصح على الفلسطينيين أو على السوريين أبدا. إنهم «الغير» الجذري الذي لا رجعة في غيريته.

على التعميم، يمقت الناس إسرائيل، هنا، مسيحيين كانوا أم مسلمين. ويصح اعتبار هذا المقت عامل توحيد. ولم يكن ما ظهر من المسيحيين تعاطفاً مع إسرائيل، وإنما كان حكم الضرورة. ويشعر المسيحيون أن إسرائيل اتخذتهم أداة لها. فهم سلموا للإسرائيليين بنوع من السلطان عليهم، وهم يعلمون أن الإسرائيليين يزدرونهم. وهم يعون أنهم قطعوا عن بلادهم وأن علامة استفهام ضخمة تحوم حول مستقبلهم. وهم يعلمون أيضاً أنه لن يكون سهلاً عليهم، بعد كل ما جرى بمبادرة وتشجيع من إسرائيل، أن يستأنفوا حياة طبيعية مع جيرانهم. ما يزال ذلك ممكناً، إلا أنه لن يكون سهلاً. فإن شيئاً ما قد ضاع أو انكسر.

وأما الشيعة فقد لاقوا على أيدي الإسرائيليين ما لم تلقه أية جماعة أخرى باستثناء

الفلسطينيين. لقد رزح عليهم الاحتلال الإسرائيلي بثقله كله. فنفورهم من إسرائيل ليس مجرداً أو أيدلوجياً، يستمدونه من مثل العروبة أو الحق والباطل. وإنما هو مستمد من اختبار حي للقصف والتنكيل والموت. فبعد أكثر من عشرين عاماً مضت، بات للشيعة نزاعهم الخاص بهم مع إسرائيل. ولا يعني هذا أنهم مستعدون لفتح الجبهة مجدداً، فهذا عهد ولى إلى غير رجعة. وإذا كان الناس يشعرون برضا في المناسبات النادرة التي يعلن فيها عن عملية للمقاومة تسببت في خسائر لجيش لبنان الجنوبي أو للإسرائيليين (بشرط أن تكون حصلت بعيداً عن قريتهم وألا تجرّ عواقب عليهم) فإن الأعمّ هو خفوت الحماسة للتنظيمات الشيعية والغضب حين تؤدي العمليات (زرع العبوات، مثلاً،) إلى خسائر مدنية. فمن جديد السنوات الأخيرة انتشار الاقتناع بين الشيعة بأن إسرائيل لن تطرد بالقوة وأن الاحتلال لن يصل إلى نهايته إلا عبر مفاوضة سلمية.

وإذا كان يوجد من أمل لجنوب لبنان، فهو في هذه الرغبة العميقة الشاملة في عودة السيادة اللبنانية إلى هناك. ففي نهاية المطاف، يكاد لا يوجد أحد يجني فوائد حقيقية من الاحتلال، باستثناء حفنة من المنتفعين يتحكمون في تجارة المنطقة. وحتى جنود جيش لبنان الجنوبي وأولئك الذين وجدوا عملاً في إسرائيل، يعرفون أنه كان يسعهم أن يجدوا عملاً على أرضهم لو أن المنطقة لم تكن محتلة. لم يتقبل الناس الوضع القائم، على رغم الأعوام التي مرت. من هنا حماسة الأهالي، على اختلافهم، في التشبث بنتف شائعات تبشر بانسحاب إسرائيلي قريب، إذ يصدقونها ويجتهدون في بناء التفسيرات والنظريات لإسنادها. من هنا أيضاً هذا الميل إلى أخذ كل حدث إقليمي أو دولي من جهة وقعه الممكن، حصراً، على احتمالات الانسحاب الإسرائيلي.

هل اللبنانيون متيامنون أم متشائمون بشأن حظوظ التسوية؟ يتوقف الجواب على اللحظة، على صورة الظروف الراهنة. فهم أحياناً متفائلون بالخير وأحياناً محبطون. على أن شأنهم، في هذا، هو شأن البشر جميعاً، إذ الأمل هو الذي يغلب رغم كل شيء.

IV - 3

الدمار دَوْريٌّ وأما الخراب فمقيم(*)

«لأننا بلادٌ صغيرة! لأننا بلادٌ صغيرة!»
إحدى شخصيات رواية **دروب الحرية** لجان بول سارتر

I

بين الحقوق التي يطيب للبنانيين اليوم أن يتمسكوا بها حقهم في السذاجة. هم يعلمون أنهم ليسوا سذّجاً في الواقع(**). إذ كيف يسعهم أن يحفظوا للسذاجة مكاناً

(*) نشرت في كتاب خاص صدر بالإنكليزية والفرنسية والعربية في كل من لندن وباريس والقاهرة بعد حملة «عناقيد الغضب» في نيسان ١٩٩٦.
ونشرت أيضاً في **مجلة الدراسات الفلسطينية** العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦.

(**) أدين بجانب من المعطيات المتصلة بالشريط المحتل لمنذر جابر الذي يعدّ دراسة مفصلة حول المنطقة المذكورة. راجع لمزيد من الوقائع مقالتين لكاتب هذه السطور:

١. «جنوب ١٩٧٦، زحف العداوات وأطر التضامن» في: بيضون، أحمد، **ما علمتم وذقتم، مسالك في الحرب اللبنانية**، ١٩٩٠، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ص ١٦٨-١٩٧.
وصدرت لهذه المقالة ترجمة فرنسية بعنوان: «L'Été 76 au Sud-Liban, Les cadres sociaux de solidarité face à la guerre», in Beydoun, Ahmad, *Le Liban, Itinéraires dans une guerre incivile*, Ed. Karthala-CERMOC, Paris, 1993, pp. 131-157.

٢. "The South Lebanon Border Zone, A Local Perspective", *Journal of Palestine Studies*, Volume XXI/3 - Number 83, Spring 1992, Institute for Palestine Studies, Berkeley, Cal., pp. 35-53.
وصدرت له ترجمتان: فرنسية في *Revue d'études palestiniennes*, N° 44, Été 1992, Paris, pp. 65-84. وعربية في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، شتاء ١٩٩٢، بيروت، ص ١٣-٣٥. [را. أعلاه، الفصل السابق من هذا الكتاب].

في نفوسهم بعد كل ما عاينوه وعانوه في مدى ربع القرن الأخير؟ غير أنهم محتاجون، وهم يتأملون في أحداث نيسان الأخيرة وفي ذيولها المستمرة، إلى كثير من السذاجة حتى يتمكنوا من طرح الأسئلة الأساسية، الأسئلة الصائبة. وهم أصحاب حق، لا ريب فيه، في أن يستعيروا، طلباً لتلك السذاجة المرغوبة، عقول أطفالهم الذين أحرقوا في قانا والنبطية والمنصوري. هم أصحاب حق في مهلة يعلنون فيها براءتهم من ضرورات السياسة الكبرى ونظام العالم الظاهر ويصوغون فيها الأسئلة التي تمليها عليهم هذه البراءة قبل أن يباشروا - إذا باشروا - رحلة النظر في هذا النظام وتلك الضرورات. وما يزال الجنوبيون أَوْلى اللبنانيين بهذه السذاجة - وما يزالون بين أبعدهم عنها في الواقع - لأنهم أهل الأطفال الذين رآهم العالم مزقاً وفحماً ورؤوساً صغيرة محطمة، ولأنهم، بعد ذلك، أصحاب البيوت التي دكت إلى الأرض ومادة القوافل المذعورة التي رحلت نحو الشمال. على أن أفضليّة الجنوبيين هذه تبقى محدودة - وهم يريدونها محدودة - لأنهم التقوا، في الشمال، لبنانيين أحسنوا التمييز ما بين مستوى الوحدة المفروض ومناطق الخلاف القائم أو المحتمل، فلم ينقسم لبنان حول دمه مرة أخرى.

أما الأسئلة الساذجة فمن بينها ما يأتي: لم لا ينسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان فتغيب النار عن جانبي الحدود بعد أن تضمن غيابها الدولة اللبنانية والأمم المتحدة وكل من تلزم ضمانته من أطراف أخرى؟ لم كان على اللبنانيين أن يتحملوا بقاء الاحتلال ولم يكون عليهم أن يدفعوا ثمناً ما، أيّاً يكن، لاستعادة أرض هي أرضهم إذا كانوا لم يبدأوا أحداً بالحرب ولم يعتدوا على أحد؟ وإذا كان قد وجد من قاتل، في ما مضى، من الأرض اللبنانيّة (وهو ما فعلته المنظمات الفلسطينية) وإذا كان يوجد اليوم من يستثمر قتال اللبنانيين للاحتلال، فهل يصح أن يحمل لبنان - بمدنيّيه أولاً - تبعة هذا الاستثمار ما دام ضحيّة لهذا الاحتلال؟ إذا كانت اسرائيل لا تقاتل إيران التي تمسك بجانب من مقاليد المقاومين الأيدلوجيّة والسياسية والعسكرية ولا تقاتل سوريا التي تمسك بجانب آخر من مقاليدهم السياسية والعسكرية ولا تقاتل الجيش اللبناني لأن الدولة اللبنانية لا تقاتلها، ولا تصل يدها - يد إسرائيل المشهورة بالطول - إلى مفاصل الجهاز المقاوم ومواطن قوته، فهل يجوز لها أن تعتبر مئات الألوف من الأهالي العزّل مجرّد حاصل سخيف للطرح يسهل التنكيل بهم للإبقاء على الاحتلال، بعد تقليص كلفته، بغية المقايضة به في المفاوضة الإقليمية.

هذا بعض من أسئلة ساذجة يجوز للبنانيين أن يطرحوه حين ينظرون في أساس الوضع الذي هو وضعهم من زمن طويل. على أنهم طرحوا أيضاً أسئلة أخرى جرت على ألسنتهم من تلقائها وهم يحصون الساعات ويعدّون، مع مرورها، قتلاهم وجرحاهم ودمار بيوتهم وأرزاقهم ويعاينون أحوال مهجريهم ويرون هذا كله يربو ويزداد فظاعة من يوم إلى يوم فيما المفاوضات السياسية تتلكأ في الافضاء إلى نتيجة ووقف النار يطول انتظاره. وذلك أنّه كان يكفيهم أن ينظروا إلى هذه المفاوضات، بعين كل ضحيّة جديدة تسقط لهم كل ساعة حتى يروا فيها، أولاً وأخيراً، معرضاً شاسعاً لوقاحة العالم. ولقد أتيح لهم وقت يفيض عن حاجتهم ليتجوّلوا بين أرجاء هذا المعرض وينظروا في كل زواياه وجاءت أسئلتهم، خلال هذه السياحة، أشدّ سذاجة، وأكثر حدّة بالتالي، من تلك التي كانوا يطرحونها قبل افتتاح المعرض...

مَنْ منْ أهالي المنصوري ربّى أولاده حتى تعلو على جماجمهم، ذات يوم موعود، حظوظ حزب العمل في كسب الانتخابات الاسرائيلية؟ وهل عاش ضحايا النبطية الفوقا ما عاشوه من أعمارهم موعودين بيوم تقصف فيه هذه الأعمار ليتجدد بقصفها الغرام بين بيلي كلنتون ويهود الولايات المتحدة؟ وهل شقي أهالي شقرا في المغتربات لتمهّد، مع تمهيد بيوتهم الفخمة بالأرض، مكانة لائقة لإيران في الآفاق الجاري رسمها للشرق الأوسط؟ وهل كان مناسباً أن تجبل أشلاء أهالي صدّيقين بدماء أهالي قانا حتى يستقيم المزيج ما بين المصالح الأميركية والمصالح الفرنسية (بل الأوروبية عموماً) في هذا الجزء من العالم؟ وهل اشترك أهالي القليلة يوماً في أيّة انتخابات نيابية (أو بلدية) شاميّة حتى تعدّ دمشق أوْلى من عاصمتهم بأن تكون مسرح مفاوضات مدارها حياتهم وموتهم وحتى تعتبر القيادة السورية مكلفة التصرف بمصالحهم وخاضعة، بعد ذلك، لمحاسبتهم؟ وما الذي سيفعله بوريس يلتسين لإيذاء أهالي رشكنانيه ما دام أنه غاضب لاستبعاد بلاده من اللجنة المكلفة أن ترعى التقيد بـ«تفاهم نيسان»؟ ما هي - أخيراً - جناية المقيمين على هذه التلال المتواضعة أو تلك الوديان الوادعة أو على هذا الشريط الساحلي النحيل حتى تعتبر قراهم وبلداتهم وحقولهم وبساتينهم (وهي كلها نقطة في بحر العالم) «أرض ميعاد» لهذه الحرب العالمية الصغيرة؟

II

لا يوجد، على الأرجح سذّج - باستثناء الأطفال الذين لم تتسع أعمارهم بعد لكل الدروس المناسبة - لا في جنوب لبنان، على الأخص، ولا في لبنان، جملة. فالسذّج تيسّر لهم وقت كاف لينقرضوا في ربع القرن الأخير. اللبنانيون يعلمون (نحن نعلم) أن الأسئلة أعلاه ليست هي الأسئلة التي يطرحها من يريد أن يأكل عنباً، بل هي قد تكون الأسئلة التي يطرحها من يريد أن يتلقى المزيد من الصواريخ. ولما كان اللبنانيون لا يعوزهم الذكاء إجمالاً (وإن كان في جملة عيوبهم أنهم يبالغون، أحياناً، في تقدير ذكائهم) فإنهم اختاروا، لطرح الأسئلة المذكورة وقتاً مناسباً، وهو الوقت الذي كانت الصواريخ فيه تجتاح منازلهم ومرافقهم على كل حال. على أن اللبنانيين كانوا عالمين، على الدوام، أن أذكياء العالم، القريب منهم والبعيد، حينما ينظرون اليوم في ما جرى بعد مدريد، يبدأون عادة بالقول: «إن سلام الشرق الأوسط وما يليه من مصالح استراتيجية تقتضي كلها أن يفوز شيمون بيريس وحزبه بانتخابات الكنيست المقبلة». ثم يتدبرون أطفالاً غير أطفالهم ينذرونهم للقتل طلباً لهذا المأرب السامي. هذا يقوله (ويفعله) كثيرون أولهم شيمون بيريس نفسه. أما إذا كان الأذكياء يقفون عند قطب الصراع الآخر - في طهران مثلاً - فهم يقولون: «إن المفاوضات الآيلة إلى تسوية عربية - إسرائيلية هي الآن في مأزق. وهي، في كل حال، مساق بين مؤدّياته عزل النظام الإيراني ثم السعي إلى ضربه. لذا كان تصعيد العنف، سواء أكان مسرحه القدس وتل ابيب أم جنوب لبنان والجليل الأعلى، أمراً مطلوباً لإحكام المأزق وبشير خير لنتنياهو. وليس بعيداً أن يتمخض المأزق عن ضربة قاضية تأتي على جهود التسوية برمتها فترتد بعد ذلك إلى حالة المواجهة (التي لا تزال تقف فيها إيران) دولٌ خرجت منها أو هي على أهبة الخروج». فإذا كان الأذكياء مقيمين لا في موقع قطبي متطرف بل في موقع التجاذب واشتباك الخيوط (في دمشق مثلاً) قالوا: «إن تصعيد العنف ليس إحكاماً لمأزق المفاوضات، بل هو مخرج من المأزق، وذلك أنه حين تضحي التهدئة مطلباً ملحاً لأهل الحل والعقد فسيدركون مرة أخرى أن معظم وسائل التهدئة في يدنا ما دام أن حركة المقاومة لا يسعها أن تكون طليقة، على ما قد تهوى طهران، ولا غير مأذونة. ولن يحل هدوء لا يقرّبنا من مطالبنا في المفاوضات». نقع على أذكياء أخيراً ساقهم سوء الطالع إلى هوامش التسوية وما

يتبعها من أسواق وهم يرون لأنفسهم حقاً في نصيب من المتن. هؤلاء هم، مثلاً، الروس الذين لم ينسوا ماضياً قريباً والفرنسيون الذين لم ينسوا ماضياً أبعد بقليل وهم استبقوا بؤر نفوذ وسبل مخاطبة موزعة بين إيران والعراق و... لبنان وغيرها. هؤلاء يقولون «إن المأزق المشار إليه دليل على أن الولايات المتحدة لن تقوى على النهوض وحدها بالعبء الذي تنامى - على مدى الأعوام الأخيرة - إصرارها على النهوض به منفردة. لذا كانت الشراكة في الخروج من المأزق ورعاية الهدوء مدخلاً إلى شراكة أوسع نطاقاً وأعم نفعاً للشركاء العائدين». هذه مدارات لخطب ذكيّة يلقيها أذكياء - أو يلقون كلاماً يشي، مداورة، بمضمونها - وهي لا تشبه، في شيء، ما ذكرناه من أسئلة اللبنانيين الساذجة حتى الخرق. فهل هي القذائف ومشهد المجازر والدمار ذهبت بصواب اللبنانيين؟

كان من شأن هؤلاء أن تجري ألسنتهم بخطاب ذكي من طراز هذه الخطب. فهم من طينة البشر ولا يتورّعون عن إيذاء من يؤذيهم بل أيضاً عن إيذاء من يتوخون من إيذائه منفعة ما، وإن كان لم يمسسهم بضرر. ولكن اللبنانيين شعب صغير، ضعيف الوسائل وهم لا يملكون الإضرار إلا بأنفسهم تقريباً. لذا لا تتجاوز رغباتهم في الأذى مستوى النوايا. والحال أن العالم - بنظامه الجديد، على الأخص - يزعم أنّه لا يحاكم النوايا، مجهورة كانت النوايا أم مكنونة، وإنما هو يحاكم الأفعال. هذا الامتناع عن اعتبار النوايا سبباً للمحاسبة ليس كرماً من أقوياء العالم، بل هو - هو أيضاً - «سياسة واقعية». فلولاه لكان على الأقوياء، أن يعاقبوا مئات أو ألوفاً من ملايين المدنيين في كل بلاد العالم. وهذا عبء ثقيل حتى على الأقوياء وليس في الإقبال على حمله فائدة. واللبنانيون الذين تصير صفتهم المدنية محلّ التباس حين ننظر إلى ما فعله بعضهم ببعض في السنوات العشرين الأخيرة، يعودون، بخلاف ذلك، أولى الناس بأن يعتبروا جميعهم، تقريباً، من المدنيين، حين ينظر إليهم من الخارج. فهم لا يقاتلون أحداً خارج بلادهم، وحتى جيشهم لا يقاتل. عليه فإن كل أذى ينزل بهم من الخارج - أيّ خارج - إنما هو عدوان بحت عليهم - أي عدوان على مدنيين - وليس، بأي حال، رداً لعدوان هم البادئون به.

III

وما دام موضوعنا ههنا حملة إسرائيل الأخيرة على لبنان، فلنخرج مرة أخرى عن

الموضوع. فهذا موضوع لا يتضح معناه ومداه بتمامهما إلا بالخروج عنه. توحي تصريحات المسؤولين الإسرائيليين أنه لولا عمليات المقاومين لكان لبنان وإسرائيل معاً بألف خير ولأمكن حلّ كل مشكل قائم بينهما بما يرضي الجهتين. ويميل العالم إلى الظن - لقصر ذاكرته ونظره - أن ما أنزله الاحتلال الاسرائيلي من أضرار بلبنان لا يتجاوز ١٧٠ قتيلاً سقطوا في نيسان الماضي ومعهم ٣٥٠ جريحاً ومئات أو آلاف من البيوت المدمرة (لم يكتمل إحصاؤها بعد) ومحطتان أساسيتان لتوزيع الكهرباء وجسور كثيرة ومرافق مختلفة. وقد يتذكّر العالم اجتياح ١٩٩٣ الجوي لأن «تفاهم تموز ١٩٩٣» ذكر كثيراً في أثناء التفاوض على تفاهم نيسان الأخير. هاتان الحملتان يقدمهما الإسرائيليون على أنهما اقتصاص من صواريخ كاتيوشا أطلقت على الجليل. وبين اللبنانيين كثيرون - نحن منهم - يدينون ضرب المدنيين والأهداف المدنية (وقد ذاقوه وخبروه ملياً) أينما كان المدنيون وكانت الأهداف. على أن الدينونة هذه لا تسوغ نسيان عشرات من المدنيين اللبنانيين قتلتهم الغارات الاسرائيلية في سنتين وأشهر فصلت ما بين تموز ١٩٩٣ ونيسان ١٩٩٦، أي في مدة كانت فيها الكاتيوشا قابعة في مخابئها. ولا تسوّغ الدينونة أيضاً نسيان مئات من القتلى المدنيين سقطوا في الغارات الاسرائيلية على لبنان بين الانسحاب الاسرائيلي من أقسام من الأراضي اللبنانية، ابتداء من صيف ١٩٨٣، وحملة تموز الآنفة الذكر. وقد كانوا يسقطون عادة - وفي ركابهم الجرحى والعمران - لا رداً على كاتيوشا استهدفت الجليل (فإن هذا كان على الدوام شذوذاً لا قاعدة) بل اقتصاصاً من عمليات مقاومة للاحتلال جرت في نطاق الأراضي اللبنانية. وليس من ريب في أن احتساب الضحايا في مقابل الضحايا، أمر مقيت على كل حال. ولكن بشاعته تتضاعف حين يجري مقلوباً، فتظهر كل حملة اسرائيلية جديدة وكأنها حملة تبجّح بأن كل قتيل إسرائيلي يساوي عشرة أو مائة من القتلى اللبنانيين. وهو ما يوحي بمثله تصريح إسرائيلي حديث العهد بأن قطع الكهرباء عن كريات شمونة لا يعدله إلا قطع الكهرباء عن بيروت...

هذا ونحن لا ننسى طبعاً ١٩,٠٠٠ قتيل لبناني وفلسطيني أكثريتهم الساحقة من المدنيين سقطوا في اجتياح ١٩٨٢ وحده ولا أن هذا الاجتياح كلف لبنان ما يوازي عمل أهله جميعاً مدة ستة اشهر. ولا ننسى أيضاً آلافاً أخرى من الضحايا سقطت بين ١٩٦٨ و١٩٨٢ (وهي مرحلة العمل الفلسطيني المسلح في لبنان) وواكب سقوطها جرحى ومعوقون ودمار كبير، جلبها قصف منتظم واجتياحات واسعة عدة أخصها

بالذكر اجتياح ١٩٧٨ الذي أعقب احتلالاً لا يزال يرزح تحته نصف لبنان الجنوبي وجانب من البقاع الغربي إلى اليوم.

على أن ذكر الحملات والغارات وعمليات القصف والتفجير (في الأحياء المدنية المكتظة) وحوادث النسف والاغتيال والخطف والاعتقال والتعذيب والترهيب لا تستنفد كلها وصف «الحضور» الاسرائيلي الدائم على الأرض اللبنانية، وهو قد دخل اليوم عامه التاسع عشر. هذا الحضور لا تلخّصه مجزرة قانا (على فظاعة ما جرى في قانا) ولا تشكل النار إلا صورته الظاهرة. هذا الحضور له اسم بسيط: إنه الاحتلال.

IV

وذلك أن الاحتلال وضع يتجاوز نطاقه ومدى آثاره كل عمل عسكري مؤقت بالغاً ما بلغ من العنف. شاهد العالم هجرة نحو من ثلاثمائة الف جنوبي في نيسان الماضي نحو صيدا وبيروت والجبل وحتى الشمال البعيد. ولكن العالم لا يتذكر إلا نادراً أن نصف الجنوب محتل منذ ثمانية عشر عاماً وشهرين وأن هذا الاحتلال قد توسع واستبقى شطراً جديداً من هذا الجنوب بعد اجتياح ١٩٨٢ والانسحابات الجزئية التي تلته واستبقى معه شطراً من البقاع الغربي. فكان أن زادت مساحة المنطقة المحتلة مذ ذاك عن عشر الأرض اللبنانية. هذه المنطقة كان يقيم عليها عند بدء الحرب اللبنانية عشر سكان لبنان أيضاً. فهي، باستثناء المدن الكبيرة وضواحيها، بين أكثر مناطق لبنان اكتظاظاً بالسكان في الأصل. اليوم بقي فيها ما لا يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ من المقيمين. أي أن عدد الذين اضطروا إلى النزوح عنها يربو عن مائتي ألف. بادئ بدء شطبت منها اثنتا عشرة قرية عن الخريطة. ولعل أقرب السبل إلى إدراك حالها النظر في ما آلت إليه حال مدنها الصغيرة: من حاصبيا إلى الخيام ومرجعيون إلى بنت جبيل فإلى جزين. فقد بقيت الخيام مثلاً خالية تماماً لسنين عدة بعد الاجتياح. ويقيم فيها اليوم حوالى أربعة آلاف ساكن يقابلون نحواً من خمسة عشر ألفاً كانوا فيها سنة ١٩٧٥. وهذه مقابلة لا يتمّ معناها إلا حين نتذكر أن السكان في هذه المنطقة كانوا يتضاعفون مرة في كل عشرين سنة تقريباً برغم نزيف الهجرة «العادية». ففيها نقع - كما في سائر مناطق الأطراف - على أعلى معدلات الزيادة السكانية في البلاد. مع ذلك تبقى الخيام - وفيها السجن السيئ الصيت الذي أنشأه الإسرائيليون سنة ١٩٨٥ - أحسن أخواتها حالاً. ففي بنت جبيل التي كانت تقاربها حجماً سنة ١٩٧٥ وبلغ تعداد

المقيمين فيها أكثر من ٢٤ الفاً حين عاد إليها أهلها المهجرون من ضواحي بيروت في صيف ١٩٧٦، لم يبق اليوم إلا نحو ٢٥٠٠ من المقيمين الدائمين. وأما جزين وقضاؤها (وفيه أكثر من ٤٠ قرية - ما عدا المزارع - أكثرية سكانها الساحقة من المسيحيين) فيشهدان كارثة سكانية تامة المعاني إذ هبط عدد المقيمين فيهما معاً (في البلدة وفي قرى القضاء) إلى آلاف معدودة من الناس، الخ الخ ...

معنى هذا أن ما شهده العالم من تهجير اتخذ صورة الموجة الضخمة لأهالي المناطق المقصوفة في أثناء حملة نيسان الأخيرة يقابله وضع تهجير ثابت (قريب إليه من حيث الحجم) في المنطقة المحتلة. وأما الأسباب فهي ها هنا خلاصة لصورة الاحتلال: اختناق النشاط الاقتصادي في منطقة يطرح الانتقال منها وإليها مشكلات معقدة: الإرهاب السياسي وحالات الاعتقال المؤقت والمتمادي والموت تحت التعذيب، فساد الإدارات المحلية المعينة وسيادة المليشيا والمافيات المستظلة علاقاتها بسلطات الاحتلال، التجنيد الإجباري في المليشيا وهو يحمل الأهالي على تهريب أبنائهم قبل أن يبلغوا سن التجنيد والهرب معهم في الغالب، خوف المقيمين من الحساب عند الدولة اللبنانية أو المقاومة المسلحة إذا خضعوا لاستدراج السلطة المحتلة وأتباعها إلى التعاون، وهو خوف ينتهي إلى التخيير ما بين النزوح والاحتباس في المنطقة المحتلة كما في سجن، التخريب المنظّم، أخيراً لا آخراً، للعلاقات ما بين الجماعات الطائفية، في هذه المنطقة المختلطة، وذلك برعاية تكوين طائفي معين لجهاز القمع المليشيوي ثم تسليطه على قرى ذات صفة طائفية مغايرة...

تلك هي حال «الشريط» اللبناني الذي تحتلّه اسرائيل. وليس هذا الشريط أمنياً ولا هو دفاعي. وانما هو منطقة هجوم. وتزداد موافقة هذه الصفة له حين ننظر إلى الرسم الذي استبقي له بعد الانسحاب الإسرائيلي الأخير من سائر الأراضي اللبنانية المحتلة في ربيع ١٩٨٥. فهو رسم مختلف اختلافاً بيناً عن ذلك الذي كان له بين اجتياح ١٩٧٨ واجتياح ١٩٨٢.

ليس هذا الشريط أمنياً لأنه لا يحفظ، بأي معنى من المعاني، أمن المستعمرات الاسرائيلية الشمالية. وهو ليس دفاعياً ما دامت إسرائيل غير مهددة بأي اجتياح من هذه الجهة. بل إنه إذا كان أمن مستعمرات الشمال الإسرائيلية قد بقي مهدداً طيلة السنوات العشر الأخيرة فالسبب الأظهر والأهم في ذلك هو استمرار الاحتلال الاسرائيلي لهذا الشريط. فقد كان صعباً جداً بعد رحيل المنظمات الفلسطينية عن

لبنان في صيف ١٩٨٢ وانسحاب الجيش الاسرائيلي، بعد ذلك، تدريجاً، من الأراضي اللبنانية أن تواصل أيّة جهة لبنانية، كائناً ما كان ولاؤها، مقاتلة اسرائيل لو أن الانسحاب المذكور استكمل إلى الحدود الدولية.

على أن اسرائيل لم تشأ برغم وضوح هذا الأمر أن تضع حداً للاحتلال. وهي رفضت على الدوام أن تقبل قرار مجلس الأمن ٤٢٥ الذي ينص على انتشار قوات الأمم المتحدة إلى الحدود الدولية وعلى تسليم قوى الدولة اللبنانية الشرعية مسؤولية حفظ الأمن والنظام على حدودها الجنوبية بدعم وتسهيل من المنظمة العالمية. وهي رفضت، بعد ذلك، أن تسهّل تطبيقاً تاماً لاتفاق الطائف المتمتع باعتراف دولي، اذ كان انسحابها، بموجب القرار الدولي نفسه، ركناً من أركان العملية التي رسم خطوطها الاتفاق المذكور. وحين انطلقت مسيرة السلام الإقليمي من مدريد سنة ١٩٩١، سايرت الولايات المتحدة التصور الإسرائيلي لإطار المسيرة المبدئي، فحالت برغم رعايتها القرار ٤٢٥ أصلاً، دون إدراجه بين القرارات الدولية التي يتشكل منها هذا الإطار.

V

وللإبقاء، من جهة إسرائيل، على الشريط المحتل سببان هجوميان: الأول أن الشريط المذكور برسمه الأخير الذي أشرنا إليه، يتحكم بما يصل إلى نصف الأراضي اللبنانية حتى مشارف بيروت، جاعلاً معظم طرقها ومرافقها تحت مرمى الرشاشات الإسرائيلية الثقيلة ناهيك بالمدافع. وهو يتحكم بين ما يتحكم به بطرق إمداد رئيسية تسلكها القوات السورية المرابطة في البقاع وفي جانب من جبل لبنان. والواقع، من غير جدل، أن إسرائيل تؤثر مواجهة لبنان وسوريا، متى واجهتهما، سلماً أو حرباً، وهما تحت وطأة هذا التحكم على مواجهتهما وهما بمنجاة منه. فإذا كان الوضع وضع مفاوضات أمكن، تحت الوطأة المذكورة، فرض المطالب الاسرائيلية المتصلة بالأرض وبالمياه. وذلك أن لا صحة لما يردده مسؤولون اسرائيليون كل مدة من أنه لا مطامع لإسرائيل في أرض لبنان وفي مياهه. فهذه المطامع تقوم عليها أدلة حسية – لا تقديرية – أهمها أن إسرائيل اقتطعت منذ إنشائها إلى اليوم ما لا يقل عن مائتي كلم^2 من الأراضي اللبنانية. وتقارب مساحة مزارع شبعا وحدها نصف هذا المجموع. هذه أراضٍ ضمّت ونصب أمامها الاسرائيليون شريط الحدود الشائك. فإذا لم يكن

الإسرائيليون يرغبون في ضمّ أي شبر من الأرض غيرها، كان استبقاؤها وحده سبباً كافياً، في عين بلد له مساحة لبنان الصغيرة، للحديث عن مطامع اسرائيلية في أرضه. وأما المياه فإن الإسرائيليين (الذين لم يتيسر لجهة ما إلى اليوم أن تقطع بحكم في شأن ضخهم مياه الليطاني إلى أراضيهم) لا يفتأون دائبين في صياغة النظرية القائلة إن لليطاني وللحاصباني (وهو من روافد الأردن) خزاناً جوفياً واحداً وإن لهم، بالتالي، حقاً في جانب من مياه الليطاني (وهو نهر يجري من منبعه إلى مصبه في الأراضي اللبنانية). وهم لا يفتأون يروّجون أيضاً لنظرية «فائض المياه» اللبناني (وهو فائض وهمي) معلنين استعداداً للشراء لا يلبث أن ينكشف في المفاوضات عن رغبة في فرض البيع. فالحال أن هذا هو خط السلوك الإسرائيلي: الإعلان العام المتكرر عن أطيب النوايا ثم ظهور آلاف التفاصيل التي «يقيم فيها الشيطان» عند مباشرة المفاوضات.

وأما السبب الثاني لإبقاء الاسرائيليين على حال الاحتلال فهو يتصل باستقرار الجنوب اللبناني وتماسك الدولة اللبنانية. وذاك أن السلطة المحتلة لا ترغب في هذا ولا في ذاك. فإسرائيل - قبل إيران وسوريا، وعلى غرارهما - ترى في الجنوب اللبناني، بين ما ترى فيه، بؤرة توتر يمكن توظيف التصعيد أو الهدوء فيها للتأثير في مجرى المفاوضات الإقليمية و - قبل المفاوضات وخلالها - في مجرى الصراع الإقليمي. وهي تؤثر، في هذا السبيل، أن تواجه دولة لبنانية متهالكة، ضعيفة الوسائل، ضيّقة الحيلة. وقد كان من بين الأدلة على هذا كله، أن إسرائيل اشتركت بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ في اختيار «نوع» المقاومة التي «تحبّ» مواجهتها في الجنوب. فعبرت قوافل البغال المحمّلة ذخائر لمقاتلي حزب الله أمام خطوط «جيش لبنان الجنوبي» على تخوم إقليم التفاح ولم تحرك القوات الإسرائيلية ولا أتباعها ساكناً. وأمكن بذلك فك الحصار الذي كانت تضربه مليشيا حركة «أمل» حول هؤلاء المقاتلين في الإقليم. ويسّر ذلك إطلاق حركة الحزب، بعد أن كانت محصورة للغاية، في الإقليم المذكور ثم في الجنوب كله. هذه واقعة لمّا ينسها الجنوبيون. وتعليل هذه «الأفضلية» أن مليشيا «أمل» كانت إذ ذاك آيلة إلى الحلّ، بموجب اتفاق الطائف الذي قبلته قيادتها، شأنها في ذلك شأن مليشيات لبنانية أخرى، وكان الطاقم السياسي المشرف عليها قد بات جزءاً لا يتجزأ من طاقم السلطة اللبنانية الجديدة. هذا بينما بقي حزب الله، بحكم انتمائه وخطه وشبكة علاقاته الإقليمية، بعيداً جداً عن

متناول هذه السلطة، قادراً عند اللزوم على تغليب دواعيه على دواعيها وعلى ضرب عرض الحائط بمستلزمات توطيدها ووحدتها السياسية. وقد غضّت إسرائيل الطرف عن «عودته» المظفرة إلى الجنوب ويسّرتها (مع علمها بشراسة إصراره على مقاتلتها وبأس مقاتليه وحسن تنظيمهم) وذلك للأسباب التي ذكرنا لا لغيرها. ولا يستغرب هذا الموقف قطعاً من وصل إلى علمه تشجيع السلطات الإسرائيلية لحركة «حماس» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أثناء مرحلة «الانتفاضة» طلباً لإضعاف منظمة التحرير. فإن هذا، في دنيا السياسة، هو ما يطلق عليه اسم أخذ غموضه يسحر نفراً كبيراً من مثقفينا في السنوات الأخيرة: البرغماتية.

في كل حال، لا يمسك حزب الله ومن وراءه وحدهم مقاليد التصعيد في جنوبي لبنان، بل إسرائيل تمسك بهذه المقاليد أيضاً وتعمد إلى التصعيد حين يناسبها ذلك. والتصعيد، حين لا يناسب الحكومة «العمالية» الإسرائيلية فهو قد يناسب جنرالات عادت طاعتهم لحكومتهم (بعد كارثة قانا السياسية) أمراً غير مؤكد. هؤلاء يملكون «المبادرة» إلى ارتكاب «أخطاء» محدودة، وهم يردون على عمليات المقاومة، لا تلبث أن تؤول - باعتبارها تحدياً لتفاهم تموز أو لتفاهم نيسان - إلى إطلاق الكاتيوشا. والكاتيوشا هذه - حين تجد ذريعة للانطلاق في ظرف يخمّن مطلقوها أنه مناسب - قد لا يردعها اعتذار من الحكومة الإسرائيلية ولا نصيحة من غيرها. ذاك يضيف فريقاً جديداً (هو الجنرالات المذكورون) إلى الأفرقاء الذين يسع كلاً منهم أن يجد دواعي خاصة به إلى نسف تفاهم نيسان وإحراق الجنوب اللبناني مرة أخرى.

على أن الطرف المستجد لا ينبغي أن يحملنا على إهمال الأطراف الأصليّة. فهذه كلها لا تزال على سلاحها. وما كان عسر التوصل إلى «تفاهم نيسان» إلاّ إشارة إلى ما سيلقاه من عسر إعمال هذا التفاهم. فقد أخذت الدلائل تترى على أن مصير هذا التفاهم قد لا يكون خيراً من مصائر اتفاقات وقرارات سبقته، منها القرار ٤٢٥ ومنها اتفاق ١٧ أيار ومنها إعلان مدريد: تبدأ بزفرة راحة وتنتهي بغصة مُرّة. من أين ستأتي الغصة هذه المرة؟ من تعثر مفاوضات السلام أم من تقدم مفاوضات السلام؟ من شعور إسرائيل بالضيق أم من شعور إيران بالحصار؟ من اضطرار الحكومة الأميركية إلى التزلف للكونغرس أم من المرارة الأوروبيّة والحرد الروسي؟ أم من أية انتخابات لا بدّ من إجرائها في دولة ما؟

والغصة، في كل مرة، تصيب الجنوبيين ومعهم سائر اللبنانيين. هم يميلون عند

كل هدأة، إلى وضع ذاكرتهم على الرف واستئناف الأمل. ولكن شأناً من هذه الشؤون الكثيرة لا يلبث أن يردّ اليهم الذاكرة وهي ذاكرة عذاب طويل. ثم إن عندهم الاحتلال إذا غاب الدمار أو انحصر، والاحتلال خراب يعزّ نسيانه. وهم يسألون ما دخلهم في هذه الشؤون كلها، وهي منتشرة على مساحة العالم؟ ما دخلهم في مفاوضات السلام نفسها ما دام أنهم لم يخوّلوا صفة الفريق التام الأهلية فيها؟ ومن الذي اختارهم لمهمة الموت المقيم حتى يتيحوا مكسباً لسلطة من سلطات العالم أو يردوا خسارة عن أخرى؟ ما هي جنايتهم عند الله أو عند البشر؟

IV - 4

شيعة لبنان ومشروع موسى الصدر: المبدأ والمنتهى(*)

بدت خطة موسى الصدر، منذ ارتسام ملامحها، في أواسط الستينات، منشعبة إلى مسعيين:

- الأول منهما تكوين الشيعة اللبنانيين بحيث يصبحون طائفة بمعنى الكلمة التام، أي جماعة متكاملة الأبعاد ومستتمة الوجوه، تستوي «المؤسسات» وصيغ التنظيم والتعبئة المختلفة أمارات على وجودها ومقومات له في آن. وكان الشيعة بعيدين جداً، في حينه، عن هذه الحالة المتوخاة، ولكن قوى نامية فيهم، مختلفة الموارد والمصادر، ناسب طموحها هذا التوخي فاعتمدته ونصرته. ومع علم الصدر، مبدئياً، بأن نهضة الموارنة كانت لها، في أيامها، موارد مختلفة وتاريخ مغاير، فإن الطائفة المارونية تجسمت له منوالاً أراد أن ينسج عليه، وهو ما فعلته سابقاً ولاحقاً طوائف أخرى أيضاً. فالموارنة هم القالب الذي اتخذته طوائف لبنان المعاصر لمكوناتها وأورثها دخوله، بمقادير مختلفة من العسر، ملامح مرغوبة وأخرى شوهاء. ولا يعود هذا التفاوت إلى العسر وحده بل إلى تكوين القالب أيضاً. وكان بين المؤسسات التي جهد الصدرلإنشائها ما هو طائفي-مذهبي (وأهمها المجلس الشيعي) وما هو طائفي-اجتماعي (مؤسسات التنشئة والرعاية والمنتديات) وما هو طائفي-سياسي (حركة المحرومين) وما هو طائفي-عسكري (مليشيا أمل)...

(*) مقالة نشرت في مجلة **النور** التي تصدر في لندن، عدد أيلول ١٩٩٨، لمناسبة الذكرى العشرين لغياب الإمام موسى الصدر.

وقد احتاط الصدر نفسه من طائفية مسعاه ما وسعه الاحتياط. فتوجه إلى المسيحيين وإلى السنّة برحابة أيدلوجية وسياسية جامعة. وتوجه إلى الشيعة بنفس تجديدي، ومراده تجنيب مبناهم الجديد صورة الشرنقة العصبية. وشدّد على أن الحرمان ضارب بعض أطنابه بين ظهراني غير الشيعة أيضاً وليس تخصصاً مقصوراً على مستلهمي عاشوراء. وتوجه، من بين أصحاب الدعوات غير الشيعة، إلى أمثال جورج خضر وغريغوار حداد وغسان تويني ويواكيم مبارك وميشال أسمر وصبحي الصالح وأحمد الزين... وأشركهم في دعوته. وهؤلاء نفر كانوا - وما يزالون - ذوي اعتبار عند اللبنانيين، ولكنهم محدودو النفوذ في طوائفهم. وقد احتاط الصدر من الطائفية أيضاً بنفحة إنسانية عامة كانت ثقافته الشيعية المتحررة مشربة بها وكان يحسن بثّها حتى في أكثر المطالب نثرية، وهو ما كان يقربه إلى نفوس أصحابه هؤلاء وغيرهم.

- الثاني من المسعيين (وهو، في بعض وجوهه، احتياط آخر من طائفية المسعى الأول) كان إلى إدراج هذه الطائفة الآخذة في التبلر والمالكة زمام نفسها والمعبأة إمكاناتها، في الدولة والمجتمع اللبنانيين. وقد غلّب الصدر الجانب التنموي من هذا الإدراج في حركته (مشروع الليطاني، مرافق التجهيز الأساسي والاجتماعي...) وهو لم يهمل الجانب السياسي ولكن البون بقي واسعاً بينه وبين مؤسسات السلطة السياسية، فلم يتمثل فيها إلاّ بنائب من هنا ووزير من هناك وبقي معوّلاً في الإصداء لمطالبه داخل أروقة السلطة وردهاتها على أعيان كانت الخلافات المستحكمة بينهم تحمل بعضهم على محالفته ولكنه كان عالماً ببعدهم عن قيم مشروعه. هذا إلى تعويله، بالطبع، على صوته المسموع، هو نفسه، وعلى دويّ الحشود المترامية بين بعلبك وصور وكثير من القرى والضواحي. وكانت خصومة أعيان آخرين له من طائفته حرزاً آخر للدولة وللمجتمع من تطيف الشيعة التام، وذلك لقدم عهد أولئك الأعيان (وأبرزهم كامل الاسعد) بشراكة متنوعة الصور مع أعيان الطوائف الأخرى. وهي شراكة كانت قد حفرت (على محدودية الموقع الشيعي فيها) قنوات في هيكل الدولة تصل ما بين القوى الطائفية، حائلة دون أن يصير كل شيء في هذا الهيكل إلى منازعة طائفية بحتة. وكانت هذه «الحشمة» في التطيف ميزة لدولة ما قبل الحرب - على علاتها الخبيثة - عن دولة الحرب وما تلاها إلى يوم الناس هذا.

هل كان احتياط الصدر ذلك من الطائفية كافياً للإفضاء بمشروعه (الطائفي في

قوامه وقواه، أصلاً) إلى غير ما أفضى اليه المشروع لاحقاً؟ بين أيدينا، اليوم، كل ما جرى وفيه الكثير مما يرجح الشك في قدرة هذا الاحتياط على الصمود لعاصفة كان المشروع نفسه بعض رياحها.

في كل حال، لم يقبل موسى الصدر على الحرب بشراهة غيره بل مانع هبّاتها الأولى بالاعتصام ثم بالاعتكاف وبرفض الدخول في مشروع «الإدارة المدنية» البديلة من ادارة الدولة، وقد باشرت تنفيذه «الحركة الوطنية» وموجّهو دفتها في المنظمات الفلسطينية. وهو قد مانع الحرب أيضاً بنوع من الدفاع السلبي اعتمده المقاتلون الصدريون في ضواحي بيروت الشمالية وكلّفهم أرواحهم، بعد أن فرّ من الميدان «المدافعون الايجابيون»، ثم كلّف التنظيم الصدري كله أزمة تمادت إلى ما بعد اختفاء قائده.

على أن الصدر لم يكن قد مانع أسباب الحرب بالحزم (النسبي) نفسه الذي واجه به جولاتها الأولى. وآية هذا التراخي تأييده، من أواخر الستينات، انتشار المسلحين الفلسطينيين في الجنوب ودعوته الأهالي إلى مقاتلة اسرائيل بجانبهم، معرضاً عما أخذت هذه الدعوة ومثيلاتها تخلّفه - بموازاة المطالبة والتعبئة الطائفيتين - من ندوب، بل من جروح فاغرة، في سحنة الصيغة اللبنانية برمتها.

واذا كان لإنشاء مليشيا أمل، سنة ١٩٧٤، أن يؤوّل - بالرغم من إنكار الصدر نفسه هذا التأويل - على أنه، في وجه من وجوهه، إنشاء قوة أهلية منظمة توازن المنظمات الفلسطينية المستأثرة بمقاليد القوة في الجنوب وفي نواح غير جنوبية، فإن هذا الدواء المرّ تأخر ست سنوات، تقريباً، عن استحكام الداء، وجاء بديلاً عسكرياً، غير مأمون العاقبة، من إجراءات سياسية كان محتملاً أن تفلح في درء الداهية بوسائل الدولة، لو توفر لها تأييد جادّ من الصدر ومن قادة مسلمين غيره وتوفرت أيضاً رغبة مسيحية صادقة (كانت تحتاج، فضلاً عن الصدق، إلى الإقدام) لاستمالة هؤلاء وجمهورهم إلى هيكل الدولة.

***

اليوم تحقق مشروع موسى الصدر، بعنوانيه العريضين، على الأقل. صار الشيعة طائفة كاعباً لعوباً، من جهة، ومؤالفة للاستشهاد، من جهة أخرى. وصارت لهم «مؤسسات» متنوعة، بعد أن ذهب طعماً للنار كثير مما بنوه قبل الحرب. ثم إنهم

أدرجوا في الدولة ونمت لهم مناطق وعمرت، وذوت أخرى تحت الاحتلال وخربت، وبقي الحرمان ضارباً أطنابه المعهودة في ثالثة وأطلق عليه مؤخراً اسم «الجوع» بعد أن ثقلت وطأته في ظرف الأزمة العامة وبعد لجم الزراعة المخدرة. بات الشيعة أيضاً - على قدم المساواة مع غيرهم أو أزيد قليلاً - شركاء في التطفل على الدولة المتداعية وفي أسلابها، رخصت أم غلت، وبين أهمها الريوع الشخصية تجتنى من الديون العامة، وباتوا، أخيراً لا آخراً (بإرادة منهم أو بلا إرادة، ولكن من غير قيد ولا حدّ) مركباً أثيراً لنفوذين إقليميين متضافرين، ثقيلين على غيرهم من اللبنانيين، فتمثّلوا بما كانوا قد أنكروه على هذا الغير وثاروا عليه في عهود باتت جد بعيدة.

وهم قد لا يجيزون لأحد أن يؤاخذهم بما تكلّفوه، في سبيل ذلك كله، من ضحايا (فضلاً عن خراب العمران) يعدّون بعشرات الألوف ولا يفوقهم عدداً إلاّ ضحايا الفلسطينيين (نظراء الشيعة في المواءمة بين الإصرار الأقصى على الحياة والاستخفاف الأقصى بقيمتها وبشروط صونها). وقد يردون على مؤاخذيهم، ولو كانوا منهم، بالقول إنهم أحرار في التضحية بذراريهم، ما دام المشروع الذي خط الصدر ملامحه قد تحقق. رغم ذلك يسع المتأمل أن يجزم بأن الصدر، لو رأى هذا المشروع في تحققه، لأنكره أيما إنكار. وقد يكون مردّ الإنكار - أو بعضه - إلى أن الصدر خلّف هذا المشروع، بعد أن أرسى أسسه، ورحل، وأنه لو بقي يلاحظ تطور منظره وما حاق به من تحولات لألفه، هو أيضاً. هذا الاحتمال الأخير ضعيف، في كل حال، لأن أمثال الصدر يقتلون، عادة، أو يعزلون قبل أن تبلغ حال الجماعة التي يرعونها ما بلغته حال تنظيمات سياسية مختلفة في الحرب اللبنانية. ولكن الإنكار يردّ أيضاً - أو يقبل معظمه الردّ - إلى أن المشروع «خسر نفسه» (إن جازت استعارة العبارة من السيد المسيح) وهو يتحقق. وذاك أن الصدر بقي، على ما تدل الدلائل، بالرغم من معاطاته السياسة ومعرفته حالها ورجالها، يتخذ لحلمه صورة الهيكل. وأما ما بني فعلاً فهو بازار وليس هيكلاً، والصدر يعرف الاثنين حق المعرفة من نشأتيه الإيرانية والدينية. لم يبن الشيعة البازار وحدهم ولا كانوا قد صمّموه وحدهم ولكن لا يستقيم لهم أن ينكروا أنهم كانوا في الصدارة بين مصمميه وبُناته.

هل يصحّ الإيغال، من بعد، في ذمّ البازار ومدح الهيكل؟ ليس لنا مأرب، بعد التروي، في هذا الإيغال بحد ذاته. بل إننا نرى البازار أجدى لأهله من الهيكل إذا كان هؤلاء من محبي الدنيا وطلاب حطامها. وإنما المأخذ على البازار، ها هنا، أنه لا

يصلح (أو لا يكفي وحده) وطناً. ويزعم صديق لنا من أصحاب الأقلام أن الوطن الذي نحن فيه يبدو اليوم، رغم كثرة ما أريق فيه من دماء، وكأن قطعه ألصق بعضها ببعض بالبصاق. ونحن لا نجاري هذا الزعم إلى آخر فظاظته، ولكننا نجد وجه الحق فيه، مع ذلك، مدعاة لأسى عميق وخوف شديد. فقد كان الموارنة، قبل الشيعة (وقبل السنّة أيضاً) قد أقاموا مدة طويلة على الاعتقاد بأن أمور البلاد يسعها أن تستقيم بهم وإن لم تستقم فيها أمور سواهم. ومَثَلهم في ذلك مَثَل المحلّق على طيارة ورقية ألصقت قطعها بالبصاق بعضاً ببعض، وهو لا يأبه لما تحته ما دام ممسكاً بالدفة. وأما موسى الصدر فما كان يدور له في خلد - على ما نحسب - أن إمساكه بدفة هذه البلاد يكفيها تماسكاً ولا أن ذاك الإمساك أولى بسعيه من هذا التماسك. هذا برغم أن الحلم (لا المنفعة!) حجب عن ناظريه، في أحرج المراحل، وعن أبصار كثير من الحالمين غيره أيضاً، بعضاً من مقتضيات التماسك المذكور. في كل حال، رحل موسى الصدر وصار الموارنة عبرة بعد أن كانوا نموذجاً وقدوة.

ولم يكن موسى الصدر - لو أبقى عليه المجرمون - ليشمت بحال الموارنة ولا ليسرّ بحال الشيعة. ولكنه كان سيأسى لحال البلاد - بعد أن تبدد غبش الأحلام كلها - ويخاف كثيراً على أهلها.

٧

دروس التعليم

V - 1

تعليم اللبنانيين بين المجتمع والدولة
تفاح التفوّق وتفاح التفرّق(*)

في الكتاب الجامع المكرّس لأحوال لبنان، الذي رعى تأليفه، في أثناء الحرب الكبرى، آخر متصرفي الجبل اسماعيل حقي بك، تولّى المتصرف بنفسه وضع الفصل المكرّس لإدارة «المعارف». وذلك أن مدير المعارف نوزاد عبد اللطيف بك كان أعدّ مقالة في الموضوع فرفضها الأب صالحاني لأنها متضمنة الطعن بالمدارس الأجنبية(1).

لم تصل إلى يدنا مقالة مدير المعارف. ولكن المقدمة التي جعلها المتصرف لمقالته لم تسكت عن المشكل الذي كانت إثارته قد أغضبت الأب اليسوعي، وهو المشرف، وزميله لويس شيخو، على إخراج الكتاب. قال المتصرف «إن قضية نشر المعارف صارت بيد جمعيات أجنبية وبيد بعض الجماعات والأفراد من الأهالي، فكانت نتيجة ذلك أننا رأينا تربية البلاد العلمية جارية على أهواء مختلفة». إلى ذلك أخذ المتصرف على «المؤسسات العلمية» أنها «أهملت لسان البلاد ولم تعط في أثناء ذلك درجة الأهمية اللائقة في أمر العلوم الرياضية والطبيعية»(2).

لا يحتاج المرء إلى كثير من النباهة ليلاحظ أن محاور هذا النص المكتوب سنة ١٩١٨ هي نفسها التي لبثت تدور حولها جملة المواقف المتخذة من مشكلة التعليم في

---

* نشرت في كتاب خمسون لبنان المستقل، **قدر في حال إنجاز**، المؤتمر الدائم للحوار اللبناني، بيروت، ل.ت (١٩٩٤).

١. لجنة من الأدباء، **لبنان، مباحث علمية واجتماعية**، بهمّة اسماعيل حقّي بك، ط ٢، جزءان، نظر فيها ووضع مقدّمتها وفهارسها فؤاد افرام البستاني، بيروت ١٩٦٩ و١٩٧٠، ج ١، ص ط.

٢. مم، ج ٢، ص ٥٩٤.

لبنان في ثلاثة أرباع القرن التي انقضت على مقالة المتصرف الأخير، ومع المواقف جملة برامج الإصلاح، على اختلاف مصادرها، ومع البرامج جملة حركات المطالبة الأهلية. فالمتصرف ينبّه إلى اختلاف الأهواء التي يتربى عليها الناشئة فيطرح موضوع الصلة بين التربية المدرسية وبناء وحدة المجتمع الوطني. وهو يعطف على هذه الغاية ضرورة العناية بتدريس لغة البلاد فيقرّب هدف إرساء الوحدة إلى هدف ترسيخ الهوية. ثم إن إشارته إلى «العلوم» تبدو قريبة النسب جداً إلى المعارضة التي نشأت لاحقاً ما بين التعليم «النظري» والتعليم «التطبيقي» وما بني على هذه المعارضة من دعوة إلى المطابقة ما بين اتجاهات التعليم وحاجات المجتمع، في قول البعض، وحاجات إصلاحه والتغيير فيه في قول البعض الآخر. ولم يفت المتصرف أن ينيط المسؤولية عن التعليم بمراجعها. فميّز ما بين الجهات الأجنبية والجهات الأهلية وجعل هذه الأخيرة «أفراداً» و«جماعات». وكان قد جعل «الدولة» أو «الحكومة» في مواجهة هذه الأطراف كلها. فاعتبر أن نشر المعارف «من أهم حقوق الدولة». وبدأ كلامه بالإقرار بأن «الحكومة لم تأخذ على عهدتها في الدور السابق، الوظائف العائدة إلى التربية والتعليم، فلم ترَ اقتضاء لتشكيل إدارة معارف رسمية في لبنان»[٣]. هكذا رسم خطوط الفصل بين مرجعيات التعليم فجعله أجنبياً ووطنياً وجعل الوطني منه رسمياً وأهلياً وأناط بعض الأهلي بالجماعات (وهي طائفية في الأعم الأغلب) وبعضه بالأفراد (والربح رأس حوافزهم عادة). كان اسماعيل حقي يكتب ولما يمض عامان على تأسيس التعليم الرسمي في المتصرفية، وهو تمثل في مائة وأربع مدارس، سرعان ما أضيفت إليها عشرون أخرى، مقسّمة بالتساوي (من حيث العدد لا من حيث الحجم) بين الاناث والذكور[٤]. وهو لم يكن راغباً في حصر مهمة التعليم بحكومته. ولكنه صرح بأن مديرية المعارف الحديثة التأسيس قد «تشبثت بإجراء التتبعات الواسعة عن المؤسسات العلمية الأجنبية من كل جهاتها»[٥]. وهو أخيراً، لم يكن يناصب اللغات الأجنبية أي عداء. بل أجاز الاعتبار «أن انتشار لسانين من ألسنة الأجانب في عموم بلاد سورية هو أمر لازم بالنظر للمواصلات التجارية مع الأوروبيين». ولكنه أتبع هذا التصريح بالعودة إلى القول «إن إهمال تعليم لغة البلاد

٣. مم، ص م.
٤. مم، ص م.
٥. مم، ص م.

إلى هذه الدرجات هو أمر غير قابل للتأويل»[٦].

فإذا نحن عمدنا إلى شيء طفيف من الاختزال، خرجت لنا من مقالة المتصرف بضعة أزواج من الأضداد هي التي ترتد إليها بنية النظر في موضوع التعليم على مدى تاريخ لبنان المعاصر. فالتعليم على ما أشرنا وطني وأجنبي أولاً، وهو رسمي وأهلي ثانياً، وهو نظري وتطبيقي ثالثاً. يبقى تضاد رابع كان عليه أن ينتظر وصول مثل الديمقراطية الاجتماعية إلى بلادنا وتوصُلها، بعد انتصاف القرن، إلى قدر مرموق من الانتشار، وهو الذي يحتوي عليه شعار «ديمقراطية التعليم». والواقع أن هذا التضاد الأخير ينتهي إلى تضادين في الأقل تأخُر ظهور ثانيهما عن ظهور الأول. أما الأول فكان ذاك الذي يشير إلى انحصار التعليم في جهات وأوساط دون جهات وأوساط أخرى، وهو بهذا المعنى تضاد بين العلم والأمية. وكان يشير أيضاً إلى تباين القدرة على اجتياز مراحل الدراسة بتباين انتماءات اجتماعية منها ما هو ذو صفة طبقية (وهذه لا يتأتى منها أية فرادة لبنانية) ولكن منها ما هو ذو صفة طائفية وجهوية أيضاً، فيلامس بهذه الصفة خطوط الانقسام والمواجهة المحتملة البروز بين اللبنانيين. وأما التضاد الثاني الذي أخذ يشير إليه شعار ديمقراطية التعليم، مع انتصاف الستينات، فهو ذاك القائم بين نوعين من التعليم يستوي أحدهما سوراً للنخب المسيطرة والحاكمة فيحول دون التطاول إليها، على نطاق واسع في الأقل، من المحيط «الشعبي» ويستوي الثاني حبساً لمتلقيه من أبناء هذا الوسط الأخير يحصرهم في مراتبهم وتبعيتهم. فإنْ شئنا الاختزال مرة أخرى قررنا أن شعار ديموقراطية التعليم كان يبرز تضاداً بين تكريس الامتياز الاجتماعي لأصحابه وبين الاتجاه إلى تكافؤ ما في فرص الترقّي الاجتماعي المتاحة للمنتمين إلى أوساط اجتماعية مختلفة، بما هما (التكريس والتكافؤ) مفعولان محتملان للتعليم بحسب منطقه الاجتماعي ونظامه[٧]. وقد

---

٦. مم، ص م.

٧. يقع القارئ على نموذج تقريبي لهذا التصوّر في محاضرة لكاتب هذه السطور ترقى إلى العام ١٩٧٥، وقد أعيد نشرها تحت عنوان «المتعلّم والمجنون» في بيضون، أحمد، **ما علمتم وذقتم، مسالك في الحرب اللبنانية**، بيروت ١٩٩٠، ص ٩٠-١١٣. هذا ونحن لا نفرد هنا مقاطع خاصة لتضادات مثل الطائفي العلماني والفردي المؤسسي والمجاني المدفوع والفرنسي الإنكليزي، ولا للمشكلات المتعلقة بهذه أو تلك من مراحل التعليم. وذلك إما لأننا نراها متضمنة بصورة أو بأخرى في التضادات التي ذكرنا وإما لأنها تخرج بنا من نطاق الإشكال الذي اخترنا أن نعقد حوله مقالتنا هذه. وهو في نهاية الأمر إشكال النموّ الذي لا يطيح السلم الأهلي بل يعزّز شروطه.

اضطلعت حركة نقد نظام التعليم في فرنسا من بورديو وباسرون إلى ألتوسير فإلى طلاب أيار ١٩٦٨ بقسط كبير من إمداد النقد اللبناني الموازي بالحجج المتصلة بهذا الموضوع الأخير[٨]. فبدا، لسنوات معدودة، أن نظرة تتجاوز نظرة المتصرف (وتشتمل عليها) قد أخذت ترسم ملامحها حركة المتعلمين والمعلمين.

ما الذي صنعته التجربة اللبنانية بكل من أزواج الأضداد هذه، بعد أن ورث لبنان الكبير المتصرفية ثم ورثت دولة الاستقلال نظام الانتداب؟ وإلى أين انتهى كلٌّ من هذه الأزواج في يومنا هذا؟

جعلت لغة التعليم، منذ أن باتت هوية التعليم عنصراً من عناصر المشكل الطائفي ثم المشكل القومي، مقياساً أول لأجنبية التعليم ووطنيته. وإذا كانت الإرساليات لم تتوانَ في نشر الفرنسية والإنكليزية، بخاصة، في المتصرفية وفي محيطها، فهي قد أولت عناية معروفة تنافس فيها اليسوعيون والإنجيليون لتعليم اللغة العربية. فإلى كون العربية فرضت نفسها لغة للتبشير ولصون الإيمان، كان الرفع من شأنها سبيلاً إلى فصل العرب، مسلمين ومسيحيين، عن الترك وخلخلة ولائهم للدولة العثمانية. وهي حال انقلبت، إلى حد، في عهد الانتداب، حين صارت «فرنسة» المسيحيين سبيلاً إلى إدامة السيطرة الفرنسية على لبنان ولبنة في بناء خصوصية لبنانية أريد لها أن تبدو شاملة ومستمرة. هكذا تراخى الجهد المبذول للنهوض بالعربية وتيسير تعليمها وتطويعها لأغراض المعارف الحديثة. وكانت الجامعة الأميركية، في عهدها الأول، أولى المؤسسات الأجنبية خوضاً في مشروع التطويع هذا[٩]. ولكن هذا العهد كان قد

---

٨. نشير خصوصاً إلى كتابين أوّلهما وصفي مكرّس لأوضاع الطلاب، والثاني نظري:

Bourdieu, Pierre, et Passeron, Jean-Claude, *Les Heritiers, Les Etudiants et la Culture,* Paris 1964.

ولهما أيضاً:

La Reproduction, Eléments pour une théorie du système d'enseignement, Paris 1970.

وإلى كتاب ثالث وصفي مكرّس لأوضاع المدارس:

Baudelot, Christian, et Establet, Roger, *L'Ecole capitaliste en France,* Paris 1971.

على أن الانجيل النظري لنقاد نظام التعليم «الاجتماعي» بات منذ مطلع السبعينات مقالة لألتوسير وهي:

Althusser, Louis, «Idéologie et appareils idéologiques d'Etat», *La Pensée*, n° 151, Juin 1970.

٩. را. مثلاً الفصول المكرّسة لدانيال بلس وكرنيليوس فان ديك في خوري، غادة يوسف (إعداد)، **المؤسسون الرواد للجامعة الأميركية في بيروت**، تراجم وسير، بيروت ١٩٩٢.

انقضى، من زمن غير قصير، حين عكفت السلطة المنتدبة على تنظيم التعليم وإرساء سيادة اللغة الفرنسية عليه.

تمثّلت هذه السيادة أولاً في اعتماد اللغة الفرنسية لا سواها، بجانب العربية في ٩٠٪ على الأقل من القطاع الرسمي[١٠] كله. وتمثّلت ثانياً في حصر استعمال العربية بتدريس العربية نفسها وآدابها. بينما كانت المواد العلمية تدرَّس بالفرنسية، وكان تعليم الاجتماعيات (أي التاريخ والجغرافيا خصوصاً) يترجّح بين اللغتين، بحسب «هوية» المدارس ويجمع بينهما في كثير من الحالات.

وقد بقيت وجوه رئيسية من هذه السياسة ثابتة بعد الاستقلال. لا ريب أن الإنكليزية حققت تقدماً ملموساً ابتداء من الستينات. ولكن التعليم الخاص جارى الطلب المتنامي عليها أكثر مما جاراه التعليم الرسمي. واتجهت أفضل المدارس الخاصة شهرة إلى إلزام تلامذتها إتقان اللغتين إذ فرضت تعلّمهما معاً بعد المرحلة الابتدائية. ولا يوجد سبيل للتثبت من أن هذا النهج لم ينته إلى زيادة العربية هامشية على هامشية في نظام التعليم. وأما المواد العلمية فلبثت تدرَّس إجمالاً باللغة الأجنبية ولم يفلح مشروع تدريسها بالعربية في توسيع النطاق الذي بدأ فيه (وهو جانب من التعليم الخاص الاسلامي) إذ لم يفلح في النفاذ إلى دائرة التعليم الرسمي. وأما المواد الاجتماعية فغلبت عليها العربية غلبة واضحة، ولو أن المنهاج ظلّ يقبل «التخيير» و«الإضافة» في شأنها وظل يقسم الفلسفة إلى فلسفتين: إسلامية تدرّس بالعربية وعامة تدرّس بالفرنسية أو بالإنكليزية.

والحق أن موضوع لغة التعليم بقي واحداً من أكثر الموضوعات المتصلة بهذا الأخير إثارة للانفعال والهوى بين صفوف اللبنانيين. فهو يحرّك، من جهة، لواعج «الهوية القومية» ويثير، من الجهة الأخرى، عصبية «الانفتاح» يتبعه «التعدد». وهذه بيئة تختنق فيها اعتبارات الإمكان والمصلحة العمليين. فلا يناقش مثلاً حال التلامذة الذين تلقوا دروس العلوم بالعربية إذا هم اختاروا دراسة العلوم لتخصصهم. ولا ينظر مثلاً

---

١٠ . كانت هذه هي النسبة في نهاية الستينات (أي بعد نهاية الانتداب بربع قرن) حين ظهر كتاب:

Valin, E.J.P., *Le pluralisme socio-scolaire au Liban*, Beyrouth 1969. p. 18 nº 1.

ويذكر الياس مرعي في محاضرته «التعليم الرسمي بين الواقع والمطلوب» أن فرنسا توصّلت في عهد الانتداب إلى السيطرة على ٨٣٪ من التعليم في لبنان. على أنه لا يوضح ما يقصده بالسيطرة في: المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، **وقائع مؤتمر إنماء لبنان التربوي**، بيروت ١٩٩٣، ص ٨٧.

في حال المكتبة العربية وأهليتها لتلبية حاجات الدراسة العليا ولا في الجهد المترتب بذلك على الدول والمجتمعات لتعزيز هذه الأهلية. وهذا الجهد الأخير هائل الضخامة ويقع منه على لبنان قسط تملي بذله المصلحة العملية (أي التجانس الداخلي وتحسين شروط الإنتاج الثقافي ومؤالفة المحيط) قبل الإنماء القومي بما هو مثار انفعال وجَيَشان. وخلاصة هذا الأمر أن استيعاب قيم الحداثة ومعارفها ولغاتها، بقدر ما تحصّل منه للبنانيين، كان رأس الرساميل اللبنانية ومرتكز الموقع المميّز الذي تبوأه اللبنانيون في المنطقة. ولكن تأويل هذا الاستيعاب على أنه فرنجة منظّمة للبنانيين، لساناً وتقاليد سلوك، لم يكن إلا ليعزل جانباً من اللبنانيين، في الواقع، عن جمهورهم الأعظم وليجعل المخالطة بينهم والاشتراك في نظام عام للقيم مشروعاً مفضياً إلى خيبة عظيمة.

ولم تكن اللغة وحدها مقياساً لوطنية التعليم وأجنبيته، وإنْ كانت المقياس الرئيسي. كان مضمون التعليم مداراً للنقاش أيضاً بما هو مؤدٍّ إلى إحكام ربط البلاد بالدول الأجنبية المهيمنة على مقدراتها أو إلى عكس ذلك. وههنا أيضاً كان الاختلاف في التسمية أمارة الاختلاف في الموقف. فكان أناس يسمّون تبعية ما يسمّيه غيرهم ريادة. وكان مشروع الإصلاح في بعض صيغه، يرتّب على نفسه مهمة خرقاء هي مهمة فصل مضامين التعليم عن حاجات النظام الاجتماعي الاقتصادي القائم في البلاد، معللاً رغبته هذه برفض النظام المذكور. وكأن المدخل إلى تغيير النظام هو إعداد ناشئة لا تجد ما تفعله في إطار النظام القائم: أي أن يستكثر مثلاً من تخريج أصحاب المهن الصناعية حيث لا صناعة تطلبهم وأن يعبّر عن رفض الطغيان السياحي بوقف الإعداد للمهن السياحية. كان يفترض أن قوة العمل تنشئ القطاع الموافق لها لا العكس، فبدت بعض صيغ الإصلاح وكأنها وجدت لهذه البلاد الصغيرة مخرجاً من العالم المعاصر برمته. هذا بينما يتعيّن على كل إصلاح معاصر للتعليم أن يعي قبل كل شيء تقدّم عمل التوحيد بين أنماط معيشة البشر وحدود ما يسمّى الاقتصاد الوطني لأي بلد صغير. فكيف ببلد كان شرط نموه على الدوام أنه مشرّع على حاجات الخارج؟ لم يبق من معنى ممكن لإصلاح التعليم إذن، بما هو إنشاء مهارات ومعارف، إلا المصالحة ما بين متطلبات التوازن الاجتماعي الداخلي، بمختلف وجوهه، وحاجات المجتمع المفتوح.

في كل حال، لم يطرأ تغيير كبير على مضامين التعليم العام منذ الاستقلال.

فالمناهج بقيت إياها من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٦٨ . ولم تكن التعديلات التي أدخلت عليها في هذا العام الأخير جوهرية . وفاجأت الحرب مشروع المناهج الجديدة الذي كان البحث جارياً فيه سنة ١٩٧٥ فلم يبصر النور. لذا ما تزال الصورة العامة، إذا استثنينا الترجّح في موضوع الشهادات الرسمية، ثابتة الملامح تقريباً منذ سنة ١٩٦٨ . فيمكن القول إن وطنية التعليم العام لبثت مستقرة منذ أن ترك الاستقلال أثراً «وطنياً» جزئياً في البرامج التي كانت معتمدة أيام الانتداب، في برامج «الاجتماعيات» على التخصيص. هذا الثبات في التعليم العام قابله تغيير عاصف في بنى التعليمين المهني والعالي، على اختلافها. وكانت وجهة التغيير المذكور إلى مزيد من مسايرة الحاجات النامية في سوق العمل. وهو ما سنعود إلى طرف من حديثه متى وصلنا إلى سيرورة التضاد ما بين النظري والتطبيقي.

يوجد أخيراً مقياس ثالث لـ «وطنية» التعليم وهو تابعية المدرسة. وقد حصل بعد الاستقلال تغيير حاسم على هذا الصعيد. فالمدارس الأجنبية اليوم حفنة من المؤسسات ضئيلة الحجم المادي بين المدارس التي يضمها القطاعان «الوطنيان» الرسمي والخاص وهي أكثر من ثلاثة آلاف. ولم تكن الحال على هذا المنوال قبل أن ينطلق التعليم الرسمي من عقاله في العهود الاستقلالية. فإن الفرعين الأهلي والأجنبي من التعليم الخاص شهدا في القرن التاسع عشر نمواً متوازياً حفزه التنافس بين الإرساليات وجهود الرهبانيات الوطنية. واستمرت هذه الحال في مرحلة الانتداب. وأما العهود الاستقلالية فتضاءل فيها الحجم النسبي للقطاع الأجنبي بمقارنته إلى القطاع الرسمي الذي شهد طفرة بارزة وإلى الفروع الأهلية من القطاع الخاص التي واصلت نموّها السريع أو باشرته بعد أن كانت منزوية ضامرة (وهذه الحال الأخيرة حال المدارس المجانية التي تموّلها الدولة)[١١]. على أن التعليم الأجنبي حفظ إلى اليوم نوعاً من المكانة القيادية، على ضآلة حجمه. وحفظ أيضاً موقعاً رفيعاً في التعليم العالي استمرت في احتلاله الجامعتان الأميركية واليسوعية. هذا بينما احتوت الجامعة العربية التي تأسست في مطلع الستينات على القسم الأعظم من الطلاب غير اللبنانيين الذين

١١ . يشير منير بشور في محاضرته «تردّي النظام التربوي في لبنان» إلى أن إعانات الدولة للمدارس المجانية ترقى إلى العام ١٩٢٨ . ولكن هذا القطاع اتّسع كثيراً في الأعوام الثلاثين الأخيرة حتى أصبح يضم نحو ٣٠٪ من مجموع التلاميذ الابتدائيين، را. منتدى الفكر العربي (عمان)، **الأزمة اللبنانية، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية**، عمان ١٩٨٨ ص ١٣٧ .

يقصدون لبنان للتخصص وصرفت إليهم معظم جهودها[١٢]. وزادت الحرب، بعد ١٩٧٥، من «وطنية» التعليم إذ اضطرت بعض المدارس الاجنبية إلى إغلاق أبوابها كلياً أو جزئياً واضطر بعضها الآخر (بما فيه الجامعتان) إلى لبننة جهازها التعليمي وإدارتها إلى حدّ لم يكن التسليم به وارداً في ما مضى. في مقابل هذه اللبننة كانت بعض الدول الغربية تستعيض عن تقلّص الحجم الذي لمدارسها في قطاع التعليم ببذل معونات مختلفة للتعليم الرسمي ولأهمّ الجمعيات القيمة على قسم من المدارس الأهلية. وهذه صيغة تبدو مرشحة لقدر من الازدهار وتتراوح غايتها بين حفظ نوع من الحضور الثقافي العام وربط هذه أو تلك من المدارس المهنية بخدمة المنتجات المستوردة من هذه أو تلك من الدول.

ما الذي يقال من بعد، في سيرورة التضاد ما بين الرسمي والخاص؟ الحق أن القطاع الرسمي من التعليم هو وليد دولة الاستقلال وهو مَعلمٌ من معالمها البارزة. فإذا كان إسماعيل حقي يذكر مئة وأربعاً وعشرين مدرسة أطبقت عليها أجفان المتصرفية أضيف اليها في لبنان الكبير بعد أن أقفل بعضها، ما كانت تضمّه مدن الساحل من مدارس عثمانية والقليل الذي فتح منها في المناطق المضمومة الأخرى[١٣]، فإنه لم يؤثر قط عن دولة الانتداب سعيها إلى تعزيز التعليم الرسمي وتوسيعه. بل المشهور أن حكومة إميل إده التي تألفت في نهاية العام ١٩٢٩، عمدت إلى إغلاق نحو من مئة مدرسة رسمية وصرفت معلميها ثم عادت الحكومة التي

---

١٢. في السنة ١٩٧٢-١٩٧٣ كان عدد الطلاب المسجلين في جامعة بيروت العربية ٢٥١٣٢ بينهم ٢٢٤٢٤ من غير اللبنانيين أي ما نسبته ٨٩,٢٢٪ وكان عدد الطلاب الجامعيين في لبنان كلّه ٥٠٨٠٣ طلاب في ذلك العام ومنهم ٥٤٪ من غير اللبنانيين. أي أن ٨١,٧٤ من غير اللبنانيين هؤلاء كانوا في الجامعة العربية وحدها. را. المركز التربوي للبحوث والإنماء، الاحصاء التربوي لعام ١٩٧٢-١٩٧٣، ص ٢٩٦ و٢١٦ والإحصاء التربوي للعامين الدراسيين ١٩٦٩-١٩٧٠ و١٩٧٠-١٩٧١، ص ٢٣٨ و٢٤٠. ولا ريب أن الفلسطينيين المقيمين في لبنان يمثّلون كتلة كبيرة من غير اللبنانيين المذكورين، أي أن غير اللبنانيين لا يأتون جميعاً من خارج الحدود.

١٣. في سنة ١٩١٤ كان يوجد ١٢٥ مدرسة عثمانية ابتدائية في ولاية بيروت و١٣٦ في ولاية سوريا. وكان بعضها يقع في الأراضي التي ضُمّت إلى لبنان الصغير عند تكبيره سنة ١٩٢٠. إلى ذلك كانت توجد مدرسة ثانوية في بيروت وأخرى في طرابلس ومدرسة لإعداد المعلمين وأخرى للحقوق وثالثة (وحيدة) للصنائع والفنون في بيروت. را. شليريه إيفون، «عدم تكافؤ الفرص التعليمية في لبنان»، ترجمة نخلة وهبة، الفكر العربي، ع ٢٤، كانون الأوّل ١٩٨١، ص ٢١٩، ولا شك في أن عدداً من المدارس قد أقفل خلال الحرب أو بعدها.

خلفتها عن هذا القرار جزئياً بعد عاصفة الاحتجاج التي أثارها[١٤]. ولا ينبغي لنا في كل حال أن نغترّ كثيراً بعدد المدارس التي يذكرها إسماعيل حقي أو تلك التي ألغتها حكومة إده. فإن الجدول الملحق بمقالة المتصرف يدلّ على أن معظمها مؤلّف من غرفة واحدة أو اثنتين والقليل منها تصل غرفه إلى الخمس[١٥].

وأما الكسل الذي وسم عهد الانتداب، لجهة إنماء التعليم الرسمي، فهو يظهر من غير لبس في أرقام ونسب قليلة وناطقة. ففي سنة ١٩٣٢ كان عدد المدارس الرسمية لا يزال ١٣٧ مدرسة هي ١١,٢ ٪ من المجموع يقابلها ٧١٩ مدرسة أهلية و٣٦٠ مدرسة أجنبية. وكان مجموع التلاميذ في الفئات الثلاث (وهو الأهم) ١٠٦٢١٩ تلميذاً، ١٤,٨ ٪ منهم في القطاع الرسمي و٤٩,٦ ٪ في القطاع الأهلي و٣٥,٦ ٪ في القطاع الأجنبي. وفي سنة ١٩٣٩ كانت حصة القطاع الرسمي من المدارس قد تراجعت إلى ١٢,١ ٪ من المجموع برغم زيادة العدد إلى ١٨٢ مدرسة، وكانت حصة القطاع نفسه من التلاميذ قد تراجعت أيضاً إلى ١٣,٧ في المئة مع بلوغ مجموع التلاميذ في الفئات الثلاث ١٤٥٢٩٦ تلميذاً[١٦].

هكذا كان على التعليم الرسمي أن ينتظر السنوات العشر الأولى من عهد الاستقلال ليشهد طفرته الكبرى. فإن عدد المدارس الرسمية قد ارتفع من ٣٠٤ مدارس سنة ١٩٤٣ إلى ١٠١٦ مدرسة عام ١٩٥٣[١٧]. وكان عدد التلامذة في هذه المدارس ٣٠١٠٠ تلميذ سنة ١٩٤٤-١٩٤٥ وكانت نسبتهم إلى المجموع ٢٠,٨ ٪. فأصبح العدد سنة ١٩٥٤-١٩٥٥ نحواً من ١١٢٣٠٠ وأصبحت النسبة ٥٤,٨ ٪. وهاتان نسبة ووتيرة نموٌ لم يتجاوزهما التعليم الرسمي قط. بل إن نسبة تلامذته إلى المجموع تدنّت بعد ذلك برغم ما عرفته حصته من نمو مطلق لا يستهان به في الستينات، خصوصاً. فأخذت النسبة المذكورة تراوح حول الـ ٤٠ ٪ فتعلوها بقليل أو تنزل عنها بقليل إلى أن نزلت إلى الثلث وإلى ما دونه في السنوات الأخيرة من الحرب[١٨].

ولهذا الثبات النسبي في نصيب المدرسة الرسمية من التلامذة دلالة مهمة، وهي أن

١٤. Longrigg, S.H., *Syria and Lebanon under French Mandate*. Beirut, 1968, p. 202.
ويشير المؤلف إلى أن المسلمين كانوا في حينه جمهور المدارس الرسمية الأكبر.

١٥. لجنة من الأدباء، **لبنان، مباحث...**، م م، ج ٢، ص ٥٩٨.

١٦. بشور، منير، في: **الأزمة اللبنانية...**، م م، ص ١٢٥-١٢٦.

١٧. م م، ص ١٢٦.

١٨. بشور، م م، ص ١٢٧. وقد احتسبنا النسبتين على أساس أرقام الجدول الذي يثبته المحاضر.

المجتمع لم يكن أقلّ إقبالاً من الدولة على فتح المدارس واستيعاب التلامذة. ولكننا نغبن الدولة إن لم نذكر أنها تحمّلت من عهد قديم جانباً من عبء نموّ التعليم الخاص وذلك بدعمها الذي تزايد مرحلة بعد مرحلة للتعليم المجاني(١٩). أمر آخر لا بدّ من ملاحظته وهو اتجاه التعليم الرسمي، وهو ينمو، إلى التكامل مراحل وأنواعاً. فإن دولة الاستقلال، إن كانت قد أنمت التعليم الابتدائي الرسمي، فهي قد زادت نصيب التعليم المتوسط من قطاعها وابتدعت التعليم الثانوي الرسمي. وكان من شروط هذين الزيادة والابتداع تأسيس دور للمعلمين ابتدائية ومتوسطة وعالية، وهذه ضرورة كان قد حدسها اسماعيل حقي نفسه(٢٠). وكان تأسيس الدار العليا أول لبنة في صرح الجامعة اللبنانية أرسيت سنة ١٩٥٢. ولكن هذه الجامعة لم تنطلق فعلاً إلا في نهاية الخمسينات ببضع مئات من الطلاب باتوا في يومنا هذا أربعين ألفاً(٢١). وهذا حدث كانت له في موازين المجتمع اللبناني وقيمه مفاعيل تعصي على الحصر. وأما تطوّر القطاعين الرسمي والخاصّ من التعليم المهني ومقايسته بتطوّر التعليم العام فيأتي طرف من حديثهما لاحقاً.

في كل حال، لا يفي ذكر الأحجام والنسب العامة بالغاية من البحث عن دور الدولة، بعد الاستقلال خصوصاً، في تطوّر التعليم. بل يجب التوقّف، في سبيل ذلك، عند وظائف كان التعليم الرسمي أمْيَل إلى أدائها من التعليم الخاص فطبعته بطابعها كثيراً أو قليلاً. أولى هذه الوظائف أن التعليم الرسمي استوى تعليماً للأطراف، ثم مال - بعد أن تضخّمت ضواحي المدن - إلى مقاسمة التعليم الخاص المجاني أهل الأطراف والضواحي. هكذا تراوحت نسبة تلامذة المدارس الرسمية إلى المجموع في سنة ١٩٨٨-١٩٨٩ ما بين ٤٠ و ٥٠ ٪ تقريباً في محافظات الشمال والبقاع والجنوب. بينما كانت النسبة نفسها ١٦,٤١٪ في بيروت و١٩,٤٢٪ في جبل لبنان (يلحق قسم منها بضواحي بيروت). وتتمة هذا أن التعليم الخاص الذي استحوذ على ٨٣,٥٩ ٪ من تلامذة بيروت وعلى ٨٠,٥٨ ٪ من تلامذة جبل لبنان

---

١٩. را. أعلاه، الحاشية ١١.

٢٠. لجنة من الأدباء، **لبنان، مباحث...**، مم، ج ٢، ص ٥٩٦-٥٩٧.

٢١. كان عددهم ١٢٩١ في سنة ١٩٦٠-١٩٦١. را، الأمين، عدنان، **التعليم في لبنان، زوايا ومشاهد**، بيروت، تحت الطبع، الملحق الاحصائي، الجدول ٣-١. وقد تكرّم المؤلّف بإعارتنا هذا الملحق قبل صدور الكتاب. [صدر الكتاب سنة ١٩٩٤.]

في السنة نفسها، بقيت حصته عند مستوى الـ٢,٥١ ٪ في الشمال و٢٥,٦٠ ٪ في البقاع و٤٤,٤٩ ٪ في الجنوب[٢٢]. هذا مع احتمال أن يكون نصيب التعليم الخاص المجاني من تلامذة الأطراف، خصوصاً، قد جرى تضخيمه على جاري العادة في سنوات الضبط والربط، فما بالك بسنوات الفوضى؟

إلى تركّز التعليم الرسمي في الأطراف والضواحي (بل بحكم هذا التركّز) غلب عليه أيضاً أنه تعليم للمسلمين. فهؤلاء كانوا قد ظلّوا على تعلّقهم بالتعليم الإسلامي التقليدي فقاوموا المدارس الحديثة التي أخذت تنتشر حولهم في الثلثين الأخيرين من القرن التاسع عشر. وهي مدارس كان يزيد الحذر منها أن الإرساليات الأجنبية كانت وراءها، ثم لم يختف هذا الحذر تماماً حين فتحت بعضها السلطات العثمانيّة نفسها. ولم يؤرّخ أحد، على حدّ علمنا، تأريخاً متقصياً لهذه المقاومة. ولكننا نجد إشارة هنا إلى رفض الشيعة عرض فان دايك أن ينشئ لهم مدرسة إنجيلية في جباع، وإشارة هناك إلى استقبالهم الجافي للمدارس العثمانيّة التي افتتحت في قصباتهم مع إطلالة هذا القرن[٢٣]. وهذا الموقف الأخير وقفته إلى عهد قريب بعض القرى المسيحية من المدرسة الرسمية، تمسّكاً منها باحتكار المدرسة الطائفيّة لتعليم أبنائها. ونجد أيضاً صوراً عن تجاذب «المقاصد» ما بين الرغبة في مجاراة التقدم والرغبة في حفظ غلبة للغة العربية ولمضامين التعليم الإسلامية والعربية[٢٤]. لكن أهمّ ما في الأمر ها هنا أن الطوائف الإسلامية التي ارتسمت لكلّ منها صورة جديدة في الإطار اللبناني، لم تجد في يدها إلى عهد قريب ما يوازي جهود الإرساليات وإمكانات الأديرة والإعانات الخارجيّة، ولو جزئياً. فبقي معظم نصيبها من عبء التعليم ملقى على عاتق الدولة وعلى عاتق أفراد منها غلب الحافز التجاري على مبادراتهم في هذا الميدان. والنسب ها هنا بليغة. ففي سنة ١٩٣٢ كان المسلمون والدروز يمثّلون ٢,٧٦٪ من تلاميذ المدارس الرسمية

٢٢. را. محاضرة رفيق عيدو «التعليم الخاص: بديل أم أصيل» في: المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، **وقائع مؤتمر...**، م م، الجدول ٣، ص ١٣٩-١٤٠.

٢٣. مروّه، علي، **تاريخ جباع**، بيروت ١٩٦٧، ص ٣٩٢-٣٩٣. وكانت زيارة فان ديك، على ما يظهر، حوالى السنة ١٨٥٥. وهو أكّد لمستقبليه أن اليسوعيين لا بدّ أن يفتحوا مدرسة ثانية إذا فتح الأميركيون الأولى، وقد أكرم المشايخ وفادته جداً حتى أصيب بعسر هضم. ولكنهم رفضوا المدرسة.

٢٤. Wehbé, Nakhlé et El-Amine Adnan, *Système d'enseignement et division sociale au Liban*. Paris 1980. p. 17-19.

والخلاصة التي يقدّمها المؤلف لتطوّر الموقف المقاصدي ترتكز إلى رسالة لجهينة الأيوبي.

و٢, ٣٠٪ من تلاميذ المدارس الأهلية و٨ ٪ لا أكثر من تلاميذ المدارس الأجنبية. وفي سنة ١٩٣٩ كان قد طرأ تغيير محدود تمثّل في ارتفاع النصيب المسيحي من تلاميذ المدارس الرسمية إلى ١, ٣٠٪ وفي ارتفاع النصيب المسلم من تلاميذ المدارس الاجنبية إلى ٢, ١٠٪[٢٥]. وهذا التغيير من علامات الساعة التي تواترت في الجانبين. وهو، لهذا السبب، ذو قيمة رمزية كبيرة وبلاغة في الإشارة إلى ما شهده نصف القرن التالي من تطوّر. ولا يقلّ عنه بلاغة أن نسبة مدارس المسلمين ذات الصفة الطائفية الصريحة، السنية منها والشيعية والدرزية، من جملة المدارس في لبنان، كانت لا تزال في سنة ١٩٧٢-١٩٧٣ دون عتبة الـ٦٪ (٧١, ٥٪). بينما بلغت نسبة المدارس الكاثوليكية وحدها ٣٩, ٢٣٪ يقابلها ٤٧٪ للمدارس الرسمية[٢٦]... الخ.

فئة ثالثة من هذه الفئات المتقاطعة نهضت الدولة بقسط استثنائي من عبء تعليمها هي فئة الإناث، ولو أن الفارق بين القطاعين الخاص والرسمي ليس هنا على السعة التي رأيناها له في الحالتين السابقتين. ففي سنة ١٩٦٧-١٩٦٨ (وهي السنة الأولى التي وقعنا على معطيات عنها متصلة بالإناث تسمح بمقارنة تامة) كان الإناث يشكّلن ٢١, ٣٩٪ من تلامذة القطاع الرسمي. وفي سنة ١٩٩١-١٩٩٢ وصلت هذه النسبة إلى ٢٨, ٥٣٪. بينما كانت النسبة نفسها من تلامذة القطاع الخاص في العامين المذكورين تباعاً ٩٦, ٣٨٪ و٤٦, ٤٨ ٪[٢٧]. وتشير النسب في القطاعين إلى ازدياد في معدّل التحاق الإناث بالمدرسة. هذا الازدياد يتّخذ موقعه من الصورة العامّة إذا تذكّرنا أن معدّل الالتحاق العام بالمدرسة (للإناث والذكور) بات قريباً من حدّه الأقصى (أي ١٠٠٪ ممّن هم في سنّ الدراسة الابتدائية)[٢٨]. على أن أبواب المدرسة

---

٢٥. بشور، منير، في: **الأزمة اللبنانية ...**، م م، ص ١٢٥-١٢٦.

٢٦. Wehbé, Nakhlé et El-Amine Adnan, *Système... op. cit.* p. 40.

على أن المسلمين يملكون، من جهة أخرى، نصف المدارس المجانية ملكاً فردياً، في الغالب، يقابله في الجهة المسيحية غلبة لملكية الجمعيات، بشور، م م، ص ١٣٧.

٢٧. احتسبنا هذه النسب استناداً إلى الجداول ٢-١ و٢-٢ و٢-٣ و٢-٤ في الملحق الاحصائي بكتاب الأمين، عدنان، **التعليم في لبنان...**، م م. [ويقع القارئ على تفصيل لمسألة تعليم البنات أدناه في الفصل التالي من هذا الكتاب].

٢٨. يشير عدنان الأمين إلى أن نسبة الالتحاق المدرسي في المرحلة الابتدائية كانت ٩٤٪ عشية الحرب و٩٧٪ لمن كانت سنّهم من ٨ إلى ١٠ سنوات، ويرجّح أنها لم تتراجع في الحرب. را. محاضرته «إشكالية التربية والتعليم في لبنان»، في: المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، **وقائع مؤتمر ...**، م م، ص ٥٤. ولم تكن هذه النسبة تتجاوز ٧٠٪ في وسط الستينات. را. Valin, *op, cit.* p. 15.

الرسمية بدت أرحب أمام الإناث (شأنها أمام كل من شكا غبناً ما)، لأن أرباب الأسر يؤثرون، حين يجدون دافعاً إلى الاختيار وقدرة عليه، أن يرسلوا «الصبي» إلى المدرسة الخاصّة العالية التكاليف و«البنت» إلى المدرسة الرسمية ... وهذا أمر تكتمل دلالته حين نعلم أن نسبة الإناث من طلاب الجامعة اللبنانية انتقلت من ١٥,٣٪ سنة ١٩٦٧-١٩٦٨ إلى ٥٠٪ سنة ١٩٩١-١٩٩٢. هذه الطفرة تندرج في مساق تأنيث متزايد للتعليم الجامعي، ولو أن الوتائر تبدو على شيء من التباين في مختلف الجامعات[٢٩].

على أن ما يشدّد عليه عادة من مفاعيل هذا التضادّ بين الرسمي والخاصّ، إنّما هو تأثيره في موضوع «الوحدة الوطنية». وهي هنا بمعنى تظهير الانتماء إلى جماعة وطنية واحدة بحيث لا تطمسه أو تطغى عليه سائر الانتماءات. فيصير هذا التضاد الثالث، في الأساس تضاداً بين الرسمي (المفترضة أولويته في الصفة الوطنية) والطائفي (المتّجه إلى عزل الجماعات بعضها عن بعض والمعارضة بينها). وقد يضاف إلى الطائفي «التجاري» غير الآبه لدواعي الوطنية «والأجنبيّ» الذي يردّنا إلى التضاد الأوّل. فإذا كان المتكلّم من أنصار «الخاص» انقلبت الآية وجرى إبراز هذا الأخير على أنه غنى وتنوّع وحرية، ونعت الرسميّ، إذا سعى إلى فرض معاييره، بأنه جانح إلى وحدانية خانقة مجحفة لا ألفة بينها وبين تكوين المجتمع اللبناني وتقاليده.

لكن أدهى مفاعيل هذا التضاد ليس - في ما نرى - اختلاف السياسات التعليمية المباشرة المتّصلة بتوازن الهويات الجماعية. وهذه سياسات يحتمل اختلافها في ترسيخ العوازل المادية بين ناشئة الطوائف المختلفة وفي مضامين المواد المتصلة مباشرة بتكوين الهويات وفي تباين القيم اللغوية ... الخ. هذا كلّه مهمّ، بطبيعة الحال، ولكن الأهم أن حدود قطاعات التعليم (والحدود الفاصلة بين مستوياته والمؤهّلات المترتبة عليه أيضاً وخصوصاً) تلابس، إلى درجة لا يستهان بها، حدوداً أخرى لها في لبنان حساسية فائقة. تلك هي - وقد سبق ذكرها - حدود الطوائف وحدود الأطراف والمراكز وما جرى مجراها. والمشكل في أمر هذه الجماعات والجهات أنها لا تطيق التوزيع في مراتب بحيث يتقرّر أن هذه الطائفة أحقّ برفعة الشأن من أخريات أو أن هذه المنطقة منوط بها الحقّ في الرخاء وواجب على الأخرى الشقاء. هذا التوزيع في

---

٢٩. الأمين، عدنان، **التعليم في لبنان...**، م م، الملحق الاحصائي، الجدول ٣-٣.

مراتب يتّخذ هنا معنى «التمييز» الذي يستنفر، في هذا العصر، مشاعر حادة فورية لا يستنفر مثلها، في العادة، تباين الأقدار الطبقية مثلاً. والمشكل في أمر التعليم (وهذا التضاد الذي نعرض له الآن) أنه «يعيد إنتاج» المراتب الجهويّة أو الطائفية معدّلة ويمهّد للمواجهة المريرة بينها في سوق وحّدتها الدولة ورأس المال. هذا فيما هو يزعم - أو يؤمل منه ضمناً على الأقل - إلغاء تلك المراتب. غير أننا باشرنا ها هنا حديث «ديمقراطية التعليم» قبل أوانه...

وأما التضاد الثالث فهو قد استوى في أطواره وفروعه فلكاً من التضادات. فهو تضاد بين تعليم «أدبي» وآخر «علمي» وتعليم «نظري» وآخر «تطبيقي» وتعليم «عام» وآخر «مهني» وتعليم «منتج» وآخر «طفيلي» وما إلى ذلك... وقد رأينا إسماعيل حقّي ينعى على المدارس إهمال «العلوم» سنة ١٩١٨. وفي سنة ١٩٤٦ كان عمر فرّوخ ينعى على المنهاج الجديد - بالإضافة إلى فرنسيّته وإغراقه كلّ جهد لاستقلال الشخص في بحر متلاطم من التفاصيل - أنه «نظري» «يمنع الوطنيين إتقان الصناعات المختلفة التي تغني البلاد عن أوروبا أو تغني الحكومة عن الاستعانة بالفنيين المستعمرين على الأقل»[٣٠]. ولبثت «الكليات التطبيقية» مطلباً لطلاب الجامعة اللبنانية وأساتذتها مدّة ربع قرن حتى أنشئت هياكل معظمها الأولية، على الأقل، في غضون هذه السنوات الأخيرة ولا يزال عمل التأسيس هذا جارياً إلى اليوم. وكان المطالبون يندّدون باحتكار الجامعات الأجنبية والخاصة فروع الاختصاص هذه وغيابها من بنيان الجامعة الوطنية. في الوقت نفسه كانت الضآلة النسبية للمكانة التي يتبوأها التعليم المهني في نظام التعليم موضوع شكوى دائمة. ولكن هذه الشكوى قلّما جاوزت دائرة الخبراء والمختصّين لتصبح مادة لحركة ذات حجم وفاعلية. أخيراً لبث حديث التعليم المنخرط في الإنتاج والآخر الطفيلي منطوياً على لبس متنوّع وكثير سبقت الإشارة إليه. ولكن هذا الحديث كان ضمر مع ضمور مساعي «التحرّر الوطني» التي كانت تستكثر من الكلام على النموّ المستقلّ من غير تدقيق كثير في الصلة بين إمكانات «الاستقلال» من جانب وحجم البلاد وموقعها وبنى الإنتاج فيها وتالياً إمكانات النمو نفسه من الجانب الآخر.

ما الذي صار إليه هذا التضاد بنتيجة ما أثاره من خطب وحركات، وهو جمّ كثير؟

---

٣٠. فروخ، عمر، **دفاعاً عن العلم، دفاعاً عن الوطن**، ١٩٤٥-١٩٤٦، بيروت ١٩٧٧، ص ١١.

أنشئت وزارة التعليم المهني والتقني في السنة الفائتة. ولكن نسبة المهنيين إلى جملة الثانويين كانت - على ما يلاحظ عدنان الأمين - قريبة جداً إلى ما هي عليه في جملة البلاد العربية. فهي كانت في لبنان ١١٪ وفي المجموع العربي ١١,٤٪، في النصف الأوّل من الثمانينات، فيما هي ٤٠ ٪ في إسرائيل و٣٦٪ في ألمانيا، الخ[٣١]. ويبدو أن هذه النسبة قد آلت اليوم إلى شيء من الازدياد، وهو ما يوحي به إقبال ملحوظ على فتح مهنيات خاصة صغيرة يظهر أنها اليوم مشروعات مربحة. ولكن التركيز على الأعمال المكتبيّة والإقبال على حرَف تصعب نسبتها إلى «الإنتاج» (تصفيف الشعر، مثلاً) وغلبة الصيانة على الإنتاجَ في الفروع التقنية تنأى بالقطاع المهني والتقني من التعليم عن أفق الأحلام «التحرّرية» و«الإنمائية» التي كان هذا القطاع موضوعاً لها في الأدبيات الحركية المتعلّقة بالتربية في خلال الستينات والسبعينات.

ولا تبعد عن هذا حال الكليّات التطبيقية في الجامعة اللبنانية. لا ريب أن إنشاءها فتح منافذ أمام طلبة لا يطيقون أقساط الجامعات الخاصة أو لا يجدون سبيلاً، لأسباب أخرى مختلفة، إلى مهن مرموقة هي قبلة لطموح شديد في الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الطلبة. على أنه سرعان ما ظهر أن هذه الكليات محكوم عليها بأن تبقى نقطة في بحر الجامعة اللبنانية والتعليم العالي في لبنان على وجه التعميم. ففي سنة ١٩٨٧-١٩٨٨ كانت الكليات الأربع التي جرت العادة على اعتبارها كليات «نظرية» (وهي الآداب والعلوم والحقوق والعلوم الاجتماعية) لا تزال تضم ٣٤٥٤٧ طالباً من أصل ٣٩٨٦٦ طالباً مسجّلاً في الجامعة اللبنانية، أي أن نسبة «النظريين» إلى المجموع كانت ٨٦,٦٥ ٪، مع ضرورة الإقرار بتعذّر اعتبار الباقين جميعاً من «التطبيقيين» لوجود أقسام «نظرية» في بعض كلياتهم: وكانت حصة كلية العلوم من مجموع الكليات النظرية ٥٢٤٨ طالباً يمثّلون ١٣,١٦ ٪ من طلاب الجامعة. فيبقى ٧٣,٥ ٪ من الطلاب للكليات الموسومة بـ«الأدبية». وفي سنة ١٩٨٢-١٩٨٣ (وكان بعض الكليات التطبيقية لم يولد بعد وبعضها لا يزال يحبو) كانت نسبتا «النظريين» و«الأدبيين» تباعاً إلى المجموع ٨٤,٩ و٦٤,٩٥. ويتحصّل من المقارنة أن تنامي عدد

٣١. الأمين، عدنان، «إشكالية التربية والتعليم»، في: المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، **وقائع مؤتمر...**، م م، ص ٦٢. را. أيضاً: بيضون، علي، **التعليم المهني والتقني في لبنان ودوره التنموي**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم اجتماع التربية، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٨٧، وخصوصاً الفصل الثالث.

«التطبيقيين» المطلق (وهو حقيقي تأتى من نموّ كلّياتهم القديمة ومن ولادة الجديدة) لم يزد نسبتهم إلى المجموع (بل تأخّرت هذه قليلاً) وهذا بسبب من اضطراد تضخّم عالي الوتيرة في عدد النظريين. ويتحصّل أيضاً أن «الأدبيّين» من بين هؤلاء كانوا أسرع تكاثراً من «العلميين»، ولو أن الأرقام الخاصة بسنوات أخرى توحي بمزيد من القرب في سرعة النمو بين هاتين الفئتين[٣٢].

هكذا تبدو الأماني الحركية مانعة، ولو استندت إلى حاجات واقعية، في حال الجامعة اللبنانية شأنها في حال التعليم المهني والتقني، من إدراك الصورة التامة لشبكة الصلات بين هاتين المؤسستين والمجتمع اللبناني. بل إن ما يبدو نافعاً (مع التحفّظ الواجب) للأقلية، يحتلّ ساحة الكلام والحركة، طوال سنين، فيخفي النكوص دون طرح مشكلة الكليات الكبرى في الجامعة (لجهة الحجم والمستوى ومصير الخريجين) ومشكلة العلاقات بين التعليم التقني والمهني وسوق العمل.

والحق أن الوسط المتشكّل من حركة التعليم (بمعلميها ومتعلميها) كان ولا يزال مشدوداً، في إدراكه هذا التضاد ما بين النظري والتطبيقي، إلى الطرف الثاني منه. ولكن الأطباء والمهندسين مثلاً يخرجون اليوم إلى سوق عمل قاسية يواجهون فيها خريجي جامعات ذات سمعة في داخل البلاد وخارجها. هؤلاء يتخمون السوق على رغم الهجرة التي يواجه الجميع احتمال الاضطرار إليها، مع أن آفاقها لا تزال تضيق. على أن الحركة المنحازة إلى قيم «التطبيقي» منحازة أيضاً إلى الاستكثار منه وتسهيل الدخول إلى عالمه. ويتعزّز هذا الانحياز الأخير من خارج المؤسسة، بفعل من خلط متأصّل بين ما هو عام (والجامعة مؤسّسة عامة) وما هو مشاع. وقد كانت الحرب وما تلاها، بيئة ممتازة لتفاقم الخلط المذكور ولإدخال أنواع من السعي إلى حرمها مجافية كلياً لمنطق السعي الذي يمنحها هويتها. وإذا كان هذا الأمر شاع فلم يستثن أهل «النظر» ولا أهل «التطبيق»، فإنه ألحق بطلاب الكليات الجديدة أضراراً كانوا أحوج إلى التحاشي منها. وذلك أنه كان حيوياً لمستقبل الخريجين أن تخرق الكليات التطبيقية منذ انطلاقها جدار الدونية الذي يسوّر كل ما تتولاّه الدولة من شؤون في

---

٣٢. أجري حساب النسب وبعض الأرقام التي في هذه الفقرة بالاستناد إلى الجدول المثبت في محاضرة عطية، نعيم، «ماذا تريد الدولة من الجامعة وماذا تريد الجامعة من الدولة» في: **أوراق جامعية**، ع ١، خريف ١٩٩٢، ص ١٠٢-١٠٣.

لبنان. ولكن الدولة التي لازمها الضعف منذ نشوئها كانت منهارة حين بادرت إلى إنشاء هذه الكليات التطبيقية.

وسيظلّ الأطباء والمهندسون أقلية بين خريجي الجامعة. وهم لم يحجبوا - كما أريد لهم أن يفعلوا - أن قوام الجامعة الضخم إنما هو الكليات «النظرية» و«الأدبية» منها على الأخص. كان يراد للكليات التطبيقية أن تفتح ملكوت المهن الرفيعة أمام «أبناء الشعب» فتكسر الاحتكار البرجوازي الذي كان محتمياً خلف أسوار الجامعات الأجنبية في الداخل والخارج. وحين فتحت هذه الكليات لم يظهر حرص كبير على تجنيبها أن تكون آلة تعيد زجّ أبناء الشعب هؤلاء في دونيّتهم على نحو جديد، إذ تدخلهم الملكوت المذكور وتحرمهم ثمراته. فإذا بأكثرهم يحكم عليه بالبطالة أو بما يشبهها فينبذ في سلكه سواء أهاجر أم بقي. وأما الكليات النظرية فهي منذ زمن طويل معمعان شاسع تغرق فيه أسئلة كثيرة يظهر أن طرحها مجاف لمقتضيات «ديمقراطية التعليم» أو في الأقل لمقتضيات مفهوم بعينه لهذه الديمقراطية. هل صحيح أن التخصص في اللغات والآداب والحقوق وعلوم الإنسان والمجتمع مطلب يسير لا يقتضي من الطالب تفرّغاً ولا مداومة؟ إن كان الأمر كذلك فلماذا يلاحظ، على سبيل المثال، أن معظم أساتذة اللغة العربية، ناهيك بطلاّبها، باتوا اليوم عاجزين عن وصف فطورهم بعبارة مستقيمة؟ وهل يصحّ أن الامتحانات وحدها وسيلة ناجعة لتبين الهزيل من السمين؟ أم أن تشريع الأبواب للراغبين من غير تمييز ينقل إلى الجميع هزال الكثرة ويشيع الرخاوة والخواء في عملية التدريس كلّها وفي الامتحانات معاً؟ وهل ديمقراطية التعليم الجامعي تردّ إلى فتح الأبواب أمام الراغبين في تمضية نافعة لأوقات فراغهم أو في ترقية ما في سلكهم المهني؟ أم هي قبل ذلك وفوقه كسر لكلّ الوحدانيات الموروثة (طبقية كانت أم طائفية أم جهوية أم عائلية أم غير ذلك) في تكوين النخب المهنية والاجتماعية حتى يكون للطموح سبيل غير العنف ولا يكون الحقد مادة رئيسية للعلاقات الاجتماعية؟ وهل يجوز لهذا الكسر أن يضرب عرض الحائط بشروط استحقاق النخبة اسمها، في كل حقل، فتفشو الدونية التي سبق ذكرها في نفوس النخب الجديدة وفي أوضاعها وتبذر، في صعيد جديد، بذور الحقد والعنف؟ هل يجوز، على سبيل المثال، غض النظر عن معرفة الطلاب باللغة الأجنبية (سواء اعتمدت هي أم العربية لغة للتدريس) عند قبولهم في فروع اختصاص تكاد العربية لا تضم من مصادرها (الموضوعة أو المترجمة) شيئاً يذكر فيشكر؟ وما صلة هذه

الأوضاع الجامعية بأوضاع قديمة وجديدة تسود المدارس؟ وهل يؤول استمرار الأولى إلا إلى تأبيد الثانية، ما دام أن المعلمين يعطون ما أخذوا؟

وهل من سبيل إلى تدارك الاحتباس في دوامة لا فكاك منها غير اعتبار الامتياز في الإعداد مطلباً وطنياً وديمقراطياً (بالمعنى الدقيق للكلمتين) تهون، أمام الحرص على شروطه، رغبات الأفراد (ولو كانوا جماهير غفيرة) في شهادات يسيرة التناول بخسة المحتوى؟ إذا سلّمنا بهذا، فتح حديث الأطر الضرورية لتفرّغ الطلاب المؤهّلين من غير القادرين على ملازمة الجامعات الأجنبية، أي حديث المباني والتجهيزات والمنح وشروط القبول... الخ. ويفترض هذا، في ما يتعدى كل مزايدة «ديمقراطية»، أن تختلف الوحدات والمناهج والامتحانات المعدّة للمتفرّغين عن تلك المعدّة لغيرهم. إذ بغير هذا تبقى الجامعة التي نمت على اسم ديمقراطية التعليم حقلاً شاسعاً للتعليم الرثّ ومن بعده للحقد والعنف، عوض أن تكون منفذاً لسائر المستحقين (بأهليتهم لا بمجرد كونهم من أبناء الشعب) إلى حيث يستحقون أن يكونوا. فإنه من المضحك المبكي - والحق يقال - أن يتوسّل الانتماء الشعبي التعليم الرديء ليقتدي بسوءة نقيضه الانتماء الارستقراطي فيصير مصدراً ووراثياً للحقوق والامتيازات.

لامست ديمقراطية التعليم أقصى مداها الحجمي بفضل جهود ضخمة بذلتها الدولة وحيوية بارزة أظهرها المجتمع في تنمية قطاع التربية. كان التحصيل قيمة كبرى تأصلت في نفوس اللبنانيين في أحقاب يصعب تحديدها ولكن يرجّح أنها متباعدة تباعد المناطق والطوائف. وحين وصلت الشهادات الرسمية إلى قرى الأطراف كانت الاحتفالات بطلائع الفائزين بها تشبه الأعراس أحياناً. وقد يستغرب أن ظروف الحرب الأخيرة المتمادية لم تنقص حجم كتلة المتعلّمين. فقد بقي تسجيل مَن هم في سن الدراسة الابتدائية قريباً إلى حدّه الأقصى الممكن. وبقيت المجاميع العامّة لتلامذة المدارس شبه ثابتة في بلاد يفترض أن عدد سكانها بقي في أواخر الحرب ما كان عليه في عشاياها بفعل الهجرة والقتل. ولكن القطاع الجامعي شهد انفجاراً سكانياً حقيقياً كاد أن ينحصر في جامعة الدولة التي كان طلابها أقلّ من ١٦ ألفاً سنة ١٩٧٤-١٩٧٥ فصاروا أكثر من ٣٩ ألفاً سنة ١٩٨٦-١٩٨٧، وهم أقلّ بقليل من نصف مجموع طلاب الجامعات العام[٣٣]. مردّ ذلك إلى انهيار الحواجز التي كانتها الامتحانات

---

٣٣. الأمين، عدنان، **التعليم في لبنان...**، م م، الملحق الاحصائي، الجدول ٣-١.

الرسمية بين الجامعة وما قبلها[٣٤].

على أن نموّ الجامعة اللبنانية لم يشهد ما يناظره في سائر القطاع الرسمي. بل هبط مجموع التلاميذ العام في هذا القطاع من ٣٢١ ألفاً تقريباً سنة ١٩٧٤-١٩٧٥ إلى ٢٣٦ ألفاً تقريباً سنة ١٩٩١-١٩٩٢، وتدنّت نسبتهم من المجموع في القطاعين الخاص والرسمي، وهذا سبقت الإشارة إليه. فلم يزدد في التعليم الرسمي إلا عدد المعلّمين[٣٥]. وبدا أن الأهالي قد استوقفهم التفاوت القليل أو الكثير في انتظام العمل، خلال الحرب، ما بين المدرستين الخاصة والرسمية. فالدولة التي تهاوت هيبتها ووسائلها، باتت في الأعمّ الأغلب عاجزة عن محاسبة معلّم واحد لا يتقيّد بالتعليمات واستباحت مدارسها كل السلطات المستجدّة. هذا بينما بقي أصحاب المدارس الخاصّة قادرين، في الأعمّ والأغلب أيضاً، على الافتراض أنهم، إن كانوا يواصلون دفع الرواتب (بعد قبض الأقساط طبعاً) لمعلّميهم أثناء الحرب، فذاك ليباشروا عملهم كلّما سمحت الظروف بإحضار التلامذة لا لـ «يصمدوا» في بيوتهم. فكان أن ظلاً من الشكّ حجب الجهود التي كانت بذلت للنهوض بالتعليم الرسمي قبل الحرب، وزاد بروز البعض القليل من مؤسّسات التعليم الخاص، وهي البارزة أصلاً. فبدا أن ديمقراطية التعليم قد ازدادت ملازمة، في المستويين المدرسي والجامعي، للتمييز ما بين أكثرية تنال من التعليم قشوره وأسماء شهاداته وأقلية تؤهّل في داخل البلاد وخارجها للتمتّع بـ «امتياز وضعها»، أي بامتياز لا فضل لها فيه، حين يحلّ أوان المنافسة. أي أن الديمقراطية المزعومة حين تقفل أمام طلابها أبواب التأهيل الرفيع متنازلة عن المعايير لقاء رضا الجمهور، فإنما «تعيد إنتاج» شروط النزاع الأهلي الذي كانت صفوف ميليشياته وطواقم قياداتها أيضاً مكتظّة بجامعيي الدرجة الثانية والعاجزين عن الإقلاع نحو أفق مهني والبطالين والهاربين من دراسة لا يرون تحتها طائلاً. هذا النزاع كان بين ما كانه ثأراً لأهل الهوامش المقحمين في منافسة مزيّفة الشروط طلبوه من أهل المتون الذين وجدوا في مؤسسات التعليم الممتاز حرزاً حريزاً لامتيازاتهم، فجهدوا في تسويرها.

---

٣٤. مم، الجدول ٢-١.

٣٥. مرعي، الياس، «التعليم الرسمي...» في: المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، **وقائع مؤتمر...**، مم، ص ٩٩-١٠٣. ورا. في الكتاب نفسه، عيدو رفيق، «التعليم الخاص»... مم، ص ١٢٦-١٢٨. وصفحات المحاضرتين ناطقة بنتائج الاستباحة السياسية للتعليم الرسمي أو بعبارة أدقّ، الاستباحة الأهلية للدولة.

والجرأة أولى الفضائل التي يجب أن يزدان بها من يفترض فيهم التصدّي لإنقاذ المعرفة (التي طالما اعتبرها اللبنانيون كنز أولادهم وبلادهم) من شبهة الشبه، لا سمح الله، بتجارة المخدّرات : بيع أوهام للأفراد وشراء كوارث للمجتمع .

V - 2

بنات لبنان في المدارس
مهرجان للمساواة أم حزام بؤس جديد؟(*)

غادر لبنان من زمان بعيد عهداً كان يقال فيه إن تعليم البنات لا ترجى منه فائدة غير تمكينهن من كتابة المكاتيب الغرامية. وكان هذا الزعم قد بات مجلبة لهزء الأكثرين من قبل أربعين سنة أو أكثر. حتى أننا لنتساءل اليوم إن كان أصحابه قد حملوه على محمل الجد في يوم من الأيام. اليوم، أي في سنة ٩١-٩٢ الدراسية، يجلس على مقاعد المدارس، في سائر المراحل (باستثناء الجامعات ومؤسسات التعليم المهني) نحو ثلاثة أرباع المليون من التلامذة تمثّل الإناث نصفهم بالضبط. وكأنما تشاء الأعداد والنسب أن تطمئننا إلى أن الإناث عدن لا يتلقين تعليماً ناقصاً يكون نصيبهن، بعده، التساقط من مقاعد الدراسة، فنقرأ أن نسبة الإناث إلى المجموع في المرحلتين المتوسطة والثانوية تلامس عتبة الـ ٥٣ ٪ (٥٢,٩ ٪) وأن نسبتهن من تلامذة الروضات والمدارس الابتدائية هي التي تبقى، في هذه السنة نفسها، دون الـ ٥٠ ٪ بقليل (٤٨,٥ ٪ بالضبط).

ولا يظهر اختلاف كبير ما بين حال المدارس وحال الجامعات لهذه الجهة. فإن الطالبات المسجلات يقاربن، في تلك السنة نفسها، ٤٧,٩ ٪ من جملة الهيئة الطالبية في جامعاتنا كافة. والعدد الذي تترجم إليه هذه النسبة هو ٤١٠٠٠ طالبة. ثم إن الطالبات نصف الهيئة الطالبية بالضبط في الجامعة اللبنانية. وهذه واقعة أصدق تعبيراً من سابقتها عن تمثيل الإناث في الهيئة الطالبية اللبنانية، على وجه التحديد، لأن بعض

(*) قدمت في مؤتمر **الإعلام ودوره في مشاركة المرأة في الانماء**، المجلس النسائي اللبناني ومؤسسة فريدريش إيبرت، ١٠-١١ كانون الأول ١٩٩٣، فندق البريستول، بيروت، ونشرت في الكتاب الذي ضمّ أوراق المؤتمر، منشورات مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت ١٩٩٤.

الجامعات الأخرى - وبخاصة جامعة بيروت العربية- ضمّت على الدوام بين المسجلين فيها نسباً عالية من الطلاب غير اللبنانيين. هذا إلى أن الجامعة اللبنانية كانت تضمّ وحدها، في السنة التي نتوقف عند معطياتها، ٤٤,٧ ٪ من الطلاب الجامعيين في لبنان. معنى هذا أن فرص ولوج الجامعة باتت متكافئة بين شبان لبنان وشاباته. أمر آخر يستحسن تسجيله ههنا هو أن الجامعات التي اشتهرت كلفة التعليم فيها بالارتفاع لم تنخفض نسبة الإناث من هيئاتها الطالبية إلا انخفاضاً محدوداً. فكانت هذه النسبة في العام نفسه ٤٢,٣ ٪ في الجامعة الأميركية مثلاً و٤٨,٥ ٪ في كلية بيروت الجامعية... هذا فيما وصلت النسبة نفسها إلى ٥٨٥ ٪ من طلاب الجامعة اليسوعية[١]. ودلالة هذا أن الأهل عادوا لا يرسلون الشابة إلى الجامعة المجانية أو الرخيصة الكلفة والشاب إلى الجامعة الرفيعة الكلفة وفاقاً لما كان مأثوراً عن كثيرين منهم في ما مضى[٢].

وأما الدراسة في الخارج فليس في يدنا ما يسمح بالقطع في نصيب الشابات منها[٣]. فالمعطيات الإحصائية صعبة التحصيل ها هنا والفصل، في الإحصاء، صعب ما بين طلاب يقيمون في الخارج مع أهلهم وآخرين قصدوا إليه بغية الدراسة لا غير. وحظ الشابات من مجموع طلاب الخارج مهمّ لأن هؤلاء (أو بعضهم، على الأصح، من خريجي الجامعات الرفيعة الصيت) ينصبون عادة على قمة هرم الكفاءة ويمنحون إجمالاً، بعض الأفضلية على سواهم عند الترشيح لمراكز القيادة الاجتماعية، ذات الطابع الفني بخاصة. فكان حسناً أن نتمكن من تقدير حظوظ الإناث من الأفضلية هذه. ونحن إن أخذنا بظواهر الحال، مسوقون إلى التخمين أن الإناث لم يدركن إلى الآن، على هذا المستوى، حقهن الذي رأينا أنهن أدركنه على المستويات الأخرى.

---

١. الأمين، عدنان، **التعليم في لبنان، زوايا ومشاهد**، دار الجديد، بيروت (تحت الطبع)، «الملحق الإحصائي». وقد تلطف المؤلف بإعارتنا هذا الملحق قبل صدور الكتاب. [صدر الكتاب سنة ١٩٩٤.]

٢. أجمع نحو من أربعين طالبة، في السنة الأولى من معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، حين استفتيناهن في الأمر، على إنكار أن يكون موقف الأهل سبباً في وجودهن حيث هن. ولم تكن مهلة التسجيل قد انتهت هذا العام ولكن نسبة الطالبات إلى مجموع الحضور في السنة المذكورة تفوق الثمانين في المئة.

٣. القول نفسه ينطبق على مسائل عدة مختلفة لا نقع على معطيات إحصائية متصلة بها أصلاً أو لا تميّز المعطيات، بصددها، بين الإناث والذكور أو هي إذا ميّزت في مرحلة لم تميّز في الأخرى، فتتعذر المقارنة... الخ. نقول هذا جرياً على عادة الشكوى من حال الإحصاءات وقد باتت تقليداً من تقاليدنا الوطنية.

يبقى التعليم المهني والتقني، ولم نقع في شأنه على معطيات شافية. غير أن القليل الذي بين يدينا يشير إلى غلبة قاطعة للذكور ههنا. ففي سنة ٨١-٨٢ كانت نسبة الإناث في القطاع الرسمي من هذا التعليم لا تعدو ٢١,٧٪[٤]. ولنا أن نفترض، بالاستناد إلى ما يظهر من توزيع الاختصاصات، أن الإناث كنّ أحسن حالاً في القطاع الخاص من هذا التعليم وهو قطاع كان يقرب من أربعة اخماس المجموع الذي كان، في تلك السنة، أدنى بقليل من أربعين ألفاً من التلامذة. لم يزد هذا العدد إلاّ نحواً من ألفي تلميذ في السنوات العشر الأخيرة. ولكن الإعداد المهني لا يقتصر على المؤسسات المختصة به. وتسمح الزيادة المضطردة - وإن تكن بطيئة - لحصة الإناث من الهيئة العاملة في قطاع له حاجة القطاع المصرفي، مثلاً، إلى الإعداد المهني بافتراض تحسن ما في موقع الإناث من الإعداد المذكور. وهو ما قد تدل عليه أيضاً زيادة نسبتهن إلى جملة القوى العاملة في البلاد. وهذه زيادة ذات أهمية ودلالة سنعود إليهما بعد قليل.

تبدو هذه الوقائع، في جملتها، مريئة يلذّ للمرء أن يديرها في فمه. ولكن لهذا القمر وجهه المظلم أيضاً وهو وجه سنعود إليه هو الآخر. وإنما نريد أن نسأل قبل هذه العودة: اين كانت البنات قبل أن يصلن إلى مكافأة البنين في مؤسسات التعليم على هذه الشاكلة؟ وكيف وصلن إلى هذه المكافأة ومتى؟

أول ما نرى أن نشير إليه، في هذا الصدد، أن القائمين بأمور التعليم في بلادنا كانوا يسيغون، عادة، إظهار الحرص على نوع من التكافؤ الكمّي بين الإناث والذكور وذلك من اوائل عهدنا بالمدرسة الحديثة. أفتح مرة ثانية هذه السنة كتاب «لبنان، مباحث علمية واجتماعية» الذي جرى إعداده، في غضون الحرب الكونية الأولى، بهمة اسماعيل حقي بك، متصرف الجبل، وأقرأ في التقرير النادر المثال الذي وضعه المتصرف نفسه تحت عنوان «إدارة المعارف في جبل لبنان»[٥]. في التقرير تسجيل لما يشبه أن يكون أول نهضة ذات شأن للتعليم الرسمي. يكتب المتصرف: «إن تشكيل إدارة المعارف بصورة قطعية كان في شهر أغستوس من سنة ٣٣١-٣٣٢ (١٩١٥-١٩١٦) المدرسية. والمباشرة بتأسيس المدارس كان في سنة ٣٣٢-٣٣٣ المدرسية. (...)

---

٤. بيضون، علي، **التعليم المهني والتقني في لبنان ودوره التنموي**، رسالة لدبلوم الدراسات المعمقة، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٧، الملحق رقم ٦، ص ٦٧.

٥. لجنة من الأدباء، **لبنان، مباحث علمية واجتماعية**، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٠، ج ٢، ص ٥٩٤-٥٩٩.

والمدارس التي تأسست على هذه الصورة هي مائة وأربع منها اثنتان وخمسون مدرسة للإناث واثنتان وخمسون للذكور[٦]. ثم يضيف المتصرف في الصفحة التالية ان عشرين مدرسة ما لبثت أن أضيفت إلى هذا العدد منها عشر للإناث وعشر للذكور[٧] على أن صورة هذا الحرص المطلق سرعان ما تهتز شيئاً ما متى أجرينا عمليتي جمع بسيطتين يتبين على أثرهما أن مجموع غرف التدريس في مدارس البنين كان ١٦٧ غرفة وكان في مدارس البنات ١٢٤ لا غير. ثم تزداد الصورة تشوشاً حين نعلم أن المعلمات كانت «درجة تحصيل أكثرهن أقل من (...) المعلمين بدرجات ومع هذا فإن اللائي وجدن منهن حائزات على اللياقة نوعاً ما قد صار تعيينهن معلمات بصفة أصيلات موقتاً لمدارس الإناث الابتدائية (...)»[٨] بعد ذلك يتزعزع كثيراً مبدأ المساواة حين نصل إلى موضوع إعداد المعلمات والمعلمين. يقول المتصرف إنه «استحصلت المأذونية اللازمة من نظارة المعارف العمومية الجليلة لأجل دار معلمين منتظمة». وأما دار المعلمات فلم يُرَ لزوم لتأسيسها في الجبل لأنه ابتدئ بـ «إرسال طالبات من البنات اللبنانيات إلى «دار المعلمات السوري» المؤسس في بيروت بهمة حضرة جمال باشا والمؤمن إدارته مشتركاً من قبل متصرفية لبنان وولايتي سوريا وبيروت (...)»[٩] استحقت المتصرفية وحدها إذن داراً للمعلمين وجعلت دار المعلمات مشتركة ما بين الولايتين والمتصرفية. إلى هذا كان التقرير قد أنبأنا بوجود مكتبين مهنيين في المتصرفية، أحدهما للبنين في جونية وهو «إعدادي»، والثاني للبنات وكان في عاريا ثم نقل إلى برج البراجنة وهو ابتدائي ليس إلاّ[١٠]. ذاك إذن ما آلت إليه من تفاوت بيّن تلك المساواة العددية التي انطلق منها تعليم المتصرفية الرسمي.

كانت تلك المدارس بصمات وضعها على جسم المتصرفية همّ التتريك الذي حمله في عشايا الحزب ضباط تركيا الفتاة. فلم تغب عن الحوافز إلى تأسيسها بالتالي رغبة هؤلاء في مجابهة التعليم الأجنبي. والحق أن مبدأ التعليم الرسمي إنما كان في أيام الاحتلال المصري (في ثلاثينات القرن التاسع عشر) ولكنه عني إذ ذاك بالإعداد

---

٦. لجنة من الأدباء، مم، ص ٥٩٤.
٧. مم. ص ٥٩٥.
٨. مم. ص. م.
٩. مم. ص. ٥٩٧.
١٠. مم. ص. ٥٩٦.

للخدمة العسكرية ولم يكن للبنات ولا لغير المسلمين شأن به [١١]. هذا فيما يشير ما بأيدينا من مصادر إلى أن مدارس البنات الخاصة باشر إنشاءها، على نطاق ذي شأن، في أربعينات القرن الماضي، المرسلون الأميركيون، من جهة، ومنافساتهم راهبات الزيارة من جهة أخرى. فأسس الأولون قبضة من المدارس الابتدائية للبنات في بيروت وفي عاليه وعبيه وعين عنوب وكفرشيما والأخيرات مدرسة ابتدائية في عينطورة. وكان العقد السابق قد شهد إنشاء بعض المياتم على أيدي راهبات المحبّة، وهي مؤسسات يصعب البتّ في مدى ملاءمة الصفة المدرسية لها. وكان الأميركيون قد أسسوا في الثلاثينات أيضاً داراً للمعلمات في بيروت [١٢].

على أن التوسع في تعليم البنات اللبنانيات كان عليه أن ينتظر سنة ١٨٥٣ حين تأسست جمعيّتا المريمات وقلب يسوع، الأولى في بكفيا والثانية في المعلقة. فأنشأ كل منهما نحو عشرين مدرسة للبنات. ثم اتّحدتا في سبعينيات القرن الماضي ليتشكل منهما راهبات القلبين الأقدسين اللواتي كان في مدارسهن ستة آلاف فتاة سنة ١٩١٤ [١٣].

ونحو سنة ١٨٦٩ أنشأ المتصرف الثاني فرنكو باشا ١٧ مدرسة رسمية ما لبثت أن كبت بعد وقت قصير على ما يؤكد توفيق توما. وكان همّ التعليم الأجنبي ماثلاً – على ما يظهر – في هذه المحاولة أيضاً وبلغ نصيب البنات منها ست مدارس [١٤]. الظاهر

---

١١. Schléret, Yvon, "Essai d'approche historique des institutions scolaires au Liban", CREIL, N° 13 Beyrouth, Jan.-mars 1973, p. 29.

١٢. هذه المعلومات مستمدة من لوائح تلطف منذر جابر بإطلاعنا عليها. وهو أعدها من أجل دراسة موسّعة لتاريخ التعليم في لبنان يعمل في وضعها.

١٣. «العلوم والآداب في لبنان وفينيقيا» في: لجنة من الأدباء، م م، ص ٥٧.

١٤. رستم، أسد، **لبنان في عهد المتصرفية**، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣ ص ١٤٤-١٤٥ ورا.
Touma, Toufic, *Paysans et institutions féodales chez les druzes et les maronites du Liban, du XVII^eme siècle à 1914*, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth 1971, pp. 352-353.
حيث يشير المؤلّف إلى أن هذه المدارس أغلقت سنة ١٨٧٠. على أن رستم لا يشير إلى إغلاقها. ويذكر لحد خاطر أن المدارس التي أنشأها فرنكو باشا كانت إحدى عشرة ولا يشير إلى إغلاقها أيضاً. ثم يقول إن رستم باشا، خلف فرنكو، «أنشأ ٧٢ مدرسة حكومية في أمهات القرى فاستمرت عدّة سنين تنشر العلوم والمعارف بين فتيان تلك القرى وفتياتها». را. خاطر، لحد، **عهد المتصرفين في لبنان، ١٨٦١-١٩١٨**، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٢، ص ٦٣. هذا فيما يذكر أسد رستم أن رستم باشا أبقى ما كان أنشأه سلفه من مدارس «ولعلّه ضاعف العدد». م م، ص ٢٦٣. وفي كتاب رستم تفاصيل شيّقة تتّصل بالتعليم في كل من بيروت والمتصرّفية. م م، ص ٢٣٨-٢٧١. وأما توما فينقل عن مخطوط لجرجس صفا طالعه عند يوسف ابراهيم يزبك (را. ثبت المراجع في: توما، م م.).

أيضاً أن المحاولة التي رعاها اسماعيل حقي أخفقت، بدورها، في كسب ثقة الأهلين. فقصد هذه المدارس، بخاصة، معوزون كانوا لا يجدون سبيلاً إلى غيرها. هذا فيما آثر الأكثرون التمسك بمدارسهم الطائفية وبمدارس الإرساليات[١٥].

في عهد هذه المحاولة نفسها كان في ولاية بيروت، بحسب إيفون شليريه، ١٢٥ مدرسة ابتدائية وفي ولاية سورية ١٣٦ مدرسة، وهي جملة التعليم الرسمي في الولايتين تضاف إليها ثانويتان ودار للمعلمين (سبق ذكرها) ومدرسة الصنائع البيروتية[١٦]. وكانت جملة المدارس الرسمية والخاصة، في ولاية بيروت، ٣٥٩ مدرسة ليس منها إلاّ ٤١ مدرسة للبنات - على ما ينبئنا كتاب ولاية بيروت لمؤلفيه محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك[١٧] - وهذا بعيد جداً عما كانت عليه الحال في المتصرفية. وينبئنا الكتاب نفسه بأحوال المعارف، أثناء الحرب الأولى، في أقضية الولاية التي أدخلت بعد بضع سنوات في دولة لبنان الكبير. فيقول إن المدارس في قضاء صور خمس عشرة منها عشر للذكور تضمّ ٥٠ تلميذاً وثلاث للإناث تضمّ ٥٠ تلميذة. ويضيف أن ٦٠ ٪ من التلامذة هم أبناء المسيحيين وبناتهم مع أن المسلمين ثلاثة أرباع السكان البالغ عددهم نحو ٤١ ألفاً. وأما صيدا ففيها مدارس للمقاصد تضمّ ٦١٨ تلميذاً و٥٣٢ تلميذة وفيها مدرسة رسمية تضمّ مائة تلميذ وفيها مدرسة «رشدية» (أي متوسطة) للمبشرين الأميركيين ذات صفة مهنية وتضمّ ٢١٨ تلميذاً ومدرستان أخريان للمبشرين أيضاً تضمّان ٢٢٥ تلميذة. وكان في النبطية ابتدائية للذكور تضمّ ٦٠ إلى ٧٠ تلميذاً وأخرى للإناث تضمّ ٣٠ إلى ٥٠ تلميذة. وكانت المدارس الأجنبية قد أقفلت في إبان الحرب وكان عدد السكان في قضاء صيدا نحو ٥٤ ألفاً. وفي جديدة مرجعيون تحظى مدرسة الروم الأرثوذكس الابتدائية التي رخص بفتحها للحكومة الروسية بإطراء من المؤلفين، وكان فيها أكثر من أربعماية تلميذ وتلميذة. وكان للبروتستانت أيضاً مدرسة غير مرخصة ضمت ثلاثماية تلميذ وتلميذة. وقد أغلقت هاتان المدرستان في الحرب. وأما المدرستان الرسميتان وكان

---

١٥. Schléret, *op, cit.*, p. 30.

١٦. مم، ص ٢٩.

١٧. محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك، **ولاية بيروت**، دار لحد خاطر، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧، ج٢، ص ١٨٦.

فيهما مائة وعشرون تلميذاً وأربعون تلميذة فيندد المؤلفان بانحطاطهما تنديداً مراً مشددين على سوء إعداد المعلمين في المدارس الرسمية. وكان سكان القضاء نحو ٣١ ألفاً[١٨].

وفي شمال الولاية كان لواء طرابلس (وهو كان يضرب إلى الشمال خلف حدود سوريا الحالية) يضمّ ٩٦ مدرسة، بينها ٧٦ في العاصمة طرابلس ونواحيها ومن هذه الأخيرة ٣١ مدرسة رسمية. وكانت مدارس العاصمة هذه تضمّ ٣٧٤٥ تلميذاً منهم ١٠٠٥ من الإناث. هذا من ٦٦٥٠٠ نسمة هم جملة سكان طرابلس وقضائها إذ ذاك. ها هنا أيضاً يشّن مؤلّفا ولاية بيروت حملة شعواء على أحوال المدارس وأهلية معلميها[١٩].

بقيت الأقضية الأربعة التي كانت تابعة لولاية دمشق وغدت لبنانية سنة ١٩٢٠ (أي معظم البقاع ووادي التيم). وإذا نحن استثنينا زحلة التي كانت من المتصرفية وكانت مدارسها كثيرة ومتنوعة، فإن لوائح منذر جابر تظهر وجود عدد محدود جداً من مدارس البنات في هذه الأقضية، وهي فوق ذلك، مدارس متنوعة الانتماءات، وهذا في مدى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ويشير صاحب تاريخ بعلبك إلى وجود مدرستين للبنات، في هذه المدينة التي كانت تضمّ نحو خمسة آلاف نفس، وهذا في وسط العشرينات. وكان فيهما ١٥٠ تلميذة، مئة منهن في مدرسة راهبات القلبين الأقدسين والبقية في المدرسة الرسمية. يقابل هاتين المدرستين رسمية للصبيان فيها مئة تلميذ و«ثانوية كبيرة» للبندكتيين فيها ١٥٠ تلميذاً وعشرة معلمين. ولا يذكر ألوف مدارس أخرى للبنات في البقاع باستثناء مدارس ثلاث في زحلة واحدة منها للكاثوليك وواحدة للقلبين الأقدسين وثالثة للانكليز. ولكن لا يستبعد أن يكون بعض المدارس التي يسمّيها في القرى المسيحية مختلطاً. وهو إلى ذلك يصرّح عند ذكره مدارس بعلبك بأن المدرستين الرسميتين هما لأبناء المسلمين وبناتهم[٢٠].

وأما حالنا مع التعليم الخاص في متصرفية الجبل فهي مشوشة بعض التشوش لجهة علمنا بمكان البنات منه. فإن توفيق توما يحصي ١٤٢ مدرسة في المتصرفية ومدن

١٨. مم، ج ١، ص ٢٨٥ و٢٩٠ و٣٠٣ و٣٠٦-٣٠٧ و٣٢٢ و٣٢٩-٣٣٠.
١٩. مم، ج ٢، ص ١٩٢-١٩٤.
٢٠. ألوف، ميخائيل، **تاريخ بعلبك**، المطبعة الأدبية، بيروت ١٩٢٦، ص ١٤ و٤٢ ومواضع أخرى.

الساحل كان قد أقفل منها خمس أو ست قبل مطلع هذا القرن وكان نحو من نصفها للمرسلين الاجانب ومعظم الباقي للرهبان والمطارنة المحليين. وكان نصف هذه المدارس أيضاً (أي ٧٠ مدرسة) للبنات[٢١]. على أن صاحب حسر اللثام يذهب (وهذا ما توافقه عليه اوراق المؤتمر السوري الذي انعقد في مرسيليا سنة ١٩١٩) إلى أن عدد المدارس في المتصرفية وحدها زاد في أواخر القرن الماضي عن ثلاثماية مدرسة. وهذا فارق كبير يفسره توما بوجود مدارس صغيرة جداً في القرى كانت لا تزال على طراز التعليم القديم[٢٢]. ويأخذ إيفون شليريه (وهو، في رأينا، محق) على توفيق توما مبالغته في تقدير عدد التلامذة في لبنان كله اذ يوصله إلى ١٨٠ ألفاً عشية الحرب[٢٣]. ولا نقع عند توما ولا عند ناقده على تقدير شاف لعدد التلميذات.

في كل حال يظهر أن المدارس الرسمية التي أنشئت بموجب نظام المعارف الصادر سنة ١٩١٣ كان نصيبها مشابهاً لتلك التي أنشأها فرنكو باشا بموجب النظام الصادر سنة ١٨٦٩. فإن الفرنسيين لم يجدوا لملاكها أثراً يبنى عليه حين احتلوا البلاد في آخر الحرب الأولى[٢٤]. لذا عاد التعليم الرسمي لينهض بكثير من البطء، على ما يظهر، في عهد الانتداب، وكأنما يجري تأسيسه من جديد. وكان حظ البنات منه أدنى وأعسر تحصيلاً من حظ البنين.

والمعلوم أن حكومة أميل إده أغلقت سنة ١٩٢٩ أكثر من مائة مدرسة رسمية، أعادت فتح ٧٥ منها حكومة أوغست أديب في ربيع العام التالي[٢٥]. وفي سنة ١٩٣٢ كان عدد المدارس الرسمية لا يزال ١٣٧ مدرسة أي أقل مما كان عليه في آخر عهد المتصرفية وكانت حصتها من التلاميذ نحو ١٦ الف تلميذ هم ١٤,٨ من المجموع لا أكثر[٢٦]. هذا وليس في أيدينا ما يدل دلالة قاطعة على نسبة البنات من تلامذة القطاع الرسمي ومن المجموع العام. على أن المعطيات المتصلة بالمرحلة اللاحقة -

---

٢١. Touma, *op. cit.* T. 1, pp. 351-353.

٢٢. *Ibid.*, p. 379, n. 63.

٢٣. Schléret, *op. cit.*, p. 28. n. 2.

٢٤. *Ibid.* p. 30.

٢٥. Longrigg, Stephen Hemsley, *Syria and Lebanon under French mandate*, Oxford University Press, 1958, p. 202.

٢٦. بشور، منير، «تردي النظام التربوي في لبنان»، في: **الأزمة اللبنانية، الأبعاد والاجتماعية والاقتصادية**، منتدى الفكر العربي، عمان ١٩٨٨، ص ١٢٥.

ونحن سنصل إليها - تدل على أن البون كان لا يزال شاسعاً بين نسبتي البنين والبنات.

هذا وبين نثار المعلومات التي تتصل بأحوال التعليم في تلك المرحلة نقع على صفحات قليلة النظير كرّسها مصطفى بزي[٢٧] لتاريخ التعليم، أيام الانتداب في بلدته (وبلدتنا) بنت جبيل ومنها صفحتان متعلقتان بتعليم البنات. وأول ما يستحق الإشارة في هذه الصفحات ميل هذا الوسط الريفي، المسلم الشيعي، أول الأمر، إلى التمسك بنظام تعليمه التقليدي (أي بالكتاتيب) ونظره بعين الريبة إلى المدرسة الحديثة التي حملت التتريك أولاً ثم حملت بعده الفرنجة حين لم يكن الأهالي يرون خيراً في هذه ولا في ذاك. ويظهر أن المدرسة الرسمية التي كانت قد تأسست سنة ١٩١٣ ثم أغلقت في أواخر الحرب لم تفتح أبوابها مجدداً إلاّ سنة ١٩٢٦. وكان الجندرمة يأخذون التلامذة إلى هذه المدرسة بالقوة وكان بعض هؤلاء يهرب منها إلى الكتاتيب. وأما حال الكتاتيب، في تلك الآونة، فكانت أشبه بحال بسطات الأرصفة اليوم: تغلقها السلطات لافتقارها إلى الرخصة ولكنها لا تلبث أن تعاود الظهور مع تراخي اليقظة الرسمية وتحرك الوساطات[٢٨].

وكان بين المدارس الـ ١١١ التي أغلقتها حكومة إده ٤٥ مدرسة في جبل عامل، بينها، على الأقل، أربع مدارس للإناث كانت في القصبات أي في النبطية والغازية وجباع وصور. ولا نعلم أن القطاع الرسمي في جبل عامل قد ضمّ، في تلك المرحلة، مدارس غيرها للبنات[٢٩]. ولم تغلق مدرسة الذكور في بنت جبيل ولم يكن فيها إلاّ معلمان[٣٠]. ولكن البلدة لم تحظ بمدرسة للبنات إلاّ سنة ١٩٣٩، فكان الفاصل بين ميلاد المدرستين ربع قرن[٣١]. على أن بعض الكتاتيب - وهذا جدير بالملاحظة - كان مختلطاً وكانت كتاتيب بنت جبيل السبعة تضمّ، في وقت من الأوقات، نحواً من عشرين صبية يقابلهنّ مائتا صبي على الأقل[٣٢]. كان الشيخ

---

٢٧. بزي، مصطفى، **تطوّر المجتمع في بنت جبيل بين الحربين العالميّتين**، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٨، ص ٢١١-٢٢٤.

٢٨. بزي، مم، ص ٢١٤-٢١٦.

٢٩. مم، ص ٢١٦.

٣٠. مم، ص م.

٣١. أفادتنا راقية عسيران مؤسسة المدرسة بأنها عينت في بنت جبيل سنة ١٩٣٩، لا سنة ١٩٣٦ كما كتب مصطفى بزي واهماً. مم، ص ٢٢٢.

٣٢. مم، ص ٢١٤.

ضاماناً مقبولاً لحسن عواقب الاختلاط واستضعف، الأهلون، في هذا الشأن، ضمانة المدرسة الحديثة، وإن كانوا سلّموا بها تسليماً محدوداً جداً في بعض المراحل.

يشير هذا كله إلى ضرب من المقاومة الأهلية لتعليم البنات، في الوسط الاسلامي، نجد ما يشبهه في تاريخ جمعيتي المقاصد البيروتية والصيداوية على سبيل المثال[٣٣]. وهي مقاومة كانت في بعض الحالات تقف في وجه التعليم كله حالما يظهر انفصاله عن الدين أو مجافاته للشعور القومي. عليه أحسن أهالي جباع سنة ١٨٥٥ وفادة فان دايك وبالغوا في إطعامه حتى أصيب بعسر هضم، ولكنهم رفضوا عرضه أن ينشئ لهم مدرسة[٣٤]. وتأخر المسلمون في جبل عامل (وفي غيره على الأرجح) في إرسال أعداد ذات شأن من أولادهم إلى مدارس الإرساليات والأديرة القريبة بسبب مغايرة الدين. ولم يكن هذا جهلاً اختص به المسلمون على ما أخذ بعضنا يزعم بعد ذلك، مسوّغاً بهذا الزعم غضبه على الأكثرين من مشايخ المسلمين وزعمائهم وعلى مجتمعهم كله[٣٥]. فإن حال المسيحيين لم تكن لتختلف عن حال المسلمين، على الأرجح، لولا أن الحداثة كلها - ومنها التعليم - وفدت إليهم، من وراء البحر، في ثياب مسيحية. ومن أمارات ذلك أن القرى المسيحية أبدت، منذ أيام المتصرفية، فتوراً شديداً حيال المدارس الرسمية، كان ينتهي إلى إطاحة هذه الأخيرة بعد آماد تطول أو تقصر من تأسيسها[٣٦]. هذا رغم أن هذه المدارس تأسس أكثرها إذ ذاك في الجبل الجنوبي الذي كانت المؤسسات الكنسية ضعيفة فيه[٣٧] كان الأهلون يؤثرون عليها مدارسهم الطائفية أو مدارس الارساليات، وظل بعض القرى إلى أمس لا يطلب المدرسة الرسمية أو يرفضها مباشرة أو مداورة إذا تيسرت له المدرسة المسيحية.

---

٣٣. Wehbé, Nakhlé et El-Amine Adnan, *Système d'enseignement et division sociale au Liban*, Ed. le Sycomore, Paris, 1980, p. 18. ولم يكن الخوف على البنات من «العلم» نفسه غالباً بل من شبكة العلاقات التي يفترضها تلقيه. وكان المشايخ أوّل الناس مبادرة إلى تعليم بناتهم ولكن في البيوت.

٣٤. مروّة، علي، **تاريخ جباع**، بيروت ١٩٦٧، ص ٣٩٢-٣٩٣.

٣٥. بزي، م م، ص ٢٢٤. وفي جبل عامل باشر شعراء ومتأدبون هجومهم على المشايخ المحافظين منذ أواخر العشرينات في أدنى تقدير. وكانت الرغبة في تعميم العلم (على الجنسين) حافزهم الأوّل. وكان لهذا الهجوم «شرعية تاريخية» لا جدال فيها. ولكن غبار المعركة طمس وجهة نظر الطرف المحافظ كلياً، فبدا وكأنه مدفوع إلى مواقفه بمجرّد الغباوة والجهل...

٣٦. را. أعلاه ما ذكرناه في شأن إغلاق المدارس الرسمية وأصول روادها.

٣٧. را. اللائحة المثبتة في رستم، م م، ص ١٤٤.

هذا كله طبيعي للغاية، في اعتبار المؤرخ، وإن بدا مستنكراً في اعتبار الداعية أو المصلح. فإنما أملاه، في حالتي المسلمين والمسيحيين، الحرص على هويات لم تكن الجماعات تضمن لنفسها التماسك بغيرها. والجماعات التي من هذا القبيل لا تختار الانفراط طوعاً. وإذا كانت «روح العصر» قد وجدت عند هذا الفريق قبولاً لم تجده عند الآخر، فذاك أمر لا يجدي في شأنه المديح ولا التقريع، إذ هو يردّ إلى تباين الحظوظ التاريخية لا أكثر ولا أقل.

عليه تولت المدرسة الرسمية ومعها ما سمّي بالمدرسة المجانية (وكان أول ظهوره في نهاية العشرينات)[٣٨] قسطاً غالباً من تعليم فئات عدة وصلت إلى التعليم الحديث متأخرة وكانت تتلابس جميعاً على مساحات كبيرة مشتركة. هذه الفئات هي الفقراء وأهل الأطراف والمسلمون والنساء[٣٩]. إلى هذه القطاعات كلها حمل الاستقلال، عبر تطور مضطرد جسّدته عناية الدولة بالتعليم الرسمي وتبنيها التعليم المجاني وجسّدته أيضاً مواكبة التعليم الخاص حركة نمو البلاد، فرصة التفلت من الهوامش والطموح إلى مشاركة أهل الامتياز ثمرات الجنة.

والأدلة في ما يتصل بالنساء واضحة تتلخص في حالة المناصفة التي بدأنا بذكرها، وهي عمت كل مراحل التعليم. والحق أن التعليم الرسمي لم يتجه إلى الإسهام في إنصاف النساء إلاّ بعد مدة طويلة نسبياً من بدء توسعه البارز في أعقاب الاستقلال. فقد جارت الدولة، في أول الأمر، على ما يظهر، حاجة أطراف البلاد وهوامشها إلى مدارس للبنين كانت مطالبة الأهالي بها أشد إلحاحاً من غير ريب. وما نعلمه أن عدد المدارس الرسمية ربا من ٣٠٤ إلى ١٠١٦ في السنوات العشر التي تلت الاستقلال[٤٠] على أن التعليم الرسمي الذي كان تلامذته يلامسون الـ ٤٠ ٪ من المجموع سنة ١٩٥٩ كان لا يزال ثلثا تلامذته في تلك السنة من البنين وثلثهم من البنات. هذا في ما كان التعليم الخاص مقسوماً بين الجنسين قسمة غير بعيدة من المساواة، إذ كان الـ ٦٠,٣ ٪ الذين ضمهم من مجموع التلامذة العام موزعين إلى ٦٤,٣١ ٪ للذكور و٦٦,٢٨ ٪

---

٣٨. بشور، مم، ص ١٣٧.

٣٩. را. على سبيل المثال الجدولين المثبتين في بشور، م م، ص ١٢٥ و١٢٦. ورا. أيضاً جداول ومقاطع متفرّقة من Schleret, *op. cit.* Valin, E.J.P., *Le Pluralisme socio-scolaire au Liban*, Dar el Machreq, Beyrouth 1969.

٤٠. بشور، مم، ص ١٢٦.

للإناث. فكان الفارق بين الجنسين ٣ نقاط يقابله - على ما يذكر تقرير إيرفد - ٤,١٤ نقطة في التعليم كله. ويسعفنا التقرير نفسه في ملاحظة التفاوت في هذا الفارق ما بين المحافظات اللبنانية. ويسعفنا أيضاً في ملاحظة التفاوت عينه ما بين مراحل التعليم المختلفة. فالفارق الذي هو ٤,٤٦ ٪ في بيروت يرتفع إلى ١٠,١٣ ٪ في جبل لبنان و٣٦,١٥ ٪ في لبنان الشمالي. وهو يرتفع إلى ٣٠ ٪ تقريباً في لبنان الجنوبي (٢٧,٨ ٪) والبقاع (٣٠,٩٠ ٪). أي أن نسبة الإناث من مجموع التلاميذ في البقاع مثلاً لا تصل إلى ٣٥ ٪. وأما مراحل التعليم فإن نسبة الإناث من مجموع التلامذة في كل منها تنخفض كلما انتقلنا من واحدة إلى أخرى صعوداً. ويظهر هذا الانخفاض محدوداً في القطاع الخاص وحاداً جداً في القطاع الرسمي. فالبنات هنّ - في هذا القطاع الأخير - ٣٧,٤ ٪ من الابتدائي و٣١,٥ ٪ من المتوسط و٢٣,٥ ٪ من الثانوي[٤١] هذا فيما يقدر فالان أن نسبة الإناث من طلاب الجامعات كلها، الرسمية منها والخاصة كانت لا تزال في أواخر الستينات نحو ١٥ ٪ فقط[٤٢]. نلاحظ في كل حال أن نموّ حصة الإناث من التعليم الرسمي كان، مذ ذاك، طريقهن الأوسع إلى المناصفة، اذ كانت هذه أقرب إلى التحقق في القطاع الخاص منذ عهد أسبق.

هذه الفوارق كلها أشرنا إلى التغيير الذي حصل فيها في بداية هذه العجالة. وقد استمر الاتجاه إلى المناصفة في سنوات الحرب بل لعلّه تعزز خلالها، في المرحلتين الثانوية والجامعية.[٤٣] ويسعنا، بقدر مقبول من المغامرة، أن ننسب هذا الأمر إلى عاملين: ١- تراخي الضوابط الداخلية في نظام التعليم وهي أتاحت لمن يتلقون نوعاً رديئاً من التعليم، والإناث بينهم أكثر من الذكور، أن يجتنبوا التساقط إلى خارج المدرسة قهراً. ويشير فالان نفسه إلى أن نسبة الحاصلين على مقعد مدرسي لم تكن تتعدى الـ ٧٠٪ ممن كانوا في سن الدراسة الابتدائية مع انتصاف الستينات[٤٤]. وكان

---

٤١. را. في شأن هذه الأرقام:
Mission IRFED-LIBAN, *Besoins et possibilités de développement du Liban*, Etude préliminaire, T. 1, pp. 59-69.
وقد احتسبنا بعض النسب بالارتكاز إلى الأعداد الواردة في جداول إيرفد.

٤٢. Valin, *op. cit.*, p. 48.

٤٣. الأمين، **التعليم في لبنان**...، الملحق الإحصائي، م م.

٤٤. Valin, *op. cit.*, p. 15.

معظم الـ ٣٠٪ الباقين من الإناث بطبيعة الحال. وفي عشر سنوات تقريباً ارتفعت هذه النسبة إلى نحو من ٩٥٪ ولم تنزل - على ما يرجح عدنان الأمين - عن مستواها هذا في ظروف الحرب.(٤٥) وتدل جداول عدنان الأمين على أن عدد البنات في القطاع الرسمي كان قد زاد، في سنة ٧٣-٧٤، ٤٧, ٧٥٪ عما كان عليه سنة ٦٦-٦٧. هذا بينما لم يزد عدد التلاميذ العام في هذا القطاع إلاّ ٧٤, ٥٥٪ في المدة نفسها. وكانت النسبتان نفسهما تباعاً ٦٥, ٤١٪ و٨٥, ٤٣٪ تقريباً في القطاع الخاص. فيكون التعليم الرسمي قد بذل، في حدود حصته من النظام كله، جهداً مضاعفاً لاستيعاب الإناث المنبوذات حتى ذلك الحين من المدرسة.(٤٦) ٢ - الضائقة الاقتصادية المتمادية وهي أخرت سن الزواج، على الأرجح، وقلّلت من تسبب هذا الأخير في خروج البنات الباكر من المدرسة. بل هي - أي الضائقة - جعلت من المضي في الدراسة والحصول على العمل شرطاً معززاً للحظ في الزواج - على الأرجح أيضاً - بعد أن كان قدوم العريس الشهير يوقف الدراسة في كثرة من الحالات ويحول دون العمل. وذلك أن قيام الزوجين معاً بعبء بناء الأسرة بات اليوم أمراً دونه مشقات حتى في ما كان يعدّ شريحة عليا من الطبقة المتوسطة، فكيف بقيام الزوج وحده بهذا العبء؟(٤٧) ففي أواخر الستينات كان ٧٥٪ من الطالبات اللواتي استجوبهن فالان يبدين رغبة في العمل بعد الزواج. ولكن ٥٣٪ من الطلاب كانوا يرفضون أن تعمل زوجاتهم.(٤٨) مذ ذاك ضاقت فسحة الاختيار أمام تينك وهؤلاء. ولا ريب أن السؤال نفسه، لو طرح اليوم في الجامعة، لظهرت زيادة في نسبة مؤيدات عمل النساء بعد الزواج وفي نسبة مؤيديه أيضاً.

ومهما يكن من شيء فإنه يستفاد من مطالعة دراسة لمنى خلف أن حصة الإناث من

---

٤٥. الأمين، عدنان، «إشكالية التربية والتعليم في لبنان» في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان التربوي**، المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت ١٩٩٣، ص ٥٤.

٤٦. احتسبنا النسب بالارتكاز إلى الأعداد المثبتة في جداول الأمين، **التعليم في لبنان**... الملحق الإحصائي، م م، واخترنا السنوات الآنفة الذكر، لا غيرها، بسبب التكامل النسبي للأرقام المتوافرة عنها. ولم نقع على عدد البنات في التعليم الخاص سنة ٦٦-٦٧، فاعتمدنا عددهن في السنة التالية بعد أن أنقصنا منه مقدار الزيادة المخمنة في سنة واحدة.

٤٧. لا نعرف دراسات جديدة تناولت هذه النقاط وإنما نعتمد في شأنها على الملاحظة العامة.

٤٨. Valin, *op. cit.*, p. 125-126.

قوة العمل اللبنانية قد زادت، بحسب تقدير الأمم المتحدة، من ١٣,٤٠٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٢٠,٤٥٪ سنة ١٩٧٥ فإلى ٢٧,٨٠٪ سنة ١٩٩٠[٤٩] وفي الدراسة نفسها أن حصة القطاع الزراعي من قوة العمل النسائية هذه قد انخفضت من ٢٤٪ سنة ١٩٧٠ إلى ١٣,٨ سنة ١٩٩٠[٥٠] وهو ما يبدو مشيراً إلى زيادة في فرص العمل المتاحة للنساء المتمتعات بإعداد مدرسي أو مهني. على أن حجم الفرص المذكورة يبقى بعيداً جداً عن التجاوب وحالة المناصفة التي ظهرت لنا في كل مراحل التعليم. وذلك أننا انتهينا إلى اجتياح نسائي لميادين اللغات والآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية فيما بقي نصيب النساء متواضعاً نسبياً من معظم حقول التخصص التي تنتهي إلى إعداد مهني محدد. وهو ما تظهره بوضوح دراسة لأنيس أبي فرح خصّ بها طالبات الجامعة اللبنانية.[٥١] مؤدى ذلك أن البنات اليوم توهمهنّ الشهادة بأنهن بتن حائزات رخصة المرور إلى الجنة ثم يسقن بأعداد ضخمة إلى التزاحم أمام أبواب شبه مغلقة. فيكون عليهن أن يرتضين ما هو أدنى مما يرينه حقاً لهن أو أن يواجهن البطالة. وحين يكون النساء نصف هرم التعليم كله وحين يكنّ مضطرات إلى العمل لفتح بيت جديد وصيانته يكون لبطالتهن معنى غير المعنى الذي كان قبل ربع قرن. ولا ريب أن الرجال الذين أخذ يجذبهم الحاسوب وما تزال تجذبهم فروع الهندسة المختلفة والطب والعلوم النظرية والحقوق لا يحسدون هم أيضاً على حالهم الحاضرة في مواجهة سوق العمل ولا على رداءة إعدادهم في كثير من الفروع والمؤسسات. لكن ثمة عطشاً في السوق للمهنيين من ذوي الكفاية، على اختلاف المستويات، وإغراقاً للسوق من جانب غير الأكفاء. ثم إن الاختصاص المهني أقرب إلى التأهيل للهجرة برغم ضيق الآفاق التي ما تزال متاحة لهذه الأخيرة.

هل يكون لنا أن نفرح إذن بالمناصفة في التعليم بين الرجال والنساء وأن نعدها أمارة حيوية مستمرة في هذا المجتمع الكثير الأعطاب؟ نفرح طبعاً مع علمنا بما سبق بيانه وبأنها مناصفة في تعليم منهار. ولكن حال النساء اليوم كانت هي نفسها في

---

٤٩. Khalaf, Mona, "The Lebanese woman and the Labor Market", presented to the symposium *Les droits de la femme au Liban, Situation et perspectives dans le cadre de la construction nationale*, La Commission Nationale Libanaise pour L'Unesco, Beirut 1993, p. 5.

٥٠. *Ibid.*, p. 6.

٥١. أبي فرح، أنيس، «تخصّص الإناث في الجامعة اللبنانية»، **النهار**، ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٣.

عشايا الحرب حال جماعات لبنانية كبيرة أقنعها تغيّر الأحوال بأنها تستحق أن تنال اشياء كثيرة ثم وجدت معظم هذه الأشياء محاطة بأسوار وأرصاد. كانت هذه حال أهل الأطراف بالقياس إلى أهل المركز. وحال بعض الكتل الطائفية بالقياس إلى غيرها. والذين يوظفون شرور الخارج العظيمة التي تعصف بصفوفنا ليطمسوا وجوه النزاع الأهلية في مجتمعنا يدفنون رؤوسهم في الرمال إباء منهم على الأرجح لمواجهة معضلات هم مسؤولون عن مواجهتها وينكرون على الناس أن يرغبوا في تغيير شيء أو أن يحاسبوهم على شيء. هذا موقف ليس ابن الحرب، بالذات، بل لعلّه من أسبابها. وهو ما يزال يجرّ أذياله منذ عهد سبقها أي، مثلاً، منذ عهد الحديث عن «اليسار الدولي»، السعيد الذكر. ولست أهوى من جهتي، أن أوحي، كلّما طرحت علينا مشكلة، بأنها ستكون سبباً في حرب أهلية مقبلة. رغم ذلك أرى أن الحال الراهنة لتعليم النساء تطرح مشكلة بنى الاستقبال التي تنتهي إليها النساء المتعلمات بشهاداتهن. وتطرح الحال نفسها أيضاً مشكلات متصلة بشروط هذا التعليم ومضامينه وقيمه وبوقعه على أدوار النساء خارج نطاق العمل. وهذه كلها مشكلات بالغة الخطورة. وما دام الحديث اليوم يدور على الإعلام فلنقل إن الإعلاميين لا يسعهم أن يواجهوا هذه المشكلات بمعزل عن فاعليات أخرى هي فاعليات علم وفاعليات عمل. ولكن الإعلام مسؤول عن تنشيط الانتباه والحفز إلى المعالجة وتسليط الضوء على الخطى والمراحل. ولا يجدينا نفعاً التسلي بالقول إن النساء جنس لطيف ويصبرن على الضيم. فالذين حملوا سلاح الغضب في الحرب كان ينسب إلى بعضهم الذلة قبيل الحرب وينسب إلى بعضهم الآخر الإفراط في النعومة. فلننظر حولنا فعل «الأذلاء» و«النواعم».

V - 3

البدعة والمتعة
حواش على مشروع البرامج الجديدة
لمعهد العلومً الاجتماعية في الجامعة اللبنانية(*)

هذه ملاحظات لم يتسنّ لي ما يكفي من الوقت للنظر في تسلسلها أو لإيلاء تنسيقها، على صعيدي الشكل والمضمون، ما يلزم من عناية. فجاء بعضها في سطر واحد وبعضها في صفحات. وجاء بعضها محصوراً في مسألة ضيقة ولم يخل بعضها الآخر من استطراد شارف الخروج عن موضوعها المباشر. لذا يحتاج جمع خيوطها، توصلاً إلى خلاصة، شيئاً من جهد يبذله قارئها. وهي، على كل حال، مقرّة بجزئيتها وبحاجتها من بعض الجوانب، إلى تفصيل واستكمال لاحقين. وإنما حدودها - إذ تتناول موضوعاً بالغ التعقيد، كثير المداخل والمخارج - هي حدود صاحبها.

آلية للمناقشة والإقرار

١ . بادئ بدء: أسجل معارضتي المؤكدة اعتماد مبدأ السرية في إعداد مشروع لتعديل برنامج التعليم ونظامه في معهد العلوم الاجتماعية. فان هذا الأسلوب لا يسهّل الوصول إلى مشروع حسن النوعية من جهة، ولا يسهل إقرار هذا المشروع من الجهة الأخرى. وإنما تسهل السرية تسرّب اعتبارات ضيقة إلى المشروع وتغليبها على الغايات العامة وتستثير أيضاً حال نفور من المشروع عند من هم مدعوون إلى استيعابه وتطبيقه بعد إقراره.

---

* نشرت في السفير، ١٠ و١١/٦/١٩٩٦.

لا أنتهي من هذا إلى اقتراح نوع من سوق عكاظ عشواء لإعداد المشروع ومناقشته وإقراره. فهذا أيضاً لا يوافق طبيعة المهمّة العلمية بالضرورة (أو الجانب العلمي منها لأن لها جوانب أخرى) ولا يستبعد أيضاً تغليب اعتبارات غير موافقة غايات المشروع الأصلية. وإنما أردت الاشارة إلى أن الخيار المتاح غير مقصور على طرفي السريّة والعشوائية. بل إن وضع آلية مفصلة للإعداد والمناقشة والإقرار يعدّ جزءاً رئيساً من العملية كلها.

٢. لا كفاءة لي - بمفردي - لإبداء رأي شامل في هذا المشروع وإنما أقتصر على ملاحظات آنس من نفسي قدرة ما على إسنادها.

قوة الإلزام وسلامة العبارة

٣. المشروع محتاج إلى مراجعة لغوية شاملة قبل أن يعطى - إذا أعطي - قوة إلزام كائنة ما كانت.

الأساس الاجتماعي لبرنامج العلوم الاجتماعية

٤. يفترض المشروع حاجات قائمة في المجتمع من غير استناد إلى ما يدل على حجمها ولا، أحياناً، على مجرد وجودها. وإنما هو يستند إلى الملاحظة العامة وإلى الحدس. وقد كان خليقاً بمعهد للعلوم الاجتماعية (يتبع، إلى صفته هذه، جامعة الدولة) أن يمهّد لتجديد برامجه باستطلاعات مختلفة لمواقع الحاجات المفترضة ولأحجامها ومضامينها، وبتقديرات لآفاق نموّها أيضاً. وهذا كله لا يحتاج - بخلاف ما قد يبدو أول وهلة - إلاّ إلى جهد ووقت محدودين جداً. فإنه لا يصعب أن تتولّى ورشة ينشئها المعهد للاطلاع على الحاجات الفعلية في أهم الجمعيات الأهلية المختصة بأعمال التنمية والرعاية الاجتماعية وفي مراكز البحث الاجتماعي وفي مؤسسات الدولة المكرسة للعمل الاجتماعي وللدراسة الاجتماعية والإحصاء أيضاً وفي المؤسسات الدولية ذات الوظائف المماثلة أخيراً. إذ كيف يعرف، من غير ذلك، مستوى التخصص الذي تحتاج إليه هذه الفئة أو تلك من العاملين في المؤسسات المذكورة؟ وكيف يعرف المضمون المناسب لهذا التخصص؟ وذاك أن معرفة المستوى والمضمون هي وحدها ما يضمن أن لا يأتي المستوى فوق الحاجة أو دونها وأن لا يأتي المضمون منحرفاً عن الحاجة. كذلك لا بدّ من الاطلاع على أحجام الحاجات

واتجاهات نموّها أو تقلصها حتى يمكن تحديد جانب من أولويات البرنامج. نقول «جانب» لأن البرنامج لا يبنى على حاجات سوق العمل، في تعبيرها المباشر، وحدها. بل هو يبنى أيضاً على حاجة المجتمع العامة إلى معرفة نفسه ونقد أوضاعه وتبين آفاقه.

هذا الاستطلاع الذي لا بد من تأسيس برنامج العهد وتوزيع شهاداته عليه هو وحده ما يقرّر، مثلاً، إن كانت شهادة الأهلية الفنية في التنمية أو في الحماية الاجتماعية تناسب أو لا تناسب مستوى بعينه من العاملين في نوع بعينه من المؤسسات. إذ ربما كانت الحاجة الفعلية القائمة هي إلى مستوى من الاختصاص أرفع أو إلى معارف ومهارات مختلفة عن المقترح. والاستطلاع يجنب المعهد أن ينطلق من «بديهية» يأخذ بها على علاتها من غير تمحيص، فيعتبر أن دوائر النفوس مثلاً محتاجة احتياجاً أساسياً إلى مهنيين ذوي إعداد ديمغرافي أولي. إذ ربما ثبت، بسؤال مأمور نفوس واحد عن واقع المهمات في دائرته، أن هذا الاحتياج لا يعدو أن يكون سراباً يبدّده مجرد إمعان النظر.

خلاصة هذه الملاحظة أنه لا يجوز لمؤسسة تفترض في نفسها الأهلية لتكون مركزاً كبيراً من المراكز التي يعقل فيها هذا المجتمع نفسه وآفاقه أن تضع لنفسها برنامجاً من غير أن تعقل أساسه الاجتماعي.

تسويغ الحذف والإثبات

٥. كانت شهادة الأهلية الفنية قد لُحظت في المشروع الذي أعدّه في السنة الماضية مدراء المعهد الخمسة. ثم إنها حُذفت من المشروع الذي أعدّه، إلى المدراء، مندوبون عن الهيئة التعليمية. وهي قد أعيدت إلى المشروع الذي بين أيدينا اليوم. ولست أرى من جهتي أن ما قدم سنداً لهذا أو ذاك من المسلكين يكفي لحسم أمر هو في الحقيقة أهم ما طلعت به - إلى الآن حركة البحث في تجديد برنامج المعهد ونظام الشهادات فيه. لذا أدع موقفي مُعلقاً إلى أن يظهر ما هو أجدر بالإقناع.

تسويغ القائم قبل المستحدث

٦. بينما يظهر في المشروع الأخير، جهد معين - ولو كنا لا نجده كافياً - لتسويغ إنشاء الأهلية الفنية (النقطة الثالثة تحت عنوان «الوظائف الأساسية») لا نقع إلا على

عبارة غامضة لتسويغ الإجازة القديمة نفسها (النقطة الثانية تحت العنوان نفسه). هذا مع أن المشروع يقيّد كثيراً إمكان أن يفضي حملة الإجازة إلى الدراسات العليا أو في الأقل، أن يتخطّوا الجدارة إلى ما فوقها. معنى هذا أن الاكتفاء بالإجازة (أو بها وبالجدارة) سيكون نصيب الأكثرية من الخرّيجين، وهو ما يوجب - هنا أيضاً - استطلاع مصائر الخرّيجين السابقين والتفكير، في ضوء هذا الاستطلاع، بمضامين التعليم في الإجازة وبنظام الحصول عليها وتجاوزها. فإذا تبيّن، مثلاً، أن المتفوقين في هذه الإجازة هم وحدهم الذين يجنون منها فائدة ملموسة (إذ يتجاوزونها إلى الدراسات العليا) فيما يبقى الآخرون من غير تأهيل محدد، منذورين للبطالة أو أسرى أوضاع عملية لا تغيّر فيها هذه الإجازة شيئاً يذكر، فما الذي يسوّغ إذ ذاك أن تبقى أبواب المعهد مشرعة أمام حملة البكالوريا من غير تمييز؟ هل يستبعد - إذا تأكدت قلة الجدوى الآنفة الذكر - أن يضبط مستوى الطلاب ومستوى أدائهم سلفاً بفرض امتحان لدخول المعهد أو بفرض نظام لدوام الطلاب فيه أو بفرض الاثنين معاً؟ ألا يشكل هذا الضبط مانعاً لإضاعة عدد كبير من الطلاب ثلاث سنوات أو أربعاً من جهدهم لتحصيل شهادة لا تعود عليهم بنفع يذكر؟ ثم ألا ينشئ الضبط نفسه أيضاً نوعاً من التقارب المسبق في مستوى الطلاب المقبولين على مقاعد المعهد بحيث تكون لهم جميعاً حظوظ مقبولة في تجاوز عقبة الإجازة إلى تخصص عال فعلي وبحيث يمكن تجنب التصفيات الكبرى ما بين السنة الأولى وما بعدها وما بيِن الإجازة وما بعدها؟ هذا مع التنبيه إلى أن هذه الملاحظة لا تطرح بحدّ ذاتها، أي اقتراح محدد يتصل بنظام المعهد، لا امتحان دخول ولا دوام طلاب ولا غيرهما. وإنما همّها مقصور على التنويه بإمكانات تستبعدها العفوية في التخطيط ويحتمل أن يسوّغ الأخذ بها شيء يسير من الاستطلاع والتأمل المسبقين.

مقترحات للدرس

٧. في كل حال، تبدو صورة ما يقترحه المشروع الأخير نظاماً للتدريس في المعهد غير خالية من التعقيد. فقد كانت أضيفت من الجهة العليا شهادة الدكتوراه إلى ما كان قائماً قبل سنوات. واليوم يقترح استحداث الشهادة المسماة الأهلية الفنية من الجهة الدنيا. هذا بينما يستبقي المشروع التمييز ما بين الجدارة والدبلوم. وهو، في الحقيقة، تمييز بات يصعب الدفاع عنه كثيراً بسبب من تشابه الشهادتين تشابهاً ينطق به المشروع

المقدم والوضع الراهن كلاهما. يضاف إلى التشابه أن أحداً من الطلاب الذين يعدّون الدبلوم يكاد لا يحصل على الشهادة فعلاً في أقل من سنتين. وهذه مدة كافية - إذا «اعترف» المعهد بضرورة السنة الثانية وواكبها - في الأقل - بمجالس بحث يعقدها الأساتذة ويحضرها طلاب الدكتوراه أيضاً - للتدريب على البحث المتخصص تمهيداً لتسجيل المستحقين في الدكتوراه ولإنجاز بحث يفترض أن يكون ذا قيمة معينة بحد ذاته.

عليه نتقدّم ها هنا بأفكار للدرس لا نعتبرها - مرة أخرى - مقترحات تامة السمات. غير أننا نتوسّم فيها أهلية لتحسين التماسك بين «أدوار» الدراسة أو «حلقاتها» والخروج ببعضها من حالة التشابه الآنفة الذكر.

أ. تلغى شهادة الجدارة وتجعل شهادة الإجازة في أربع سنوات.

ب. يوضع برنامج للسنة الأولى يحيلها إلى «سنة تحضيرية» فعلية يزوّد فيها الطالب معارف أساسية ومداخل إلى العلوم الاجتماعية وإلى العلوم الموصلة والمساعدة وتقنيات أساسية يحتاج إليها الاختصاص.

ج. يتدرج البرنامج من سنة إلى سنة نحو مزيد من الاختصاص وتستوعب فروع العلوم الاجتماعية - التي يضعها المشروع المقدّم في الجدارة والدبلوم - ضمن برنامج السنتين الثالثة والرابعة. وذلك بحيث لا يطل الطالب على الدبلوم إلاّ وقد بات مؤهلاً ليختار عن معرفة (لا تخميناً) فرع اختصاص واحداً (لا أربعة فروع متنافرة أو خمسة كما في المشروع المقدّم) للشهادة المذكورة. ويسهّل هذا التعرف زيادة ساعات التدريس في السنة الرابعة عما هي عليه في الجدارة حالياً.

د. يوضع نظام للاختيار OPTIONS بين جانب من الأرصدة بحيث يكون الطالب ملزماً ببعضها ومخيراً بين بعضها الآخر دون نقصان من المجموع النهائي المفروض. والحق أن استبعاد الاختيار من المشروع المقدم أمر مثير لأشد الاستغراب[1]. وذلك أن الاختيار مزية رئيسة من مزايا نظام الأرصدة. وهو يتيح الإلمام بكل ما يجب الإلمام به من مواد وفروع في إطار أكاديمي معين، دون فرضها جميعاً على الطالب الواحد. وهكذا تصير الإحاطة سمة لبرنامج المؤسسة لا لبرنامج الشهادة الذي يعود لا يغطي غير حيّز (متحرك من حالة إلى أخرى) من الإمكانات المحتواة في الأول.

---

١. في صيغة المشروع الأخيرة، فتح الباب أمام نوع من الاختيار، عند مستوى الدراسات العليا دون الإجازة.

حاشية

[كيف أمكن أن ينسى المشروع المقدم هذه المزية؟ لعلّه وجد أن أحجام فروع المعهد وأوضاعها لا تحتمل هذا التوسع أو التنويع في الأرصدة، لأن ضآلة أعداد الطلاب قد تترك بعض الأرصدة، هنا وهناك، معطلاً. وهو الاعتبار نفسه الذي جوّز لواضعي المشروع تقليص عدد الفروع القائمة اليوم في الجدارة والدبلوم تقليصاً شديداً. وهذا أمر سنعود إليه. غير أننا نتبين في استبعاد التغيير دليلاً أول على أن كل الرؤوس الأخرى يجوز أن تسقط (بما فيها رؤوس العلوم الاجتماعية وإحاطة البرنامج بميادينها ومتمماتها وحق الطلاب في تخصص مرن متنوع، منطو على مروحة من مواد اختيارية وأخرى إلزامية مناسبة لتوجههم العملي) إذا كان في سقوطها ما يحفظ رؤوس فروع المعهد الإدارية القائمة ويستر الهزل فيها والهزال].

هـ. تجعل شهادة الدبلوم في سنتين وتعطى صفة التخصص الفعلي. أي أن مدار الدراسة فيها يكون فرعاً أو ميداناً بعينه من فروع العلوم الاجتماعية وميادينها (علم اجتماع العمل، مثلاً، وليس «علم الاجتماع» كما يقول المشروع). ويتضمن برنامج الدبلوم جانباً نظرياً ومنهجياً وآخر تدريبياً وثالثاً بحثياً يتمثل من جهة الأساتذة في مجالس البحث (التي يشاركهم في إحيائها طلاب الدبلوم والدكتوراه وباحثون ضيوف) ويتمثل من جهة الطلاب في الرسائل المعروفة (التي نسي المشروع أن يحدد كيفية تسجيلها وكيفية مناقشتها).

و. تكون شروط التسجيل في الدكتوراه وإعدادها على ما هو مقترح في المشروع. فإن مناقشة مشروع الأطروحة مع لجنة فاحصة ضمان مقبول لاجتناب مآزق وصلت إليها الأطروحات في حالات عدة ولتقدير قيمة المشروع وكفاءة الطالب لمعالجته. على أن تشكيل اللجنة المذكورة من أعضاء أربعة واشتراط توصلها إلى الرفض أو القبول بالأكثرية أمر يعسر التسليم به. إذ ما هي القوة التي تمنع اللجنة من الانشطار نصفين؟ إن كانت هذه القوة قوة النظام فهل يجوز للنظام أن يصادر الرأي؟ لذا نقترح أن تقتصر اللجنة على ثلاثة أعضاء يقبلون المشروع أو يرفضونه بالأكثرية أو بالإجماع.

بدعة التجميع ومتعة التفريع

٨. لا تستوفي الملاحظات السابقة دلالات بدعة كبيرة يأتيها المشروع هي بدعة

«تجميع» فروع الجدارة والدبلوم القائمة و«تجميع» فروع العلوم الاجتماعية نفسها بالتالي، وصولاً إلى هذه الغاية. أول ما يعترض به على هذا «التجميع» أنه يقطع على قسم من الطلاب طريق المجانسة بين مراحل دراستهم العليا باختيار ميدان واحد لها. فكيف يجوز الحؤول دون اختيار الطالب أن يعدّ بحث الجدارة (إذا احتفظ بهذه الشهادة) في ميدان علم الاجتماع التربوي الذي لا يصل إليه المشروع المقترح إلاّ عند مستوى الدبلوم[٢]؟ ألا يعدّ «طبيعياً» (دون افتراض الحصر أو الإلزام) أن يتدرج الطالب من أدنى الدراسات العليا إلى أقصاها ضمن ميدان واحد؟ فيعدّ - مثلاً - جدارة ودبلوماً ودكتوراه في علم الاجتماع التربوي؟ وما هو، من بعد، المقياس الذي وضع علم اجتماع المعرفة - مثلاً - في مستوى الجدارة (التي يمكن مبدئياً أن يتوقف الطالب عندها إذا أبقي عليها) ورفع علم اجتماع الاتصالات - مثلاً - إلى مستوى الدبلوم؟ ولماذا يكون على من اختار ميداناً بعينه لاختصاصه في مستوى الدراسات العليا أن يولي ميادين عديدة أخرى، بعيدة جداً عن هذا الاختصاص، اهتماماً مماثلاً لذاك الذي يوليه ميدانه المختار؟ وكيف جاز، بعد أن أضيفت إلى ميادين الاختصاص عناوين جديدة لا اعتراض لنا عليها (الحماية والخدمة الاجتماعيتان، مثلاً) أن تحذف ميادين أخرى ذات أهمية (علم الاجتماع المدني - مثلاً - وعلم الاجتماع الريفي)؟

الحق أننا كنّا نرجو أن يزاد عدد فروع الاختصاص لا أن ينقص. فإن هذا ما يناسب تطور العلوم الاجتماعية الواقعي. وكنا نرجو - على ما أسلفنا - أن يختص كل فرع من فروع الدراسات العليا بميدان واحد لا بأربعة أو خمسة موضوعة دون مسوّغ واضح في جراب الشهادة الواحدة. فإن هذا هو معنى الاختصاص ولو كان مفتوحاً وتنوّعت مصادره.

غير أن المتأمل في خطة «التجميع» التي اختطها المشروع للدراسات العليا خلافاً لمقتضى الواقع والمنطق البسيطين لا يسعه أن ينسب هذه الخطة إلى جهل من أصحاب المشروع بأوليات الواقع والمنطق. لا بد إذن من سبب قاهر جنح بهم إلى هذه البدعة. هذا السبب لا يصعب تبينه على أي عارف بأوضاع المعهد. وما هو إلا ضآلة عدد الطلاب على مستوى الدراسات العليا في كل من فروع المعهد الإدارية. فإذا افترضنا

---

٢. في صيغة المشروع الأخيرة، وحدّت عناوين مواد الاختصاص المطلوبة لكل فرع عند مستويي الجدارة والدبلوم في علم الاجتماع، هذا بينما استبقي التباين في العلوم الأخرى (الأنتروبولوجيا، إلخ ...).

الرغبة في الإبقاء على التفريع الإداري بات محالاً الإبقاء (مع الهزال المعلوم في عدد الطلاب) على قدر مناسب من تفريع الاختصاصات. وذلك أنه سيكون علينا أن نضرب عدد الفروع الادارية (وهي خمسة) بالعدد المناسب لفروع الاختصاص في مستوى الجدارة (التي يبقي عليها المشروع) والدبلوم (ونقدرها - تخميناً - إذا حسبنا ما هو قائم وما يجب استحداثه بـ ١٥ فرعاً لكل من الشهادتين) لنحصل على مجموع وحدات الاختصاص المنشورة في المعهد كله. هذا الحساب البسيط ينتهي بنا إلى مجموع فلكي:

٥ [فروع إدارية] × ١٥ [فرع اختصاص] × ٢ [شهادتين]= ١٥٠ وحدة اختصاص.

حتى إذا قدرنا (والرقم الدقيق ليس تحت يدنا الآن) أن مجموع طلاب الجدارة والدبلوم الفعلي في الفروع الخمسة لا يزيد عادة عن مائتين، ظهر لنا أن اقتران العدد القائم من الفروع الادارية بالعدد المناسب من فروع الاختصاص سيجعل ما تحظى به كل وحدة اختصاص لا يتجاوز طالباً واحداً وثلث طالب. وهو من غير شك وضع هزلي. وهو، في كل حال، مع شيء من الاختلاف بين فروع المعهد لهذه الجهة، وضع المعهد اليوم.

على أن ما يقترحه المشروع من مضاعفة لعدد المواد المدرَّسة في كل من الجدارة والدبلوم كفيل (إذا أخذ به من غير مسّ بعدد وحدات الاختصاص القائمة) بنقلنا، دفعة واحدة، من مسرح الساعة العاشرة إلى التراجيديا الإغريقية. فإن وحدة الاختصاص يحتسب لها اليوم نصاب أستاذ واحد للتدريس ونصاب أستاذ ثان - على الأقل - للإشراف (إذ تحتسب ساعتا إشراف - على الأقل أيضاً - لكل من أساتذة المواد المقررة وقد يحتسب له أربع ساعات). فيكون الحاصل نصاب أستاذين - على الأقل، ثالثةً - لكل طالب وثلث طالب. وهو في حسباننا رقم قياسي عالمي يجب الرجوع إلى حالة المؤدبين الذين كانوا يتخذون لأبناء الملوك القدماء حتى نقع على مثله. فإذا نحن ضاعفنا، بموجب المشروع، عدد الأرصدة والساعات وأبقينا، خلافاً لما يقترحه المشروع، عدد وحدات الاختصاص على حاله، بات متوجباً احتساب أربعة من الأساتذة - ما عدا السهو والغلط - لكل طالب وثلث طالب. وهو ما حمل أحد الظرفاء من زملائنا على المطالبة بإيفاد طلاب الدراسات العليا عندنا إلى لندن وفي ركاب كل منهم سائق ومرافق ومدبرة منزل، وذلك لغرض التوفير.

الرسخ والمسخ

ماذا يفعل المشروع المقدم لاجتناب الفاجعة وللخروج من الهزل؟ يبقي على التفريع الاداري ويمسخ تفريع الاختصاص. فتحصل على:

٥ [فروع إدارية] × ٥ (فروع اختصاص] × ٢ [شهادتين]= ٥٠ وحدة اختصاص.

وهذا يرفع معدل الحصة المقدرة لكل وحدة اختصاص إلى أربعة طلاب بدلاً من طالب وثلث طالب. فيتحسن المنظر، من هذه الجهة، تحسناً بيّناً.

ولكن هذا التحسين في المنظر كلف إفساد «المَخْبَر» لا أكثر من هذا ولا أقل.

كان يوجد تحت أنظار واضعي المشروع حل معاكس. ولكن عنوان هذا الحل ممقوت في ما يبدو: «توحيد الدراسات العليا» في المعهد. وما يتيحه هذا الحل إنما هو تغليب منطق التخصص في العلوم الاجتماعية (وهو موضوع وجود المعهد وموضوع حاجة البلاد) على منطق التوزيع الإداري (وهو موضوع حاجات أدنى مرتبة بكثير من الحاجة الآنفة الذكر). فنحن نجد أنفسنا في إطار هذا الحل قادرين على التبسط في تفريع الاختصاص (إلى ١٥ فرعاً - في تقديرنا الأولي - عوضاً عن خمسة يقترحها المشروع) دونما خوف من أي قحط طلابي. إذ نصل (إذا أبقينا على شهادة الجدارة) إلى النتيجة التقريبية التالية:

٢٠٠ [طالب] / ١٥ [فرع اختصاص] = ٦,٦٦ طلاب لكل فرع.

فإذا أقدمنا على استبدال سنة رابعة للإجازة بشهادة الجدارة، بقي طلاب السنة الرابعة المذكورة موزعين (ما دام التفريع الإداري قائماً) إلى خمسة صفوف إدارية ولم يتغير شيء في الوضع الذي قدّرناه أعلاه لطلاب الدبلوم:

١٠٠ [طالب] / ١٥ [فرع اختصاص] = ٦,٦٦ طلاب لكل فرع.

وأما أن تبتدع صيغة تضرب عرض الحائط بمنطق الاختصاص ومقتضياته لمجرد الدفاع عن صيغة ادارية بات الدفاع عنها أمراً محالاً من عهد بعيد، فذاك ينزل بنا إلى أدنى مما نحن فيه عوض أن يرتفع بنا إلى حال مؤسسية وأكاديمية مقبولة. وهو (أي ابتداع هذه الصيغة) قد يحقق مصلحة للهيئة التعليمية وللإداريين ولأهل المصالح المتصلة بالفروع (وهؤلاء موجودون في كل الفروع وليس في واحد منها وحسب على ما يبدو من ظاهر التصرفات). وقد تبدو الدعوة إلى تغليب مصلحة المؤسسة والمجتمع مثاراً لردود الفعل التي كانت تثيرها الدعوة إلى فتح المعابر أيام الحرب. إذ كانت تطلق

النار على الساعي إلى فتح المعبر من جهتي هذا الأخير بل من كل جهات المصالح الناشئة على المعبر والمتمسكة بما في المعبر وما عليه.

حاشية ثانية

[ولا غرو أن واحدنا قد اعتاد وجود الجامعة على مرمى حجر من بيته أو بين ظهراني قومه وعشيرته في الأقل. وبات يزعجه ويقلق ما رتّبه - هو وأمثاله - من أوضاع على هذا القرب أن يقال له إنها ستزاح - أو سيزاح بعض ما يخصه فيها على الأقل - مسافة كيلومتر واحد أو اثنين عن موقعها الأليف أو ستستقدم إليها وجوه غير أليفة. وليس مضموناً أن يخفف من هذين القلق والانزعاج ما يقال لواحدنا من كلام عن درء الهدر وعقلنة المؤسسة والتعارف بين مشارب لبنانية تسقمها العزلة وترتد وبالاً عليها وعلى البلاد التي تؤويها. فهذا كله كلام مجرد... ولكن مؤسسة ترى نفسها منذورة للمجتمع كله ومسؤولة تجاهه بما ينفق عليها من مال باتت الاستدانة مصدراً لمعظمه لا يسعها أن تأخذ بأي كلام غير هذا الكلام المجرد. وهي متجهة نحو التغرب عن غاياتها وبالتالي نحو الفساد الذاتي المحتم إذا وضعت فوق هذا الكلام كلام شلل الألفة وكتل المصالح المتقبضة. وذلك أن الزمان يكون قد عاد غير الزمان ويكون العالم قد انقلب رأساً على عقب حقاً حين تصير الجامعة الأميركية والجامعة اليسوعية وجامعة البلمند موائل تعارف ومخالطة مرموقين للأجيال الشابة من اللبنانيين وتصير الجامعة اللبنانية وحدها فتاتاً من المعازل الطائفية.

فإذا كان الدفاع عن مصالح الهيئتين الإدارية والتعليمية وعن مصالح الفئات العصبية أمراً نقدّر دواعيه ولا نعترض، من جهتنا، على مبدإه، فإنه يجب أن يبقى ماثلاً في البال أن الهيئة التعليمية والإدارية وما يجري مجراهما لا يجوز أن يعتبرا غاية لمعهد العلوم الاجتماعية ولا للجامعة من ورائه. وإنما غاية المعهد رعاية قيم المجتمع ومصالحه بإعداد الطلاب إعداداً مناسباً لهذه القيم والمصالح العليا. وإنما القائمون بالتدريس والإداريون خدم لمجتمعهم ولهذه القيم والمصالح التي ائتمنهم عليها. فلا يحلّ أن يصادروا لأنفسهم ما استقدموا هم لأجله ولم ينشأ لأجلهم أصلاً.]

ازدراء العلوم الاجتماعية - الشحم والورم

٩. ملاحظة أخرى في السياق نفسه. يبقي المشروع المقترح على شرط الدوام في

دبلوم الدراسات العليا. ولكنه لا يقترح جديداً، على هذا الصعيد، في شأن الإجازة ولا في شأن شروط الدخول إلى المعهد بادئ بدء. والحق أن التراخي الراهن، في موضوعي الانتساب إلى السنة الأولى والدوام يشير - بين ما يشير إليه - إلى تقدير ضئيل للغاية لمكانة العلوم الاجتماعية بين العلوم والمعارف ولمستلزمات اكتسابها. فهو يفترض أن دراسة هذه العلوم لا تحتاج إلى أكثر من زيارات تعارف معدودة للمعهد يوزّعها الطالب بين أوائل العام وأواخره وإلى عمل ساعة في اليوم خلال الشهر الأخير من السنة الجامعية... ساعة يغتنمها الطالب لقراءة الملخصات الجامعية أو ما يتيسّر منها، بعد يوم عمل مرهق وعشاء ثقيل، مفترضاً لنفسه الحق في أن يضمن بهذه «التضحية» النجاح في الامتحان.

من جهة أخرى لا تعدو الرغبة الفعلية في الدراسة أن تكون سبباً من بين أسباب أخرى للانتساب إلى السنة الأولى في المعهد. وهو ما يجعل طلاباً جاؤوا لتحصيل مساعدة مالية ما أو لتأجيل خدمة العلم أو لتحصيل مزايا أخرى متواضعة تتيحها بطاقة الطالب، لا يدخلون الصف أصلاً ولا يتقدمون إلى الامتحان. ويفضي هذا التورم في السنة الأولى إلى منح المعهد - بفروعه - حجماً لا بد من الاعتراف بأنه وهمي في جانب منه. ولا تقتصر مساوئ التراخي على التورم المذكور. فهو - أي التراخي - يولّد ضغطاً فعلياً على مستوى التعليم ومستوى التطلب في تقويم عمل الطلاب. فحيث يظهر الطلاب عزوفاً عن العمل الجاد واسعاً إلى حد معين، يضطر الأساتذة آخر الأمر (أو أول الأمر) إلى التخفيف من غلوائهم والتواضع في مطالبهم. وحيث تجمع المسابقات (إلاّ ما رحم ربك) على الهزالة والخواء يغلب أن يجنح المصحّحون شطر الافراط في التسامح تفادياً من تحويل الامتحانات إلى ما يكنى عنه بال«مجزرة». ومن تسهيل في كمّ التعليم وكيفه إلى تيسير في تصحيح المسابقات، ينتهي الأمر إلى علاقة سهلة الوصف بين الطالب والعلوم الاجتماعية: لا هو يعرفها ولا هي تعرفه.

وذلك أن هذه العلوم التي تزداد فروعها المختلفة ميلاً إلى مصطلح يشبه مصطلح العلوم الدقيقة وتقنيات توازي تقنياتها، باتت لا تفتح هذا أو ذاك من مسالكها أمام الوالجين إلاّ بالجهد الجهيد والمثابرة المضنية. والحق أن ما يحدّ من قيمة التحصيل في السنة الأولى لا تقتصر مفاعيله على السنة المذكورة. فهذه سلسلة متماسكة الحلقات، ولا نفشي سراً إن قلنا إنه يصلنا إلى دبلوم الدراسات العليا والدكتوراه طلاب نعجب كيف وصلوا وماذا صنعوا في الطريق. فهم لم يقرأوا - وهم أعجز من أن يقرأوا -

كتاباً واحداً من أمّهات المصادر في العلوم الاجتماعية. أي إنهم دخلوا مجال العلوم الاجتماعية وقضوا فيه سنوات ويكادون أن يخرجوا للتدريس فيه وحالهم لا تزال فيه أقرب إلى الأميّة. على أن العارف بواقع الأحوال سرعان ما يعود لا يجد مسوّغاً للعجب.

اقتراحات أخرى

وأما ما نطرحه (للدرس والمناقشة) بغية العلاج فيسير:

أ. فرض نسبة مقبولة من المداومة على الطلاب في كل الأرصدة أسوة بالجامعات الخاصة التي تأخذ بهذا النظام وتحقيقاً للمصلحة.

ب. فرض رسم لا يكون رمزياً (ولا يكون مرهقاً بطبيعة الحال) على الراغبين في الانتساب إلى السنة الأولى بخاصة. هذا مع إمكان أن يردّ جزء من هذا الرسم إلى الطلاب الناجحين في نهاية العام لكون الغاية المتوخاة من فرضه ليست مالية أصلاً وعلى سبيل التشجيع والمكافأة.

ج. النظر في إمكان استبدال نظام يلحظ دوامين مختلفين (واحد صباحي وآخر مسائي، واحد يعطل السبت وواحد يعطل الجمعة) بنظام الفروع الحالي، حيث يمكن ذلك. وهو ما يمليه أن غايتنا هي تحقيق مستلزمات التحصيل العالي وليست بحال تنفير الطلاب المضطرين إلى العمل لكسب معاشهم من دخول الجامعة.

د. وضع نظام للمنح يفيد منه الطلاب المتفرغون والمتفوقون منهم، بخاصة، والسعي إلى عقد اتفاقات مع المؤسسات المهتمة تتيح تحصيل أجور للطلاب عن دورات التدريب التي يقومون في اثنائها بأعمال تفيد منها المؤسسة.

اشارات متفرقة ختاماً

١٠. لا كفاءة لي لتقويم التوزيع المقترح للمواد والأرصدة بين السنوات المختلفة ويفترض التقويم في كل حال أن يوضع بين يدينا توصيف للمواد الجديدة المقترحة، على الأقل، حتى يمكن الحكم في موافقتها حاجات الاختصاص وفي مناسبة عدد الساعات المقترح لكل منها.

١١. يسع مركز الأبحاث، إذا أعيد بناؤه وفقاً لحاجات الأساتذة البحثية ولحاجات طلبة الدراسات العليا ومن ورائها جميعاً حاجات المجتمع والدولة المنوطة بالمؤسسة،

أن يتيح استيعاب الفائض التعليمي والإداري الحاصل الآن في المعهد على نحوٍ كلّي أو جزئي. وهذا مخرج أليق بكثير من الإصرار على الهدر وعلى صيغ التنظيم والتفريع المجافية كل منطق شرعي. هذا فضلاً عن موافقته الغاية الأصلية من وجود المؤسسة.

١٢. تفصيل أخير أورده لاتصاله المباشر بمسؤوليتي التعليمية لا لأهميته في ذاته. وهو أن «علم اجتماع الأدب» الذي جعله المشروع المقترح موضوع رصيد من أرصدة الجدارة في علم الاجتماع، إنما هو في الحقيقة قطاع مما يدعى «علم اجتماع الثقافة». ويشتمل هذا العلم - إلى الأدب - على سائر حقول الإبداع الثقافي من الموسيقى والرقص والغناء إلى المسرح والسينما إلى الفنون التشكيلية... ويشتمل في بعض الاجتهادات، على أمور أخرى أيضاً. وهو يدرسها لجهة الشروط الاجتماعية لإنتاجها والصور الاجتماعية لنشرها وتلقيها. ويرجح عندي من مناقشات سابقة أن الإصرار على تجاهل هذه المادة برغم تغطيتها قطاعاً ضخماً في المجال اللبناني بالذات... إنما نشأ من الخلط بينها وبين الأنتروبولوجيا الثقافية[٣]. وهو خلط لا شرعية له مطلقاً لأن الأنتروبولوجيا الثقافية تيار أو مدرسة في الأنتروبولوجيا وليست فرعاً من فروع علم الاجتماع، حتى أن كلمة «ثقافة» نفسها لا تستعمل في المجالين بمعنى واحد. والله، على كل حال، أعلم.

---

٣. أصلح هذا الخلل في صيغة المشروع الثانية.

ملحق

معطيات أساسية متعلّقة بطلاب معهد العلوم الاجتماعية وفروعه(*)

الطلاّب المسجّلون في فروع المعهد سنة ٩٣-٩٤ وتوزيعهم على الشهادات

السنة المنهجية / الفرع	الأولى	الثانية	الإجازة	الجدارة	دبلوم الدراسات العليا	الاختصاص في الديمغرافيا	الخبرة في الديمغرافيا	الدكتوراه	المجموع
الأوّل	٢٨٥	٦٤	٦٦	٤٣	١٣٤*	٢٠	٥	٦٢	٦٧٩
الثاني	٧٧	٣٩	٣١	٤٦	١٦	-	-	٢٥	٢٣٤
الثالث	١١٢	٤٦	٣٠	٢٤	٤١	-	-	-	٢٥٣
الرابع	١٠٢	٣٣	٣٣	١٦	١٣	-	-	-	١٩٧
الخامس	١٣٥	٢٣	٢٩	١٧	٢٨	-	-	-	٢٣٢
المجموع	٧١١	٢٠٥	١٨٩	١٤٦	٢٣٢	٢٠	٥	٨٧	١٥٩٥

(*) هذا رقم «دفتري» جداً، متحصّل من تراكم أعداد الطلاب غير المنتهين من سنة إلى سنة.
وأما عدد طلاّب الديبلوم المتابعين في الفرع الأوّل فتراوح في السنوات القريبة الماضية ما بين ٢٠ و٣٠ طالباً.

(*) مصدر المعطيات: إدارة المعهد.

خريجو معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الأول) سنة ٩٣-٩٤

	المجموع
الإجازة التعليمية	٤٣
الجدارة	١٧
دبلوم الدراسات العليا	٤
شهادة الاختصاص في الديمغرافيا	٢
دبلوم الخبرة في الديمغرافيا	-
الدكتوراه اللبنانية	٤
المجموع العام	٧٠

عدد طلاب معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الأول)
الحائزين شهادة الدكتوراه اللبنانية في العلوم الاجتماعية

العام الجامعي	عدد الطلاب
١٩٩٠/١٩٩١	٢
١٩٩١/١٩٩٢	١
١٩٩٢/١٩٩٣	٤
١٩٩٣/١٩٩٤	٤
المجموع	١١

الطلاّب المسجّلون في الفرع الأول سنة ٩٣-٩٤ مع أعداد المتقدّمين إلى امتحانات الدورتين الأولى والثانية ونسب النجاح

السنة المنهجية	المسجلون	الدورة الأولى: المتقدمون	الدورة الأولى: الناجحون	الدورة الثانية: المتقدمون	الدورة الثانية: الناجحون	مجموع المتقدمين	مجموع الناجحين	نسبة النجاح
الأولى	٢٨٥	١٠٨	٤٣	٥٨	٢٢	١٦٦	٦٥	٣٩,٢ ٪
الثانية	٦٤	٥٢	٢٩	٢٤	٨	٧٦	٣٧	٤٨,٧ ٪
الثالثة	٦٦	٥٣	٢٩	٢٦	١٤	٧٩	٤٣	٥٤,٤ ٪
الجدارة	٤٣	١١	٥	١٨	١٢	٢٩	١٧	٥٨,٦ ٪
دبلوم الدراسات العليا(١)	١٣٣	٢٥	ناجح بالخطي(٢): ٢ ناقش: –					
شهادة الاختصاص في الديمغرافيا	٢٠	٢	١	٣	١	٥	٢	٤٠ ٪
دبلوم الخبرة في الديمغرافيا	٥	٣	ناجح بالخطي: ٢ ناقش: –	١	ناجح بالخطي: ١ ناقش: –	٤	ناجح بالخطي: ٣ ناقش: –	
شهادة الدكتوراه اللبنانية	٦٢	–		٤	٤	٤	٤	١٠٠ ٪
المجموع العام	٦٧٨	٢٥٤	١١١	١٣٠	٥٦	٣٦٣(٣)	١٧٧	

١- لم تكن امتحانات الدورة الثانية لدبلوم الدراسات العليا قد أجريت عند إعداد هذا الجدول.

٢- لا يعتبر الناجح بالخطي ناجحاً نهائياً بالدبلوم.

٣- نثبت هذا المجموع على علاّته مع علمنا باحتوائه نسبة كبيرة من التكرار ناشئة عن تقدّم قسم من الطلاب إلى الدورتين تباعاً.

أعداد الطلاب وتوزيعهم على الشهادات في معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الثاني) سنة ٩٤-٩٥

سنة أولى فرنسي جدد	٨٢ طالباً
سنة أولى فرنسي معيدون	٨
سنة أولى إنكليزي جدد	١١
سنة أولى إنكليزي معيدون	١
سنة ثانية فرنسي جدد	٢١
سنة ثانية فرنسي معيدون	٣
سنة ثانية إنكليزي جدد	٦
سنة ثانية إنكليزي معيدون	١
سنة ثالثة فرنسي جدد	٢٣
سنة ثالثة فرنسي معيدون	١
سنة ثالثة إنكليزي جدد	٨
سنة ثالثة إنكليزي معيدون	١
سنة رابعة (جدارة) فرنسي جدد	٢١
سنة رابعة (جدارة) فرنسي معيدون	٤
سنة رابعة (جدارة) إنكليزي جدد	٧
سنة رابعة (جدارة) إنكليزي معيدون	١
سنة خامسة فرنسي جدد	١٢
سنة خامسة فرنسي معيدون	٩
سنة خامسة إنكليزي جدد	٥
دكتوراه جدد	١
معيدون	٢٢

المجموع الإجمالي لعدد طلاب الفرع: ٢٤٨ طالباً

امتحانات طلاب الإجازة لسنة ٩٣-٩٤ (الفرع الثاني)

عدد الناجحين والمشتركين في الامتحانات

سنوات الإجازة		عدد الطلاب المسجلين	الدورة الأولى: عدد الطلاب المشتركين	الدورة الأولى: عدد الطلاب الناجحين	الدورة الثانية: عدد الطلاب المشتركين	الدورة الثانية: عدد الطلاب الناجحين
الأولى:	فرنسي	٦٩	٣٢	١٤	١٢	٧
	إنكليزي	٨	٦	٣	٢	٢
الثانية:	فرنسي	٢٨	٢٢	٢٠	٤	٣
	إنكليزي	١١	٨	٣	٧	٤
الثالثة:	فرنسي	٢٣	١٩	١٠	١١	١٠
	إنكليزي	٨	٧	٥	٢	٢

امتحانات طلاب الجدارة لسنة ٩٣-٩٤ (الفرع الثاني)

فروع الجدارة		عدد الطلاب المسجلين	الدورة الأولى: المشتركين	الدورة الأولى: الناجحين	الدورة الثانية: المشتركين	الدورة الثانية: الناجحين
علم اجتماع الشرق الأوسط:	فرنسي	٧	١	١	٢	٢
	إنكليزي	٢	١	١	–	–
علم النفس الاجتماعي:	فرنسي	٨	–	–	٤	٤
	إنكليزي	٨	٤	٤	١	١
انتروبولوجيا:	فرنسي	٥	–	–		
	إنكليزي	–	–	–	١	١
تربية:	فرنسي	٦	–	–	٢	٢
	إنكليزي	٥	٢	٢	–	–
علم الاجتماع السياسي:	فرنسي	٢	١	١	١	١
	إنكليزي	٣	١	١	–	–

امتحانات طلاب الدبلوم لسنة ٩٣-٩٤ (الفرع الثاني)

فروع الدبلوم	الدورة الأولى: عدد الطلاب المسجلين	الدورة الأولى: عدد الطلاب المشتركين	الدورة الأولى: عدد الطلاب الناجحين بالامتحانات الخطية	الدورة الثانية: عدد الطلاب المشتركين	الدورة الثانية: عدد الطلاب الناجحين بالامتحانات الخطية
الأنتروبولوجيا: فرنسي	٤	×	×	×	×
علم الاجتماع السياسي: فرنسي	٣	×	×	×	×
تنمية واقتصاد: فرنسي	٨	٣	٣	×	×
علم الاجتماع الديني: فرنسي	١	×	×	×	×

مع الإشارة، بأنه يتوجب على الطلاب الناجحين بالامتحانات الخطية مناقشة رسائلهم للتمكّن من إعلان النتيجة النهائية.

عدد الطلاب المسجلين في الدكتوراه اللبنانية لسنة ٩٣-٩٤ (الفرع الثاني):

٢٥ فرنسي/ إنكليزي لا أحد.

عدد الطلاب الذين تقدّموا إليها: لم يتقدّم أحد.

V - 4

«التعليم العالي في لبنان» باباً ومحراباً (*)

رُخِّص لي بالدخول من جهة في هذا الكتاب والخروج من الجهة الأخرى، شأن الرصاصة. أي أنني كلّفت معالجة الفصل الأول منه، وقد وضعه منير بشور، وهو يتناول تاريخ التعليم العالي في هذه البلاد ثم الفصل الأخير، وقد وضعه عدنان الأمين، وموضوعه قضايا هذا التعليم وآفاقه وهو تأليف عام يتّكئ على سائر فصول الكتاب وينتهي منها ومن مصادر غيرها إلى خلاصات جامعة. وإذا ساغ لي أن أرى في مسيرة الرصاصة هذه دعوة لي إلى معالجة نافذة أو ثاقبة للكتاب، ما استطعت إلى الرأي الثاقب أو البصر النافذ سبيلاً، فإنني لا أجد مسوّغاً، أياً يكن، لإطلاق النار على الكتاب. بل إنّني أقرب، لولا ما في الفصلين اللذين أعكف عليهما من نضج ورشد، إلى مبادرتهما بالدلال الوافر والكثير من التربيت على الدفتين. ثم إنّ النفاذ في الكتاب من طرف إلى طرف لا يجب له أن يعدّ واشياً بشيء من الفراغ في الوسط. فلا تقليبي لسائر الكتاب - وكان التقليب كل ما وسعته المهلة - يوحي بأنه كتاب أجوف، ولا أوحى إليّ بذلك ما يستمدّه الفصل الأخير من كل ما سبقه. وإنما الدلال - ما لم تثبت القراءة التامة خلاف ذلك - حقّ للكتاب كله، بفصوله المتنامة في تعاقبها وبجداوله ورسومه أيضاً. وهو دلال لا أراه متوجباً عليّ وحدي بل على جمهور المعنيين بأوضاع التعليم العالي- والتعليم عامة - في لبنان، يدلّلون هذا الكتاب

(*) ورقة تليت في ندوة انعقدت يوم ١٥/ ٣/ ١٩٩٧ حول كتاب **التعليم العالي في لبنان**، إشراف: عدنان الأمين، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت ١٩٩٧. ويستغرق الفصلان المشار إليهما الصفحات ١٥ - ٩٣ و٥٥٩ - ٦٣٧ من الكتاب. وقد نشرت هذه الورقة في **ملحق النهار**، ٣١ أيار ١٩٩٧.

وواضعيه شأنهم مع ولد وحيد. وذلك أننا حيال ولد وحيد حقاً لم يسبقه إلينا أخ في تمام خلقته، وإن وسعنا، على الأرجح، أن نجد له جداً في جانب من الأوراق التي وضعها بول هوفلان وصحبه لمؤتمر مرسيليا، أيام التمهيد لانتداب فرنسا على سوريا، ووسعنا أيضاً أن نجد له عمومة وخؤولة في أعمال لاحقة أخنى الزمان على بعضها وما يزال بعضها على قليل من نضارة أو كثير، وفيها ما ندين به، على كل حال، لنفر من مؤلفي الكتاب الذي بين أيدينا. حتى إذا دعا هذا أو ذاك منا داعٍ من الدواعي إلى مبادرة واضعي هذا السفر بتأنيب أو تقريع - وهذا جائز، بل هو قد يكون مستحباً - فلا بدّ - في ما أقدّر - أن يستبعد الأذية من بين الدواعي وأن يقتصر منها على ما يجاري الرغبة في إصلاح الولد أو، على الأرجح، في عدم إفساده.

والحاصل عندي أنّ أولى الكنايات بالاعتماد في صفة هذا الكتاب إنما هي الكناية عنه بالمرآة لا بالطبل الفارغ. والمرآة صفحة لا يصلح الرصاص لاختراق مداها - ما دام أن الاختراق هو المطلوب - إذ الرصاص لا يجاوز أن يشوّش الصورة فيطمس عناصر منها ويخلط قريبها ببعيدها أو هو يحيل المرآة كلها نثاراً. وإنما تخترق المرآة بالقوة الواهمة. فتجري هذه القوة بطرفة عين إلى آخر المدى المستعاد أو تتلبث عند تفاصيل منها ومراحل يجب عندها التلبث. والمرآة التي بين يدينا مرآة جارية هي أشبه بمرآة عربة تغذّ السير. ولهذا الشبه وجه غير وجه الحركة وهو أن ما يظهر للناظر في المرآة ليست سحنة وجهه بل المنظر المترامي خلفه. يبدأ منير بشور من غور المرآة لا يفوته إحصاء المفترقات وتحوّلات المنظر عند كل محطة ويروي، في ختام الرحلة، ما شاهد. ويقعد عدنان الأمين في مركبة أخذت تبطئ في جريها أو هي توقفت. يأخذ الأمين علماً بما رواه بشور وبما عاينه ركاب آخرون لم يقنعوا بالنظر في المرآة بل نزلوا من المركبة وتفقدوا الجوار فيسّروا للناظر في المرآة أن يضفي، بواهمته، على المنظر وتفاصيله صفات ودلالات ما كانت لتظهر له لولا أن أمدّته بها رواياتهم. يمدّ الأمين بصره إلى الأمام أيضاً فيعاين أشياء أخرى ولا يرى كل شيء. فلا يكون منه إلا أن يعدنا بالمضي أشواطاً أخرى، في هذه الرحلة، حالما تستردّ الخيول أنفاسها. بل إنه لا يستبعد الرجوع إلى مناطق ألّمت بها المركبة من قبل، متى اتسع الوقت والزاد لزيارة واعدة بما لا يعد به الإلمام العابر. وذلك أن بين أمارات الصحة الظاهرة على هذا الوليد قابليته للنمو، ولا بدّ أن يكون ذووه عاقدين العزم على الحدب عليه وتعهده بالتغذية والتربية حتى يبلغ أشدّه. ولعلّه يتزوج بعد ذلك، وينجب.

حقبتان وثالثة

يسجّل منير بشور وجود حقبات ثلاث في تاريخ التعليم العالي على هذه الأرض وقد بلغ من عمره قرناً وثلث قرن تقريباً. فهو، في الحقبة الأولى، أي حتى منتصف هذا القرن، أجنبي. وهو، في الثانية، أي إلى مطلع الحرب، متوازن، حقّق توازنه نشوء جامعة لبنانية وأخرى عربية، ومعهما مؤسسات أخرى أضأل شأناً. وفيما تتقابل هاتان الحقبتان بصفتين واقعتين على محور واحد (وهما «الاجنبية» و«التوازن» بين الأجنبي وغيره)، يرى الباحث نفسه مضطراً حين يواجه الثالثة (وهي المشتملة على الحرب وما يليها) إلى اعتماد صفات لها يصل ما بينها محور يغاير الأول كليّاً. فهذه الحقبة الأخيرة لا توصف، في نظره، بهوية بل بأعراض هي «التفريع والتفتت والانفلاش والفوضى»[١]. تحت هذا التغاير بين محوري الوصف، يقع إشكال هو - على ما نرى - الإشكال الذي يخترق كلياً الفصلين الأول والأخير (وهما ما نتناول من الكتاب) بل لعلّه يخترق الكتاب كله. ذاك هو الإشكال المتصل بنوازع المجتمع اللبناني إما إلى تبلّر الجماعات في وحدات تكتفي من التواصل بتوسط مؤسسات السلطة وإما إلى التجانس المتدرّج في شعب مقبل على التكون بتوسيط مؤسسات المجتمع نفسه. ويتّخذ هذا الإشكال من جهة التعليم العالي صورة التجاذب بين قطبين، في المرحلة الأولى، يبدو أحدهما (وهو الجامعة الاميركية) أقرب إلى الانتشار على مروحة الجماعات طلباً لنوع من المجانسة بين النخب. ثم يتخذ الإشكال نفسه بالتدريج، في المرحلة الثانية، صورة تعدّد الاقطاب مع وجود واحد متنامي القوة بينها هو الجامعة اللبنانية، يعكس وزن الدولة ومعها مشروع التوحيد (الشهابي خاصة) وهو ما يسمّيه بشّور المنطقة الوسطى. ويتّخذ الإشكال نفسه، أخيراً، صورة شبه الغياب للقطبية أصلاً، وكأنّ نزعة التجانس أخلت مكانها لنوع من التوازي بين المؤسسات المتكاثرة، اقتحم بمنطقه المنطقة الوسطى نفسها وأخذ يعكس وصول الجماعات (الطائفية خاصة)، في نزوعها نحو التبلّر والانطواء، إلى أقصى اندفاعها.

يمنح هذا التحقيب البشوري كناية المرأة إذن محلاً آخرَ منتظراً. فالتعليم العالي نفسه (أي موضوع الكتاب لا الكتاب وحده) مرآة أيضاً. هو مرآة لسيرورة المجتمع

---

١. ص ١٥-١٦.

اللبناني - ولا بدع في هذا - أو إنهما التعليم والمجتمع مرآتان متقابلتان. وتزداد الكناية صدقاً كلمّا ازداد انتشار هذا التعليم إلى الجماعات المختلفة وتكاثرت الأواصر بينه وبينها وغادر سطوحها وهوامشها ليوغل في سائر ثناياها، وهو ما أثمرته الحقبتان الثانية والثالثة. فإذا نحن اعتبرنا بصورة المجتمع المفتت في الحرب، والمكتفي، بعد الحرب، من وحدته بنوع من تصريف شؤون الوحدة فيما البناء الجديد ناشط على قدم وساق يسوقه داعي التباعد لا داعي التقارب، بدت لنا حالة التعليم العالي حالة من حالات. وبدا سياق التفتت، في هذا الأخير نفسه، سياقاً متّصل الحلقات، شديد الأسر. يظهر هذا الاتصال خاصة ما بين تشرذم الجامعة اللبنانية في الحرب وتكاثر الجامعات الطائفية في الحرب وبعدها. إذ تبدو هذه الجامعات الأخيرة صوراً للفروع الطائفية في جامعة الدولة وبدائل محتملة منها وطفيليات نامية على لحمها لا يمنعها من الإجهاز عليها إلاّ عامل الكلفة التي يستحبّ الاستمرار في ترتيب جانب منها على الدولة. ويبدو الأمر كله وجهاً من وجوه الصيغة الجديدة لعلاقة الطوائف بالدولة: تستتبعها عوضاً أن تتبعها وتقتطع لنفسها إقطاعات منها وتنحو بها نحو التحوّل إلى وهم قانوني لا قاعدة له تخصّه ولا بقاء له إلا بمشيئة الطوائف مجرد البقاء معاً لعجزها عن التشمير دفعة، كل في طريقها الخاص. لهذه الغاية - وهي غاية تحيل الدولة ووجود البلاد السياسي كلّه إلى مجرد وسيلة للجماعات - تتوسل الطوائف كل ما تستطيع من عوامل القوة، فتدجج نفسها بمؤسسات تشتمل على وجوه الحياة الاجتماعية كافةً، وبينها الجامعات وما دونها من مؤسسات التعليم. هذا المساق المزدوج، أي مساق الاقتطاع من الدولة العامة واقتناء مقوّمات الدولة الخاصة، في آن واحد، نقع منه، أنى تلفتنا، على أمثلة أخرى، غير التعليم العالي، متنوعة الأوضاع إلاّ أنها متحدة في الدلالة. وذلك أن صناديق من طراز مجلس الانماء والإعمار ومجلس الجنوب وصندوق المهجرين لا تخرج، في حقيقة أمرها، عن هذه الجادة. ولا الشركات العقارية تخرج أيضاً، في مآلها، وإن تنوعت قواعد تكوينها. ولا تخرج المرافئ المتماثلة الجاري إنشاؤها في الثغور. ولا يخرج حتى المنطق المتحكم في توزيع شركات المحروقات ومحطات توليد الكهرباء.

زمنان للعلمانية

يشدّد منير بشور على أن الجامعتين الأجنبيتين الكبيرتين مالتا إلى التعلمن مع الزمن.

وقد أدركهما داعي العلمنة في عهدين متباعدين. فغيّرت الأميركية اسمها وطوّعت جسمها لعهد جديد مع نشوء لبنان الكبير في سنة ١٩٢٠. ولم تحذ اليسوعية هذا الحذو إلاّ مع استعار حربنا الكبيرة بعد ذلك بما زاد عن نصف قرن. ينسب بشور هذا التحوّل إلى الزمن إذن. فنبقى، من بعد، محتاجين إلى العلم بما جاء به الزمن. وهو قد جاء على ما نرى، في أول المدة وفي آخرها، بخلخلة أصابت المربط الطائفي لكل من الدولتين الراعيتين وهما مختلفتان جداً في نظام الشبكة من الصلات التي شدّت كلاً منهما إلى البلاد والمحيط وفي سيرورة هذا النظام. فإن المرسلين الأميركيين من الإنجيليين قبعوا، منذ الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، وراء النفوذ البريطاني في الشرق العثماني. وكانت بريطانيا قد استوت، مذ ذاك، وإلى عشايا الانقلاب الاتحادي، حليفاً أول للرجل المريض ضمن بقاءه على قيد الحياة، وتعهد بقاءه على حافة القبر أيضاً كل تلك المدة. ولم يكن للإنجيليين في أول الأمر، طائفة بين ظهرانينا، فحملوا حملة صادقة، على الروم الأرثوذكس، خاصة، وأنشأوا لأنفسهم طائفة. وهي طائفة لم تنس أصولها ولا أحلافهم من الدروز والسنّة ولم يكن لها، مع ضيق الرقعة وتواضع العدد، أن تكون «مجتمعاً» شأن الموارنة في لبنان أو شأن السنّة في سوريا، بحيث يتركز فيها همّ دولة كبرى لها عظمة بريطانيا أو الولايات المتحدة لاحقاً. فإنما أريد لها أن تكون جهازاً نشطاً لا مجتمعاً قادراً مكتفياً بنفسه وإن يكن دائب السعي إلى التوسع في الجوار شأن الموارنة أيضاً. وكانت مقدرة الجهاز على التلبية رهناً بحسن سيرته مع جماعات الجوار، يقف على خدمتهم خاصاً منهم بمزيد من الرعاية من لم يكونوا في عهدة راع آخر. أي أن ما يسمّى تعلمن الجامعة الاميركية إنما هو في الواقع شمول الطموح الأميركي، منذ ما بين الحربين، سائر الجماعات الدينية المنتشرة في أصقاع الشرق، وفصله ما بين نطاق الخدمة، إذ أتاح الإفادة منها لكل راغب وقادر، ونطاق الولاية الذي بقي مطبوعاً - واقعاً - بأفضليات طائفية لا تزال منها بقايا مرئية إلى اليوم.

يخالف هذا النهج الأميركي مخالفة كليّة نهج فرنسا. فهذه الأخيرة وقعت منذ وصولها إلى المشرق، قبل قرون، على جماعة دينية جاهزة فاعلة تمثلت بالموارنة أولاً ثم بجملة الطوائف الكاثوليكية، القديم منها والمستجد. وهي جماعات أتاحت لفرنسا أن تكون قاعدتها في المشرق، لا جامعة أو جملة مدارس أو سلك مبشّر، بل بلاداً، هي لبنان وثغور ساحله ومنها خاصة، بيروت. فأنشأت في البلاد مدارس ثم جامعة وأطلقت فيها ومنها إلى الجوار المبشّرين. ولعلّ هذا، أي اتساع القاعدة وظاهر

صلابتها، ما كان، بمعنى ما، وبالاً على انتشار فرنسا المشرقي في نهاية الأمر. فقد وجدت فرنسا نفسها تصد بمقاومة المسلمين وبعض المسيحيين غير الكاثوليك، نحو معقل أخير في الشرق كان هو عينه الأول. ووجدت هذا المعقل نفسه ينحسر عن حدود لبنان نفسه شيئاً فشيئاً، إلى حدود طائفة أو اثنتين ونثار من طوائف أخرى. وقد كان ما حملته الحرب، على وجه الدقة - وما كان سبباً بين أوجه أسبابها، في كل حال - تضعضع الموقع المرجعي الذي كانت هذه القاعدة الطائفية مستقرة فيه. ولما كان المراد من القاعدة أن تكون موئلاً لآفاق تعدو حدودها، فان فرنسا أخذت تتبين، مع بدء الحرب اللبنانية، خياراً آخر شاءت له أن يصدع بحقائق المرحلة الجديدة، في لبنان وحواليه. وهو أن تكون فرنسا، من غير تفريط بما بقي من نسيج الشبكة القديمة، قاعدة لنفسها وأن تنشر نفوذها الثقافي وغيره من حيث هي إلى حيث تستطيع. ذاك هو وجه الاختلاف بين تعلمن الأميركية وتعلمن اليسوعية، وهذا الأخير لا يزال أطرى عوداً وأضيق نطاقاً وأكثر احتفالاً بالتمييز ما بين علمانية الخدمة وعلمانية الولاية. ولم تكن الحالتان صنيع الزمن، على إطلاق الزمن. فإنما كانتا صنيع زمنين بما حمله كل منهما من عجر وبجر. ولا يقتصر ما بينهما على الاختلاف. فإنهما متشابهان في أن مرجعاً ذا تقليد غربي وتاريخ غربي شرقي استجمع قواه وباشر نوعاً من التحليق فوق ساح الطوائف المتنازعة ولو كان لا يزال يحمل من هذه الساح هذا القدر أو ذاك من أثقالها. فنشأت من ذلك ساح جامعية للتخالط في غير الموضع الذي كانت أبصار الراغبين في التخالط شاخصة إليه، وهو الجامعة اللبنانية. وبات مشكلاً علينا موقع «الاستقلال» اللبناني برغم الجدار الباقي بين المؤسستين الأميركية والفرنسية والجدران الباقية أيضاً، على ما يلاحظ عدنان الأمين، ما بين «سوقيهما» أولاً وما بين «أسواق» الجامعات الأخرى أيضاً. هل الاستقلال (استقلال التعليم أو وطنيته) حيث نتلاقى في ظلّ مرجعية أجنبية واحدة تصدع بحكمها طواقم معظمها محلّي؟ أم هو في ملاجئ الطوائف المحصنة (فروعاً جامعية كانت أم جامعات تامة الخلقة) حيث يتراوح أمر المرجعية ما بين الإبهام أو الغياب وتنوع مرجعيات تجمع إلى الصفة الأجنبية أيضاً صفة التنافر الآيل إلى تسوير جماعات الخرّيجين وجماعاتهم الطائفية في ما يليهم.

كبوة «اللبنانية»

وذلك أن الجامعة اللبنانية كبت دون هذا النوع من التحليق، وهي عوض أن

تواصل الإقلاع إليه أقلعت عنه. يعاين عدنان الأمين هذه الكبوة بوجوهها وتجلياتها كافة، وقد وددت لو أن شيئاً فاته لأشير إليه. ولكنه رجل واسع الحيلة يعد بدراسة مقبلة كلما غمض عليه أمر. هذا والجامعة اللبنانية حالّة في محلّ القلب من الخاتمة التي وضعها الأمين للكتاب. إلاّ أنه ينطلق إليها، شأن الكتاب نفسه، من صورة التعليم العالي بأسره ومن موقع الدولة منه. لذا ينتشر على مساحة الخاتمة الطويلة كلها مشكل فقدان المرجعيّة العامة القمينة بتوجيه كلّ تصرف في التعليم العالي أو حياله وبتسديد الحكم للتصرف أو عليه. فعند الأمين أننا حين نعاين موقع الدولة وهي تنظر في حال من أحوال الجامعة اللبنانية أو ترخّص لغيرها أو تواكب سيرورة هذه أو تلك من الجامعات القديمة، نعاين، في الواقع، شبكة من المواقع المختلفة يختلط في ما تجترحه من التسويات نفوذ المرجعيات الطائفية وتلك الخارجية والضيق في بؤر الضغوط والمصالح. فـ «يهتمون - على قوله - في المرتبة الخامسة بعد المئة بالحسابات العامة»[٢] أي بنطاق الفرص الدراسية، بنوعية التعليم، بعلاقته بسوق العمل، الخ... وهذه دولة عجزت إلى الآن عن وضع وثيقة تقرأ فيها سياستها المفترضة للتعليم العالي وترسم صورة معيارية لما يفترض أن تكون عليه مؤسسات هذا التعليم والهيئات القائمة بأدائه وبتدبيره (ولا أقول بتسييره)[٣]. فتركت بعض المؤسسات لمرجعيتها الخارجية وبعضها الآخر لسياسة الطوائف المتطفلة بدورها على خليط من المرجعيات الخارجية أيضاً. وما الجامعة اللبنانية اليوم إلا ساحة لهذا التنازع، في تجليّاته الراهنة كافة، وهو يحيلها إلى ساحات ويطمس فيها، باستثناء الحضور المالي، كل حضور جامع للدولة. يجسم هذه الحال تشرذم لا يزال يهبط بمستوى الأداء وبنوعية التعليم إذ يجتمع بسببه قصور الوسائل الهائل إلى هدرها الهائل أيضاً. في وجه هذا التشرذم، يعزف الأمين عن التعويل على مصطلح «الانصهار الوطني» ما دام أنه محلّ نزاع ولكنه يبقي على تطلب «الاندماج الاجتماعي»[٤]. وفي وجه الضغوط المتضافرة على الجامعة، من داخلها ومن خارجها، لتحويلها إلى آلة لتوزيع الشهادات، لا تعوز الأمين شجاعة الإصرار على اصطفاء الطلاب المسبق حيث ينهض بالنوعية وعلى

---

٢. ص٦١٨.

٣. نؤثر «تدبير» على «تسيير» و«مدبّر» على «مسيّر» بإزاء Managememt, manager.

٤. ص ٦٢٨.

حضور اللغة الأجنبية في التدريس والبحث حيث لا يفضي إلى قطعهما عن الطلب الاجتماعي وجعل ثمراتهما هدايا مرسلة إلى الخارج. وهو يطلب أخيراً حسن الإدارة أو حسن التدبير معتبراً أن هذا الشرط إن توافر اليوم، في بعض المواقع من الجامعة فاتفاقاً وعرضاً[٥].

ذاك أن الحرية ليس لها - على ما يرى الأمين - أن تكون حرية الجماعات الطائفية وحدها، تعيث في اللبنانية وغيرها وترزح بربقتها، هنا وهناك، على صدور الأفراد مبعدة إياهم عن «حضارة الالتزام» - على حد عبارته - رادة إياه إلى «بدائية الانتماء المسبق»[٦]. ولا التعدد له أن يكون - على امتداد الحرية - تعازلاً يوكل إلى كل جماعة تكوين نخبها أو إعداد «وكلائها»[٧] - على ما يسمّي الأمين جانباً من النخب - فتتعهده الجماعات بين أسوار حصون مغلقة. ثم تتولى «المساندة العصبية»[٨] - وهذا أيضاً مصطلح خصب المفهوم للأمين - عمل التسوير اللاحق فتستقبل الجماعات أبناءها في شبكات الخدمة الخاصة بها وفي أجهزتها الأيدلوجية ويبقى الخواء وحده في جانب دولة لا تعدو أن تكون محلاً للتنازع. تلك تعددية تفقد التعدد في رأي الأمين - وفي رأينا من بعده- «معنى الغنى»[٩] الذي يسوغه.

فمن يرد - من بعد- معنى الغنى هذا إلى التعدد في الجامعة اللبنانية وفي غيرها من الجامعات، بل في المجتمع كله، ومن يرد إلى اللبنانية - عيناً- حضور الدولة الواحد ويردها جامعة تفترض - على ما يقول الأمين- «جمع» الناس والبحث في «الكليات»[١٠]؟ يسجل الباحث فرقاً في التاريخ «بين الهيئات الطلابية وهي لم تدرك نفسها إلا «في فروع» والهيئة التعليمية وقد تكونت نواتها الناشطة في «الجامعة اللبنانية الواحدة»[١١]. ويستوي هذا الفرق عنده مكمناً «لأزمة عميقة»[١٢] لا يعسر علينا تخمين أبعادها. فالطلاب يشلهم تشتتهم وهم ينزعون إلى التشبث به لأن ضآلة

٥. ص ٦٢٧.
٦. ص ٦٢٨.
٧. ص٦١٥ - ٦١٧.
٨. ص ٥٩٩.
١٠. ص ٦٢٨.
١١. ص ٦٢٩.
١٢. ص م.

الفروع وتجانس الزيت الأستاذي والبصل الطالبي يسهلان سائر المساومات على النوعية والجهد المفروضين. والأساتذة، بجماعاتهم المتكئة على مساندات عصبية مختلفة، نزاعون إلى اختصار مطالب الجامعة بمطالبهم، عاجزون عن قول كلمة جادة في مشكلات الجامعة الكبرى (وبعض أوضاعهم واحدة منها) لأن الكلمة إذا قالوها تنذر بشق صفهم وبزعزعة استقرارهم في مواقعهم ناهيك بمعاكستها مزيداً من الاستقرار يطلبونه. هذا إلى اطمئنان كثيرين منهم في مواقع استحدثوها بين ظهراني مؤسسات أخرى وأخذوا يولونها معظم عنايتهم، نازعين إلى إيثار العشيقة على الزوجة، وهذه سنّة جارية في العالم. وأما سلطة الدولة فرأينا همّها الأول متجهاً إلى تسييب الجامعة نتفاً للجماعات بل إلى استبقائها نهباً لأركان الدولة أنفسهم بما هم أركان طوائف وعصبيات أخرى مختلفة لا بما هم أركان دولة. فاذا قالت السلطة كلمة حق ما في موضوع ما لم يؤمن أن تريد بها باطلاً. وآخر ما دخل في هذا الباب أنها لا تزال تذل الجامعة كلّها منذ شهور لاختلافها في طوائف العمداء اختلافاً أين منه تنازع بيزنطية في جنس الملائكة. فهل يلام، من بعد، من لا يرجو إصلاح الجامعة من قوم كانوا طليعة المواظبين على إفسادها، ولو انهم لم يكونوا وحدهم في المواظبة بل أسعفهم فيها دود الخلّ الذي هو منه وفيه؟ من القوة الكفيلة اذن بفرض المصلحة العامة روحاً للسعي المتعلق بالجامعة اللبنانية؟ لا جواب واضحاً عند بشور ولا عند الأمين ولا عندي. ولكن هذا السؤال، حين يكون الحديث التعليم العالي في لبنان، هو بلا ريب سؤال الأسئلة.

هذا ولم يكن ما في السطور الأخيرة من كلام بشور أو الأمين، ولو أنه جاء غير بعيد عن استعارة مداده من الأخير، ذاهباً ببعض رؤاه إلى خواتيمها. ولم يكن كلامنا كله وافياً بمضمون الفصلين الفريدين اللذين نظرنا فيهما ولا بحقهما علينا ناهيكم بحق الكتاب كله. لم نستنفد الكلام المباح إذن، ولكن الصباح سريع إلى إدراك شهرزاد الندوات.

VI

المثقفون حيث هم

VI - 1

خسائرنا التي لا تعوّض ... (*)

ننحاز أولاً عن الأعمار، ما قصف منها وما سيلبث مثغوراً حتى نهايته. فإن أياً كان يسعه أن يقول لك إن من مات لن يعود. وهو محق في ذلك بالطبع، فدعنا إذن من هذا الحديث. ما قد يغري بالنسج حوله في المقابل هو موضوع سنوات الحرب من حيث هي خسارة لمن لا يزالون أحياء. قد تجد من يقول لك: هذه أيضاً خسارة لا تعوّض. والحق أن كل يوم مرّ في الحرب كان يوماً ناقصاً لمن كانوا لا يحاربون. كان يوم انتظار. صحيح أن حياة البشر كلها انتظار بحرب أو بغير حرب، ولكنك في الحرب تنتظر شيئاً محدداً ومتواضعاً، هو العودة إلى السلام. وهذا السلام له تجسيده المتخيل في كل حركة وفي كل كلمة، أو أن هذا ما ترجوه في الأقل. لذا يبدو الزمن في الحرب صائراً إلى التبديد، خاضعاً لقوى غاشمة، فالتاً من عقال أصحاب الحق فيه. والذي قضى خمسة عشر عاماً أو أكثر من عمره في هذه الحالة يحقّ له بمعنى ما أن يقول لك إنه خسر ربع عمره، وهو كثيراً ما يعتبره الربع الأفضل: ربع الطفولة إن كان بدأ الحرب طفلاً، ربع الشباب إن كان بدأها فتياً، ربع النضوج إن كان بدأها ناضجاً، ربع الراحة والتأمل إن كان بدأها كهلاً. الأرباع كلها لها قيمتها وليس من ربع يستسيغ صاحبه إلقاءه في النار.

نحن جميعاً سنواصل العيش ما أمكن، مع الشعور بخسارتنا هذه السنين كلها. بل

---

* نشرت في **الحياة**، عدد ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٢، جواباً عن سؤال عمّا خسره اللبنانيون في الحرب ولا يعوّض.

إننا باشرنا منذ مدة خسارة السنين المقبلة: إذ ما الذي يعنيه غير هذا انتظارنا إعادة الإعمار وبناء السلام وعودة البلاد ومجتمعها إلى حال نسميها طبيعية؟ يعني هذا كله أن أمامنا أعواماً لا نحصيها سوف تنقضي هي أيضاً في انتظار، انتظار أن نعود إلى شيء يشبه الحالة التي كنا فيها قبل الحرب، ولو من بعيد.

هذه خسارة لا تعوض. ونحن قد لا نتوقف عندها كل يوم، وقد نباشر الحياة وكأنها لم تقع. ولكن نقصاً ما يبقى دائماً ينخر هذه المباشرة ويستوقفنا من وقت لآخر، كما حين نخطو خطوة ناقصة. ولعلنا نقول ما يقال عادة في مثل هذه الأحوال وهو أننا كسبنا حكمة مما جرى. هذه مسألة فيها نظر. فالأدلة على حصول الحكمة لنا ليست غاية في السطوع. اذ الحزازات ما تزال تثور عند كل مناسبة، وإذ الاحتيال لسلب الغير حقه ولسلب الدولة حقها لا يوحي بالرسوخ في الحكمة.

وما دام الحديث دائراً مع واحد ممن ينسبون إلى فئة المثقفين فلا بد أن في السؤال ما يشير إلى شيء فقد من الثقافة نفسها وبات تعويضه محالاً. ما فقد من الثقافة هو قبل كل شيء توهم النطق من بؤرة جامعة. كنا قبل الحرب نرتجل لأنفسنا تمثيلاً جامعاً ولو في مآل صراع. بل إن الصراع كان شرطاً محبّباً من شروط هذا التمثيل المسبق لأنه كان دليلاً على أن الجماعة المبتغاة ليست الجماعة الطبيعية، بل هي جماعة تصنع وتبنى، أي أنها مثال. وكان يوجد موقع مشرف يسهل تسنّمه واحتلاله، ويسهل الإشراف منه أو توهُّم الإشراف. وكان يغري بالتسنم والاحتلال موقع البلاد نفسها، إذ كانت البلاد عالية مشرفة. ومن أعلاها كانت الأحلام الكبيرة ميسورة. اليوم تصاغرت الأحلام. تصاغرت لأن منظر الصغارة في الحرب، وهو منظر الحرب العام، لم يترك أحداً يبرأ من آثاره براءة تامة. كانت توجد وشائج لا سبيل إلى نكرانها تشد كلامنا إلى أهل الصغارة. وكانت تخذل الأحلام الكبيرة قوى غاشمة لا قبل لنا بها، ويخذلها انكشاف تكوين البلاد نفسها وعري عوراتها الكثيرة، والحالة البائسة التي انتهت إليها. لا ريب أن أوضاع العالم مسؤولة هي أيضاً عن سحق الأحلام الكبيرة أو، على الأرجح، عن حصرها في من يستطيع إليها سبيلاً. ولا ريب اليوم أننا لسنا من هؤلاء. على أن هذا حديث آخر. كان يوجد قبل الحرب أيضاً شبكة للثقافة كنا نعرف معالمها وكانت لها خريطة داخلية. باتت عناصر هذه الشبكة اليوم شتاتاً في أقطار الأرض، والذين كنا ندل بأسمائهم على قيمة أو تيار أو أسلوب ماتوا أو هجروا. نرى بعضهم أحياناً حين نسافر، ولكن صلتنا بهم تغيرت. في الداخل بات صعباً علينا أن

نعرف من نحن وأين نحن، وأن ندل على الهوية والموقع بصورة واضحة.

في حقل العبارة الثقافية كانت المساحة المتاحة لخلوّ البال (وقد تكون هذه التسمية أوفق من الوصف بالحرية). . كانت هذه المساحة أوسع بكثير مما هي اليوم. من آثار ذلك أن قدرتنا على الهزل ضعفت. فنحن نحيط عبارتنا بركام من التحفظات يزداد ثقلاً ويورث ظلنا شيئاً من ثقله. كانت سخريتنا مرة في الماضي، ولكنها كانت حادة. الذين هم اليوم في عمر أبنائنا بعضهم أقدر منا على السخرية المرة، والنكتة من أفواههم أوقع، ولكنني أجد عبارتهم على شيء من السوقية، على شيء من الرثاثة، وأشعر أنهم يخربون لغة لا طاقة لهم لإبداع غيرها.

على أن الثقافة بما هي حرفة لا تستغرق الحياة كلها طبعاً، ولا أخالني أخطئ إن قدّرت أن السؤال يتناول حياة المسؤول فيما يتعدى حرفته. في الحياة، حياة كل يوم، حصل شيء مشابه لما وقعنا عليه في الثقافة. فهاهنا أيضاً لا تجد المطامح مركزاً تنتهي إليه. لا تجد صورة يعول عليها لهذه البلاد وللعيش في هذه البلاد. قضينا هذه السنين الطويلة ونحن فريسة حضور كثيف لمواقعنا الصغيرة، لعوائلنا ولأحيائنا ولمناطقنا ولطوائفنا. وما عاد سهلاً الفكاك من هذا الحضور. عادت مساحة البلاد غير متصلة. تنتقل فيها وتشعر أنك لا تنتقل على رقعة أرض واحدة. يوجد خوف سحيق من أن يقع حادث ما، صغير أو كبير، فتدفع ثمناً له. حادث يشبه عين الرمانة سنة ٧٥، أو حادث طفيف لسيارتك قد يمسي خطيراً لأنك في جوار غير جوارك، ولأنك لا تملك بالتالي أن تقف على قدم المساواة مع الطرف الآخر في الحادث لتدافع عن نفسك وتتوصل وإياه إلى تسوية منصفة. الآخر أقوى منك سلفاً لأنه موجود في جواره، وهو قادر على أن يغلبك أو يغبنك، وأنت تجده خطراً وتخشاه.

قبل الحرب بزمن بعيد تعطلت سيارة كنت أقودها بعد منتصف الليل في جونيه من جراء المطر الذي كانت مياهه تعلو الطريق بشبر أو شبرين. عثرت في تلك الساعة المتأخرة على شخص أخرجته من بيته ليصلحها لي. فكّ البوجيات ومسحها واحدة واحدة واستغرق ذلك منه وقتاً وكانت مزاريب السماء مفتوحة. كنت أخرج من السيارة لأشد أزره وهو يعمل، فكان يردني اليها لأن وقوفي معه تحت المطر كان في نظره من غير طائل. وحين عرضت عليه مالاً ضحك ضحكة تشبه الغضب، ورفض المال. هذا الحادث لم يبق في ذاكرتي لأنه وقع في جونيه ولكن ذكراه باتت بعد بدء الحرب ملازمة ملازمةً تامة لكونه وقع في جونيه. اليوم أذهب أحياناً إلى تلك

الأصقاع وأحاول عبثاً أن لا أفاجأ بلطف الناس حين أسألهم عن الطريق، وذلك لأنني عدت لا أعرف جميع الطرقات. كلهم لطفاء. لم أقع حتى اليوم على أحد منهم يعوزه اللطف. رغم ذلك تشعر غصباً عنك أنك مستضاف وأن وجودك هناك موضوع تسامح ولا يزيد اللطف هذا الشعور إلا قوة وقسوة.

لا أشير بطبيعة الحال إلى أفراد أعرفهم، أشير إلى المنظر العام، إلى الوجوه التي لا أسماء لها، إلى عابري السبيل. الأفراد الذين تعرفهم تفضي معرفتك بهم إلى اتزان في العلاقة بينك وبينهم بحيث تنسى المكان الذي جاؤوا منه. لا تنسى كلياً على الأرجح، لكنك تكاد أن تنسى، أو تنسى في معظم الأحيان، وهذه نعمة كبيرة.

الذي لا يعوض إذن هو تلك الوحدة التي كانت للأرض، وكانت تأتيها بالطبع من شباك البشر الساعين فوقها، من شباك أفعالهم، من شباك مبانيهم، من شباك حياتهم ونَسيج علاقاتهم. قبل الحرب كانت تقاسيم الأرض غير ما هي عليه اليوم. كنت تنتقل فتقول إنك تنتقل من الساحل إلى الجبل، أو من منطقة جرداء إلى منطقة خضراء، أو من منطقة غنية إلى منطقة فقيرة، أو من ريف إلى مدينة الخ ... ولكن لم يكن يغادرك شعور بأنك تسعى في مناكب أرض واحدة، وكان هذا الشعور أقوى من كل ما عداه. اليوم أضافت خطوط الفصل، التي نشأت في الحرب، تقسيماً جديداً إلى كل من هذه التقاسيم. قبل الحرب كنت أذهب كثيراً إلى عاليه وأمر كثيراً في عاليه ولم أكن أعلم أن في عاليه هذا العديد من الدروز. كنت أعتقد أن عاليه مدينة مسيحية وأن الدروز يعيشون في الجوار، في قرى وبلدات أخرى. لم نكن ننتبه انتباهاً حقيقياً إلى هذا النوع من خطوط الفصل. اليوم نكاد لا ننتبه إلا إليها. الصعود من الحمرا إلى بعبدات لم يعد مجرد صعود للابتراد من الساحل القائظ المكتظ إلى الجبل اللطيف الهادئ، بل بات قبل كل شيء عبوراً من «الغربية» إلى «الشرقية». ولا يقتصر هذا الشعور على العابر من الشرقية إلى الغربية أو بالعكس، بل إنه قد يساور الشيعي المقيم في بيروت إذا زار الضاحية الجنوبية وتمشى في طرقاتها، وهو قد يساور الأرثوذكسي المقيم في مسقط رأسه من رأس بيروت وهو يتمشى في شوارع رأس بيروت. الواحد منا يخاف أصلاً مما يجول في رأسه. يخاف أن يرى أحد من المارة أفكاره كما على شاشة. وأن يتخذ المار قراراً بينه وبين نفسه بأن هذا الرأس يجب أن يطير.

الأرض اليوم أرض مشققة. وفي الشقوق ألوف من القتلى وألوف من سنيّ الأعمار الضائعة وألوف من الأحلام المطمورة والبيوت المبقورة والمكاسب الغائرة.

أحب أن أقفز فوق هذا كله وأن أغادر الشعور به حين أخرج من بيتي، ولكن لا أستطيع. لا الحقد هو ما يستوقفني فوق هذه الشقوق ولا الرغبة في ثأر ما، فلست من أهل هذا ولا من أهل ذاك. إنما يستوقفني خوف لا موضوع له ولا مناسبة. خوف عام. خوف مبدئي. إذ ما الذي يجعلك، غير الخوف، تستغرب انتشار هؤلاء المسلمين جميعاً (وأنت تعرف كثيرين منهم، بل أنت واحد منهم) في مطاعم برمانا؟ قد يخلص أولادنا أو أولاد أولادنا من هذا الخوف. هذا الخوف الهادئ الرتيب. هذا الخوف الذي تكاد لا تشعر به. أما نحن فنعلم حتى عظامنا أن الحرب وقعت. لعل بعضنا كانت تراود أحلامه حرب ما يريد إشعالها، قبل أن تقع هذه الحرب، ولكن الأحلام، مهما يكن هولها، لا تعادل كلها سقطة قتيل واحد على الأرض. الحرب شيء لايسعك التصرف حياله وكأنه لم يقع، ولو كنت شيخ مشايخ أنصار السلم. ذاك ما لا يمكن تعويضه في الواقع: خلوّ البال من حرب لم تقع.

VI - 2

إصلاح أضرار الحرب في مجالنا الثقافي(*)

I

السياسة تلازمها الشراكة. وكانت الطوائف اللبنانية قد هشّمت ما لحياتها المشتركة من أطر سياسية، فأخذت تجد نفسها - وإن تكن كل منها حسّنت تنظيمها الداخلي، في الأثناء نفسها - عرضة للنبذ المتدرج عن المسرح الذي يبحث عليه، (وقد يحسم) أمر مصيرها الإجمالي. كان من الحرب أنها ردّت كل طائفة إلى حالها الأصليّة أي إلى ما قبل السياسة. فالحرب لم تكن بديلاً مناسباً من السياسة، في هذه الحالة، ولا هي مجرّد مواصلة لها. وهي لم تستو نقلة نحو ما هو أحسن في الاجتماع والسياسة، بل تسببت في تردّي الحياة، بوجوهها كافة، وكانت تجزئة المجال السياسي دافعاً إلى ذلك. ولم تكن الحرب طريقاً إلى النصر تحرزه طائفة من الطوائف بل سخّر وجود الطوائف لجعل الحرب من غير نهاية. كان تجديد بناء الدولة الواحدة محتاجاً إلى مثال سياسي متصدر يتخذه مرجعاً له. وكان جعل الدولة دولتين أو أكثر محتاجاً إلى أسس جغرافية واقتصادية حاجته إلى الإرادة السياسية. والحال أن أيّاً من منظمات الحرب في

---

* قدمت هذه الورقة - بالإنكليزية - في الندوة التي أقيمت حول «الدولة والمجتمع في لبنان» بجامعة تافتس في جوار بوسطن، وذلك في أواخر تشرين الأول ١٩٨٨. وقد شارك في تنظيم الندوة أساتذة من الجامعة المشار إليها ومن مركز الدراسات اللبنانية بأكسفورد ومن مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفرد، وكانت الندوة مهداة إلى المؤرخ اللبناني الأصل ألبرت حوراني، وقد صدرت الأوراق المقدمة في كتاب:

State and Society in Lebanon, Edited by Leila Fawaz, Tufts University and the Centre for Lebanese Studies, Oxford, 1991.

لبنان - على تراثها الأسطوري في تحدي رغبات معروفة لأعضائها أنفسهم - لم تجرؤ على المجاهرة، مدة طويلة، بما فيه الكفاية، بتصميمها على المضي قدماً في طريق الانفصال. وعلى رغم أن تجديد وحدة لبنان أو تقسيمه كانا، على الصعيد النظري، أقلاً، يختصران كل ما يسع المخيلة أن تتوقعه من محصلات للحرب، فإن ما فعلته المليشيات اللبنانية، في غضون الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، أفضى من غير شك إلى جعل هاتين المحصلتين تتنافسان في استحالة التحقق. كانت الحرب، في بدايتها، نتيجة للتدخل الخارجي، إلى مدى بعيد. وأما اليوم فبات أمر إنهاء الحرب مستقراً، بالكلية، في يد الخارج. وعوض أن تسترد الجماعات اللبنانية مكانتها ونضجها السياسيين نراها تتردى نحو حال من الطفولة السياسية.

عاينّا الحرب وهي تزداد ابتعاداً، سنة بعد سنة، عن تحقيق أهدافها المعلنة، مخفقة في الاضطلاع بوظيفة السياسة. بل هي كانت، إن نحن نظرنا إليها من جهة الداخل، نزعاً متمادياً للسياسة. وذاك أن السلطة - متحققة كانت أم متوخاة - هي من السياسة بمثابة القلب، وأن القيادات اللبنانية، ومن خلفها الشعب اللبناني كله، قد فقدت السيطرة على ما يفترض أن يكون نتائج لأعمالها. عوض ذلك خضعت الجماعات اللبنانية إلى هذا الحد أو ذاك، كل منها لسلطة من سلطات الخارج، وهذه حال لا يرجى أن يتحصل منها حياة سياسية وطنية. ولا هذه السلطات مستحقة أن تسمّى سلطة سياسية إلاّ بقدر ما هي متعلقة بالاستمرار الهشّ للسلطة المركزية وربما بقدر حاجتها، هي نفسها، إلى التنافي في ما بينها. لا يزال للشعب اللبناني وجود قائم، في الواقع، ولكن التعبير السياسي عنه مال، مع استمرار الحرب، إلى اتخاذ صيغة سلبية. وهذه سلبية تزداد وضوحاً كلما وجهنا نظرنا إلى قوى سياسيّة هي أكثر القوى فاعلية في لبنان اليوم وإن لم تكن، بالضرورة، أوسعها تمثيلاً.

نعلم، من بعد، أنه لا ينبغي لنا، نظرياً، أن نفترض التوازي الكامل ما بين تطورات السياسة وتوجهات الثقافة. على أن نوعاً من التوازي يظهر جلياً لأي مراقب صافي الذهن واكب حرب لبنان، ولا يمنع من ظهوره أنه غير كامل. وقد يسوّغ هذا التوازي ضرب من اختلاط الأبعاد تتسم به بنى اجتماعيّة بعينها، وهي ليست لبنانية حصراً. وذاك أن الشؤون متداخلة بعضها في بعض، بين ظهرانينا، على نحو يردّ ممارسة التحليل الاجتماعي وفاقاً لترسيمته التقليدية إلى مجرّد أمنية. وما أعنيه بالترسيمة «التقليدية» هي تلك الموروثة من الهيغلية والقائمة على التميز ما بين مجتمع مدني وآخر سياسي وعلى

افتراض مستويات متميزة، وإن تكن مترابطة، تتراكب في الكلّ الاجتماعي. على أن تلك المستويات التي ألفنا حديثها تبقى بعيدة كل البعد، في مجتمعنا، عن أن تكون مجرّد أوهام. رغم ذلك، تبدو الترسيمات التصورية التي نستدعيها حين نحاول وصفاً لتكوين المستويات المذكورة وتحليلاً لروابطها، مقصرة عن بلوغ هذه الغاية. بل إن تلك الترسيمات تربكنا بما يظهر لها من بداهة زائفة، يصحّ أن تعزى، على الأغلب، إلى ما كسبته من سموّ المكانة بسبب فاعليتها في عقل بنى المجتمعات التي أنتجت فيها وطرائق عملها. وذاك أنها - أي الترسيمات - توقفنا على الفراغ الذي لا يزال - برغم ما بذل من جهود كان بعضها مثمراً - يقيم في ما نستعمله من عدة ذهنية بغية التوصل إلى نظرية لمجتمعاتنا المتغيرة. وربما كان يحسن بنا - عوض مجانبة هذه العقبة بالسطو على ابن خلدون - أن نخترع أسماء جديدة نحلل بتوسطها ذاك الواقع الذي اعتدنا توزيعه ما بين مستويات، أو حقول، سياسية واقتصادية وأيدلوجية. فقد نتمكن إذ ذاك من تجنب الجنوح إلى إدراج أفكارنا في عدد من الكلمات فائض عن الحاجة... فائض عن الحاجة إذا قيس بمقدار المعرفة التي يسعه أن يحمل.

II

إذن، نشأ في لبنان نوع من التوازي ما بين النزعات الثقافية والنزعات السياسية. وكان قد قيض لي، في مناسبتين مضتا أو ثلاث، أن أشير إلى الكسوف الذي عرا «لبنان»، في الأعوام الأربعة أو الخمسة الفائتة، بما هو نطاق مرجعي مشترك لتاريخ جماعاته ومناطقه المختلفة. ويستشهد ميشال سورا، في نص نشر مؤخراً، ملاحظة لعبد الله العروي تدل على صلة ما بين ذواء الدولة في المغرب وازدهار التواريخ المحلية. وكانت التعددية التي تطبع المجتمع اللبناني بمياسم واضحة قد أفضت إلى اهتمام بماضي هذه أو تلك من الطوائف أو المناطق أو البلدات لا تسوغ نسبته إلى الحرب الأهلية، إذ هو تقليد متين تكون قبلها بمدة طويلة. وكان هذا التقليد قد أخذ ينتشر، انطلاقاً من مطلع الستينات، إلى الشيعة ثم إلى السنّة فالدروز. سبقت هذا الانتشار مرحلة طالت عقوداً كانت الطوائف الإسلامية فيها، والسنّة على الأخص، تستصعب تعريف نفسها على أنها جماعات مستقلة عن رصيفاتها خارج الحدود. قبل ذلك غلب على التاريخ المحلي، لقرون، أن يكون مزاولوه من المسيحيين ومن الأديار، على الأخص. فكان انتشاره الجديد دليلاً على مطامح إسلامية جديدة

جعلت الدولة اللبنانية قبلة لها، وكانت هذه الدولة قد باتت مقبولة، في المبدأ، ولكنها ظلت تنعت بعدم التوازن. وقد قضى معطى رئيس من معطيات عقليتنا بأن يتسلّح الشركاء الجدد بماض مجيد، يكون منطوياً، إذا أمكن، على صلة عتيقة بالأرض اللبنانية، وذلك لتسوغ لهم المطالبة بحظ أوفر من الدولة الحاضرة.

كانت هذه النزعة، على رغم طابعها التنافسي، نزعة توحيدية بامتياز. وكان توسع المداخل إلى التعليم الجامعي، وبخاصة نموّ الجامعة اللبنانية المتسارع، وهي جامعة مجانية، مفتوحة، بالتالي، أمام أبناء الطوائف الفقيرة، من بين أهم العوامل التي عزّزت هذا النوع من البحث التاريخي أشدّ التعزيز. فبفضل هذا التوسع الذي أفاد منه جيل الستينات والسبعينات، دخلت طوائف ومناطق ومدن جديدة مجال الانتاج التاريخي، وكانت مبعدة عنه، في ما مضى، أو ملحقة فيه بسواها. في خضم هذه المطالبة باعتراف الغير، تشكل الأعمال المنشورة، على كثرتها، قمة جبل الجليد. وأما قاعدته فهي مئات من الرسائل الجامعية لبثت غير منشورة.

وبينما كان هذا التاريخ المتعدد - والمتضافر العناصر، معاً - في قيد الإنتاج، كان مؤرخونا المحترفون يواصلون إدراج كلمة «لبنان» في عناوين أعمالهم واتخاذ البلاد التي تسميها هذه الكلمة موضوعاً لبحثهم. وكانت الوجهتان، وجهة التعدد ووجهة التضافر، متكاملتين، بمعنى ما. كانت مرحلة - طويلة أو قصيرة - من التاريخ «الوطني» تعتمد موضوعاً للمعالجة، عوض العكوف على ماضي منطقة بعينها أو على ماضي منطقة المؤرخ. وخلال الأعوام السبعة أو الثمانية الأولى من الحرب، كانت مراحل التنازع في التاريخ اللبناني، على اختلافها، موضوعاً أثيراً عند هذه الفئة من المؤرخين. هكذا كرّس عدد وافر نسبياً من الكتب والمقالات للأعوام ١٨٤٠-١٨٦٠. كان كل من الباحثين محتاجاً إلى «سابقة» - إن لم نقل إلى «أصل» - يؤسس عليها تفسيره للحرب الجارية. ومن التفسيرات، على سبيل المثال، توق الطوائف إلى الاستقلال والصراع الطبقي المصطنع وأدوار النفوذ الخارجي وما إلى ذلك. وكانت هذه التفسيرات توفر لمعتمديها شعوراً بالأمان وبرهاناً لتوفرهم على خبرة عقلية مسبقة بمساق يرونه تكرارياً، من حيث الأساس، ولقدرتهم بالتالي على السيطرة عليه. على أن التفسيرات عينها كانت لا تزال تنطلق من قبول صامد للوحدة اللبنانية، معتبرة إياها حاصلاً وضحيّة، في آن، لنزاع لا يني يتكرر.

هذا الاعتراف الجامع بالكيان اللبناني على أنه إطار ثابت لأقسامه، أخذ يتداعى

بنيانه نحو العام ١٩٨٤. والذين ثبتوا عليه - وهم قلائل يعدّون بين ألمع من عندنا في التاريخ وفي علوم السياسة - واصلوا الكتابة من بلاد أجنبية وبلغات أجنبية. وأما الآخرون فاستأنفوا بعزيمة متجددة بحثهم في دوائر التاريخ الضيقة (المحلية أو الطائفية). وكان لمحاولاتهم الجديدة سمتان مستحدثتان توافقان كلاهما ضمور الأفق الوطني في إنتاج المؤرخين. أولى هاتين السمتين ميل كل من القرى أو المدن أو المناطق إلى الاكتفاء بنفسها. وذاك أن المؤرخين عادوا لا يدرجونها في كل أوسع ويهملون وصف العلاقة بينها وبين الكل المذكور. وثانية السمتين هذه الجفوة الظاهرة نحو الغير، وهي ليست بالجديدة ولكنها أصبحت عامة، وأصبح التعبير عنها أقل عنفاً لأنّ الغير أصبح ينظر إليه على أنه «خارجي» كلياً. وهذه هي النقطة التي نحن عندها اليوم.

هذا والأشياء النهائية في أعمال المؤرخين اللبنانيين مؤقتة بقدر ما الأشياء المؤقتة في النظام السياسي اللبناني نهائية. وعليه لا أنحو نحو التشاؤم عند النظر إلى هذه النزعة الجديدة في إنتاجنا التاريخي، إلا بقدر ما يحتمل أن يطول أجل الباعث السياسي الذي نشأت من جرائه. وكان الناطقون باسم الكتلة العسكرية المارونية قد بدأوا إشاعة النزعة إلى الاعتزال في حرب ١٩٧٥-١٩٧٦، ثم أخذت النزعة تنتشر وتجد لنفسها تعبيراً ثقافياً بين صفوف الطوائف الاسلامية، في اعقاب الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢. وهي قد تقوّت بفعل حرب الجبل في صيف ١٩٨٣ وبفعل أحداث بيروت الغربية والضواحي الجنوبية بعد ذلك بأشهر. وكان عام ١٩٨٤ هو العام الذي شهد اقتساماً ثابتاً بين المليشيات، لا للأرض اللبنانية وحسب، بل للدولة اللبنانية أيضاً. مذ ذاك أضيفت طاقات الدولة البشرية والمادية إلى تلك التي كانت المليشيات تستمدها من الداخل والخارج وبينها ما كان قد أخذ من الدولة نفسها سابقاً. وقد وظف جانب من هذا كله في تعزيز سلطة منفصلة داخل كل من الإقطاعات الخمس أو الست التي توزعت إليها البلاد. وكانت هذه التطورات التي حصلت في غضون عامين يعدّان أكثر أعوام الحرب اللبنانية عنفاً، محتاجة إلى تسويغ أيدلوجي وهي قد جرّت تغييرات أيدلوجية جرى التعبير عنها في نطاق الحياة الثقافية بمختلف وجوهها. وكان ذواء المرجعية التي كانت للبنان الموحد في الكتابة التاريخية واحداً من صور التعبير المذكور.

يستوي هذا المثال، أي مثال التطور الأيدلوجي عند المؤرخين عبر الحرب اللبنانية، حالة واضحة من حالات التوازي بين حركة الثقافة وحركة السياسة في مجتمع مجزأ.

وإذا كان عدد الأشخاص المعنيين بذاك التطور لا يتجاوز دستتين من مؤرخين موزعين بين ذوي الصنعة ومنتحليها، يضاف إليهم عدد من طلاب التاريخ المتفاوتي الموهبة، فإن تمثيلهم مختلف الجماعات المتنازعة مضمون بتحرّرهم من الضغوط أو الحسابات التكتيكية وبإقبالهم، متبرعين، على الاستجابة لاحتياج جماعاتهم التقليدية الملح إلى التسويغ التاريخي. وقد سبق أن وقفنا على مقدار الأهمية التي لهذا النوع من التسويغ في مجتمعنا، إذ وجدنا المعلقين السياسيين أنفسهم يتفادون من السياسة، بقدر إمكانهم، ليلتفتوا إلى استعادة «السوابق» أو «الأصول» التاريخية لما يقع عليهم عبء تحليله من أحداث.

والذي يزيد من أهلية «مؤرّخينا»، بما هم عيّنة، لتمثيل الرقعة الأيدلوجية التي تدور عليها حربنا الأهلية، إنما هو كون مواقعهم السياسية في الحرب ومواقفهم منها لا تطابق بالضرورة ما تنطلق منه ممارستهم في مجال التاريخ من مقدمات أيدلوجية. وتمكن معاينة الفجوة نفسها عند فئات أخرى من المثقفين. ذاك يمنح نوعاً من الامتياز لتحليل الموضوعات الماثلة في أعمال المؤرخين بالقياس إلى تحليل توزعهم المؤسسي أو تصريحاتهم السياسية. فإن معظم المؤسسات الثقافية تأبى الإقرار بدور كان لها في إشعال نار البغضاء. وقد لا يفوّت ممثلوها فرصة للتعبير عن رفضهم العنف. ولكن وضع الأمور في نصابها يقتضي التصريح بأنه لا يكفي، في حالة المثقفين، أن يكونوا في عداد أولئك «المدنيين الأبرياء»، المتعين بحب لا يشذّ عنه أحد والموصوفين بأنهم مجرد ضحايا لحرب لم يختاروها. وذلك أن لكل مثقف طريقته في التوجه إلى الناس، مباشرة أو مداورة، مرجعاً إليهم الصورة التي يحملها لهم، وأن له أيضاً أن يختار مدارات أعماله وأن هذه أبلغ أثراً في جعله محارباً أو نصيراً للسلم من أي انتماء مؤسّسي ومن أي تصريح عارض. فما الذي يبدو أقرب إلى البراءة، في الواقع، من كتابة تاريخ لقرية؟رغم ذلك يسع مثل هذا العمل، حين يضاف إلى نظائر له تشدّ جماعة من الجماعات إلى نوازعها النرجسية وتسهم في إنكار ما لجماعات أخرى من حق في احترام نفسها، أن يعدّ عملاً من أعمال الحرب.

III

لا بغية لي، ههنا، في الدعوة إلى الرقابة الذاتية، ولكن فحص الضمير يبقى تمريناً مفيداً على الدوام لكل مثقف لا ينشد البقاء الرخيص في التداول بالاتباع الأعمى

لغرائز جماعته. إلى هذا أعلم حق العلم أننا مضطرون، في هذه الأيام، إلى الخروج من بلادنا لنلتقي بعضنا البعض وأنه لا يؤذن لنا بالكلام العلني الحرّ، مع أنه خلاصة مهنتنا، إن كان لنا أرب في العودة إلى ديارنا. بل توجد اليوم مستنقعات صمت في الكلام الذي يفوه به أي مثقف لبناني. وهي قد لا تكون المستنقعات نفسها، في كل حالة، ولكنها مماثلة ونعلم أنها قد تزداد اتساعاً.

رغم هذا تبدو المقاومة الثقافية للحرب ولعقابيلها حقيقية وحيّة. وشأن هذه المقاومة شأن ثقافة الحرب نفسها من جهة كونها غير مستغرقة بتمامها في التصريحات السياسية أو في أفعال الإيمان العقيدية، بل يمكن الوقوع عليها في الشعر أيضاً وفي الرواية وفي الرقص والموسيقى، إلى مثولها في الأعمال التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية. وما أسمّيه مقاومة ثقافية لا ينتهي بالضرورة إلى منتجات ثقافية تكرس لمناهضة الحرب مباشرة، بل هو أقرب إلى أن يكون تعبيراً عن قيم تسهم في حفظ حياة مدنية موسومة بالرهافة في مجتمعنا. ولا ريب أن في وسع الحرب ان تجهد، بقدر مستطاعها، في الاستواء عملاً من أعمال الفن العسكري وفي اجتراح دعاوة ملهمة، ولكن هذه ليست حال الحرب اللبنانية. ثم إن الحرب تبقى، في نهاية المطاف، ممارسة فجة إجمالية، تدمّر حيوات بشرية كثيرة ومنجزات وقرى وأحراجاً. هذا بينما يسع أي تعبير مرهف عن خبرة إنسانية أو عن جمال طبيعي ... يسع أي إنجاز فنّي أصيل وأي بحث جاد عن الحقيقة والجمال أن ينقل في ثناياه مخزوناً من الطاقة السلميّة، وهو لا يحتاج، لأجل ذلك، إلى ذكر الحرب، على الإطلاق.

ليس لي، في كل حال، أن أتحدث بلسان آخرين فأجْمل ما اجتمع لهم من خبرات وهم يصنعون أو يبثون قيماً ثقافية في خلال الحرب. لذا أقصر كلامي على ملاحظات قليلة أخلص منها إلى لائحة مقترحات موجزة، متصلة بالمشكلات التي لا يستغني عن مواجهتها جهد يبذل لإصلاح أحوال الثقافة في لبنان. ولقد أشرت إلى أشكال الرقابة العديدة والمتناقضة التي تنحو نحو إفساد كل شهادة نؤديها. وبقي أن أضيف إشارة إلى العقبات الضخمة المنتصبة في وجه كل جهد ثقافي وهي تلك الناجمة من تقطيع أوصال البلاد ومن تضعضع الخدمات الأساسية ومن اشتداد قبضة الفقر المطبقة على الشعب اللبناني. وتتدرّج العقبات من العجز عن شراء كتاب (وحتى عن استعارته) إلى العجز عن تشكيل فريق ذي كفاءة، ممتع بما يلزم من مؤهلات للقيام ببحث، إلى تعذّر تنظيم الندوات الوطنية أو الدولية أو المهرجانات الفنية. وقد أفضت

هذه الأوضاع إلى هجرة النخب المثقفة والمهنية، ثم أصبحت، جزئياً، حصيلة لهذه الهجرة نفسها. تلك ظروف لا يفاجئنا أن نراها تميل بإنتاجنا الثقافي نحو الانحدار كمّاً وكيفاً. وإذا كانت النوعيّة قد صمدت، في بعض المجالات، فمردّ صمودها، من حيث الأساس، إلى صلابة في الإرادة خصّ بها مبدعون قلائل. وأما الذي حفظ الكمّية - والنوعية أيضاً، في بعض الأحيان - فهو الدور الذي اضطلعت به المؤسسات الثقافية.

ذاك دور يبدو، في الحرب، على قدر من التعقيد. وقد سبق أن شدّدت على أن أصالة ما ووجهت به الحرب من مقاومة ثقافية إنما يعتدّ في قياسها بما ينطوي عليه الإنتاج من محتوى أيدلوجي وليس بانتماء المنتجات المؤسسي. والحال أن بعض المؤسسات يرعاها أناس أمدّوا الحرب الأهلية ببعض وقودها - من داخل البلاد أو من خارجها - واستقطبوا، في آن، نفراً معدوداً بين أوفر مقاومي الحرب فاعلية، في الميدان الثقافي. تمدّ المؤسسات هؤلاء المثقفين بما يقيم أودهم وتجهد، من هذا السبيل، بنجاح قليل أو كثير، للحد من قدرتهم على المقاومة، بداعي الالتزام المهني، أو، على الأقل، لإضفاء صورة محسّنة على المؤسّسة بفضل إسهامهم في عملها. وتنتهي المؤسّسات المذكورة إلى صنفين: تلك التي تنتج ثقافة وتلك التي تشجع المنتجين. ويقع في الصنف الأول مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام والناشرون المتخصصون. ويقع في الصنف الثاني جمعيات أضأل حظاً من صنعة المؤسسة، وهي نواد أو حركات ثقافية كثيراً ما تدين بوجودها لجهود أفراد قلائل. وهذه تنظم نشاطات ثقافية منتظمة أو متناثرة بينها المحاضرات العامة والمناظرات والمعارض الفنية. ولا مراء أن البون شاسع بين ما يقتضيه استئجار قاعة ومكبر صوت من إمكانات مالية وما تقتضيه إدارة محطة للتلفزة أو جريدة. لذا يسهل علينا أن نفهم لم تضلع أكثرية المؤسسات المنتجة هذا الضلوع العميق - وإن لم يكن معلناً دائماً - في الالتحاق بهذا أو ذاك من أطراف الحرب المختلفين، ولم تجهد المؤسسات المشجعة، وهي تجمع تواضع الحال إلى كثرة العدد، في الإبقاء على رمق لعقلية السلم الأهلي والوفاق الوطني، موظفة في هذا الجهد ما في يدها من إمكانات ضعيفة ومغالبة قسوة الظروف. على الضفة الأخرى جمعت تنظيمات المليشيا مبالغ ضخمة من المال من طريق التوظيف غير الشرعي لما في يدها من نفوذ عسكري وسياسي وما تتلقاه من دعم جهات خارجية، فباتت تدير محطات للإذاعة وأخرى للتلفزة وتسيطر على جرائد ومجلات وتملأ

المكتبات بنتاج أقلام متعصبة، قديمها والجديد. والحاصل من هذا كله أن أوفر كتابنا موهبة، وهم الأكثر استقلالاً بطبيعة الحال، باتوا لا يجدون من ينشر لهم رواية أو بحثاً. فلعلّ هذا الوضع يعكر، شيئاً ما، ما يحصله البعض من راحة الضمير السهلة، وهم يلحون في التصريح بتطلعهم إلى عودة السلام، بينما يضعون في التداول بعضاً من أفعل آلات الحرب.

IV

تسوقنا هذه الملاحظات إلى التوصية بأن تحظى المؤسسات الثقافية التي كرست نفسها لقضية السلام الأهلي بعون من هم قادرون على مد يد العون إليها حتى تتمكن من تنمية نشاطها وتنويعه. يجب أن تتمكن المؤسسات التي أطلقت عليها، هنا، اسم مؤسسات التشجيع من مساعدة مرتاديها على نحو أبقى أثراً فتصبح قادرة، مثلاً، على تنظيم تعاون طويل الأمد بين الباحثين. إذ ذاك يسعها أن ترعى إنتاج مادة ثقافية للسلام تتمثل فيها كل أنواع التعبير الثقافي ولا تقتصر على سلسلة من الخطب في موضوع السلام.

أصل الآن إلى المقترحات العملية. ولقد بالغت في التشديد على الأثر الذي للوضع السياسي على النزعات الثقافية عندنا، فلا يفوتني أن تجديد بناء الثقافة اللبنانية متعلق بتجديد بناء البيت اللبناني برمته. لن تكون الثقافة اللبنانية إلاّ شيئاً مسكيناً إذا بقي لبنان على ما هو عليه اليوم أي كوكبة من المعازل الصغيرة ترزح عليها ديكتاتوريات شقيّة تزعم لنفسها الحق في إرشاد الناس إلى أين يذهبون و إلى أين لا يذهبون، إلى من يقابلون ومن لا يقابلون. فلقد اتصل ازدهار الثقافة اللبنانية، على الدوام، بالتخالط بين جماعات مختلفة من البشر وبالتواصل في داخل البلاد ومع الخارج وبحريّة التوصل إلى الخبرات والمعلومات. وكان ما كفل لنا ذلك وجود بلاد واحدة ودولة واحدة. وقد بلغت التجزئة من مجتمعنا، في أثناء الحرب، مبلغاً جعل الواحد منا، أياً يكن، عاجزاً عن تحصيل صورة شاملة للحرب، لأن أياً منا لا يسعه أن يختبر كيف هي الحرب في الجهة الأخرى من خط الفصل أو في منطقة غير منطقة إقامته. فلقد كان تجوال كل منا قليلاً في بلادنا أثناء الأعوام الثلاثة عشر الأخيرة. حتى الذين هُجِّروا، من بيننا، مراراً، قابلوا من الناس أقلّ مما كان ينبغي وشهدوا أقل مما كان ينبغي من وقائع حروبنا الكثيرة. لذا لم يوجد بيننا، إلى الآن، من يستطيع أن

يجمل هذه الأعوام أو أن يقدم صورة عنها تأتي على قدر مُرض من الشمول، وإن تكن عملاً من أعمال المخيلة. والحال أن علينا، حتى نتمكنً من ترميم الثقافة اللبنانية، أن نباشر مهمّة كبرى هي إصلاح قاعدة هذه الثقافة التي نجدها اليوم على هذا القدر من التجزئة، وهي أيضاً كشف الآفاق التي نلفيها، اليوم، مغلقة دون أبصارنا. فإن لترميم سلطة الدولة من الأهمّية في إنماء الثقافة ما له عند المعتقلين في سجون المليشيات. وإن لتجديد بناء وسط العاصمة من الأهمّية عند المثقفين اللبنانيين ما له عند أصحاب المتاجر هناك. وإن إزالة خطوط الفصل حاسمة لإنعاش التضامن كما هي لجمع شمل الأسر المشتتة.

وأما التوصيات التي أبنيها على هذه الوقائع الأساسية، وتتعلق بالتفاصيل، فهي، بإيجاز كلي، ما يلي:

١ . إنني، مع تقديري البالغ لهذا اللقاء وللفرصة المتاحة لنا، اليوم، أن نستنطق مشكلاتنا ونناقشها مع حضور له هذا المستوى، أحب أن أعبّر عن التطلع إلى السير مسافة أبعد في مجال هذا النوع من التبادل. عليه أوصي بأن تنشأ، بمعونة دولية، مؤسسة للأبحاث تكون قادرة على تمكين الباحثين اللبنانيين في علوم المجتمع، لا من الالتقاء أياماً محدودة كل ستة أشهر وحسب، بل أيضاً من الانصراف معاً، في نطاق برنامج متعدد الاختصاصات، إلى درس المشكلات المتصلة بحالة الحرب في لبنان وبالتوجه نحو السلام الأهلي والنمو الوطني. يسع مثل هذه المؤسسة إذا زوّدت إدارة مركزيّة وفرعين أو ثلاثة، أن تكون آصرة متينة ما بين الباحثين الذين ما يزالون يعملون في داخل البلاد وأولئك المقيمين في الخارج.

٢ . أوصي أيضاً بأن ينشأ، بمعونة دولية، صندوق يكرس لدعم الأنشطة الثقافية المختلفة في لبنان. وأفترض أن يشتمل هذا المشروع على دار نشر تصدر أعمال الأفراد المبدعين حقاً، بناء على استحقاقها النشر، فعلاً، وليس على أفضليتها التجارية أو الأيدلوجية. ويكون على هذا الصندوق أيضاً أن يدعم الأنشطة الفنية وأن يمد الفنانين الأصيلين بما يغنيهم عن طلب الدعم من المليشيات، لأن الرعاية من هذه الأخيرة تحط من شأن هذا النوع من الأنشطة. فيفترض، على سبيل المثال، أن يكون لهذا الصندوق دور في إنعاش المسرح اللبناني، الغارق، اليوم، في السفاهة، والسينما اللبنانية، وهذه ماتت ودفنت.

٣ . أوصي بانشاء هيئة وطنية تكون مهمتها إجراء الاتصالات المناسبة بالمؤسسات

الثقافية الأجنبيّة للحصول منها على منتجات ثقافية (أي، على الأخص، على كتب ودوريات) تباع للجمهور اللبناني بأسعار معتدلة. فمثل هذه المنتجات، إذ تختار بعناية وبكميات محدودة، يمكن أن تخصص للبيع في لبنان حصراً. والمفروض أن ترسَل من عواصم ثقافية - شأن باريس ولندن ونيويورك - كانت للجمهور اللبناني سابق ألفة لنتاجها وللغاتها. فلقد هبطت قدرة الأجر اللبناني المتوسط على شراء السلع الأجنبية إلى عشر ما كانت عليه - في أحسن احتمال - في غضون السنوات الخمس الأخيرة. ومعلوم أن السلع الثقافية هي أولى ضحايا الضيق الطارئ على موازنات الأشخاص. فاذا لم يوجد سبيل إلى تكييف الكلفة بالطاقة أو إلى تلطيف هذا المشكل، في الأقل، فإن روحية الانفتاح التي ميّزت ثقافتنا، حتى اليوم، ستصبح أكثر فأكثر شيئاً من الماضي. هذا ويمكن أن توكل رعاية الهيئة المعهود إليها بمعالجة هذا المشكل، إلى وزارتي التربية والخارجية معاً، ويمكن أيضاً أن يعهد بالمهمة إلى اللجنة الوطنية لليونسكو، وهي هيئة قائمة، ولم يصل إلى علمي أنها مرهقة بالمهمات.

٤ . أوصي - وإن كنت متردداً في هذا الأمر - بأن تضاف، في المدى الطويل، إلى الجهاز التنفيذي اللبناني وزارة للشؤون الثقافية تتابع المساعي المتعلقة بهذه المسائل جميعاً وغيرها. وهذه الفكرة ليست من عندياتي. فقد سبق أن طرحت، بين وقت وآخر، في أوساط المثقفين اللبنانيين، خلال السنوات القليلة الفائتة. ويصدر شكي في قيمتها من كون الدور الذي يسعها أن تلعبه تتوقف طبيعته كلياً على البنية التي ستعطى لها وعلى المعايير التي ستعتمد لعملها. ففي لبنان، يسع وزارة من هذا القبيل أن تكون شيئاً حسناً أو شيئاً قبيحاً أو ألاّ تكون شيئاً على الإطلاق.

مارست التعليم طيلة الأعوام الثلاثة والعشرين الماضية، فلا يمكن أن أتجاهل التربية ووقعها على الثقافة في لبنان وعلى المجتمع اللبناني. ولكنني أعلم أن هذا الموضوع الضخم بفيض عن نطاق كفاءتي، دع عنك خروجه عن نطاق الوقت المعطى لنا ههنا. لذا أتركه للذين أولوه من الدراسة المنظمة أكثر مما أوليته.

نريد أن يتوقف القتل في بلادنا. غير أننا نريد أيضاً، ونحن نرتقب توقفه، أن نبقي روح شعبنا حيّة بإنقاذ ثقافته. تلك مهمّة حياة لنا جميعاً، لأن الموت الثقافي، في حالتنا، يسعه أن يؤدي إلى الاندثار المادي. ومثلما كان موت كل من مواطنينا الذين قضوا في أعوام المأساة هذه، موتاً لا داعي له، فإن موت ثقافتنا، أيضاً، سيكون تضحية من أجل لا شيء. مجرّد هدر.

VI - 3

مثقفو السياسة وازدواج المجتمع السياسي(*)

لا يسع مجتمع الطوائف أن يكون طائفياً محضاً، فهو إذ ذاك ينتهي إلى عدد من المجتمعات مساوٍ لعدد طوائفه. هذا أمر يستحسن التذكير به، في كل حين، على الرغم من صعوبة الطعن في لزومه منطقاً ومن مثوله، في الواقع، أمام كل ذي عينين. لا بدّ لمجتمع الطوائف أن يكون واحداً. بادئ بدء، ليستقيم له أن يكون غرضاً للنزاع بين عناصره وقواه، أياً تكن درجة هذه الوحدة وصورتها.

تلك قضية مقبولة، بل واجبة، في المنطق الصوري. وهو منطق لا أعلم إن كان حلا لسعيد عقل، ذات صباح، أن ينسبه إلى أهل صور، ولكنه، على ما تعلمون، مدين باسمه لكون التعويل فيه على صورة القياس لا على مادته. لا بدّ من مقومات للوحدة وأخرى للكثرة في مجتمع الطوائف، ما دام اسم هذا الأخير مكوّناً من مفرد مضاف إلى جمع.

ولكنّ البناء على المنطق الصوري في إثبات الوحدة للمجتمع اللبناني يصير سخفاً ومسخرة إن لم نتبعه، دون إبطاء، بالقول إن لوحدة هذا المجتمع مجسدات ترى وتلمس ولا يحتاج المرء إلى الاستدلال عليها بالقياس.

وإنما بات التذكير بوجود الوحدة ومجسداتها لازماً لأن عهداً طويلاً تقضى علينا ونحن في الحرب الاهلية. والحرب مسوقة بالطبع إلى إظهار الكثرة وإخفاء الوحدة، حتى أنه ليتهيأ لكل طرف من أطرافها، في أوقات الجيشان والهياج، أن غاية الحرب

---

* محاضرة ألقيت في نادي التضامن بصور ونشرت في السفير، ٤ كانون الثاني ١٩٩١.

والمخرج منها إنما هما الطغيان أو الاعتزال أو كلاهما معاً، وكلاهما نكران للوحدة، لولا أن دمار القيمة التي هي مدار الحرب وغايتها المعلنة، وهي الوطن الواحد بمعناه الذي تحصل له من تجربته التاريخية، سرعان ما يظهر مآلاً محتوماً للطغيان وللاعتزال. فثبت مرة أخرى أن الطوائف لا تكفي لتكوين هذا المجتمع، بأهله وسياسته، وأن في الكل شيئاً زائداً على جملة الأجزاء هذه عودة أخرى إلى الصورة، بدأت أعتقد أن وجودنا في صور غير بريء منها.

ما هي الكثرة وما هي الوحدة في الحالة اللبنانية؟

مقوّمات الوحدة

أرى مقوّمات الوحدة ضخمة، هائلة الوزن والوقع، إلى حد يجيز العجب من نزوعنا جميعاً، في هذه السنين القريبة، إلى التعامي عنها أحياناً ونسيانها أحياناً أخرى والشك في أهميتها أحياناً أخيرة. يجوز العجب أيضاً من نزوع الطوائف، بمن فيها من أطراف الحرب، إلى الإيحاء بأن البلاد ليس فيها إلا الطوائف، مع علم أطراف الحرب بأنهم إنما يطلبون لطوائفهم، بالحرب، أشياء لا تستقيم قطعاً بوجود طائفة كل منهم وقد حلّ ما كان يوثقها إلى الأخريات.

أول مقوّمات الوحدة الأرض، بما هي متسع لرواحنا وغدونا جميعاً بين اطرافها، ولذوائنا وموتنا إن نحن قبعنا منها في موضع واحد ندعيه موئلا لنا بالذات. والأرض مجال مجهز تنتشر عليها شبكات للتواصل والحياة بعضها من يد الله وبعضها من يد البشر: من الأنهار إلى الطرق إلى اسلاك الطاقة والتخابر، الخ ...

والأرض واحدة بقدر ما للعيش عليها صفة التخالط، وهي واحدة أيضاً لأن لها حدوداً قد يراها بعضنا مصطنعة، ولكن شأنها في ذلك شأن معظم حدود الدول في عالم اليوم.

وثاني مقوّمات الوحدة المدينة، وهي مجال يتبع في تنظيمه خطوط تفرقة متنوعة، فتنشأ بين أحيائها وفي مؤسساتها فواصل طائفية وأخرى طبقية وثالثة جهوية: ولكن وجود المدينة نفسه يقوم على استبقاء حيز في حياة سكانها وفي آفاق حركتهم للمخالطة والمشاركة، وإن يكونا، في كثير من الحالات معاركة. ويقوم هذا الوجود، قبل ذلك، على امكان تجول وتعامل غير مدموغين بدمغة هوية خاصة. هذا الإمكان لا يقتصر تحققه على عدم الاستقصاء عن الأصل الطائفي أو الجهوي لكل مارّ في

الشارع أو لكل داخل إلى المتجر مثلاً، وإنما يصل تحققه إلى إبطال فعالية الفوارق الظاهرة للعيان. فالصغار لا يظهرون توقيرهم للكبار في شوارع المدينة وبسطاء الناس لا يسارعون، حتماً، إلى إلقاء التحية على أكابرهم. الوحدة هنا هي إذن حياد متصل بالمكان لسمات شأنها التلقائي أن تفرّق وتفضّل.

وثالث مقوّمات الوحدة الدولة. وقد يصحّ أن نعتبرها الظهور الشرعي للمدينة، فهي تفترض وجوداً مجرداً للمواطنين يتعدى الهويات الجزئية والانتماءات الخصوصية، بل هي تقوم على هذا الافتراض. وهي تستنبط من عمومية الإرادة المترتبة على هذا التجريد قوة عامة يعبّر عنها القانون بوحدة مقاييسه ووحدة مؤسساته، وتمنحه، بدورها، شرعيته.

هذه مقوّمات الوحدة. وهي تأتلف لتنتج هوية للفرد - المواطن ولتنتج أفقاً تنمو نحوه الثقافة الوطنية. في أشد أحوال التشنج لم يذهب سواد اللبنانيين - أو هم عادوا، في العقود الثلاثة الأخيرة لا يذهبون - إلى الاحتباس في الطوائف أو في المناطق أو في العوائل واعتبار النسبة إليها كفايتهم. ولم يعد شائعاً تجاوز الحد اللبناني لتقديم هوية أوسع على الانتماء، إلى لبنان. وهو، أي التجاوز، إن حصل، يعود فيكبو ويخبو بعد أشهر أو أعوام قصار. سوادنا اليوم مواطنون لبنانيون: هكذا نرى إلى انفسنا وهذا أمر لا يضيره، في رأيي، أنه جديد. والمواطنية المترتبة على وجود الدولة (شأنها شأن وحدة الأرض وشأن المدينة) منشئة للفردية، لأنها تنشئ للفرد قوة يعتد بها في مبارزته الجماعات الميالة إلى الاستيلاء عليه، أي الطائفة والعائلة مثلاً. وهي تنشئ لهذا الفرد - بحكم القانون - مدخلاً إلى مجامع الحداثة أي إلى هذا النادي مثلاً وإلى النقابة وإلى الحزب.

وأما الثقافة فهي أياً يكن تمكن جذورها من الخصوصيات المختلفة، ذات توق إلى العام لا تستغني عنه. ليس للثقافة أن تقبل، باسم الوحدة، ربقة تحيل المبدعين إلى قطيع من التبع يجترّ بصوت واحد. ولكن الذين يميل بهم الهوى إلى استنبات ثقافة منفصلة في كل دسكرة أو ضاحية، يستحسن تذكيرهم بأن الوطن كله ضيق على الثقافة الواحدة وأن مفهوم الثقافة الوطنية، في زماننا، يستحق أن يبقى مثار ريبة وتحفظ. لا يقبل الروائي الماروني أن تستغرق رواياته في المارونية ولا يقبل الشاعر العاملي أن لا يكون شعره شيئاً إلاّ عاملياً، وذلك أيّاً يكن تشبّث كل بتربته واستلهامه مسقط رأسه. وفي علم العالم، بالضرورة، شيء يعلو على الهويات كلها، فما بالك

بالعصبيات. من باب الهزل طبعاً ان نزعم وجود فيزياء نبطانية ... وحتى التاريخ أو الاجتماع لا يكون طرابلسياً فحسب أو بقاعياً أو هاشمياً فحسب وإلا بات إلى الزجل التاريخي أو الاجتماعي أقرب. فإن أنفاس الزجل عابقة في كثير من المنثور عندنا، وهذا النوع ليس وقفاً على ابن القلاعي.

موائل الكثرة

لم ننس وجوه الكثرة، في وجودنا الاجتماعي، ونحن نحصي مقومات الوحدة. وإنما كنا من وقت أن باشرنا هذا الحديث نجهد في تخليص الثانية من براثن الأولى، ولا نرانا مضطرين، من بعد، إلى إطالة المكث عند وجوه الكثرة تلك، فهي طاغية الحضور، في الحرب، ونحن نستحب أن ننساها أحياناً لنرد شيئاً من التوازن إلى الصورة، ولنحول بينها وبين أن تنسينا ما عداها.

موائل الكثرة نقع عليها في الطوائف وفي الطبقات، في المواطن وفي العوائل وبين الأجيال أيضاً وبين المدن والأرياف وفي ما يلي ذلك كله من صيغ التضامن والتنظيم.

هذه الموائل كلها يكاد يحجبها لون واحد من ألوان التناقض والنزاع هو اللون الطائفي. ومرد هذه الغلبة إلى استوائه في التاريخ مبدأ لتنظيم لبنان السياسي انعقدت عليه شبكات من المصالح الجماعية ومن العلاقات في الداخل وفي الخارج، هي من الشمول والكثافة بحيث بات التفكير في استبدال مبدأ آخر بالمبدأ الطائفي يبدو وكأنه تفكير في استبدال مجتمع آخر بالمجتمع اللبناني، وبات سهلاً وصف هذا التفكير بأنه غير تاريخي.

على أن غلبة الصيغة الطائفية للشقاق وللوفاق ليس لها أن تبيح الغفلة عما لخطوط الانقسام الأخرى، في المجتمع اللبناني، من الأهمية. فلقد قيل مثلاً بأن للحرب «جيلاً» نهض بعبئها وتكوّن وهو يتمرس بها ويجابه فيها - أو في أحد ميادينها، بالأحرى، - جيل آبائه. وهذا القول صحيح، وإن يكن الجانب الأعظم من جيل الحرب مضموماً إلى جموع ضحاياها. وأشير أيضاً إلى ان الحرب في وجه رئيس منها، هي حرب الضواحي المتكونة من نزف الأرياف وحرب الأرياف نفسها على المدن. ولم يفت المحللين ما اعتور كل جهة طائفية من نزاعات يرتسم، من خلالها، في نظري، بُعد جوهري من أبعاد الحرب هو تجديد طواقم السلطة، بعد تغيير قواعدها، في الطوائف، الخ، الخ ...

وأما التناقض الطائفي، فكثيراً ما سأل أهل الدين عن مسوغه الديني. وهذا سؤال ينسى أن التناقض المذكور، بعد أن أرسيت له قواعد تاريخية مادية واستوى صيغة شاملة للتنظيم الاجتماعي، بات مستغنياً عن تسويغ نفسه بمحتوى ديني. ففي تناقض هذا شأنه يصح رأي لكلود ليفي ستروس ينتهي إلى أن مجرد وجود الفوارق أوقع بكثير في رسم معالم النظام من محتوى الفوارق. لون البشرة، مثلاً، كان، من حيث هو فارق، سبباً للنزاع بين البشر، مع أنه لا «محتوى» له، إلاّ ما ابتدع له وأضيف اليه.

الصيغة: الصمود المختل

ههنا موضع ما أطلق عليه اسم «الصيغة اللبنانية». هذا الاسم، إلى كونه وصفاً لواقع مادي، يسمي الفلسفة التي تساس بها الفوارق، في مجتمعنا، منذ أن توازن فيه الدينان الكبيران، أو قاربا التوازن، وكثرت طوائفه الكبيرة، بعد أن لم يكن في المتصرفية إلاّ طائفتان تعدان كبيرتين، وذلك مع نشوء لبنان الكبير في سنة ١٩٢٠.

والصيغة تحولت منها العناصر السطحية، في أثناء العقود الماضية، أي مثلاً التوازن بين رؤوس السلطة وبعض أوصاف المؤسسات الدستورية. ولكن الذين يسارعون إلى دفن ميشال شيحا ودفن الصيغة التي استأنفها الاستقلاليون بعد تعديلها شيئاً ما، عليهم أن يتذكروا أن الأساس ما يزال وجود «الطوائف المتشاركة» واعتماد مجلس للنواب يكون مرآة لتنوع البلاد السياسي وسلطة تنفيذية كانت وحدتها، بما هي تعبير عن وحدة الدولة، موضع إشكال على الدوام، وهي ستبقى، فيما أحسب، موضع إشكال، بعد اتفاق الطائف، ولو أن سبب الإشكال قد تغيّر. الخلاصة أن الصيغة، بمقوماتها الرئيسة، قد أظهرت صمودا عجيباً، ولم يقو عليها ما نسميه بالعبارة الإنجيلية، «أبواب الجحيم» التي فتحت في الحرب الحالية على مصاريعها كافة.

على أن هذا الصمود لا يجب له أن يحجب وجه الخلل في الصيغة، وهو أصلي ومستديم. بل إنه في الواقع وجهان، واحد ينظر فيه إلى التوازن الطائفي أو عدمه وواحد ينظر فيه إلى ازدواج مبدأ التنظيم السياسي-الاجتماعي أو إلى التناقض ما بين مبدأين لهذا التنظيم.

أما المشكل المتصل بالتوازن فوقع مع إرساء لبنان على هزيمتين متواليتين إسلامية وعربية (وهما الهزيمة العثمانية والهزيمة الشريفية) وعلى أرجحية مسيحية ذات أساس تاريخي مؤكد. فأما الهزيمتان فأخذتا تُستوعبان، ولو على كره، من عقد إلى عقد،

مع تكون العالم العربي، على أنه مجال سياسي له نوع من الوحدة، ومع انقشاع السيطرة الغربية التامة عنه بعد أن فتحت أبوابه أمام توازنات العالم المعاصر، وهما - أي التكون والانقشاع - بقيا، على ما نعرف، مشوبين بالتردد والضعف وتقطعا بين مدّ الانتصارات النسبية وجزر الهزائم الجديدة. وأما الأرجحية المسيحية فبدا أن المسلمين طعنوا، منذ أن أخذت فعالياتهم تتقبل الفكرة اللبنانية، في النتائج السياسية التي رتبها المسيحيون عليها وفي ما يلي تلك النتائج من عواقب اجتماعية. ثم إن القاعدة الاجتماعية لهذه الارجحية كانت تتآكل شيئاً فشيئاً مع تحسن أحوال المسلمين في الإطار الجديد الذي بدا، من هذه الجهة، واضح التفوق على محيطه.

هذا التفوق لا يرد إلى الدور المسيحي، وحده، على ما يزعم أحياناً. وإنما حمله أصلاً توازن الدينين، في الداخل، لأن هذا التوازن حفظ التنوع في الحياة السياسية والحريات المعروفة وكل ما يتبع ذلك من ميزات الموقع والمهارات التجارية وما إليها، والتقاليد الثقافية وطاقات الهجرة، الخ ...

كان المسيحيون يرون غلبتهم في الدولة حافظاً للاستقلال، بعد أن بات استنجاد الغرب غير مضمون التلبية، إلى كونه يعزلهم، إن لبّى، عن جوار هم محتاجون اليه. وهذا موقف ظل، رغم الاستثناء الشهابي، يستبعد، على التعميم، الرهان على الوحدة الوطنية، بما تفترضه من مناهضة لعوامل التفاوت بين الطوائف وبين المناطق، على أنها حافظة معوّل عليها للاستقلال. وكان المسلمون، وما يزالون، يعوّلون على إحلال التوازن في الدولة سبيلاً إلى مشاركة أوفر حظاً من الانصاف في سائر نواحي النمو اللبناني. وكثيراً ما كان يلفت نظرهم إلى أن ضعف المؤسسات الاهلية في مناطقهم وسوء إعداد نخبهم والطلاق القائم بينها وبين مراجعهم السياسية والطائفية وتحفظهم في تقبل آثار سلوكية تترتب على بعض مظاهر النمو الشائعة، تحدّ كلها من الفعالية المحتملة لدور الدولة في إنماء مناطقهم. وهذه اعتبارات كلها ذو وزن مؤكد ولكنه (في ما خلا التحفظ السلوكي، على الارجح) وزن تناقص باضطراد منذ بضع عشرات من السنين. حتى أن النخب، مثلاً، بات استيعابها في الداخل متعذراً، لفرط توسعها، وعاد غير مؤكد كون إعدادها أسوأ، إلى درجة يصح الاحتجاج بها، من إعداد نظيراتها المسيحيات. وكثير أيضاً ما لفت نظر المسلمين إلى أن الدولة، في لبنان، تضطلع بدور في الإنماء يجعله النظام «الحر» وضيق القطاع العام متواضعاً. وهذه حجة أبعد بكثير من السابقات عن الأمانة للحقيقة. فالحقيقة أن دور الدولة

اللبنانية، منذ نشوئها، كان حاسماً في التمييز ما بين المناطق اللبنانية، على صعيد النمو، وفي كل ما يلحق بهذا التمييز، إذ الدولة، من حيث هي مستأثرة بالمبادرة في إنشاء البنى والمرافق العامة، هي موجهة النمو ورافعته الكبرى، من غير حاجة إلى أن تكون شريكة كبرى في رساميله. ولنذكر مثلاً أن تخطيط الطريق، برفعه لأسعار الأرض الكائنة بمحاذاتها، في بلاد كان للريع العقاري فيها دور نعرفه في إحداث الثروات، إنما هو قرار يعزّ قوماً ويذلّ آخرين. هذا مثل متواضع ... إن كان يتناول طريقاً واحدة. وأقل تواضعاً منه التذكير مثلاً بأن اختيار موقع لمطار دولي واختيار مرفأ رئيسي للبلاد هما قراران سياسيان أصلاً لا تكفي لتفسيرهما أية «حتمية» جغرافية أو ما شاكل. هذا كله، مضافاً إلى الضرورة النفسية الماسة لإزالة عنصر القهر من أساس الوطن اللبناني، يجعل المطالبة الاسلامية بتصحيح لبناء سلطة الدولة - شأنه في ذلك شأن حرص المسيحيين على الاستقلال وخوفهم من الطغيان - مطالبة بعيدة عن أن تكون لغواً أو قرعاً مغرضاً لطبول فارغة.

عالمان

هذا عن التوازن. وأما اختلال الصيغة المتأتي من ازدواج مبدأ التنظيم الاجتماعي السياسي، فقد توقفت عنده في غير مناسبة سابقة. فيكفيني أن أوجزه الآن بكلمات. إذا صحّ (وهو الصحيح) أن لبنان «دولة طوائفية» (ولا نقول «طائفية» إبرازاً لكثرة الطوائف واستبعاداً للإيحاء بأنه دولة لطائفة واحدة)، فإن الصحيح أيضاً أن هذا المركب الوصفي ينطوي على تضاد بين مفرديه: «دولة» و«طوائفية»... أي أن قولك «دولة طوائفية» يشبه مثلاً قولك «بياض أسود» أو «نحول سمين». التضاد نفسه ماثل في عبارة أخرى هي عبارة «طائفية سياسية». وذلك أن الطوائف والطائفية تنتميان إلى عالم والدولة والسياسة تنتميان إلى عالم آخر. ويسعنا أن نطلق على العالمين أزواجاً عدة من الأسماء المتقابلة. فنسميهما مثلاً: «العالم الأهلي» و«العالم السياسي»، أو «عالم الوراثة» و«عالم الحداثة» أو «عالم الأفراد-المواطنين» و«عالم الجماعات العصبية»، الخ... هذا وكل من العالمين له صورته المدرّجة. فالأول يبدأ من العائلة أو العشيرة ويرتفع إلى القرية أو الموطن التاريخي ليصل إلى الطائفة، في نطاق البلاد، وقد يتعداها إلى الطائفة في نطاقها الأعم فإلى أهل الدين ومراجعه. والثاني يبدأ من المواطن - الفرد وقد يرتفع إلى الإقليم الإداري وقد يشتمل على الحزب قبل أن تتوّجه

الدولة، وهو إذا تخطى هذه الأخيرة فإلى منظومة إقليمية للدول ثم إلى مجتمع الدول في العالم.

ولقد أرسيت الأمم التي استوحينا مثالها (طوعاً أو رغماً) على الفصل فصلاً تاماً بقدر الإمكان ما بين هذين العالمين على محاذرة التقاطع ما بين السلطات الخاصة بكل منهما. وأما في لبنان (ولعلّ هذا هو ما يصح أن نسمّيه «فرادة» الصيغة، وهو، من زاوية أخرى، مصيبتها) فإن العالمين المذكورين قد تشكلت منهما سلطة واحدة وأوكل إليها، على وجه الاجمال، أمرهما معاً. من الطوائف التي هي نحن أصلاً ومن الدولة التي هي صيغة وجودنا في العالم المعاصر نشأت «الدولة الطوائفية». نملك أن نستبقي منافذ تاريخية تقودنا، إذا كنا مستحقين، إلى خارج هذه الصيغة العجيبة، ولكننا لا نملك التعجب من قلة استقرارها وصعوبة إدارتها ولا نملك الخروج منها بقرار مباغت ولا بحرب أهلية.

هذا، ولا نحتاج إلى التذكير بأن الحرب الاهلية كانت بين ما كانته، وهو كثير، اجتياحاً للعالم السياسي تولآه العالم الاهلي. فاشتدت فيها كثيراً حركة في هذا الاتجاه كانت جارية قبلها. توزعت العوائل والطوائف توزعاً شبه تام ما كان يسمى أحزاباً. وطغت الهويات الجزئية على كل ما سميناه مقومات للوحدة، على الأرض التي قطعت أشلاء وانتشرت عليها الحواجز وغاب عن أحنائها وعن حدودها ومداخلها سلطان دولتها، وعلى المدينة التي قسمت وحذفت منها مساحة التخالط، وعلى الدولة التي انتهت، أو كادت، إلى تجمع مشوش لمراكز القوة. هذا ما جرى.

المثقفون والمجتمع التام

الكثرة تحجب الوحدة، في الحرب، وهذا من شطط ساسة الحرب، فيعول على المثقفين المستحقين لقبهم هذا، في إظهار ما لا يزال واحداً. الوحدة تحجب الكثرة، في السلام، وهذا من شطط ساسة السلام، فيعول على المثقفين، الحافظين سلامة إدراكهم، في إظهار ما يجب إبقاؤه كثيراً. الساسة الذين هم أبداً في حال العراك، وبعضهم في السلطة وبعضهم في خارجها، مردودون عندنا، في الكثرة الكاثرة من الحالات، إلى عالم العصبيات الحاجبة لصوالح الوحدة والحاملة على إهمال تعهدها. وهم، في حالات قليلة، ينسلخون، شيئاً ما، عن عالم العصبيات، فيتخذ عندهم هذا الانسلاخ، ولو لم يكن أصيلاً ولا تاماً، صورة التهويم ويظهرون وكأنهم ما عادوا

يلوون على شيء. المثقفون أيضاً يغرقون في الجزئيات أحياناً ويهوّمون أحياناً. وقد يعتمد على رجال دولة - نادرين عندنا - لكبح الشطط، صعوداً وهبوطاً، في المسلك السياسي، وقد يشعر المثقفون بضعف سلطانهم ويشتكون ألاّ طائل عملياً تحت كلامهم وأن الأمر، خيره وشره، بيد غيرهم. ولكن إذا كان على رجال الدولة أن يداروا وجود المجتمع التام، في نطاق مسلكهم السياسي، فإن المثقفين وحدهم يسعهم أن يحملوا همّ المجتمع المذكور في مستوى التصور، كيف ذلك؟

ذلك بأن يسعى مثقفو السياسة إلى تبين مواطن الوفاق ومواطن التنازع وشبكة العوامل المحدثة للتغير أو المانعة له في مجتمعهم، وإلى متابعة آثارها وتقويم حركتها في ضوء نظم للقيم يعتمدونها بعد بيان أسسها في حاضر الجماعات المكونة للمجتمع وفي تاريخ هذا الأخير.

أما الاختلاف بين نظم القيم الملمح إليها وأما تعددها، فيشيران إلى اختلاف مواقع المثقفين من صراعات المجتمع، العامة أو الجزئية، وتوزعهم ما بين ضفاف الجبهات التي تخترقه. وتتفاوت نظم القيم قرباً وبعداً عن صورة الحاضر تفاوتاً متصلاً بالظرف التاريخي وبالمهمات التي ترتبها الجماعات على ذواتها فيه، وبتطلعات المثقفين الأفراد أيضاً.

لا يفترض إذن انقطاع المثقفين عن الانتماءات الجزئية الماثلة في مجتمعهم ولا انقطاع مواقعهم، بالتالي، عن مجريات الصراع الاجتماعي، ولا تفترض لرؤاهم إحاطة المشرف من عل على المجتمع كله أو تجرّد الخالي سلفاً من الغرض الجزئي ومن تنازع الأغراض الجزئيّة. وإنما شمول الرؤية غاية تشدّ المثقفين نحوها ولا تدرك، والتجرد طموح مؤسس على مثول صورة معيارية للمجتمع تقاس عليها مشروعية الاغراض الجزئية أو القريبة.

غير أن شرط التبين المأخوذ، صراحة أو ضمناً، برغبة الشمول (وإن تعذّر إشباعها) وشرط تمثل صورة معيارية تضبط عليها الأحداث والأفعال الجارية في المجتمع (بما فيها أفعال المثقفين أنفسهم وأحداث الثقافة) لا يفتآن أصلين لوجود المثقف ينعدم بفقدانهما اكتراث المعرفة لموقعها من حركة المجتمع وتضيع وظيفة النقد. مثل هذا الغياب يجرد المجتمع من القدرة على تصور مصيره (ولو اختلفت صيغ التصور) وعلى حفز قوى أخرى متباينة إلى جعل صيغة هذا المصير همّاً لها. وهو يؤدي، بالتالي، إلى انغلاق الجماعات المتصارعة في المجتمع على مصالحها المباشرة وإلى

ترجح سلوك الواحدة منها إزاء الأخرى ما بين الحلف الانتهازي (تحقيقاً للمصلحة المباشرة في مواجهة أخريات) والسعي إلى الإلحاق أو الإبعاد أو الإبادة.

إلى هذا يعود غياب الأصلين المذكورين (ونسميهما رغبة المثقفين في توسيع حيز الحقيقة ولزومهم الحر قيماً تثمر مواقف من حركة المجتمع بتمامه) فينعكس على وجود المثقفين نفسه وعلى طبيعة الثقافة. إذ ينحصر كلامهم في ما يمليه المتولون على جماعات متزايدة الضيق وفي ما يخدم الغايات الظرفية لكل من هذه الجماعات. أي أن «الحقيقة» تنحو إلى مطابقة رؤى القادة الصغار وتتحوّل القيم إلى غُلُف للمصالح الصغيرة. هكذا يعفى المثقفون من إنتاج الحقائق ما دامت مهمتهم قصرت على ترويج الجاهز منها، ويعفون من نقد الأفعال ما داموا ألزموا بمسلك جماعتهم (أو قيادتها) وحظر عليهم تصوّر مصلحة عامة للمجتمع واتخاذها معياراً. فيوافق اتجاه وظيفة المثقف إلى الاضمحلال سير المجتمع (من حيث هو وحدة متناقضة) نحو الانحلال. ويعود المثقف «الحديث» الذي لازمت نشأته تكون جسر «الحداثة» المتصل من الفرد إلى الدولة، ليقارف، مجدداً، وضعاً سبقت مني الاشارة، في مقام آخر، إلى راهنية إغرائه، وهو وضع شاعر القبيلة. هذا مع عجز مرير عن استكمال النكوص إلى ما دون الدولة وعن استعادة حرية القبيلة لجماعات العصبية المعاصرة، على اختلاف أبنيتها وأحجامها. فإنما الجماعات المذكورة قاصرة، اليوم، برغم قوة النزوع (التي هي قوة البغضاء) عن تحمل استقلال كان للقبيلة بأمورها، وباتت تحول دونه طبيعة الحاجات وصيغ المطامع. وإنما تظهر العودة إلى مواقع كانت لشعراء القبائل موشحة بألوان الردة والنكوص واليأس، من جراء تلك الضرورة التي أسبغتها «طبيعة عصرنا» - إن جاز لنا أن نستعير هذه العبارة من الترسانة الشيوعية - على انتساب الجماعة العصبية إلى مجتمع تام، ومن جراء التلازم المضطرد، في هذا العصر نفسه، بين وجود المجتمع المذكور ووجود الدولة.

والحال أن هذين الوجودين لا يستقيمان ما لم تحمل الثقافة، في ميادينها المختلفة، همّ وحدة المجتمع وهمّ النظر في مضمونها وصيغتها، وبالتالي همّ استمرار الدولة؛ هذا مع العلم بأن مغايرة الدولة للنظام (الذي هو صيغة تحققها) تبيح للمثقفين، وهم يضطلعون بهذه الهموم، أن يكونوا ألسنة لجماعاتهم، أيضاً، وأن يسعوا - على كثرة في مسالك السعي - إلى إحقاق صيغ ومضامين لوحدة المجتمع لا تبرأ من هموم لتلك الجماعات تظل عالقة بها عفواً أو تعمداً.

الحرية الشرط

على أن أداء المثقفين وظائفهم في المجتمع التام مشروط بتوافر الحرية لهم لتقصي الحقائق المتعلقة بهذا المجتمع وإعلانها وللحكم، من مواقعهم، على مسلك الأفراد والجماعات وعلى عمل المؤسسات. فلا يمكن أن ترعى مصلحة عامة - ولا أن تتبين أصلاً - إذا حجر على حرية المثقفين في البحث وفي الإعلان والدعوة وقصرت مهمتهم على ما تمليه عليهم السلطات الموضعية، بوحي من مصالحها، أو سلطة الدولة. وذلك أن سلطة الدولة هي نفسها، بالضرورة، في أيدي جهات لا تمثل إلاّ أجزاء من المجتمع وتنزع بالضرورة إلى تقديم مصالح هذه الأجزاء، في ممارستها السلطة العامة. وهي تستبقي توازناً لقوى المجتمع ولمؤسساته وصيغة للاضطلاع بالمهمات العامة يعززان هذا التقديم ويسوغان إطالة مدته. وهي أخيراً، من حيث هي محمولة على مؤسسات، نزاعة إلى حفظ الاستقرار لمؤسساتها وإلى كراهة كل تغيير يتعدى نطاقه صوالح الاستقرار المذكور. فيصير حيوياً أن تبقى للمثقفين الحرية - إذا توافرت الرغبة - في كشف هذا النزوع وفي جبهه بتصورات مختلفة للمصلحة العامة وفي النطق بلسان قوى اجتماعية مغايرة في وجه سلطة الدولة.

الحرية هذه كانت رأس ما فقده المثقفون اللبنانيون في ظروف الحرب الاهلية، إذ أدى انكفاء سلطة الدولة وحشر الطوائف المتقاتلة، كلاً تحت جناح قيادة رئيسة، وتقوقعها، كلاً في دائرة مصالحها الحصرية، إلى تراجع المواطنية وجوداً، وبالتالي حقوقاً وواجبات، وإلى الجد في تصيير المثقفين أبواقاً متقابلة للحرب ولقواها وغاياتها. ولم يكن الإرهاب الشخصي ولا القطيعية المعممة سبيلاً وحيداً إلى تجييش الثقافة على الجبهات، بل أسعفهما السعي أيضاً إلى السيطرة على جانب ذي شأن من مؤسسات الثقافة والاعلام، أي على سوق العمل الثقافي. وهو سعي تباينت حظوظه في إدراك مرماه بين موقع من مواقع الحرب وآخر وبين مرحلة من مراحلها وأخرى. وكان من صور الحصار المضروب على الثقافة أيضاً حجب المعلومات وسد سبل المتابعة أمام المحتاجين إليها، بحيث تبقى الوقائع مجهولة أو لا تظهر لها إلا الرواية المرخصة أو روايتان متقابلتان كلاهما شائهة زائفة. وأما المسلك الوحيد الذي بقي مشرعاً كلياً أمام النقد - بل محضوضاً عليه - فهو ذاك الذي يعبر خط الجبهة من جانب إلى جانب، أي مسلك المدفعية البعيدة المدى. كان مستكرهاً للكلمات والصور، مع

ذلك، أن تزعم ما بقيت تزعمه القذائف والشظايا أيضاً: أي كونها رسائل محبة ووحدة وسلام.

***

حاولنا عبارةً، من جهة الثقافة، لما سميناه حملاً لهمّ المجتمع التام. وحاولنا أيضاً رسماً لحدود الطاقة على هذا الحمل. ذاك هم يبقى شأن المثقفين أولاً. وهو شأن كبير لأن مداره وضع تصور للمجتمع التام، أي - بالعبارة السياسية - للوطن، وجعل هذا التصور ماثلاً في فكر الأفراد والجماعات وفي سلوك القادة والمؤسسات. فالمجتمع التام أي الوطن، بالعبارة السياسية، محتاج إلى تصور لذاته يعمّ بنيه، أي إلى عبارة ولغة سياسيتين يقولونه بهما. وهو، إن لم يجدهما، بات وكأنه غير قائم ودعاه، عاجلاً أو آجلاً، داعي الانحلال إلى عناصره الأولى.

ذاك ما قلناه بلغة المطالبة. ولم نقل إن كان مثقفو لبنان اليوم قادرين على النهوض بهمّ المجتمع التام أو راغبين فيه. ولكننا رغبنا في التشديد على جسامة المهمة ليتحصل للمدعوين إلى حملها، وهم يشاطرون سائر الناس عجزهم وانسحاق نفوسهم في مواجهة الحرب، شيء من الاحترام لذواتهم. خطتنا إذن أن المثقفين اذا رأوا مهمتهم جليلة خالجهم شعور بالعزة يسعفهم، بدوره، في حمل المهمة، هذا مع العلم بأن من لا يقع على دواع يستمد منها احتراماً لنفسه، قد لا يعتّم - أياً كانت معاذيره -أن يستقرّ فعلاً في الحقارة إلى ما شاء الله.

VI - 4

المثقفون والدولة وبنى التقليد (*)

لعل أول ما يستأهل الاشارة في شأن بنى التقليد هذه هو أن توزيع إلزام اللبنانيين الأفراد بها توزيع خال من كل إنصاف. فهي تنال من أهل الارياف ما لا تناله من أهل المدن. وهي في بعض الطوائف غيرها في الطوائف الأخرى. وهي تمسك بتلابيب المقيمين في بعض الضواحي إمساكاً لا يتيسّر لها في ضواح غيرها. وتحكّمها بمقاليد الوارثين أحياءهم - في المدن- عن الآباء غير تحكمها بمقاليد الطارئين على تلك الأحياء. وحال موظفي الدولة معها لا تطابق تمام المطابقة حال العاملين في مؤسسات الطوائف ومنشآت الأسر. ومن تقضّى معظم عمره قبل الحرب كان - على الأغلب - أبعد عن الانصياع لبعض أوامرها ونواهيها من الذي بلغ أشده في إبان الحرب. وهي، في كل حال، لا تردّ إلى مبنى واحد ولا يشدّ بعضها أزر بعض بالضرورة. فإن تضعضع العوائل، مثلاً، أفضى في كثير من الجهات، إلى مزيد من تبلّر الطوائف وإلى الرفع من درجة الإلزام الطائفي.

وليس للأفراد - إلاّ استثناء - فضل يذكر في احتلالهم هذا الموقع لا ذاك في هذه الشبكة المترامية الاطراف. ولا جناح عليهم - في المبدأ - من جراء وقوعهم في موقع لم يختاروه وإن كانوا يتحملون تبعات أفعالهم فيه شأن سائر البشر.

هذا ولا بدّ، دفعاً لكل لبس (إذ اللبس سريع إلى الافهام في هذا المضمار) من توكيد القول إننا نبرز هنا تفاوتاً في الموقع من إلزام البنى المشار اليها. فلا نريد أن يفهم

(*) نشرت في النهار، ع ١٨/ ٢/ ١٩٩٧، ردّاً على سؤال.

من دعوانا أن اللبنانيين مكبّلون، جميعاً، بقيودها تكبيلاً يقضي عليهم بالشلل الكلّي حيالها. وقد أشرنا أيضاً إلى التغيّر في صور الإلزام التقليدي بين عهد وعهد. فلا ثبات مطلقاً للمواقع، بالتالي، لا في الزمان ولا في المكان. على أننا إذا سمّينا التفلّت من هذا الإلزام «تقدّماً» فإن «التقدم» غير مضمون ههنا ولا «يتكفّله» الزمن. بل الزمن - حين نبقيه خلواً من كل تعيين - لا يتكفّل، في مبدإه، أحداً ولا شيئاً غير الموت.

في «أمر» لا يصدر...

هذه أمور يجنح إلى إهمالها كثير من المثقفين حين يلتقون على المطابقة بين موقفهم من هذه البنى في حيّزهم الخاص (ولو كان حيّزاً من المجال العام) وموقفهم من وجودها وفاعليتها في المجال العام. إذ الطائفية، مثلاً، حادّة - لا ريب - من أفق المثقف في معاطاته صناعته ومجافية قيماً كبرى مستقرة في ضميره، ومرتدة به، حيث يصدع بها، إلى حال قريبة من الوضاعة بمقاييس العصر الغالبة. غير أن مقاييس العصر «الغالبة» ليست مقاييسه (ولا مقاييس اللبنانيين) الوحيدة. وهي لم تحل دون أرتال من المثقفين اللبنانيين والاستقرار مستخدمين في أجهزة طوائفهم أو رواة لـ «ملاحم» عوائلهم. وهم يتقبلون بذلك موقعاً - أو مواقع - دوناً بمقاييس دنيا الثقافة الواسعة. فان أشعر العرب هم الصعاليك أو من هم في حكمهم، على نحو من الأنحاء، كانوا ولا يزالون. ولا يوجد الإبداع - ما دام السؤال يذكر الإبداع - حيث لا توجد الفردية.

عليه يجنح جمهور المثقفين اللبنانيين - وفيه جمهرة من مستخدمي الطائفية المشار إليهم - إلى اعتبار الطائفية شيئاً «بغيضاً» أو «مقيتاً». ويجد بعضهم سبيلاً إلى ضرب ما من التوفيق بين كراهته الطائفية واتخاذه هذا أو ذاك من خيولها مركوباً إلى بعض غاياته وإلى تحصيل معاشه وهذا أيسر تقبّلاً. ويلجأ آخرون إلى قدر من الفصل بين ما يسرّونه من توسّل المساندة الطائفية في سياسة مصالحهم وما يطلعون به على الناس في أعمالهم المجهورة. ولا ينجو من هذا أو ذاك إلا قليل. بل إنه قد لا ينجو احد.

رغم هذا يتصرف المثقفون (أو هم يتكلمون بالأحرى) وكأنهم «سيأمرون» - أو سيشاركون جهة ما شرف «الأمر» في يوم قريب - «بإلغاء» - الطائفية... فتلغى. أو أنهم يعاندون ملياً في إدراك الضيق الذي يسم موقعهم «العام» أو «عمومية» موقعهم في المجتمع وفي البلاد وفي الثقافة نفسها. وهم يأبون أن يدركوا أيضاً أن الضيق

المذكور قد ازداد ضيقاً في مدى العقود الثلاثة الأخيرة وأن في زيادة النقص هذه ما يرجّح التبصر والتريث لا الاستعجال والتقحم. هم يرون أنهم إذا كانوا هم - في واقع أمرهم أو في مرغوبهم - «علمانيين» أو «لا طائفيين»، وكان هذا الموقف أدنى إلى صوالح الحرفة الثقافية (وهي حرفتهم) وإلى قيمها، فإنه لا يبقى على المجتمع اللبناني، بعجره وبجره، غير الامتثال. وهم يتوجهون إلى جهة يستحثونها بعينها لإصدار الأمر أو يقرّعونها على التلكؤ فيه.

فرائس بعيدة

مَن هذه الجهة؟ إنها الدولة أي جهة الجهات، مبدأ. على أن تحت هذا التوجه خلط كبير. ذاك هو الخلط بين التعالي النسبي المفترض للدولة، بما هي وظيفة، عن كتل المجتمع المفردة وجماعاته (وهذا التعالي شرط القيام بشأن التحكيم وحفظ سيادة القانون) والتعالي الآخر المفترض للدولة، من حيث منشؤها، عن المجتمع كله، بما هو توازن متحرك بين الكتل والجماعات، وهذا تعال لا شرعية له. وأول ما تغفله الدعوة المثقفة هذه هو أنها مشروطة، هي نفسها، بحصول بيئة مساندة لها وهيئات مساندة. فهي مستندة أولاً إلى المثقفين أنفسهم (وإلى بعض مؤسساتهم) يساند بعضهم بعضاً فيها، بما هم فئة. وهي مستندة ثانياً إلى بيئة القانون، أي إلى الدولة، مع أن البيئة المذكورة لم تخل يوماً من التلوث، وهذا آخذ بالازدياد. ينسى المثقفون وظيفة المساندة هذه ويسألون جمهور الواقعين في شباك الطائفية (أي جمهور اللبنانيين) أن يثوبوا إلى موقفهم هم، فرادى أو جماعات صغيرة، من غير أطرٍ تقوى على مهمة إسنادهم وتتسع لهم في حالهم «اللاطائفية» المستجدة: أطر سكن وإنتاج وعمل وتزاوج وتعليم ورعاية وتسلية «لا طائفية» أو «علمانية» أيضاً. أي أن المثقفين يسألون اللبنانيين أن يأتوا إلى «اللاطائفية» فرادى وشراذم لا سند لها من نفسها أي من علائقها ومؤسساتها. يسألونهم أن يأتوا إليهم فرائس سهلة لهم وللدولة. للدولة التي قد تمسي مضطرة إذ ذاك «دولة المثقفين». وهذا حلم قديم وهذه أعتى الدول.

النفس والمجتمع

هل مآل هذا إلى التسليم بـ«الطائفية» وبركبها وحواشيها من محن وساسة ومثقفين وبنى وعلاقات؟ لا، أبداً، بل لهذا مآل واحد هو التواضع. التواضع في الطلب

والخطو ولزوم منطق الأمور. وعند كاتب هذه السطور سبب أول لاطراح الطائفية من نفسه وهو ما أشار إليه أعلاه من مجافاتها صنعة المثقف، وهي صنعته بقيمها العليا وبمنطق المواقع منها. وهذا (أي هذه الصنعة ومنطقها) شأن لا ينفصل إلا اضطراراً وتعسفاً عن وجود صاحبه الشخصي بما هو بشر. وعنده سبب لاطراح الطائفية من المجتمع متى تكوّنت في المجتمع مشيئة - لا تستغني عن تعبيرات مادية تناسبها - لاطراح المذكورة. وذاك أن الطائفية - بغض النظر عن مواطن القباحة والجمال فيها - قد خاب، من زمن طويل، سعيها في تدبير شؤون البلاد، بما هي دولة ومجتمع (وبما الدولة مواطنون والمجتمع أفراد أيضاً) وإن تكن أفلحت في رعاية مصالح أخرى لا تحصى منتشرة بين قمم السلطات، على اختلافها، وأوسع قواعد المجتمع. ولكان الأمر يهون لو أن الإخفاق إخفاق لمثال (اجتماعي وسياسي) تهون الدعوة إلى استبعاده. ولكن الإخفاق انتهى تكراراً إلى أنهار من الدماء المهدورة وإلى فساد وبائي مقيم في كل المرافق وإلى تبعيات متنوّعة، متعاقبة أو متزامنة، جمعت ما بين الخنوع الشخصي والمذلّة الوطنية، ما بين الجنايات المتناثرة والمذبحة العامة، وإلى سحق مستمر غزير الصور لمواطنين أفراد يقال لهم، من جهات أخرى، إنهم بشر أحرار. ولم يكن ما يروّج له من قابلية فذّة تنسب إلى النظام الطائفي لاجتراح التسويات واعتمادها غير شائعة مغرضة. أو أن خبر هذه القابلية، إن صحّ أحياناً، فإن صحّته لا تعدو صغائر الأمور. وأما في عظائمها فكانت التسوية باهظة الكلفة للغاية كلّ مرّة، عرجاء شوهاء كلّ مرّة، وكان النظام المذكور يبدي من التشنّج والتخشّب، كلّ مرّة، (إذا استثنينا مفاوضة ١٩٤٣، وهي مفاوضة تأسيس) ما يفوق الوصف ولا تحصر أضراره.

نحن أيضا ندعو إلى معالجة الطائفية، إذن، وإلى تخطيها. ولكن دعوتنا تتوجّه إلى اللبنانيين أوّلاً. وهي لا تقتصر على استحثاثهم لمغادرة الطائفية - حيث يسعهم ذلك ويوافق انعطافاً منهم - بل تفترض قبل أي توجّه إلى الدولة، مراقبة أحوال اللبنانيين، في هذا المضمار، ومسالكهم فيه ومدى قربهم من الغاية أو بعدهم عنها ومدى صحّة افتراضها لمسيرتهم في كلّ مرحلة. وذاك أن الطائفية ليست في النفوس، أوّلاً، ولا في النصوص، على أهمّية ما في هذه وتلك. وإنما هي، قبل ذلك، في الأشياء، وفي العلاقات وفي المصالح. لذا كان لا يستغنى، عند كل بحث في مصيرها، عن رصد حركة السكن (بما هي حركة تعازل أو مخالطة) ومدى نماء الشركات في الانتاج والعمل

وتوزيع مؤسسات التعليم والرعاية، الخ... ما بين عام وخاص... واتجاهات التعبير السياسي والثقافي أيضاً من حيث الطائفية واللاطائفية. ولا ضير قطعاً من الإشارة إلى أن المشهد اللبناني الحالي، لهذه الجهات كلّها، ليس بالمشهد الذي يسرّ له فولتير... لا ضير من الإشارة، قطعاً، بل الضير في المشهد نفسه.

القرارات وأهلها

والدولة؟ يقع على الدولة قسط من هذا كلّه لا ينفصل عن التوجه السياسي نحو اللاطائفية (إن كان هذا التوجّه قائماً). نضرب مثلاً أو اثنين. يسع مشروع تجميع المدارس الرسمية أن لا يأذن، إلاّ اضطراراً، لتلميذ مسيحي واحد بمجالسة تلميذ مسلم واحد ويسعه أن يسلك المسلك المخالف. فهذا شأن سياسي. ويسع الجامعة اللبنانية أن تفرق طلابها شيعاً ومذاهب ويسعها أن تجمعهم طلاباً. ولقد أثبت نفر من أبرز المختصين اللبنانيين أن تجديد إعمار العاصمة (أو وسطها، على الأخص) يسعه، تبعاً للخيارات المتاحة، أن يرد إلى العاصمة وحدتها (بما لها من وقع على وحدة البلاد كلّها) ويسعه أيضاً أن ينتهي بالعاصمة إلى جزر متجاورة ومعازل. ولم تفت بعض هؤلاء المثقفين الإشارة إلى أن المشروع الذي اعتمد قد أمكن فرضه لأنه باغت الدولة وهي متهالكة وباغت «أصحاب الحقوق» (ويجوز لنا أن نضيف إليهم سائر البيارتة واللبنانيين) وهم منهكون مقسّمون. فكان أن وضعت اليد على ما احتيج إليه من مفاصل الدولة وكان أن أسكت «أصحاب الحقوق» ومساندوهم. وكان أن نقد المثقفين لم يفلح، على الرغم من حسن سبكه ومن عناد القائمين بأمره، في ردّ غائلة المشروع واقتصر أثره على تهذيب بعض من تفاصيله وحواشيه. كانت تلك أيضاً مجابهة سياسية. وكان مستقبل الطائفية واحداً من مداراتها الكبرى وكان المثقفون طرفاً رئيساً فيها وكان موقع الدولة وقراراتها من الصراع كلّه بمثابة عين العاصفة.

للقرارات وقعها، إذن، على النظام الطائفي، رسوخاً وزلزلة. وما نمثل عليه من قرارات اتّخذت أو قد تتّخذ، أبقى من تغيير قانون الانتخاب النيابي، مثلاً، ولا يقلّ عنه أهمّية. ولكن القرارات لا تتّخذها الدولة وحدها. بل إن أكثرها - وبعضاً من أهمّها - يتّخذ في طول المجتمع وعرضه. إلى ذلك لا تحسم الدولة قرارها في عتمة أجهزتها وحدها ولا تقيم أجهزة الدولة وسلطاتها على حال واحدة من حيث درجة استقلال القرار.

على أنه يبقى - مبدأ - أن قرارات الدولة يفترض أن تتّخذها الأخيرة حين يغلب، بتوسّط الهيئات والمؤسّسات، من يطلبها من بين اللبنانيين. أما أن يبقى المثقفون - بل بعضهم - وحدهم (تقريباً) من يطلب القرارات «اللاطائفية»، وأما أن يبقى غير اللبنانيين وحدهم (تقريباً) من يتخذها فقمحاً تأكلين! ...

VII خاتمة

VII - 1

هوية اللبنانيين
سعي في إجمال الإشكال (*)

لا تزال مسألة هوية اللبنانيين الوطنية عرضة لتلبيس مزمن مزدوج. فهذه الهوية، ما إن تذكر حتى يتراءى المزق الذي يشطر نسيج الشعب اللبناني، عوض أن تظهر اللحمة التي تضمن وحدته. هذه الحال مستمرة، برغم تقلب الأوقات الذي يسع المؤرخ أن يحصي محطاته، منذ إنشاء لبنان المعاصر في سنة ١٩٢٠. ولنا، على وجه الإجمال، أن نردّ هذا التلبيس، بقطبي حركته، إلى الواقعتين التاليتين:

أ) إن من زعموا الموالاة من غير شرط لهذا الوطن الجديد - وهم في معظمهم من المسيحيين - كانوا في الساعات الحرجة على الأخص، يلفون أنفسهم ذائدين لا عن وطن، في المقام الأول، بل عن صيغة بالغة الضيق محفوفة بالشروط من كل جانب، تصل مفاعيل التجميد المتأتي منها إلى أدق التفاصيل في مباني الحياة الوطنية. فكان ذلك يورث الشلل نظاماً سياسياً أخضع له مجتمع مفتوح، بقي انفتاحه، وبقيت مظاهر التفاوت فيه، على أنواعها، تعرضه لصدمات التغيير واحدة تلو أخرى. لم يكن لهذا الموقف أن يمنع من تطور البلاد السياسي، فجعله رهناً لأزمات متفاقمة الخطر.

ب) إن من زعموا أنهم لبنانيون بشروط - وهم في معظمهم من المسلمين - كان استعدادهم لاطّراح لبنانيتهم أقل صدقاً بكثير مما تظاهروا به، وهذا منذ البدايات

* جعل هذا النص فصلاً من كتاب **لبنان في تاريخه وتراثه**، جزءان، إشراف عادل اسماعيل، مركز الحريري الثقافي، بيروت ١٩٩٣.

الأولى للجمهورية التي تأسست عام ١٩٢٦. فهم أخذوا يزدادون استطابة لتلك اللبنانية بشيء من السرعة، ولو أنهم ظلوا مصممين على تحسين شروطها. هكذا كانوا يلوّحون، دون كبير اقتناع، باحتمال التخلي. وبقي لهذا الأسلوب - برغم كل ما ظل يعتوره من اصطناع - ما يكفيه من فاعلية لمنع جمهور الآخذين به من الازورار عن طلائعهم الصخابة. ولا بدع أنه سهل على المتدخلين من الخارج أن يجدوا في التطلعات الخاصة بهذه الطلائع مواطئ أقدام لم يكن ميسوراً للطلائع المذكورة أن تضبط خطاهم بعدها. وكان هذا يحفز المعسكر الآخر على أن يستدرج هو أيضاً، خدمات من وجده مناسباً من أهل الحماية والوصاية.

١. الصمت بين بين...

كان لظروف الأزمات أن تبرز، بطبيعة حالها، في آن معاً، حدود اللبنانية الفاقعة وأخطار اللبنانية الخجلة بنفسها. على أن الأزمات كانت بدورها تغتذي - إن لم نقل إنها كانت تنبثق - من تضافر مفاعيل الموقفين المذكورين، وهي مفاعيل متكاملة. بل إن فتور الأزمات أيضاً لم يكن يسفر إلا عن تعطيل جزئي لهذا التفاعل. فإن العناصر المكونة لآلة النزاع كانت تظل ماثلة، وكان يجري تحييد، تتفاوت نسبه، لما تنطوي عليه من طاقات، كما لو أن هذه الأخيرة كانت تودع في خزان احتياطي.

الآن باتت مقدمة الدستور الجديد الذي أقرّ في أيلول من سنة ١٩٩٠، تنص على أن لبنان «وطن نهائي» لجميع اللبنانيين، وعلى أنه «عربي الهوية والانتماء». والمأمول ان يثبت القول الأول، في ما يتعدى المكابرة، الاعتراف بحال قائمة، وأن يضع القول الثاني حداً لجدل طال اجتراره حول أمر لا يحتاج إلى بينة. لكن على المرء أن يتريث حتى تمتحن الوقائع قوة الإلزام التي يشتمل عليها القول الأول والنوايا المموّهة التي تتراءى خلف القول الثاني. ثم إن السؤال الكبير المتعلق بالهوية الوطنية لا يبرح على حاله. ونحن نستطيع، بعد النظر بعين الاعتبار إلى ما سبق، أن نجعل السؤال في الصيغة التالية: هل لنا أن نفترض، في ما يتعدى تحفظاً يعلنه هؤلاء وتردداً يبطنه أولئك، وجود هوية مفارقة تسم بميسمها جميع اللبنانيين، من غير تمييز؟ وما هي، إذا أجبنا بالإيجاب، أسس هذه الهوية وعناصرها وحدودها؟ حتى إذا امتنعنا عن حسبان الورم شحماً سواء أعايناه في صورة الإيجاب (أو النفي) القطعي أم في صورة التلويح المراوغ، وجدنا أنفسنا حيال واقعة مستغربة: وهي أن هذا السؤال الذي ما يزال، من

سبعين سنة، يشغل ساحة الحياة السياسية، في لبنان، لم يحظ من أحد، إلى اليوم، بوقفة منه وجهاً لوجه. وقد زادت مهمة المحلل صعوبة، اليوم، بقدر ما أفلح تقليد الصمت هذا في صرف الأنظار عن الحاجة إلى تحقيقات تمهيدية كثيرة كان لها أن تنتهي إلى اجوبة مدقق فيها عن الأسئلة الجزئية التي تبرز - لا مناص - عند كل مرحلة من مراحل المشروع الشامل. لا ريب أن المعطيات الموضوعية الكبرى، التي تتشكل منها بيئتنا الوطنية غير عصيّة على الحصر. على أن الصعوبة تزداد ما إن نباشر إدراج المعطيات المذكورة في مراتب. وأما تعريف ديناميتها العميقة وجدل المواقف التي تسفر عنها هذه الأخيرة فإنه لا يزال محدوداً بحدود المقاربة الحدسية. ولن يسع الصحفات التالية أن تنجو من آثار يخلفها اصطدامها بتلك الحدود.

٢. الالتباس في الأسس

أما المعطيات الأولى التي يجوز القول فيها، دون كثير من العنت، أنها تشكل - أو أن لها أن تشكل - أسساً لهوية اللبنانيين الوطنية، فهي ثلاثة: موقع البلاد الجغرافي وصورة تضاريسها العامة وتاريخها الذي ينتهي في الحاضر إلى ثقافة لا تعدو استعادة الماضي (الذي يمثله، على وجه التخصيص، تاريخ المؤرخين) أن تكون واحدة من وظائفها. وتتسم الفاعلية الرمزية لكل من هذه الأسس بازدواج بيّن في الصلاحية. ونحن وإن كنا قد أحصينا من الأسس المذكورة ثلاثة، فلم نكن نسينا الرابع الذي يذكر حتما كلما أريد تحديد تصور الأمة في معناه الأعم: وهو «الحياة المشتركة» أو «الإرادة المشتركة». هذا العامل تحتاج مقاربته إلى كثير من التحوط، في الحالة اللبنانية. وذلك أنه مفتقر إلى صراحة الوجود الموضوعي وإلى العمق التاريخي اللذين يميزان الأسس الثلاثة الأولى. وهو ما يجعله عرضة للتقلبات الظرفية ويحيله إلى بُعد راهن من أبعاد الهوية وإن لم يفقده حقه في أن يُعدّ بين أسسها.

ما الذي رمينا اليه، من بعد، بحديثنا عن ازدواج في الصلاحية يسم الأسس الآنفة الذكر؟

لبنان واقع على مفترق قارات ثلاث - وهذا أمر يحب أصحاب نظرية اللبنانية أن يذكّروا به - وهو ممتد ما بين البحر وبوابات الصحراء. وهو بدأ، بتوسط كنائسه المعمرة، يصبح عرضة لنفوذ الغرب قبل البلدان المجاورة له بآماد طويلة. وما يكثر نسيانه، هو أن هذا التأثير لبث محافظاً إلى عهد قريب نسبياً وأن تأثيره في البنى

التقليدية لبث محدوداً، ثم غدا تحديثياً في خلال القرن الثامن عشر. وكان طبيعياً أن تفيد الطوائف المسيحية من مسعى التحديث هذا قبل أي سواها. غير أن بعضاً من معاصرينا نحوا، لأسباب سجالية، نحو التقليل من شأن المفاعل الباقية لانتماء المسيحيين اللبنانيين الأساسي إلى العالم الشرقي، مضخمين في هذا السبيل، تأثير الغرب في صفوف هؤلاء. وفي مثل هذا إزراء بالمعرفتين التاريخية والاجتماعية. فإن أمر هذه الطوائف لا يعدو أن يكون، في النهاية، تجسيداً مبكراً للمنازعة التي يتعرض لها الشرق من الداخل، في سائر اموره، من جانب القيم التي حملتها إليه الحداثة الغربية. هذه المنازعة وصل من آثارها قليل أو كثير، ابتداء من تواريخ مختلفة، إلى الجماعات الشرقية كافة. وغنيّ عن القول إن مقاومة موجاتها لم تتخذ الصورة نفسها ولا بلغت درجة الحدة نفسها عند المسلمين وعند المسيحيين، وذلك بمقدار ما كانت القيم الدينية نفسها، أو لم تكن، غرضاً لتلك الموجات. ذاك أمر لا يمارى في اهميته ما دام أن المقاومة المسيحية للتغريب طمست كلها بسببه. والحال أننا حيال مقاومة قائمة في الواقع، أتاحت احتفاظ المسيحيين بما وسعهم الاحتفاظ به من النسق القرابي لتجديد بناهم العائلية والطائفية والسياسية، فضلاً عن احتفاظهم بانتمائهم اللغوي. وأما المسلمون فإنهم، وهم يسلكون المسلك نفسه، اضطروا إلى تنازلات جوهرية فرضتها عليهم الحداثة، على هذه الصعد وعلى غيرها، ولكن في إطار من الشعور بالهزيمة. وما يزال كثيرون منهم يرفضون إلى اليوم أن يتقبلوا هذه التحولات تقبلاً تاماً بنقلها من حالة الأمر الواقع (ولو تبناه القانون) إلى حالة الشرعية الكاملة. غير أنهم يتخذون، بحكم الضرورة، أشياء وعلاقات ووسائل متنوعة حملتها إليهم هذه التحولات. بل إنهم يتطلعون إلى وضع اليد على سر التحولات المذكورة والاستكثار، ما استطاعوا، من ثمراتها. ولا يمنعهم هذا من المواظبة على ذم محدثيها. أما الرفض فتعبر عنه المواقف السياسية، على الأخص، وأما القبول فتعبر عنه تصرفات متصلة بالحياة الخاصة. ولكن الرفض والقبول تضعف آثارهما عند مستوى البنى الأساسية (وهي مشتركة، على الإجمال، بين الطوائف جميعاً) ولا يحتكر الفصل بينهما، على أي حال -بخلاف ما يرى الطامحون إلى اختزال عناصر الصورة - خط الانتماء الديني. فإذا صرفنا النظر عن نوع من التعلق بالأرض (أظهرت الهجرات المختلفة، على أي حال، طابعه النسبي) وعن احترام العمل الذي يلحق به، وجدنا أن قيم البداوة كانت - وما تزال جزئياً - مسيطرة على العالم

الفلاحي، في الجبال دون اختلاف يذكر في ذلك بين دين ودين أو بين مذهب ومذهب.

هذه السيطرة تزداد وضوحاً على الجرود الحافة بالسهل الداخلي الذي بقي، إلى عهد قريب، قليل السكان. وكانت عدوى القيم التجارية قد بقيت محصورة إلى هذا الحد أو ذاك، منذ نهاية الحملات الصليبية، فانتعشت انتعاشاً شديداً مع نهضة بيروت في النصف الثاني من القرن المنصرم. وهي عدوى لا تزال تزدهر بموازاة توسع التمدين الذي يغطي الساحل، بالأفضلية، ولكنه بارز أيضاً في مراكز الداخل، وهي، أي العدوى، تنزع، كما أسلفنا إلى إيثار بعض من مستويات الانتماء على بعض آخر يبدو أوسع حيلة في مقاومتها. عليه عاد غير مناسب القول إن التنازع بين قيم البحر وقيم الصحراء يجري عبر التنازع بين الساحل والداخل. فالأقرب إلى الواقع أن التنازع المذكور يحدث صدعاً (يختلف رسمه كثيراً، في الحقيقة، من حالة إلى أخرى) في كل جماعة، أين كانت، بل في كل فرد. فاذا أصرّ المرء على ذكر هذا التنازع للتوصل مثلاً إلى حصر لخطوط الصراع بين الهويات الذي شهدته حرب لبنان الأخيرة، كان أوفق له أن يذكر، قبل الصفة الطوائفية لهذه الحرب، سمات جعلت منها «حرباً على المدينة». وهي سمات لازمت الحرب، حتى عندما كانت المعارك تدور في أكثر القرى بعداً وعزلة. لقد كانت هذه «الحرب على المدينة» تخاض بغية الاستيلاء على المدينة، بطبيعة الحال، ولكن من طريق تدميرها.

٣. دعوات الأرض

أشرنا إلى أن تضاريس الأرض اللبنانية، بما يميزها من ازدواج في الصلاحية، تتخذ صفة الأساس الممكن للهوية الوطنية، في تكامل وموقع البلاد الجغرافي. وذكرنا، لساعتنا، أيضاً ما ألفيناه حركة مركبة (ومتعاكسة جزئياً) يدخل فيها الساحل والجبل والسهل الداخلي. وحاولنا أيضاً أن نتبيّن مدى صحة القول بأن التعاكس ما بين مكونات الأرض الثلاثة هذه قد أتى عليه الزمن. ولنا أن نضيف أن النزاع الأخير، في البلاد، أتاح اختبار مدى الثبات الذي لا يزال يتّصف به ما كان التقليد يعتبره وجهة مميزة لكل من أشرطة الأرض الثلاثة. فهو قد أكد نزوع الساحل إلى الذبول، بعد أن تقطع إرباً وفقد سمة الاختلاط التي كانت تميّزه في أيام السلم. ونحن نجرؤ على وصف الساحل بالذبول (وفي بالنا حالة بيروت بخاصة) برغم حركة التمدين الهمجية

التي ما تزال تنهشه نهشاً. ذلك أن الحركة المذكورة تنامت بفضل نشوء الحواجز، وهذه لا تأتلف وازدهار النموذج الذي تمثله حواضر تستحق اسمها. فنحن نقع، بالقياس إلى مرحلة ما قبل الحرب، على ضمور (في بيروت الغربية وضواحيها بخاصة، وعلى نطاق اضيق في الجانب الشرقي من بيروت الكبرى) لحصة بعض التجهيزات العامة من فنادق وقاعات للعرض ومطاعم الخ ... وهو ضمور يشي بكون هذه المعازل المتلاصقة على الساحل إنما هي قرى هائلة الفخامة ممتدة عمودياً، وقد اجتاحتها متاجر من كل نوع تتخللها فروع للمصارف ومنشآت صناعية، ولكنها بقيت محظورة، إلى حد بعيد، على الزوار الأجانب وعلى الجيران المقيمين خلف الضفة الأخرى، سواء بسواء. تلك حال استمرت حداً مادياً، بكل معنى الكلمة، لتفتح الهوية الوطنية.

والشيء نفسه يقال في الجبل. وكانت لصقت به شهرة الملجأ المتاح للأقليات وقلعة الاستقلال التي لا تؤخذ، فنحا، في ظروف الحرب، نحو التحول إلى سلسلة من الملاجئ المحصنة تتواجه وتتوزع في ما بينها السيطرة على المعابر بين الساحل والداخل. وكان كل قطاع محتاجاً إلى قطعة من الساحل ليتنفس وإلى مسالك أرضية - إن أمكن - تصله بقطر من أقطار المنطقة، ارتضى أن يكون له حامياً مباشراً أو غير مباشر. أما لجوء التابعين إلى إظهار العصيان بين الفينة والفينة، فعاد لا يسعه، مذ ذاك، أن يحجب واقع التبعية. كانت قدرة الجبل على العزل قد ضعفت مع استشراء الصلات بالخارج، ولكنها ظلت كافية لتقطع الجبل قطعاً متنافرة. وجاءت هذه الصورة على النقيض من تلك التي كان أفلح في نشرها المحامون عن مذهب بعينه في «اللبنانية». لا مراء في أن الجبل يبقى مختبراً - بين عدة مختبرات - للحياة المشتركة وللاستقلال بالتالي. لكن من الواضح أن سير أي اختبار يجري فيه ليس بمعزل عن مخاطر جسيمة، ما دام أن مصيره يتعلق إلى مدى بعيد، بعوامل لا تنشأ في الجبل نفسه (ولا في البلاد أصلاً) وما دام أن الضمانات التاريخية التي يحظى بها بعيدة عن أن تكون مطلقة.

وأمّا البقاع فهو، ببناه الاجتماعية-السياسية، أقل تورطاً في جدل التآلف والتنافر اللبنانيين. فأمكن أن يأتي اندفاعه في حمى الحرب ملطفاً. ونقرأ حالة زحلة، عاصمة البقاع، في ضوء العلائق الخاصة القائمة بين هذه المدينة والجبل، إذ هي، في نهاية المطاف، معقل متقدم لهذا الأخير على حاشية السهل. هذا بينما تقرر مصير البقاع الجنوبي على مستوى استراتيجي بحت، أو يكاد، رسمه قرب هذا القطاع من الحدود

الإسرائيلية. من جهة أخرى فرض الوجود السوري سلاماً أهلياً نسبياً في السهل. ولم يحل ذلك دون أن يزج البقاع، شأنه شأن مناطق «الأطراف» اللبنانية الأخرى، بقوى ذات شأن في المعارك التي كانت تدور على جبهات أخرى. ولنا أن نرى في الخيارات السياسية التي اعتمدتها جماعات الأطراف (وهي، على تنوعها، تنتهي إلى احتلال أطراف الرقعة الأيدلوجية اللبنانية أو تتسم بانتهازية فاقعة) تعبيراً عن أزمة لها حظ وافر من العمومية هي أزمة اللبنانيين الحائرين في أمر هويتهم. فعلى هذا الصعيد تنتهي النزعات الأصلية النابذة والنزعات السطحية الجابذة إلى التوحد في المفعول.

هذا ونحن إذا تفحصنا الشرائح الطولية الثلاث التي يتكوّن منها الإقليم اللبناني (أي الساحل والجبل والسهل الداخلي) وجدناها، في ظاهر الحال، رائعة التوازن. فهي تتكامل من الجهتين البيئية والاجتماعية-الاقتصادية. وما قد نلاحظه من نوازع في مستوى العقلية المميزة لكل منها إنما يشي بصعوبات التحديث. فهي إذن نوازع تعتمل في المجتمع كله، ولكن تعارضها في ما بينها لا يصل، بالضرورة، إلى تعريض سلامة هذا الأخير للخطر. وذلك أننا إذا عاينا صور المزج الذي أحدثته الهجرات الريفية ونمو وسائل الاتصال والنمذجات التي حصلت في جوانب الحياة المختلفة، وجدنا أن احتكاك هذه النوازع لم يعوق إلا تعويقاً محدوداً نشوء هوية وطنية للبنان المعاصر، بل إنه كان، بمعنى معين، وسيلة تعبير عنها وأيّد نموّها، على ما في الأمر من مفارقة. فهذه الضروب من الاحتكاك لا تورث انقسامات في العمق، وإنما يقتضي منا ترسّم هذه الأخيرة أن ننظر أولاً لا إلى شرائح البلاد الطولية بل إلى مقاطعها العرضية. على أن هذا التفريق، بطبيعة حاله، لا يصح إجراؤه في شأن البلاد الواقعية إلا بعد احتراز شديد يفرضه كونه ذا صفة تقريبية للغاية إن لم تكن ذهنية بحتة. وهو يوصلنا إلى صورة الطائفة - المنطقة ويضعنا، من ثم، حيال تواريخ نلفيها مترابطة، لا ريب، ولكنها تبقى متوازية، في الأساس.

٤ . المراجع الثقافية

هذا ولقد اتكأ واضعو تواريخنا المدرسية، إجمالاً، على هياكل أنشأتها، بقصد التبرير الذاتي، مدونات مفرطة الخضوع لدواعي الأيدلوجية. فنحوا نحو تقديم صورة للبنان أوصافها الديمومة وحيازة دعوة ثابتة والاختلاف الأصلي عن محيطه الجغرافي والحضاري. على أن هذه المحاولة لم تفلح في الاستحواذ على الضمائر. وذاك أنها

كانت محتاجة إلى تكوين جملة من المراجع الثقافية قادرة على استقطاب التماهي بالكثافة المناسبة. كان يسع فيروز وجبران على الأرجح أن ينتظما، دون عنت، في النواة التي تمتاز بها الثقافة اللبنانية. على أنه لم يكن ممكناً إن لم نشأ الوقوع في طراز من «القومية» مثير للضحك، أن نسألهما كبت الحضور اللبناني الذي لأم كلثوم أو ذاك الذي لألبير كامو. بل نحن نلبث مضطرين إلى الاعتراف بأن النواة المرئية لثقافتنا الوطنية لا تزال متواضعة الحال وأن المراسي التي تشد إليها ما نعرفه من هويات للجمهور المثقف في لبنان لا تزال بيّنة التفرق في الزمان وفي المكان. هذا التفرق ليس محض اتفاق، على الأرجح، وهو لا يخلو، بالتالي، من دلالة تاريخية. فاللبناني حين يسعى إلى اجتراح هوية فكرية أو فنية لنفسه، يتجه، في معظم الحالات، إلى خارج الدائرة الوطنية. حتى إذا عزّت الوسائل اللازمة لهذا الخروج، وسلّم طالب الهوية بالبقاء في الدائرة المذكورة، وجد نفسه، على الفور في ما هو دونها أي في العالم الثقافي الخاص بالطائفة - المنطقة التي يقع فيها منبته. ذاك ينم بحصة للوهم من هذه الثقافة، ما يزال وجودها مستمراً، إذا حملنا لفظ الثقافة على معناه الضيق، فاعتبرنا الثقافة اللبنانية مجموعاً من المنتجات الثقافية لا يحول ما سبق دون الإقرار بأنه واحد من أهم المجاميع المشابهة التي نقع عليها في أقطار الشرق الأوسط الحديث.

٥ . الوجدان التاريخي

هذا النقص في الكثافة نعاينه مثلاً في دائرة الوجدان التاريخي برمتها. فاللبنانيون لا يزالون شديدي الميل إلى إدراج انفسهم في امتداد ماض لم يكن للبنان - بما هو لبنان - إلا ظهور بالغ الضآلة على مسرحه. وذلك أن شخوصاً أخرى ومجالات تحرك وفعل أخرى كانت تكسف هذا الظهور. فلبنان يبقى نسياً، في الغالب، وسط البريق المنبعث من عواصم ومن أمداء كانت للامبراطوريات التي كان هو جزءاً منها. فيبدو مضطراً إلى القناعة بأدوار صغيرة أو هامشية مناسبة، في نهاية الأمر، لضآلة حجمه. وهو حتى حين يتفق له أن يعصى، أي حين يرفض مواصلة مسيرته الصامتة في ركاب الكبار، لا يحصد من تفلته هذا إلا لمعة الشهاب العابر. هكذا يجد مواطنوه اليوم أنفسهم وهم يبحثون عبر تاريخ امتد آلافاً من السنين عن مفاتيح مصيرهم، موزعين بين ما بين النهرين وطيبة، بين فارس ومقدونية، بين الإسكندرية وروما، بين بيزنطية ودمشق، بين بغداد والقاهرة، إلى أن يحطوا الرحال، من جديد، في القسطنطينية.

ذاك شأن كثيرين غيرهم أيضاً، وهو شأن له أن يكون، بمعنى من المعاني، موضوع تأمل يتجسم فيه الفخر والحكمة معاً. أما المشكل فهو أن اللبنانيين يبالغون في مجاهدة الواقع التاريخي مبتغين أن يقتطعوا لأنفسهم فردية ما في وسط كل واحد من تلك المجالات الشاسعة وبخاصة الأخيرة منها. والواقع أن مناطق لبنان الراهن كانت، على الأغلب، في تلك الأزمنة، أقرب إلى التبعثر في ما يتصل بالعلاقات في ما بينها وأقرب إلى الانخراط في ما يتصل بالعلاقات بينها وبين جوارها المباشر. وذلك أن التطورات التي ساقها ظرف مؤكد الخصوصية إلى التضافر على تكوين لبنان المعاصر، لم تكن تنحو، من قديم الزمان، نحو الوحدة. بل إنها لم تكن تنحو، بالضرورة نحو التلاقي. وقد ظلت الجهود الرامية إلى اجتراح وجدان تاريخي قومي مدة طويلة لا تعدو ضمّ تواريخ الطوائف - المناطق كلها إلى تاريخ واحدة منها، لا غير، وذلك بعد تعديل هذا الأخير قليلاً أو كثيراً. وكان شرط هذا الضمّ أن توجد سيطرة فعلية لهذه الأخيرة على الأوليات ولم يكن للضمّ أن يبقى بالتالي بعد تزعزع السيطرة المذكورة. هكذا شهدت عشايا الحرب اللبنانية الأخيرة تفجر تاريخ لبنان إلى تواريخ مناطق وطوائف. وليس لنا إلا الأمل في أن تَعتبر كلُّ محاولة جديدة لاقتراح بنية على وجدان اللبنانيين التاريخي بحال الإفلاس التي أسفر عنها الرهان السابق؛ الرهان الذي استنبت للبنان هوية موهومة الديمومة من تحدي ما يسبق الهوية المذكورة وما يليها في آن، أي من تحدي الطوائف - المناطق وتحدي العالم. ويقضي الأخذ بهذه العبرة أن نرى، بادئ بدء، في الشعب اللبناني شعباً فتياً لا يزال في قيد التكوين، وأن نسلّم بأن لبنان، بالمعنى الذي نعطيه اليوم لهذا اللفظ، قد ولد سنة ١٩٢٠. وتقضي العبرة نفسها أيضاً بالتأمل ملياً وبأقصى قدر ممكن من صفاء النفس في ظروف تلك الولادة: في الأثقال التي أعاقت، مذ ذاك، نمو الوليد وفي الطاقات التي كان ينطوي عليها أيضاً وقد أظهر قدرة مدهشة على توظيفها في وجه المصاعب، على أنواعها، فخرج بها حياً من أقسى المحن.

٦. طبقات أربع

هذه المشقة في الوقوع على فردية تاريخية تسوغ الحاضر وفي رسم موقعها إنما تعبّر، في نهاية أمرها، عن ازدواج حقيقي، قائم في تاريخ لبنان. فهذا التاريخ لا يثبت واحدة دون الأخرى من القضيتين اللتين يقول حملة أولاهما بحصول الوحدة

الداخلية ويقول حملة الثانية بغلبة النزاع والتشقق. وهو لا يثبت لزوم هيمنة واحد من الشركاء ولا لزوم التفاهم المتوازن. وهو لا يثبت لزوم الالتحاق ولا ضرورة الاستقلال. وتترتب صعوبة أخرى على إدراك رائج للتاريخ ينحو في دفاعه عن قضايا لا يكبر بها أصحابها إلى الخلط بين طبقات الماضي المتراتبة. فلا يتشدد تشديداً كافياً في التمييز ما بين أربع مراتب على الأقل من نموّ الواقعة اللبنانية في التاريخ. وذاك أن تاريخ لبنان هو:

أ) تاريخ أرض

وهذا يبدأ مع التاريخ نفسه. فعلى مدى العصور القديمة كلها شكّل الساحل الذي نعرفه اليوم لبنانياً القسم الأوسط من شريط يتجاوزه من الجهتين، ولم يتفرّد هذا القسم بشخصية خاصة به حقاً. والشريط كله، إذا نظر إليه من الداخل، يبدو موسوماً بالاتساق وبالفرقة في آن. وأما من الخارج فهو الطريق المفروضة لحملات التوسع المتوالية التي شهدها هذا الشطر من العالم الممتد بين إسبانيا وتخوم الهند، عبر مصر وما بين النهرين وفارس. هذا، والشريط عاجز عن إنكار حق المرور على الغزاة. لذا تلقى تكراراً صدمة المجابهات بينهم وانتقلت السيادة عليه من سيد إلى سيد بعد كل عاصفة كبرى. على أن رسوم أرضنا وموقعها - وقد سبق أن ذكرنا أمرها - تفلح في الاستواء هيكلاً لدعوة تحملها الأرض. هكذا ترد نصوص معاصرينا إلى وجداننا، بما نحن لبنانيون أحياء، صوراً من هذه الآلاف المضطربة من الأعوام تختلط فيها التجارة بالحرف والمستعمرات بالبحارة والألفباء بالآلهة وتظهر منها أخيراً أعمال المقاومة الساطعة مقابلة مراحل مترامية الطول من التبعية.

ب) تاريخ طوائف

وهو يذهب إلى القرن الخامس الميلادي الذي شهدت فيه جبال الشرق الأدنى ومناطقه البعيدة تكوُّن فرق مختلفة مضادة للارثوذكسية البيزنطية. هذا التاريخ ينعطف انعطافاً حاسماً مع دخول الإسلام إلى ساحته، ومع شهود الإسلام نفسه، بعد زمن وجيز، انشقاق الفرق عن كتلته الرئيسية. هذا، والفوارق اللاهوتية السياسية تساير في حالتي الإسلام والمسيحية، على ما يظهر، خطوط الفصل ما بين الأقوام وما بين القبائل. وتنزع سلسلة أخرى من العوامل - وهذا ما قلناه تواً - إلى عزل الفرق

المعارضة للسلطات القائمة في الجبال. هذا، فيما يواصل «المستقيمو الرأي» من الدينين عمارة المراكز الساحلية. ثم إن تكوُّن الفرق يستمر من قرن إلى قرن، تتخلّله حالات نقل للسكان تتسبب في كثير منها عوامل سياسية وتتسبب في بعضها عوامل اقتصادية - سكانية. ولقد جرّت الحروب الصليبية وذيولها المباشرة وكذلك الغزو المغولي تغييرات ذات بال في الخريطة الطائفية للبنان الحالي. على أن عدد الطوائف الإسلامية لبث مستقراً منذ القرن الحادي عشر، فيما كانت طوائف مسيحية جديدة لا تزال تتكون في أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بفعل نفوذ المبشرين وفي القرن العشرين نفسه بفعل الهجرات. على أن الإشارة واجبة إلى أن الطائفة السُّنية لم يسوّ وضعها بوضع غيرها من الطوائف إلا مع انهيار الخلافة العثمانية.

جـ) تاريخ مجتمع متعدد الطوائف

وهو يفتتح في القرن السابع عشر. فبرغم حالات سابقة للقرن المذكور من التخالط الطائفي المحدود أو من السيطرة الجزئية لأعيان طائفة على طائفة أخرى، كانت طوائف الجبل إلى ذلك الحين، قد شقّت لمصائرها سبلاً متوازية أصلاً. ولقد جاءت هجرة الموارنة إلى الشوف الدرزي، ابتداء من القرن السابع عشر، بعد أن أعدّت لها سكناهم كسروان في غضون القرن السابق، تدشين مرحلة وسمها نمط جديد من العلاقات بين الطوائف. على أن الحذر من التسرع في الحكم يبقى واجباً هنا أيضاً. فحتى مطالع القرن التاسع عشر لم يكن اندماج الموارنة في مجتمع «جبل الدروز» قد اكتمل بعد. كان أمير الجبل قد بات مسحياً من عقود عدة، ولكن أعيان الدروز بقي لهم القدح المعلّى في المجال الاجتماعي. وكانت جماعة مسيحيي الجنوب، وهي في المواطن التي منحها إياها هؤلاء السادة، ما تزال خاضعة لتحكمهم وبعيدة عن الشعور برسوخ قدمها في تلك المواطن. ولكنها كانت تزداد عدداً وغنىً ويزداد تأطيرها إحكاماً. وحين حصلت ظروف سياسية محلية وتضافرت أوضاع دولية جديدة مالت بالميزان نهائياً إلى جهة المسيحيين، كان من هذا الميل أنه دشن عشرين سنة من الاضطراب الاهلي قبل أن يتجسّم في نظام سياسي جديد. وكان للسلم الأهلي النسبي الذي تمتعت به المتصرفية ثمن هو النفوذ البارز الذي حازه ممثلو الدول والصلاحيات الواسعة التي أُقرت للمتصرف الغريب. أما الصعيد الاجتماعي فتأكدت عليه سمات المجتمع الجبلي الجديد، أي كونه مجتمعاً متعدد الطوائف عادت

وحدته غير محصورة في قمته وعبرت هيمنة الموارنة عن توازن الصيغة المستحدثة له أو عن الخلل في هذا التوازن الواقعي. ولم يكن للعقد المتعدد الأطراف - وقد غدا عضوياً - أن يعرف النفاذ إلا بفضل الغلبة الواضحة في وزن واحد من الشركاء.

د) تاريخ دولة وشعب آخذ في التكوين

في سنة ١٩٢٠ كانت المتصرفية هي المحرك وهي النموذج في ما يتصل بتوزيع السلطة. ولكن تغييراً جذرياً حاق بأساس الصيغة. فجاءت مساحة الدولة الجديدة قريبة من ثلاثة أمثال المقاطعة القديمة وجاء عدد سكانها ضعفي سكان هذه الأخيرة. وقد أسلفنا أن المناطق المضمومة - إذا استثنينا منها جانباً من الساحل - لم يكن قد شدها إلى الجبل إلا صلات متقطعة. فالواقع أن انتماء منطقتين إلى ولاية عثمانية واحدة لم يكن ييسّر، على وجه الإجمال، إلا سبلاً محدودة للتدامج الاجتماعي. ولم يكن وضع الأمراء اللبنانيين أيديهم على البقاع أو على جبل عامل أو على عكار يدوم أمداً طويلاً حين يحصل ولم يكن يترك في كل منها إلا القليل من الآثار. كان لكل من هذه المناطق طابعها الطائفي وكان لها عوائلها الإقطاعية وبعضها عمر قروناً، أي أنه كان لها تاريخها. وإذا كان للمؤرخ أن ينسبها إلى مجموع تاريخي (مع الإقرار بأن هذا المجموع لا يصح أن يعد «أمّة» بحال من الأحوال) فإن المجموع الذي يخطر بالبال هو المجموع السوري - الفلسطيني. هكذا لم يكن لضمّ هذه المناطق (ومعها مدن الساحل ذات الغالبية الاسلامية) إلا أن يورث الريبة والمقاومة. ولا يعني هذا أن حلولاً أخرى كان يسعها أن تحظى بإجماع ما. فإن مثال الأمّة (ومعه، بالتالي، مثال الدولة-الأمة) كان لا يزال غائم الملامح، في الحقيقة. ولم يكن مشروع لبنان الكبير، في صورته التي اتخذها في أثناء العقد السابق، إلا ليزيد الشركاء الجدد قلقاً. كان ثمة إفراط في التشديد على حاجة الدولة المنشودة إلى الموانئ وإلى الأراضي المنتجة للحبوب. وأما الجماعات المستقرة في مدن الساحل وفي المناطق المطلوب ضمها فبقيت موضع تجاهل هذا الموقف الذي يوافق، في نهاية المطاف، حال الدنيا، ما لبثت صفته «الطبيعية» أن ترسخت في وعي الغالبية حين اختل توازن القوى نهائيا، مع بدء سنة ١٩٢٠، لصالح الجانب الفرنسي-المسيحي. ولم تكن المعالجة التي لقيتها المسألة اللبنانية إذ ذاك غير حالة بين حالات يعج بمثلها التاريخ. وهي الحالات التي يحمل فيها النصر تسهيلات تجعل من كل تصور عقلاني للمستقبل تصورا غير فاعل، إن لم

تجعل منه شيئاً محالاً. فكان أن أعلن لبنان الكبير في أول أيلول من سنة ١٩٢٠.

٧. جديد لبنان الكبير

ما الذي حمله لبنان الكبير؟ بالإضافة إلى الخلل في مبناه السياسي، وهو يعود إلى ظروف تأسيسه وإلى وزن الجبل الاجتماعي والثقافي، نراه حمل أشياء عدة جاءت غير مسبوقة.

أولاً: حمل مجتمعاً مسيحياً-إسلامياً كان عنصراه يتجهان إلى التوازن على الصعيد السكاني وهذا أمر لم يكن سبق له مثيل في إطار بنية لها صفة الدولة، تحت سماء هذه الاقاليم التي شهدت ولادة المسيحية وولادة الاسلام.

ثانياً: حمل زيادة في عدد الشركاء المعدودين، مبدئياً، أصحاب كلمة في المصير المشترك.

فقد بتنا نحصي مذ ذاك ست طوائف رئيسية ومعها نحو من عشر طوائف أخرى لم يكن بعضها من غير نفوذ. هذا بينما لم يكن يوجد غير طائفتين مسموح لهما بالتذابح في سنة ١٨٦٠. ولم يخل هذا الازدياد من تعقيد دخل على اللعبة السياسية. ولكنه كان، في حد ذاته، حاملاً ما يدرأ الهيمنة المفرطة. وفرض، ولو جزئياً، على صعيد الكلام، مثالا (سوغه منظر المسرح السياسي الغزير الالوان) لديمقراطية تقوم على حقوق المواطن. وفرض، على صعيد الممارسة المطلبية، مثالاً لصيغة قوامها التعددية الطائفية تكون أقرب إلى الاستقامة. كان محالا على القيادات وعلى القوى السياسية ألا ترد إلى كتل طائفية. فكان ذلك ينزع صفة الشرعية عن كل ميل إلى الطغيان.

إلى هذين الجديدين المتعلقين بنوع التوازن وبعدد الشركاء تصحّ إضافة جديدين آخرين يتصلان بالبنى.

أولاً: الدولة، وهي استمرت من البداية موضوعاً للنزاع، وهذا يفترض أن تكون تشكلت محلاً مصرحاً بوجوده إلى هذا الحد أو ذاك لهوية متحققة أو مرغوب فيها. أو أن الانخراط في أجهزة السلطة يصلح مقياساً في كل حال، لحظ هذه الهوية من التحقق. والحق أن هذا التصور يعبر بخاصة عن خليط من الغل والطموح وسم الموقف الاسلامي. فمن الجهة الاسلامية قدمت الدولة على أنها رافعة غير محدودة القدرة على الترقية الاجتماعية وعلى الزيادة في حظ المناطق والطوائف من النمو. أي أن الدولة زعمت لها القدرة على اجتراح المعجزات. وأما المسيحيون فظلوا يؤثرون

التشديد على وظيفة الدولة السياسية. لذا قالوا إنهم إن كانوا شديدي التمسك إلى هذا الحد بأرجحيتهم في مجال الدولة فمرد ذلك إلى أن الأرجحية المذكورة هي ضمان حرياتهم. وأما الحقيقة فموقعها، لا ريب، في مكان ما بين هذين الموقفين القتاليين. كان التقدم المسيحي، عند انطلاق الشراكة أمراً ثابتاً ولم يكن مديناً للدولة بشيء. وهو لا يفسر بالانفتاح المبكر على الغرب وبدور البعثات وحدهما، بل أيضاً بنوع من تقسيم العمل الديني عرفته المجتمعات التي سادها الاسلام من عهد باكر جداً وبدور المؤسسات الرهبانية وبأثر الاغتراب أخيراً، وهو كان، في الوسط المسيحي، أظهر. رغم ذلك تحمل الدولة اللبنانية، دون أن تكون تجشمت عناء التدخل المباشر في الإنتاج، مسؤولية جسيمة في استمرار (بل في تفاقم) مظاهر التفاوت بين المناطق وبالتالي بين الطوائف. ففي ما يعدو الثروات التي يتيح جمعها في لبنان القرب من مراكز السلطة، لا بد من النظر إلى الدور الذي يضطلع به توزيع التجهيزات العامة من كل نوع في استقطاب الرساميل بل أيضاً في إنشاء الثروات بكثافة بفعل الزيادة في قيمة الأملاك العقارية. ولنا أن نذكر أن التعليم الذي وفرته في الوسط الاسلامي، طوال الأعوام الثلاثين الأخيرة، مدارس الدولة والجامعة اللبنانية، انتهى، وإن يكن تعليماً من الدرجة الثانية، إلى قلب مصير جيلين من شباب المسلمين رأساً على عقب. وأما أن يكون هذا القلب خيراً أو شراً فذاك أمر تجوز المجادلة فيه. كان المسلمون حين يقرنون الرفاه والارتقاء الاجتماعي إلى السلطة السياسية، يتناسون، لا شك، عوامل أخرى. ولكنهم، في كل حال، لم يكونوا يهومون.

ثانياً: المدينة، ونحن نشير، كما لا يخفى، إلى العاصمة بيروت. فإن أسلوب الحياة الذي تمثله قد فرض نفسه شيئاً فشيئاً على جملة البلاد. كان كل مجموع سكني، حين يصوغ أغراضه من النمو، يتخذ مرجعاً له سجل المنجزات البيروتية أي تجهيزات العاصمة ونوعية الخدمات الموفورة فيها ومروحة الفرص الماثلة بين ظهرانيها والعلاقات الممكن عقدها في رحابها، الخ ... كانت بيروت عاكفة على دفع اللبنانيين نحو تكوين هوية وطنية وذلك بتقديمها إليهم مجالات للاختلاط في العمل وفي السوق وفي المدرسة وفي المقهى أو في الأقل، على جادة سيف البحر. وكانت تقدم إليهم أيضاً مجالات لتعاون كثير الصور ومجالات للتواصل الثقافي ومجالات للغفلية ضرورية لنمو الأفراد. وهي لم تغدُ مدينة لجميع اللبنانيين إلا بعد أن فرضت على كل منهم طابع اللبنانية في ما يعدو اختلاف أصولهم الجغرافية والطائفية. وذاك

أن كلاً منهم كان يدخل المدينة بصفته لبنانياً وكان بهذه الصفة يتجه بقدم راسخة نحو الاستقرار في بيروت غير محتاج إلى إذن من أحد. أو كان يألف المدينة، في الأقل، بتكرار القدوم إليها للتسوق بين وقت وآخر. كان للانتماء إلى المدينة، تسنده الغفلية، أن يشكل صورة أولى لما هو الشعور بالمواطنية. إذ إن هذه الأخيرة كانت تنكشف على أنها صفة موضوعية، مشتركة بين سائر النموذجات التي يتألف منها الجمهور المديني، فيما يتجاوز الصفات الوسيطة التي كانت ترد، ولو رداً مؤقتاً، إلى دائرة الذاتية.

هذه الصورة للعاصمة يعتورها، بداهة، شيء كثير من الاختزال ويعتورها بالتالي شيء من الغلط. وذاك أن بيروت هي أيضاً المجال الذي كانت تظهر فيه كل ضروب التباين وتنمو، من خلفها، كل ضروب الغل. كان ينتشر في العاصمة من رأوا أنفسهم محتقرين فيها أو مهمشين وكانت هي تسلط أنوارها الباردة على مقادير من الامتياز تجاورها مقادير مثلها من الحرمان وعلى مقادير من الكبت تقابلها كثرة من الفرص فيجعل منها ذلك كله غرضاً للرغبة العنيفة وللمقت العميق معاً، في عيون أولئك الذين بقيت ثمار الجنة محرمة عليهم. أولئك (وهم كانوا كثراً للغاية في بيروت نفسها وفي بقاع البلاد الأخرى) لم يترددوا في تدمير المدينة (ومعها كل ما كان يشبهها في البلاد) ما إن سنحت لهم فرصة الإقدام على التدمير. فمن بعد امتلاك الدولة، بات امتلاك المدينة موضوع نزاع معمم بين اللبنانيين. كانت الرغبة الملجومة في المدينة أكثر تبعثراً، وأقل تبلوراً في الكلام من الرغبة المركزة على الدولة، ولكنها كانت، على الأرجح، اقرب إلى متناول الحس ولم تكن، في كل حال، أضعف عصفاً بالنفوس.

هذا والدولة والمدينة تصل ما بينهما آصرة هي ما يسمى المجال العام. ويفترض التوصل إلى تصور للمجال المذكور حصول التمييز (الذي هو أعمّ) ما بين العام والخاص. ونحن نزعم أن ديار الاسلام (التي نرى لبنان واحدة منها، في الأساس) لم تشهد دفعاً بهذا التمييز إلى نهاية مطافه. ولكن الجماعة الإسلامية من جهة والطوائف المسيحية من جهة أخرى لم تكن تقف، في هذا الشأن، على قدم المساواة...

٨. تقدم المسيحيين

عليه يستحسن البحث في هذا الحيز عن أصل التقدم الذي كان متحققاً لطوائف لبنان المسيحية القديمة: أي في الموقع الذي رسمه الاسلام لهذه الطوائف، وفي الوجهة العملية التي سلكتها الدعوات الرهبانية. ولا يمدنا التاريخ الا بالقليل من

المعرفة بالدور الطائفي للكنائس المسيحية قبل الفتح العثماني بل قبل القرن السابع عشر. رغم ذلك لا نسيغ كثيراً التذرع بهذا الجهل للافتراض أن كل شيء بدأ بمدرسة روما أو بأول مدرسة أسستها البعثات الرهبانية في الجبل. واضح أن هذا النوع من الأحداث حاسم وأن المجمع اللبناني الذي انعقد، سنة ١٧٣٦، كان أيضاً حدثاً من الطبقة الأولى. على أن تاريخ الإسلام الاجتماعي يرجّح أن هذه الوقائع لم تكن بدايات مطلقة. فإذا صحّ أن المسيحيين اللبنانيين يبدون أكثر تقبلاً من مواطنيهم المسلمين لمثل من نوع «المؤسسة» أو «المجال العام» أو المصلحة العامة أو العليا، فإنهم مدينون بذلك، جزئياً، على وجه اليقين، لتبكيرهم في التتلمذ على الغربيين. غير أنه يبقى ممكناً الافتراض أنهم مدينون به للقرون الإسلامية من تاريخهم أيضاً، أي، في الوقت عينه، للإزراء الذي عانوه وللتسامح الإسلامي الذي كان لهم أن يفيدوا منه. وهم مدينون بالشيء نفسه، أخيراً وبخاصة، لرهبانياتهم ولأديارهم التي كانت - بأثر من الغرب، على كل حال - أولى مؤسسات الشرق مبادرة إلى إصلاح نفسها.

هذا التقدم ليس، من جهة أخرى، إلا تقدماً نسبياً. فعند الموارنة الذين يسود حضورهم الأفق اللبناني منذ قرن ونصف قرن، لا نجد بين «المثل» التي أتاح لهم تقدمهم أن يتمثلوها تصورات بعينها تعد حيوية لتوازن التجربة اللبنانية المعاصرة. فلا تصور «الدولة» عندهم ولا تصور «الهوية الوطنية» تمكنا من خرق الأفق الطائفي. ثم إن أنماط التضامن والتنظيم والمماهاة... الخ... تمدّ جذوراً في التربة الطائفية لها من العمق ما يجعلها تجد مشقة بالغة في تقبل الاغتذاء من تربة أخرى. هذا وقد استوت صورة الذات المارونية، بعد ١٩٢٠، قدوة اقتدت بها، بكثير من التوفيق أو قليل، طوائف لبنانية أخرى لم تكن تجاربها التاريخية لتنحو بها، بالضرورة، لولا دور الموارنة ونموذجهم، نحو التبلور الطائفي. فهذه الطوائف أنشأت لنفسها عالماً طائفياً لم يكن في يدها منه، من قبل، الا إرهاصة غير ثابتة التكوين، أو لم يكن في يدها منه شيء على الإطلاق. ولعلّ القارىء أدرك أننا إنما نشير بخاصة إلى الطائفتين الإسلاميتين الكبريين السنّة والشيعة.

٩. «تطييف» المسلمين

في عشايا ١٩٢٠، كان الشيعة لا يزالون يظهرون للرائي في صورة جماعات تتقدم فيها الصفة الإقليمية-العشائرية على الصفة الطائفية. أو إن هويتهم الطائفية كانت،

على الأصح، مسبوقة الظهور بتوسط المماهاة بإقليم تسيطر عليه مشيخة قبلية تتوج سيطرتها الفروع العائلية. ولم يكن بين جماعتي جبل عامل والبقاع الشمالي إلا وشائج ضامرة. ولقد وجد العلماء أنفسهم في مرحلة الاضطراب التي تلت الحرب العالمية الأولى يتقدمون الصفوف في جانب المعارضة القومية. قبل ذلك كان حضورهم، بما هم قطب للهوية الطائفية، خافتاً بإزاء حضور الأعيان. ولم تكن توجد أية بنية مؤسسية بحق لاستقبال مبادراتهم وتأطيرهم في هيئة قائمة بذاتها. كان ما يزال أمامهم نصف قرن ينتظرون فيه تشكيل هذه البنية. وهي بنية أخذت تحض على إنشائها عوامل كثيرة من تبلور مرجعيات مماثلة في غير واحدة من الطوائف الكبرى إلى قصور الزعماء الذين كانوا يتهمون بالتفريط في «حقوق» الطائفة من منّ الدولة وسلواها لقاء حصة لا تسمن من السلطة إلى اتجاه النخب الشيعية نحو الرد على الهامشية المفروضة عليها بالجري، في أطر الحركات «اليسارية» وراء الثورة الاجتماعية أو القومية الخ... كانت الدولة اللبنانية، بما هي مرآة عكست صورة القدوة المارونية، قد أطلقت مسيرة الشيعة نحو التحول إلى طائفة سياسية تسهل تعبئتها حول ذكريات الأئمة الشهداء ووراء عمائم العلماء. ونصب هذا التحول جسراً ما بين الجماعتين الإقليميتين - العشائريتين اللتين لم تكن هويتهما الطائفية، قبل ذلك، شيئاً يصح إهماله (فهي كانت ترسم موقعهما في الدولة السنّية) ولكن حياتهما السياسية كانت نسيجاً من علاقات ومضامين موضوعية ودنيوية في الأساس وكان «تطييف» الدولة ينزل بالسياسة إلى أعماق الذات المذهبية وهذا جديد زاد في تجزئة الثقافة ولم يكن ليسهّل ابتناء هوية وطنية ودولة موحدة.

وأمّا السنة، فلم يكن لهم، في المرحلة عينها، إلاّ القليل من الخواص الميسرة لتحولهم إلى «طائفة». فعلى صعيد الهوية كانوا يرون أنفسهم جزءاً من الأمة الاسلامية وكان مناط أمر هذه الأخيرة، أساساً، بخلافة بني عثمان. هذا الشعور بالانتماء إلى الأكثرية المسيطرة في رحاب الإمبراطورية كان قد بدأ ينافسه من وقت غير بعيد التعرف إلى هوية عربية، مترامية الاطراف هي الأخرى. كان الشعور بالهوية عند السنّة، في صيغتيه هاتين، يضعف احتمال التبلور الطائفي في صفوفهم، ضمن نطاق محدود هو نطاق الساحل اللبناني وامتداداته القريبة. فإن تيارات التعرف إلى الذات، في أوساطهم، كانت تجد لها مصباً قريباً أو بعيداً، ولكنه واقع خارج لبنان على كل حال، في موائل العمل العروبي أو الاسلامي الجامعة: في إسطنبول، في

دمشق، في مكة، وهي موائل حجبتها لاحقاً القاهرة أو الرياض. فلم تكن المراكز المدينية ذات الكثرة السنية على الساحل اللبناني تشكل بأي معنى من المعاني مجالا متكاملاً قائماً برأسه، وهذا برغم النمو السريع الذي كان يشهده المركز البيروتي بفضل من تكريسه ميناء لدمشق وللجبل ومن اتخاذه عاصمة لولاية منذ ١٨٨٨.

رغم ذلك كان السنَّة، بحكم وضعهم المديني وقربهم من دائرة السلطة في الولاية، يضربون بنصيب من المؤسسات الطائفية أوفر من حظ الشيعة الذين ظلوا غرباء عن حياة المدن وبقي مجتمعهم أبسط تركيباً. كانت المدن السُّنية قد أخذت تتجهز قبل بضعة عقود، بمؤسسات تربوية جُعل بعضها تابعاً لجمعيات ذات طابع طائفي. وكان لها محاكمها الشرعية ومفتوها وأوقافها الخيرية ومساجدها التاريخية الكبرى. وأما مدارس الشيعة الطائفية فقد بلغت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (إن صح الاستدلال بمستوى خريجيها) مستوى مرموقاً. ولكنها كانت تبقى أسيرة لمبادرات الأفراد فكانت الواحدة منها تزول، على وجه التعميم، بوفاة مؤسسها. ولم تبصر محاكم الشيعة الشرعية النور إلا في أوائل الانتداب. ولم يكن إفتاؤهم قد اتخذ صورة المؤسسة بل بقي منوطاً بالمجتهدين المستقلين. وفي مطلع هذا القرن لم يكونوا قد اتخذوا لأنفسهم حسينيات بعد وبقيت صلاة الجماعة استثنائية في عباداتهم فلم يتأتّ للمساجد عندهم أن تضطلع بالدور الذي هو دورها في الوسط السُّني.

على المستوى السياسي، كان وجهاء المدن من السنَّة يخرجون من أوساط التجار ومن وسط الإدارة العثمانية. وكان التخالط بين الطوائف يومياً في هذه المدن التي كان كل منها يضمّ شطراً غير مسلم وكانت في الوقت نفسه سوقاً مفتوحة أمام أهالي الجبل المسيحيين. وهذه كلها عوامل كانت تستحث قابلية لتلقي ما حملته الحياة الحديثة من قيم أوفر قوة من قابلية الشيعة الذين استقبل أعيانهم، على سبيل المثال، انتشار المدارس الحديثة في ديارهم استقبالاً بارداً للغاية وواطأهم على ذلك العلماء، في معظم الحالات.

على أن مسار التبلور هذا الذي سلكته، بعد ١٩٢٠، الطائفتان الإسلاميتان الكبيرتان (وهو لم يتخذ رسمه الواضح، في حالة الشيعة، إلا والبلاد على أعتاب الحرب الأهلية، وكان السُّنة قد اجتازوا منه أشواطاً قبل ذلك) قد بقي إلى يومنا هذا بعيداً جداً عن طي المسافة الناشئة من غياب «إكليروس» له من التقاليد العريقة ومن البنى المجربة ومن الوسائل الضخمة ما لإكليروس الطوائف المسيحية الكبرى. ويجوز

لنا أن نشدد مرة أخرى ههنا على أهمية الدور الذي اضطلعت به الرهبانيات. فإن ثراءها والشبكة المتحصلة من مؤسساتها الكثيرة المتنوعة إنما هما ثمرة سياق تاريخي لا يمكن تكراره ولا ارتجاله، في ظل أوضاع تغيرت. لذا تبدو غير سائغة المماثلة ما بين حال مؤسسات (هي الإسلامية) تعيش على الهبات وتتكل على الدولة جزئياً وتدير، بتوسط جهاز من الاجراء، أملاكاً عقارية تحد من فرص توسعها عوائق مختلفة، وحال أملاك الكنائس التي استحالت، في غضون القرنين الأخيرين، إلى منشآت حقيقية من الطراز الرأسمالي وأخذت بنمط النمو المناسب لهذا التحول. ففي هذه الحال الأخيرة تمثل المنطلق في التركيز المعتاد لملكيات الأرض في أيدي مؤسسات تضم مجموعات مؤهلة للتأطير وقوة عمل شكّل الرهبان جانباً منها أيضاً فكانت قليلة الكلفة، موثقة إلى الأرض، خاضعة لنظام حياة صارم. من جهة أخرى جنّب الانتماء المؤسسي أملاك الكنائس ما يصيب أملاك العائلات من تفتت بفعل التوارث. فالملك لا يعود إلى الرهبان بأشخاصهم ولكن عليهم ملء المسؤولية عما في أيديهم، ولهم بمعنى من المعاني، ملء التمتع به. فهم والحالة هذه، كفيلون، بحكم وضعهم، بتحصيل الفرص القصوى لنمو هذا الملك نمواً رأسمالياً. وأياً كان الاعتبار الذي يقام لما ينسب إلى الرهبان من جشع أسطوري، فإن من الواجب الاعتراف بقابليتهم الاستثنائية للمراكمة وإدراج الجشع نفسه، جزئياً على الأقل، في المنطق الذي تؤسسه هذه القابلية، أي اعتباره وجه التقشف الآخر. فإذا كانت الأديار قد اشتركت في استغلال «خرافها» من جهة الوارد، فإنه لم يكن يسعها إلا أن تكون في خدمة الطائفة من جهة الصادر. على صعيد أعمّ، أمكن للكنيسة، بما هي مرجع منظم وقوة شاملة الحضور، أن تشكل في الوسط المسيحي صلب الهيكل الطائفي الضامن للهوية الجامعة. وأتاح التقدم المؤسسي الذي تعرض الكنيسة مثاله الأول، أن يحصل، في الحرب الأخيرة مثلاً، تصريف أوفر فاعلية، على هذا الجانب من الجبهة، أو استثمار أغزر إنتاجاً - إن جازت هذه العبارة هنا - للبغضاء الطائفية.

هكذا نجد أنفسنا اليوم، في المواضع التي وصلت إليها هذه المساقات المتوازية، وإن على تفاوت بين الحصائل، نواجه تبلوراً زادت من شدته الحرب للهويات الطائفية. هذا التبلور يبقى بعيداً عن الانتهاء إلى تضامن خال من الثغرات في كل طائفة. وهو ما يجعل بقاء الدولة محالاً لو أتيح له ان يتحقق، وتحققه التام مستبعد في كل حال. لذا كانت قصارى التبلور الطائفي، على هذا الصعيد، أن يفترض الطائفة إطاراً وأفقاً

للنزاعات القائمة فيها. وأما على الصعيد الوطني فتغلب على صورة كل من الطوائف سمات التنافس والأخريات.

١٠. تصوّف شبه فارغ للاختلاف الثقافي

إذا نحن وضعنا اختلاف الموروثات الدينية جانباً، لم نقع إلا على خصوصيات محدودة تميّز الطوائف اللبنانية بعضها عن بعض ولا تصلح، في نهاية المطاف، لتأسيس شخصيات تستقل بها أقوام أو مجاميع ثقافية متباينة. والذين وجدوا لأنفسهم صالحاً، في أثناء سِني النزاع، في إبراز السمات الخاصة بكل طائفة، وقعوا على القليل من العناصر المَحسوسة فبذلوا وسعهم في تضخيم شأنه دون حساب. وكان مشروع الانعزال الطائفي ينكفئ دائماً إلى تصوف شبه فارغ يتخذ الهوية موضوعاً له وإلى مضامين ثقافية عتيقة يكاد وقعها على الحاضر لا يجاوز نطاق الشعائر. فباستثناء مراحل الردة المتأتية من صدمات يبقى وقعها محصوراً - وإن كان لا يصح إهماله - ولا تلبث أن تتجاوز، فإن العادات وأساليب العيش لا تزال، منذ زمن بعيد، تتحرك، على وجه الإجمال، نحو مزيد من التقارب. والفوارق التي صمدت، إنما تعبّر أولاً، عن تفاوت في نمو المناطق يأتي تأثيره الطائفي ثانياً وجزئياً وإن كانت حدود الاختلاط الطائفي في المناطق تستبقي له شأناً مؤكداً. وأما أصول التنازع بين الطوائف فالأوفق أن يبحث عنها، أولاً - إن شئنا حصر النظر في النطاق الثقافي - في تقلبات التجربة المشتركة وفي قصر مدتها وفي ما تشتكيه النظم الرمزية القابلة لتنشيط نمو الهوية الوطنية من ضعف في التماسك وفي الكثافة.

عليه تبقى الدولة والمدينة أولى بأن يبحث فيهما عن الأصول الاجتماعية - السياسية لهذا التنازع. فهما إذ عرضتا نفسيهما على الطوائف بما هما إطاران جامعان للتماهي، قد وفرتا مساحات للتماس بل للتخالط والتفاعل، ولكنهما قدمتا إليها أيضاً أغراضاً للتنافس. ولا يوجد سبيل إلى ردم التفاوت في مستويات الانخراط السياسي والمديني بين عشية وضحاها. على أن الحرب قد استحثت، في ما يتعدى الدمار أو قل بسبب من هذا الدمار، جزئياً، نوعاً من تمهيد التباينات. صحيح أن العاصمة تبدو منقسمة مجردة مما كان قلبها في ما مضى وأن قطاعاتها المختلفة قد جعلت من الكفاية الذاتية ديدناً لها. وصحيح أيضاً أن تهجير السكان قد زرع في المدينة جزراً هامشية، كثيراً ما ينفر بها بؤسها الفاقع من جوارها القريب. لكن حدة هذه المشكلات وفداحة تحديها للحقوق،

في الكثير من الحالات، تفتحان مجالاً أمام الأمل في أن يلقى حلها ما يستحقه من حماسة. هذا من جهة. من جهة أخرى، نرى الضاحية الجنوبية مثلاً، بما هي عليه من ضخامة ومع كونها بعيدة عن تقديم أنموذج يحتذى في التنظيم المدني، أوفر قدرة على تزكية حقها في الانتساب إلى بيروت الكبرى من حي النبعة وحي الكرنتينا بما كانا عليه سنة ١٩٧٥، من رثاثة وضيق واكتظاظ. هكذا تبدو بيروت الخارجة من الحرب - وإن امتنعنا عن التسليم بأنها ستبقى أبداً مشكلة من قطاعات مسورة - في هيئة أكثر استقراراً، بما تنطوي عليه من توزيع للغالبيات الطائفية، من هيئتها قبل الحرب، وأقرب، على ما يتراءى لنا، إلى أن تكون نهائية.

ولا تختلف عن حال المدينة هذه حال الدولة. لا ريب في حقيقة الخطر المتمثل، على هذا الصعيد، في أن نرى خللاً في التوازن يحل محل سابقه. وما خلفته الحرب من ندوب عميقة في العلاقات بين القوى الطائفية والسياسية القائمة مضافاً إلى سد منافذ المسرح السياسي أمام الممثلين المحتملين لقوى التفاهم والمسالمة إنما يجعل من تكوين قاعدة جديدة للسلطة أي هيمنة جديدة أمراً متعسراً. ويفعل السأم المرير فعله في صفوف الرأي العام المقسم فينحو به نحو تقبل السلوكات الشاذة من كل صنف، إذ يجد فيها شراً أيسر تحملاً من مواصلة الحرب. والحال أن النظام اللبناني الذي تغذى دائماً من التجاوزات المحدودة كان - ولا يزال - من الحساسية بحيث يجب عليه اليوم أن يتشدد كثيراً في اجتناب الكبيرة منها، لأن مصيره - بعد أن لقي من تقحمها ما لقي - متعلق بهذا الاجتناب.

١١. ذخائر لإعادة البناء السياسي

مهما يكن من شيء، لا يزال ممكناً الاعتقاد أن إعادة بناء الدولة يسعها أن تفيد من ذخائر داخليّة ذات شأن، متصلة مباشرة بالصيغة التي تطرح فيها، مع خروج البلاد من الحرب، مسألة الهوية الوطنية. فمن المفارقات أن الشعور باللبنانية قد تصلب تصلباً بالغاً على مدى سنوات النزاع، وهو تصلب ما كان تبلور الهويّات الجزئية (الذي سبق حديثه) ليجعله محلّ توقع. هذا التصلب تفوح منه روائح كره الغريب، وهي تجد تفسيراً لها في ألوان الدمار وفي صنوف الإذلال وفي فقدان استقلال القرار التي عانتها البلاد وأهلها من جراء ما عمدت إليه القوى الخارجية من لعب بالجماعات اللبنانيّة. إذ هي نصبتها تباعاً بعضها في مواجهة بعض، في كل ما يخطر بالبال من

تراكيب، غير مهملة، في كثير من الحالات، أن تحفظ لنفسها القدرة على التحكم في النزاعات من قريب أو من بعيد وعلى ضبط الأضرار، أحياناً، ليتسنى لها تحقيق مكسب تكتيكي أو اجتناب مسؤولية ثقيلة. لا ريب أن الحرب هتكت النسيج الوطني اللبناني هتكاً بالغاً وهو كان قبلها رقيق الحاشية، غير خال من الخروق. وهي عوّقت السعي إلى تمتينه بعد أن كانت قد أثمرت انطلاق السعي المذكور نزاعاتٌ سابقة. والجماعات اللبنانية بعيدة، اليوم، عن أن تكون خرجت من الحرب وهي واقعة بعضها في غرام بعض. على أنها تخرج منها أشدّ تعلقاً بلبنان وأكثر وعياً لما لها من صالح في الحفاظ على التجربة المشتركة وعلى طريقة بعينها في الحياة هي حصيلة المرحلة المعاصرة من تاريخ لبنان. هذا التعلق يبقى على شيء من الأفلاطونية في الواقع. فاللبنانيون، وقد أنهكوا، لا يبدون، مع ذلك، قريبين من التخلي عن استدراج الدعم من الأغيار للفصل في الخلافات القائمة بينهم. وليس ميلهم إلى مقت الغرباء، وهو يتراءى مضاداً لهذه النزعة، إلاّ وجهها الآخر، في الحقيقة. هذا الميل خطر، على كل حال، لأنه يوهم بتحصّل وحدة وطنية ما تزال من رؤى الخيال ويعسّر التوصل إلى رسم خط واقعي ومتزن للسلوك حيال الخارج.

يسع الدولة أن تفيد أيضاً من البغض الذي تكنّه للمليشيات أكثرية أضرّت بها الحرب وطال خضوعها لتحكم المنظمات المذكورة. فقد أسف اللبنانيون أسفاً مرّاً على السلطة التي يحدها القانون وتبقى ممنوعة بالتالي من إغراء التجاوز على أرزاقهم وعلى حرياتهم وحتى على حياتهم. وهم شاهدوا كل الضمانات التي كانوا متمتعين بها تتحلل تحت أبصارهم وشاهدوا يد الذين ادعوا رفع السلاح باسمهم طليقة في الاستحواذ على مصائرهم. وكانت ألوان الحماية التي استطاعوا توفيرها لأنفسهم من التنكيل الميليشيوي (كاستدرار حظوة لهم عند «مسؤول» من المسؤولين مثلاً) عالية الكلفة في كثير من الأحوال ومذلّة وغير ثابتة. كانوا يجنون، لا ريب، بعض الفوائد من شلل الدولة: إمكان اختصار الدوام في الوظيفة أو التملص من دفع بعض الرسوم أو المماطلة في تسديد بعض الفواتير، إلخ ... ولكن هذه المرابح، إذا قورنت بمروحة المشكلات التي أنشأتها الحرب، تبقى يسيرة الشأن ما لم يفلح صاحب العلاقة في تضخيمها بالانضمام مباشرة إلى المشروع المليشيوي. كان الجمهور يجأر مترجياً عودة سلطان الدولة ويتمناه قوياً وهو يتذكر بشيء من الحنين كل ما كان هذا السلطان يغض الطرف عنه في الأيام الخالية.

على أن الحنين إلى الدولة، شأنه شأن حرارة الشعور باللبنانية، لا ينبغي له أن يغرّنا. لا مراء في أن التماهي بالدولة متصل اتصالاً وثيقاً بالحاجة إلى السلم الأهلي. ولكن اللبنانيين ليسوا، على وجه الضرورة، من الحمائم. لذا كان علينا، قبل الإيغال في التفاؤل، أن نرى ما إذا كان المقت الذي يخص به كل جانب مليشياه تقابله استعدادات طيبة حقيقية حيال الجانب الآخر. مؤكد أن المدني كان يجد نفسه، في اللحظات الحرجة، على استعداد تام (أو شبه تام) لتقديم التنازلات المطلوبة منه، لو أنها طُلبت. غير أن الفطنة لا تزكي الميل إلى الاعتماد على قنوط المدني. فلا يصح أن نفترض لحالات الكرم السلمي التي كانت تنتابه طولاً في العمر لم يكن لها. وذلك أن الذين كانوا ينادون بالويل والثبور وهم ينظرون إلى رزوح الميليشيات على جماعاتهم، كانوا يتكشفون، عند أدنى استثارة، عن مواقف أيدلوجية وسياسيّة قريبة جداً إلى مواقف الميليشيا المجانسة لهم. ومع أن الاتصالات بين «المسالمين» اللبنانيين من كل لون (حتى لا نذكر غيرهم) كانت تجري والحديد حام، فهي تثبت للمحتاج إلى إثبات أن عوامل الفتنة الداخلية التي طالت بها (وبغيرها) سبحة نزاعاتنا ليست بالمصطنعة ولا الثانوية. ولا يعدو الميل إلى تجاهلها أو إلى التقليل من شأنها أن يعيد زرع الزيف في أساس الدولة والمجتمع المستعادين. فالحال - على ما أوضحنا - أنّه إذا كان اللبنانيون يظهرون تسامحاً مفرطاً حيال التجاوزات الملازمة لعمل مؤسساتهم، فإن تجاوزات جماعتهم الوطنية ولزومهم ما لهذه الأخيرة من مصالح عليا تبقى، في المقابل، هشّة إلى حدّ لا يجيز التجاوزات ذات الصفة البنيوية.

على أهمية هذه التحفظات يبقى للدولة رصيد قائم وهو رصيد للهوية الوطنية. وتبقى المدينة والدولة، إلى كونهما مرجعين للتماهي الجامع، غرضين للتنافس والخصومة. هذا الالتباس نفسه وقعنا عليه في كل شيء: من الأرض التي تراوح أشرطتها بين التكامل الوظيفي والمناكفة المتبادلة (التي يفاقمها انقسام كل الأشرطة المذكورة إلى شرائح شبه منفصلة) حتى الطوائف السياسية التي تتقابل فيها حركة التبلور الطائفي والتقدم المؤكد نحو لبنانية جامعة. هذا، ونحن قد ذكرنا أيضاً ما نقع عليه من التباسات في الثقافة. بل إن الحرب نفسها عمّقت الخنادق من جهة وأسفرت من الجهة الأخرى عن إفلاس مشهود لنزوع الخصوصيات إلى الاكتفاء الذاتي. يبقى مصير الهويّة الوطنية وهو رهن (على ما هو معلوم) بمسار التنافس في البلاد، من ناحية (والبلاد تجسّدها الدولة والبنى المادية التي تكونت في مساق النمو المديني

المتدرج أو - إن شئنا - في مساق التحديث - ويجسدها أيضاً التفاعل الثقافي المولد لتركة رمزية مشتركة) والطوائف السياسية من ناحية أخرى، وهذه تطمع بفعل انتماء من أتباعها غير منازع أيضاً.

هذا ولا يصلح المستوى الذي ندير عليه تحليلنا للتبسط في أمر ذي بال: وهو أمر الدور الذي يعود، في تدعيم الهوية الوطنية، إلى سياسة للإنماء ولتوزيع التجهيز الاقتصادي والخدمة الاجتماعية، تتولاها الدولة وتتجه إلى تقليص تفاوت الفرص وبخاصة إلى التقليل من حدة التمييز (الذي يلازم التفاوت المذكور) بين أحوال الطوائف والمناطق. فلا نجاوز هنا أن نشير مرة أخرى إلى الأهمية التي لمثل هذه السياسة. يوجد مجال لاسترداد مساحات التخالط المؤسسية والعامة ولتوسيعها دون أن يترتب على ذلك، بالضرورة، إيذاء للطابع الخاص الذي لكل منطقة. ويسع الدولة أن تشارك أيضاً عبر تدخلها في التعليم وعبر وسائط أخرى أدنى أهمّية في الارتقاء بالثقافة الوطنية. على أن هذا التدخل لا يخلو من سوء العاقبة إن لم يلازمه احترام الحريات الأساسية. ولا بدّ لصياغة «الخرافة» الوطنية الجديدة، المتكيفة بالمعطيات اللبنانية الحالية، من البدء بتفكيك الخرافة القديمة. والتشديد حاصل، من سنوات عديدة، على ضرورة إعداد الكتب المكرّسة لتدريس التاريخ والتربية الوطنية تحت إشراف الدولة. أما نحن فنرى أنه ينبغي للمادتين أن تشتمل عليهما نظرة واحدة. فإذا قدّم تكوين لبنان التاريخي على أنه عملية تاريخية تقع مسؤولية استتمامها على لبنانيي اليوم، أمكن للتاريخ أن يكون قاعدة للتربية الوطنية وأمكن لهذه الأخيرة أن تكون تتمة نقدية للتاريخ. والحال أن لبنان لا يخسر شيئاً من اعتباره مشروعاً في قيد الإنجاز انطلقت صياغته من مجموعات كانت منفصلة إلى هذا الحد أو ذاك ولكنها كانت متشابهة بحكم انتمائها جميعاً إلى أفق الشرق العربي الغزير الألوان. يوجد مجال، إذن، لكسر الحلقة الجهنمية المتمثلة في استرقاق التاريخ لقيم الحاضر ورغباته وفي استرقاق الذات للتاريخ بعد ذلك. يوجد مجال مفتوح أمام المستقبل ليجيء منطوياً على الرغبة في توطيد الحياة المشتركة دون نكران للتاريخ ولا تزوير له: أي ليجيء ثمرة نقدية للتاريخ.

١٢. التناقض بين حدّي العبارة

على أن الضرورة التي لهذه الأشكال من التدخل على مستوى «المجتمع المدني» لا

ينبغي لها أن تحجب ضرورة الإصلاح السياسي. وهل يصلح الزوج التصوري المشكل من «المجتمع المدني» و«المجتمع السياسي» بادئ بدء، لوصف النظام اللبناني؟ وإذا كان هذا التمييز مؤسساً للدولة الحديثة، بل للمجال السياسي أيضاً، فهل لبنان دولة حديثة وهل نظامه نظام سياسي؟ أما العبارة التي تستعمل عن حق لوصف النظام المذكور فهي عبارة الطائفية السياسية. يبدي المدافعون عن هذه الطائفية، عادة، خجلاً بمهمّتهم وينسب إليها نقّادها كل شرور الأرض. لكن أحداً، على ما نعلم، لا يبدو مستعداً للوصول إلى جذر المشكلة فيدرك، إذ ذاك، أن عبارة «الطائفية السياسية» هذه إنما تنطوي على تناقض بين حدّيها ويصير قادراً على رسم هيكل النظام اللبناني باعتبار هذا الإدراك. صحيح أن قوميات يفيض إطارها عن إطار لبنان قد نازعت الهوية اللبنانية الناشئة سلطانها منذ ١٩٢٠. ولكن هذه القوميات (ومعها اللبنانية المسيحية نفسها، على كل حال) ظلت عاجزة، وهي تعرض جلابيبها الفضفاضة، عن التفلت فعلاً من إسارها الطائفي. فكان وعي الهوية يواصل في نهاية الأمر تقلبه بين قطبين: الجماعة القومية والجماعة الطائفية.

والحال أن الطوائف إنّما هي في الأساس جماعات ذات طابع تقليدي. أي أنها جماعات تتأمن ديمومتها بفضل التناقل الوراثي لمجموع من التقاليد ينتظم حول فعل إيمان ديني. ومع أن العنصر العائلي والتوزع الجغرافي، من بعده، يفعلان في الطائفة فعلاً تقسيمياً، فإن هذه الأخيرة تبقى لصيقة بالمؤسسة العائلية. فالانتماء إلى الطائفة تنقله العائلة. والجماعة العائلية تستوي عنصراً أول أيضاً في بنيان التراتب الطائفي وتفرض عليه صفتها الوراثية. فيصير لازماً، قبل معاينة العائق الذي يشكله هذا المزيج من العائلي والطائفي أمام تشكل مجال وطني، أن نعي المشكل الذي يثيره المزيج نفسه عند كل شروع في رسم مجال عام. وذلك أن الطائفي، لما كان يساير في انبنائه خطوط الأنموذج العائلي، لا يني يعسّر تخليص العام من الخاص. ومردّ هذا إلى أن الطائفي، وإن يكن مضطراً إلى اجتراح مجال مشترك يجري فيه التحكيم في الخلافات أو ضبطها والتعبير عن المصالح الجامعة إلى هذا الحد أو ذاك، فإنه يبقى منتمياً، جوهراً، إلى دائرة الخاص. وقد يكون علينا أن نبحث ها هنا لا عن علة التخلخل في النظام السياسي الوطني وحسب، بل أيضاً عن جذر المحسوبية السياسية والفساد الإداري وعن الداعي إلى الازراء الملحوظ بشأن المبادئ والبرامج وإلى ضآلة الوزن السياسي الذي يتأتى من المنجزات الكبيرة إذا قورن بما تثمره الخدمات

المحدودة، الخ ...

ولكان المتأمل يجد نفسه مغرى بالدعوة إلى المحافظة على هذا النظام بل إلى توطيده لولا افتقاره الأصيل إلى الاستقرار وما أورثه من صور للعنف وألوان للشقاء لم تنِ تنتصب معالم على مراحل تجربته التاريخية. وأما مسوّغ الدعوة إلى استبقائه فهو فيَ هذه الدرجة العالية من المطابقة بين منطقه والمنطق الذي حكم بتأسيس الكيان اللبناني نفسه. على أن مجرّد النظر الواقعي يظهر أنه، إذا كانت الدروع الطائفية قد اكتسبت من سنيّ التنازع مزيداً من الصلابة، فإن الحرب قد عرضت للعيان أيضاً - وهذا أمر لا ضَير من ذكره تكراراً - ما ينطوي عليه تدبير الطوائف، عند ولايتها أمورها، من فحش. وقد كان اندلاع الحرب نفسه، على صعيد آخر، علامة على انبهار أنفاس الهيمنة الطائفية المارونية. وكانت هذه الهيمنة أول من ارتقى بنمط حياة برمته عرف به لبنان وأول من أفاد منه. ولكنها قصرت عن التلقي المناسب لعواقبه سواء أكانت طفرات مطلبية أم انخراطاً متدرجاً في «اللبنانية» كان نمط الحياة هذا يعزز امتداده إلى أوساط طائفية أخرى. هذا في الواقع.

من جهة البنى أيضاً، تبقى العلاقات الطائفية، أياً يكن ثقل وطأتها، بعيدة عن الإحاطة بجملة الهيكل الاجتماعي الذي تتماسك به البلاد. فالطائفي، إن شئنا أن نستعير عبارة مارسيل موس، هو حقاً «ظاهرة اجتماعية كلية» يصل وقعها إلى مستوى التصرفات السياسية وصوله إلى الاستخدام أو السكن أو التزاوج الخ ... ولما كان الاقتصاد اللبناني لا يزال مطبوعاً بطابع الملكية العائلية، فإن فواصل ذات صفة طائفية تظهر حكماً في قطاعاته المختلفة. وتتراءى الألوان نفسها على صعيد الفواصل الطبقية، حيث نجد أصناف التفاوت في الصلات الطائفية بالمدينة وفي نمو المناطق، متحكمة مع سواها في توزيع الحظوظ. هذه الوقائع، على أهميتها، لا يجب أن تحجب حقيقة ما لعوامل التحديث من فعل في المجتمع المدني. وأول ما يشار إليه هنا أن الطائفي إن استطاع (وهو يستطيع فعلاً، في معظم الحالات) أن يحكم علاقات الملكية وعلاقات السلطة في مؤسسة اقتصادية أو غير اقتصادية، فإنه لا يتحكم إلا نادراً في مآل الناتج الذي يبقى، في العادة، عمومياً. فالمصرف والمصنع وحتى المدرسة تعرض بضاعتها أو خدماتها على الراغب مجتهدة في مداراة شارتها الطائفية عن الأنظار. هذه واقعة ذات شأن لأنها تشكل مبدأ لاتساق صورة الجمهور إذا نظر إليه من جهة علاقته بالمؤسسات وهي ترتد، في الآن نفسه، على واجهة المؤسسات

العمومية فتنتهي بها إلى شيء من الاتساق أيضاً.

ثاني ما يشار إليه أن الفرد - المواطن يتجه إلى فرض نفسه - على حساب العضو في الطائفة - بمقدار ما تنشأ مستويات أرفع أو أعمّ للتطلع وللممارسة وتنشأ لتمثيلها المؤسسات المناسبة. فإن مسائل من قبيل مسألة الأسعار أو مسألة الأجور أو مسألة كلفة التعليم أو مسألة السكن أو مسألة العناية الطبية أو غيرها مما يعدّ «تحتيّاً» أكثر منها (ولكن الحرب ردّته إلى الواجهة بما سدّدته من ضربات إلى التجهيزات الجماعية) بدءاً بتوفير مياه الشرب والتيار الكهربائي ثم المواصلات الهاتفية الخ ... إنما هي كلها مسائل لا يستقيم تصور معالجتها على أسس طائفية. وتقاس على أهمية هذه المسائل (بعد أن زادت منها الحرب كثيراً) أهمية ما يجوز أن نطلق عليه اسم القطاع الحديث أو، إن شئنا، اسم القطاع «الوطني» من المجتمع المدني. وهو قطاع لا بد من الاعتراف بأن فصله مادياً عن الآخر (الطائفي) أمر محال. غير أنه قطاع تتولد فيه مواقف وأنماط من العلاقات ومن البنى التنظيمية هي أساساً لا طائفية.

١٣. آفاق الكل الجامع

حتى إذا نظرنا في الحرب التي أفضت، قبل يسير من الزمن، إلى نهاية، بما هي حادث جسيم من حوادث التاريخ اللبناني، ألفيناها تواجه المحلل، هي الأخرى، بملامح ملتبسة. وهي، في هذا، أمينة للقدوة التي تعرضها العناصر المؤسسة لكيان لبنان. فهل زادت هذه الحرب في تجذير الطائفية بسوقها الطوائف إلى درجة من التبلور أكثر تقدماً أم إنها أنجزت تحويل نظام الطائفية السياسية إلى فضيحة تاريخية لا بدّ من تجاوزها مهما يكلف الأمر؟ نرى كل شيء يدعونا إلى الاعتقاد أن الواقع نفسه إنما هو مصنوع من تقابل هاتين النزعتين، وهو تقابل لا مندوحة عن الاضطلاع بعبئه إن كان لنا أن نجد مسرباً له في يوم من الأيام.

على تبين هذا المسرب يتوقف - في حسباننا - مصير هويّة اللبنانيين الوطنية. فإن البون شاسع، في الواقع، بين تشكيل وطني يقدم (بين ما يقدم) ضمانات لحريات الأقليات الدينية أو القومية التي هي عناصره وبين «أقليات متشاركة» - والتسمية لميشال شيحا - لا يعرف بأي معنى تدّعي لنفسها صفة الشعب - بله الأمة - ولا ما هو الثمن الذي هي مستعدة لبذله، بعضها لبعض، حتى تستحق هذه الصفة. فهل يفلح الكل اللبناني في تأسيس نفسه بصوغ حقوقه الخاصة على عناصره أم تبقى العلاقات

بين هذه الأخيرة علاقات جوار، أساساً، فلا تجد سبيلاً إلى التعبير عن نفسها إلا جانبياً أو من الأسفل إلى الأعلى؟ مؤكد، من بعد، أن هذا الكل لا يمكن اختراعه، فهو إنما يتكون في التاريخ. ولقد يصح النظر إلى الأزمات التي هزت البلاد منذ ١٩٢٠ على أنها ناجمة عن فقر كينوني يشكوه الكل المذكور. فلعلّها كانت إذن - ولكن كيف يمكن التثبت من ذلك؟ - ثمناً لم يكن من دفعه مفرّ لما تحقق من زيادات في كثافة البلاد الجامعة. والواقع أنه، إذا كانت الأجهزة الطائفية أفادت من كل نزاع لتحرز بعض المواقع في مواجهتها لمؤسسات الكل، مهددة ما كانت هذه قد حققته من نمو سابق، فإن الأخيرة أفلحت كل مرة في مدّ الحاجة إلى حضورها نحو مستويات من الحياة الاجتماعية ظلت تزداد عدداً وتنوعاً وأهمية استراتيجية. هذه الحاجة - وهي توافق الضرورات الموضوعية الملازمة للتحديث - كانت تستحيل إلى قوة معزّزة لإعادة بناء الدولة وكان دور هذه الأخيرة، مع ما في الأمر من مفارقة، تتأكد أهميته برغم خروج الدولة مزلزلة البنيان من كل أزمة. كان التطلع المبني على الضرورة البنيوية يغلب الواقع الذي فرضه تضافر ظروف بعينه.

هذا وقد انتهى الأمر بتوازنات النظام الإقليمي (الذي تغذّت النزاعات اللبنانية من تناقضاته) إلى الحيلولة دون زوال لبنان. فثبت أن الانقسام غير متيسّر. وثبت أيضاً أن هذه هي حال التقسيم، إذ الوحدات الجديدة التي أمكن تخيّلها كانت ستأتي مفرطة الضيق، ضعيفة القابلية للحياة. وأمكن لتجربة البلاد الواحدة، بكل ما كانت تجرّه من علاقات منسوجة وقيم مشتركة، أن تحفظ الكيان القائم. على أن مخادعة النفس في هذا الصدد غير جائزة: فلولا الوفاق الدولي الذي حضّ، بالتشجيع وبما في يده من وسائل الإكراه، على إرساء صيغة السلطة الجديدة لما وسع الداخل وحده أن يوفّر لهذه الأخيرة ما يحتاج إليه تركيزها من أوالات سياسية وعسكرية. يصح هذا بخاصة بعد بلوغ مساق التفكك محطة بعينها كان قد جاوزها فعلاً من زمن بعيد. ونحن إذا نظرنا، من الداخل، إلى الطاقة السياسية المنظمة التي انتشلت البلاد من وهدة الحرب تراءت لنا طاقةً سلبية. فهي طاقة محظورات تحدّ من الخارج قوى العسف الداخلية التي كان الخارج يغذيها، في الأقل، حين لم يكن انشأها أصلاً. كان التذرر السياسي قد بلغ أوجه حين كان الشعور باللبنانية (على ما أشرنا) يبلغ، هو الآخر، أقصاه.

هذا الشعور لا يزال تمثيله في دائرة السياسة ضعيفاً وسيئاً إلى اليوم، إذ لا يعبّر عنه هناك إلا التعلق المجرّد بمبدأ الدولة. ولا تزال «الطائفية السياسية» تحتل، في هذه

الدائرة، جملة الواقع تقريباً. فما الذي يمكن التعويل عليه في الصيغة الجاري تطبيقها لكسب المواقع من الطائفية ولرفع درجة التماسك في مثال المواطنية وفي المؤسسات المبنية عليه، وهي التجسيد المحسوس للهوية الوطنية؟

لنشر أولاً إلى العمل الذي ينبغي الشروع فيه، ضمن الدائرة «المدنية»، ويغلب عليه الطابع الدفاعي. فعوض اللجوء إلى إلزام الناس بصيغ مصطنعة للتخالط وعوض المبادرة إلى «إنشاء» المعارف والقيم وأشكال السلوك الوطنية، يستحسن، على الأرجح، فرض حدود لسياسات «الحماية» والتحرّز التي تعتمدها الطوائف. وهذه حدود لا تفرض بالإجراءات القانونية أو الإدارية وحدها، بل يجب الاتجاه إلى رسمها بتشجيع النقد الحر للطائفية «العادية». فإن أجهزة الطوائف قد اعتادت، من عهد بعيد، في الواقع، أن تحجب، دون حاجة للاستئذان، عن العيون «الغريبة» حقلاً مترامي الأطراف من الممارسات ذات المفعول التمييزي. وربما كان التعليم قطاعاً ذا امتياز من الحقل المذكور، ولكن هذا الأخير يشتمل أيضاً على وجوه متنوعة جداً من الحياة اليومية. وأما بقية هذه الممارسات فهي تؤول إلى إنشاء مقاومة تحد من التخالط بين الطوائف.

على الصعيد السياسي أخيراً تنص الصيغة التي أسفرت عنها مفاوضات الطائف على الاتجاه نحو نزع الصفة الطائفية عن مؤسسات الدولة. وهي هنا تتناول الطائفية السياسية على المستوى الذي تتشكل عليه بما هي نظام سياسي وبما هي نظام اجتماعي بالتالي، إذ هي المشكّلة لنمط وحدة البلاد. وكان حراس هذا النظام يستسهلون الزوغان من النقد على الدوام بالتهوين من شأن هذا المستوى. كانوا يستعجلون التردي برداء علماء الاجتماع مشددين على أن الطائفية يجب أن تكافح في المجتمع قبل ان يتصدى لها في دائرة المؤسسات السياسية. على أنهم كانوا دائمي التمنع عن تحديد الشروط التي يتيح تحققها اعتبار الطائفية قد هزمت في المجتمع ...

وأما وثيقة الطائف(*) فتنحو، على صعيد المؤسسات، إلى تخليص ما يظهر مختلطاً في المجتمع، بعضه من بعض. فهي توصي، إن جازت هذه العبارة، بحلّ

(*) لا تتناول الملاحظات التالية إلا نص الوثيقة نفسه. وأما مجريات التطبيق فسبق أن عرضنا لبعضها في مقالتنا "قبل الطائف وبعده: مطالعة في بعض مسؤوليات اللبنانيين»، ملحق **النهار**، ٢٩ تموز ١٩٩٢.
[را. أعلاه الفصل الثالث من القسم الأول من هذا الكتاب.]

ذي منحى تحليلي. هكذا يصار أولاً إلى إلغاء القاعدة التي توجب تقسيم الأجهزة الإدارية إلى حصص طائفية، وذلك باستثناء رأس الهرم. فيتجه غرض جوهري من أغراض الخلاف بين الطوائف (وهو أيضاً أداة من أدوات زرع الشقاق بينها) إلى التقلص. ثم إن نظام المجلسين يحرّر مجلس النواب، مع تعزيز الدور الموكل إلى هذا الأخير، من قاعدة التمثيل المذهبي. على أن هذه تبقى مطبقة في اختيار أعضاء مجلس الشيوخ الذين تنحصر مهماتهم في «القضايا المصيرية». يفضي هذا إلى سحب واسع النطاق للغرض المسمى «العلاقات بين الطوائف» من التداول اليومي مع بقائه معطى بنيوياً في النظام اللبناني. ذاك يفتح الباب أمام الأمل في أن يفقد هذا النزاع جانباً من الطاقة النزاعية التي تمده بها سرعة دورانه الحالية. وفي هذا ما ينحو، في أغلب الظن، إلى إضعاف موقع الغرض المذكور في ميدان المنافسة القائمة، على صعيد الهوية، بينه وبين المثال الوطني.

تبقى ممكنة معارضة هذا التخمين بالقول إن الطائفية، إذا كبتت، على هذه الصورة، في الطبقات العميقة من الواقع الاجتماعي، وجرّدت، جزئياً، من وسائل التعبير المؤسسية التي في يدها، فهي لا تزداد إلاّ خطراً. والحال أن الصيغة التي اعتمدت في الطائف تنطوي على رهان: هي تراهن على الإفلاس العملي لولاية الطوائف الأمور ضد حالات التصلب المذهبي التي عزّزتها الحرب. على أنها توصي باعتماد الحيطة في هذه اللعبة وتحاذر تعيين مهلة ملزمة. ولما كانت الحرب ترجح هذا المسلك وترجح عكسه، في آن، فإن تقدير حظوظ النجاح العمليّة يبدو صعباً في الحالتين. عليه لا نرى الخشية من «عودة المكبوت» الطائفي (ومن ذا الذي يسعه أن يكبت الطائفي على كل حال؟) مسوّغة لاعتبار العودة المذكورة بلاء لا يردّ وللانكفاء، بالتالي، إلى صقيع التريث الطويل. هذا مع أن تلك الخشية ليست بلا أساس قطعاً. يبقى أنه كان واجباً البحث عن سبيل إلى التوفيق بين تقدير للظرف له حظ من الواقعية وضرورة ماثلة لتأمين صمود النظام في المدى البعيد.

١٤. الخاتمة

تشبه الهوية اللبنانية تلك الصور المجسّمة التي يتغير موضوعها ومبناها مع اقترابها من المشاهد أو ابتعادها عنه. وذلك أن مساق تكوين الهوية المذكورة كان متناقضاً، بمعنى أنها كانت تتوطد على مسارح محجوبة إلى هذا الحد أو ذاك فيما هي تظهر في

حال من التفكك الذريع على المسرح المرئي. وللعكس حظ من الصدق أيضاً ما دام أن بعضاً من إوالات الدفاع التي بنيت بالجهد الجهيد قد تكشفت عن هشاشة مدهشة. لم يحسم التاريخ مصير لبنان المعاصر سلفاً، وهذا أمر لا يزيد المسؤوليات الضالعة، من الداخل والخارج، في التجربة اللبنانية إلاّ جسامة. وأما التاريخ القريب فإنه نفخ مزيداً من الحياة في عوامل الشقاق. هذه العوامل لم تكن في عشايا الأزمة ما صارت إليه في إبانها وذلك بعكس ما يروّجه الدعاة إلى نوع بعينه من الاختزال الذهني. فإن التاريخ ساحة لنشوء الجديد، ولكل تطور أن يدخل، بمقدار أهميته، في صوغ وضع لا سابق له. هذه الخلاصة التي تصح في الماضي لها أيضاً أن تحكم رؤيانا للمستقبل. ففي لبنان - ما دام أن الحديث حديثه - لا تبقى «الحقائق العميقة»، في معزل عن الفعل التاريخي إلى غير نهاية. لا ريب أن مؤسسات البلاد السياسية مرآة لهذه الحقائق. ولكنها، من جهة أخرى، بمثابة القاعدة التي ترسو عليها «الحقائق» المذكورة وتعيد توليد نفسها. فإذا سيس مستقبل لبنان من غير عثرات فادحة، جاز أن نشهد فيه خروج خصوصيات الجماعات التي تستحوذ على وجداننا من حالة الغليان التي أبقيت فيها طوال العقدين المنصرمين إلى أسلوب في الوجود أقرب إلى الحياد وإلى الرويّة. إذ ذاك يصير المجال ممهداً أمام تفتح نكون أوفر اطمئناناً إلى استمراره لهويتنا المشتركة.

للمؤلّف

- **ديوان الأخلاط والأمزجة**، شعر، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ١٩٨٤.
- **بيروت اللقاء**، سيناريو، دار الباحث، ١٩٨٤.
- **مداخل ومخارج**، مشاركات نقدية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ١٩٨٥.
- **الصراع على تاريخ لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٩.
- **بنت جبيل - ميتشيغان**، رحلة، الدار العربية للدراسات والتوثيق والنشر، بيروت ١٩٨٩.
- **ما علمتم وذقتم - مسالك في الحرب اللبنانية**، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء ١٩٩٠.
- **كلمن - من مفردات اللغة إلى مركّبات الثقافة**، دار الجديد، بيروت ١٩٩٧. (جائزة المنتدى الثقافي اللبناني في فرنسا، ١٩٩٨).
- **تسع عشرة فرقة ناجية**، اللبنانيون في معركة الزواج المدني، دار النهار، بيروت ١٩٩٩.

- *Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains*, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth 1984.

  (وهو النصّ الفرنسيّ لكتاب **الصراع على تاريخ لبنان**، أعلاه).

- *Le Liban - Itinéraires dans une guerre incivile*, Karthala / CERMOC, Paris 1993.

  (وهو النصّ الفرنسي لكتاب **ما علمتم وذقتم**، أعلاه).

هذا الكتاب تأليف اجتماعي-سياسي مجاله، في الزمن، سنوات ما بعد الحرب في لبنان، ومداره الأوسع صيغة ما يسمى «العيش المشترك»، بما هي صيغة لظهور المجتمع اللبناني الذي نعرف، وما آلت إليه هذه الصيغة، فعلاً، في المدة المشار إليها. ولكن علينا أن نضيف أنه يفيض عن هذه السنوات من كل جانب، فلا يقطعها عن مساقيها القريب والبعيد. فحيث نعرض لأوضاع الجنوب المحتل، مثلاً، تتصدر النصوص المكرسة لهذا الأخير مقالة تستخلص ملامح الجنوب في عشايا الاحتلال(...)

وحين نتناول النظام الانتخابي اللبناني (وهذه مسألة أخرى) نعارضه، طلباً لجلاء صورته، بالنماذج النظرية المعروفة في هذا الحقل. وحيث نعالج، أخيراً (أو أولاً) النظام السياسي بأسره، نعتمد محكاً له تصورات نراها أركاناً نظرية للمبدأ الديمقراطي بأعم صيغه وأثبتها. فلا يأتي البحث اللبناني، والحالة هذه، منقطعاً عن مدى نظري يناسب حاجاته. ويتشكل من هذا كله - على ما نأمل - تأليف في تاريخ الحاضر اللبناني يجمع، إلى تنوع الزوايا والأغراض، همّ التأسيس على الماضي وتتبع التيارات الآيلة إلى تكوين المستقبل. وهذا إلى بقائه مفتوحاً على مسائل جدالية كبيرة في مجال النظرية الاجتماعية.

أحمد بيضون، ولد في بنت جبيل، جنوب لبنان، سنة ١٩٤٣. كاتب وأستاذ للعلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. نشر دراسات في الشؤون اللبنانية وشؤون الثقافة واللغة، وأعمالاً أدبيّة متنوّعة.



ISBN 2-84289-139-2